الكتاب المحقق

((الحمد لله الذي نوّر قلوب أهل القرآن بنور معرفته تنويرا، وكسا وجوههم من إشراق ضياء بهجته نورا. وجعلهم من خاصة أحبابه إكراماً لهم وتوقيرا، فجعل [*] صدورهم أوعية كتابه ووفّقهم لتلاوته آناء الليل وأطراف النّهار ليعظم لهم بذلك أجورا، فترى وجوههم كالأقمار تتلألأ من الإشراق وتبتهج سرورا، وقد أخبر عنهم الصّادق المصدوق مُمثِّلاً بأنَّهم جِرابٌ مملوءٌ مسكاً[١] وأعظم بذلك فخراً وتبشيرا، فيالها من نعمة طُهّروا بها تطهيرا، وجازوا [**] بها عزّاً ومهابة وتحبيرا ، فهم أعلى النّاس درجات في الجنان تخدمهم فيها الملائكة الكرام عشيّاً وبكورا. ويُقال لهم في الجنّة تهنئةً لهم وتبشيرا ﴿ إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا ﴾ [الإنسان ٧٦:٢٢] فسبحانه [***] من إله عظيم تعالى في ملكه عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيرا[****])).

---

[*] في خ (ب):جعل .

[١] هذا الحديث هو: قال ﷺ: " تعلموا القرآن فاقرؤوه وارقدوا فإنّ مثل القرآن لمن تعلّمه فقرأه وقام به كمثل جرابٍ محشوٍ مسكاً يفوح بريحه كلّ مكان " .(سنن ابن ماجة للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة (ت:٢٧٥هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – دار الفكر (١/ ٧٨) برقم (٢٨٧٦)، سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن سورة (ت٢٧٩هـ). تحقيق كمال يوسف الحوت- دار الفكر (١٤٤/٥) برقم (٢٨٧٦) باب (ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي) وقال الترمذي عن هذا الحديث إنّه حسن.

[**] في (ب):جاوزوا.

[***] في (ب) سبحانه .

[****] الكلام بين قوسين من قوله "الحمد لله .....كبيرا " سقط في خ (أ).

((تسبّح له السموات السّبع والأرض ومن فيهنّ ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ [الإسراء ١٧:٤٤] أحمده (*) سبحانه وتعالى حمد من قام بواجب تجويد كلامه ومعرفة وقوفه، ونسأله من فيض فضله وإحسانه لطفاً وعنايةً وتيسيرا، وأشهد أنّ لا إله إلّا الله وحده لا

[أ١] شريك له شهادةً يغدو قلب (**) قائلها مطمئناً ومستنيرا)) (***) / وأشهد أن سيّدنا ونبينا محمداً ﷺ عبده ورسوله الذي اختاره الله من القِدم حبيباً ونبيّاً ورسولا، وأرسله إلى الثّقلين بشيراً ونذيرا ، وقد أخذ له العهد والميثاق على سائر المخلوقات وكتب له بذلك منشورا.

أمّا بعد :

فيقول العبد الفقير القائم على قدمي العجز والتّقصير، الرّاجي عفو ربّه القدير، أحمد ابن الشّيخ عبد الكريم ابن الشّيخ محمد ابن الشّيخ عبد الكريم، عامل اللهُ الجميعَ بفضله العميم، وأسكنهم من إحسانه جنّات النّعيم: هذا تأليف لم يسألني فيه أحد لعلمهم أنّي قليل البضاعة، غيرُ دريٍّ بهذه الصّناعة. فإنّي والله لست أهلاً لقولٍ ولا عمل، وإنّي والله من ذلك على وجل، لكن الكريم يقبل من تطفّل، ولا يخيّب

[ط٤] من عليه عوّل / فإني بالعجز معلوم، ومثلي عن الخطأ غير معصوم، وبضاعتي مزجاة (١) (****).

(*) في (ب): أحمد الله.

(**) في (ب): سقط (قلب).

(***) الكلام بين قوسين من قوله: ((تسبح له .....مستنيرا)) سقط في خ (أ).

(١) مزجاة: قليلة.

(****) في (ب) : مزجاه.

وتسمع بالمعيديّ خيرٌ من أنْ تراه [١]، فشرعت فيما قصدت، وما لغيري وجدت ، وذلك بعد لبثي حيناً من الدّهر أتروّى وأتأمّل ، وأنا إلى جمع ما تشتّت من ذلك أميل، قادني إلى ذلك أمل ثواب الآخرة، سائلاً من المولى الكريم الصّواب والإعانة، / متبرّئاً / من حولي وقوتي إلى من لا حول [أ٢]،[ب٣] ولا قوّة إلا به، والمأمول من ذي العزّة والجلال أنْ ينفع به في الحال و المآل، وأنْ يكون تذكرةً لنفسي في حياتي، وأثراً حسناً [*] لي بعد وفاتي. فلا تكن مِمَّن إذا رأى صواباً [**] غطّاه، وإذا وجدَ سهواً نادى عليه وأبداه، فمن رأى خطأً منصوصاً عليه فليضفه بطُرَّتِه إليه والنّص عليه.

يَا مَنْ غَدَا نَاظِراً فَيمَا كَتَبْتُ ومَنْ أضْحَى يُرَدِّدُ فيما قُلْتُه النَّظَرَا

سَأَلْتُكَ اللهَ إنْ عَاينْتَ لِي خطَأً فَاستُرْ عَلَيَّ فَخيرُ النَّاسِ مَنْ سَتَرَا [٢]

فالموفَّقُ تكفيهِ الإشارةُ، ولا ينفعُ الحسودَ [***] تطويلُ العبارةِ، وعلى الله اعتمادي في بلوغ التّكميل، وهو حسبي ونعم الوكيل، و[****] سمّيته : منار الهدى في بيان الوقف والابتدا.

---

[١] مثل مشهور عند العرب يُقال عندما يكون شخص له سيط وسمعة ، ثمَّ إذا رأيته لم يُخيل لك أنّه الشخص الذي ذاع صيته. مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني المتوفّى (٥١٨هـ). حقّقه محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر ط٣(١٩٧٢م). أمثال العرب (٥٥) للمفضّل بن محمد الضبّي قدّم له وعلّق عليه الدكتور إحسان عبّاس . دار الرائد العربي – بيروت –الطبعة الأولى (١٩٨١) م .

[*] في (ب) + (ط) : سقط (حسناً).

[**] في (ب) : ثوابا .

[٢] الأبيات للإمام زين الدين مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي المتوفّى سنة (١٠٣٣هـ). وهي موجودة في كتابه أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشبهات حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة ط١ (١٩٨٥)، ص(٤٢،٤٣) وجاء في البيت الأول (جمعت) بدلاً من (كتبت)، وفي البيت الثاني (ناشدتك) بدلاً من (سألتك).

[***] في (ب) : حسود .

[****] في (أ) + (ب) :سقطت (الواو) .

مقدماً أمام المقصود فوائدَ وتنبيهاتٍ تنفع القارئ وتعينه على معرفة الوقف والابتداء ليكون على بصيرة إذا خاض في هذا البحر الزخّار ،الذي لا يُدرك له قرار، ولا يُسلَكُ إلى قننه ولا يُصار(*) ((من أراد السبيل إلى استقصائه لم يبلغ إلى ذلك وصولاً، ومن رام الوصول إلى إحصائه)) (**) لم يجد إلى ذلك سبيلا قد أودع الله فيه علم كلِّ شيء، وأبان فيه كُلّ هدىً وغيّ ، فترى كلَّ ذي فنٍّ منه يستمدّ ، وعليه يعتمد، جعله (***) للحكم مستودعاً ولكلِّ علمٍ منبعاً، وإلى يوم القيامة نجماً طالعاً، ومناراً لامعاً، وعلماً ظاهراً. ولا يقوم بهذا الفنّ إلّا من له (****) باع في العربية، عالمٌ بالقراءات، عالمٌ بالتفسير، عالم باللغة التي نزل القرآن بها على خير خلقه، مزيل الغُّمة بعثه به بشيراً ونذيراً إلى خير(*****) أمّة، شهد به كتابه المبين، على لسان رسوله(******) الصّادق الأمين، جعله الله(*******) كتاباً فارقاً بين الشك واليقين، أعجز الفصحاءَ معارضته، وأعيا الأَلِبّاءَ(********)

(*) في (أ) ولا يسلك إلى قينه ولا يضار.

(**) هذه العبارة بين قوسين من قوله : ((من أراد ..... إحصائه)) سقط في (ب) .

(***) في (أ) زيادة : (الله) .

(****) في (ط) : سقط (له) .

(*****) في (أ) :سقط (خير).

(******) في (أ) : (الرّسول) .

(*******) في (أ)+(ط) :سقط (الله).

(********) في (ب) : الأولياء.

مناقضته، وأخرس البلغاءَ مشاكلته، جعل أمثاله عبراً للمتدبّرين، وأوامره هدىً [*] للمستبصرين ، ضرب فيه الأمثال ، وفرّق فيه بين الحرام والحلال /. وكرّر القصص والمواعظ بألفاظٍ لا تملّ، [طه] وهي ممّا سواها أعظم وأجلّ ، و[**] لا تخلق على كثرة التّرديد ، بل بكثرة تلاوتها حسناً وحلاوة تزيد ، قد حثّنا [***] على فهم معانيه، وبيان أغراضه ومبانيه ، فليس المراد حفظ مبناه ، بل فهم قارئه معناه، وقال تعالى :﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ / ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد٤٧:٢٤] فقد ذمَّ اللهُ اليهود [أ٣] حيث يقرؤون التوراة من غير فهمٍ فقال:﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ ﴾ [البقرة ٢:٧٨] فعلى العاقل الأديب والفطن اللّبيب أنْ يربأ[١] بنفسه عن هذه المنزلة الدنيّة، ويأخذ بالرتبة[****] السنيّة [٢]، فيقف على أهمّ العلوم وأكدّها المتوقّف عليها فهم الكتاب والسنّة، وهي بعد تجويد ألفاظه خمسة : علم [*****] العربيّة ، والصّرف ، واللّغة، والمعاني، والبيان.

---

[*] في (ب) : أمره هدياً .

[**] في (أ) : سقطت (الواو).

[***] في (أ) : سقطت عبارة (قد حثّنا) وجاء بدلاً عنها : (حسناً).

[****] في (أ) : يأخذها بالتربية في (ب) : يأخذها بالرتبة .

[١] يربأ : يترفّع ولا يرضى لنفسه هذا الشيء.

[٢] السنيّة : العالية.

[*****] في (أ) : علوم .

فوائد مهمّة تحتاج إلى صرف الهمّة :

١) **الأولـى** [*]: في ذكر الأئمّة الذين اشتهر عنهم هذا الفن وهو فنٌّ جليل . قال عبد الله بن عمر[١] رضي الله تعالى عنهما : لقد عشنا برهة من دهرنا [**] ، وإنَّ أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن . وتنزل السّورة / على محمد ﷺ فنتعلّم حلالها وحرامها ، وما ينبغي أنْ يُوقف عنده منها كما [ب٤] تتعلّمون أنتم اليوم القرآن ، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان ، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته [***] ما يدري ما آمره ولا زاجره ، ولا ما ينبغي أنْ يوقف عنده وكلّ حرفٍ منه ينادي : أنا رسول الله إليك لتعمل بي وتتّعظ بمواعظي [****][٢].

---

[*] في (ط) : الفائدة الأولى .

[١] عبد الله بن عمر بن الخطاب الصحابي الكبير، روى أحاديث النبيّ ﷺ. وردت الرواية عنه في حروف القرآن، مات سنة (٧٣هـ). غاية النّهاية في طبقات القرّاء (٤٣٩/١) لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجَزري المتوفى (٨٣٣هـ) . عني بنشره : ج. برجشتراسر .مكتبة المتنبي. القاهرة.

[**] في (أ) : برهة من الزمن .

[***] في (أ) : ما بين فاتحة الكتاب إلى تتمته .

[****] في (أ) : لتتّعظ بمواعظي وتعمل بي .

[٢] السنن الكبرى لإمام المحدّثين الحافظ الجليل أبي بكر أحمد بن الحسن ين علي البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨هـ) (٣/ ١٢٠) دار الفكر المستدرك على الصحيحين في الحديث ، للحافظ محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم المتوفى (٤٠٥هـ) (٣٥/١). طبعة دار الفكر (١٩٧٨م) بيروت

قال النحّاس [١]: فهذا يدلُّ على أنّهم كانوا يتعلّمون الوقوف كما يتعلّمون القرآن [٢]. حتى[*] قال بعضهم إنّ معرفته تظهر مذهب أهل السنّة من مذهب المعتزلة .كما لو وقف على قوله ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [القصص ٢٨:٦٨] فالوقف على يختار هو مذهب أهل السنّة لنفي اختيار الخلق لاختيار الحق ، فليس لأحدٍ أنْ يختار بل الخيرة لله تعالى، أخرج هذا الأثر البيهقي [٣] في سننه [٤].

---

[١] أحمد بن إسماعيل بن يونس المرادي يعرف بابن النحّاس أبو جعفر النّحوي المصري أخد عن الأخفش الأصغر والمبرّد والزجّاج صنّف كتباً كثيرة وكان من أئمة الوقف والابتداء توفي سنة (٣٣٨هـ). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة (٣٦٢/١) للحافظ جلال الدين عبد الرّحمن السّيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية بيروت – (٢٠٠٣م) . الأعلام (١٩٩/١) قاموس تراجم لأشهر الرجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين .تأليف خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين . بيروت. الطبعة الثانية (١٩٨٩) م .

[٢] القطع والائتناف ص(٢٧).

[*] في (أ): سقط (حتى).

[٣] البيهقي : الحافظ العلّامة الفقيه شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني له تصانيف كثيرة توفي سنة (٤٥٨هـ) . سير أعلام النبلاء (١٦٣/١٨،١٦٤) تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذّهبي المتوفّى (٧٤٨هـ). حقّقه شعيب الأرنؤوط ط،(١٩٨٤م) مؤسسة الرّسالة، طبقات الحفّاظ (٤٣٣/١) لجلال الدّين عبد الرّحمن السّيوطي المتوفّى (٩١١هـ) بتحقيق : علي محمد عمر. مكتبة وهبة . الطبعة الأولى (١٩٧٣م) .

[٤] السنن الكبرى للبيهقي (١٢٠/٣).

وقال عليٌّ[١] كرّم الله وجهه في قوله تعالى:﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزّمل٧٣:٤] التّرتيل: تجويد الحروف ومعرفة الوقوف [٢]. وقال (ابن الأنباري)[٣] : من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء [٤]، إذْ لا يتأتّى لأحد معرفة معاني القرآن إلّا بمعرفة الفواصل [٥]، فهذا إذاً [**] أدلُّ دليلٍ على وجوب / [ط٦] تعلّمه وتعليمه . وحُكِيَ أنَّ عبد الله بن عمر[٦] قد قام على حفظ سورة البقرة ثمان سنين ، وعند تمامها نحر بَدَنَةً [٧] . أخرجه مالك [٨] في المُوطّأ [٩].

---

[١] عليّ بن أبي طالب بن عبد المطّلب بن هشام، الإمام أبو الحسن الهاشمي أمير المؤمنين وأحد السابقين الأولين، ابن عمّ النبيّ ﷺ ورابع الخلفاء الرّاشدين. استشهد سنة (٤٠هـ) .غاية النّهاية (٥٩١/١)، الأعلام (٢٠٣/٥).

[٢] ينظر الإتقان في علوم القرآن (٢٥٨/١).

[٣] محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن أبو بكر بن الأنباري البغدادي الإمام الكبير والأستاذ الشهير . وهو أوّل من ألّف في الوقف والابتداء ،توفي (٣٢٨هـ) . غاية النّهاية (٢٣٠/٢).

[٤] الإيضاح (١٠٨/١).

[٥] هذا الكلام خرّجه السيوطي على أنّه للنكزاوي الإتقان (٢٥٩/١).

[**] في (أ) + (ط) سقط : (إذاً) .

[٦] سبقت ترجمته ص (٦).

[٧] البدنة : ناقة أو بقرة والجمع : بُدُنٌ ، بُدْنٌ ، بَدَناتٌ .

[٨] مالك بن أنس بن مالك المدني ، إمام دار الهجرة وصاحب المذهب المالكي . أخذ القراءة عن نافع وروى عنه أبو عمرو بن العلاء . غاية النّهاية (٣٥/٢).

[٩] الموطّأ (١٩/٢) رقم (٤٧٩) . للإمام مالك بن أنس ومعه كتاب إسعاف المبطأ برجال الموطّأ للإمام جلال الدّين السيوطي بمراجعة وإشراف نخبة من العلماء – منشورات دار الآفاق الجديدة . مطبعة فضالة المحمدية الطبعة الثالثة (١٩٩٦) م .

[أ٤] وقول الصحابي كذا له حكم المرفوع إلى النبيّ ﷺ . أيّ ولم يخالفه غيره ولم يكن للرأي / فيه مجال. وهذا لا دخل للرأي فيه. فلو خالفه غيره أو كان للرأي فيه مجال لا يكون [*] قوله حُجّة. واشتهر هذا الفنّ عن جماعةٍ من الخلف ، وهم : نافع بن عبد الرّحمن بن أبي نعيم المدني [١] القارئ وعن صاحبه يعقوب بن إسحاق الحَضْرَمي البصري [**] [٢] ، وعن أبي حاتم السجستاني [٣] وعن محمد بن عيسى [٤] ، وعن أحمد بن موسى[٥]، وعن علي بن حمزة الكسائي [٦]

---

[*] في (أ) : لا يكن .

[١] أحد القرّاء السبعة ، أصله من أصبهان ، نشأ بالمدينة وأقام بها وهو إمام حرم رسول الله ﷺ . أخذ القراءة عرضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة توفي (١٦٩هـ) ، غاية النّهاية (٣٣٠/٢، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤)، الأعلام (٣١٧/٨).

[**] في (أ) : سقط البصري .

[٢] يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي أحد القرّاء العشرة وإمام أهل البصرة. كان عالماً بالنّحو واللّغة توفي (٢٠٥هـ).

غاية النهاية (٣٨٩/٢،٣٨٧،٣٨٨،٣٨٦) بغية الوعاة (٣٤٨/٢) . الأعلام (٢٥٥/٩).

[٣] الإمام سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد . أبو حاتم السجستاني . إمام البصرة في النّحو والقراءات واللغة ، توفّي سنة (٢٥٥) هـ وقيل (٢٥٠هـ). غاية النّهاية (٣٢٠/١) .

[٤] محمد بن عيسى بن إبراهيم . أبو عبد الله التّيمي الأصبهاني . إمام كبير في القراءات .أخذ القراءة عن خلاد بن خالد . صنّف كتاب الجامع في القراءات ، توفّي سنة (٢٥٣هـ) وقيل في سنة (٢٤٢هـ) . غاية النّهاية (٢٢٣/٢)

[٥] أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي . الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي أوّل من سبّع السبعة . توفّي في (٣٢٤هـ) . غاية النهاية (١٣٩/١).

[٦] أبو الحسن ، علي بن حمزة الكسائي . أعلم أهل الكوفة في زمانه بعلم العربية . وأحد القرّاء السبعة المشهورين . قرأ على حمزة ثم اختار لنفسه قراءة و توفّي سنة (١٨٩هـ) غاية النّهاية (٥٣٥/١) ، بغية الوعاة (١٦٢/٢) الأعلام (٩٣/٤).

وعن القرّاء الكوفيين [١] ، وعن الأخفش سعيد [٢] ، وعن أبي عبيدة مَعْمَر بن المثنّى [٣]، وعن محمد بن يزيد [٤]، والقُتبي [٥]، والدَّيْنَورِي [٦] ، وعن أبي محمد الحسن بن علي العُمَاني [٧].

---

[١] القرّاء الكوفيون جماعة أشهرهم (عاصم بن بهدلة بن أبي النّجود الأسدي الكوفي أحد القراء السبعة . غاية النّهاية (٣٤٦/١) حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل أحد القرّاء السبعة غاية النّهاية (٢٦١/١) الإمام أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب أحد القرّاء العشرة . غاية النّهاية (٢٧٢/١)

[٢] أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي . النّحوي البلخي المعروف بالأخفش الأوسط أحد نحاة البصرة . أخذ النّحو عن سيبويه توفّي(٢١٥هـ) بغية الوعاة (٥٩٠/١).

[٣] أبو عبيدة التّيمي البصري النّحوي مولى بني تميم بن مرّة . أوّل من صنّف غريب الحديث . مات (٢٠٩هـ) . بغية الوعاة (٢٩٤/٢).

[٤] محمد بن يزيد ين عبد الأكبر الأزدي البصري ، أبو العباس المبرّد ، إمام العربية في زمانه ببغداد . أخذ عن المازني وعن أبي حاتم السجستاني . له تصانيف كثيرة. توفّي (٢٨٥هـ) وقيل (٢٨٦هـ) . غاية النهاية (٢٨٠/٢) . بغية الوعاة (٢٦٩/١).

[٥] عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري أبو محمد من أئمة الأدب ومن المصنّفين الكثيرين. ولد ببغداد سنة (٢١٣هـ) وتوفّي (٢٧٦هـ). بغية الوعاة (٦٣/٢).

[٦] أحمد بن جعفر الدَّيْنَوَرِي ، أبو علي نحوي من أهل الدينور . رحل إلى البصرة ومات فيها سنة (٢٨٩هـ) له كتاب في الوقف والابتداء . وقد نقل عنه الأشموني في كتابه، والنحّاس في كتابه القطع والائتناف، وأبو عمرو الدّاني في كتابه (المكتفى). بغية الوعاة (٣٠١/١).

[٧] الحسن بن علي بن سعيد أبو محمد العماني الكوفي المقرئ النّحوي تصدّر للإقراء وله كتاب في الوقف والابتداء توفّي (٥٨٢هـ) . غاية النهاية (٢٢٣/١).

وعن أبي عمرو عثمان الدّاني [١] ، وعن أبي جعفر محمد بن [*] طيفور السّجاوندي [٢] ، وعن أبي جعفر يزيد بن القعقاع [٣] أحد أعيان التّابعين، وغيرهم من الأئمّة الأعلام والجهابذة العظام ، فكان أحدهم آخذاً بزمام التّحقيق والتدقيق ، وتضرب إليه أكباد الإبل من كلِّ مكان سحيق :

أُولئِكَ آبَائِيْ فَجِئْنِي بِمِثْلِهِم إِذْاْ جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ المجامِعُ [٤]

---

[١] عثمان بن سعيد ين عثمان بن سعيد بن عمر الدّاني كان من حفّاظ الحديث ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره توفي (٤٤٤هـ). غاية النّهاية (٥٠٣/١).

[*] في (ب) : سقط (بن).

[٢] أبو عبد الله له كتب كثيرة في الوقف والابتداء ومنها (وقوف القرآن) (الوقف والابتداء) (علل الوقوف)توفّي (٥٦٠هـ).غاية النّهاية (١٥٧/٢) الأعلام (١٠٤/٥).

[٣] يزيد بن القعقاع ، الإمام أبو جعفر المخزومي المدني القارئ ، احد القرّاء العشرة عرض القراءة على عبد الله بن عيّاش، وعبد الله بن عبّاس، وأبي هريرة، وروى عنهم توفّى (١٣٠هـ) غاية النّهاية (٣٨٢/٢) الأعلام (٢٤١/٩).

[٤] هذا البيت للفرزدق (همام بن غالب بن صعصعة) توفّي (١١٤هـ) سير أعلام النبلاء (٥٩٠/٤) ، الأعلام (٩٣/٨) وهو من البحر الطويل وهو في ديوانه (٤١٨/١) ديوان الفرزدق - دار صادر بيروت (١٩٦٦م).

وما حكاه ابن برهان[*] [١] عن أبي يوسف يعقوب[**] [٢] صاحب أبي حنيفة [٣] من أنّ تسمية الوقوف بالتّام والحسن والقبيح [٤] بدعة، ومعتمد الوقف على ذلك مبتدِع، قال: لأنّ القرآن مُعْجِزٌ [***]

---

[*] في (ب): ابن هارون .

[١] عبد الواحد بن علي بن برهان العُكْبُري شيخ العربية كان فقيهاً حنيفاً يميل إلى المعتزلة ، توفّي (٤٥٦هـ) سير أعلام النبلاء (١٢٤/١٨،١٢٥).

[**] في (ب) + (ط):سقط (يعقوب).

[٢] القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد ، من أهل الكوفة . كان شيخاً متقناً ، حدّث عن أبي حنيفة ولزمه وتفقّه به وكان من أنبل تلامذته وأعلمهم توفّي (١٨٢هـ) . سير أعلام النبلاء (٧٧/٧).

[٣] النعمان بن ثابت الإمام أبو حنيفة الكوفي ، فقيه العراق توفّي (١٥٠هـ). غاية النّهاية (٣٤٢/٢).الأعلام (٤/٩).

[٤] الوقف التّام: هو الوقف على ما تمَّ معناه دون أنْ يتعلّق بما بعده لا لفظاً (أي مِن جهة الإعراب) ولا معنىً (كأن يكون ما بعد الوقف تمام قصة لما قبله أو نحو ذلك). والوقف الحسن : هو الذي يحسن الوقف عليه لأنّه كلام مفيد حسن ، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلّقه به لفظاً ومعنىً .(أي لا يحتاج إلى ما بعده لأنّه معنىً تام بنفسه ويحتاج ما بعده إليه لجريانه في اللّفظ عليه). والوقف القبيح :هو الذي يتّصل ما بعد الوقف بما قبله لفظاً ومعنىً (أي هو الوقف الذي ليس بتام ولا بحسن) يراجع إيضاح الوقف والابتداء (١٥٠/١) والمكتفى في الوقف والابتداء (٥٠).

[***] في (أ): مُعْجِز للبشر.

وهو كالقطعة الواحدة فكلّه قرآن وبعضه قرآن. فليس على ما ينبغي [١]، وضعْفُ قوله غنيٌّ عن البيان بما تقدّم عن العلماء الأعلام ، ويبعده قولُ أهلِ هذا الفنّ :الوقف على رؤوس الآي سنّة متّبعة ، والخير كلّه في الاتّباع والشرُّ كلّه في الابتداع، / وممّا يبيّن ضعفه ما صحّ عن رسول الله ﷺ " أنّه نهى الخطيب لمّا قال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما " ووقف.. فقال له النبيُّ ﷺ :" بئس خطيبُ القوم أنت، قل ومن يعص الله ورسوله فقد غوى " [*] [٢]. [ب٥]

[١] يراجع جمال القرّاء وكمال الإقراء (٥٥٢/٢.٥٥٣) : للإمام علم الدّين علي بن علي السّخاوي المتوفّى (٦٤٣هـ) . تحقيق د./علي حسين البواب – الطبعة الأولى (١٩٨٧م) مطبعة المدني .المؤسسة السعودية بالقاهرة – النّاشر : مكتبة الخانجي. البرهان في علوم القرآن (٣٥٤/١) للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي المتوفّى (٧٩٤هـ) . بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – مكتبة دار التراث بالقاهرة، الإتقان (٢٧١،٢٧٠/١).

[*] في (أ) + (ب) : سقط (فقد غوى).

[٢] الحديث في صحيح مسلم (٢٤٣٢/٤،٢٤٣٣) برقم (٨٧٠) باب تخفيف الصّلاة والخطبة والرّاوي عدي بن حاتم. صحيح مسلم بشرح الإمام النّووي المتوفّى (٦٧٦هـ) طبعة محقّقة ومفهرسة – دار الفكر بيروت – ط١(١٩٩٦م).والحديث موجود أيضاً في مسند الإمام أحمد (٣٥٠/٦) برقم (١٨٢٧٥) المسند للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) ويليه القول المسدّد في الذبّ عن مسند الإمام أحمد لابن حجر العسقلاني – تحقيق عبد الله محمّد الدرويش أبو الفداء النّاقد - دار الفكر ط١(١٩٩١م).

ففي الخبر دليل واضح على كراهة القطع، فلا يجمع بين من أطاع ومن عصى. فكان ينبغي للخطيب أنْ يقف على قوله : فقد رشد، ثم يستأنف : ومن يعصهما فقد غوى. و[*] إذا كان مثل هذا مكروهاً مستقبحاً في الكلام الجاري بين النّاس فهو في كلام الله أشدُّ كراهةً وقبحاً وتجنّبه أولى وأحقّ . وفي الحديث : أنّ جبريل أتى النبيّ ﷺ فقال اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل
[أ٥] استزده حتى بلغ سبعة أحرف كلٌّ شافٍ ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة. أو / آية رحمة بآية عذاب
[١] [**] ((فالمراد بالحروف [***] لغات العرب أيّ أنّها مفرّقة في القرآن ، فبعضه بلغة قريش
[ط٧] وبعضه بلغة هذيل ، وبعضه بلغة هوازن ، وبعضه بلغة اليمن / وليس معناه أنْ يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه [٢][****] على أنّه قد جاء في القرآن ما قد [*****] قُرئ بسبعة أوجه و[******] عشرة أوجه – كـ : ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة ٤:١] وفي البحر[٣] أنّ في قوله :

---

[*] في (أ)+(ب): سقطت (الواو).

[١] الحديث في سنن النّسائي (١٥٤/٢) باب جامع ما جاء في القرآن. سنن النّسائي بشرح الحافظ جلال الدّين السّيوطي وحاشية الإمام السّندي – دار الفكر ط١ (١٩٣٠م) بيروت. والحديث موجود أيضاً في مسند الإمام أحمد(٧/٨) برقم (٢١١٥٠) والرّاوي أبي بن كعب.

[**] في (أ): زيادة (سبب وضع القرآن).

[***] في (أ) : بالحرف.

[٢] وهو قول الهروي. ينظر النّشر في القراءات العشر (٢٦/١).

[****] في (أ) :زيادة (أو عشرة أوجه).

[*****] في (أ) + (ب) : سقط : (قد).

[******] في (أ) : (أو).

[٣] البحر المحيط (٣٠٧/٤←٣١٠).

﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة ٥:٦٠] اثنتين وعشرين قراءة [*] وفي ﴿أُفٍّ﴾ لغات أوصلها الرمّاني [١] إلى سبعٍ وثلاثين لغةً)) [**]. [((قال في فتح الباري [٢] : قال أبو شامة : [٣] [***] ظنَّ قوم أنّ القراءات السّبع [****] الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة [٤] ، وقال مكيّ بن أبي طالب [٥]:

---

[*] في (أ) : سقط (قراءة).

[١] علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرّماني باحث معتزلي مفسِّر من كبار النّحاة ، توفّي (٣٨٤هـ) له نحو مئة مصنّف . بغية الوعاة (١٨٠/٢،١٨١).

[**] الكلام بين قوسين ((فالمراد بالحروف ..... لغة)) الصفحة (١٤،١٥) سقط في (ب).

[٢] فتح الباري شرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفّى (٨٥٢هـ) طبعة جديدة منقّحة عن الطبعة التي حقّق أصلها عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، ورقّم كتبها وأبوابها وأحاديثها : محمد فؤاد عبد الباقي – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٩٨٩م).

[٣] عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدّمشقي الشّافعي المعروف بأبي شامة الشيخ الإمام العلّامة الحافظ توفّي (٦٥٥هـ). غاية النّهاية (٣٦٥/١).

[***] في (أ) : زيادة (شيخ النّووي).

[****] في (أ) سقط (السّبع).

[٤] فتح الباري (٣٧/٩)

[٥] مكي بن أبي طالب بن محمد أبو محمد القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي ، إمام علّامة محقّق عارف أستاذ القرّاء مات (٤٣٧هـ) .غاية النّهاية (٣٠٩/٢)، بغية الوعاة (٢٩٨/٢).

وأمّا من ظنّ أنّ قراءة هؤلاء القرّاء (السبعة ، وهم: نافع [١]، وابن كثير [٢]، وأبو عمرو [٣]، وابن عامر [٤]، وعاصم [٥]، وحمزة [٦]، والكسائي [٧]) [*] هي الأحرف السّبعة التي في الحديث فقد غلط غلطاً عظيماً . قال ويلزم من هذا [**] أنّ ما خرج عن قراءة هؤلاء السّبعة مما ثبت عن الأئمّة ووافق خط المصحف العثماني لا يكون قرآناً وهذا غلط عظيم ، إذ لا شكّ أنّ هذه القراءات السّبع مقطوع بها من عند الله تعالى [٨] ، وهي التي اقتصر عليها الشاطبي [٩].

---

[١] سبقت ترجمته ص(٩).

[٢] عبد الله بن كثير بن المطلب أبو معبد المكي الدّاري ، إمام أهل مكة في القراءة . روى عن عبد الله بن الزبير وأنس بن مالك . مات سنة (١٢٠هـ) .غاية النّهاية (٤٤٣/١) ، الأعلام للزركلي (٢٥٥/٤).

[٣] زبّان بن العلاء بن عمّار بن العريان أبو عمرو البصري سمع من أنس بن مالك وغيره توفّي (١٥٤هـ) .غاية النّهاية (٢٨٨/١) بغية الوعاة (٢٣١/٢) الأعلام (٧٢/٣).

[٤] عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة إمام أهل الشام في القراءة أخذ القراءة عن أبي الدرّداء . توفّي (١٢٧هـ) . غاية النّهاية (٤٢٣/١)، الأعلام (١٢/٤).

[٥] عاصم بن بهدلة أبي النّجود شيخ القرّاء بالكوفة . أخذ القراءة عن حبيب وغيره وروى عنه حفص . مات (١٢٩هـ) .غاية النّهاية (٣٤٦/١). الأعلام (٢/٤).

[٦] حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام الكبير أخذ القراءة عن الأعمش وقرأ عليه إبراهيم بن أدهم . مات (١٥٦هـ) . غاية النّهاية (٢٦١/١). الأعلام (٣٠٨/٢).

[٧] سبقت ترجمته ص (٩).

[*] في (أ) : سقط ما بين القوسين من قوله (السبعة ..... الكسائي).

[**] في (أ) : ذلك.

[٨] فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٣٧/٩).

[٩] القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد أبو القاسم الشّاطبي الرعيني .أحد الأعلام الكبار والمشتهرين. له كتب عديدة في علم القراءات. توفّي سنة (٥٩٠هـ) غاية النّهاية (٢٠/٢).

وبالغ النّووي [١] في أسئلته حيث قال : لو حلف إنسان [*] بالطلاق الثّلاث [**] أنّ الله قرأ القراءات [***] السّبع لا حنث عليه [٢]، ومثلها الثلاث التي هي قراءة أبي جعفر [٣] ويعقوب [٤] وخلف [٥] وكلّها [****] متواتر تجوز القراءة به / في الصّلاة وغيرها [٦]))[*****]. واختُلِف فيما [أ٦] وراء العشرة وخالف خط المصحف الإمام ، فهذا لا شكّ فيه أنّه لا تجوز قراءته في الصّلاة ولا في غيرها ، ومالا يخالف تجوز القراءة به خارج الصّلاة .

---

[١] يحيى بن شرف بن حسن النووي الشافعي ، أبو زكريا ، علّامة بالفقه والحديث. مولده ووفاته في نوى . مات (٦٧٦ هـ). الاعلام (١٨٤/٩).

[*] في (ط): الإنسان .

[**] في (أ): سقط (الثّلاث).

[***] في (أ): أنّه قرأ بجميع القراءات .

[٢] فتاوى الإمام النّووي المسمّى المنثورات وعيون المسائل المهمّات ص(١٠٤) مسألة (٢٤٢). تحقيق عبد القادر أحمد عطا. مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ط١ (١٩٩٣م).

[٣] سبقت ترجمته ص (١١).

[٤] سبقت ترجمته ص (٩).

[٥] خلف بن هشام بن ثعلب بن هشيم بن داود بن مقسم وقد ألّف في الوقف والابتداء. توفّي (٢٢٩هـ) . غاية النّهاية (٢٧٢/١)، الأعلام (٣١٢،٣١١/٢).

[****] في (أ): سقط (كلّها)

[٦] يراجع النّشر في القراءات العشر لابن الجَزري (٤٢،٤١،٤٠/١).

[*****] الكلام بين قوسين ((قال في فتح الباري ..... وغيرها)) الصفحة (١٧،١٦،١٥) سقط في (ب).

وقال ابن عبد البر[١]: لا تجوز القراءة بها ولا يُصلّى خلف من قرأ بها [٢] وقال ابن الجَزَرِي [٣]: تجوز مطلقاً إلّا في الفاتحة للمصلّي [٤] ، انظر شرح العُبَاب [٥] للرملي [٦](*) والشاذّ ما لم يصح سنده نحو ﴿ لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ ﴾ [التوبة ١٢٨:٩] بفتح الفاء ، و﴿ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر٢٨:٣٥] برفع الله ونصب العلماء(**)، وكذا كلُّ ما (***) في إسناده ضعف؛ لأنّ القرآن لا يثبت إلّا بالتواتر عن النبيّ ﷺ سواء وافق الرّسم أم لا[٧].

---

[١] يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي . كان إماماً ديّناً ثقة متقناً له مصنّفات عديدة توفّي (٤٦٣هـ) .

سير أعلام النبلاء (١٥٣/١٨)، طبقات الحفّاظ للسيوطي (٤٣٢/١).

[٢] النّشر في القراءات العشر لابن الجَزري (١٩/١).

[٣] محمد بن محمد . أبو الخير .شمس الدين الدّمشقي . الشهير بابن الجَزَري ، شيخ الإقراء في زمانه . توفّي (٨٣٣هـ) .

غاية النّهاية (٢٤٧/٢) ، الأعلام (٤٥/٧).

[٤] النّشر في القراءات العشر (١٩/١).

[٥] لم أقع على هذا الكتاب .

[٦] محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان أبو بكر الضّرير إمام مشهور ثقة . أخذ القراءة عن الأخفش وغيره . صنّف كتاباً في القراءات (قد يكون شرح العباب) مات (٣٢٤هـ) . غاية النّهاية (٧٧/٢).

[*] في (أ):زيادة : القرّاء السبعة وهم : نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم .

[**] في (أ): سقط (ونصب العلماء).

[***] في (أ): كلّما.

[٧] الإتقان في علوم القرآن (٢٣٩/١).

قال مكيّ [١] : ما روي في القرآن ثلاثة أقسام: قسم يُقرأ به ويكفر جاحده وهو ما نقله الثّقات ووافق العربية وخط المصحف ، وقسم صحّ نقله عن الآحاد [٢] وصحّ في العربية ، وخالف لفظه الخط فيُقبل ولا يُقرأ به [*].وقسم نقله ثقة ولا وجه له في العربية أو نقله غير ثقة فلا يُقبل وإنْ وافق خط المصحف [٣] فالأوّل كـ:﴿ مَالِكِ ﴾ و ﴿ مَلِكِ ﴾ [الفاتحة ٤:١] والثّاني كقراءة ابن عبّاس [٤] ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ﴾ [الكهف ٧٩:١٨] واختُلف في القراءة بذلك. فالأكثر على المنع [**]؛ لأنّها لم تتواتر. وإنْ ثبتت بالنقل فهي منسوخة بالعرضة الأخيرة.

ومثال الثالث : وهو ما نقله غير ثقة كثير ، وأمّا نقله ثقة ولا وجه في العربية فلا يكاد يوجد[٥]].

[***] وقد وضع السلف علم القراءات دفعاً للاختلاف في القرآن، كما وقع لعمر بن الخطاب[٦]

---

[١] سبقت ترجمته ص (١٥).

[٢] الآحاد : قراءات الثّلاثة التي هي تمام العشر ، ويلحق بها قراءة الصّحابة.

[*] في (أ): ولا يُقتدى به.

[٣] ينظر النّشر في القراءات العشر لابن الجَزري (١٩/١)، فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٣٧/٩)، الإتقان في علوم القرآن (٢٤٠/١،٢٤١).

[٤] عبد الله بن عبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم ابن عمّ النبي ﷺ بحر التّفسير و حبر الأمّة أعلم أهل زمانه. قرأ على أبي بن كعب و زيد بن ثابت. توفي في الطّائف وقدْ كفّ بصره سنة (٦٨ هـ). الغاية (٤٢٥/١). الأعلام (٢٢٨/٤).

[**] في (أ): فالأكثر على النّفي .

[٥] المصادر نفسها في رقم [٢].

[***] الكلام بين المعترضتين [قال في فتح الباري ..... فلا يكاد يوجد] الصفحة (١٥،١٦،١٧،١٨،١٩) سقط في (أ) وجاء في الصفحة (٢١) وقد أشرت إلى ذلك في الصفحة (٢١).

[٦] عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى . أمير المؤمنين، أبو حفص ﷺ وردت عنه الرواية في حروف القرآن . استشهد (٢٣هـ) الاستيعاب في أسماء الأصحاب (٧٤/١،٧٥) لابن عبد البرّ القرطبي المتوفّى (٤٦٣هـ). دار الفكر ط١(٢٠٠٢م).

مع أُبي بن (*) كعب (١) حين سمعه يقرأ سورة الفرقان على غير ما سمعها هو من النبيّ ﷺ ، فأخذه ومضى به إلى رسول الله ﷺ. فأمر النبيّ ﷺ كل واحد أنْ يقرأ ، فقرأ كلُ واحدٍ ما سمعه .

[ط٨] فقال النبيّ ﷺ هكذا أُنزِل (٢) ، ولا شك أنّ القبائل / كانت تردّ على النبيّ ﷺ وكان يترجم لكل أحدٍ بحسب لغته (**) فكان يمدُّ قدر الأَلِف والأَلِفين والثلاثة لمن لغته كذلك ، وكان يُفخِّم لمن لغته كذلك (***) ويُرقِّق لمن لغته كذلك ، ويُميل لمن لغته كذلك ، وأمّا ما يفعله قرّاء زماننا من أنّ القارئ كلّ آيةٍ يجمع ما فيها من اللّغات، فلم (****) يبلغنا وقوعه عن رسول الله ﷺ

(*) في (أ):سقط (بن).

(١) أُبَي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن مالك الأنصاري المدني سيّد القرّاء بالاستحقاق وأقرأ هذه الأمة على الإطلاق . قرأ على النبيّ ﷺ القرآن . توفّي (٢٣هـ).غاية النّهاية (٣١/١)، الأعلام (٧٨/١).

(٢) والقصة وقعت لعمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم بن حزام وليس مع أبيّ بن كعب صحيح البخاري (٧٩٤/٢) برقم (٢٢٨٧) باب كلام الخصوم بعضهم من بعض صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي رحمه الله. ضبطه ورقّمه ووضع فهارسه د.مصطفى ديب البغا – دار العلوم الإنسانية – دمشق ط١ (١٩٩٣م) سنن النّسائي (١٥٤/٢)، مسند أحمد (٧/٨) برقم (٢١١٥٠).

(**) في (أ): العبارة (وكان يترجم لكلٍّ بحسب لغته) جاء بدلاً عنها : (وكان سمّى ترجماناً يبيّن معاني القرآن ويذكر ألفاظاً غير ألفاظه).

(***) في (أ): سقط (وكان يفخّم لمن لغته كذلك).

(****) في (أ)+(ب) : (لم).

ولا عن أحد من أصحابه قاله الشعراوي [١] (في الدرر المنثورة في بيان زبدة العلوم المشهورة [٢])[*]. وينبغي [**] للقارئ أن يقطع الآية التي فيها ذكر النّار أو العقاب عمّا بعدها إن [***] كان بعدها ذكر الجنّة، ويقطعها أيضاً عمّا بعدها إنْ كان بعدها ذكر النّار [٣] نحو: ﴿ وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ [غافر ٤٠:٦] هنا الوقف ولا يوصل ذلك بقوله ﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ ﴾[****] [غافر ٤٠:٧] ونحو[*****] ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ﴾ [الإنسان ٧٦:٣١] هنا الوقف ولا يوصله [******] بما بعده ونحو ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الحشر ٥٩:٧] هنا الوقف ، ولا يوصله بما بعده من قوله ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ﴾ [الحشر ٥٩:٨] ونحو [*******] قوله في التّوبة: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [التوبة ٩: ١٩] هنا الوقف فلا يوصله بما بعده من قوله ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ ﴾ [التوبة ٩:٢٠]

---

[١] عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحنفي الشّعراني، أبو محمد من علماء المتصوّفين. له تصانيف كثيرة (٩٧٣هـ) الأعلام (١٨٠/٤).

[٢] ص (٣٤،٣٣) تأليف الشيخ الإمام العالم العلّامة عبد الوهاب الشعراني . حقّقها ووضع حواشيها الدكتور : عبد الحميد صالح حمدان . دار ابن زيدون للطباعة والنّشر – بيروت – الطبعة الأولى .

[*] هنا يوجد الكلام الذي سقط في (أ) في الصفحة (١٥،١٦،١٧،١٨،١٩) وهو :[قال في فتح الباري...فلا يكاد يوجد].

وقد قمت بمقارنة هذا الكلام مع النسخ (ب) ، (ط) في تلك الصفحات.

[**] في (أ)+(ب): (فينبغي).

[***] في (أ)+(ط): (إنْ) جاء بدلاً عنها (إذا).

[٣] وهذا الكلام مبنيٌّ على الحديث الشريف : بأن جبريل أتى النبيّ ﷺ فقال اقرأ القرآن على حرف إلى نهاية هذا الحديث . وقد ورد في الصفحة (١٤). ينظر القطع والائتناف ص (٢٨).

[****] في (أ): زيادة تتمة الآية ﴿وَمَنْ حَوْلَهُ﴾.

[*****] في (ب): (ونحوه) .

[******] في (أ): (ولا يوصل).

[*******] في (أ): (ونحوه).

[٧أ] وكذا كُل ما [*] هو خارج عن حكم الأوّل فإنّه يُقطع . قال السخّاوي [١] : ينبغي للقارئ / أنْ يتعلّم وقف جبريل ، فإنّه كان يقف في سورة آل عمران عند قوله ﴿ قُلْ[**] صَدَقَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران ٣:٩٥] ثم يبتدئ ﴿ فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [آل عمران ٣:٩٥] والنبيّ ﷺ يتبعه [***] وكان النبيّ ﷺ يقف في سورتي [****] البقرة والمائدة عند قوله تعالى :﴿ فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ [البقرة ٢:١٤٨ ، المائدة ٥:٤٨] وكان يقفُ على قوله ﴿ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾ [المائدة ٥:١١٦] وكان يقف [*****] ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ﴾ [يوسف١٢:١٠٨] ثم يبتدئ ﴿ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ﴾ [يوسف ١٢:١٠٨] وكان [******] يقف ﴿ كَذَٰلِكَ [*******] يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [الرعد ١٣:١٧] ثمَّ يبتدئ ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الرعد ١٣:١٨] وكان يقف ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ﴾ [النحل ١٦:٥]

---

[*] في (أ): (كلّما).

[١] علي بن محمد بن عبد الصّمد الإمام العلّامة أبو الحسن الهمذاني السخّاوي المقرئ المفسّر النّحوي اللغوي الشافعي، توفّي (٦٣٤هـ) .غاية النّهاية (٥٦٨/١).

[**] في (ط) سقط : (قُلْ).

[***] في (أ): تبعه.

[****] في (ب)+(ط) : (سورة).

[*****] في (أ) زيادة : (على).

[******] في (أ) زيادة : (كذلك).

[*******] في (أ) سقط : (كَذَٰلِكَ).

[ب٦] ثم يبتدئ ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾[النحل١٦:٥] وكان يقف(*) ﴿ أَفَمَن / كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ ﴾ [السجدة ٣٢:١٨] ثم يبتدئ ﴿لَّا يَسْتَوُونَ ﴾ [السجدة ٣٢:١٨] وكان يقف ﴿ ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ ﴿٢٢﴾ فَحَشَرَ ﴾ [النّازعات٧٩:٢٢،٢٣] ثمّ يبتدئ ﴿ فَنَادَىٰ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ ﴾ [النّازعات ٧٩:٢٣،٢٤] وكان يقف ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر٩٧:٣] ثم يبتدئ ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ [القدر ٩٧:٤] فكان النبيّ ﷺ يعتمد الوقف على تلك الوقوف وغالبها ليس رأس آية (**) وما ذلك (***) إلّا لعلم لَدُنِّيّ علمه من علمه ، وجهله من جهله . فاتّباعه سنّة في جميع أقواله وأفعاله (١).

(*) في (أ): زيادة (على).

(**) في (أ) : (آيّ).

(***) في (ب) :وما ذاك .

(١) لم أقع على هذا القول في كتاب جمال القرّاء. وللسخّاوي كتاب في الوقف والابتداء (علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء) وهو ليس بين أيدينا.

٢) **الفائدة الثانية في الوقف** [*]**:** وهو لغة الكفّ عن الفعل والقول [١] واصطلاحاً قطع الصّوت آخر الكلمة زمناً مّا، أوهو قطع الكلمة عمّا بعدها [٢].

---

[*] في (ب)+(ط): زيادة (والابتداء).

[١] يطلق الوقف في لسان اللغة ويراد به : الحبس أو السّكوت أو القيام والسّكون يقال : وقف الأرض أو الدّار على المساكين أو للمساكين وقفاً ، أي : حبسها . ووقف القارئ على الكلمة وقوفاً ، أيّ : سكت. ويقال كلّمته فوقف ، أيّ سكت . ويُقال وقّفه توقيفاً : علّمه مواضع الوقف . ويقال : وقف وقوفاً ، أي : قام من جلوس وسكن بعد المشي . كما يطلق على المعاينة ، يقال : وقف على الشّيء، أي: عاينه لسان العرب (١٥ /٣٧٣،٣٧٤،٣٧٥).

وعرّفه أبو حيّان الغرناطي : قطع النّطق عند آخر اللّفظ وعرّفه ابن الحاجب : قطع الكلمة عمّا بعدها . وهذان التعريفان ذكرهما القسطلاني في كتابه لطائف الإشارات لفنون القراءات (٢٤٨/١)الإمام شهاب الدّين القسطلاني المتوفّى (٩٢٣هـ) تحقيق الشيخ عامر السّيد عثمان ، وأ.د: عبد الصبور شاهين . ط/المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية علم ١٣٨٢هـ /١٩٧٢م بالقاهرة . وعرّفه ابن الجَزري تعريفاً يعدّ الأشمل والأوفى : عبارة عن قطع الصوت زمناً يتنفّس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة ، إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه ، أو بما قبله لا بنيّة الإعراض ، ويأتي في رؤوس الآي وأوساطها ، ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتّصل رسماً ، ولابُدّ من التنفّس معه. النّشر في القراءات العشر (١٧٨/١) وهناك تعريف آخر يُعدّ شاملاً أيضاً وهو للإمام إبراهيم بن عمر الجعبري توفّي (٧٣٢هـ) قال : الوقف قطع صوت القارئ على آخر الكلمة الوضعية زماناً . لطائف الإشارات لفنون القراءات (٢٤٨/١).

والوقف والقطع والسّكت بمعنى[*] وقيل القطع عبارة عن قطع القراءة رأساً ، والسّكت عبارة عن قطع الصوت زمناً مّا دون زمن الوقف عادة من غير تنفُّس [١]، والنّاس في اصطلاح مراتبه مختلفون كل واحد له اصطلاح ، وذلك شائع لما اشتهر أنَّه لا مُشَاحّة [**] في الاصطلاح ، بل يسوّغ لكل واحد [***] أنْ يصطلح / على ما شاء. كما صّرح بذلك صدر الشريعة وناهيك به . [ط٩]

قال ابن الانباري [٢] والسخّاوي [٣] [****] مراتبه ثلاث : تام وحسن وقبيح [٤].

---

[*] في (أ): سقط : بمعنى .

[١] الوقف والقطع والسّكت : استخدمها المتقدّمون وأرادوا بها الوقف، أمّا المتأخّرون ففرّقوا بينها وجعلوا كلّاً منها لغرض خاص . فالوقف : قطع الصوت عن الكلمة زمناً يتنفّس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة ويكون في رؤوس الآي وأواسطها والسّكت : قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفّس، والقطع : الانصراف عن القراءة والانتهاء منها . النّشر في القراءات العشر (١٨٩/١،١٩٠) الإتقان في علوم القرآن (١٥١/١).

[**] في (أ): سقط (لا مشاحة).

[***] في (ب)+(ط): لكلّ أحدٍ.

[٢] سبقت ترجمته ص (٨).

[٣] سبقت ترجمته ص (٢٢).

[****] في (أ): وقال ابن الانباري للسخّاوي.

[٤] مراتب الوقف عند ابن الأنباري ثلاث، أمّا مراتبه عند السخّاوي أربع : تام وكاف، وحسن، وقبيح. إيضاح الوقف والابتداء (١٤٩،١٥٠/١)، جمال القرّاء وكمال الإقراء للسخّاوي (٦٨٤/٢) تحقيق مروان العطيّة ومحسن خرابه دار المأمون للتراث ط١(١٩٩٧) وقد عرّفت الوقف التام والحسن والقبيح في الصفحة (١٢).

و [*] قال غيرهما أربعة : تام [**] مختار ، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك [١]. وقال السّجاوندي [٢] [***] خمسة : لازم ، ومطلق، وجائز ، ومجوَّز لوجه ، ومرخَّص ضرورة [٣]. وقال غيره ثمانية : تام وشبيه، وناقص وشبيه، و حسن وشبيه، وقبيح وشبيه .[٤] وجميع ما ذكروه من مراتبه غير منضبط ولا منحصر لاختلاف المفسّرين والمعربين ،

---

[*] في (أ) سقطت الواو.

[**] في (أ) سقط: (تام).

[١] وقد نسب هذا القول لابن النحّاس و لم أقع عليه في كتاب القطع الائتناف لابن النحّاس. وهذا التقسيم ذكره السيوطي. الإتقان في علوم القرآن (٢٦٠/١) ينظر المكتفي في الوقف و الابتداء ص(١٣٨).والوقف الكافي هو الوقف المنقطع في اللفظ، المتعلِق بالمعنى فيحسن الوقف عليه و الابتداء بما بعده.

[٢] سبقت ترجمته ص (١١).

[٣] ينظر علل الوقوف (٦٣،٦٢/١) و اللّازم هو ما يجب الوقوف عليه لأنَه لو وصل بما بعده لاختل المعنى. و المطلق ما يحسن الابتداء بما بعده كأن يكون بعده مبتدأ أو استفهام أو فعل مستأنف وغير ذلك. و الجائز ما يجوز فيه الوصل و القطع. و المجوَز لوجه يقتضي الوقوف في وجه و الوصل في وجه آخر. و المرخّص ضرورة : ما لا يستغني ما بعده عمَا قبله لكنَه يرخص الوقف لانقطاع النَفس و طول الكلام ولا يلزمه الوصل بالعود لأنَّ ما بعده جملة مفهومة. ينظر الإتقان في علوم القرآن (٢٦٣،٢٦٢/١).

[٤] ينظر البرهان في علوم القرآن (٣٥٤/١)، الإتقان في علوم القرآن (٢٦٤/١).

لأنّه سيأتي أنّ الوقف يكون تاماً على [*] تفسير وإعراب وقراءة ، غير تام على آخر إذ الوقف تابع للمعنى [١] / واختلفوا فيه أيضاً ، فمنهم من يطلق الوقف على مقاطع ((الأنفاس على القول بجواز إطلاق السّجع في القرآن ، ونفيه منه أجدر لقوله ﷺ " أسجع كسجع الأعراب؟ " [٢] فجعله مذموماً ولو كان فيه تحسين الكلام دون تصحيح المعنى . وفرق بين أن يكون الكلام منتظماً في نفسه بألفاظه التي تؤدّي المعنى المقصود منه . وبين أن يكون منتظماً دون اللفظ ؛ لأنّ في القرآن اللفظ تابع للمعنى وفي السّجع المعنى تابع للفظ))[**] [أ٨]

---

[*] في (ب): تاما في.

[١] قال ابن الجَزري: اصطلح الأئمة لأنواع أقسام الوقف و الابتداء أسماء. و أكثر ما ذكر النَاس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر .وأقرب ما قلته في ضبطه أن الوقف ينقسم إلى: اختياري واضطراري؛ لأنّ الكلام إمَا أن يتمَ أو لا، فإن تمَ كان اختياريا و عندها لا يخلو إمَا أن يكون تاما أو حسنا أو كافيا. وإن لم يتمَّ كان اضطرارياً وهو المصطلح عليه بالقبيح. النَشر (١٧٨/١).

[٢] الحديث في صحيح مسلم (٤٦١٤/٧) برقم (١٦٨٢). باب دِيَةِ الجنين ووجوب الدّية في قتل الخطأ وشبه العمد، وهو موجود أيضاً في مسند أحمد (٣٢٧/٦) برقم (١٨١٦١) والرّاوي (المغيرة بن شعبة).

[**] في (أ)+(ب): سقط ما بين القوسين ((الأنفاس . . . . تابع اللّفظ)).

ومنهم من يطلقه على رؤوس الآي وأنّ كلّ موضع منها يسمى وقفاً وإن لم يقف القارئ عليه [*]؛ لأنّه ينفصل عنده [**] الكلامان ، والأعدل أنْ [***] يكون في أواسط [****]الآي . وإن كان الأغلب في أواخرها كما في آيتي المواريث ففيهما [*****] ثلاثة عشر وقفاً فـ ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [النساء ٤:١١] وما عطف عليه فيه تعلّق معنوي؛ لأنّه من عطف الجمل ، وإنْ كان في اللفظ منفصلاً فهو في المعنى متّصل فآخر الآية الأولى ﴿حَكِيمًا عَلِيمًا﴾ [النساء ٤:١١] وأخر الثانية ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ ﴾ [النساء ٤:١٣] كما سيأتي مفصلاً في محلّه إنْ شاء الله تعالى [******][١]

---

[*] في (ب) عليه القارئ.

[**] في (أ): عند.

[***] في (أ)+(ب): أنَه.

[****] في (أ)+(ب): أوساط.

[*****] في (أ): ففيها.

[******] في (ب):سقط: (إن شاء الله تعالى).

[١] تعدَدت أقوال العلماء في مسألة الوقف على رؤوس الآي و هم في هذا الأمر على مذاهب فاختار البيهقي الوقوف على رأس الآي و قال الداني: هو أحبُ إلي. لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني (٢٥٣،٢٥٢/١) جمال القرّاء وكمال الإقراء للسخَاوي(٥٥٤،٥٥٣/٢). وبعضهم اختار السكت على رؤوس الآي مطلقا. النشر (١٩٢/١) الإتقان (٢٧١/١) وذهب آخرون إلى أنّ حكم الوقف على رؤوس الآيات كحكمه على غيرها ممَا ليس برأس آية وبالتالي الوقف مبنيٌ على المعنى المصادر نفسها.

وليس آخر كل آية وقفاً، بل المعتبر المعاني، والوقف تابع لها، فكثيراً ما تكون آية تامّة وهي متعلّقة بآية أخرى ككونها استثناء. والأخرى مستثنى منها، أوحالاً ممّا قبلها أو صفة أو بدلاً. كما سيأتي (*) التنبيه عليه في محلّه وإذا تقاربت الوقوف بعضها من بعض لا يوقف عند كل واحد إنْ ساعده النّفس، وإنْ لم يساعده وقف عند أحسنها؛ لأنّ ضيق النّفس عن بلوغ التّمام يسوّغ الوقف ولا يلزم الوقف على رؤوس الآي. كذا جعل شيخ الإسلام [١] طول الكلام مسوّغاً للوقف [٢]. قال الكواشي [٣]: وليس هذا العذر بشيء، بل (**) يقف عند ضيق النّفس ثم يبتدئ من أوّل الكلام حتى ينتهي للوقف المنصوص عليه (***)[٤]

(*) في (ب)+(ط): يأتي.

[١] زكريا بن محمد الأنصاري أبو يحيى شيخ الإسلام. قاض ،مفسر ،من حفَاظ الحديث ومن المؤلّفين في الوقف و الابتداء توفّى (٩٢٦هـ). الاعلام (٨٠/٣).

[٢] ينظر المقصد لتلخيص ما في المرشد ص(٩).

[٣] أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع الإمام أبو العباس الكواشي الموصلي المفسّر. عالم زاهد كبير القدر، قرأ على والده. توفّي (٦٨٠هـ) غاية النّهاية (١٥١/١)، بغية الوعاة (٤٠١/١).

(**) في (أ): (لا) بدلاً من (بل).

(***) في (أ): سقط (عليه).

[٤] لم أقع على مصدر ينقل قول الكواشي.

كما سيأتي (*) في سورة الرّعد (١) ليكون الكلام متّصلاً بعضه ببعض وهذا هو الأحسن ولو كان في وسع القارئ أن يقرأ القرآن كلّه في نَفَسٍ واحد ساغ له ذلك (٢).

❖ تنوّع الوقف(**):

ويتنوّع الوقف (***) نظراً للتعلّق خمسة أقسام؛ لأنّه لا يخلو إما أنْ لا يتّصل ما بعد الوقف بما قبله لا لفظاً ولا معنىً فهو التّام، أو يتّصل / ما بعده (****) بما قبله لفظاً ومعنىً (*****) وهو(******) [ب٧] القبيح. أو يتّصل ما بعده بما قبله معنىً لا لفظاً / و(*******)هو الكافي، أو لا يتّصل ما بعده بما قبله [ط١٠]

(*) في (أ)+(ط): يأتي.

(١) ﴿ أَفَمَن يَعۡلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ كَمَنۡ هُوَ أَعۡمَىٰٓۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٩ ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلۡمِيثَٰقَ ٢٠ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلۡحِسَابِ ﴾ [الرعد١٣:١٩،٢٠،٢١] قال أبو زكريا الأنصاري: جاز الوقف على (الميثاق) و إن كان ما بعده معطوفاً على ما قبله لطول الكلام. المقصد لتلخيص مافي المرشد (٩).

(٢) وهو قول أبو زكريا الأنصاري. المقصد (٩).

(**) في (ب): سقط:(تنوُع الوقف) في (ط):زيادة:((مطلب تنوُع الوقف)).

(***) في (أ):سقط:(الوقف).

(****) في (أ):للتَعليق.

(*****) في (أ):زيادة:(لوقف).

(******) في (أ): معنى ولفظا.

(*******) في (أ):فهو.

معنىً ويتّصل لفظاً وهو الحسن، والخامس متردّد بين هذا الأقسام فتارةً يتّصل بالأوّل ، وتارةً بالثّاني على حسب اختلافهما قراءة وإعراباً وتفسيراً؛ لأنّه قد يكون الوقف تاماً على [*] تفسير وإعراب وقراءة غير تام على غير ذلك . وأمثلة ذلك تأتي مفصّلة في محلّها [**][١].

❖ مراتب الوقف [***]:

[٩أ] وأشرت إلى مراتبه بتام و[****] أتم ، وكاف وأكفى ، وحسن وأحسن، / وصالح وأصلح ، وقبيح وأقبح ، فالكافي والحسن يتقاربان ، والتّام فوقهما ، والصّالح دونهما في الرتبة . فأعلاها الأتم ، ثم الأكفى ، ثم الأحسن ، ثم الأصلح ويُعبّر عنه بالجائز [٢]

---

[*] في (أ)+(ب):في بدلا من (على).

[**] في (أ)+(ب):محالها.

[١] هذا التَقسيم الذي اختاره الأشموني هو الذي اعتمده أبو عمرو الدَاني في كتابه المكتفى في الوقف و الابتداء. أمَا النحّاس فقد زاد نوعا آخر وهو الوقف الصَالح و هذا الوقف الصَالح هو ما يسمَى عندهم بالكافي و عند بعضهم الحسن على اعتبار أنَ الوقف الحسن و الصَالح بمعنى واحد، من حيث إنَ الوقف الحسن هو ما يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده و الصَالح كذلك. وقد اختار شيخ الإسلام أبو زكريا الأنصاري الصَالح بمعنى الحسن. أمَا الأشموني فقد اختار الجَائز بمعنى الصَالح.

[***] في (ب) سقط:(مراتب الوقف). في (ط):زيادة: مطلب مراتب الوقف.

[****] في (أ)+(ط):(أو) بدلاً من (و).

[٢] الجائز: ما يجوز فيه الوصل و القطع لأنَ ما بعده يحتمل وجهين من الإعراب أو من المعنى.

وأمّا وقف البيان وهو أنْ يبيّن معنى لا يُفهم بدونه كالوقف على قوله تعالى ﴿ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾ [الفتح ٩:٤٨] فرقاً (*) بين الضميرين ، فالضّمير في ﴿ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾ للنبي ﷺ وفي ﴿ وَتُسَبِّحُوهُ ﴾ [الفتح ٩:٤٨] لله تعالى ، والوقف أظهر هذا المعنى المراد [١] والتام على قوله ﴿ وَأَصِيلًا ﴾[٢][الفتح ٩:٤٨] وكالوقف على قوله ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ﴾ [يوسف ٩٢:١٢] ثم يبتدئ ﴿ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [يوسف ٩٢:١٢] بيّن الوقف على عليكم أنّ الظرف بعده متعلّق بمحذوف وليس متعلقاً باسم (لا) ؛ لأنّ اسمها حينئذٍ شبيه بالمضاف فيجب نصبه وتنوينه . قاله في الإتقان [٣].

(*) في (ب)+(ط): (فرق).

[١] والآية هي ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٨﴾ لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الفتح٤٨:٨،٩]. وهذه الآية فيها خلاف فأبو حاتم السجّستاني وابن الأنباري وأبو عمرو الدَاني على أنَّ الوقف هنا للفرق بين الضميرين لأنَ التَسبيح لا يكون إلاَ للّه. قال النحّاس وقد خولف السجّستاني لأنَّ و (تسبَحوه) معطوف على ما قبله وقد حذفت منه النُون للنَصب ، فكيف يتم الكلام على ما قبله. إيضاح الوقف و الابتداء(٢/٩٠٠) القطع و الائتناف (٤٨٧). المكتفى (٥٢٨)

[٢] المصادر نفسها.

[٣] الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٥٤٤/١) واسم (لا) النافية للجنس ينصب إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، ويكون مبنياً في محل نصب إذا كان مفرداً.

فالتّام سمي تاماً لتمام لفظه بعد تعلّقه وهو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ، ولا يتعلّق ما بعده بشيء مما قبله لا لفظاً ولا معنى . وأكثر ما يوجد عند رؤوس الآي غالباً وقد يوجد قرب آخرها [١] كقوله ﴿ وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۖ ﴾ [النمل ٣٤:٢٧] هنا التّمام [*]؛ لأنّه آخر كلام بلقيس [٢] ثم قال تعالى: ﴿يَفۡعَلُونَ وَكَذَٰلِكَ ﴾ [النمل ٣٤:٢٧] وهو أتم ورأس آية أيضاً ، ولا يُشترط في التّمام أنْ يكون آخر قصة كقوله ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾ [الفتح ٢٩:٤٨] فهو تام؛ لأنّه مبتدأ وخبر وإنْ كانت الآيات إلى آخر السّورة قصة واحدة ونحوه ﴿لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ﴾ [الفرقان ٢٩:٢٥] هنا التمام؛ لأنّه آخر كلام الظالم أُبَي بن خَلَف [٣] ثم قال تعالى ﴿وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولٗا ﴾ [الفرقان ٢٩:٢٥] وهو أتم ورأس آية أيضاً .

---

[١] المكتفى في الوقف و الابتداء (١٤٠). البرهان في علوم القرآن (٣٥٠/١) جمال القرّاء وكمال الإقراء (٥٦٣/٢).

[*] في (أ) سقط: (هنا التَمَام).

[٢] بلقيس بن الهدهاد بن شرحبيل من بني يعفر: ملكة سبأ في زمن سيدنا سليمان. تاريخ ولادتها ووفاتها غير معروف. الأعلام (٧٤،٧٣/٢).

[٣] أُبي بن خلف الجمحي، أبو عامر. قتله النَبي ﷺ يوم بدر. نزلت فيه الآية الكريمة: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰۚ ﴾ [الأنفال ١٧:٨]. الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٦/٢). تقديم الدّكتور إحسان عبّاس – دار صادر- بيروت ط٢ (١٩٩٨م).

وقد يوجد بعد رأس الآية كقوله ﴿مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات ٣٧: ١٣٧،١٣٨] هنا التّام(*)؛ لأنّه معطوف على المعنى (**): أيّ تمرّون عليهم بالصّبح وبالليل . فالوقف عليه تام ، وليس رأس آية وإنّما رأسها مصبحين و﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات ٣٧:١٣٨] أتم؛ لأنّه آخر القصة ومثله ﴿يَتَّكِـُٔونَ ﴿٣٤﴾ وَزُخْرُفًا﴾ [الزخرف ٤٣:٣٤،٣٥] رأس الآية (يتّكئون وزخرفا) هو التّمام؛ لأنّه معطوف على (سقفا)(١)

[ط١١] ومن مقتضيات / الوقف التّام الابتداء بالاستفهام ملفوظاً به أو مقدّراً (٢)، ومنها (***) أنْ يكون آخر (****) آية وابتداء أخرى، والابتداء بيا النّداء غالباً (٣) أو الابتداء بفعل الأمر،(٤) أو الابتداء بلام القسم ، أو الابتداء بالشّرط(٥)؛ لأنّ الابتداء به ابتداء كلام مؤتنف

(*) في (أ) سقط: (هنا التّام).

(**) في (ب): معنى.

(١) ينظر المكتفى في الوقف و الابتداء(١/١٤٠،١٤١).

(٢) كقوله تعالى ﴿ٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٦٩﴾ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحج٢٢:٦٩،٧٠].

(***) في (أ) زيادة: اختلاف الوقف.

(****) في (أ)+(ب) زيادة: كل.

(٣) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة٢١،٢٠:٢].

(٤) كقوله تعالى: ﴿وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴿١٣١﴾ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه٢٠:١٣١،١٣٢].

(٥) كقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِىِّ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء٤:١٢٣].

[أ١٠] / أو الفصل بين آية عذاب بآية رحمة [١] أو العدول عن الإخبار إلى الحكاية[٢]، أو الفصل بين الصفتين المتضادتين[٣]، أو تناهي الاستثناء،[٤] أو تناهي القول،[٥] (*) أو الابتداء بالنفي أو النّهي، [٦] وقد يكون الوقف تاماً على(**) تفسير وإعراب وقراءة ، غير تام على أخر نحو ﴿ وَمَا يَعْلَمُ

[ب٨] تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران ٣:٧] تام إنْ كان (والرّاسخون) / مبتدأ، خبره (يقولون) على أنّ الرّاسخين لم يعلموا تأويل المتشابه، غير تام إن كان معطوفاً على الجلالة وأنّ الرّاسخين يعلمون تأويل المتشابه كما سيأتي بأبسط من هذا في محلّه [٧].

---

(١) ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ .....﴾ [البقرة ٢:٢٤،٢٥].

(٢) ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٩﴾ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا . . .﴾ [الأعراف ٧:١٥٩،١٦٠].

(٣) كقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا هُدًى وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ ﴾ [الجاثية٤٥:١١].

(٤) كقوله تعالى:﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة ١٢:١٦٠،١٦١].

(٥) كقوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُواْ نَعْبُدُ أَصْنَامًا ﴾ [الشعراء٢٦:٧٠،٧١].

(*) في (ط): (القوم) بدلا عن (القول).

(٦) ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة٦٠:١٧٦،١٧٧].

﴿وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴾ [آل عمران٣:١٩٥،١٩٦].

(**) في (أ)+(ب):(في) بدلا من (على).

(٧) تمّ دراسة هذه الآية و مقارنتها مع أقوال الأئمة في الوقف و الابتداء في سورة آل عمران.

والكافي ما يحسُن الوقف عليه والابتداء بما بعده إلّا أنّ له به تعلّقاً مّا من جهة المعنى فهو منقطع لفظاً متّصل معنى وسمّي كافياً لاكتفائه واستغنائه عمّا بعده واستغناء ما بعده عنه بأن لا يكون مقيّداً له [١] وعود الضّمير على [*] ما قبل الوقف لا يمنع من الوقف؛ لأنّ جنس [**] التّام والكافي جميعه كذلك [٢] والدّليل عليه ما صحّ عن ابن مسعود [٣] ﷺ قال : قال لي[***] رسول الله ﷺ " اقرأ عليّ فقلت يا رسول الله أقرأ عليك ، وعليك أنزل ؟ فقال : إنّي أحبُّ أنْ أسمعه من غيري ، قال : فافتتحت سورة النّساء فلما بلغت ﴿شَهِيدًا﴾ [النساء ٤:٤١]

---

[١] المكتفى في الوقف و الابتداء (١٤٣).جمال القرَاء (٥٦٣/٢).

[*] في (ط): (في) بدلا من (على).

[**] في (أ): (بعض) بدلا من (جنس).

[٢] إنَ الفرق بين الوقف الكافي و التَام غير محدَد تحديدا منضبطا عند جميع القراء. لأنَ الفرق بينهما أنَ الكافي متعلِّق بما بعده في المعنى وهذا يرجع إلى الأذواق في فهم المعاني واعتبار ما بعد الوقف تابعاً لما قبله في المعنى أم لا. وعليه نجد من العلماء في هذا الفن من يعدّ بعض الوقوف كافية، على حين أنَّها في نظر غيره تامَة أو العكس.

[٣] عبد الله بن مسعود بن الحارث، أبو عبد الرحمن الهذلي المكِي، أحد السَابقين و العلماء وإليه تنتهي قراءة عاصم و حمزة و الكسائي و خلف و الأعمش. روى عن النَبي ﷺ الكثير من أحاديثه. مات (٣٢) هـ. الغاية (٤٥٨/١) الأعلام (٢٨٠/٤).

[***] في (أ):سقط (لي).

قال (*) لي : حسبك [١]. ألا ترى أنّ الوقف على شهيدا كاف وليس بتام . والتّام ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء ٤:٤٢]؛ لأنّه آخر القصة وهو في الآية الثانية . وقد أمره النبي ﷺ أنْ يقف دون التّام مع قربه فدلّ هذا (**) دلالة واضحة على جواز الوقف على الكاف؛ لأنّ قوله ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ [النساء٤:٤٢] ....إلخ ليس قيداً لما قبله [٢] وفي الحديث نوع إشارة إلى أنّ ابن مسعود كان صيّتاً. قال عثمان النّهدي [٣] : صلّى بنا ابن مسعود [٤] المغرب بـ ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص ١١٢:١] فوددنا أنّه لو قرأ سورة البقرة من حسن صوته وترتيله [٥]

(*) في (أ): فقال.

[١] الحديث في صحيح مسلم (٢٣٢٥/٤) برقم (٨٠٠) باب فضل استماع القرآن وطلب القراءة من حافظه. وهو موجود أيضاً في صحيح البخاري (١٨١٨/٣) برقم (٤٧٦٣) باب قول المقرئ للقارئ: حسبك.

(**) في (أ): (على) بدلا من (هذا).

[٢] هذا الكلام نقله الأشموني عن الدَاني. المكتفى (١٣٧).

[٣] عبد الرحمن بن ملّ أبو عثمان النهدي، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره. مات (١٠١هـ). الوافي بالوفيات (١١٠/٦) تأليف صلاح الدِين ، خليل بن أبيك الصَفدي، باعتناء أيمن فؤاد سيِد. دار النَشر: الكتاب العربي. بيروت الطبعة الأولى (١٩٩٧م)

[٤] سبقت ترجمته ص(٣٦).

[٥] مصنّف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار للحافظ عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة المتوفّى (٢٣٥هـ)، ضبطه وعلّق عليه الأستاذ سعيد اللّحام دار الفكر ط،(١٩٨٩م). (٣١٤/١) باب ما يقرأ في المغرب.

وكان أبو موسى الأشعري [١] كذلك. ورد أنّ رسول الله ﷺ سمع صوته وهو يقرأ القرآن فقال : " لقد أوتي هذا مزماراً من مزامير آل داود " [٢](*) كان داود عليه السلام إذا قرأ الزّبور تدنو إليه الوحوش حتى تُؤخَذ بأعناقها والمراد بقوله : ﴿ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾ [البقرة ٢:٢٥١] هو الصّوت الحسن قاله السّمين [٣][٤] .

---

[١] عبد الله بن قيس بن سليم، أبو موسى الأشعري. كان من أصحاب رسول الله ﷺ و أحد رواة أحاديثه. قرأ على النبي ﷺ وكان أقرأ أهل البصرة و أفقههم في الدِين، دعا له النبي ﷺ بأن يغفر له ذنبه و أن يدخله الجنَة. اختلف في وفاته (٤٢هـ) أو (٤٤هـ). سير أعلام النبلاء (٣٨٠/٢)، الاستيعاب في أسماء الأصحاب (٥٨٧/١).

[٢] الحديث موجود في صحيح مسلم (٢٣٠٨/٤) برقم (٧٩٣) باب استحباب تحسين الصّوت بالقراءة ، والرّاوي بريدة الأسلمي. والحديث موجود أيضاً في صحيح البخاري (١٨١٨/٣) برقم (٤٧٦١) باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن. وهو موجود أيضاً في سنن النّسائي (١٨١،١٨٠/٢) باب تزيين القراءة بالصوت.

[*] في (ب): زيادة: (الواو).

[٣] أحمد بن يوسف، محمد بن عبد الدَائم بن محمد الحلبي، شهاب الدِين المقرئ النَحوي نزيل القاهرة المعروف بالسّمين. لازم أبا حيّان الأندلسي و أخذ القراءات عن التَّقي الصَائغ مات (٥٣٨). الغاية (١٥٢/١). بغية الوعاة (٤٠٢/١). الأعلام (٢٦٠/١).

[٤] لم أقع على قول السّمين. وللسَمين تفسير للقرآن يقع في عشرين مجلَدا. وقد ضاع أكثره. ولم يبق منه إلاَ أوراق قلائل. ربَما ذكر فيه هذا القول.

[أ١١] / **علامة الكافي** [*]:

وعلامته أنْ يكون ما بعده مبتدأ [١]، أو [**] فعلاً مستأنفاً [٢] أو مفعولاً لفعل محذوف نحو : ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ﴾ [٣] و﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ ﴾[٤] أو كان ما بعده نفياً أو (إنّ) المكسورة أو استفهاماً [٥] أو (بل) أو (ألا) المخفّفة أو السّين أو سوف؛ لأنّهما [***] للوعيد [٦]. و يتفاضل في الحكاية ، نحو ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة ٢:١٠] صالح ﴿ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة ٢:١٠] أصلح منه ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة ٢:١٠] أصلح منهما [٧].

---

[*] في (أ) +(ط): سقط علامة الكافي.

[١] كقوله تعالى: ﴿ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴾ [الشورى٤٢:١٣].

[**] في (أ): (الواو) بدلا من (أو).

[٢] ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ﴾ [النُّور٢٤:٥٥].

[٣] ﴿بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ ﴾ [الرُوم٣٠:٥،٦]، أي: وعد الله وعدا فلمَا حذف الفعل أضيف المصدر إلى الفاعل.

[٤] ﴿ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ ۖ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۚ﴾ [الأحزاب٣٣:٣٨].

[٥] ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓا۟ ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا۟ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ۖ﴾ [النِساء٤:٨٨]. وقد يكون الاستفهام مقدَرا.

[***] في (أ)+(ط) : لأنَها.

[٦] البرهان في علوم القرآن (٣٥٢/١).الإتقان في علوم القرآن (٢٦١/١).

[٧] وقد اتّفقنا أنَ الصالح و الكافي بمعنى واحد. فكلاهما يكفي و يصلح الوقف عليه و الابتداء بما بعده.

وقد يكون كافياً على تفسير وإعراب وقراءة ، غير كاف على آخر نحو ﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة ٢:١٠٢] (كاف)؛ إنْ جعلت (ما) نافية، حسن؛ إنْ جعلتها موصولة. وتأتي أمثلة ذلك مفصّلة في محلّها (*) (١) والحسن : ما يحسُن الوقف عليه ولا يحسُن الابتداء بما بعده (٢) ((إذ كثيراً ما تكون [ط١٢] آية تامّة وهي متعلّقة بما بعدها ككونها (**) استثناءً والأخرى مستثنى منها؛ إذْ مَا (***) بعده / مع ما قبله كلام واحد من جهة المعنى كما تقدّم (٣))) (****) أو من حيث كونه نعتاً لما قبله أو بدلاً أو حالاً أو توكيداً نحو ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة ١:٢] حسن؛ لأنّه في نفسه حسن (*****) مفيد يحسن الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلّق اللفظي.

(*) في (ب)+(ط) محالها.

(١) تمّ دراسة هذه الآية و مقارنتها مع أقوال الأئمَّة في علوم الوقف و الابتداء في سورة البقرة.

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (١٤٥). جمال القراء (٥٦٣/٢).

(**) في (أ): لكونها.

(***) في (أ): فما.

(٣) في الوقف الكافي لا يلزم من وجود التَعلُق قي المعنى التَعلُق باللَفظ وهذا بخلاف التَعلُق في اللفظ فيلزم منه التَعلُق في المعنى. أي أنَ التعلُق اللفظي أعم من التَعلُق المعنوي.

(****) في (ب): سقط الكلام بين القوسين ((إذ كثير ..... تقدم)).

(*****) في (ط): سقط: (حسن).

((وإن رفع (ربّ) على إضمار مبتدأ أو نصب على المدح وبه قرئ [١]_وحكى سيبويه [٢] ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة ٢:١] أهل الحمد برفع اللام ونصبها _ فلا يقبح[*] الابتداء به)) [**] كأن [٣] يكون رأس آية نحو ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة ٢:١] يجوز الوقف عليه؛ لأنّه رأس آية وهو سُنّة ، وإن تعلّق ما بعده بما قبله لما ثبت متصل الإسناد إلى أم سلمة [٤] رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطّع قراءته يقول : ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثم يقف ، ثم يقول:

[ب٩] ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ / ثم يقف ثم يقول ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثم يقف [٥]

---

[١] قرأ زيد بن علي (ربّ) بالنَصب على المدح. وخرَّج قراءته أبو حيّان الأندلسي و قال: هي فصيحة لولا خفَض الصِّفات بعدها، وضعفت إذ ذاك. البحر المحيط (٣٤/١).

[٢] عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين سيبويه أبو بشر، أخذ عن الخليل و يونس و عيسى بن عمرو. له كتاب (الكتاب) المشهور. مات (١٨٠هـ). بغية الوعاة (٢٢٩/٢) الأعلام (٢٥٢/٥).

[٣] الكتاب (٦٣،٦٢/٢).

[*] في (أ): فلا يصحُ.

[**] في (ب): سقط الكلام بين القوسين ((وإن رفع . . . . . الابتداء به)) .

[٤] هند بنت سهيل المعروف بأبي أميّة من زوجات النّبي ﷺ ، كانت من أكمل النساء عقلاً وخلقاً. اختلف في سنة وفاتها (٦١) أو (٦٢هـ). سير أعلام النبلاء (٢٠١/٢)، تهذيب التّهذيب (٤٥٥/١٢)، الأعلام (٩٧/٨).

[٥] الحديث في سنن التّرمذي (١٧٠/٥) برقم (٢٩٢٧) باب (في فاتحة الكتاب) وقال الترمذي هو حديث غريب.

وهذا أصل معتمد في الوقف على رؤوس الآي ، وإن كان ما بعد كلّ آية مرتبطاً بما قبله ارتباطاً معنوياً ويجوز الابتداء بما بعده لمجيئه عن النبيّ ﷺ [١] وقد يكون الوقف حسناً على قراءة غيرَ حسنٍ على أخرى [*] نحو الوقف على ﴿ مُتۡرَفِيهَا ﴾ [الإسراء ١٦:١٧] فمن قرأ ﴿أَمَرۡنَا ﴾ [الإسراء ١٦:١٧] بالقصر والتّخفيف وهي قراءة العامة من الأمر : أي أمرناهم بالطاعة فخالفوها فلا يقف على [أ١٢] ﴿مُتۡرَفِيهَا ﴾ ومن قرأ ﴿آمَرۡنَا ﴾ بالمدّ والتّخفيف بمعنى كَثّرنا، / أو قرأ ﴿أمّرْنَا﴾ بالقصر والتّشديد من الإمارة بمعنى (سلّطنا) حَسُن الوقف على مترفيها وهما شاذتان [**][٢] لا تجوز القراءة بهما.

---

[١] تمّ مناقشة هذه المسألة ص(٢٨) فقد تعدّدت مذاهب العلماء في الوقوف على رأس الآية. وقدْ قال بعضهم إنّ حديث أمّ سلمة خاص بسورة الفاتحة دون غيرها لأنّ الوقف على رؤوس الآيات في سورة الفاتحة لا يؤدي إلى معنى فاسد، فالوقف على بعض رؤوس الآيات يؤدّي إلى معنى باطل كقوله تعالى ﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنۡ إِفۡكِهِمۡ لَيَقُولُونَ ﴾ ثم الابتداء بقوله تعالى ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [الصّافات ١٥١:٣٧،١٥٢]. وقال البعض الآخر إنّ الاستدلال بحديث أمّ سلمة على سنيّة وقف الفواصل لا دلالة فيه على ذلك؛ لأنّه إنّما قصد به إعلام الفواصل لبيان الفواصل، وقد جهل أناس هذا المعنى وسمّوه وقف السنّة. وقال آخرون: إنّما الوقف في سورة الفاتحة على رؤوس الآيات ليبيّن النّبي ﷺ للمستمعين رؤوس الآيات، ولو لم يكن لهذا لما وقف على (العالمين) ولا (الرّحيم). ينظر البرهان في علوم القرآن (٩٨/١)، لطائف الإشارات لفنون القراءات (٢٥٣/١).

[*] في (أ): على قراءة غير حسن، حسن على قراءة أخرى.

[**] في (ط): شاذّان.

[٢] قرأ أبو عثمان النّهدي وليث بن ابي عمرو وأبان بن عاصم بالتّشديد، ونقل عن نافع قراءة المد، مختصر في شواذ القرآن ص(٧٥).

وقد يكون الوقف حسناً والابتداء قبيحاً نحو((﴿ يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ ﴾ [الممتحنة٦٠:١] الوقف : حسن، والابتداء (بإياكم) قبيح لفساد المعنى إذ يصير تحذيراً عن الإيمان بالله تعالى، [١] ولا يكون الابتداء إلا بكلام موف للمقصود . والجائز هو : ما يجوز الوقف عليه وتركه [٢] نحو ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ ﴾ [البقرة ٢:٤] [٣] فإن (واو) العطف تقتضي عدم الوقف ، وتقديم المفعول على الفعل يقتضي الوقف ، فإن التقدير: ويوقنون بالآخرة؛ لأنّ الوقف عليه يفيد معنى، [٤] وعلامته أن يكون فاصلاً بين كلامين من متكلّمين))[*]

---

[١] قاله ابن الجَزري. النّشر (١٨٢،١٨١/١)

[٢] أي: الوقف و الوصل جائزان من غير ترجيح لأحدهما على الآخر. فالكلمة التي بعد الوقف فيها وجهان من الإعراب ولكن لم يترجَح أحد الوجهين على الآخر، كأن تكون الجملة مستأنفة لا علاقة لها بما قبلها و في الوقت نفسه فيها وجه آخر فقد تكون حالية أو خبرية أوصفة. كتاب علل الوقوف (١٢٨/١).

[٣] و الآية هي: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة ٢:٤] وتم التحدُث عن هذه الآية و دراستها في سورة البقرة.

[٤] الإمام السجاوندي هو الذي نهج منهج الوقف الجائز وأكثر علماء الوقف يوردون الوقف الجائز تحت طائلة الوقف الكافي وذلك بما يجوّزه وجه الوقف دون ما يجوِّزه وجه الوصل كابن الأنباري و النحّاس و أبي عمرو الدَاني

[*] في (أ): سقط الكلام بين القوسين ((يخرجون الرّسول ..... متكلّمين)).

((وقد يكون الفصل من متكلم واحد كقوله [*] ﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ [غافر ١٦:٤٠] الوقف جائز ، فلمّا لم يجبه أحدٌ أجاب نفسه بقوله ﴿ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ ﴾ [غافر ١٦:٤٠] وكقوله ﴿ وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ﴾ [النّساء ١٥٧:٤]هنا الوقف ثمّ يبتدئ ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [النّساء ١٥٧:٤] على [**] أنّه منصوب بفعلٍ مقدّر؛ لأنّ اليهود لم يقرّوا بأنّ عيسى رسولُ الله، فلو وصلنا ﴿ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ﴾ بـِ ﴿ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ لذهب فهم من لا مساس له بالعلم أنّه من تتمّة كلام اليهود / فَيُفهم من ذلك أنّهم مقرّون أنّه [ط١٣] رسول الله وليس الأمر كذلك. هذا التّعليل يرقيّه ويقتضي وجوب الوقف على ﴿ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ﴾ ويرفعه إلى التّام [١]. والقبيح : وهو ما اشتدّ تعلّقه بما قبله لفظاً ومعنى [٢] ويكون بعضه أقبح من بعض. نحو ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ ﴾ [٣] [البقرة ٢٦:٢]، ﴿ فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ﴾ [٤] [الماعون ٤:١٠٧] فإنّه يوهم غير ما أراده الله تعالى ، فإنّه يُوهم وصفاً لا يليق بالباري سبحانه وتعالى ويُوهم أنّ الوعيد بالويل للفريقين وهو لطائفة مذكورين بعده))[***].

---

[*] في (ب):سقط (كقوله).

[**] في (ب): سقط (على).

[١] تمّت دراسة هذه الآية و مقارنتها مع أقوال الأئمّة في الوقف و الابتداء في سورة النِساء .

[٢] وعرَفه ابن الأنباري: هو الوقف الذي ليس بتام ولا حسن. لأنَ الوقف عند ابن الأنباري ثلاثة أقسام كما ذكرنا: تام، حسن، قبيح. الإيضاح (١٥٠/١) و عرَفه أبو عمرو الدَاني: هو الوقف الذي لا يعرف المراد منه. المكتفى (١٤/١).

[٣] ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ ﴾[البقرة٢٦:٢].

[٤] ﴿ فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ٤ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ﴾[الماعون٤:١٠٧،٥].

[***] في (أ) سقط الكلام بين القوسين:((وقد يكون . . . . . بعده)).

((ونحو ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[1] [النساء٤:٤٣] يُوهم إباحة ترك الصّلاة بالكليّة ، فإنّ رجع ووصل الكلام بعضه ببعض غير معتقد لمعناه فلا إثم عليه ، وإلّا أثم مطلقاً وقف أم لا [2] ، وممّا يُوهم الوقف على الكلام المنفصل الخارج عن حكم ما وصل به نحو ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [3] [الأنعام ٦:٣٦]؛ لأنّ الموتى لا يسمعون ولايستجيبون، إنّما أخبر الله عنهم أنّهم يبعثون. ومنه ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ۝٩ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾ [4] [المائدة ٥: ٩،١٠] ونحو: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُۥ ﴾ [5] [الرعد ١٣:١٨] ونحو:﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾[6] [الأعراف ٧:١٧٨] ونحو: [*] ﴿ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَإِن تَوَلَّوْاْ ﴾[7] [آل عمران ٣:٢٠] ونحو [**]﴿ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي ۖ وَمَنْ عَصَانِي [***]﴾))[8] [إبراهيم ١٤:٣٦]

---

[1] ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ [النّساء٤:٤٣].

[2] قال أبو عمرو الدّاني: لو تعمّد متعمِد هذا الوقف لخرج بذلك من دين الإسلام لإفراده من القرآن ما هو متعلِق بما قبله أو بما بعده وكون إفراد ذلك افتراء على الله عزَ وجل وجهلا به. المكتفى (١٥٠/١).

[3] ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام ٦:٣٦].

[4] ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [المائدة ٥:١٠].

[5] ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُۥ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْاْ بِهِۦٓ ﴾ [الرّعد ١٣:١٨].

[6] ﴿ وَمَن يُضْلِلْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [الأعراف ٧:١٧٨].

[*] في (ب):سقط: (ونحو).

[7] ﴿ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ [آل عمران ٣:٢٠].

[**] في(ب):سقط: (ونحو).

[***] في(أ): سقط الكلام بين القوسين: ((ونحو لا تقربوا. . . . عصاني))

[8] ﴿ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [إبراهيم١٤:٣٦].

[أ١٣] ((وشبه ذلك من كل ما هو خارج عن حكم الأوّل من جهة المعنى))[*] /؛ لأنّه سوّى بالوقف بين [ب١٠] / حال من آمن ومن كفر ، وبين من ضلّ ومن اهتدى فهذا جليّ الفساد[١] ويقع هذا كثيراً ممّن يقرأ تلاوة لحرصه [**]على النَّفَس فيقف على بعض الكلمة دون بعض ((ثمّ يبني على صوت غيره ويترك ما فاته . ومثل ذلك ما [***] لو بنى كلّ واحد على قراءة نفسه، إذ لابُدّ أنْ يفوته [****] ما قرأه بعضهم ، والسنّة المدارسة وهو أنْ يقرأ شخص حزباً ويقرأ الآخر عين ما قرأه الأوّل وهكذا . فهذه هي السنّة التي كان يدارس جبريل النبي ﷺ بها [*****] في رمضان . فكان جبريل يقرأ أوّلاً ثمَّ يقرأ النبي ﷺ عين ما قرأه جبريل . قال تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ ﴾ [القيامة ١٨:٧٥] أيّ على لسان جبريل ﴿ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾)) [******] [القيامة ١٨:٧٥] .

وأمّا الأقبح فلا يخلو : إمّا أنْ يكون الوقف والابتداء قبيحين. أو يكون الوقف حسناً والابتداء قبيحاً. فالأوّل كأن يقف بين القول والمقول نحو ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ ﴾ [التوبة ٣٠:٩] ثم يبتدئ ﴿ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة ٣٠:٩] أو [*******] ﴿ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ﴾ [التوبة ٣٠:٩] ثم يبتدئ [********] ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة ٣٠:٩] أو ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ ﴾ [المائدة ٦٤:٥] ثمّ يبتدئ ﴿ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [المائدة ٦٤:٥]أو ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ﴾ [المائدة ٧٢:٥] ثم يبتدئ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ [المائدة ٧٣:٥]

---

[*] في(أ):سقط الكلام بين قوسين: (وشبَه ذلك . . . المعنى).

[١] ينظر المكتفى (١٥٣).

[**] في (أ): لحرصهم.

[***] في(أ):سقط (ما).

[****] في(أ): يفوت.

[*****] في (أ):سقط: (بها).

[******] في(ب):سقط الكلام بين القوسين: (ثم يبني. . . . قرآنه).

[*******] في(ب):سقط: (أو).

[********] في(ب):سقط: ثمَ يبتدئ.

وشبه ذلك من كلٍّ ما يوهم خلاف ما يعتقده المسلم. قال أبو العلاء الهمذاني [١]: لا يخلو الواقف على تلك الوقوف إمّا أنْ يكون مضطراً أو متعمّداً. فإنْ وقف مضطرّاً وابتدأ ما بعده غير متجانف لإثم ولا معتقد معناه لم يكن عليه وزر[٢]. وقال شيخ الإسلام [٣] : عليه وزر [*] إنْ عرف المعنى ((؛ لأنّ الابتداء لا يكون إلّا اختيارياً [٤] وقال : أبو بكر بن الأنباري [٥] لا إثمَ عليه وإنْ عرف المعنى))[**]؛ لأنّ نيّته الحكاية عمّن قاله وهو غيرُ معتقدٍ لمعناه، وكذا لو جهل معناه [٦] .

ولا خلاف بين العلماء أن لا يحكم بكفره من غير تعمّد واعتقاد لمعناه ، وأمّا لو اعتقد معناه فإنّه [ط١٤] يكفر مطلقاً وقف أم لا . والوصل والوقف في المعتقد سواء، / إذا علمت هذا عرفت بطلان قول من قال: لا يحلُّ لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أنْ يقف على سبعة عشر موضعاً، فإنْ وقف عليها وابتدأ ما بعدها فإنّه يكفر ولم يفصل [٧].

---

[١] شيخ الإسلام الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل بن سلمة. كان إماما في الحديث و علومه. صنف في القراءات و التَّجويد و الوقف والابتداء وكان عالما إماما في النحو و اللغة. توفي (٥٦٩هـ).غاية النّهاية (٢٠٤/١).

[٢] لم أقع على مصدر ينقل قول الهمذاني وله كتاب في الوقف والابتداء(الوقف والابتداء) وهو ليس بين أيدينا.

[٣] شيخ الإسلام: أبو زكريا الأنصاري سبقت ترجمته ص(٢٩).

[*] في (أ) سقط: (وقال شيخ الإسلام: عليه وزر).

[٤] المقصد لتلخيص ما في المرشد (٩).

[٥] سبقت ترجمته ص(٨).

[**] في (أ) سقط الكلام بين القوسين: (لأنَ الابتداء. . . . المعنى).

[٦] الإيضاح (١٤٩/١).

[٧] لم أقع على مصدر ينقل هذا القول.

والمعتمد ما قاله العلّامة النّكزاوي [١] إنّه [*] لا كراهة إنْ جمع بين القول والمقول ؛ لأنّه تمام قول اليهود والنّصارى. والواقف [**] على ذلك كلّه غير معتقدٍ لمعناه . وإنّما هو حكاية قول حكاها الله عنهم . ووعيد ألحقه الله [***] بالكفّار والمدار في ذلك على القصد وعدمه [٢]. وما نُسِب لابن
[أ١٤] الجَزَري [٣] من تكفير من وقف على / تلك الوقوف ولم يفصل ففي [****] ذلك نظر [٤] . نعم إنْ صحّ عنه ذلك حمل على ما إذا وقف عليها معتقداً معناها فإنّه يكفر سواء وقف أم لا. والقارئ والمستمع المعتقدان ذلك سواء ولا يكفر المسلم إلّا إذا جحد ما هو معلوم من الدّين بالضّرورة.

---

[١] عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر، أبو محمد النَكزاوي مقرئ. ألّف كتاب الشامل في القراءات السبع. توفي سنة (٦٨٣هـ). الغاية (٤٥٢/١). الأعلام (٢٧٠/٤).

[*] في (أ): فأنَه.

[**] في (ب): الوقف.

[***] في (أ) سقط: (الله).

[٢] لم أقع على مصدر ينقل قول النَكزاوي وله كتاب في الوقف والابتداء (الاقتداء في الوقف والابتداء) وهو ليس بين أيدينا.

[٣] سبقت ترجمته ص(١٨).

[****] في (ط): فنفي بدلا من (ففي).

[٤] قال ابن الجَزري: الوقف على كلِ ما يقبح عليه لا يجوز إلاّ اضطرارا لانقطاع النَفس أو نحوه من تعليم أو اختبار، فإن قصد من ذلك تحريف المعنى عن مواضعه، وخلاف المعنى الذي أراد الله تعالى فإنَه و العياذ بالله يحرم عليه ذلك و يجب ردعه بحسبه على ما تقتضيه الشَريعة المطهرة و الله أعلم. النَشر (١٨٢/١)

وما نُسِب لابن الجزري من قوله :

مغلولـــةٌ(*) فلا تكُـــنْ بِوَاقِـــفٍ فَإِنَّـــهُ حَـــرَامٌ عِنـــدَ الواقِـــفِ

مَا لَمْ يَكُنْ قَدْ ضَاقَ مِنْكَ النَّفَـــس فَإِنْ تَكُنْ تُصْـــغَى فَأَنْتَ القَبَـــس

ولا عَلى إِنَّا نَصَارَى (**) قَالُـــوا أَيضَـــاً حَـــرَامٌ فاعرِفَن مَا قَالُـوا

ولا عَـــلَى المَســـيحِ ابـــنِ اللـــهِ فَـلا تَقِـــفْ واســـتَعِذَنَّ بـــالله

فَإِنَّهُ كَـــفْرٌ لِمَـــن قَـــدْ عَلِـــمَا قَـــدْ قَالَهُ الجَـزَرِيّ نَصَّـاً حَسْبَمَا

وِقسْ عَلَى الأَحكَامِ فَيمَا(***) قَدْ بَقِي فَإِنَّـــهُ الحـــقُ فَـــعِيْ وحَـــقِّقِ

ولا تَقُلْ يَجُـزْ عَلَـــى الحِـــكَايَـة فَإِنَّـــهُ قَـــولٌ بِـــلَا دِرَايَـــة

((مخالف للأئمة الأعلام ، وما جزاء من خالفهم إلّا أنْ يُمحى اسمه من ديوان العقلاء فضلاً عن الفضلاء))(****) (١) وما / علمت وجه (*****) تكفيره الواقف على قوله ﴿ فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا [ب١١] حَوْلَهُۥ ﴾ [البقرة ٢:١٧] وهو وقف جائز على أنّ جواب (لمّا) محذوف. وعليه فلا كراهة في الابتداء بقوله ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة٢:١٧].

(*) في (أ): معلومة.

(**) في (ب): النَصارى.

(***) في (أ)+(ب) سقط: فيما.

(****) في (أ): وردت هذه العبارة بين قوسين على شكل شعر كالتالي:

مخالف الأئمة الأعـــــلام وما جزاء من خالف الإمـــام
يمحى اسمه من رتبة العقلاء فضلا عن البلغاء و الفضلاء

(١) لم أقع على مصدر فيه هذه الأبيات.

(*****) في (أ):سقط: وجه

قال (*) السّمين [١]: قال ابن عصفور[٢]: يجوز أن يكون الله قد أسند إلى نفسه ذهاباً يليق بجلاله كما أسند المجيء والإتيان على معنى يليق به تعالى [٣] فلعلّ تكفيره الواقف لاحظ أنّ الله لا يوصف بالذّهاب ولا بالمجيء ، وكذلك (**) لا وجه لتكفيره الواقف على قوله ﴿ لَفِي خُسْرٍ ﴾[٤] [العصر ١٠٣:٢] مع أنّ الهمذاني [٥] والعبَّادي [٦] قالا: إنّه جائز[٧] . والكتابة على بقية ما نُسِب لابن الجزري [٨] تطول أضربنا عنها تخفيفاً .

(*) في(ب): قاله.

[١] سبقت ترجمته ص(٣٨).

[٢] علي بن مؤمن بن محمّد بن علي أبو الحسن بن عصفور النّحوي الحضرمي الإشبيلي حامل لواء العربية في زمانه في الأندلس. صنّف كتباً كثيرة. ولد سنة (٥٩٧هـ) وتوفّي (٦٦٣هـ) وقيل (٦٦٩). بغية الوعاة (٢١٠٠/٢).

[٣] الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون (١٣٢/١) تأليف الإمام شهاب الدين أبي العباس المعروف بالسّمين الحلبي. تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوَض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، د.جاد مخلوف جاد، د.زكريا عبد المجيد النُوتي. قدَم له وقرّظه: أحمد محمد صيرة. دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى (١٩٩٤م).

(**) في (أ): (كذا) بدلا من (و كذلك).

[٤] ﴿ وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ۝٣ ﴾ [العصر ١٠٣:١،٢،٣].

[٥] سبقت ترجمته ص(٤٧).

[٦] الإمام الشيخ الشافعية القاضي أبو عاصم، محمد بن أحمد بن محمد العبّادي الهروي الشافعي. كان إماماً محقّقاً مدقّقاً، صنّف كتباً كثيرة منها : المبسوط والهادي وطبقات الفقهاء ت(٤٥٨هـ) سير أعلام النبلاء (١٨١،١٨٠/١٨).

[٧] المخطوط ليس بين أيدينا.

[٨] سبقت ترجمته ص(٤٨).

ويدخل الواقف على الوقوف المنهيّ عنها في عموم قوله ﷺ في حقّ من لم يعمل بالقرآن : ((ربَّ قارئ للقرآن والقرآن يلعنه))[١]. كأنْ يقرأه بالتّطريب والتصنّع ، فهذه تخلُّ بالمروءة وتسقط العدالة قال التّتائي [٢]: / وممّا [*] يردّ الشّهادة : التغنّي بالقرآن [٣]، أي بالألحان التي تفسد نص القرآن ومخارج حروفه بالتّطريب وترجيع الصّوت من لحن بالتّشديد طرباً [**]، وأمّا التّرنم بحسن الصّوت فهو حسن . فقد سمع رسول الله ﷺ عبد الله بن قيس المكنّى بأبي موسى الأشعري [٤] كما تقدّم [٥]. [ط١٥]

---

[١] الحديث في فيض الباري على صحيح البخاري (١٥٠/١)، من أمالي الفقيه المحدّث الأستاذ الكبير إمام العصر الشّيخ محمد أنور الكشميري المتوفّى (١٣٥٢هـ) مع حاشية البدر السّاري إلى فيض الباري. مطبعة حجازي بالقاهرة ط١(١٩٣٨م).

[٢] محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي. فقيه من علماء المالكية من قرية المنوفية بمصر مات سنة (٩٤٢هـ). الاعلام (١٩٢/٦).

[*] في (أ): (وما) بدلا من (وممّا).

[٣] لم أقع على هذا القول.

[**] في (أ)+(ط): طرب.

[٤] سبقت ترجمته ص(٣٨).

[٥] تقدّم الحديث ص(٣٨).

تنبيهات:

١. **الأوّل:** يجب اتّباع ما رسم في المصحف العثماني من المقطوع والموصول وما كتب بالتاء المجرورة ، وما كُتِب بالهاء ، وتأتي مفصّلة في محالها . كلّ ما في القرآن من ذكر (إنّما) من كلّ

[أ١٥] حرفين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فهو في المصحف (*) الإمام حرف واحد. فلا تفصل (إنْ) عن / (ما) إنْ كان لا يحسن موضع (ما) الذي نحو﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة ٢:١١] فلا يقال : إنّ الذي نحن مصلحون. وإنْ كان يحسن موضع (ما) الذي نحو: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ ﴾ [الأنعام ٦:١٣٤] فهما حرفان. ولم يقطع في القرآن غيره (١). وكلُّ ما في القرآن من ذكر (عمّا) فهو حرف واحد إلّا قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا عَتَوْاْ عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ ﴾ [الأعراف ٧:١٦٦] فهما حرفان؛ لأنّ المعنى الذي نُهوا عنه. ولم يقطع في القرآن غيره (٢). وكلُّ ما فيه من ذكر (ماذا) فلك فيه وجهان، أحدهما : أنْ تجعل (ما) مع (ذا) كلمة واحدة ، و(ذا) ملغاة، والثّاني : أنْ تجعل (ما) وحدها استفهاماً محلّها رفع على الابتداء و(ذا) اسماً موصولاً بمعنى (الذي) محلّه رفع خبر (ما)؛ لأنّها لم تُلغَ فهما كلمتان(٣)، واشترطوا في استعمال (ذا) موصولة أنْ تكون مسبوقة بِـ (ما) أو (من) الاستفهاميتين نحو قوله :

وقَصِيدَةٍ تأتي الملُوكَ غَرِيبَةٍ قد قُلْتُهَا ، لِيُقَالَ مَنْ ذَاْ قَالَهَا (٤)

أيْ : من الذي قالها ؟.

(*) في(ب): مصحف

(١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النّقط – تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الدّاني المتوفّى (٤٤٤هـ). تحقيق محمّد الصّادق قمحاوي – النّاشر مكتبة الكليّات الأزهرية – القاهرة.

(٢) المصدر نفسه (٧٥،٧٤).

(٣) وذكر ابن هشام في (ماذا) أوجهاً أخرى فانظرها إنْ شئت. مغني اللّبيب (٣٩٥/١،٣٩٦).

(٤) هذا البيت للأعشى الكبير (ميمون بن قيس) من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وأحد أصحاب المعلّقات. أدرك الإسلام ولم يسلم. (ت:٧هـ). الأعلام (٣٤١/٧) وهو في ديوانه ص(٣٣) وقد جاء الشَطر الأول على الشَكل التالي:(وغريبةٍ تأتي الملوك حكيمة). ديوان الأعشى الكبير. قدَم له و شرحه و ضبطه ووضع فهارسه: د. محمد أحمد قاسم. المكتب الإسلامي. بيروت. دمشق. عمان. الطبعة الأولى (١٩٩٤م) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٢٥٩/٤) تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠-١٠٩٣م) تحقيق وشرح عبد السّلام محمد هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة.

فإنْ [*] لم يتقدّم على (ذا) : (ما) ولا (من) الاستفهاميتان لم يجز أنْ تكون موصولة. وأجازه الكوفيون تمسّكاً بقول الشّاعر:

عَدَسْ ما لعبادٍ عليكِ إمارةٌ نجوتِ وَهذا تحمِلينَ طليقُ [١]

فزعموا أنّ التّقدير : والذي تحملينه طليق. فذا موصول : مبتدأ. وتحملين صلة. والعائد محذوف. وطليق : خبر. وعدس : اسم صوت تزجر به البغلة ، وفيه الشّاهد على مذهب الكوفيين أنّ (هذا) بمعنى (الذي). ولم يتقدّم على (ذا): (ما) ولا (من) الاستفهاميتان [٢][**].

ومن ذلك ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [البقرة ٢:٢١٩] فمن نصب (العفو) له وجهان : أحدهما جعل (ماذا) كلمة واحدة ونصبه بِـ (ينفقون) ونصب العفو بإضمار (ينفقون) : أي

[ب١٢] ينفقون العفو. / الثّاني : جعل (ماذا) حرفين (ما) وحدها استفهاماً محلّها رفع على الابتداء. و(ذا): اسماً موصولاً بمعنى (الذي) محلّه : رفع خبر (ما)؛ لأنّها لم تلغ . ونصب العفو بإضمار (ينفقون) .وكل ما فيه من ذكر (أينما) فهو في الإمام كلمة واحدة في قوله ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة ٢:١١٥] ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾ [النحل ١٦:٧٦] [٣].

---

[*] في (أ): وإن

[١] البيت لـ: يزيد بن مفرغ الحميري شاعر غزل وله في المديح والهجاء. توفّي (٦٩هـ) الأعلام (١٨٣/٨) وهو في ديوانه ص(١٧٠) من البحر الطَويل. ديوان يزيد بن مفرغ الحميري المتوفَى (٦٩هـ). جمعه وحققه الدكتور: عبد القدُوس أبو صالح مؤسسة الرِسالة (١٩٧٥م). وموجود أيضا في خزانة الأدب(٣٣٣/٤، ٤١/٦). الأغاني(١٩٨/١٨) لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني المتوفّى (٩٧٦م). تحقيق الدّكتور إحسان عبّاس – الدّكتور إبراهيم السّعافين ، الأستاذ بكر عيّاش. دار صادر بيروت ط٢(٢٠٠٤م). مغني اللبيب(٦٠٢/٢).

[٢] قال الفرّاء العرب قد تذهب بـ (ذا) و(هذا) إلى معنى (الذي)، فيقولون من ذا يقول ذلك. وهذا المثال الذي ذكره الفرّاء يدلّ على صحة قول البصريين إنّ (ذا) تكون موصولة إذا تقدّمها (ما) أو (من) الاستفهاميتان. وأنكر البصريون صحّة الاستدلال بالبيت (عدْس) ولهم في تخريج البيت تخريجات منها: أنْ يكون (هذا) اسم إشارة مبتدأ، وخبره (طليق)، وجملة (تحملين) في محل نصب حال من الضمير المستتر في طليق، وكأنّه قال: وهذا طليق حال كونه محمولاً عليك، ومن أراد التّفصيل فعليه بالإنصاف في مسائل الخلاف (٧١٧/٢....٧٢٢).

[**] في (ب) سقط الكلام بين القوسين: (فإن لم. . . . الاستفهاميتان).

[٣] المقنع ص(٧٧).

وكلُّ ما فيه من ذكر (كلّما) فَـ (كل) مقطوعة عن (ما) [١]. قال الزّجاجي[٢]: إنْ كانت (كلّما) ظرفاً فهي موصولة، وإنّ كانت شرطاً فهي مقطوعة [٣] كقوله ﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ [إبراهيم ١٤:٣٤] فكل مقطوعة من غير خلاف وما عدا ذلك فيه خلاف. / وكلّ ما فيه من ذكر (أمّن) [ط١٦]

فهو بِميمٍ واحدة إلّا أربعة مواضع / فبميمين، وهي ﴿ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلًا ﴾ [النساء ٤:١٠٩] [أ١٦]

و ﴿أَم مَّنۡ أَسَّسَ ﴾ [التوبة ٩:١٠٩] ،و ﴿ أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآ ﴾ [الصّافات ٣٧:١١] و ﴿ أَم مَّن يَأۡتِىٓ ءَامِنًا ﴾ [فصلت ٤١:٤٠][٤] ((وكلّ ما فيه من ذكر : (فإن لم) فهو : بنون إلّا قوله ﴿فَإِلَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ[﴾ هود ١١:١١٤] [٥] (*) وكلّ ما فيه من ذكر (إمّا) فهو بغير نون إلّا قوله و ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ ﴾ [الرّعد ١٣:٤٠] فَبِنُون (**)[٦]. وكلّ ما فيه من ذكر (ألّا) فبغير نون كلمة واحدة إلّا عشرة مواضع فَبِنُون، اثنان في الأعراف ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ ﴾ [الأعراف ٧:١٠٥] و ﴿ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى إِلَّا ٱلۡحَقَّ ﴾ [الأعراف ٧:١٦٩] و ﴿ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة ٩:١١٨] واثنان في هود ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [هود ١١:١٤] و ﴿ أَن لَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [هود ١١:٢٦].

---

[١] المقنع ص(٧٩) وقال أبو عمرو: منهم من يصل التي في النّساء.

[٢] الزجّاجي: شيخ العربية أبو القاسم بن إسحق البغدادي النحوي. صاحب كتاب (الجمل) وهو تلميذ العلاّمة إبراهيم بن السّريّ المعروف بالزجّاج، سير اعلام النبلاء (١٥/٤٧٥).

[٣] لم أقع على مصدر ينقل قول الزجّاج.

[٤] المقنع ص(٧٦).

[٥] المقنع ص(٧٥).

(*) في (ب):سقط الكلام بين القوسين: (وكلُ ما فيه . . . . هود) .

(**) في (ب):سقط : (فبنون).

[٦] المقنع ص(٧٥).

الثّاني : ﴿ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْـًٔا ﴾ في الحج [٢٦:٢٢] و ﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَۖ ﴾ في يس [٦٠:٣٦] و ﴿وَأَن لَّا تَعْلُواْ عَلَى ٱللَّهِۖ ﴾ في الدخان [١١٩:٤٤] و ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾في الممتحنة [١٢:٦٠] و ﴿أَنلَّا يَدْخُلَنَّهَاٱلْيَوْمَ ﴾في (ن) القلم [١] [٢٤:٦٨]، وكلّ ما فيه من ذكر (كي لا) و(لكيلا) فموصول كلمة واحدة في آل عمران ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُواْ﴾ [١٥٣:٣] وفي الحج ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج ٥:٢٢] وثانية الأحزاب : ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌۗ﴾ [٥٠:٣٣] وفي الحديد ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾ [٢٣:٥٧] ، وأمّا ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ﴾ في الحشر[٧:٥٩] ، و ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ في الأحزاب [٣٧:٣٣] فهما كلمتان [٢]. وكلّ ما فيه من ذكر (نعمة) فالبهاء إلّا في أحد عشر موضعاً فهي : بالتاء المجرورة ﴿ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ في البقرة [٢٣١:٢] وآل عمران [١٠٣:٣]، و﴿ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ ﴾ في المائدة [١١:٥] و﴿ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾ في إبراهيم [٢٨:١٤] وفيها ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآۗ ﴾ [إبراهيم ٣٤:١٤] وثلاثة في النّحل ﴿ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ [٧٢:١٦] ، و ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [٨٣:١٦] ، و﴿ وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [١١٤:١٦] ، و ﴿ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ ﴾ في لقمان [٣١:٣١] ، و﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ في فاطر[٣:٣٥] ﴿ فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴾ في الطّور [٢٩:٥٢] [٣]. وكلّ امرأة ذكرت فيه مع زوجها فهي : بالتاء المجرورة كامرأت العزيز بيوسف ، وامرأت فرعون وامرأت نوح وامرأت لوط ، ولم تذكر امرأة باسمها في القرآن إلّا مريم في أربعة وثلاثين موضعاً. الثّاني : ﴿ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْـًٔا ﴾ في الحج [٢٦:٢٢] [٤]

---

[١] المقنع ص(٧٤،٧٣).

[٢] المقنع ص(٨٠،٧٩).

[٣] المقنع ص(٨٢).

[٤] المقنع ص(٨٣).

٢. **التّنبيه الثّاني:** يكره اتّخاذ القرآن معيشة وكسباً ، والأصل في ذلك ما رواه عمران بن حصين [١] [ب١٣] / مرفوعاً ((من قرأ القرآن فليسأل الله به فإنّه سيأتي قوم يقرؤون القرآن يسألون النّاس به))[٢] وفي تاريخ البخاري [٣] بسند صالح ((من قرأ القرآنَ عندَ ظالمٍ ليرفع مِنه لُعِن بكل حرفٍ [ط١٧] عشرَ لعناتٍ)) قاله [*] السيوطي [٤] في الإتقان[٥]، أي: لأنّ في قراءته عنده / نوع إهانة يُنزّه القرآن عنها ، ونصب عشر على أنّه مفعول لعن ونائب الفاعل مُستتر يعود إلى (مَن)

---

[١] عمران بن حصين بن خلف بن حذيفة . أسلم عام خيبر و غزا عدّة غزوات. روى عن النبي ﷺ أحاديث عدّة. توفي(٥٢هـ) وقيل (٥٣هـ).الاستيعاب (١١١/٢)، أسد الغابة في معرفة الصحابة (٧٧٧/٣). طبعة مجدّدة بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر – بيروت (٢٠٠٣م).

[٢] الحديث في سنن الترمذي (١٦٤/٥) برقم (٢٩١٧) باب (ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن فماله من الأجر) وهو حديث حسن، وموجود أيضاً في مسند أحمد برقم (١٩٩٠٦).

[٣] البخاري : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله حبر الإسلام والحافظ لحديث رسول الله ﷺ صاحب الجامع الصّحيح المعروف بصحيح البخاري. ولد في بخارى وجمع نحو (٦٠٠ ألف) حديث . توفّي (٢٥٦هـ -٨٧٠م) الأعلام (٧٤،٧٣/٢).

[*] في (أ): قال.

[٤] عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السّيوطي، جلال الدين، إمام حافظ مؤرِّخ أديب له نحو (٦٠٠) مصنّف. توفي (٩١١هـ) الأعلام (٧١/٤).

[٥] الإتقان في علوم القرآن (٣٤٧/١) النوع الخامس والثلاثون في آداب تلاوته وتأليفه.

[أ١٧] ((وللسيوطي[١] في / الجامع [٢]:" من أخذ على القرآن أجراً فذاك حظّه من القرآن " [٣] حل[٤] عن أبي هريرة [٥]، وفيه "من قرأ القرآن يتأكّل به النّاس جاء يوم القيامة ووجهه عظم ليس عليه لحم" [٦] هب [٧] عن بريدة [٨]))[*]. ويدخل في الوعيد كلّ من ركن إلى ظالم وإنْ لم يرفع منه شيئاً لعموم قوله ﴿ وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ ﴾ [هود ١١٣:] وقراءة القرآن أو غيره عنده تُعدّ [**] ميلاً وركوناً. قال السّمين[٩]: ولمّا كان الرّكون ((إلى الظالم [***] دون مشاركته في الظّلم واستحقّ العقاب على الرّكون دون العقاب على الظلم أتى))[****] بلفظ المسّ دون الإحراق [١٠].

وهذا يُسمّى في علم البديع: الاقتدار: وهو أنْ يبرز المتكلّم المعنى الواحد في عدّة صور اقتداراً

---

[١] سبقت ترجمته ص(٥٦).

[٢] الجامع الصغير في حديث البشير النَذير. تأليف الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السّيوطي المتوفَى (٩١١هـ). تحقيق: عبد الله محمد الدرّويش.

[٣] الجامع الصغير (٩٠٠/٢) و الحديث موضوع.

[٤] حل: حلية الأولياء لأبي نعيم.

[٥] عبد الرحمن بن صخر الدُوسي الصَحابي الكبير. أخذ القرآن عن أُبيّ بن كعب. وعرض عليه عبد الرحمن بن هرمز. مات (٥٩هـ). الغاية (٣٧٠/١). الأعلام (٣٠٨/٣).

[٦] الجامع الصغير (٩٥٠/٢) و الحديث موضوع، والحديث أيضاً في شعب الإيمان للبيهقي (٥٣٣/٢) برقم (٢٦٢٥) باب في تعظيم القرآن. شعب الإيمان للإمام البيهقي – تحقيق أبي هاجر محمد السّعيد بن محمد بسيون زغلول – دار الكتب العلمية ط١(١٩٩٠م).

[٧] هب: شعب الإيمان للبيهقي.

[٨] بريدة بن الحصيب بن عبد الله بن الحارث بن الأعرج بن سعد. غزا مع النبي ﷺ أكثر من غزوة. وروى له أكثر من مئة و خمسين حديثا. توفي (٦٣هـ) وقيل (٦٢هـ).الاستيعاب في أسماء الأصحاب(١١٥/١) سير أعلام النبلاء(٤٦٩/٢).

[*] في(ب) سقط الكلام بين القوسين: ((و للسيوطي . . . . . بريدة)).

[**] في (أ) +(ب): يعدُ.

[٩] سبقت ترجمته ص(٣٨).

[***] في (أ) سقط : (إلى الظالم).

[****] في (ب) سقط الكلام بين القوسين: ((إلى الظالم . . . . . أتى)).

[١٠] ينظر الدرّ المصون (١١٤/٣).

على نظم الكلام، وركن من بابي: علم وقتل[١]. قرأ العامة (ولا تَركَنوا) بفتح التّاء والكاف ماضيه: (ركِن) بكسر الكاف من باب علم. وقرأ قتادة[٢]: بضم الكاف مضارع ركن بفتح الكاف من باب قتل[٣] . والمراد بالظّالم: من يوجد منه الظلم سواءً كان كافراً أو مسلماً.

٣. **التّنبيه الثالث:** اعلم أنّ كلّ كلمة تعلّقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها، لا يوقف عليها، كالمضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون نعته ما لم يكن رأس آية، ولا على الشّرط دون جوابه، ولا على الموصوف دون صفته ولا على الرّافع دون مرفوعه، ولا على النّاصب دون منصوبه، ولا على المؤكّد دون توكيده، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على البدل دون المبدل منه، ولا على أنّ أو كان أو ظنّ وأخواتهنّ دون اسمهنّ، ولا اسمهنّ دون خبرهنّ[٤]ولا على المستثنى منه دون المستثنى، لكنْ إنْ كان الاستثناء منقطعاً فيه خلاف[*]: المنع مطلقاً لاحتياجه إلى ما قبلـه لفظاً، والجوار مطلقاً؛ لأنّه في معنى مبتدأ حذف خبره للدّلالة عليه.

---

[١] الدرّ المصون (١١٤/٣)

[٢] قتادة بن دعامة، أبو الخطاب السدوسي المفسّر، أحد الأئمة في حروف القرآن. روى عن أبي العالية وأنس بن مالك. توفّي سنة (١١٧هـ). الغاية (٢٥/٢)، الأعلام (٢٧/٦).

[٣] مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (٦١).

[٤] إيضاح الوقف و الابتداء (١٢٥/١ . . . . ١٣٠). النشر في القراءات العشر (١٨٢/١). لطائف الإشارات (٢٥٦،٢٥٧/١)

[*] في (أ): هناك زيادة على هامش الورقة مكتوبة بالأحمر وهي : الاستثناء المنقطع فيه ثلاثة أقوال.

الثالث: التّفصيل فإنْ صرّح بالخبر جاز، وإنْ لم يُصرّح به فلا [*][1] قالـه (ابن الحاجب [2] في أماليه)[3]. ولا يوقف على الموصول دون صلته، ولا على الفعل دون مصدره، ولا على حرف دون متعلّقه، ولا على شرط دون جوابه ((سواء كان الجواب مقدّماً أو مؤخّراً، فالمقدّم كقوله ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ [الأعراف ٧:٨٩]؛ لأنّ قولـه ﴿ إِنْ عُدْنَا ﴾ متعلّق بسياق الكلام والافتراء مقيّد بشرط العود[4]. والمؤخّر كقوله ﴿ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ﴾ [المائدة٥:٣] فإنّ قولـه ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ ﴾ جزاء (من) في : (فمن اضطر)[5]))[**]. ولا على الحال دون ذيها، ولا على المبتدأ دون الخبر

---

[*] في (أ): (لخبر جاز) بدلاً من (فإنْ صرّح بالخبر جاز، وإنْ لم يصرّح به فلا).

[1] ومن أمثلة الاستثناء المنقطع الذي لم يصرَّح فيه بالخبر قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة٢:٧٨].فالاستثناء منقطع لأنَ الأماني ليست من جنس الكتاب ولا مندرجة تحت مدلوله، ومن أمثلة الاستثناء المنقطع الذي صرّح فيه بالخبر ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾ [الانشقاق ٨٤:٢٤،٢٥] و الاستثناء منقطع لأنَ (الذين آمنوا) ليس من جنس من عاد عليهم الضمير في قوله(فبشِرهم بعذاب أليم) وهم الكافرون المكذِّبون.

[2] ابن الحاجب جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الكردي، النّحوي المالكي الفقيه، صنّف في الفقه ، وفي الأصول ، وفي النّحو ، وفي الصّرف. توفّي (٦٤٦هـ) بغية الوعاة (١٣٤/٢).

[3] الأمالي النَحوية (٨٣١،٨٣٢/٢) أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب المتوفَى (٦٤٦هـ). دراسة وتحقيق الدكتور: فخر صالح سليمان قداره. دار عمَار. عمَان /الأردن. دار الجيل. بيروت/ لبنان (١٩٨٩م)

[4] ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ﴾ [الأعراف ٧:٨٩].

[5] ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[المائدة ٥:٣].

[**] في (ب):سقط الكلام بين القوسين: ((سواء كان. . . . فمن اضطر))

[ط١٨] ولا على المميَّز دون مميِّزه ، ولا على / القسم دون جوابه ، ولا على القول دون مقولـه ؛ لأنّهما
[أ١٨] متلازمان كلّ واحد يطلب الآخر، ولا على المفسّر / دون مفسّره؛ لأنّ تفسير الشيء لاحق به ومُتمّم له [*] وجارٍ مجرى بعض أجزائه، ويأتي التّنبيه على ذلك في محلّه. [**][١]

٤. **التنبيه الرابع:** إذا اضطر القارئ ووقف على مالا ينبغي الوقف عليه حال الاختيار فليبتدئ بالكلمة الموقوف عليها إنْ كان ذلك لا يُغيّر المعنى ، فإنْ غيّره [***] فليبتدئ بما قبلـها ليصـحّ
[ب١٤] المعنى المراد، فإنْ كان وقف على مضاف فليأتِ بالمضاف إليه، أو وقف / على المفسّر فليأت بالمفسّر، أو على الأمر فليأت بجوابه، أو على المترجَم فليأت بالمترجِم [٢] نحو﴿ أَتَدۡعُونَ بَعۡلٗا وَتَذَرُونَ أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴾ [٣] [الصّافات ١٢٥:٣٧] فلا يوقف عليه حتى يأتي بالمترجِم.

---

[*] في (ب): به.

[**] في(ب): سقط:(في محلّه).

[١] الإيضاح (١٢٥/١. . . . ١٣٠). النَشر في القراءات العشر (١٨٢/١). لطائف الإشارات (٢٥٦،٢٥٧/١).

[***] في (أ)+(ط): غيّر.

[٢] قال ابن الجَزري: لا يجوز الوقوف يعني: الجواز الأدائي وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التِلاوة، وليس المقصود أنَه حرام. فإذا اضطرّ القارئ إلى الوقف فلا مانع إلاّ إذا كان قصده تحريف المعنى وخلاف المعنى فعندها يحرم ذلك. النَشر (١٨٢/١).

[٣] ﴿ أَتَدۡعُونَ بَعۡلٗا وَتَذَرُونَ أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ ١٢٥ ٱللَّهَ رَبَّكُمۡ ﴾ [الصافات ١٢٥:٣٧،١٢٦]. فالوقف على الخالقين غير تام لأنَ قوله (الله) مترجِم.

٥. **التّنبيه الخامس:** قال ابن الجَزري [١]: ليس كلّ ما يتعسّفه بعض القرّاء ممّا يقتضي وقفاً يُوقف عليه كأن يقف على قولـه ﴿ أَمْ لَمْ تُنذِرْ ﴾ ويبتدئ ﴿ هُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة ٦:١،يس ١٠:٣٦] على أنّها جملة من مبتدأ وخبر، وهذا ينبغي أنْ يردّ ولا يُلتفت إليه [٢]. وإنْ كان قد [*] نقله الهُذلي[٣] في الوقف والابتداء[٤]. وكأنْ يقف على قولـه ﴿ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ ﴾ ثمّ يبتدئ ﴿ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ ﴾ [النّساء ٦٢:٤] ونحو﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ﴾ ثم يبتدئ ﴿ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [التكوير ٢٩:٨] ونحو ﴿ فَلَا جُنَاحَ ﴾ ثم يبتدئ ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة ١٥٨:٢] ونحو ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي ﴾ ثم يبتدئ ﴿بِحَقٍّ﴾ [٥] [المائدة ١١٦:٥] وهو خطأ من وجهين أحدهما أنْ حرف الجر لا يعمل فيما قبلـه. قال بعضهم: إنْ صحّ ذلك عن أحد كان معناه: إنْ كنت قلته فقد علمته بحق. الثّاني: أنّه ليس موضع قسم. وجواب آخر: أنّه إنْ كانت الباء غير متعلّقة بشيء فذلك غير جائز، وإنْ كانت للقسم لم يجز؛ لأنّه لا جواب هاهُنا، وإنْ كان ينوي بها التّأخير كان خطأ؛ لأنّ التّقديم والتّأخير مجاز . ولا يستعمل المجاز إلاّ بتوقيف عن رسول الله ﷺ أو حجّة قاطعة [٦].

---

[١] سبقت ترجمته ص(١٨).

[٢] النَشر (١٨٣/١،١٨٢).

[*] في (ب): سقط: (قد).

[٣] الهُذلي: روح بن عبد المؤمن أبو الحسن الهُذلي، نحوي مقرئ جليل. روى عنه الإمام البخاري في صحيحه. توفي(٢٣٤هـ). له كتاب (وقف التمام) لم يطبع. غاية النهاية (٢٨٥/١).

[٤] نقل قول (الهُذلي) السّمين الحلبي وقال ينبغي أنْ يُرد ولا يلتفت إليه، وقال ابن الجَزري: هذا تعسّف من الهُذلي . الدرّ المصون (١٥٠/١)، النّشر (١٨٣/١).

[٥] ﴿ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ [المائدة ١١٦:٥].

[٦] من الذين وقفوا على (ما ليس بي) نافع وابتدأ (بحق). وقد أخرج ذلك أبو حيّان الأندلسي ، حيث قال أجاز بعضهم أنْ يكون الكلام قدْ تمّ عند قوله (ما ليس بي) وجعل (بحق) متعلّقا بعلّته الذي هو جواب الشَرط، وقد ورد ذلك بادّعاء التَقديم و التأخير، فيما ظاهره خلاف ذلك. ولا يصار إلى التَقديم و التأخير إلاّ لمعنى يقتضي ذلك أو بتوقيف أو فيما لا يمكن فيه إلاّ ذلك. ويمتنع أن يتعلّق لأنَه لا يتقدَم على الشَرط شيء من معمولات فعل الشَرط ولا من معمولات جوابه. ووافق السّمين الحلبي أبا حيّان على كلامه. البحر المحيط (٤١٦/٤). الدرّ المصون (٦٥٦/٢،٦٥٥).

ونحو ﴿ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾ ثم يبتدئ ﴿ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ﴾ [الزخرف ٤٣:٤٩] وجعل الباء حرف قسم، ونحو ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ ﴾ ثم يبتدئ ﴿ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾ [لقمان ٣١:١٣] وذلك خطأ؛ لأنّ باء القسم لا يُحذف معها الفعل بل متى ما ذكرت (الباء) تعيّن الإتيان بالفعل ((كقوله ﴿ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ ﴾ [ط١٩] / ﴿ يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ ﴾ ولا تجد الباء مع حذف الفعل))(*). ونحو ﴿ وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ ﴾ ثم يبتدئ ﴿ رَأَيۡتَ نَعِيمٗا ﴾ [الإنسان٧٦:٢٠] وليس بشيء؛ لأنّ الجواب بعده، وثَمَّ ظرفٌ لا يتصرّف فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً، وغلط من أعربه مفعولاً لرأيت [١]، أو جعل الجواب محذوفاً والتّقدير: إذا رأيتَ الجنّة رأيتَ فيها ما لَاْ عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر. ونحو ﴿ كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ ثم يبتدئ ﴿ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ﴾ [التّكاثر ١٠٢:٥] بنصب (علم) على إسقاط حرف القسم وبقاء عمله وهو ضعيف. [١٩أ] وذلك من / خصائص الجلالة فلا يشركها فيه غيرها عند البصريين. وجواب القسم ﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ ﴾ [التّكاثر ١٠٢:٦] أي: والله لترونّ الجحيم [٢] كقول امرئ القيس [٣]:

(*) في(ب) سقط الكلام بين القوسين: (كقوله. . . . حذف الفعل)

(١) قال أبو جعفر النحّاس: قال الأخفش و الفرّاء: (ثمّ) مفعول به، أي فإذا نظرت ثمّ. قال أبو جعفر و (ثمّ) عند جميع النّحويين مبني غير معرب. إعراب القرآن المجلّد الخامس(٦٦،٦٧) وقال ابن هشام الأنصاري: ثمَّ: ظرف لا يتصرَّف وأخطأ من أعربه مفعولا لرأيت في هذه الآية. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١٦٢/١).

(٢) وجملة جواب الشَرط محذوفة و التَقدير: لارتدعتم وما ألهاكم التَكاثر. مغني اللبيب(٨٤٩/٢).

(٣) امرؤ القيس بن حجر الحارث الكندي أشهر شعراء العرب، يماني الأصل . كان أبوه ملك أسد وغطفان. ولد نحو سنة (٤٩٧م) وتوفّي سنة (٥٤٥م) الأعلام (٣٥١/١).

فَقَالَتْ يَمينَ اللهِ مَالكَ حِيلَةٌ وَمَا إنْ أرَى عَنكَ الغوايةَ تَنْجَلِي (*)[1]

فهذا كلّه تعنّت وتعسّف لا فائدة فيه فينبغي تجنّبه وتحرّيه؛ لأنّه محض تقليد، وعلم العقل لا يعمل به إلاَّ إذا وافقه نقل. وسقتُ هذا هنا لِيُجتَنب. فإنّي رأيت من يدّعي هذا الفن يقف على تلك الوقوف فيلقى في أسماع النّاس شيئاً لا أصل لـه، وأنا محذِّرٌ من تقليده واتّباعه، وكذا مثلـه ممن يتشبّه بأهل العلم وهو(**)عنهم بمعزلٍ اللّهم أرنا الحقّ حقاً فنتّبعه و(***) الباطلَ بَاطلاً فنجتنبه.

٦. **التنبيه السادس:** ينبغي للقارئ أنْ يراعي في الوقف: الازدواج والمعادل والقرائن والنّظائر. قال [ب١٥] ابن نصير / النّحوي[2]: فلا يوقف على الأوّل حتى يأتي بالمعادل الثّاني؛ لأنّه به يوجد التّمام وينقطع تعلّقه بما (****) بعده لفظاً. نحو ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة ٢:٢٨٦] ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة ٢:٢٠٣] ﴿ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ ﴾ [الحديد ٦:٥٧] ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فُصّلت ٤١:٤٦،الجاثية ٤٥:١٥] [3] والأولى: الفصل والقطع بين الفريقين. ولا يخلط أحدهما مع الآخر بل يقف على الأوّل، ثم يبتدئ بالثّاني.

(*) في (أ)+(ب):وما إن أرى عند الغواية منجلي.

[1] ديوان امرئ القيس(١٤) و الشَطر الثَاني ورد في الدِيوان : وما إن أرى عنك العماية تنجلي.

(**) في(ط): وهم.

(***) في(ب) زيادة : أرنا.

[2] لم أقع على مصدر يترجم له. وذكر ابن الجَزري أنَ اسمه نصير بن محمد .النَشر (١٨٧/١).

(****) في (أ)+(ب): عمّا.

[3] وهذا قول ابن الجَزري. النشر (١٨٧).

٧. **التّنبيه السابع:** كلّ ما في القرآن من ذكر (الذين) و(الذي) يجوز فيه الوصل بما قبلـه نعتاً والقطع على أنّه خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ حذف خبره إلاّ في سبعة مواضع فإنّه يتعين الابتداء بها [١]: ((﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ ﴾ في البقرة [١٢١:٢] ، وفيها أيضاً))[*] ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ ﴾ [١٤٦:٢]، وفيها أيضاً: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ [٢٧٥:٢]، وفي التّوبة ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ ﴾ [٢٠:٩] ، وفي الفرقان ﴿ ٱلَّذِينَ يُحۡشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴾ [٣٤:٢٥] وفي غافر ﴿ ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ ﴾ [٧:٤٠] لا يجوز وصلـها بما قبلـها؛ لأنّه يُوقع في محظور، كما بُيِّن فيما تقدّم، وفي سورة النّاس ﴿ٱلَّذِى يُوَسۡوِسُ﴾ [٥:١١٤] على أنّه مقطوع عمّا قبله[٢]. وفصّل الرمّاني[٣]: إن كانت الصفة للاختصاص امتنع الوقف على موصوفها؛ لأنّها لتعريفه فيلزم أنْ تتبعه في إعرابه ولا تُقْطَع [٤] وإنْ كانت للمدح لا لتعريفه جاز القطع والإتباع. والقطع أبلغ من إجرائها [**]لأنّ عاملها في المدح غير عامل الموصوف [٥].

---

[١] قاله السيوطي. الإتقان (٢٧٢/١)، وفي قوله ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ ﴾ [البقرة ١٤٦:٢] ذكر السّمين أنّ (الذين) يجوز فيه أن يكون مجروراً على البدل من قوله (الظالمين) في الآية التي قبلها، ويجوز أن يكون صفة لِـ (الظالمين) وأغلب النّحاة على هذا. الدرّ المصون (٤٠٣/١). وهذا ما يؤكّد بأنّ (الذين) هنا لا يتعيّن الابتداء بها.

[*] في (ب) سقط الكلام بين القوسين :((الذين آتيناهم . . . .أيضاً))

[٢] قال الزمخشري: يجوز في (الذين) الحرّكات الثلاث فالجرّ على الصِفة، و الرّفع و النّصب على الشّتم. ويحسن أن يقف القارئ على (الخنّاس) ويبتدئ (الذي يوسوس) على أحد هذين الوجهين. الكشاف (٣٠٢/٤).

[٣] سبقت ترجمته ص(١٥).

[٤] من أغراض الصّفة تخصيص النّكرة ، أي: أنّ الموصوف قدْ يأتي نكرة فلا نقف عليه لعدم الفائدة، وبالتالي تخصّص هذه النّكرة بصفة توضّح النّكرة وتعرّفها كقوله تعالى: ﴿ قَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٞ مِّن صَدَقَةٖ يَتۡبَعُهَآ أَذٗىۗ ﴾ [البقرة ٢٦٣:٢] فَـ (قول) نكرة خصّصت بالوصف، ولا يجوز أنْ تقطع الصفة عن الموصوف.

[**] في (ب) سقط: والقطع أبلغ من إجرائها.

[٥] ذكر قول الرّماني السّيوطي في الإتقان (٢٧٣/١)، والزركشي في البرهان في علوم القرآن (٤٣٣/١) للإمام بدر الدّين محمد بن عبد الله الزركشي المتوفّى (٧٩٤هـ) خرّج حديثه وقدّم له وعلّق عليه مصطفى عبد القادر عطا – دار الفكر (٢٠٠١م).

٨. **التّنبيه الثّامن:** أصل (بلى) عند الكوفيين: (بل): التي للإضراب زيدت (الياء) في آخرها

[أ٢٠] علامة لتأنيث / الأداة ليحسُن الوقف عليها. يعنون بالياء: الألف، وإنّما سموها (ياءً)؛ لأنّها تمال وتكتب بالياء؛ لأنّها للتأنيث كألف حبلى[١]. وقال البصريون: (بلى): حرف بسيط. وتحقيق

[ط٢٠] المذهبين في غير هذا [٢]: وهي للنّفي المتقدّم في اثنين وعشرين / موضعاً في ست عشرة سورة يمتنع الوقف على سبعة. وخمسة فيها خلاف. وعشرة يوقف عليها أشار إلى ذلك العلامة السّيوطي [٣] نظماً فقال:

حُكْمُ بَلى في سَـائِرِ القُـرْآنِ	**ثَلَاثَـةٌ عَنْ عَابِـدِ الرَّحْـمَنِ**
أَعني السـيوطي جَامِعَ الإتْقَـان	**عَنْ عُصْبَـةِ التَّفْسـيرِ والبُـرْهَانِ**
فالوقفُ في سَـبْعٍ عَلِيهَا قَدْ مُـنِعْ	**لِمَـا لَهـا تَعلُّـقُ بِـمَا جَـمِعْ**
قَالُـوا بَلى في سُـورَةِ الأنْعَامِ [٤]	**والنَّحْلِ [٥] وَعْداً عَنْ ذَوي الأفْهَام**
وقُلْ بَلَى في سَبَأٍ [٦] قَدْ اسْـتَقَرّ	**كَذا بَلَى قَدْ فاتْلوَنـهَا[*] في الزُّمَر [٧]**

---

[١] شرح (كلاّ وبلى ونعم) والوقف على كلِ واحدة منهن في كتاب الله عزَ وجل (٧٦). للإمام مكّي بن أبي طالب المتوفّى (٤٣٧هـ). تحقيق: د.أحمد حسن فرحات. دار المأمون للتّراث. دمشق. سوريا

[٢] المصدر نفسه، مغني اللبيب (١٥٣،١٥٢،١٥١/١).

[٣] سبقت ترجمته ص(٥٧). ولم أقع على هذه الأبيات وما قاله السيوطي(بلى للنفي المتقدّم . . . . . وعشرة يوقف عليها) ولم يذكر أبياتا. الإتقان (٩٠/١)، والابيات موجودة في معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء ص(٣٠).

[٤] ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ﴾ [الأنعام ٦:٣٠] فالوقف لا يجوز لأنّ القسم متّصل بها، وهي والقسم جواب الاستفهام الدّاخل على النفي.

[٥] ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النّحل ١٦:٣٨].

[٦] ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ ٣٤:٣].

[*] في (أ): (فاتلوها).

[٧] ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا﴾ [الزّمر ٣٩:٥٨،٥٩].

قَــالُوا بَلَى فَي آخِـرِ الأَحْقَــافِ [١] وفَي التَّغابُنِ[٢] لِلذِّكِـيّ الوَافِــي

وقُـلْ بَلَــى فِي سُــورَةِ القِيَامَــة [٣] فاحْـذَرْ مِنَ التَّفْرِيْطِ والمَـلَامَـه

وخَمْسَــــةٌ فِيــهَا خِــلَافٌ زُبَــرَاً بالمَنْـعِ والجَـوازِ حَيثُ حَــرَّرَا

بَلَى ولَكِنْ قَـدْ أَتَى فــي البَقَـرَة [٤] وفِي الزُّمَرِ[٥] بَلَى ولَكِنْ حَــرَّرَه

بَلَى ورُسُلُنَا أتَى[*] فِي الزّخْـرُفِ [٦] وفي الحَديدِ[٧] مِثْلُهُـا عَنهُم قُفي

قَالُوا بَلَى في المُلْكِ[٨] ثم جَـوَّزُوا في ثَالِثِ الأقْسَام وَقَفْـاً أبــرَزُوا

---

[١] ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ ﴾ [الأحقاف ٤٦:٣٤].

[٢] ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ﴾ [التّغابن ٦٤:٧].

[٣] ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ﴾ [القيامة٧٥:٣،٤].

[٤] ﴿ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ ﴾ [البقرة ٢:٢٦٠].

[٥] ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [الزّمر ٣٩:٧١].

[*] في (أ): (لكن) بدلا من (أتى).

[٦] ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [الزخرف ٤٣:٨٠].

[٧] ﴿ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [الحديد ٥٧:١٤].

[٨] ﴿ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا ﴾ [الملك ٦٧:٨،٩].

وعَدُّها عَشْرٌ[١] سِوَى ما قدْ ذكِرْ لَمْ تَخْفَ عَنْ فَهْمِ الذّكِيّ المُسْتَقِر

[ب١٦] قوله : وعدّها أيّ ما الاختيار جواز الوقف عليه وهو العشرة / الباقية.

٩. **التّنبيه التّاسع:** اعلم أنْ (كلاَّ): حرف لاحظَّ له في الإعراب، وكذا جميع الحروف لا يُوقف عليها إلاَّ (بلى) و(نعم) و(كلّا). وحاصل الكلام عليها أنّ فيها أربعة أقوال: يُوقف عليها في

[ط٢١] جميع القرآن ،لا يُوقف عليها / في جميعه. لا يُوقف عليها إذا كان قبلها رأس آية. الرابع: التّفصيل إنْ كانت للردع والزّجر وُقِف عليها وإلاَّ فلا. قاله: الخليل [٢] وسيبويه [٣]. وهي في ثلاثة وثلاثين موضعاً في خمس عشرة سورة في النّصف الثّاني [٤].

---

[١] و العشرة البقيّة هي في سورة البقرة في الآيات (١١٢،٨١)، آل عمران (٧٦،١٢٥)، الأعراف (١٧٢)، النّحل (٢٨)، يس(٨١)، غافر (٥٠)، الأحقاف (٣٣)، الانشقاق(١٥)

[٢] الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن صاحب العربية والعروض وهو أوّل من استخرج العروض وعمل كتاب العين المشهور، وهو أستاذ سيبويه. توفّي(١٧٥هـ). البغية (٥٥٧/١)

[٣] سبقت ترجمته ص(٤١).

[٤] الوقف على (كلاّ) في جميع القرآن على أنّها حرف للرّدع و الزّجر و الرّد. حتّى أنّ بعضهم قال: متى سمعت (كلاّ) في سورة فاحكم بأنها مكّية؛ لأنّ فيها معنى التّهديد والوعيد. وردّ بعضهم على هذا الكلام بأنّ هذا المعنى لا يمكن تحقّقه في كلّ آيات القرآن. ومذهب الفرّاء أنّها بمعنى (أيّ و نعم)، ومذهب الكّسّائي أنّها تكون بمعنى (حقا) وحينئذ لا يجوز الوقف عليها لأنّها من تمام ما بعدها، ومذهب أبي حاتم السجستاني أنّها تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية فيؤتى بها لاستفتاح الكلام لا غير. ونقل ابن الأنباري عن بعضهم أنّه لا يوقف على (كلاّ) في جميع القرآن؛ لأنّها جواب والفائدة فيما بعدها. الإيضاح (٤٢٠/١. . . . ٤٣٠)، شرح (كلاّ و بلى ونعم) (٢٣. . . . ٢٦)، مغني اللبيب(٢٤٩/١،٢٥٠،٢٥١)، البرهان في علوم القرآن (٣١٥،٣١٦/٤) وهذه المذاهب الأربعة قد تقع في الآية الواحدة على خلاف بين الأئمة.

وسُئِل جعفر بن محمد [١] عن (كلاَّ) لِمَ لَمْ تقع في النّصف الأوّل منه؟ فقال؛ لأنّ معناها الوعيد فلم تنزل إلاَّ بمكة إيعاداً [*] للكفار [٢].

١٠. **التّنبيه [**] العاشر:** اعلم أنّ ترتيب السّور وتسميتها وترتيب آيها وعدد السّور مسموع من رسول الله ﷺ ومأخوذ عنه. وهو عن جبريل، فكان جبريل يعلّمه عند نزول كل آية أنّ هذه تكتب عقب آية كذا في سورة كذا. وجمعته الصّحابة من غير زيادة ولا نقصان وترتيب نزوله غير ترتيبه في التّلاوة والمصـــحف، وترتيبه في اللوح المحفوظ كما هو في مصـاحفنا كلّ حرف كجبل قاف [***] [٣] / ولم يزل يتلقّى القرآن العدول عن مثلهم إلى أنْ وصل إلينا وأدّوه أداءً شافياً، [أ٢١] ونقله عنهم أهل الأمصار وأدّوه إلى الأئمّة الأخيار، وسلكوا في نقله وأدائه الطريق التي سلكوها في نقل الحروف وأدائها من التمسّك بالتّعليم والسّماع دون الاستنباط والاختراع ولذلك صار مضافاً إليهم وموقوفاً عليهم إضافة تمسّك ولزوم واتّباع لا إضافة استنباط ورأي واختراع، بل كان بإعلام رسول الله ﷺ لأصحابه فعنه أخذوا رؤوس الآي: آية آية.

---

[١] جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الصّادق أبو عبد الله المدني. قرأ على آبائه رضوان الله عليهم، قرأ عليه حمزة. توفّي (١٤٨هـ). الغاية (١٩٦/١، ١٩٧).

[*] في (ب): ميعادا.

[٢] جمال القرّاء(٥٩٨/٢) البرهان في علوم القرآن (٣١٥/٤)، الجنى الدّاني (٥٧٨).

[**] في (ب) سقط: (التّنبيه).

[***] في (أ) سقط (قاف).

[٣] ينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز(٢٦، ٢٧).

وقد أفصح الصّحابة بالتوقيف بقولهم كان رسول الله ﷺ يعلّمنا العشر فلا نتجاوزها إلى عشر أُخر حتى نتعلّم ما فيها من العلم والعمل[١])). وتقدّم أنّ عبد الله بن عمر[٢] قام على حفظ سورة البقرة ثمان سنين. (أخرجه مالك [٣] في موطّئه[٤]). وما نُقِل عن الصّحابة فالنّفس إليه أميل مما نُقل عن التّابعين؛ لأنّ قول الصّحابي كذا له حكم المرفوع إلى النبي ﷺ خصوصاً من دعا له النبي ﷺ كابن عبّاس[٥] حيث قال له : ((اللّهم فقهه في الدّين وعلّمه التّأويل))[٦]. قال (ابن عبّاس) [٧]: ((قال لي رسول الله ﷺ لمّا رأيت جبريل، لم يره خلق إلّا عُمي إلاَّ أنْ يكون نبيّاً، ولكن يكون ذلك في آخر عمرك [٨].

---

[١] شعب الإيمان للبيهقي (٣٣١/٢) برقم (١٩٥٣) باب تعليم القرآن.

[٢] سبقت ترجمته ص(٦).

[٣] سبقت ترجمته ص(٨).

[٤] سبق التّعريف به ص(٨).

[٥] سبقت ترجمته ص(١٩).

[٦] الحديث في صحيح مسلم (٦٤٣٣/١) برقم (٢٤٧٧) باب من فضائل عبد الله بن عباس، وهو أيضاً في صحيح البخاري (٦٥/١) برقم (١٤٣) باب وضع الماء عند الخلاء. وفي الصحيحين لم يرد (وعلمه التّاويل) ، وهو موجود أيضاً في مسند أحمد (٥٧٢/١) برقم (٢٣٩٧).

[٧] سبقت ترجمته ص(١٩).

[٨] الحديث في المستدرك على الصحيحين (٥٣٦/٣) باب معرفة الصحابة . المستدرك على الصحيحين في الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم وفي ذيله تلخيص المستدرك للإمام الذّهبي – مكتبة النّصر الحديثة – الرّياض.

[ط٢٢]
١١. / **التّنبيه** (*) **الحادي عشر:** أوّل من اقتصر على جمع قراءة السبعة المشهورين أثناء المائة الرّابعة : أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد [١]. واختلاف القرّاء اختلاف تنوّع وتغاير
[ب١٧] لا اختلاف تضاد وتناقض. فإنّ هذا محال أنْ يكون في كلام الله تعالى. وهو إمّا / في اللّفظ فقط والمعنى واحد، وإمّا فيهما مع جواز اجتماعهما في شيء واحد. أو اختلافهما معاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد، بل يتّفقان من وجه آخر لا يقتضي التّضاد (**) [٢]. فالأوّل: كالاختلاف في الصّراط. والثّاني: نحو: مالك بالألف وملك بغيرها. والثّالث: نحو(***) ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ ﴾ [يوسف ١٢:١١٠] مشدّداً ومخفّفاً. فمعنى المشدّد أنّ الرّسل تيقّنوا أنّ قومهم قد كذبوهم. ومعنى المخفّف: أنّ الرّسل توهّموا أنّ قومهم قد كذبوهم فيما أخبروهم به، فالظنّ في الأولى: يقين وفي الثّانية: شك. والضّمائر الثّلاثة للرّسل: فكل قراءة حق وصدق نزلت من عند الله نقطع بذلك ونؤمن به [٣].

(*) في (أ)+(ب): سقط: (التّنبيه)

[١] سبقت ترجمته ص(٩).

(**) في(ب): (الاتّصال)بدلا من (التّضاد).

[٢] النّشر (٤٥/١) فصّل ابن الجَزري في شرح هذه الأمثلة وضرب عليها أمثلة كثيرة

(***) في:(أ) سقط : (نحو)

[٣] النّشر (٤٥/١)

١٢. **التّنبيه الثّاني عشر:** قد عدّ أربعة من الصّحابة الآي: عبد الله بن عمر[١]، وعبد الله بن عبّاس[٢]، وأنس بن مالك [٣]، وعائشة [٤]، ونقله عنهم التّابعون. فمن أهل المدينة: عروة بن / الزّبير[٥]، [٢٢أ] وعمر بن عبد العزيز[٦]، ومن أهل مكة: عطاء بن أبي رباح [٧]، وطاوس [٨](*).

---

[١] سبقت ترجمته ص(٦).

[٢] سبقت ترجمته ص(١٩).

[٣] أنس بن مالك الأنصاري صاحب النبي ﷺ وخادمه. روى القراءة عنه سماعاً توفي(٩١هـ). الغاية (١٧٢/١) الأعلام (٣٦٥/١)

[٤] عائشة بنت أبي بكر الصِدِّيق . أم المؤمنين . أفقه نساء العالمين وأعلمهنَّ بالدّين و الأدب. ماتت (٥٨هـ). الأعلام (٤،٥)

[٥] عروة بن الزّبير بن العوّام بن خويلد ، أبو عبد الله المدني. كان يقرأ ربع القرآن كلّ يوم. اختلف في وفاته فقيل (٩٤)و قيل (٩٧) وقيل (١٠٠) هـ. سير أعلام النبلاء(٤٢١/٤). تهذيب التَهذيب(١٨٠/٧) دار الكتب العلميّة. بيروت- لبنان الطبعة الأولى (١٩٩٤م).

[٦] عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم، أبو حفص الأموي. جدّه عمر بن الخطّاب. ولد في زمن مقتل الحسين بن علي. تولّى الخلافة لمدّة سنتين. توفي(١٠١هـ). سير أعلام النبلاء(١١٤/٥). تهذيب التّهذيب (٤٧٥/٧).

[٧] عطاء بن أبي رباح بن أسلم أبو محمد القرشي. روى القراءة عن أبي هريرة. توفي(١١٤هـ) وقيل (١١٥ هـ). الغاية (٥١٣/١)، سير أعلام النبلاء (٧٨/٥).

[٨] طاوس بن كيسان، أبو عبد الرحمن. روى عن العبادلة الأربعة. روى عنه ابنه عبد الله بن طاوس. توفّي (١٢٩هـ). تهذيب التّهذيب (٨/٥)، سير اعلام النبلاء (٣٨/٥).

(*) في (أ): عطاء بن رياح و طاوس، في (ب): عطاء بن رباح وطاووس .

ومن أهل الكوفة أبوعبد الرّحمن السُّلمي(*) [١]، وزر بن حبيش[٢]، وسعيد بن جبير[٣]، والشّعبي [٤] وإبراهيم النّخعي[٥] ويحيى بن وثّاب[٦]. ومن أهل البصرة: الحسن البصري[٧] وابن سيرين[٨]،

(*) في (ب): (السُّلمين)

[١] عبد الله بن حبيب، مقرئ أخذ عن عثمان بن عفّان وعلي بن أبي طالب. توفّي(١٨٠هـ). الغاية (٤١٣/١)

[٢] زر بن حبيش بن حباشة أبو مريم ويقال أبو مطرّف الأسدي الكوفي. عرّض القراءة على عبد الله بن مسعود وعثمان بن عفّان وعلي بن أبي طالب و عرض عليه سليمان الأعمش ويحيى بن وثّاب. توفّي(٨٢هـ) .الغاية (٢٩٤/١).

[٣] سعيد بن جبير بن هشام الأسدي أبو محمد، تابعي مفسّر، روى عن ابن عبّاس وابن عمر وابن الزّبير. توفّي(٩٥هـ). الغاية (٣٠٥/١) الأعلام (١٥٤/٣)

[٤] عامر بن شراحيل الشعبي، تابعي مقرئ، عرض القراءة على أبي عبد الرحمن السّلمي. توفي(١٠٥هـ). الغاية (٣٥٠/١)

[٥] إبراهيم بن زيد بن قيس بن الأسود أبو حمدان النخعي الكوفي الإمام المشهور. قرأ على علقمة بن قيس. وقرأ عليه الأعمش. توفّي (٩٦هـ). الغاية (٢٩/١) الأعلام (٥٣/١)

[٦] يحيى بن وثّاب الأسدي. تابعي ثقة روى عن ابن عمر و ابن عبّاس. مات (١٠٣هـ). الغاية (٣٨٠/٢)

[٧] الحسن بن أبي الحسن يسار، السيد الإمام أبو سعيد البصري إمام زمانه علما وعملا قرأ على أبي العالية وروى عنه أبو عمرو بن العلاء. توفي (١١٠هـ) . الغاية (٢٣٥/١).الأعلام (٢٤٢/٢).

[٨] محمد بن سيرين، أبو بكر بن أبي عمرة البصري مولى أنس بن مالك. روى عن زيد بن ثابت و أبي هريرة. وروى عنه الشّعبي وقتادة وغيرهما. مات سنة (١١٠هـ) . الغاية (١٥١/٢).

ومالك بن دينار[١]، وثابت البناني[٢]، وأبو مجلز[٣]. ومن أهل الشّام: كعب الأحبار[٤] فكان هؤلاء لا يرون بأساً بِعدِّ الآي [٥]. ورُوي أنّ عليّاً [٦] عدّ (الٓمٓ) آية و (كٓهيعٓصٓ): آية، و(حمٓ) آية وكذا بقية الحروف أوائل السّور فهي عنده كلمات لا حروف؛ لأنّ الحرف لا يسكت عليه ولا ينفرد وحده في السّورة وقد يُطلق الحرف على الكلمة والكلمة على الحرف مجازاً[٧]. فما عدّه [*] أهل الكوفة عن أهل المدينة ستة آلاف آية ((ومائتا آية وسبع عشرة آية. ثم عَدّ ثانياً ستّة آلاف آية ومائتي آية))[**] وأربع عشر آية، وعدّه المكّيـــون ستة آلاف آية ومائتي آية وتسع عشرة آية،

[١] مالك بن دينار أبو يحيى البصري، سمع أنس بن مالك، كان من أحفظ النّاس للقرآن. توفي(١٢٧هـ). الغاية (٣٦/٢)

[٢] ثابت بن أسلم، أبو محمد البناني المصري. وردت عنه الرّواية في حروف من القرآن العظيم. توفي(١٢٧هـ). الغاية (١٨٨/١)

[٣] لاحق بن حميد أبو مجلز السّدوسي البصري الأعور. بصري ثقة روى عن أبي موسى الأشعري والحسن بن علي. توفي(١٠٩هـ). تهذيب التهذيب(٢٠٥/٦)

[٤] كعب بن ماتع الحِمْيَري أبو إسحاق. أدرك الجاهلية وأسلم في أيام أبي بكر وقيل في أيام عمر. روى عن النبي ﷺ مرسلا. وقد ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشَام. توفّي في خلافة عثمان بن عفان. سير أعلام النبلاء(٤٨٩/٣) تهذيب التهذيب(٤٣٨/٨). أسد الغابة (١٧٧/٤).

[٥] الإتقان في علوم القرآن (٢١١/١).

[٦] سبقت ترجمته ص(٨).

[٧] الإتقان (٢١٩/١).

[*] في (أ):عدّها.

[**] في (ب) سقط الكلام بين القوسين:((ومائتا. . . . آية)).

وعدّه الكوفيون: ستّة آلاف آية ومائتي آية وثلاثين وست آيات . وعدّه البصريون ستة آلاف ومائتين وأربع آيات [١]. وأمّا عدد كلمه وحروفه / على قول عطاء بن يسار[٢] فسبعة [*] [ط٢٣] وسبعون ألفاً وأربعمائة وسبع وثلاثون كلمة، وحروفه ثلاث مائة ألف وثلاثة وعشرون ألفا وخمسة عشر حرفاً [٣]. وقال ابن عبّاس [٤]: حروف القرآن: ثلاثمائة ألف وثلاثة وعشرون ألف حرف. وستمائة حرف وأحد وسبعون حرفاً [٥]. ((فحروف القرآن متناهية ومعانيها غير متناهية [**])) [***] وفي الجامع الصّغير ((القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف. فمن قرأه صابراً محتسباً كان له بكل حرف زوج [****] من الحور العين)) [٦] طس[٧] عن عمر [٨].

---

[١] الإتقان (٢١٠/١).

[٢] عطاء بن يسار، أبو محمد الهلالي المدني مولى ميمونة زوجة النبي ﷺ.وردت عنه الرواية في حروف القرآن. توفّي(١٠٣هـ). وقيل (١٠٢هـ). الغاية (٥١٣/١)، سير أعلام النبلاء (٤٤٨/٤).

[*] في (أ)+(ب): سبعة.

[٣] الإتقان (٢١٠/١،٢١٩) ومنهم من عدّ كلمات القرآن غير ذلك. قال السّيوطي : وسبب الاختلاف في عدّ الكلمات أنّ الكلمة لها حقيقة ومجاز ، ولفظ ورسم ، واعتبار كلّ منها جائز، وكلّ من العلماء اعتبر أحد الجوائز.

[٤] سبقت ترجمته ص(٧١).

[٥] الإتقان (٢١٠/١).

[**] في(أ) سقط : (ومعانيها غير متناهية).

[***] في(ب): سقط الكلام بين القوسين: ((فحروف . . . . غير متناهية))

[****] كلمة (زوج) وردت في النّسخ الثلاث (زوجان).

[٦] الجامع الصغير (٦٩٤/٢) وهو حديث موضوع.

[٧] المعجم الأوسط للطبراني.

[٨] عمر بن الخطّاب سبقت ترجمته ص(١٩).

قال أبو نصر[١]: (غريب الإسناد والمتن): أوّل من جمع النّاس في القرآن على حرف واحد ورتّب سوره عثمان بن عفّان [٢]، وأوّل من نقّطه: أبو الأسود الدّؤلي [٣] بأمر عبد الملك بن مروان [٤].

[ب١٨] وعدد نقطه مائة ألف وخمسون ألفاً وإحدى [*] وخمسون نقطة. / وعدد جلالاته ألفان وستمائة وأربعة وتسعون [٥]. وليس الاختلاف في عدد [**] الحروف اضطراباً في عدّها بل هو: إمّا باعتبار اللّفظ أو الخط؛ لأنّ الكلمة تزيد حروفها في اللفظ، والشّارع إنّما اعتبر رسمها دون لفظها لقوله في الحديث. ((اقرؤوا القرآن فإنّكم تؤجرون عليه. أما إنّي لا أقول (ألم) حرف، ولكن (ألف): حرف و(لام): حرف. و(ميم): حرف [٦].

---

[١] الإمام العلاّمة الحافظ شيخ السّنّة عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد الوائلي البكري السجستاني، أبو نصر السجزي. مصنّف كتاب الإبانة الكبرى في أنّ القرآن غير مخلوق. توفّي(٤٤٤هـ).سير أعلام النبلاء(٦٥٤/١٧).

[٢] عثمان بن عفّـان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس أمير المؤمنين ذو النّورين وأحد السابقين الأولين . عرض القرآن على النبي ﷺ. استشهد (٣٥هـ). الغاية (٥٠٧/١). الأعلام (٤/ ٣٧١). الاستيعاب (١١/١).

[٣] ظالم بن عمرو بن سفيان أبو الأسود الدؤلي قاضي البصرة أوّل من وضع مسائل النّحو بإشارة علي بن أبي طالب رضي الله عنه. مات (٦٩هـ). الغاية (٣٤٦/١)، البغية (٢٢/٢)، الأعلام (٣٤٠/٣).

[٤] عبد الملك بن مروان بن الحكم أبي العاص بن أميّة الأموي. أحد خلفاء بني أمية. ولد (٢٦هـ). توفي(٨٦هـ). تهذيب التهذيب(٣٠/٤).

[*] في(أ) سقط : (وخمسون ألفا وإحدى).

[٥] ورد الكلام عن أوّل من جمع النّاس على حرف واحد، وعن أوّل من نقط المصاحف في كتاب الإتقان في صفحات مختلفة ولم يرد اسم أبي نصر. الإتقان (١٨٩/١، ١١٨٢/٢).

[**] في (ب): عدّ.

[٦] خلط الأشموني بين حديثين الأوّل: اقرؤوا القرآن فإنّكم تؤجرون عليه أما إنّي لا أقول (آلم) حرف ، ولكن ألف عشر ، ولام عشر ، وميم عشر فتلك ثلاثون. والحديث الآخر : من قرأ حرفاً في كتاب الله فله به حسنة ، والحسنة بعشر أمثالها. لا أقول (آلم) حرف ، ولكن ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف ينظر سنن الترمذي (١٦١/٥) رقم (٢٩١٠) باب ما جاء فيمن قرأ القرآن ما له من الأجر.

وروي عن عبد الله بن مسعود [١] أنّه قال: قال ((رسول الله ﷺ : تعلّموا القرآن واتلوه فإنّكم تؤجرون فيه بكل حرف عشر حسنات، أما إنّي لا أقول (آلم) حرف ولكن ألف ولام وميم ثلاثون حسنة [٢])). أما ترى أنّ (آلم) في الكتابة: ثلاثة أحرف، وفي اللّفظ تسعة أحرف. فلو كانت الكلمة تعدّ حروفها لفظاً على سبيل البسط دون رسمها لوجب أنْ يكون لقارئ (آلم) تسعون حسنة. إذ هي في اللفظ تسعة أحرف. فلما قال الصّحابي: - وبعضهم يرفعه - إنّها ثلاثة أحرف وإنّ لقارئها ثلاثين / حسنة، لكل حرف عشر حسنات ثبت أنّ حروف الكلمة إنّما تعدّ خطاً لا لفظاً، وأنّ الثّواب [٢٣أ] جارٍ على ذلك. والمضاعفة مختلفة فنوع إلى عشرة ونوع إلى خمسين. كما هو في لفظ: ((من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف أربعون حسنة)) [٣] والمعتبر ما رُسِم في المصحف الإمام.

١٣. **التّنبيه** [*] **الثالث عشر:** اختُلِف في الحروف التي في أوائل السّور. قال الصدّيق [٤] والشّعبي [٥]

---

[١] سبقت ترجمته ص(٣٦).

[٢] الحديث في مصنّف ابن أبي شيبة (١٥٣/٧) باب ثواب من قرأ حروف القرآن . وهو أيضاً في كنز العمال في تبيان الأقوال والأفعال (٥٣١/١) للعلامة علاء الدّين علي المتقي بن حسام الدّين الهندي البرهان فوري المتوفّى (٩٧٥هـ) – مكتبة التّراث الإسلامي – حلب.

[٣] في النّسخ الثلاث جاء : خمسون حسنة، والصّواب ما أثبتناه. والحديث موجود في شعب الإيمان (٤٢٨/٢) برقم (٢٢٩٦) باب قراءة القرآن بالتّفخيم والإعراب والحديث موجود أيضاً في كنز العمال (٥٣٣/١) برقم (٢٣٨٩).

[*] في (أ)+(ب) سقط: (التّنبيه).

[٤] عبد الله بن أبي قحافة، عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تميم بن مرّة بن لؤي القرشي. الخليفة الراشدي الأول للمسلمين. توفّي(١٣هـ) الاستيعاب (٥٢١/١).

[٥] عامر بن شراحيل الشعبي. سبقت ترجمته ص(٧٢).

والثّوري [١] وغيرهم: هي سرّ الله تعالى في القرآن، وهي من المتشابه الذي انفرد الله بعلمه [٢] قال الأخفش [٣]: كلّ حرف من هذه الأحرف قائم بنفسه يحسُن الوقف عليه، والأولى: الوقف على آخرها اتّباعاً للرسم العثماني [٤]. وبعضهم جعلها أسماء / للسّور[٥]. وحاصل الكلام فيها: أنّ فيها أقوالاً توجب الوقف عليها . وأقوالاً توجب عدمه [٦] ، وهي مأخوذة من أسماء الله تعالى [ط٢٤]

---

[١] سفيان بن سعد، أبو عبد الله الثَّوري، تابعي كان سيد أهل زمانه في الحديث . توفّي (١٦١هـ) سير أعلام النبلاء (٢٢٩/٧) تهذيب التّهذيب (١١١/٤).

[٢] المحرر الوجيز (٤٩).

[٣] سبقت ترجمته ص(٨).

[٤] معاني القرآن (١٩/١، ٢٠، ٢١) .

[٥] وهو قول زيد بن أسلم. المحرر الوجيز(٤٩)

[٦] هذه الحروف فيها أربعة أقوال: الوقف عليها تام وهذا مذهب ابن كيسان النّحوي رواه عن قتادة على أنّ هذه الحروف اسم للسورة. وعلى هذا القول أبو إسحاق الزجّاج ولكن على غير تقدير. فهو يقدّرها أنا الله أعلم، أو أنا الله أرى، أنا الله أفصل. القطع والائتناف (٤٢). المكتفى (١٥٨). و القول الثاني: الوقف عليها كاف. وهذا مذهب أبي حاتم السجستاني لأنّ ما بعدها مفيد، و إذا وقف عليها لم يعرف معناها. المصادر نفسها. و القول الثالث: الوقف عليها ليس بتام ولا كاف، وهذا مذهب الفرّاء لأنّ المعنى عنده حروف المعجم يا محمد ذلك الكتاب. وله قول آخر في بعض هذه الحروف بأنّ الوقف عليها كاف. معاني القرآن (١٠/١) تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء المتوفّى (٢٠٧هـ). تحقيق أحمد يوسف نجاتي. محمد علي النّجّار. الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة الثانية. و القول الرابع: أنّ كل حرف من هذه الحروف المقطعة تام بذاته. وهذا مذهب الأخفش. معاني القرآن (١٩/١).

فَـ ﴿الٓر، و حمٓ، و، نٓ﴾ هي حروف الرّحمن مفرّقة، وكلّ حرف مأخوذ من اسم من أسمائه تعالى [١] زاد الشّعبي [٢] : لله تعالى في كلّ كتاب سرٌّ، وسرّه في القرآن فواتح السّور في ثمانية وعشرين حرفاً في فواتح تسع وعشرين سورة عدد حرف المعجم. وهي مع التّكرير خمسة وسبعون حرفاً، وبغير تكرير أربعة عشر حرفاً وهي نصف جميع الحروف وتسمّى الحروف النّورانية، جمعها بعضهم في قوله ((من قطعك صله سحيرا))[٣] فبعضها أتى على حرف كَـ ﴿صٓ، و قٓ ، و نٓ﴾ وبعضها على حرفين كـ ﴿طه ، و طسٓ ، و يسٓ، و حمٓ﴾ وبعضها على ثلاثة أحرف كـ ﴿ الٓمٓ، و طسٓمٓ ﴾ وبعضها على أربعة أحرف كـ ﴿الٓمٓصٓ و الٓمٓرٰ ﴾ وبعضها على خمسة نحو: ﴿كٓهيعٓصٓ، حمٓ ،عٓسٓقٓ﴾ ولم تزد على الخمسة شيئاً، ما كتبت على شيء أو ذكرت عليه إلاَّ حفظ من كل شيء.[*]: وفيها أسرار وحكم أودعها الله فيها معلومة عند أهلها؛ لأنّ علوم القرآن ثلاثة: علم لم يُطلع الله عليه أحداً من خلقه ، وهو ما استأثر الله به كمعرفة ذاته وأسمائه وصفاته. والثّاني: ما أَطلع الله عليه نبيّه، والثّالث علوم عَلّمها نبيّه وأمره بتعليمها [٤]. قال بعض العلماء: لكل آية ستون [**] ألف فهم. لأنَّ معاني القرآن لا تتناهى والتعرّض لحصر جزئياتها غير مقدور للبشر [٥] ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام ٦:٣٨].

---

[١] وهذا قول ابن عبّاس. المحرر الوجيز(٤٩).

[٢] سبقت ترجمته ص(٧٢).

[٣] المحرر الوجيز (٥٠). تفسير القرآن العظيم (٥٢،٥١/١) للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبي الفداء، إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي المتوفّى (٧٧٤هـ). طبعة جديدة مصحّحة ومنقّحة. مؤسسة الرّيان. الطبعة الثانية (٢٠٠٦ م).

[*] في (ط) زيادة: (مطلب علوم القرآن ثلاثة).

[٤] الإتقان (١٢١٦،١٢١٥/٢).

[**] في (أ): سبعون.

[٥] الإتقان (١٢٢١/٢).

قال الشّافعي [١]: جميع ما حكم به النّبي ﷺ فهو ممّا فهمه من القرآن [٢]. وما من شيء إلاَّ ويمكن استخراجه من القرآن لمن فهّمه الله [٣]. وقال بعضهم: ما من شيء في العالم إلاَّ وهو في كتاب الله تعالى [٤]. وقال: ابن برهان [٥]: ما قال النّبي ﷺ من شيء فهو في القرآن أو فيه أصله قرُب أو بَعد: فهمه من فهمه وعَمِه عنه من عمه [٦] (*).

[٢٤أ] وقد استخرج بعضهم عمر النّبي ﷺ ثلاثاً وستّين / سنة من قوله تعالى في سورة المنافقين ﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا ﴾ [المنافقون ٦٣:١١] فإنّها رأس ثلاث وستين سورة. وعقبها بالتّغابن ليظهر التغابن في فقده [٧]. ومن أراد البحر العذب فعليه بالإتقان ففيه البحر العجاب (**).

١٤. **التّنبيه** (***) **الرابع عشر:** في بيان ثواب القارئ. أخرج البيهقي [٨] من حديث أبي هريرة [٩] مرفوعاً : ((أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه)) [١٠].

---

[١] محمد بن إدريس بن العباس بن هاشم أبو عبد الله الشّافعي. أحد أئمة الإسلام. ولد(١٥٠هـ). ومات بمصر (٢٠٤هـ). الغاية (٢/ ٩٥)

[٢] الإتقان في علوم القرآن (١٠٢٥/٢).

[٣] المصدر نفسه (١٠٢٧/٢).

[٤] المصدر نفسه (١٠٢٧/٢).

[٥] سبقت ترجمته ص(١٢).

[٦] الإتقان في علوم القرآن (١٠٢٧/٢).

(*) في (ط) زيادة: (مطلب استخراج عمر النبي ﷺ من القرآن).

[٧] الإتقان (١٠٢٧/٢).

(**) في (ط) زيادة: (مطلب ثواب القارئ).

(***) في (أ)+(ب): سقط: (التّنبيه).

[٨] سبقت ترجمته ص(٧).

[٩] سبقت ترجمته (٥٧).

[١٠] الحديث في شعب الإيمان (٤٢٧/٢) برقم (٢٢٩١) باب قراءة القرآن بالتّفخيم والإعراب ، وهو موجود أيضاً في مصنّف ابن أبي شيبة (١٥١/٧) باب ما جاء في إعراب القرآن ، وهو موجود أيضاً في كنز العمّال (٦٠٧/١) برقم (٢٧٨١).

[ب١٩] / وأخرج أيضاً من حديث (ابن عمر) [١] مرفوعاً : ((من قرأ القرآن فأعربه كان له بكل حرف

[ط٢٥] عشرون / حسنة. ومن قرأه بغير إعراب كان له بكل حرف عشر حسنات))[٢] والمراد بإعرابه معرفة معاني ألفاظه [*].وليس المراد الإعراب المصطلح عليه، وهو ما يقابل اللّحن إذ القراءة به ليست قراءة ولا ثواب فيها [٣]. وإطلاق الإعراب على النّحو اصطلاح حادث؛ لأنّه كان لهم سجيّة لا يحتاجون إلى تعلّمه. وتفسير القرآن لا يُعلم إلاَّ بأنْ يُسمع من النبي ﷺ لأنّه كلام متكلّم لم تصل النّاس إلى مراده بالسّماع منه بخلاف كلام غيره. ولهذا كان كلام الصّحابي الذي شهد الوحي والتّنزيل له حكم المرفوع . فلا يُفسّر بمجرد الرأي والاجتهاد لخبر : ((من تكلّم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ))[٤] أخرجه أبو داود [٥] والنّسائي [٦] والتّرمذي [٧].

---

[١] عبد الله بن عمر: سبقت ترجمته ص(٦).

[٢] الحديث في شعب الإيمان (٤٢٨/٢) برقم (٢٢٩٤) باب قراءة القرآن بالتفخيم والإعراب، وهو أيضاً في كنز العمال (٥٣٣/١) برقم (٢٣٩٠).

[*] في(أ): معانيه وألفاظه

[٣] الإتقان (٣٥٤/١).

[٤] سنن أبي داود (١٨٢/٢) رقم (٣٦٥٢) باب الكلام في كتاب الله بغير علم. سنن أبي داود للحافظ سليمان بن الأشعث السّجستاني المتوفّى (٢٧٥هـ) ومعه كتاب المراسيل لأبي داود نفسه، ومعه رسالة أبي داود في وصف السُّنن - تحقيق صدقي محمد جميل دار الفكر(١٩٩٤م) ، والحديث أيضاً في سُنن الترمذي (١٨٤/٥) رقم (٢٩٥٢) باب ما جاء في الذي يفسّر القرآن برأيه.

[٥] سليمان بن الأشعث بن شدّاد بن عمرو بن عامر أبو داود الأزدي السّجستاني محدّث البصرة . ولد سنة (٢٠٢هـ). جمع وصنّف، توفّي (٢٧٥هـ) سير أعلام النبلاء (٢٠٣/١٣) ، تهذيب التّهذيب (١٦٩/٤).

[٦] أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النّسائي صاحب السُّنن. ولد (٢١٥هـ) وتوفي (٣٠٣هـ). سير أعلام النبلاء (١٢٥/١٤)، تهذيب التّهذيب (٣٧،٣٦/١).

[٧] محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضّحاك، الحافظ ، العلم ، الإمام ، ابن عيسى السُّلمي الترمذي الضّرير. مصنّف الجامع والسُّنن. توفّي (٢٧٩هـ) سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣).

وثبت متّصل الإسناد إلى شدّاد بن أوّس[١] أنَّ رسول الله ﷺ قال: ((ما من مسلم يأخذ مضجعه فيقرأ سورة من كتاب الله إلاَّ وكّل الله به ملكاً يحفظه فلا يقربه شيء يؤذيه حتى يهبّ متى هب)) [٢] ، وفيه ((ما من رجل يعلّم ولده القرآن إلاَّ توّج يوم القيامة بتاج في الجنة)) [٣] . وفيه ((يقال لصاحب القرآن اقرأ وارق ورتّل كما كنت ترتّل في الدّنيا فإنّ منزلتك عند الله آخر آية تقرؤها)) [٤] . [*] وفيه دليل على أنّ أهل الجنة يقرؤون فيها. وفيه ((من قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين، ومن قرأ مائة آية أو مائتي آية كتب من القانتين ، ومن قرأ خمسمائة آية إلى ألفي آية أصبح وله قنطار من الأجر)) [٥].

---

[١] شدّاد بن أوس بن ثابت بن المنذر يكنّى أبا يعلى . كان ممّن أوتي العلم والحلم، روى عنه أهل الشّام . اختلف في تاريخ وفاته ، قيل إنّه توفّي وهو ابن خمس وسبعين سنة. سير أعلام النبلاء (٤٦٠/٢).

[٢] سنن الترمذي (٤٤٣/٥،٤٤٤) رقم (٣٤٠٧) باب الدّعوات.

[٣] المعجم الأوسط للطبراني (٧٤/١) رقم (٩٦) باب من اسمه أحمد. المعجم الأوسط للحافظ سليمان بن أحمد الطبراني . حقّقه وخرّج فهرسه أيمن صالح شعبان ، سيّد أحمد إسماعيل – دار الحديث – القاهرة ، والحديث أيضاً في كنز العمال (٥٤٠/١) رقم (٢٤٢١).

[٤] الحديث في سنن التّرمذي (١٦٣/٥) برقم (٢٩١٤) باب (ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ماله من الأجر) وهو حديث حسن صحيح والرّاوي عبد الله بن عمرو ، والحديث أيضاً في مسند أحمد (٦٢٤/٢) برقم (٦٨١٣).

[*] في (ط) زيادة: (مطلب أهل الجنّة يقرؤون فيها).

[٥] الحديث في المعجم الكبير (١٨٠/٨) برقم (٧٧٤٨). وتصحيح الحديث من قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين، ومن قرأ مائة آية كتب له قنوت ليلة، ومن قرأ مائتي آية كتب من القانتين، ومن قرأ خمسمائة آية كتب من الحافظين ، ومن قرأ ألف آية أصبح له قنطار، ومن قرأ ألفي آية كان من الموجبين المعجم الكبير للحافظ سليمان بن أحمد الطبراني. حقّقه حمدي عبد المجيد السّلفي – دار الصّميعي ط،(١٩٩٤) السعودية .

[*] وصحّ عن عائشة [١] كيفيّة قراءة النّبي ﷺ كان يصلّي ((النّافلة [**] جالساً حين أسنّ قبل موته بسنة)) [***] فكان يقرأ قاعداً حتى إذا أراد أن يركع قام وقرأ نحواً من ثلاثين أو أربعين آية ثمّ يركع[٢]، وفيه ((إنّ الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين))[٣] ، قوله: أقواماً: أي درجة أقوام، وهم من آمن به وعمل بمقتضاه، ويضع به آخرين وهم من أعرض عنه ولم يحفظ وصاياه. وفيه ((أعطيت مكان التّوراة السّبع الطوال، وأعطيت مكان الزّبور المئين، وأعطيت مكان
[٢٥أ] الإنجيل المثاني، / وفُضِّلت بالمُفصّل))[٤].

---

[*] في (ط) زيادة: (مطلب كيفية قراءة النبي ﷺ).

[١] سبقت ترجمتها ص(٧١).

[**] في(أ): (النّفل).

[***] في(ب) سقط الكلام بين القوسين: ((النّافلة . . . . . بسنة)).

[٢] الحديث في صحيح مسلم (٢١٩٢/٣،٢١٩٣) برقم (٧٣١) باب جواز النافلة قائماً وقاعداً ، صحيح البخاري (٣٦٦/١) برقم (١٠٦٧) باب إذا صلّى قاعداً ، مسند أحمد (٥٣٨/٩) برقم (٢٥٥٠٣).

[٣] صحيح مسلم (٢٣٤٦/٤) برقم (٨١٧) باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلّمه ، مسند أحمد (٨٢/١) برقم (٢٣٢).

[٤] الحديث في مسند أحمد (٤٤/٦) برقم (١٦٩٧٩)، والسّبع الطوال : (سورة البقرة ، آل عمران ، النّساء ، المائدة ، الأنعام ، الأعراف ، يونس ، وبعضهم قال السابعة سورة الكهف ، والمئون : ما ولي السّبع الطّوال سميت بذلك لأنّ كل سورة منها تزيد على مائة آية أو تقاربها، والمثاني : ما ولي المئين ؛ لأنّها ثنتْها، أي كانت بعدها. وقال الفرّاء هي السورة التي آيها أقل من مائة لأنّها تثنّى أكثر ممّا يثنّى الطوال والمئون، وقيل غير ذلك . والمفصّل : ما ولي المثاني من قصار السّور . الإتقان (١٩٩/١).

وفيه دلالة على أنّ القرآن كان مؤلّفاً من ذلك الوقت، وإنّما جمع في المصحف على شيء واحد [١]. وفيه دلالة على أنّ سورة الأنفال سورة مستقلة وليست من براءة [٢]. والسّبع الطوال: البقرة وآل عمران والنّساء والمائدة والأنعام والأعراف ويونس. والمئون: ما كان فيه مائة آية أو قريب منها بزيادة يسيرة أو نقصان يسير[٣]. [*] وعن عليّ[٤] وابن عبّاس[٥] رضي الله عنهما أنّهما قالا ((ليس من مسلم قرأ القرآن إلاَّ وله في بيت مال المسلمين في كلّ سنة مائتا دينار. فإن أخذها في الدّنيا، وإلاَّ أخذها غداً بين يدي الله عزّ وجل))[٦] وكان عمر بن عبد العزيز [٧] رضي الله عنه لا يفرض من بيت المال إلاَّ لمن قرأ القرآن.

---

[١] الإتقان (١٩٧/١).

[٢] المصدر نفسه (١٩٣/١).

[٣] المصدر نفسه (١٩٩/١).

[*] في (ط) زيادة: (مطلب ما لقارئ القرآن في بيت المال).

[٤] سبقت ترجمته ص(٨).

[٥] سبقت ترجمته ص(١٩).

[٦] أخرجه البيهقي عن علي. وقال: ورد الحديث عن طريق علي وابن عبّاس. والصّحيح ما ذكرناه. شعب الإيمان للبيهقي. (٥٥٦/٢) رقم (٢٧٠٤).

[٧] سبقت ترجمته ص(٧١).

❖ **مطلب الاستعاذة:** (*) اعلم أنّ الاستعاذة يُستحبّ (**) قطعها من (***) التّسمية ومن أوّل السّورة [ط٢٦] لأنّها ليست من القرآن. وكذا (آمين) يستحبّ / قطعه من: ولا الضّالين، لئلاَّ يصل القرآن بما ليس منه. قال تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النّحل ٩٨:١٦] أي: إذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله (****) لأنّ الاستعاذة إنّما تكون قبل القراءة، دلّت الآية أنّ الله أمرنا بالاستعاذة عند قراءة القرآن، وليس المعنى: إذا استعذت فاقرأ. ولو كان المعنى كذلك لم تكن الآية تدلُّ على (*****) أنّا أُمِرنا بالاستعاذة قبل القراءة (******)، بل كانت تدلُّ على أنّا أُمِرنا بالقراءة بعد الاستعاذة [1]، وجائز أنْ نستعيذ من الشّيطان الرّجيم ثم لا نقرأ شيئاً.

(*) في (أ)+(ب): سقط : (مطلب الاستعاذة).

(**) في (ط):(يجب).

(***) في(أ): (عن).

(****) في(أ)+(ط): سقط: (بالله).

(*****) في(أ): سقط (على).

(******) في (ب) سقط: (قبل القراءة).

[1] وقع خلاف في ذلك. فقد نقل الهُذلي عن بعض الرّوايات أنّ القارئ حمزة و أبا حاتم السجستاني قالا: إنّ الاستعاذة بعد الفراغ من القرآن. وكذلك نقل بعضهم عن أبي هريرة وابن سيرين و الإمام مالك ذلك. و طعن ابن الجَزري في كلّ هذه الأقوال التي نقلت عن هؤلاء الأئمة، وقال: كلّ ما نقل عنهم غير صحيح لأنّ من قام بنقل هذه الآراء غير ثقة وكتب أغلب هؤلاء الأئمة موجود ويثبت عكس ذلك. النّشر (٢٠١،٢٠٠/١).

قال أبو بكر الأنباري [١]: فلو كان كما قال السّجستاني[٢]: إنّ الآية من المقدّم والمؤخر، أي: إذا استعذت بالله من الشيطان الرّجيم فاقرأ القرآن لوجب على كلّ مستعيذٍ بالله من الشيطان أن يقرأ القرآن وليس الأمر كذلك [٣]. وأمّا أوّل / التّوبة: فمن كان مذهبه التّسمية وصل آخر الأنفال بأوّل [ب٢٠] التّوبة معرباً. ومنهم من وصل غير معرب كأنّه واقف واصل كراهة أنْ يأتي بالتّسمية في أوّل التّوبة [٤]. والوقف على آخر التعوّذ تام لأنّ الاستعاذة لا تعلّق لها بما بعدها لا لفظاً ولا معنى لأنّا مأمورون به عند التّلاوة، وإنْ لم يكن من القرآن [٥].

❖ مطلب البسملة [*]:

واختُلِف في البسملة فقيل: إنّها ليست من القرآن وإنّما كُتبت للفصل بين السّور، وهو قول (ابن مسعود) [٦] ومذهب (مالك) [٧]. والمشهور من مذهب قدماء الحنفية. وعليه قرّاء المدينة والبصرة والشام وفقهاؤها. وقيل آية من القرآن أنزلت للفصل والتّبرك بها، وهو الصّحيح [٨].

---

[١] سبقت ترجمته ص(٨).

[٢] سبقت ترجمته ص(٩).

[٣] لم أقع على قول ابن الأنباري في كتاب(إيضاح الوقف و الابتداء).

[٤] فصَل ابن الجَزري في شرح هذه المسألة. النّشر (٢٠٩/١).

[٥] أوّل من تعرّض للوقوف على آخر التّعوّذ هو أبو عمرو الدّاني وقال: الوقف على آخر التّعوّذ تام وعلى آخر البسملة أتمّ. المكتفى (١٥٥) قال ابن الجَزري: ظاهر كلام الدّاني أنّ الأولى وصلها بالبسملة. ثمّ قال: يجوز الوقف على الاستعاذة و الابتداء بما بعدها بسملة كان أو غيرها، ويجوز وصلها بما بعدها و الوجهان صحيحان. النّشر (٢٠٢/١).

[*] في (أ)+(ب): سقط: (مطلب البسملة).

[٦] عبد الله بن مسعود. سبقت ترجمته ص(٣٦).

[٧] الإمام مالك بن أنس. سبقت ترجمته ص(٨).

[٨] هذا الكلام عن البسملة نقله الأشموني عن أبي السعود في تفسيره المسمّى (إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم) (٨/١) لقاضي القضاة الإمام أبي السّعود محمد بن محمد العمادي المتوفّى (٩٥١هـ) – دار إحياء التّراث العربي – بيروت ط،(١٩٨٣).

[أ٢٦] وقيل آية تامة من كلّ / سورة، وهو قول: ابن عبّاس [١] وابن عمر [٢] وسعيد بن جبير [٣] والزُّهري[٤] وعطاء[٥] وعبد الله بن المبارك [٦] وعليه قرّاء مكة والكوفة وفقهاؤهما وهو القول الجديد للشافعي[٧]، وقيل آية تامة في الفاتحة وبعض آية في البواقي وقيل بعض آية في الكل، قاله المفتي أبو السّعود[٨] في تفسيره [٩]. والوقف على آخر البسملة تام لأنّ الحمد مبتدأ لانقطاعه عمّا قبله لفظاً ومعنى[١٠].

❖ مطلب وصل أوائل السورة بأواخرها [*]:

واعلم أنّ لك في وصل أوائل السّور بأواخرها ووصل الآيات بعضها ببعض أربعة أوجه [١١]:

---

[١] عبد الله بن عبّاس. سبقت ترجمته ص(١٩).

[٢] عبد الله بن عمر. سبقت ترجمته ص(٦).

[٣] سبقت ترجمته ص(٧٢).

[٤] محمد بن مسلم بن شهاب الزّهري. تابعي محدّث. أحد الأئمة الكبار. وردت عنه الرواية في حروف القرآن. قرأ على أنس بن مالك. توفّي(١٢٤هـ). وقيل (١٢٥هـ). الغاية (٢٦٢/٢،٢٦٣).

[٥] عطاء بن السّائب أبو زيد الثّقفي الكوفي أحد الأعلام. أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السُّلمي، روى عنه شعبة بن الحجّاج، مات (١٣٠هـ).الغاية (٥١٣/١).

[٦] عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن الإمام الكبير أحد المجتهدين الأعلام. أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء. مات (١٨١هـ). الغاية (٤٤٦/١)

[٧] سبقت ترجمته ص(٧٩).

[٨] محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي. مفسّر و شاعر من علماء التّرك المستعربين. توفّي (٩٨٢هـ) له مؤلّفات كثيرة الأعلام (٥٩/٧).

[٩] إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٨/١).

[١٠] قاله النحّاس. القطع والائتناف (٤٠).

[*] في(أ)+(ب) سقط: (مطلب وصل أوائل السُور بأواخرها).

[١١] فصّل ابن الأنباري في الحديث عن هذه الأوجه. وما قاله الأشموني مأخوذ عن ابن الأنباري. الإيضاح (٤٥٣/١،٤٥٤).

وهي أنْ تقول: الرّحيمْ ألحمد [*] فتسكّن[**] الميم وتقطع الـهمزة من (الحمد)، وهذه قراءة النّبي ﷺ [ط٢٧] لأنّه كان / يقف على آخر كل آية ويبتدئ بالذي بعدها [١]. الثاني: أنْ تقول الرّحيمِ لْحمد لله: فتكسر الميم وتحذف الألف من الحمد لأنّها ألف وصل [٢]. الثّالث: الرّحيمَ لحمد لله [***] بفتح الميم من الرّحيم؛ لأنّك تقدّر الوقف على الميم لأنّها رأس آية . ثم تلقي حركة همزة الوصل عليها وتحذفها، وهذا الوجه رديء لم يقرأ به أحد وإنّما سمعه الكسائي [٣] من العرب ولا يجوز لأحد أن يقرأ به لأنّه لا إمام لـه . الرابع أنْ تقول : الرّحيمِ ألحمد للـه فتكسر الميم وتقطع الـهمزة كقول الشّاعر:

أَرَى كَلَّ ذِي مَالٍ يُعَظَّمُ أَمْرُهُ وإنْ كان نَذْلاً خَامِلَ الذِّكْرِ والإسمِ [٤]

بقطع الـهمزة.

---

[*] في (ب): زيادة: (لله).

[**] في(أ): تسكّن.

[١] سبقت الحديث عن ذلك وعن كيفية وقوف النبي ﷺ في سورة الفاتحة. ص(٤١). وهذه القراءة تؤذن بانفصال الآية عن الآية التي قبلها.

[٢] وبذلك تصل أوّل الآية بآخر الآية التي قبلها كما تصل بعض الآية ببعض. قال ابن الأنباري: ويجوز أن تكون الكسرة في (الميم) علامة الخفض المبنية على الاتّصال. فإن كان البناء على وصل أوّل الآية بآخر الآية التي قبلها كان كسر (الميم) كسر النعت الذي هو إعراب ولم تعد الميم مبنية على أنّها ساكنة للوقف يكسرها الساكن الذي يلقاها. الإيضاح (٤٥٤/١).

[***] في (أ) سقط: (لله).

[٣] سبقت ترجمته ص(٩).

[٤] لم أقع على قائل هذا البيت.

سُورَةُ الفَاتِحَةِ

مكيّة مدنيّة لأنّها نزلت مرّتين، مرّة بمكة حين فرضت الصّلاة، ومرّة بالمدينة حين حوّلت القبلة [١]. وهي سبع آيات إجماعاً، لكن عدّ بعضهم البسملة منها[*] والسّابعة: صراط الذين إلى آخرها، وإنْ لم تكن منها فالسّابعة: غير المغضوب إلى آخرها[٢]، [**] وكلمها [***] مع البسملة تسع وعشرون كلمة، وبغيرها خمس وعشرون كلمة، وحروفها بالبسملة وبقراءة (ملك) بغير ألف مائة وأحد وأربعون حرفاً [٣] قاله الإسنوي[٤]. على أنَّ ما حذف رسماً [****] لا يحسب لأنَّ الكلمة تزيد حروفها في اللّفظ دون الخط. وبيان ذلك؛ أنّ الحروف الملفوظ بها ولو في حالة كألفات الوصل، وهي بها مائة وسبعة وأربعون حرفاً.

---

[١] المحرر الوجيز(٣٩). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر.(١٥٩). تأليف شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدّمياطي المتوفّى (١١١٧هـ). وضع حواشيه: الشيخ أنس مهرة. دار الكتب العلمية. بيروت (١٩٧١م).

[*] في (أ):سقط: (منها).

[٢] عدّ الكوفيون والمكّيون البسملة منها و اعتبروا: (صراط الذين) إلى آخر السورة آية واحدة. ولم يعدَ الشّاميّون و المدنيون والبصريون البسملة. القطع و الائتناف (٣٧). الإتحاف (١٥٩).

[**] في (أ): (عليم) بدلا من (إلى آخرها).

[***] في (ب): (كلماتها).

[٣] تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٩/١).

[٤] عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشّافعي أبو محمد جمال الدّين. فقيه أصولي من علماء العربية. له مصنّفات كثيرة. توفّي(٧٧٢هـ). الأعلام (٣٤٤/٣).

[****] في (ب)+(ط): (رسم).

وقد اتّفق علماء الرّسم على حذف ست ألفات: ألف اسم من (بسم)، وألف بعد لام الجلالة مرّتين، وبعد ميم الرّحمن مرّتين، وبعد عين العالمين[١]. والحق الذي لا محيص عنه اعتبار اللّفظ، وعليه فهل تعتبر ألفات الوصل نظراً إلى أنّها قد يتلفّظ بها في حالة الابتداء أو لأنّها محذوفة من اللّفظ غالباً ؟ كلٌّ محتمل . والأوّل : أوجه [٢]، فتحسب مائة وسبعة وأربعين حرفاً غير شدّاتها الأربعة عشر. وفيها أربعة وقوف تامة؛ على أنَّ البسملة آية تامة منها لا تعلّق لها بما بعدها /؛ لأنّها [٢٧أ] جملة من مبتدأ وخبر: أي ابتدائي بسم الله، أو في محل نصب [٣]، وعلى تقدير هو تام. قال المازري[٤] في شرح التّلقين[٥]: وإذا كانت قرآناً فهلاَّ كفّر الشافعي[٦] مالكاً [٧] وأبا حنيفة [٨] في مخالفتهما له في ذلك كما يكفّر هو وغيره من خالف في كون الحمد لله رب العالمين قرآناً.

---

[١] المقنع ص(٢٥،٣٠،٣٦،٣٧).

[٢] الإيضاح (١٥٤/١).

[٣] اختلف النّحويون في تعليق(باسم الله) فذهب الكوفيون إلى أنّ المتعلّق به فعل محذوف وذهب البصريون إلى أنّ المتعلّق به اسم وعلى ذلك (بسم الله) عند البصريين في موضع رفع. وعند الكوفيين في موضع نصب وتعليقها باسم محذوف. ذهب بعضهم إلى أنّ المحذوف مبتدأ حذف هو وخبره. وبقي معموله، و التّقدير: ابتدائي باسم الله كائن أو مستقر وعلى هذا (بسم الله) في موضع نصب. قال السّمين وهذا الوجه فيه نظر من حيث إنّه يلزم حذف المصدر وإبقاء معموله وهو ممنوع وقد نصَ مكّي على منع هذا الوجه. الدرّ المصون (٥٥/١) .

[٤] الشيخ الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التّيمي المازري المالكي. له تصانيف كثيرة. توفّي(٥٣٦هـ). سير أعلام النبلاء(١٠٤/٢٠).

[٥] لم أقع على هذا الكتاب.

[٦] سبقت ترجمته ص(٧٩).

[٧] سبقت ترجمته ص(٨).

[٨] سبقت ترجمته ص(١٢).

قيل لم يثبتها الشّـافعي[١] قرآناً مثل ما أثبت غيرها، بل أثبتها حكماً وعملاً لأدلّة اقتضت ذلك عنده.((ومعنى حكماً: أنَّ الصّلاة لا تصحّ إلاَّ بها فهي آية حكماً لا قطعاً. واختُلِف هل ثبوت البسملة قرآناً بالقطع، أو بالظن ؟ الأصح: أنّ ثبوتها بالظن حتى يكفي فيها أخبار الآحاد))[*]. وتعلّق الأحكام مظنون ولا يحكم بكونها قرآناً إلاَّ بالنّقل المتواتر قطعاً ويقيناً. ((بل ولا نكفر بيقينيّ لم يصحبه تواتر)) [**]. ولمّا لم ينقلوا إلينا كون البسملة قرآناً، كما نقلوا غيرها، ولا ظهر ذلك منهم كما ظهر في غيرها من / الآي وجب القطع بأنّها [***] / ليست من الفاتحة. ولم يقل [ب٢١] [ط٢٨] أحدٌ من السّلف إنَّ البسملة آية من كلّ سورة إلاَّ الشّافعي، وقد أثبتها نصف القرّاء السّبعة ونصفهم لم يثبتها. والمصحّح للقسمة أنَّ لّنافع[٢] راويين[****] أثبتها أحدهما والآخر لم يثبتها. وقوّة الشّبهة بين الفريقين منعت التّكفير من الجانبين. انتهى[٣]. وفيها ثلاثة وعشرون وقفاً، أربعة تامة، وستة جائزة يحسن الوقف عليها ولا يحسن الابتداء بما بعدها لأنَّ التعلّق فيها من جهة اللفظ والوقف حسن، إذ الابتداء لا يكون إلاَّ مستقلاً بالمعنى المقصود. وثلاثة عشر يقبح [*****] الوقف عليها والابتداء بما بعدها.

---

[١] الشافعي، سبقت ترجمته ص(٧٩).

[*] في(ب): سقط الكلام بين القوسين: ((ومعنى حكما. . . . الآحاد)).

[**] في (ب): سقط الكلام بين القوسين: ((بل ولا. . . . .تواتر)).

[***] في (أ)+(ب): القطع على أنّها.

[٢] سبقت ترجمته ص(٩).

[****] في (ب): روايتين.

[٣] انتهى ما نقله الأشموني من شرح التلقين ولم أقع على هذا الكتاب وقد نوقشت هذه المسألة في كتاب المحرر الوجيز الذي نقل ما قاله الشافعي ومالك وأبو حنيفة (٣٤،٣٥).

[*****] في (ب): قبيح.

فالتّامة: أربعة: البسملة، و﴿ ٱلدِّينِ ﴾ [٤] و﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ [٥] و﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [٧] على عدّ أهل الكوفة. وثلاثة على عدّ أهل المدينة والبصرة وهو: ﴿ ٱلدِّينِ ﴾ [٤] و﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ [٥] و﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [٧] [(١)].

ومن قوله (اهدنا) إلى آخرها سؤال من العبد لمولاه متّصل [(*)] بعضه ببعض فلا يقطع لشدّة تعلّق بعضه ببعض. والجائزة: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [٢] [(٢)]، و﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٢] [(٣)]، و﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [٣] [(٤)]، و﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [٥] [(٥)]، و﴿ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [٦] [(٦)]، و﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [٧] [(٧)] لكونه رأس آية، وإنّما جاز الوقف عليها على [(**)] وجه التّسامح.

---

(١) عند ابن الأنباري الوقف على (الرحيم) حسن وليس بتام لأن (مالك يوم الدين) نعت لـ (الله). و (الدين) و(نستعين) و (الضّالين) كلّها تامة. الإيضاح (٤٧٥/١) و عند النحّاس ذكر ما قاله الأشموني. القطع والائتناف (٣٦). وعند أبي عمرو: كلّها تامة. المكتفى (١٥٥،١٥٦).

(*) في (ب): (يتعلق) بدلا من (يتّصل) .

(٢) عند ابن الأنباري: أحسن. الإيضاح (٤٧٥/١). وعند النحّاس: جائز. القطع والائتناف(٤٠). وكلاهما علّل ذلك بأنّ ما بعدها نعت لـ (الله).

(٣) كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٤٠).

(٤) عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٤٧٥/١). وعند النحّاس: جائز. القطع والائتناف (٤٠).

(٥) عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٤٧٥/١). وعند النحّاس: لا يوقف عليه لأنّ ما بعده معطوف عليه. القطع والائتناف (٤٠).

(٦) عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٤٧٦/١). وعند النحّاس: لا يوقف عليه لأنّ ما بعده بدل . القطع والائتناف (٤٠).

(٧) عند ابن الأنباري: حسن؛ لأنّ (غير) جر نعت لـ (الذين). الإيضاح (٤٧٦/١). وعند النحّاس: لا يوقف عليه لأنّ ما بعده بدل. القطع والائتناف (٤٠). وعند أبي عمرو: حسن. المكتفى (١٥٥).

(**) في (أ) : (على هنا تحريف) بدلا من (عليها على).

ولا ينبغي الوقف [*] على الأخير سواء نصب (غير): بدلاً أو نعتاً أو حالاً، أو على الاستثناء[١]. قال أبو العلاء الهمذاني[٢]: ومن قرأ غير بالرّفع خبر مبتدأ محذوف حسن الابتداء به، وهي قراءة شاذة [٣]. والثّلاثة عشر التي يقبح الوقف عليها والابتداء بما بعدها: ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾ [١:١] و ﴿ مَٰلِكِ ﴾[**] [٤:١] ، و ﴿ رَبِّ ﴾ [٢:١] ، و ﴿ يَوْمِ ﴾ [٤:١] ، و ﴿ إِيَّاكَ ﴾ [٥:١] فيهما، و ﴿ ٱهْدِنَا ﴾ [٦:١] و ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ [٦:١] و ﴿ صِرَٰطَ ﴾[***] [٧:١] ، و ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ [٧:١] و ﴿ غَيْرِ ﴾[****] [٧:١] و ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾[*****] [٧:١] ،

[٢٨أ] و﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ [٧:١] الثّانية. ولا شكّ أنَّ الواقف على تلك الوقوف أحقّ أن يُوسم / بالجهل كما لا يخفى، وبيان قبحها يطول [٤].

---

[*] في (ب) سقط: (الوقف)

[١] قال ابن خالويه: قراءة النّصب هي قراءة النبي ﷺ بن الخطاب، والخليل بن أحمد الفراهيدي عن ابن كثير. مختصر شواذ القرآن لابن خالويه (١). وذكر الدمياطي أنّها قراءة ابن محيصن. الإتحاف (١٦٥). وقراءة الخليل هي على الصّفة للذين أنعم الله عليهم. الكتاب سيبويه (٢٢٣/٢). وذهب الفرّاء إلى أنّ قراءة النصّب هي على الحال فقط. معاني القرآن للفراء(٧/١). وذهب الأخفش إلى أن هذه القراءة هي على النصب على الاستثناء. معاني القرآن للأخفش(١٨/١). أمّا الزجّاج فقد اختار الوجهين الحال والاستثناء. معاني القرآن وإعرابه(٥٨/١) وقيل إنّ نصب(غير) هو بإضمار (أعني) قال أبو حيّان الأندلسي هذا تقدير سهل. البحر المحيط (٥١/١)

[٢] سبقت ترجمته ص(٤٧).

[٣] لم أقع على مصدر ينقل هذا القول.

[**] في (أ)+(ب) سقط: (وملك)

[***] في (ب) سقط: (وصراط)

[****] في (أ) سقط: (وغير)

[*****] في (ب) سقط: (وغير و المغضوب)

[٤] إجماع الأئمة على أنّ الوقوف على هذه الكلمات قبيح لأنّ ما بعدها متعلّق بها. الإيضاح (٤٧٤/١، ٤٧٥). القطع والائتناف (٤٠). المكتفى (١٥٦)

سُورَةُ البَقَرَةِ

((مدنية، مائتا آية وثمانون وخمس آيات في المدني والشّامي والمكّي وست في الكوفي، وسبع في البصري وكلمها ستة آلاف كلمة ومائة وإحدى وعشرون كلمة. وحروفها خمسة وعشرون ألفاً وخمسمائة حرف وفيها ممّا يشبه رؤوس الآي. وليس معدوداً منها بإجماع اثنا عشر موضعاً [١] ﴿ مَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ [١٠٢:٢] ﴿ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [١١٣:٢] ﴿ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ﴾ [١٣٧:٢] ﴿ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ [١٥٥:٢] ﴿ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ ﴾ [١٧٤:٢] ﴿ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [١٨٤:٢] ﴿ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ﴾ [١٨٥:٢] ﴿ وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ ﴾ [١٩٤:٢] ﴿ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [١٩٨:٢] ﴿ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾ [٢٦٧:٢] ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ [٢١٥:٢] الأوّل ﴿ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [٢٨:٢] والمكّي يعدّها [٢]، يُبنى الوقف على (آلم) والوصل على اختلاف المعربين في أوائل السّور، هل هي مبنية أو معربة ؟ وعلى أنّها معربة عدّها الكوفيون آية؛ لأنَّ هذه الحروف إذا وقف عليها كان لـها محل من / الإعراب، وتصير جملة مستقلة بنفسها [٣]. ففيها ونظائرها ستة أوجه [٤]، وهي: لا محل لها، أو لـها محل: وهو الرّفع بالابتداء أو الخبر، والنّصب بإضمار فعل أو النّصب على إسقاط حرف [ط٢٩]

---

[١] المحرر الوجيز(٤٩). الإتحاف (١٦٦) فقد فصّل الدّمياطي في بيان الآيات التي عدّها أو لم يعدّها كلٌ من الشامي و الكوفي..... إلخ.

[٢] يعدّ (ولا شهيد).

[٣] تمّ الحديث عن الحروف المقطّعة من حيث الوقف والابتداء ص(٧٧).

[٤] الدرّ المصون للسمين الحلبي (٨٨/١،٨٩).

القسم كقوله :

إذَا مَا الخُبْزُ تَأدِمُـهُ بِلَحْـم فـــذَاكَ أَمَانَـــةَ اللهِ الـثَّريـــــــدُ [١]

وكقوله: **فَقَالتْ يَمينَ اللهِ مَالكَ حِيلَةٌ ومَا إنْ أرى عَنكَ الغوايةَ تَنْجَلـي** [٢]

[ب٢٢] / وكقوله: **تَمُرُّونَ الدّيَارَ ولَمْ تَعُوْجُوا كَـــلَامُكـــم عَلَـــيّ إذنْ حَـــرَامُ** [٣]

أو الجر بإضمار حرف القسم، أي: أنّها مقسم بها حُذِف حرف القسم وبقي عمله [*]، نحو الله لأفعلن [٤]، وذلك من خصائص الجلالة فقط لا يشركها فيه غيرها [٥].

---

[١] ذكر سيبويه أنّ البيت من وضع النّحاة. وهو موجود في الكتاب لسيبويه (٦١/٣)، الكشاف للزمخشري(٢٧/١). الدرّ المصون للسمين الحلبي(٨٨/١). تأدمه: تخلطه. والشاهد فيه نصب(أمانة) بإسقاط حرف الجر ومعناه. أحلف بأمانة الله، وهو من البحر الوافر.

[٢] البيت لامرئ القيس. وقد سبقت ترجمته ص(٦٢).

[٣] هذا البيت لجرير بن عطية الخطفي التّميمي البصري أشعر أهل عصره. مدح يزيد بن معاوية وخلفاء بني أميّة، ولد ومات في اليمامة. توفّي (١١٠هـ) سير أعلام النّبلاء (٥٩٠/٤،٥٩١) الاعلام (١١٩/٢)، والبيت في ديوانه (٢٧٨/١). ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه. دار المعارف بمصر. و الشاهد فيه إسقاط حرف الجر قبل الدّيار. أي: تمرّون بالدّيار، وقال بعضهم: على الديار. وهو من البحر الوافر. والبيت في خزانة الأدب (١١٨/٩).

[*] في (ط) زيادة: (الواو).

[٤] أجاز الزّمخشري و أبو البقاء العكبري أن يحذف حرف القسم هنا ويبقى عمله. الكشاف للزمخشري(٣٤،٣٣/١)، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن (١٦).

[٥] قاله السّمين الحلبي مخالفاً رأي الزمخشري وأبي البقاء. الدرّ المصون (٨٩/١).

﴿ الٓمٓ ﴾ [١]: تام [١] إنْ رفع (ذلك) بِـ (هدى)، أو هدى به [٢]، أو[**] رفع بما عاد من الهاء المتّصلة بِـ: (في)، أو رفع بموضع (لا ريب فيه). كأنّك قلت: ذلك الكتاب حق بهدى[٣]. أو رفع (ذلك) بالكتاب أو الكتاب به [٤] أو رفع (ذلك) بالابتداء، والكتاب نعت أو بدل، ولا ريب فيه خبر المبتدأ [٥]. وكاف؛ إنْ جعلت (آلم)[***] خبر مبتدأ محذوف أي هذه، أو هذا: (آلم)،[٦] ((وحسن: إن نصبت بمحذوف: أيّ اقرأ (آلم)))[٧][****].

---

[١] عند ابن الأنباري ذكر ما قاله الأشموني من حيث الوقف وعدمه وبنفس التعليل. الإيضاح (٤٨٦/١،٤٨٧). وعند النحّاس في(آلم) أربعة أوجه، الأول: الوقف على كلّ حرف من حروف (آلم) هو تام، وهذا قول الأخفش. معاني القرآن (١٩/١)، الثاني: الوقف عليها كاف على قول أبي حاتم السجستاني، الثالث: الوقف ليس تاما ولا كافياً وهو قول الفرّاء. معاني القرآن (١٠/١)، الرابع: الوقف تام وهو قول أبي إسحاق الزجّاج نقله عن ابن عباس معاني القرآن و إعرابه(٦٠/١). القطع والائتناف (٤٢).و عند أبي عمرو: ذكر ما قاله النحّاس. ورجّح التام.، المكتفى (١٥٨).

[٢] وهو قول الفرّاء. معاني القرآن (١١/١).

[**] في (أ)+(ب): (الواو بدلا من (أو)).

[٣] وهذان الوجهان ذكرهما ابن الأنباري. الإيضاح (٤٨٥/١).

[٤] قاله أبو حاتم السجستاني. القطع والائتناف (٤٣).

[٥] قاله الأخفش. معاني القرآن (٢٣/١).

[***] في (ب)+(ط): سقط: (ألم).

[٦] نقل ذلك أبو جعفر النحّاس عن ابن كيسان النّحوي. إعراب القرآن (٢٣/١).

[٧] وهذا القول الثاني لابن كيسان مروي معناه عن قتادة. القطع والائتناف (٤٢).

[****] في (أ) سقط الكلام بين القوسين: ((وحسن.....آلم)).

وليست بوقف؛ إنْ جعلت على إضمار حرف القسم، وأنّ ذلك الكتاب قد قام مقام جوابها. وكأنّه قال: وحق هذه الحروف أنْ هذا الكتاب يا محمّد هو الكتاب الذي وعدت به على لسان النّبيين من قبلك [١]، فهي متعلّقة بما بعدها لحصول الفائدة فيه. فلا تفصل منه لأنَّ القسم لا بدّ له من جواب، وجوابه بعده، والقسم يفتقر إلى أداة، وهنا الكلام عار من أداة القسم، وليست (آلم) وقفاً أيضاً؛ إن جعلت مبتدأ وذلك خبره. وكذا لا يكون (آلم) وقفاً؛ إنْ جعل (ذلك) مبتدأ ثانياً ، والكتاب : خبره، والجملة خبر / (آلم) وأغنى الرّبط باسم الإشارة. وفيه نظر من حيث تعدّد الخبر وأحدهما جملة. [٢٩أ] لكن الظاهر جوازه كقوله ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [طه ٢٠:٢٠]؛ إنْ جعل (تسعى): خبراً، وأمّا إنْ جعل صفة: فلا، وإنْ جعل (آلم) مبتدأ، وذلك: مبتدأً ثانياً، والكتاب بدل أو عطف بيان حَسُن الوقف على الكتاب وليس بوقف؛ إنْ جعل ذلك مبتدأ خبره: (لا ريب)، أو جعل (ذلك) مبتدأ والكتاب ولا ريب فيه خبران له، أو جعل (لا ريب فيه) خبراً عن[*] المبتدأ الثّاني وهو وخبره خبر عن الأوّل[٢] ((وهكذا يُقال في جميع الحروف التي في أوائل السّور على القول بأنّها معربة، وأن لها محلاً من الإعراب.))[**] ولا يجوز الوقف على (ذلك) [٣] ؛ لأنّ الكتاب إمّا بيان لذلك وهو الأصح، أو خبر له أو بدل منه فلا يفصل ممّا قبله . والوقف على ﴿لَا﴾ [٤] [٢] قبيح لأنَّ (لا) صلة لما مفتقرة إليه

---

[١] قاله الفرّاء. معاني القرآن (١٠/١).

[*] في (أ): (من) بدلاً من (عن).

[٢] يراجع الدرّ المصون (٨٩/١) فقد ذكر السّمين الحلبي جميع أوجه الإعراب التي ذكرها الأشموني وبشكل مفصّل، وتحدّث عن (فإذا هي حية تسعى).

[**] في(أ)+(ب): سقط الكلام بين القوسين ((وهكذا يقال.....الإعراب)).

[٣] كذا عند ابن الأنباري؛ لأنّ (الكتاب) من جنس (ذلك). الإيضاح (٤٨٦)، وكذا عند النحّاس؛ لأنّه لا يفيد إلاّ بما بعده. القطع والائتناف (٤٣).

[٤] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٤٩٠/١).

والوقف على ﴿ رَيۡبَۛ ﴾ [٢][١]: تام إنْ رفع (هدى) بِـ (فيه) أو بالابتداء و(فيه): خبر. وكاف: إن جعل خبر (لا) محذوفاً لأنَّ العرب يحذفون خبر (لا) كثيراً، فيقولون: لا مثل زيد أي: في البلد. وقد يحذفون اسمها ويبقون خبرها. يقولون: لا عليك أي: لا بأس عليك[٢]. ومذهب (سيبويه)[٣] أنّها واسمها في محل رفع بالابتداء، ولا عمل لها في الخبر إنْ كان اسمها مفرداً، فإن كان مضافاً أو شبيهاً به فتعمل في الخبر عنده كغيره[*] [٤] ((ومذهب / الأخفش[٥] أنّ اسمها في محل رفع وهي عاملة في الخبر)) [**] [٦] والتّقدير هنا: لا ريب فيه فيه هدى، ففيه الأوّل هو الخبر، وبإضمار العائد على الكتاب يتّضح المعنى . [ط٣٠]

[١] عند ابن الأنباري: تام، إن رفع(هدى) بـ (فيه)، ثم يبتدئ(فيه هدى للمتقين)، ويكون معنى (لا ريب): لاشك. الإيضاح (٤٩١/١) وعند النحّاس يجوز أن يكون (لا ريب) التّمام والخبر محذوف، أو تمام لأنّ معناه (حقٌ)، و(فيه هدى) مستأنف، القطع والائتناف (٤٤) وعند أبي عمرو (لا ريب فيه) كاف ، ويرتفع (هدى) بإضمار (هو) المكتفى (١٥٩).

[٢] الدرّ المصون (٩٠/١).

[٣] سبقت ترجمته ص(٤١).

[*] في (ب) سقط: (كغيره).

[٤] الكتاب (٢٨٦/٢).

[٥] سبقت ترجمته ص(١٠).

[**] في (ب): سقط الكلام بين القوسين: ((ومذهب.....الخبر)).

[٦] معاني القرآن للأخفش(٢٣/١).

وردّ هذا أحمد بن جعفر[١]، وقال: لابدّ من عائد [٢]. ويدلُّ على خلاف ذلك قولـه تعالى في سورة
[ب٢٣] السجدة ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ / فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [السجدة ٢:٣٢] لأنَّه لا يوقف على (ريب) اتّفاقاً.
لأنّهم يشترطون لصحة الوقف صحّة الوقف على نظير ذلك الموضع، وهذا تعسّف من جماعة من النّحاة أضمروا محلّاً متّصلاً به خبر (لا)، واكتفى بالمحل لأنَّ خبر (لا) التبرئة لا يستنكر إضماره في حال نصب الاسم ولا رفعه، نقول: إن زرتنا فلا براحُ بالرّفع، وإنْ زرتنا فلا براحَ بنصبه وهم يضمرون في كلا[*] الوجهين. وهذا غير بعيد في القياس عندهم ولو ظهر المضمر لقيل: لا ريب فيه فيهِ هدى. وهذا صحيح في العربية [٣]. والوقف على ﴿ فِيهِۛ ﴾ [٢]: تام[٤]، إنْ رفع (هدى) بالابتداء خبره محذوف أو رفع بظرف محذوف غير المذكور، تقديره : فيه فيهِ[**]هدى. وكاف [٥]؛ إنْ جعل خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، وحسن [٦]: إنْ انتصب مصدراً بفعل محذوف.
[أ٣٠] وليس بوقف؛ إن جعل (هدىً) : خبراً لذلك الكتاب ، أو حالاً منه ، أو من / الضّمير في فيه ،

---

[١] أحمد بن جعفر الدّينوَري. سبقت ترجمته ص(١٠).

[٢] القطع والائتناف (٤٤).

[*] في (ب) سقط: (كلا).

[٣] هذا القول هو لابن الأنباري ردّ به على أحمد بن جعفر الإيضاح (٤٩٠/١).

[٤] عند ابن النحّاس يكون تاما على اعتبار أن (هدى) مبتدأ و الخبر (للمتّقين)، ويجوز أن يكون بمعنى: هو هدى للمتقين. القطع والائتناف (٤٤).

[**] في (أ) سقط: (فيه).

[٥] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٥٨).

[٦] عند ابن الأنباري: يحسن الوقف عليه إن رفع بإضمار (هو)، أو نصبت (هدى) على القطع من (ذلك)، أو نصبه على القطع من (الكتاب)، أو على القطع من الهاء في (فيه). فكلّ هذه الأوجه تجعل الوقف حسنا ولا يتم؛ لأنّ المقطوع متعلّق بالمقطوع منه. الإيضاح (٤٩٠/١، ٤٩١).

أي: هادياً، أو منْ (ذلك). ففي هدى ثمانية أوجه : الرّفع من أربعة والنّصب من أربعة [١].

﴿ لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ [٢] تام [٢] : إنْ رفعت (الذين) بالابتداء، وفي خبره قولان، أحدهما: أولئك الأولى، والثّاني أولئك الثّانية والواو زائدة وهذان القولان منكران؛ لأنّ (والذين يؤمنون) يمنع كون أولئك الأولى خبراً، ووجود الواو يمنع كون أولئك الثّانية خبراً أيضاً [٣]. والأولى: تقديره محذوفاً أيّ هم المذكورون. وحسن [٤] : إنْ نصب الذين بِـ: أعني أو أمدح أو أذكر. لأنَّ النّصب إنّما يكون بإضمار فعل فنصبه بالفعل المضمر، وهو في النيّة عند ابتدائك بالمنصوب، فلا يكون فاصلاً بين العامل والمعمول[*]؛ لأنَّك إذا ابتدأت بالمعمول فكأنك مبتدئ بالعامل معه وتضمره حال ابتدائك بالمعمول. وليس (المتّقين) بوقف إن جرّ (الذين) صفة لِـ (هم)، أو بدلاً منهم، أو عطف بيان؛ لأنه لا يفصل بين النّعت والمنعوت، ولا بين البدل والمبدل منه لأنّهما كالشيء الواحد [٥]، ومن حيث [**] كونه رأس آية يجوز، ففي محل (الذين) ثلاثة أوجه:

[١] تمّت دراسة هذه المسألة في قسم الدرّاسة النّحوية ص(١٠١).

[٢] عند النحّاس تام، إن رفعت (الذين) بالابتداء والخبر (أولئك)، أو رفعت (الذين) مبتدأ محذوف الخبر. أي: هم المذكورون. القطع والائتناف (٤٤)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٥٩).

[٣] قال السّمين الحلبي: قال بعضهم: إنّ (الواو) زائدة هنا، وهذا لا يلتفت إليه. الدرّ المصون (٩٥/١).

[٤] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٤٩٠/١). وعند أبي عمرو كاف، المكتفى (١٥٩).

[*] في (أ) : العامل ومعموله.

[٥] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٤٤)، وعند ابن الأنباري و أبي عمرو: حسن، إن خفض على النعت لـ (المتقين). الإيضاح (٤٩٠/١)، المكتفى (١٥٩).

[**] في (ب) سقط: (حيث).

الجر من ثلاثة وهو كونه صفة للمتّقين أو بدلاً منهم، أو عطف بيان. والنّصب من وجه واحد وهو كونه مفعولاً لفعل محذوف. والرّفع من وجهين: كونه خبراً لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ والخبر ما ذكرناه فيما تقدّم[١]. ﴿ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [٣] و ﴿ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [٣] جائزان[٢] والأولى وصلهما لعطف (يقيمون الصلاة) على (يؤمنون). ﴿ يُنفِقُونَ ﴾ [٣]تام[٣] على استئناف ما بعده، وكاف؛ إنْ جعل (الذين) الأوّل منصوباً على المدح، أو مجروراً على الصّفة، أو مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف، أي: هم المذكورون فعلى هذه التّقديرات الثّلاث يكون (والذين يؤمنون): مستأنفاً جملة مستقلة من مبتدأ وخبر [٤].

---

[١] قال الزجّاج: (الذين) نعت لِـ (المتقين)، أو رفع على المدح. كأنّه لما قيل: (هدى للمتقين)، قيل: من؟ فقيل: (الذين يؤمنون بالغيب). ويجوز أن يكون موضع(الذين) نصبا على المدح أيضا، كأنه قيل: أذكر الذين. معاني القرآن وإعرابه (٧٠/١). وقال أبو حيّان الأندلسي: المختار في الإعراب: الجر على النعت، والقطع إمّا للنّصب أو للرفع. وهذه الصّفة جاءت للمدح. البحر المحيط (٧٦/١).

[٢] عند ابن الأنباري: (بالغيب): حسن غير تام؛ لأنّ (ويقيمون الصّلاة) نسق على (يؤمنون بالغيب) و (الصلاة) حسن وليس بتام؛ لأنّ (ينفقون) نسق على (يؤمنون) كأنه قال: (وينفقون مما رزقناهم). الإيضاح (٤٩١/١).

[٣] عند ابن الأنباري: حسن وليس بتام. الإيضاح (٤٩٢/١). وعند النحّاس: إن جعلت (الذين) الثاني مبتدأ وقفت على (ينفقون) و يكون الخبر (أولئك)..... المفلحون). القطع و الائتناف (٤٧،٤٦). وعند أبي عمرو: كاف وقيل تام؛ لأنّه انقضاء صفة مؤمني العرب ثم ابتدأ بذكر صفة مؤمني أهل الكتاب. المكتفى (١٥٩).

[٤] قال السّمين: إن كانت (الذين) الثّانية غير (الذين) الأولى، تكون (الذين) الثانية مبتدأ خبره(أولئك) وما بعدها، وجملة (يؤمنون) صلة و عائد. الدرّ المصون (٩٩/١).

ولا وقف من قوله : ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [٤] إلى[١] ﴿يُوقِنُونَ﴾ [٤] فلا يوقف على (أولئك) لأنَّ (ما) الثّانية عطف على (ما) الأولى (ولا على ﴿مِن قَبْلِكَ﴾ [٤] لأنّها عطف على ما قبلها)[*]، ولا على ﴿وَبِٱلْآخِرَةِ﴾ [٤] لأنَّ الباء من صلة يوقنون، وموضع (بالآخرة) نصب بالفعل / بعدها وقدّم المجرور / اعتناءً به [٢] أو للفاصلة [**] وتقديم المفعول على الفعل يقطع النّظم[***]، وتقدير الكلام: وهم يوقنون بالآخرة؛ وإنْ جعل ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [٣] مبتدأ، والخبر محذوفاً تقديره: هم المذكورون،و(الذين) الثّاني عطفاً على الذين الأوّل جاز الوقف على (من قبلك). ﴿ يُوقِنُونَ﴾ [٤] [٣] تام؛ إنْ جعل (أولئك) مبتدأ، خبره (على هدى من رّبهم) وليس بوقف؛ إنْ جعل (الذين يؤمنون بالغيب) مبتدأ، خبره: / (أولئك على هدى) [٤] لفصله بين المبتدأ والخبر، ومن حيث كونه رأس آية يجوز. ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [٥] [٥] ليس بوقف منصوص عليه، فلا يُحسن تعمّده فإن وقف عليه واقف جاز، قاله العماني[٦]. [٧]

[ب٢٤] [ط٣١] [أ٣١]

---

[١] عند ابن الأنباري لا يتم الوقف ولا على واحدة من الكلمات التي ذكرها الأشموني ولنفس السّبب. الإيضاح (٤٩٢/١). وعند أبي عمرو: الوقف على (وما أنزل من قبلك) كاف، ولم يبيّن السّبب. المكتفى (١٥٩).

[*] في (ب) سقط الكلام بين القوسين: (ولا على.....قبلها).

[٢] قاله السّمين الحلبي . الدرّ المصون (١٠٠/١).

[**] في (ب) سقط: (به أو للفاصلة).

[***] ما سقط في (ب) برقم (**) أثبت هنا.

[٣] عند ابن الأنباري: حسن وليس بتام؛ لأنّ (الذين) بعده متعلّق به من جهة المعنى. الإيضاح (٤٩٢/١)، وعند أبي عمرو: أكفى مما قبله. المكتفى (١٥٩).

[٤] إعراب القرآن للنحاس (٢٦/١).

[٥] عند ابن الأنباري: حسن وليس بتام. الإيضاح (٤٩٣/١).

[٦] أبو محمد، الحسن بن علي العُماني سبقت ترجمته ص(١٠).

[٧] لم أقع على مصدر ينقل قول العُماني . وله كتاب في الوقف والابتداء وهو ليس بين أيدينا.

﴿ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [٥] [١] : تام، وجه تمامه أنّه انقضاء صفة المتّقين وانقطاعه عمّا بعده لفظاً ومعنى. وذلك أعلى درجات [*] التّمام. و(أولئك): مبتدأ أوّل. و(هم): مبتدأ ثان، و(المفلحون): خبر الثّاني، والجملة: خبر الأوّل، ويجوز أن يكون (هم): فصلاً [٢]، والخبر (المفلحون): فيكون من قبيل الإخبار بالمفرد، وهو أولى، إذ الأصل في الخبر الإفراد. ويجوز أن يكون بدلاً من (أولئك) الثّانية [٣]، أو مبتدأ كما تقدّم. هذا ما يتعلّق بالوقوف. وأمّا ما يتعلّق بالرّسم العثماني: فقد اتّفق علماء الرّسم على حذف الألف التي بعد الذّال التي للإشارة في نحو ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ و﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ حيث وقع، ومن ﴿ وَلَٰكِنَّ ﴾ و﴿ لَٰكِن ﴾ حيث وقع، ومن ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ و ﴿ أُوْلَٰٓئِكُمْ ﴾ حيث وقع. ورسموا ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ بزيادة واو قبل اللام، قيل[**] للفرق بينها وبين إليك جاراً ومجروراً [٤].

---

[١] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (١٤٩/١)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٥٩)، وعند النحّاس: أتم ما مرّ من أوّل السورة. القطع والائتناف (٤٧).

[*] في (أ) سقط:(درجات).

[٢] يكون (هو،هما،هم) وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين، أو بين المعرفة و ما قاربها من النكرات. المقتضب(١٠٣/٤)، وقال سيبويه: إنّ الفصل لا يتم إلاّ مع الأفعال التي لا تتم، نحو: كان زيد هو العالم، وظننت زيدا هو العالم. الكتاب(٣٩٤/١). قال السّمين الحلبي: و فائدة الفصل الفرق بين الخبر و التّابع و يفيد التّوكيد. الدرّ المصون (١٠١/١).

[٣] البحر المحيط (٧٣/١).

[**] في (أ) سقط: (قبل اللام، قيل).

[٤] المقنع (٢٥).

قال: أبو عمرو[١] في (المقنع)[٢]: كلّ ما[*] في القرآن من ذكر ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، و﴿كِتَٰبَ﴾ معرّفاً ومنكراً فهو بغير ألف[**] إلّاَ أربعة مواضع فإنّها كتبت بالألف أولها في الرّعد ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرّعد ١٣:٣٨]وفي الحجر﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر ١٥:٤] وهو الثّاني فيها. وفي الكهف ﴿مِن كِتَابِ رَبِّكَ﴾ [الكهف ١٨:٢٧] وهو الثّاني منها وفي النّمل ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل ٢٧:١]. ورسموا الألف واواً في ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾و﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ و﴿وَمَنَوٰةَ﴾حيث وقعت[***][٣]؛ لأنّهم يرسمون ما لا يتلفّظ به لحكم ذكروها علمها من علمها وجهلها من جهلها فلا يُسأل عنها ولذا قالوا خطّان لا يقاس عليهما خط المصحف الإمام وخط العروض. كما يأتي التّنبيه على ذلك[****] في محلّه. قال مجاهد[٤]: أربع آيات من أوّل البقرة في صفة المؤمنين، والمفلحون آخرها، وآيتان في نعت الكفار وعظيم آخرهما[*****]وفي المنافقين ثلاث عشرة آية كلّها متّصل بعضها ببعض ، وقدير آخرها[٥]

---

[١] أبو عمرو الدّاني سبقت ترجمته ص(١١).

[٢] المقنع ص(٢٨).

[*] في (أ)+(ب): (كلّما).

[**] في (أ): بغير الألف.

[***] في (ب): (وقع).

[٣] المقنع ص(٦٠).

[****] في (أ) سقط: (على ذلك).

[٤] مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكّي أحد الأعلام من التّابعين و الأئمة و المفسّرين. قرأ على عبد الله بن عبّاس، أخذ عنه عبد الله بن كثير. توفي(١٠٣هـ)، غاية النّهاية (٤١/٢،٤٢).

[*****] في (أ)+(ب): (آخرها).

[٥] تفسير مجاهد (٦٩) للإمام المحدّث المقرئ المفسّر اللغوي أبو الحجّاج مجاهد بن جبر التّابعي المكيّ المخزومي. وقدّم له وحقّقه عبد الرّحمن الطّاهر بن محمد السورتي، وينظر البحر المحيط (٧٤/١).

﴿ إِنَّ ﴾ [٦]: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، (الذين): اسمها، وكفروا صلة وعائد، و[*]لا

[ب٢٥] يؤمنون: خبر﴿ إِنَّ ﴾ [٦] وما بينهما جملة / معترضة بين اسم (إنّ) وخبرها. فعلى هذا الوقف على

[أ٣٢] ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦] [(١)]: تام / وإنْ جعلت (سواء): خبر (إنّ) كان الوقف على ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [٦] [(٢)]:

تاماً أيضاً؛ لأنّك أتيت بِـ: (إنّ) واسمها وخبرها. كأنّه قال: لا يؤمنون أأنذرتهم أم لم تنذرهم. فإنْ قلت: إذا جعلت لا يؤمنون: خبر (إنّ) فقد عمّ جميع الكفّار، وأخبر عنهم على وجه العموم أنّهم لا يؤمنون. قيل الآية: نزلت في قومٍ بأعيانهم، وقيل عامّة نزلت في جميع الكفّار كأنّه سُئِل النبي ﷺ

[ط٣٢] بأنْ أخبر عنهم أنّ جميعهم / لا يؤمنون وإنْ بذل لهم نصحه [(٣)] ولم يسلم من المنافقين أحدٌ

---

[*] في (أ)+(ب): سقطت (الواو).

[(١)] عند ابن الأنباري: حسن غير تام؛ لأنّ (ختم الله على قلوبهم) متعلّق بالأول من جهة المعنى. الإيضاح (١٥٠/١)، وعند النحّاس وأبي عمرو: كاف. القطع و الائتناف (٤٧)، المكتفى (١٥٩).

[(٢)] عند ابن الأنباري: قبيح مع أنّه جعل (سواء) خبر (إنّ). الإيضاح (٤٩٤/١)، وعند النحّاس: كاف وليس بتام. القطع والائتناف (٤٧).

[(٣)] قال أبو حيّان: ذكر المفسّرون في سبب نزول قوله تعالى: (إنّ الذين كفروا.....) أقوالا، أحدها: نزلت في يهود كانوا حول المدينة، وهذا قول ابن عباس، الثّاني: نزلت في قادة الأحزاب من مشركي قريش، وهذا قول أبي العالية ، الثالث: في أبي جهل وخمسة من أهل بيته، قاله الضّحاك، و الرابع: في أبي جهل و الوليد بن المغيرة و عتبة بن ربيعة. وقد أسلم من المشركين خلق كثير بعد نزول هاتين الآيتين. البحر المحيط (٨٣/١).

إلاَّ رجلان، وكان مغموصاً عليهما في دينهما، أحدهما: أبو سفيان[١] والثّاني: الحكم بن العاص[٢].[٣] إنْ جعلت ﴿ سَوَآءٌ ﴾ مبتدأ و ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[*] وما بعده في قوّة التّأويل بمفرد خبراً، والتّقدير سواء عليهم الإنذار وعدمه كان كافياً. ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [٦][٤]: ليس بوقف لأنَّ (أم لم تنذرهم) عطف عليه؛ لأنّ ما [**] قبل (أم) المتّصلة [٥] وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وهما

---

[١] صخر بن حرب بن أميّة بن عبد شمس أبو سفيان، أحد رجالات قريش الكبار في الجاهلية ووالد معاوية رأس الدّولة الأموية في الإسلام. مات (٣١هـ) ، الاستيعاب (٤٢٩/١)، تهذيب التّهذيب (٤١١/٤)، سير أعلام النبلاء (١٥٠/٢).

[٢] الحكم بن العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي، صحابي أسلم يوم الفتح وسكن المدينة، وهو عمُ عثمان بن عفان ووالد مروان رأس الدّولة المروانية. الأعلام (٢٦٦/٢)، الاستيعاب (٢١٢/١).

[٣] نقل هذا الخبر ابن النحّاس عن أبي العالية. القطع والائتناف (٤٧).

[*] في (أ): (أنذرتهم).

[٤] عند ابن الأنباري: قبيح ولنفس السبب الذي ذكره الأشموني.

[**] في (أ) سقط: (ما).

[٥] تسمّى (أم) متّصلة عاطفة، و لكونها متصلة شرطان، أحدهما: أن يتقدّمها همزة الاستفهام أو التّسوية لفظا أو تقديرا، الثاني: أن يكون ما بعدها مفردا أو مؤولا بمفرد كهذه الآية (سواء عليهم الإنذار وعدمه) وجوابها أحد الشيئين أو الأشياء. ولا تجاب بـ (نعم) أو(لا). و إن فقدت (أم) المتّصلة أي شرط سمّيت منقطعة. وتقدّر بـ (بل) و(الهمزة) وجوابها (نعم) أو(لا) و لها أحكام أخرى. الدرّ المصون (١٠٣/١).

بمنزلة حرف واحد، وقيل الوقف على (تنذر) ثم يبتدئ: (هم لا يؤمنون) على أنّها جملة من مبتدأ وخبر. وهذا ينبغي أنْ يردّ ولا يلتفت إليه، وإن كان قد نقله الهُذلي[١] في الوقف والابتداء[٢]، ومفعول (أأنذرتهم) الثّاني محذوف تقديره العذاب على كفرهم[٣]. وإنْ لم تجعل (لا يؤمنون) خبر (إنّ) كان الوقف على ﴿ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [٦] ويكون (ختم) حالاً متعلّقاً بِـ (لا يؤمنون)[*]، أي: لا يؤمنون خاتماً الله على قلوبهم. قاله العماني[٤]: [٥]أيّ لأنَّ ختم متعلّق بالأول من جهة المعنى ، وإنْ جعلته استئنافاً دعاءً عليهم . ولم تنو الحال كان الوقف على (لا يؤمنون) [٦] تاماً.

---

[١] أبو الحسن الهُذلي سبقت ترجمته ص(٦١).

[٢] نقل قول الهذلي السّمين الحلبي، وقال: ينبغي أن يردّ و لا يلتفت إليه. الدرّ المصون (١٠٥/١). وقال ابن الجَزري: هذا تعسف من الهذلي. النّشر (١٨٣/١).

[٣] قال السّمين الحلبي: الهمزة للتعدية و المفعول الثّاني محذوف تقديره: أنذرتهم العذاب أم لم تنذرهم إيّاه. و الأحسن ألاّ يقدّر له مفعول كما تقدّم في نظائره. الدرّ المصون (١٠٥/١).

[*] في (أ)+(ب): [و يكون لا يؤمنون حالا متعلّقا بـ (ختم)]، وهذا مغاير للمعنى تماماً.

[٤] الحسن بن علي العماني، سبقت ترجمته ص(١٠).

[٥] لم أقع على مصدر ينقل قول العماني، وكتابه في الوقف و الابتداء ليس بين أيدينا.

[٦] هذا الكلام لابن الأنباري. ولكنّه عندما قدّر (خاتما الله على قلوبهم) قال: هذا إذا أضمرت مع (ختم): (قد)، وعندها يكون الوقف على (لا يؤمنون) حسنا و ليس بتام. و الوقف عند ابن الأنباري على (أم لم تنذرهم) قبيح في جميع الحالات؛ لأنّ (لا يؤمنون) فيه المعنى و الفائدة. الإيضاح (٤٩٤/١).

﴿ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ [٧][(١)]: صالح: إنْ قدرت الختم على القلوب خاصّة، وإنْ قدّرته بمعنى: وختم على سمعهم أيضاً لم يكن (على قلوبهم) وقفاً؛ لأنّ الثّاني معطوف على الأوّل. فإن قيل: إذا كان الثّاني معطوفاً على الأوّل، فلم أُعيد حرف الجر؟ فالجواب: أنّ إعادة الحرف لمعنى المبالغة في الوعيد، أو أنَّ المعنى: وختم على سمعهم، فحذف الفعل وقام الحرف مقامه [(٢)]. ﴿ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾ [٧][(٣)]: تام إن رفعت (غشاوة) بالابتداء أو بالظّرف، أيّ ترفع (غشاوة) بالفعل المضمر قبل الظرف لأنَّ الظرف لابُدَّ له أنْ يتعلّق بفعل إمّا ظاهر أو مضمر. فإذا قلت في الدّار زيد، كأنّك قلت: استقرّ في الدّار زيد. وقال الأخفش[(٤)] والفرّاء[(٥)]: إنّ معنى الختم قد انقطع، ثم استأنف فقال: وعلى أبصارهم غشاوة [(٦)]. وكرّر لفظ (على) ليشعر بتغاير الختمين. وهو أن ختم القلوب غير ختم الأسماع.

[٣٣أ] وقد فرّق النّحويون بين مررت بزيد وعمرو، وبين مررت بزيد وبعمرو. فقالوا / في الأوّل: هو مرور واحد، وفي الثّاني هما مروران [(٧)].

---

(١) عند ابن الأنباري: حسن و ليس بتام. الإيضاح (٤٩٤/١)، وعند ابن النحّاس: تام على قول الأخفش وغير تام إذا قدّر بمعنى: وختم على سمعهم. القطع والائتناف (٤٧).

(٢) قاله النحّاس، وأضاف وجها ثالثا لإعادة حرف الجر وهو: السمع لمّا كان واحدا و القلوب جماعة أعيد الحرف. القطع والائتناف (٤٨)، قال ابن جريج : الختم على القلب والسّمع. تفسير الطّبري (٢٦٦/١)، وقال الزّمخشري: السّمع داخل في حكم الختم لقوله تعالى: ﴿ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً ﴾ [الجاثية ٢٣:٤٥] والفائدة في تكرير الجار أنّه إذا لم يكرّر لكان انتظاماً للقلوب والأسماع في تعدية واحدة، وحين استجدّ للأسماع تعدية على حِدى، كان أدلّ على شدّة الختم في الموضعين (٥٢/١) وأضاف الألوسي: إعادة الجار تقتضي ملاحظة معنى الفعل المعدّى به حتى كأنّه ذكر مرّتين، والعطف وإنْ كان في قوّة الإعادة، لكنّه ليس ظاهراً مثلها في الإفادة لما فيه من الاحتمال. تفسير الألوسي (١٣٥/١).

(٣) عند ابن الأنباري: حسن لأن قوله(وعلى أبصارهم غشاوة)ابتداء. الإيضاح (٤٩٥/١). وعند النحّاس: قال الأخفش سعيد ويعقوب تام. القطع والائتناف (٤٧). وعند أبي عمرو: كاف، وقيل تام وهو بذلك أخذ برأي الأخفش سعيد ويعقوب بأنه تام. المكتفى (١٥٩).

(٤) سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، سبقت ترجمته ص(١٠).

(٥) يحيى بن زياد بن عبد الله الدّيلميّ أبو زكريا الفرّاء. كان أعلم الكوفيين بالنّحو بعد الكسائي، أقام في بغداد. توفّي(٢٠٧هـ).الغاية (٣٧١/٢). بغية الوعاة (٣٣٣/١).

(٦) معاني القرآن للأخفش(٣٤/١). معاني القرآن للفراء(١٣/١).

(٧) قاله السّمين الحلبي. الدرّ المصون (١٠٦/١).

وقرأ: عاصم [١] وأبو رجاء العطاردي [٢]: (غشاوة) بالنّصب [٣] بفعلٍ مضمر، أي: وجعل على أبصارهم غشاوة. فلا يرون الحق، فحذف الفعل لأنَّ ما قبله يدل عليه كقوله :

يا لَيْتَ زَوجَــكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَــيْفاً ورُمْحاً[٤]

أيّ وحاملاً رمحاً ؛ لأنّ التقلّد [*] لا يقع على الرّمح، كما أنَّ الختم لا يقع [**] على العين وعلى [ب٢٦] هذا يسوّغ الوقف [***] / على (سمعهم)، أو[****] على إسقاط حرف الجرّ، ويكون (وعلى أبصارهم) معطوفاً على ما قبله، أي: ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم بغشاوة، فلمّا حذف حرف الجر وصل الفعل إليه فانتصب [٥] كقوله :

---

[١] عاصم بن بهدلة، أحد القرّاء السبعة. سبقت التّعريف به ص(١٦).

[٢] أبو رجاء العطاردي الإمام الكبير شيخ الإسلام عمران بن مِلحان التّميمي البصري من كبار المخضرمين – أدرك الجاهلية وأسلم بعد فتح مكّة ولم يرَ النبي ﷺ مات سنة (١٠٥) وقيل (١٠٦) وقيل (١٠٧ هـ) سير أعلام النبلاء (٢٥٣/٤)، تهذيب التّهذيب (٤٠/٨).

[٣] السبعة في القراءات (١٠٢) للإمام أبي بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد التّميميّ البغدادي، تحقيق: الشيخ جمال الدّين محمد شرف. النّاشر : دار الصّحابة للتّراث بطنطا، الطبعة الأولى (٢٠٠٧م).

[٤] البيت لعبد الله بن الزّبعرى بن قيس القرشي، أسلم ومدح النبي ﷺ توفّي نحو (١١٥هـ). الأعلام (٨٧/٤) وهو في المقتضب (٥٠/٢)، الإنصاف في مسائل الخلاف (٦١٢/٢)، البحر المحيط (٨١/١)، الدرّ المصون (١٠٧/١) وهو مجزوء الكامل.

[*] في(ط): (التقلّد).

[**] في(أ) زيادة: (إلاّ).

[***] في (ب) زيادة : (الواو).

[****] في (ب): (الواو) بدلا من (أو).

[٥] ذكر ذلك السّمين الحلبي و أضاف وجها آخر، وهو أن يكون (غشاوة) اسما وضع موضع المصدر الملاقي لـ (ختم) في المعنى؛ لأنّ الختم و التّغشية يشتركان في معنى السّتر، كأنه قيل: وختم تغشية. الدرّ المصون (١٠٧/١)، وقد تمّت دراسة هذه المسألة في قسم الدراسة النّحوية ص(٨٧).

تَمُرُّونَ الدّيارَ ولمْ تَعُوجُوا كَلامُكُم (*) عَلَيَّ إذن حَرَامُ[١]

أيّ تمرّون بالديار. وقال الفرّاء [٢] أنشدني (**) بعض بني أسد يصف فرسه.

عَلَفْتُـهَا تِبْنـاً ومَـاءً بَـارِداً حَتّى غَدَتْ هَمَّالةً عَينَاهَا[٣]

فعلى هذا لا يوقف (***) على (سمعهم) لتعلّق آخر الكلام بأوّله، وقال آخر(****)

إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرزْنَ يَومَاً وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا[٤]

والعيون لا تزجج وإنّما تكحّل، أراد وكحّلن العيونا، فجواز إضمار الفعل الثّاني وإعمالـه مع

[ط٣٣] الإضمار(*****) في الأبيات / المذكورة لدلالة الفعل الأوّل(******) عليه.

(*) في (ط): (كلامكمو).

(١) البيت لجرير، وقد سبقت تخريجه ص(٩٤).

(٢) أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّا، سبقت ترجمته ص(١٠٧).

(**) في (أ) سقط: (الفرّاء أنشدني).

(٣) معاني القرآن للفرّاء (١٤/١) قال ابن هشام صاحب مغني اللبيب: قائله مجهول، مغني اللبيب (٨٢٨/٢) وهو موجود أيضا في خزانة الأدب (١٣٩/٣، ١٤٠)، الدرّ المصون (١٠٧/١)،و الإنصاف في مسائل الخلاف (٦١٣/٢). وهو من البحر الكامل. والشاهد فيه عطف (ماء) على (تبنا)، والأصل أن يقال: علفتها تبنا و سقيتها ماء.

(***) في(ب) زيادة: (الواو).

(****) في (ب): (الآخر).

(٤) البيت للرّاعي النّميري عبيد بن حصين النّميري أبو جندل من كبار الشعراء. لقب بالرّاعي لكثرة وصفه الإبل. عاصر جريراً والفرزدق ، وكان يفضّل الفرزدق فهجاه جرير هجاءً مرّاً . توفّي (٩٠هـ) . الأعلام (١٨٨/٤، ١٨٩) وهو في كتاب شعر الرّاعي النّميري وأخباره ص(١٥٦) جمعه وقدّم له وعلّق عليه ناصر العماني. وراجعه وجمع شواهده ووضع فهارسه : عزّ الدّين التّنوخي – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٩٦٤)، خزانة الأدب(١٤١/٩)، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب (٣١٣) تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفّى (٧٦١هـ). رتّبه وعلّق عليه وشرح شواهده عبد الغني الدّقر الشركة المتّحدة للتوزيع (١٩٨٤)، وهو من البحر الوافر.

(*****) في(أ): (إضمار).

(******) في (ب) سقط: (الأوّل)

﴿ غِشَٰوَةٞ ﴾ [٧] [١]: حسن، سواءً قرأ [*] (غشاوة) بالرّفع أو بالنّصب، ﴿ عَظِيمٞ ﴾ [٧] [٢] تام لأنّه آخر قصة الكفار، ورسموا (أنذرتهم) [**] بألف واحدة كما ترى. وكذا جميع ما وقع من كل استفهام فيه ألفان أو ثلاثة اكتفاءً بألف واحدة كراهة اجتماع صورتين متّفقتين نحو (أأمنتم)، ﴿ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ﴾ [المائدة ٥:١١٦]، ﴿ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ ﴾ [***] [الزخرف ٤٣:٥٨] ورسموا (وعلى أبصارهم) بحذف الألف التي بعد الصّاد، وحذفوا الألف التي بعد الشّين في (غشاوة) [٣]. ولا وقف من قوله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [٨] إلى قولـه ﴿ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [٨] [٤]، فلا يُوقف على[****] (آمنا بالله). ولا على (وباليوم الآخر)؛ لأنّ الله أراد أنْ يعلمنا أحوال المنافقين أنّهم يُظهرون خلاف ما يُبطنون والآية دلّت على نفي الإيمان عنهم. فلو وقفنا على (وباليوم الآخر) لكنّا مخبرين عنهم بالإيمان، وهو خلاف ما تقتضيه الآية. وإنّما أراد تعالى أنْ يعلمنا نفاقهم، وأنّ إظهارهم للإيمان لا حقيقة له.

---

[١] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٤٥٩/١)، عند أبي عمرو: كاف على قراءة الرفع والنصب. المكتفى (١٦٠/١).

[*] في(أ): قرأها.

[٢] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٤٩٦/١)،وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٤٨)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٦٠/١).

[**] في(أ): (أ أنذرتهم).

[***] في(أ)+(ب) سقط: (خير).

[٣] المقنع (٣٢).

[****] في(أ) سقط: (على).

[٤] كذا عند ابن الأنباري فالوقف قبيح. الإيضاح (٤٩٦/١)، وعند النحّاس: الوقف على (وباليوم الآخر) كاف. القطع و الائتناف (٤٨).

﴿ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [٨] [١] تام؛ إنْ جعل ما بعده استئنافاً بيانياً كأنَّ قائلاً يقول: ما بالـهم قالوا آمنا ويظهرون الإيمان وما هم بمؤمنين، فقيل ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ [٩] وليس بوقف؛ إن جعلت الجملة بدلاً من الجملة الواقعة صلة لِـ (من)، وهي (يقول)، وتكون / (من) بدل اشتمال [*]؛ لأنَّ قولهم مشتمل [٣٤أ] على الخداع، أو حالاً من ضمير (يقول)، ولا يجوز أن يكون (يخادعون) في محل جر صفة لِـ (مؤمنين)؛ لأنّ ذلك يوجب نفي خداعهم والمعنى على إثبات الخداع لهم، ونفي الإيمان عنهم، أي: وما هم بمؤمنين مخادعين[**] وكلّ من الحال والصّفة قيد[***] يتسلّط النّفي عليه وعليهما، فليس بوقف. ومن حيث كونه رأس آية يجوز[٢] ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [٩] حسن [٣]؛ لعطف الجملتين المتّفقتين مع ابتداء النّفي.

---

[١] عند ابن الأنباري: حسن وليس بتام لأن ّقوله (يخادعون الله) في موضع نصب على الحال من (هم). الإيضاح (٤٩٦/١). وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٠/١).

[*] في(ط): (الاشتمال).

[**] في(ب): زيادة: (أي).

[***] في (ب): والصّفة قدْ.

[٢] هذا قول أبي حيّان ردّ فيه على أبي البقاء العكبري، حيث قال: (يخادعون) حال، والعامل فيها اسم الفاعل بمؤمنين، وذو الحال الضّمير المستكن في اسم الفاعل. وفي الوقت نفسه منع أبو البقاء أن يكون (يخادعون) في موضع جر صفة لـ (مؤمنين)؛ لأنّ ذلك يوجب نفي خداعهم، و المعنى على إثبات خداعهم. فأجاز ذلك في الحال ولم يجزه في الصّفة و هما سواء. ولا فرق بين الحال والصفة. إملاء ما منّ به الرحمن (٢٢)، البحر المحيط (٩٢،٩١/١).

[٣] كذا عند ابن الأنباري ، وعند النحّاس كاف غير تام إنْ جعلت (يخادعون) مستأنفاً، وإنْ قدّرته في موضع الحال بمعنى: منهم من يقول آمنا مخادعين ، وكذا عند أبي عمرو الإيضاح (٤٩٦/١)، القطع والائتناف (٤٩)، المكتفى (١٦٠/١).

ومن قرأ (وما يَخدَعُون) [١] بغير ألف بعد الخاء كان أحسن، وقرأ أبو طالوت عبد السّلام بن شداد[٢] (وما يُخْدَعون إلاَّ أنفسُهم) بضم الياء وسكون الخاء ورفع (أنفسهم) بدلاً من الضّمير في يخدعون[*][٣] كأنّه قال: (وما يُخدَعُ إلاَّ أنفسُهم) أو بفعل مضمر كأنّه قال: وما يخدعون إلّا تخدعهم أنفسهم[٤]. ولا يجوز الوقف على ﴿ أَنفُسَهُمْ ﴾ [٩] [٥] لأنَّ ما بعدهم / جملة حالية من فاعل: [ب٢٧] (وما يخادعون): أيّ وما يخادعون إلّا أنفسهم غير شاعرين بذلك، إذ لو شعروا بذلك ما خادعوا الله ورسوله والمؤمنين. وحُذف مفعول (يشعرون) للعلم به، أي: وما يشعرون وبال خداعهم [٦].

---

[١] قرأ نافع و ابن كثير و أبو عمرو بالألف وبضم الياء و فتح الخاء، وقرأ عاصم و نافع و ابن عامر وحمزة و الكسائي بدون ألف مع سكون الخاء و فتح الياء(يُخْدَعون). السبعة في القراءات (١٠٢،١٠٣).

[٢] أبو طالوت، عبد السلام بن شّداد. روى القراءة عن أبيه، وروى عنه الحسن بن دينار. سئل عنه أحمد بن حنبل فقال: لا أعلمه إلاّ ثقة. الغاية (٣٨٥/١).

[*] في (ب): (يخادعون).

[٣] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها(١٣٠/١)، البحر المحيط (٩٣/١).

[٤] قال ابن عطيّة: قراءة أبي طالوت تؤدّي إلى انتصاب ما بعد (إلاّ) على إسقاط حرف الجر، أو تضمين الفعل معنى (ينتقضون). المحرر الوجيز(٢٦) وقال أبو حيّان: هذه القراءة تجعل ما بعد (إلاّ) منصوبا على التمييز على مذهب الكوفيين، أو على التشبيه بالمفعول به على ما زعم بعضهم. البحر المحيط (٩٣/١).

[٥] عند ابن الأنباري حسن ، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو، الإيضاح (٤٩٦/١) ، القطع والائتناف (٤٩)، المكتفى (١٦٠).

[٦] ذكر أبو حيّان في مفعول (يشعرون) المقدّر أوجها كثيرة، و قال السّمين: الأفضل ألاّ يقدّر له مفعول. لأنّ الغرض نفي الشعور عنهم البتّة من غير النّظر إلى متعلّقه. (١١٥/١).

﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [٩][١] كاف. رسموا (يخدعون)[*] في الموضعين بغير ألف بعد الخاء كما ترى[٢]، ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ [١٠][٣] صالح. وقول ابن الأنباري[٤] حسن[٥]، ليس بحسن لتعلّق ما بعده به لأنَّ الفاء للجزاء فهو توكيد[**].﴿مَرَضًا ﴾ [١٠][٦]: كاف لعطف الجملتين المختلفتين، ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [١٠][٧] ليس بوقف لأنَّ قوله (بما): متعلّقة بالموصوف. ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ [١٠][٨]: كاف. ولا وقف إلى ﴿ مُصْلِحُونَ ﴾ [١١] [٩]، فلا يوقف على (تفسدوا): لأنَّ في الأرض ظرف للفساد، ولا على (في الأرض)؛ لأنَّ (قالوا) جواب (إذا)، ولا على (قالوا)؛ لأنَّ (إنّما نحن) حكاية.[١٠]

---

[١] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٤٩٦/١)، و عند النحّاس: تام. القطع والائتناف (٤٩)، وعند أبي عمرو: أكفى مما قبله. المكتفى (١٦٠/١).

[*] في(أ): (يخادعون).

[٢] المقنع (٢٠).

[٣] عند النحّاس: كاف. القطع و الائتناف (٤٩). وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٦٠).

[٤] سبقت ترجمته ص(٨).

[٥] الإيضاح (٤٩٧/١).

[**] في (ب): (تأكيد).

[٦] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٤٩٧/١)، وعند النحّاس: تام. القطع والائتناف (٤٩)، وعند أبي عمرو: أكفى مما قبله. المكتفى (١٦٠).

[٧] وكذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٤٩٧/١). وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٥٠).

[٨] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٤٩٧/١)، و كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٥٠). وعند أبي عمرو: كاف وقيل تام لأنّه آخر القصة. المكتفى (١٦٠).

[٩] كذا عند ابن الأنباري في الإيضاح (٤٩٧/١). و كذا عند النحّاس في القطع والائتناف (٥٠).

[١٠] قال ابن الأنباري: الوقف على القول في جميع القرآن قبيح؛ لأنّ الكلام بعده محكي. الإيضاح (٤٩٧/١).

﴿ مُصۡلِحُونَ ﴾ [١١] [(١)] كاف؛ لفصله بين كلام المنافقين وكلام الله عزّ وجلّ في الرّد عليهم. ﴿ ٱلۡمُفۡسِدُونَ ﴾ [١٢] [(٢)] ليس بوقف لشدّة تعلّقه بما بعده عطفاً واستدراكاً. ﴿ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾ [١٣] [(٣)] كاف ﴿ ٱلنَّاسُ ﴾ [١٣][(٤)] ليس بوقف لأنَّ قالوا جواب (إذا). ﴿ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [١٣] [(٥)] الأوّل: كاف؛ لحرف التّنبيه بعده . ﴿ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [١٣] الثّاني : ليس بوقف للاستدراك بعده . ﴿لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [١٣] [(٦)]: أكفى.

[ط٣٤] قال أبو جعفر[(٧)]: وهذا / قريب من الذي قبله من جهة الفصل بين الحكاية عن كلام المنافقين وكلام الله في الرّد عليهم [(٨)].

[(١)] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٤٩٧/١). وعند النحّاس و أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (٥٠)، المكتفى (١٦٠).

[(٢)] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٤٩٨/١)، وعند النحّاس ليس بوقف. القطع والائتناف (٥٠)، و كذا عند أبي عمرو المكتفى (١٦٠).

[(٣)] عند ابن الأنباري: حسن (٤٩٨/١)، وعند النحّاس تام. القطع والائتناف (٥٠)، وعند أبي عمرو كاف، و قيل تام آخذا بقول أبي حاتم السجستاني عند النحّاس. المكتفى (١٦٠).

[(٤)] كذا عند ابن الأنباري فهو قبيح. الإيضاح (٤٩٨/١).

[(٥)] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٥٠)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٦٠).

[(٦)] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٤٩٨/١)، وعند النحّاس تام على قول أبي حاتم السجستاني. القطع و الائتناف (٥٠)، وعند أبي عمرو: أكفى مما قبله. المكتفى (١٦٠).

[(٧)] أبو جعفر النحّاس، سبقت ترجمته ص(٧).

[(٨)] القطع والائتناف (٥٠).

﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾ [١٤][١] ليس بوقف؛ لأنّ الوقف عليه يُوهم غير المعنى المراد، ويثبت لهم الإيمان. وإنّما سمّوا النّطق باللّسان إيماناً وقلوبهم معرضة تورية منهم وإيهاماً [*]. والله سبحانه وتعالى أطلع نبيّه على ((حقيقة ضمائرهم، وأعلمه أنَّ إظهارهم للإيمان / لا[**])) حقيقة له وأنّه كان [٣٥أ] استهزاءً منهم[٢]. ﴿إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ [١٤][٣] ليس بوقف؛ إنْ جعل ما بعده من بقيّة[***]القول، وجائز؛ إنْ جعل في جواب سؤال[****] مقدّر تقديره: كيف تكونون[*****] معنا وأنتم مسالمون أولئك بإظهار تصديقكم؟ فأجابوا ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [٤] ﴿مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [١٤][٥]كاف، وقال أبو حاتم السجستاني [٦] لا أحبُّ الابتداء بقوله﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ولا ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران ٣:٥٤] حتى أصله بما قبله[٧]

---

[١] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٥٠).

[*] في (ط): (إبهاماً).

[**] في (ب) سقط الكلام بين القوسين ((حقيقة . . . . .للإيمان لا)).

[٢] البحر المحيط (١١٢/١،١١٣).

[٣] كذا عند النحّاس؛ لأنّ الائتناف بما بعده لا يحسن. القطع والائتناف (٥٠،٥١).

[***] في (ب) سقط: (بقيّة).

[****] في (أ) :(سائل).

[*****] في (أ): (تكونوا).

[٤] البحر المحيط (١١٤/١)، الدرّ المصون (١٢٥/١).

[٥] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٤٩٨/١)، وعند النحّاس قال يعقوب: كاف، قال النحّاس: قول يعقوب صواب على معنى من قال: (الله يستهزئ بهم) بجهلهم و بعيبهم، و إذا كان معناه الله يجازيهم على استهزائهم كان الوقف على (يعمهون). القطع والائتناف (٥١)، وعند أبي عمرو كاف . المكتفى (١٦٠).

[٦] سبقت ترجمته ص(٩).

[٧] خرّج كلام أبي حاتم ابن الأنباري و أبو جعفر النحّاس. الإيضاح (٤٩٨/١). القطع و الائتناف (٥١).

قال أبو بكر بن الأنباري [١]: ولا معنى لهذا الذي ذكره؛ لأنّه يحسن الابتداء بقوله (الله يستهزئ بهم) على معنى: الله يُجهِّلُهم ويخطّئ فعلهم، وإنّما فصل (الله يستهزئ) بهم ولم يعطفه على (قالوا) لئلّا يشاركه في الاختصاص بالظرف، فيلزم أنْ يكون استهزاء الله بهم[*] في حال خلوّهم إلى شياطينهم وليس الأمر[**] كذلك [٢] ﴿ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [١٥] صالح، ووصله أبين لمعنى المجازاة؛ إذ لا يجوز على الله الاستهزاء، وظهور المعنى في قول الله: (الله يستهزئ بهم) مع اتّصاله بما قبله يظهر في حال الابتداء بضرب من الاستنباط، وفي حال الاتّصال يظهر المعنى من فحوى الكلام. كذا وجَّهَ أبو حاتم [٣] وأمّا وجه الوقف على (مستهزئون) أنّه معلوم أنّ الله لا يجوز عليه
[ب٢٨] معنى الاستهزاء، فإذا كان ذلك [***] معلوماً عرف منه[****] معنى المجازاة، أي: يجازيهم / جزاء الاستهزاء بهم[٤]. وقيل معنى الله يستهزئ بهم بجهلهم[*****][٥]، وبهذا المعنى يكون الوقف على (يعمهون): كافياً، وعلى الأوّل يكون تاماً، انظر النّكزاوي[٦].[٧]

---

[١] سبقت ترجمته ص(٨).

[*] في (أ): (اسهتزاء بهم) بدلا من (استهزاء الله بهم).

[**] في (ب): (الآخر) بدلا من (الأمر).

[٢] الإيضاح (٤٩٩،٤٩٨/١).

[٣] أبو حاتم السجستاني سبقت ترجمته ص(٩). وسبقت تخريج قولـه في هذه الآية ص(١١٥).

[***] في (أ)+(ب): (كذلك).

[****] في (ب): (عنه).

[٤] تفسير الطبري(٣١٣،٣١٢/١). تفسير القرطبي(٢٠٧/١).

[*****] في (أ): (يستهزئ بهم ويُجَهِّلُهم).

[٥] قاله النحّاس. القطع والائتناف (٥١).

[٦] عبد الله بن محمد النّكزاوي. سبقت ترجمته ص(٤٨).

[٧] المحطوط ليس بين أيدينا.

﴿ يَعْمَهُونَ ﴾ [١٥] [١]: كاف لأنَّ أولئك الذين اشتروا الضلّالة منفصل [*] لفظاً لأنّه مبتدأ وما بعده الخبر، ومتّصل معنى لأنّه إشارة لمن تقدّم ذكرهم. ﴿ بِٱلْهُدَىٰ ﴾ [١٦] [٢] : صالح؛ لأنّ ما بعده بدون ما قبله مفهوم ﴿ تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾ [١٦] [٣]: أصلح، ﴿ مُهْتَدِينَ ﴾ [١٦] [٤] : كاف. اتّفق علماء الرّسم على حذف الألف التي بعد اللام من ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ و ﴿ أُوْلَٰٓئِكُمْ ﴾ حيث وقع، والألف [**] التي بعد اللّام من ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ والألف التي بعد الجيم من ﴿ تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾ [***] كما ترى[٥] ﴿ نَارًا ﴾ [١٧] وكذا ﴿ مَا حَوْلَهُۥ ﴾ [١٧] ليسا بوقف؛ لأنّهما من جملة ما ضربه الله مثلاً للمنافقين بالمستوقد ناراً ، وبأصحاب الصّيب، والفائدة لا تحصل إلّا بجملة المثل. ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [١٧] كاف على استئناف ما بعده ، وأنّ جواب (لمّا) محذوف تقديره : خمدت [٦]، وليس بوقف؛ إنْ جعل هو

---

[١] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٤٩٧/١)، و عند النحّاس: تام. القطع والائتناف (٥١)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦١).

[*] في (ب): (متّصل).

[٢] عند النحّاس: صالح. القطع والائتناف (٥١).

[٣] عند النحّاس: صالح. القطع والائتناف (٥١).

[٤] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٤٩٨/١)، وعند النحّاس: تام. القطع و الائتناف (٥١)، وعند أبي عمرو: كاف المكتفى (١٦١).

[**] في (أ) سقط: (الألف).

[***] في (ط): (تجرتهم).

[٥] المقنع (٢٦،٢٥).

[٦] قاله الزمخشري، وقال هذا أبلغ من ذكر الجواب لاستطالة الكلام مع أمن اللبس. الكشاف (٧٢/١). وردّ أبو حيّان كلام الزمخشري قائلا: وقوله لاستطالة الكلام غير مسلّم به؛ لأنّه لم يستطل الكلام. و قوله مع أمن اللّبس غير مسلّم؛ لأنّ الذي يقتضيه ترتيب الكلام و صحّته ووضعه أن يكون (ذهب الله بنورهم) هو الجواب. البحر المحيط (١٢٩/١).

وما قبله من جملة المثل [١]. ﴿ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [١٧] [٢]: كاف، إنْ رفع ما بعده خبر مبتدأ محذوف أي: هم [٣] ، وليس بوقف إنْ نصب على أنّه مفعول ثانٍ لترك [٤]، وإنْ نُصب على الذّم جاز كقوله [٥]:

سَقَوْنِي[*] الخَمْرَ ثمّ تَكَنَّــفُوني عُداةَ اللهِ من كَذِبٍ وزُورِ

---

[١] جعل الزمخشري جملة (ذهب الله بنورهم) مستأنفة أو بدلاً من جملة التّمثيل. الكشاف (٧٢/١). قال أبو حيّان جملة التّمثيل (مثلهم كمثل الذي استوقد نارا) ولا يصحّ أن تكون جملة (ذهب الله بنورهم) بدلا منها؛ لأنّ البدل لا يكون في الجمل إلاّ إذا كانت جملة فعلية فإنّها تبدل من جملة فعلية وهو جائز، و البدل على نيّة تكرار العامل، و الجملة الأولى لا محل لها من الإعراب لأنّها لم تقع موقع المفرد فلا يمكن أن تكون الثانية على نيّة تكرار العامل، إذ لا عامل في الأولى فتكرّر في الثانية فبطل ذلك. البحر المحيط (١٢٩/١، ١٣٠).

[٢] عند ابن الأنباري حسن ولنفس التّعليل الذي ذكره الأشموني على أنّه كاف، و ليس بوقف إن نصب على أنّه مفعول به ثان لـ (ترك). وحسن إن نصب على الذم.

[٣] هذا قول الفرّاء ومذهب أبي عبيدة معمر بن المثنى. معاني القرآن للفراء(١٦/١)، مجاز القرآن (٣٢/١، ٣٣).

[٤] وهي قراءة عبد الله بن مسعود و حفصة بنت عمر بن الخطاب. زوجة رسول الله ﷺ. مختصر الشواذ (٢،٣)، البحر المحيط (١٣٣/١).

[٥] البيت لعروة بن الورد و هو في ديوانه (٥٨) والشطر الأول: سقوني النّسء قال ابن السّكيت الذي شرح ديوان عروة يقال لكلّ مسكر نَسِء، و المعنى: سقوني نسأ أنساني الحبّ الذي كنت أجده. وتكنّفوني: أحاطوا بي ديوان عروة بن الورد، شرح ابن السّكّيت يعقوب بن إسحاق. حقّقه وأشرف على طبعه ووضع فهاريسه عبد المعين الملوحي – مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي و البيت موجود في الكتاب(٧٠/٢). والدرّ المصون (١٣٤/١).

[*] في (ب): (تسقوني).

[أ٣٦] فنصب (عداة) على الذم[١]. فمنهم من / شبّه المنافقين بحال المستوقد، ومنهم من شبّههم بحال

[ط٣٥] ذوي[*] صيب : أي مطر / على أنَّ (أو): للتفصيل[٢] ﴿ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾ [١٨] صالح [٣]: وقيل لا يوقف عليه لأنّه لا يتمّ الكلام إلّا بما بعده؛ لأنّ قوله: أو ﴿ كَصَيِّبٖ ﴾ [١٩] معطوف على (كمثل الذي استوقد ناراً) أو [**] : كمثل أصحاب صيب [٤]، فَـ : (أو) للتّخيير، أي: أبحناكم أنْ تشبّهوا هؤلاء المنافقين بأحد هذين الشيئين أو بهما معاً [٥] ، وليست للشّك ، لأنّه لا يجوز على الله تعالى [٦].

---

[١] ذكر هذا النحّاس. إعراب القرآن للنّحاس(٣٣/١).

[*] في (ب): (ذي).

[٢] قاله السّمين الحلبي. وذكر في (أو) أوجهاً أخرى. فقد تكون للشّكّ، أو للتّخيير، أو للإباحة، و ذكر أوجها أخرى. الدر المصون (١٣٥/١).

[٣] كذا عند النحّاس. القطع و الائتناف (٥٢)، وعند أبي عمرو: كاف، وقيل تام. المكتفى (١٦١).

[**] في (أ): (الواو) بدلا من (أو).

[٤] قاله ابن الأنباري. الإيضاح (١٠٥/١) وقال الأخفش: لا يتم الكلام إلاّ على قوله تعالى (حذر الموت)؛ لأنّه أراد (مثلهم كالذي استوقد نارا). (أو كصيّب من السماء) كما تقول أنت كزيد و أخيه، و لو قلت و أنت تريد هذا المعنى: أنت كزيد و لم تذكر الأخ لم يجز السّكوت عليه ولم يكن تاما. وردّ أبو جعفر النحّاس قول الأخفش قائلاً: هذا الذي ذكره لا يكاد يبلغه نفس أحد لأنّ (أو) هنا للإباحة. أيّ مثّلوهم بـ (ذا) أو بـ (ذا). القطع والائتناف (٥٢).

[٥] قال السّمين الحلبي. الدرّ المصون (١٣٥/١).

[٦] قال السّمين: قال بعضهم: (أو) هنا للشّك على معنى أنّ النّاظر يشكّ في تشبيههم. الدرّ المصون (١٣٥/١).

﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [١٩] [١]: ليس بوقف لأنَّ قوله: ﴿ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ ﴾ [١٩] من صفة الصّيب، وكذا ﴿ مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ [١٩] [٢] لأنّ (حذرَ) مفعول لأجله منصوب بـ : (يجعلون)، وإنْ جعل (يجعلون) خبر مبتدأ محذوف، أي: هم يجعلون حسن الوقف على (برق).﴿ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ ﴾ [١٩] [٣]: حسن، وقيل: كاف [٤]. ﴿ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [١٩] أكفى [٥]. اتّفق علماء الرّسم على حذف الألف التي بعد الميم من ﴿ ظُلُمَٰتٖ ﴾ وما شاكله من جمع المؤنث السّالم، وحذفوا الألف التي بعد الصّاد من ﴿أَصَٰبِعَهُمۡ ﴾ ، والتي بعد الكاف من ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾، وما كان مثله من الجمع المذكر السّالم كـ : ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ و ﴿ٱلۡقَٰنِتِينَ ﴾، ما لم يجئ بعد الألف همزة أو حرف مشدّد، نحو: ﴿وَٱلسَّٰٓئِلِينَ ﴾و﴿ٱلضَّآلِّينَ ﴾، فتثبت [*] الألف في ذلك اتّفاقاً.[٦] ﴿ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ ﴾ [٧] [٧]: حسن. (كلّما): وردت في القرآن على ثلاثة أقسام. قسم مقطوع اتّفاقاً من غير خلاف. وهو قوله تعالى : ﴿ مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ ﴾[إبراهيم ١٤:٣٤]، وقسم مختلف فيه وهو: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ ﴾ [النّساء ٤:٣١]، و﴿كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ ﴾ [الأعراف٧:٣٨]، و ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ رَّسُولُهَا ﴾ [المؤمنون٢٣:٤٤] و ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ ﴾ [تبارك ٦٧:٨]. وما هنا موصول من غير خلاف وهو ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ ﴾ [٢٠] [٨].

---

[١] كذا عند النحّاس ولنفس السّبب. القطع و الائتناف (٥٢).

[٢] كذا عند النحّاس ولنفس السبب. القطع و الائتناف (٥٢).

[٣] عند النحّاس: صالح على قول أبي حاتم السجستاني و التّمام (والله محيط بالكافرين)، و عند الأخفش هنا التّمام. القطع والائتناف (٥٣) وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٦١).

[٤] لم أقع على قائله.

[٥] عند ابن الأنباري و النحّاس حسن. الإيضاح (٥٠١/١). القطع والائتناف (٥٣)، و عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦١).

[*] في (أ)+(ب): أثبتت.

[٦] المقنع (٣٠،٣١).

[٧] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٥٣).

[٨] المقنع (٧٩).

﴿ مَّشَوْاْ فِيهِ ﴾ [٢٠] ليس بوقف لمقابلة ما بعده له فلا يفصل بينهما. ﴿ قَامُواْ ﴾ [٢٠] [١] حسن وقال أبو عمرو [٢] كاف [٣] و ﴿ وَأَبْصَـٰرِهِمْ ﴾ [٢٠] [٤] كاف؛ للابتداء[*] بِـ (إنّ). ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [٢٠] [٥]: تام باتّفاق لأنّه آخر قصّة المنافقين ﴿ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [٢١] [٦] كاف؛ إنْ جعل (الذي): مبتدأ وخبره (الذي جعل لكم الأرض)، أو خبر مبتدأ محذوف : أيّ هو الذي، وحسن إنْ نصب بمقدّر، وليس بوقف إنْ جعل نعتاً لربكم ، أو بدلا منه ، أو عطف بيان . [٧]

---

[١] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٠١/١)، و عند النحّاس تام على قول نافع، و صالح على قول أبي حاتم السجستاني. القطع والائتناف (٥٣).

[٢] أبو عمرو الدّاني سبقت ترجمته ص(١١).

[٣] المكتفى (١٦١).

[٤] عند النحّاس قال أبو حام السجستاني: صالح. القطع والائتناف (٥٣).

[*] في (أ): (و الابتداء) بدلا من (للابتداء).

[٥] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٠١/١)، كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٥٣)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٦١).

[٦] عند النحّاس فيه تقديرات ثلاثة: إن جعل (الذي) نعتا لـ (ربّكم) لم يكن تامّاً و لا كافياً، و إن جعلت التقدير: هو الذي خلقكم أو بمعنى: أعني كان كافيا، و إن جعلت (الذي خلقكم) مبتدأ و خبره: (الذي جعل لكم الأرض فراشا) كان القطع على (اعبدوا ربكم) تاما. القطع والائتناف (٥٤).

[٧] فصّل أبو حيّان و السّمين الحلبي في بيان هذه الأوجه من الإعراب. البحر المحيط (١٥٥/١)، الدرّ المصون (١٤٥/١).

﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ [٢١] [(١)]: ليس بوقف؛ لأنّ (والذين من قبلكم) معطوف على الكاف، وإنْ جعل (الذي جعل لكم) الثّاني منصوباً بِـ : تتّقون كان الوقف على ﴿ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [٢١] [(٢)] حسناً وكان قوله ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [٢١] [(٣)] ليس بوقف، لفصله بين البدل والمبدل منه وهما كالشيء الواحد ومن حيث كونه رأس آية يجوز. ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [٢٢] يحتمل (الذي): النّصب والرّفع، فالنّصب من خمسة أوجه: نصبه على القطع، أونعت لرّبكم، أو بدل منه، أو مفعول تتّقون، أو نعت

[٣٧أ] النّعت: أيّ الموصول الأوّل. والرّفع من وجهين: أحدهما: أنّه / خبر مبتدأ محذوف، أي هو الذي، أو مبتدأ خبره (فلا تجعلوا) [(٤)]. فإنْ جعل (الذي جعل لكم): خبراً عن (الذي) الأوّل، أو نعتاً لربكم، أو بدلاً من الأوّل أو نعتاً، لم يوقف على (تتّقون) [(٥)] ، وإنْ جعل (الثاني): خبر مبتدأ محذوف ، أو في موضع نصب بفعل محذوف ، كان الوقف كافياً . [(٦)]

[(١)] عند النحّاس: ليس بوقف كاف؛ لأنّ (والذين من قبلكم) عطف على الكاف، و الميم داخل في الصلة. القطع والائتناف (٥٤).

[(٢)] عند النحّاس: فيه تقديرات ثلاثة: إن رفعت (الذين) بالابتداء لم يكن تامّاً و لا كافياً، و إن جعلته بمعنى (هو) أو بمعنى أعني، أو نعتا كان كافيا. و إن جعلت (الذي) الثاني نصبا بـ (تتقون) كان الوقف على (و الذين من قبلكم) تامّاً. و كان (لعلكم تتقون) غير تام ولا كاف. القطع والائتناف (٥٤).

[(٣)] عند ابن الأنباري: حسن و ليس بتام لأنّ قوله (الذي جعل لكم الأرض فراشا) نعت لـ (الرّب) عز وجلّ. الإيضاح (٥٠٢/١)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٦١).

[(٤)] إذا جعلت (الذي) مبتدأ، وخبره(فلا تجعلوا لله أنداداً) كان الوقف على (لعلّكم) تاما؛ لأنّ معناه: فلا تجعلوا له. و أعيد الاسم على التفخيم والتعظيم. القطع والائتناف (٥٤).

[(٥)] قاله النحّاس. القطع والائتناف (٥٤).

[(٦)] قاله النحّاس. القطع والائتناف (٥٤).

﴿ وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً ﴾ [٢٢] [(١)]: حسن؛ إنْ جعل ما بعده مستأنفاً، وليس بوقف إنْ عطف على ما قبله ، ودخل في صلة (الذي جعل لكم)، فلا يفصل بين الصلّة والموصول. ﴿ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ [٢٢][(٢)]: صالح.

[ط٣٦] وليس / بحسن لأنَّ ما بعده متعلّق بما قبله. ﴿ أَندَادًا ﴾ [٢٢][(٣)]: ليس بوقف؛ لأنّ جملة (وأنتم تعلمون): حال، وحذف مفعول (تعلمون): أيّ وأنتم تعلمون أنّه إله واحد في التّوراة والإنجيل[(٤)]. ﴿ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [٢٢][(٥)]: كاف، ﴿ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ [٢٣]: جائز، وليس بوقف إن عطف: (وادعوا) على (فأتوا بسورة)[(٦)]. ﴿ صَٰدِقِينَ ﴾ [٢٣][(٧)]: كاف، ﴿ وَلَن تَفْعَلُوا۟ ﴾ [٢٣] [(٨)]: ليس بوقف لأنَّ (فاتّقوا): جواب الشّرط، وقوله (ولن تفعلوا): معترضة بين الشّرط وجزائه [(*)]، وحذف مفعول (لم تفعلوا)، (ولن تفعلوا) اختصاراً، والتّقدير: فإن لم تفعلوا الإتيان بسورة من مثله، ولن تفعلوا الإتيان بسورة من مثله.[(٩)]

---

(١) عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٠٢/١)، وعند النحّاس ذكر ما ذكره الأشموني. القطع والائتناف (٥٤)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦١).

(٢) عند ابن الأنباري: حسن، وهو أحسن من الأول. الإيضاح (٥٠٢/١)، وعند النحّاس: إن رفعت (الذي) بالابتداء لم يكن وقفا كافيا، و إن كان على غير ذلك كان وقفا صالحا، ولم يكن تاما لأنّ في الفاء التي بعده معنى المجازاة. القطع والائتناف (٥٤،٥٥)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦١).

(٣) عند النحّاس ليس بوقف كاف لأن ما بعده متعلق به. القطع والائتناف (٥٥).

(٤) هذا قول ابن عبّاس، نقله عنه مجاهد، تفسير ابن كثير (٧٥/١). البحر المحيط (١٦٢/١).

(٥) عند ابن الأنباري: تام. الإيضاح (٥٠٢/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٥٥)، و كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٦١).

(٦) قاله ابن الأنباري(٥٠٣/١).

(٧) عند ابن الأنباري: تام. الإيضاح (٥٠٣/١)، وعند النحّاس: صالح وليس بتام لأن ما بعده متعلق به. القطع والائتناف (٥٥)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٦٢).

(٨) كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٠٣/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٥٥).

(*) في (أ): (و جوابه).

(٩) قاله أبو حيّان. البحر المحيط (١٧٣/١).

الوقف على ﴿ ٱلنَّارَ ﴾ [٢٤] [١] لا يجوز ؛ لأنّ (التي) صفة لها. ﴿ ٱلنَّاسُ ﴾ [٢٤]: (صالح) لما ورد ((أنَّ أهل النّار إذا اشتدّ أمرهم يبكون ويشكون فتنشأ لهم سحابة سوداء مظلمة فيرجون الفرج، ويرفعون الرؤوس [*] إليها، فتمطرهم حجارة كحجارة الزّجاج وتزداد النار إيقاداً والتهاباً))[٢] وقيل الوقف على ﴿ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾ [٢٤] [٣] حسن؛ إن جعل (أعدّت) مستأنفاً: أيّ هي أعدّت. قال ابن عباس [٤]: هي حجارة الكبريت؛ لأنّها تزيد على سائر الأحجار بخمس خصال: سُرعةِ وقودِها، وبطءِ طفئِها، ونَتْن ريحِها، وزُرقة لونِها، وحَرارة جمرِها [٥]. ﴿ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [٢٤] [٦]: تام. ﴿ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [٢٥] [٧] حسن؛ إنْ جعلت الجملة بعدها مستأنفة. كأنّه قيل لما وصفت الجنّات ما حالها [**] ؟ فقيل : كلّما رزقوا . قالوا فليس لها محل من الإعراب [٨] ،

---

[١] كذا عند ابن الأنباري وعند النحّاس. الإيضاح (٥٠٣/١)، القطع والائتناف (٥٥).

[*] في (ب): الرؤس.

[٢] لم اقع على هذا القول.

[٣] كذا عند ابن الأنباري، وهو ليس بتام لأنّه متعلّق به من جهة المعنى. وقال ابن الأنباري: إن جعلت (أعدّت) حالا لـ (النّار) على معنى (معدّة للكافرين) وأضمرت معها (قد) فلا يتمّ الوقف على (الحجارة). الإيضاح (٥٠٤/١،٥٠٥). وعند النحّاس ذكر ما قاله الأشموني. القطع والائتناف (٥٥).

[٤] عبد الله بن عبّاس. سبقت ترجمته ص(١٩).

[٥] تفسير القرطبي (٣٥٤/١). المحرر الوجيز(٤٢).

[٦] كذا عند النحّاس و أبي عمرو. القطع والائتناف (٥٦). المكتفى (١٦٢).

[٧] كذا عند ابن الأنباري: حسن وليس بتام؛ لأنّ (كلّما رزقوا منها من ثمرة) من وصف الجنّات. الإيضاح (٥٠٦/١)، وعند النحّاس ليس بقطع كاف، إلاّ أن تجعل ما بعده مستأنفا. القطع والائتناف (٥٦)، و عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٢).

[**] في (ب): الجنان ما حالها.

[٨] ذكر هذا الوجه الزمخشري وأبو حيّان الكشّاف (١٠٢/١). البحر المحيط (١٨٤/١)، وينظر تفسير الألوسي (٢٠٢/١).

وقيل : محلها رفع، أي: هي كلما [١] ، وقيل [*] محلّها نصب على الحال ، وصاحبها إما : الذين آمنوا [٢] ، وإمّا: جنّات، وجاز ذلك وإنْ كانت [**] / نكرة لأنها تخصّصت بالصفة [٣] ، وعلى [ب٣٠] هذين تكون حالاً مقدّرة؛ لأنّ وقت البشارة بالجنّات [***] لم يكونوا مرزوقين ذلك [٤] ، وقيل صفة لجنات أيضاً [٥]، وعلى كون الجملة حالاً أو صفة لا يكون حسناً. ﴿ رِّزۡقٗا ﴾ [٢٥] [٦] : ليس بوقف؛ لأنّ قالوا جواب كلّما. ﴿ مِن قَبۡلُۖ ﴾ [٢٥] [٧]: جائز.

---

[١] وقد يكون الضمير عائدا على (الذين آمنوا) أي : هم كلّما. و لكنّ الأولى (هي كلّما)، لاستقلال الجملة عن (الذين آمنوا).

البحر المحيط (١٨٤/١)، الدرّ المصون (١٦٠/١).

[*] في (أ): (وقال).

[٢] قاله أبو البقاء العكبري فيكون التّقدير : مرزوقين على الدّوام. إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري(٢٩).

[**] في (ب): (و أن تكون).

[٣] قاله العكبري أيضا، فقد وصفت بكلمة (تجري) فقربت المعرفة. إملاء ما منّ به الرحمن (٢٩).

[***] في (ب): (بالجنان).

[٤] هذا كلام أبي حيّان، وقد ردّ فيه على أبي البقاء العكبري، ثمّ قال و الاختيار أن تكون الجملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب. البحر المحيط (١٨٤/١).

[٥] قال القرطبي : الوقف على (الأنهار) حسن وليس بتام؛ لأنّ (كلّما رزقوا منها من ثمرة) من وصف الجنّات . وهذا الوجه الأول الذي اختاره الألوسي حيث قال : هي صفة ثانية لِـ (جنّات) أخّرت عن الأولى ؛ لأنّ جريان الأنهار من تحتها وصف لها باعتبار ذاتها ، وهذا باعتبار سكّانها. تفسير القرطبي (٣٦٠/١) ، تفسير الألوسي (٢٠٢/١).

[٦] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٥٦).

[٧] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٥٦).

﴿مُتَشَٰبِهًا﴾ [٢٥] [١]: قال أبو عمرو [٢]: كاف [٣]، ومثله ﴿ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [٢٥] [٤]؛ إن جعل ما بعده مستأنفاً[٥]، ﴿ خَٰلِدُونَ ﴾ [٢٥] [٦]: تام. وكتبوا ﴿كُلَّمَآ﴾ هنا، و ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾ متّصلة [٧]، وحذفوا

[٣٨أ] الألف / التي[*] بعد النّون من ﴿جَنَّٰتٍ﴾ [**]، والألف التي بعد الهاء من ﴿ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [***]، والألف التي بعد الشّين من ﴿مُتَشَٰبِهًا﴾[****]، والألف التي[*****] بعد الخاء من ﴿خَٰلِدُونَ ﴾ كما ترى [٨]

---

[١] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٠٦/١)، عند النحّاس: صالح. القطع والائتناف (٥٦).

[٢] أبو عمرو الدّاني سبقت ترجمته ص(١١).

[٣] المكتفى (١٦٢).

[٤] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٠٦/١)، وعند النحّاس: صالح. القطع والائتناف (٥٦)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٢).

[٥] قال أبو البقاء العكبري: هذه الجملة و التي قبلها(ولهم فيها أزواج مطهّرة) مستأنفتان. إملاء ما منّ به الرحمن (٢٩)، و قال السّمين: هذه الجملة و التي قبلها عطف على الجملة قبلها (و أتوا به متشابها). الدرّ المصون (١٦١/١).

[٦] كذا عند ابن الأنباري وعند النحّاس و عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٠٦/١)، القطع والائتناف (٥٦)، المكتفى (١٦٢).

[٧] المقنع (٧٩).

[*] في (ب) سقط: (التي).

[**] في (ب): (جنات).

[***] في (ب): (الأنهار).

[****] في (ب): (متشابها).

[*****] في (أ) سقط: (الألف).

[٨] المقنع (٣٠،٢٧).

﴿ مَثَلًا مَّا ﴾ [٢٦]: يبنى الوقف على (ما) وعدمه على اختلاف القرّاء والمعربين لِـ (ما)، و(بعوضة). قرئ ﴿ بَعُوضَةً ﴾ [٢٦]: بالرّفع (*) والنّصب والجر(١) (٢) فنصبها من سبعة أوجه، كونها منصوبة بفعل محذوف تقديره: أعني بعوضة، أو كونها (**) صفة لِـ : (ما) (٣) ، أو عطف بيان لِـ (مثلاً)، أو بدلاً منه(٤)، أو مفعولاً بِـ : (يضرب) و(مثلاً): حال تقدّمت عليها، أو مفعولاً ثانياً لِـ (يضرب)، أو منصوبة على إسقاط (بين)، والتّقدير: ما بين بعوضة. فلما حذفت (***) (بين) أعربت بعوضة كإعرابها.(٥)

(*) في (أ) سقط: (بالرّفع).

(١) قراءة النّصب هي قراءة الجمهور. و قرأ بالرفع رؤبة بن العجاج، والضّحاك بن مزاحم البلخي، و إبراهيم بن أبي عبلة، و محمد بن المستنير المعروف بقطرب، مختصر الشّواذ(٤)، المحتسب لابن جنّي(١٤٥/١)، البحر المحيط (١٩٨/١). ولم أقع على قراءة الجّر.

(٢) تمّت دراسة ذلك في قسم الدرّاسة النّحوية ص(١٠٥).

(**) في (ط) سقط: (كونها).

(٣) وهو قول الفرّاء و الزجّاج، فقد جعلوا (ما) نكرة، و بالتّالي تكون (ما) وصفتها بدلا من (مثلا) معاني القرآن للفراء(٩٨/١). معاني القرآن و إعرابه للزجاج(٢٢/١).

(٤) وعلى أنّها عطف بيان أو بدل من (مثلا) تكون (ما) زائدة معناها التّوكيد. معاني القرآن للنحاس (٣٩/١).

(***) في (أ): حذف.

(٥) قاله الفرّاء و الكسائي. معاني القرآن (٢٢/١)، البحر المحيط (١٩٧/١).

أنشد الفرّاء [*][١]:

يا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْناً إلى[**] قَدَمِ ولا حبالَ مُحِبٍّ واصــلٍ تَصِلُ[***][٢]

أراد: ما بين قرن إلى قدم. وعليه لا يصلح الوقف على (ما) لأنّه جعل إعراب (بين) فيما بعدها، ليعلم أنَّ معناها مراد. (فبعوضة) في صلة (ما) [٣] ، ورفعها أيّ بعوضة من ثلاثة أوجه، كونها خبر لمبتدأ [****] محذوف: أي: ما هي بعوضة، أو أنَّ (ما) استفهامية وبعوضة: خبرها ، أيّ [*****] : أيُّ شيء بعوضة [٤] أو المبتدأ محذوف : أيّ هو بعوضة [٥] ،

---

[*] في (ب): (الفرّاء).

[١] أبو زكريا، يحيى بن زياد الفرّاء. سبقت ترجمته ص(١٠٧).

[**] في (أ): (على) بدلا من (إلى).

[***] في (ط): (يصل).

[٢] هذا البيت أنشده بعض بني أسد كما قال الفرّاء. وهو من البحر البسيط و الشّاهد فيه نصب (قرنا) على إسقاط (بين)، أي: ما بين قرن. معاني القرآن (٢٢/١)، البحر المحيط (١٩٨/١)، الدرّ المصون (١٦٣/١)، مغني اللبيب (٢١٥/١).

[٣] الإيضاح (٥٠٨/١). القطع والائتناف (٥٦).

[****] في (أ): (مبتدأ).

[*****] في (أ) سقط: (أيّ).

[٤] ذهب الزمخشري إلى أنّ (ما) استفهامية ورجّح ذلك. الكشاف (١٠٨/١).

[٥] وعليه تكون جملة (هو بعوضة) إمّا [١] صلة لـ (ما) لكونها بمعنى (الذي) و العائد محذوف و البصريون يشترطون لحذف العائد طول الصلة، أمّا الكوفيون يجوز عندهم ذلك و إن لم تطل الصّلة، و بالتّالي يكون إعراب (ما) بدلا من (مثلا) و التقدير: مثلا الذي هو بعوضة. و إمّا [٢] أن تكون (ما) زائدة أو صفة و تكون (هو بعوضة) جملة كالمفسرة لمّا انطوى عليها الكلام السّابق. البحر المحيط (١٩٨/١)، الدرّ المصون (١٦٤/١)، مغني اللبيب(٤١٣/١).

وجرّها من وجه واحد، وهي كونها- أيّ بعوضة- بدلاً من (مثلاً) على توهم زيادة الباء، والأصل: إنّ الله لا يستحيي بضرب مثل بعوضة [١]. وهو تعسّف ينبو عنه بلاغة القرآن العظيم، والوقف يبيّن المعنى المراد. فمن رفع ﴿ بَعُوضَةً ﴾ [٢٦] على أنّها مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبر مبتدأ محذوف كان الوقف على (ما) تاماً [*]، ومن نصبها، أي بعوضةً بفعل محذوف كان كافياً / لعدم [ط٣٧] تعلّق ما بعدها بما قبلها لفظاً لا معنى، وكذلك يكون الوقف على (ما) كافياً إذا جعلت (ما) توكيداً لأنّها إذا جعلت تأكيداً لم يوقف على ما قبلها[٢]، وأمّا لو نصبت (بعوضة) على الإتباع لِـ (ما) ونصبت (ما) على الإتباع لِـ (مثلاً) ، فلا يحسن الوقف على (ما) [٣] لأنَّ بعوضة مُتمّمة لِـ (ما) .

---

[١] لم أقع على هذه القراءة، و لم أجد مصدرا ينقل قول الأشموني في إعراب(بعوضة) على هذا الوجه.

[*] في (ب): (تام).

[٢] عند ابن الأنباري إذا نصبت (ما) على الإتباع لـ (مثلاً) وجعلت (ما) توكيدا، فيكون الوقف على (ما) حسناً. الإيضاح (٥٠٧/١)، وعند النحّاس: قال أحمد بن جعفر: يجوز الوقف على (ما) وهو حسن. قال النحّاس و الوقف على (ما) حسن و لكن الائتناف بما بعدها قبيح؛ لأنّه منصوب مردود إلى ما قبله و بمعنى: ما بين بعوضة. القطع والائتناف (٥٦).

[٣] عند ابن الأنباري إذا نصبت (ما) على الإتباع لـ (مثلا) ونصبت بعوضة على إسقاط بين، فلا يحسن الوقف على (ما) لأنّ (بعوضة) في صلة (ما)، و إن نصبت (بعوضة) على الإتباع لـ (ما) ونصبت (ما) على الإتباع لـ (المثل) فلا يحسن الوقف على (ما) لأنّ (بعوضة) متمّمة لـ (ما)، و إن رفعت (بعوضة) فلا يتمّ الوقف على (ما) لأنّ (بعوضة) في الصّلة. الإيضاح (٥٠٧/١،٥٠٨)، وقال أبو حاتم السّجستاني: التّمام (فما فوقها). القطع والائتناف (٥٦). و عند أبي عمرو الدّاني الوقف لا يتمّ على (ما)؛ لأنّ (بعوضة) بدل من قوله (مثلا) فلا يقطع منه. المكتفى (١٦٢).

كما لو كانت (بعوضة) صفة لِـ (ما)، أو نصبت بدلاً من مثلاً، أو كونها على إسقاط الجار أو على أنَّ (ما): موصولة؛ لأنّ الجملة بعدها صِلتها، ولا يُوقف على الموصول دون صلته، أو أنَّ (ما) : استفهامية وبعوضة خبرها، أو جرّت بعوضة بدلاً من (مثلاً). ففي هذه الأوجه السّبعة لا يوقف على (ما) لشدّة تعلّق ما بعدها بما قبلها ، وإنّما ذكرت هذه الأوجه هنا لنفاستها ، [٣٩أ] لأنّها ممّا ينبغي تحصيله وحفظه. هذا ما أردناه، أثابنا الله على ما قصدناه، وهذا الوقف / جدير [ب٣١] بأنْ يخصّ بتأليف. / ﴿ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [٢٦] [١]: كاف، ﴿ مِن رَّبِّهِمْ ﴾ [٢٦] [٢]: جائز؛ لأنّ (أمّا) الثّانية معطوفة على الأولى؛ لأنّ الجملتين وإنْ اتفقتا فكلمة (أمّا) للتّفصيل بين الجمل. ﴿ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾ [٢٦] [٣] : كاف على استئناف ما بعده جواباً من الله للكفّار، وإنْ جعل من تتمّة الحكاية عنهم كان جائزاً [٤] . ﴿كَثِيرًا﴾ [٢٦] [٥] الثّاني حسن. وكذا ﴿ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [٢٦] على وجه؛

---

[١] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٠٨/١)، وعند النحّاس تام. القطع والائتناف (٥٦)، وعند أبي عمرو: كاف و قيل تام. المكتفى (٦٢).

[٢] عند ابن الأنباري: غير تام لأنّ (أمّا) الثانية منسوقة على الأولى. الإيضاح (٥٠٩/١)، و عند النحّاس: حسن. القطع والائتناف (٥٧).

[٣] عند النحّاس: قال أبو حاتم: هذا الوقف وأمّا الفرّاء فليس هذا عنده تاما. القطع والائتناف (٥٧).

[٤] اختلف في هذه الآية، وتتمّة الآية (وما يضلّ به إلاّ الفاسقين) هي من كلام الله عزّ وجلّ دون خلاف. المحرر الوجيز (١١٠/١).

[٥] عند النحّاس، قال الفرّاء: هنا التّمام. القطع والائتناف (٥٧)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٢).

وذلك أنّ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ بدلٌ مِن ﴿ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ (*) وفي (الذين) الحركات الثّلاث (**)، النّصب [١] من ثلاثة أوجه؛ كونه صفة ذم للفاسقين [٢]، أو بدلاً منهم، أو عطف بيان [٣]، والنّصب من وجه واحد؛ وهو كونه مفعولاً لفعل محذوف [٤]، والرّفع من وجهين؛ كونه خبر مبتدأ محذوف [٥] أو مبتدأ، والخبر جملة ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾، فإن رفع بالابتداء كان الوقف على ﴿ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [٢٦] تاماً [٦] لعدم تعلّق ما بعده بما قبله لا لفظاً ولا معنى، وإنْ رفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين، كان كافياً [٧] وإنْ نصب بتقدير أعني كان حسناً [٨]، وليس بوقف إنْ نصب صفة للفاسقين [٩]، أو بدلاً منهم، أو عطف بيان، ومن حيث كونه رأس آية يجوز.

(*) في (أ)+(ب) سقط : (على وجه ..... الفاسقين).

(**) في (ب): الثّلاثة.

[١] هذه الكلمة (النّصب) وردت في النّسخ كلّها (الجر) و الصّحيح ما أثبتناه؛ لأنّ الأشموني ذكر بعد عدّة أسطر أنّه لا يوقف على (الفاسقين) إن نصب (الذين) على أنّه صفة أو بدل أو عطف بيان.

[٢] اختار ذلك الزجّاج و اكتفى به. معاني القرآن و إعرابه(٩٩/١).

[٣] أي: أذم الذين.

[٤] ذهب أبو حيّان إلى أنّ (الذين) منصوب على الإتباع لما قبله، أو القطع ووافقه تلميذه السّمين الحلبي. البحر المحيط (٥٠٢/١)، الدرّ المصون (١٦٨/١).

[٥] قال النحّاس: التّقدير (هم الذين). إعراب القرآن (٤٠/١).

[٦] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس. الإيضاح (٥٠٩/١)، القطع و الائتناف (٥٧).

[٧] كذا عند النحّاس و لنفس السبب. القطع والائتناف (٥٧) وعند ابن الأنباري لا يتم الوقف عليه. الإيضاح (٥٠٩/١) و عند أبي عمرو الوقف على (الفاسقين) كاف في جميع الحالات و لم يذكر السبب. المكتفى (١٥٧).

[٨] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (٥٧)، وعند ابن الأنباري لا يوقف عليه. الإيضاح (٥٠٩/١).

[٩] كذا عند ابن الأنباري، و عند النحّاس. المصادر نفسها في (٨).

﴿ مِيثَٰقِهِۦ ﴾ [٢٧] [١]: جائز؛ لعطف الجملتين المتّفقتين. ﴿ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ ﴾ [٢٧] [٢]: صالح؛ [*] إنْ لم يجعل ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ خبر ﴿ٱلَّذِينَ ﴾، وإنْ جعل خبراً عن ﴿ٱلَّذِينَ ﴾ لم يُوقف عليه لأنّه لا يفْصل بين المبتدأ وخبره ﴿ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴾ [٢٧] [٣]: تام ﴿ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [٢٨] [٤]: ليس بوقف لأنَّ [**] بعده واو الحال [٥]، فكأنّه قال: كيف تكفرون بالله والحال أنكم [***] تقرّون أنّ الله خالقكم ورازقكم. ﴿ فَأَحۡيَٰكُمۡ ﴾ [٢٨] [٦]: كاف عند أبي حاتم [٧] على أنَّ ما بعده مستأنف [٨].

---

[١] عند النحّاس: ليس بكاف؛ لأنّ ما بعده معطوف على ما في الصّلة فهو داخل في الصّلة. القطع والائتناف (٥٧).

[٢] عند النحّاس: حسن، إن لم ترفع (الذين) بالابتداء. المصدر نفسه.

[*] في (ب) زيادة: (الواو).

[٣] كذا عند النحّاس: المصدر نفسه و كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٦٢).

[٤] عند ابن الأنباري: الوقف ليس بتام لأنّ ما بعده حال، و لكنّه وقف حسن. الإيضاح (٥٠٩/١)، و عند النحّاس ليس بقطع كاف لأنّه متعلّق بما بعده. القطع والائتناف (٥٧).

[**] في (ب) زيادة: (ما).

[٥] هي على إضمار (قد) لأنّ الفعل الماضي لا يصلح أن يكون حالاً، و إضمار (قد) جائز إذا كان في الكلام دليل عليه. معاني القرآن و إعرابه(١٠٠/١). قال السّمين وعلامة واو الحال أن يصلح مكانها (إذ) الدرّ المصون (١٧٠/١).

[***] في (أ): (أنتم) بدلا من (أنّكم).

[٦] عند ابن الأنباري: غير تام لأن قوله (ثم يميتكم) نسق عليه و متّصل به و ليس مستأنفا كما زعم السجستاني. الإيضاح (٥٠٩/١). و عند النحّاس: قال الأخفش سعيد: لا يتم المعنى على (وكنتم أمواتاً) حتى يقول (فأحياكم) فهذا الوقف عنده.

القطع والائتناف (٥٧،٥٨) ، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٦٢).

[٧] أبو حاتم السجستاني سبقت ترجمته ص(٩).

[٨] القطع و الائتناف (٥٨). قال أبو حيّان هذه الجملة و ما بعدها مستأنفة، لا داخلة تحت الحال، لذلك غاير فيها بحرف العطف و بصيغة الفعل عمّا قبلها من الحروف و الصيغة. البحر المحيط (٢١٠/١). وقال السّمين: المقصود بالفاء التّعقّب، و(ثمّ) التراخي، وذلك نظرا للتّفسير الذي ذكره ابن عبّاس و ابن مسعود في هذه الآية. الدرّ المصون (١٧٠/١).

وبّخهم بما يعرفونه [*] ويقرّون به؛ وذلك أنّهم كانوا يقرّون بأنّهم كانوا أمواتاً إذ كانوا نطفاً في أصلاب آبائهم، ثمَّ أُحيوا[**] من النّطف، ولم يكونوا يعترفون بالحياة بعد الموت. فقال تعالى موبّخاً لهم: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ [٢٨] ثم ابتدأ فقال: ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [٢٨] [١]. وقيل: ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ﴾ [٢٨]: ليس مستأنفاً [٢]، وقال أبو حاتم[٣]: [***] مستأنف. وإنّ (ثمّ): لترتيب الأخبار: أي: ثمّ هو يميتكم [٤]، وإذا كانت كذلك، كان[****] ما بعدها مستأنفاً. قال الحلبي [٥] على الأزهرية [****] : إذا دخلت (ثمّ) على الجمل لا تفيد التّرتيب [٦] .

---

[*] في (ب): (يعرفون).

[**] في (ب): (أجيبوا).

[١] هذا التّفسير لابن عبّاس و ابن مسعود، قالا: الموت الأوّل: العدم السابق، و الإحياء الأوّل: الخلق، و الموت الثّاني: المعهود في دار الدّنيا، و الحياة الثّانية: البعث للقيام. المحرر الوجيز(١١٢/١). تفسير ابن كثير (٨٦/١).

[٢] وهو قول ابن الأنباري، فقد قال: (ثم يميتكم) نسق عل (فأحياكم) وهو متّصل به و ليس مستأنفا. الإيضاح (٤١٥/١).

[٣] أبو حاتم السجستاني، سبقت ترجمته ص(٩).

[***] في (أ) زيادة: (الواو).

[٤] أخرج كلام أبي حاتم ابن الأنباري.

[****] في (ط): (كان).

[٥] السّمين الحلبي، سبقت ترجمته ص(٣٨).

[****] في (ب) قال الأزهري بدلا من (على الأزهرية).

[٦] لم أقع على هذا القول.

وقد خطّأ (ابن الأنباري)[١] أبا حاتم [٢] واعترض عليه اعتراضاً لا يلزمه، ونقل عنه أنّ الوقف على قوله (فأحياكم) فأخطأ في الحكاية عنه ولم يفهم عن الرّجل ما قاله، وقوله: إنّ القوم لم يكونوا يعترفون بأنّهم كفّار ليس بصحيح [٣] ، بل كانوا مقرّين بالكفر مع ظهور البراهين والحجج، ومعاينتهم إحياء الله البشر مع النّطف ثمّ إماتته إيّاهم ﴿ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ﴾ [٢٨] [٤]: حسن.

[٤٠أ] ﴿ تُرۡجَعُونَ ﴾ [٢٨] [٥] تام. ﴿ جَمِيعٗا ﴾ [٢٩] [٦] : حسن؛ لأنّ (ثمّ) هنا وردت / على جهة الإخبار لتعداد النّعم [٧]، لا على جهة ترتيب الفعل، كقوله [*] ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ ثُمَّ رَزَقَكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ﴾ [الروم ٣٠:٤٠]. فتجاوز هذا ووصله أحسن. ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ [٢٩][٨] كاف ﴿عَلِيمٞ﴾ [٢٩] [٩] تام.

---

[١] سبقت ترجمته ص(٨).

[٢] أبو حاتم السجستاني. سبقت ترجمته ص(٩).

[٣] نقل ابن الأنباري عن السجستاني أنّ الوقف على (فأحياكم) تام. الإيضاح (٥١٠/١) وهذا غير صحيح لأنّ أبا حاتم لم يقل إنّ (فأحياكم) تام. القطع و الائتناف (٥٥٨)، المكتفى (١٦٢).

[٤] عند ابن الأنباري لا يوقف عليه. الإيضاح (٥١٤/١).

[٥] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥١٤/١)، وكذا عند النحّاس وأبي عمرو. القطع والائتناف (٥٨)، المكتفى (١٦٢).

[٦] كذا عند ابن الأنباري(٥١٤/١) وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٥٩).

[٧] هذا مذهب الكوفيين لأن (ثمّ) عندهم لا تفيد التّرتيب. الجنى الدّاني(٤٢٧)، رصف المباني(١٧٤).

[*] في (ب): (كقول).

[٨] عند النحّاس قال أبو حاتم هنا الوقف. ثمّ الوقف بعدها على (وهو بكلّ شيء عليم). القطع والائتناف (٥٩)، و عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٣).

[٩] كذا عند ابن الأنباري (٥١٤/١،٥١٥)، وعند النحّاس قال: التّمام على قول أبي عبيدة (و هو بكلّ شيء عليم) لأنّه زعم أنّ (إذ) في الآية زائدة و هذا عند محمد بن يزيد و جماعة غيره غلط من أبي عبيدة لأنّ (إذ و إذا) ظرفان مفيدان في المعنى، فلا يجوز إلغاؤهما. القطع والائتناف (٥٩).

[ط٣٨] / ورسموا ﴿ فَأَحْيَـٰكُمْ ﴾ (*) بالياء (**). قال أبو عمرو (١) في باب ما رسم بالألف من ذوات الياء من الأسماء والأفعال. فقال: يكتب بالياء على مراد الإمالة سواء اتّصل بضمير أمْ لا، [ب٣٢] نحو ﴿ٱلْمَرْضَىٰ﴾ و﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾ و﴿بَحْرِبِهَا﴾ و﴿ءَاتِيكُم﴾ / و﴿ءَاتِيهِ﴾ و﴿ءَاتَىٰهَا﴾ و﴿لَايَصْلَىٰهَآ﴾، واتّفقوا على حذف الألفين (***) من لفظ (****)﴿ٱلسَّمَوَٰتِ﴾ و﴿سَمَوَٰتٍ﴾ (*****) حيث وقع، وسواء كان معرّفاً أو منكّراً إلّافي سورة (******) فصّلت، فإنّهم اتّفقوا على إثبات الألف التي بين الواو والتّاء في قوله ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ (*******) [فصّلت ١٢:٤١] (٢) ﴿ خَلِيفَةً ﴾ [٣٠] (٣) : قيل تام، وردَّ بأنّ ما بعده جواب له، ووصله أولى (٤) ﴿ ٱلدِّمَآءَ ﴾ [٣٠] (٥): حسن ؛ لأنّه آخر الاستفهام.

(*) في (ب): (فأحياكم).

(**) في (أ): (بياء).

(١) أبو عمرو الدّاني سبقت ترجمته ص(١١).

(***) في (أ) سقط: (الألفين).

(****) في (ب): (لفظا).

(*****) في (ب):سموات.

(******) في (أ): (لأخي يوسف فصّلت).

(*******) في (أ): اتفقوا على إثبات الألف التي بعد الواو في سموات في يومين.

(٢) المقنع (٢٧،٦٩،٧٠).

(٣) عند النحّاس، قال الأخفش تام. و ليس بتام عند غيره. القطع و الائتناف (٥٩).

(٤) قال ابن عبّاس و ابن مسعود: قال الله للملائكة: إنّي جاعل في الأرض خليفة، قالوا: وما ذلك الخليفة، قال: يكون له ذرية يفسدون في الأرض و يقتل بعضهم بعضا، قالوا : (أتجعل فيها . . . . . و يسفك الدّماء). فعليه لا يتمّ الكلام على (خليفة)؛ لأنّه متعلّق بما بعده و ما بعده دال على المحذوف. القطع والائتناف (٥٩). تفسير القرآن العظيم (٨٩/١).

(٥) عند النحّاس: قال: إذا كان المعنى: أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء أم تجعلنا؟ فالوقف على هذا (ويسفك الدماء). القطع و الائتناف (٦٠).

﴿ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ [٣٠] [(١)]: أحسن، ﴿ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [٣٠] [(٢)] تام. قيل عَلِم الله من إبليس المعصية قبل أن يعصيه وخلقه لها. ولا وقف من قوله ﴿ وَعَلَّمَ ﴾ [٣١] إلى ﴿ مَا عَلَّمْتَنَآ ﴾ [٣٢]، فلا يُوقف على (الملائكة)[(٣)] لأنَّ (فقال) متعلّق بما قبله، ولا على (صادقين)[(٤)] ؛ لأنّ (قالوا سبحانك) جواب الملائكة، ومن حيث كونه رأس آية يجوز. ﴿إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ﴾[٣٢][(٥)]: حسن. ﴿ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [٣٢] [(٦)]: كاف.

[(١)] قال النحّاس: إذا كان المقصود استخباراً على غير حذف، و المعنى (أتجعل فيها من يفسد فيها و يسفك الدماء و نحن هذه حالنا لم تتغير) فالوقف على (نقدّس لك) كاف. القطع والائتناف (٦٠)، وعند أبي عمرو: كاف و قيل تام. المكتفى (١٦٣).

[(٢)] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥١٥/١)، وكذا عند النحّاس على قول الأخفش. القطع والائتناف (٦٠)، كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٦٣).

[(٣)] عند النحّاس: (الملائكة) وقف حسن و ليس تاماً لأن الجواب بعده و هو متعلّق به. القطع والائتناف (٦١).

[(٤)] كذا عند ابن الأنباري: الوقف على (صادقين) غير تام و لنفس السبب. الإيضاح (٥١٥/١)، و عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٣).

[(٥)] عند النحّاس ليس بقطع كاف. القطع والائتناف (٦١).

[(٦)] عند ابن الأنباري: الوقف على (العليم الحكيم) أحسن من الوقف على (صادقين). الإيضاح (٥١٥/١)، وعند النحّاس وقف حسن. القطع و الائتناف (٦١). وعند أبي عمرو أكفى ممّا قبله. المكتفى (١٦٣).

﴿بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [٣٣][١] الأوّل: حسن، والثّاني[٢]: ليس بوقف؛ لأنّ قوله ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ﴾ [٣٣] جواب لِـ (ما) ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾ [٣٣][٣] جائز. ﴿تَكْتُمُونَ﴾ [٣٣][٤]: تام. ﴿ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ﴾ [٣٤] [٥]: صالح. وقيل لا يوقف عليه للفاء [*] ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [٣٤]: أصلح؛ لأنّ (أبى، واستكبر) جملتان مستأنفتان جواباً لمن قال: فما فعل؟ وهذا التّقدير يرقّيه إلى التّام، وقال أبو البقاء [٦]: في موضع نصب على الحال من (إبليس) أيّ ترك السّجود كارهاً ومستكبراً [٧]، فالوقف عنده على ﴿وَٱسْتَكْبَرَ﴾ [٣٤]. ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [٣٤] [٨]: كاف على استئناف ما بعده، وجائز؛ إن جعل معطوفاً على ما قبله [٩].

---

[١] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٦١)

[٢] كذا عند النحّاس ليس بقطع كاف، ولنفس السبب. المصدر نفسه

[٣] عند النحّاس ليس بقطع كاف لأنّ (و أعلم): معطوف على ما قبله. المصدر نفسه.

[٤] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥١٥/١)، وعند النحّاس قال الأخفش: وقف التّمام أن يأتي بالقصة كلّها إلى (وما كنتم تكتمون). القطع و الائتناف (٦١)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٦٣).

[٥] عند النحّاس (وقف صالح). القطع والائتناف (٦١).

[*] في (أ) سقط: (للفاء).

[٦] عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين، أبو البقاء العكبري البغدادي الضّرير النّحوي الحنبلي، صاحب الإعراب. أصله من عكبرا. مات (٦١٦هـ). وفيات الأعيان لابن خلّكان (١٠١،١٠٠/٣) – تحقيق إحسان عبّاس – دار الثقافة ، البغية (٣٩/٢)، الأعلام (٢٠٨/٤).

[٧] إملاء ما منّ به الرحمن (١٥).

[٨] عند ابن الأنباري حسن.، الإيضاح (٥١٥/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٦١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٣).

[٩] قال أبو حيّان (وقلنا) معطوفة على جملة (إذ قلنا) لا على (قلنا) وحده لاختلاف زمنيهما. البحر المحيط (١٢٥/١).

(فائدة): أخرج ابن أبي حاتم [١] وأبو الشيخ [٢] عن ضمرة [٣] قال بلغني أنّ أوّل من سجد لآدم إسرافيل فأثابه الله أنْ كتب القرآن في جبهته. ا.هـ من الحبائك [٤]. ﴿ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [٣٥] [٥]: جائز، ومثله ﴿ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ [٣٥] [٦]:على استئناف النّهي. ﴿ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [٣٥] [٧]: كاف، وقيل حسن[٨] لأنَّ الجملة بعده [*] مفسّرة لِمَا أُجمِل قبلها ﴿ فِيهِۖ ﴾ [٣٦] [٩]: حسن ، لعطف الجملتين المتّفقتين.

---

[١] عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم، أبو محمد حافظ محدّث له عدّة تصانيف. مات (٣٢٧هـ). سير أعلام النبلاء (٢٦٣/١٣).

[٢] الإمام الحافظ الصّادق محدّث أصبهان، أبو محمد عبد الله بن محمّد بن جعفر بن حيّان المعروف بأبي الشّيخ صاحب التّصانيف ولد (٢٧٤هـ) وتوفّي (٣٦٩هـ) . سير أعلام النبلاء (٢٧٦/١٦).

[٣] ضمرة بن ربيعة، الإمام الحافظ القدوة ، محدّث فلسطين ، أبو عبد الله الرّملي. توفّي (٢٠٢هـ) . سير أعلام النبلاء (٣٢٥/٩)، تهذيب التّهذيب (٤٦٠/٤).

[٤] الحبائك في أخبار الملائك (٢١) تأليف الإمام جلال الدين السّيوطي المتوفّى (٩١١هـ). النّاشر: المكتبة الأزهرية للتراث والجزيرة للنشر و التوزيع. الطبعة الأولى

[٥] عند النحّاس ليس بتام لأنّ ما بعده معطوف عليه و ليس برأس آية و لكنه صالح. القطع و الائتناف (٦١)

[٦] عند النحّاس صالح. المصدر نفسه.

[٧] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٦٣)

[٨] وهو قول ابن الأنباري. الإيضاح (٥١٥/١)

[*] في (أ): بعدها.

[٩] كذا عند ابن الأنباري . الإيضاح (٥١٥/١)، وكذا عند النحّاس. القطع و الائتناف (٦٢)،و عند أبي عمرو: كاف وقيل تام. المكتفى (١٦٣).

﴿ ٱهۡبِطُواْ ﴾ [٣٦] [١]: حسن، إنْ رفع بعضكم بالابتداء، وخبره: لبعض عدو. وليس بوقف؛ إنْ جعل ما بعده جملة في موضع الحال من الضّمير في (اهبطوا): أي: اهبطوا متباغضين بعضكم[*] لبعضٍ عدو [٢]، والوقف على (عدو) [٣] أحسن. ﴿ إِلَىٰ حِينٖ ﴾ [٣٦]: كاف [٤]، ﴿ كَلِمَٰتٖ ﴾ [٣٧] [٥] [٤١أ] ليس بوقف؛ لأنّ الكلمات كانت سبباً / لتوبته. ﴿ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ ﴾ [٣٧] [٦]: كاف، ﴿ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [٣٧] [٧]: تام. ﴿ مِنۡهَا جَمِيعٗا ﴾ [٣٨] [٨]: حسن.

---

[١] عند ابن الأنباري حسن؛ لأنّ ما بعده استئناف إخبار. الإيضاح (٥١٥/١)، و عند النحّاس و أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (٦٢)، المكتفى (١٦٣).

[*] في (ب) سقط: (بعضكم).

[٢] قال أبو حيّان: الجملة في موضع الحال، و لم يحتج إلى الواو لإغناء الرّابط عنها. البحر المحيط (٢٦٤/١).

[٣] عند النحّاس كاف على اعتبار جملة (بعضكم لبض عدو) حالية. القطع والائتناف (٦٢).

[٤] عند النحّاس: قال أبو حاتم: كاف. القطع و الائتناف (٦٢)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٦٣).

[٥] عند ابن النحّاس: ليس بقطع كاف حتى يأتي بالمفعول. المكتفى (٦٢).

[٦] عند النحّاس: صالح. القطع والائتناف (٦٢)، و عند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٣).

[٧] عند النحّاس: حسن، القطع و الائتناف (٦٢)، و عند أبي عمرو: أكفى مما قبله. المكتفى (١٦٤).

[٨] كذا عند ابن الأنباري (٥٦/١)، وعند النحّاس كاف، و كذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (٦٢)، المكتفى (١٦٤).

ولا وقف من قوله: ﴿ فَإِمَّا ﴾ [٣٨] إلى ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ [٣٨] [١]، فلا يُوقف على (هدى) ولا على (هداي)؛ لأنّ (فمن تبع): جواب (إمّا) [*]، فلا يفصل بين الشّرطين، وهما (إن) و(من) جوابهما [٢]، وقال السجاوندي [٣] : جواب الأوّل وهو (إنْ): محذوف، تقديره: (فاتّبعوه)[**] ، وجواب (من) فلا خوف عليهم[٤]، والوقف على (عليهم) حينئذ [***] جائز[٥].

---

[١] كذا عند النحّاس (فإما يأتينّكم منّي هدى) ليس بقطع كاف لأنه لم يأت جواب الشرط و كذا (فمن تبع هداي). القطع والائتناف (٦٢).

[*] في (أ)+(ب) زيادة: (ومَنْ).

[٢] قال الكسائي: (فلا خوف) جواب الشّرطين معا، وردّ ابن عطيّة بأن المعنى يمنع أن يكون (فلا خوف) جوابا للشّرطين. المحرر الوجيز (٧٩،٨٠) وذهب الزجّاج و النحّاس إلى أنّ (من تبع) جواب الأول، و (فلا خوف) جواب الثاني. معاني القرآن و إعرابه (١٠٩/١)، إعراب القرآن (٤٨/١)، و جوّز أبو حيّان و السّمين أن تكون (من) الثانية موصولة و جملة (فلا خوف) هي الخبر، و دخول الفاء على جملة الخبر مسوّغ. البحر المحيط (٢٢٧/١)، الدرّ المصون (١٩٩/١) وقد تمّت دراسة هذه المسألة في قسم الدرّاسة ص(١١٣).

[٣] سبقت ترجمته ص(١١).

[**] في (أ): (فإن اتّبعوه).

[٤] لم أقع على قول السجاوندي في كتاب علل الوقوف.

[***] في(أ)+(ب) سقط: (حينئذ).

[٥] السّجاوندي هو الذي قال بالوقف الجائز. وله كتاب آخر في الوقف والابتداء اسمه (الوقوف) وهو مخطوط لم يطبع بعد.

﴿ يَحۡزَنُونَ ﴾ [٣٨] [(١)]: تام، ﴿ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ ﴾ [٣٩]:صالح؛ بأن يكون (هم فيها) مبتدأ وخبراً بعد خبر لِـ (لأولئك) نحو: الرّمان حلو حامض[(٢)]، ﴿ خَٰلِدُونَ ﴾ [٣٩] [(٣)]: تام. اتّفق علماء الرّسم على حذف الألف بعد الياء[(*)] من ﴿ءَايَٰتِنَا، ءَايَٰتِ رَبِّكَ، ءَايَٰتِ ٱللَّهِ، ءَايَٰتِي، ٱلۡأٓيَٰتِ ﴾ حيث وقع وسواء كان معرّفاً بالألف واللام أو منكّراً، واستثنوا من ذلك [(**)] موضعين في سورة يونس ﴿ وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَاتُنَا ﴾ [يونس ١٠:١٥] و﴿ إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ ﴾ [يونس ١٠:٢١] فاتّفقوا على إثبات الألف بعد الياء[(***)] فيهما [(٤)].

[ب٣٣] وحذفوا الألف التي بعد (الخاء) في﴿خَٰلِدُونَ ﴾ [(****)] / حيث وقع كما ترى﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [٤٠] ليس بوقف؛ لأنّ قوله (اذكروا) أمرٌ لهم وما قبله تنبيه عليه [(*****)] ﴿ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [٤٠] [(٥)] جائز.

[(١)] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس و أبي عمرو. الإيضاح (٥١٦/١)، القطع والائتناف (٦٣)، المكتفى (١٦٤).

[(٢)] ينظر البحر المحيط (٢٧٦/١) فقد ذكر أبو حيّان أوجها كثيرة في إعراب هذه الآية.

[(٣)] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس و أبي عمرو. الإيضاح (٥١٦/١)، القطع والائتناف (٦٣)، المكتفى (١٦٤).

[(*)] في (أ) سقط: (بعد الياء).

[(**)] في (أ) سقط: (من ذلك).

[(***)] في (ط) سقط: (بعد الياء).

[(٤)] المقنع (٢٨).

[(****)] في (ب): (خالدون).

[(*****)] في (ط): (عليه).

[(٥)] عند النحّاس ليس بتام؛ لأنّ ما بعده معطوف عليه متعلّق به. القطع والائتناف (٦٣).

[ط٣٩] ومثله ﴿ أُوفِ / بِعَهۡدِكُمۡ ﴾ [٤٠] [١]، وقيل لا يُوقف عليه [*] لإيهام الابتداء بِـ (إيّاي) أنّه أضاف الرّهبة إلى نفسه في ظاهر اللّفظ ، وإنْ كان معلوماً أنّ الحكاية من الله. والمراد بالعهد الذي أمرهم بالوفاء به هو ما أُخذ عليهم في التوراة من الإيمان بِـ (محمد) ﷺ وما أمرهم به على ألسنة الرُّسل، إذ كان اسمه ﷺ وصفاته موجودة عندهم في التّوراة والإنجيل [٢] ﴿فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [٤٠] [٣]: كاف، ﴿ لِّمَا مَعَكُمۡ ﴾ [٤١] [٤]: جائز، ﴿ كَافِرِۭ بِهِۦۖ ﴾ [٤١] [٥]: حسن، والضّمير في (به) للقرآن أو للتوراة؛ لأنّ صفة محمد ﷺ فيها، فبكتمانهم لها صاروا كفاراً بالتّوراة فَنُهوا عن ذلك الكفر. ﴿ ثَمَنٗا قَلِيلٗا ﴾ [٤١] [٦]: جائز، وفيه ما تقدّم من الإيهام بالابتداء بِـ (إيّاي). ﴿ فَٱتَّقُونِ ﴾ [٤١] [٧]: كاف، ﴿ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [٤٢] [٨]: ليس بوقف؛ لأنّه نهي عن اللّبس والكتمان معاً: أيّ لا يكن منكم لبس ولا كتمان فلا يفصل بينهما بالوقف، ﴿ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ [٤٢] [٩]: تام. ﴿ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [٤٣] [١٠]: جائز، ﴿ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [٤٣] [١١]: تام.

---

[١] عند النحّاس ليس بتام. القطع والائتناف (٦٣).

[*] في (أ) سقط: (عليه).

[٢] ينظر المحرر الوجيز(٨١)، البحر المحيط (٢٨٢/١)، تفسير ابن كثير (١٠٤/١).

[٣] عند ابن الأنباري. حسن غير تام لأن قوله (وآمنوا) نسق على قوله(فارهبون). الإيضاح (٥١٦/١) و كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٦٣)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٤).

[٤] عند النحّاس: صالح. القطع والائتناف (٦٣).

[٥] عند ابن النحّاس: صالح. المصدر نفسه.

[٦] عند النحّاس: صالح. القطع والائتناف (٦٣).

[٧] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥١٦/١)، عند النحّاس: قال: هو صالح، إلاّ أنه حسن لأنه رأس آية. القطع و الائتناف (٦٣)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٤).

[٨] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٦٤).

[٩] عند النحّاس: كاف، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (٦٤).

[١٠] عند النحّاس: كاف و ليس بتام. القطع والائتناف (٦٤).

[١١] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥١٦/١)، و عند النحّاس: تام. القطع و الائتناف (٦٤)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٤).

اتّفق علماء الرّسم على حذف الألف بعد (يا النّداء) من قوله: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ و[*] (يبني آدم)[١] حيث وقع، وكذا حذفوا الألف التي بعد الباء من ﴿ٱلۡبَٰطِلَ﴾ كما ترى[٢]، ورسموا الألف واواً في﴿ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾و﴿ٱلۡحَيَوٰةِ﴾ و﴿وَمَنَوٰةَ﴾ كما تقدّم[٣] وحذفوا الألف بعد[**]الرّاء من﴿ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [***] كما ترى[٤]. ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [٤٤]: حسن، والكتاب: التوراة [****]. ﴿ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴾ [٤٤][٥]: تام، ومفعول (تعقلون) محذوف، أي قَبُح ما ارتكبتم من ذلك [٦] ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [٤٥] [*****] / حسن [٧]. [٤٢أ]

---

[*] في (ط): (أو) بدلا من (الواو).

[١] المقنع (٢٥).

[٢] المصدر نفسه (٢٦).

[٣] المصدر نفسه (٦٠).

[**] في (ب): (من) بدلا من (بعد).

[***] في (ب): (الرّاكعين).

[٤] المقنع (٣٠).

[****] في (ب): (التّورية).

[٥] كذا عند النحّاس؛ لأنّ المعنى: أفلا تعقلون ما في هذا عليكم، و الوقف عليه حسن؛ لأنّه رأس آية. القطع والائتناف (٦٤)، و عند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٤).

[٦] قال السّمين: مفعول (تعقلون) غير مراد؛ لأنّ المعنى: أفلا يكون منكم عقل، و قيل تقديره: أفلا تعقلون قبح ما ارتكبتم من ذلك. الدرّ المصون (١٢١/١).

[*****] في (ب) سقط: (و الصلوة).

[٧] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٦٤)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٤).

﴿ ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾ [٤٥] [١]: (الذين) يحتمل الحركات الثّلاث فتام إنْ رفع موضعه أو نصب، وليس بوقف؛ إنْ جرّ نعتاً لما قبله [٢] ﴿ مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ [٤٦] [٣] ليس بوقف؛ لأنّ (وأنّهم) معطوف على (أنَّ) الأولى، فلا يفصل بينهما بالوقف، ﴿ رَٰجِعُونَ ﴾ [٤٦][٤]: تام؛ للابتداء بعد بالنّداء. ﴿أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [٤٧] [٥]: [*] ليس بوقف؛ لأنّ (وأنّي) وما فيها حَيّزها [**] في محل نصب لعطفها على المفعول وهو (نعمتي)، كأنّه قال: اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وتفضيلي إيّاكم على العالمين[٦]، والوقف ﴿ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٤٧] [٧]: حسن غير تام؛ لأنّ قوله: (واتّقوا يوماً) عطف على (اذكروا نعمتي)، لا استئناف، والوقف على ﴿ شَيْـًٔا ﴾ [٤٨]: وعلى ﴿عَدْلٌ﴾ [٤٨]: جائز.

---

[١] عند ابن الأنباري: الوقف على (الخاشعين): حسن غير تام لأنّ قوله (الذين يظنون) نعت للخاشعين. الإيضاح (٥١٦/١) وعند النحّاس فيه تقديران: إن جعلت (الذين) نعتا لـ (الخاشعين) أو بدلاً لم يحسن القطع على (الخاشعين)، و إن جعلت (الذين) مرفوعاً على إضمار مبتدأ كان الوقف على (الخاشعين) حسناً. القطع والائتناف (٦٤)، وعند أبي عمرو: الوقف على (الخاشعين) كاف. المكتفى (١٦٤).

[٢] مرّ إعراب (الذين) و الأوجه التي ذكرت فيها في الآية (٣) ﴿لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ﴾.

[٣] كذا عند ابن الأنباري و عند النحّاس، ولنفس السبب. الإيضاح (٥١٧/١)، القطع والائتناف (٦٤).

[٤] كذا عند ابن الأنباري، و النحّاس، و أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[٥] عند النحّاس: ليس بوقف كاف؛ لأنّ ما بعده معطوف على ما قبله. المكتفى (٦٤).

[*] في (ب) سقط: (عليكم).

[**] في (ط): (وما في خبرها).

[٦] قال أبو حيّان: عطف (التّفضيل) على (النعمة) هو من باب عطف الخاص على العام؛ لأنّ (النعمة) تشمل (التّفضيل). وهذا النّوع من العطف تنفرد به (الواو) دون سائر حروف العطف. البحر المحيط (٣٠٦/١).

[٧] كذا عند ابن الأنباري ولنفس السبب. الإيضاح (٥١٧/١)، و عند النحّاس حسن؛ لأنّه رأس آية. القطع والائتناف (٦٤)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٤).

﴿ يُنصَرُونَ ﴾ [٤٨] [١]: كاف، إنْ علّق (إذ)[*] بِـ (اذكروا) مقدّراً مفعولاً به، فيكون من عطف الجمل، وتقديره [**] واذكروا إذ أنجيناكم [٢]. ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾[٤٩][٣]: ليس بوقف؛ لأنّ (يسومونكم) حال من (آل فرعون)، ولا يُفصل بين الحال وذيها بالوقف، وإنْ جعل مستأنفاً جاز[٤]. ﴿ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [٤٩]: ليس بوقف؛ لأنّ (يذبّحون) تفسير لِـ (يسومونكم) ولا يُوقف على المفسَّر دون المفسِّر، وكذا ((لو جعل جملة (يذبّحون) بدلاً من (يسومونكم) لا يُوقف على ما قبله لأنَّه لا يفصل بين)) [***] البدل والمبدل منه [٥]. ﴿نِسَآءَكُمْ﴾ [٤٩][٦]: حسن، ﴿عَظِيمٌ﴾ [٤٩][٧]: كاف، ومثله ﴿ تَنظُرُونَ ﴾ [٥٠] [٨].

---

[١] عند ابن الأنباري: حسن، و لنفس السبب الذي ذكره الأشموني على أنّه كاف. الإيضاح (٥١٧/١)، وعند النحّاس: تام. القطع والائتناف (٦٤)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٤).

[*] في (أ) سقطت: (إذ).

[**] في (أ): (بتقدير)، في (ب): (تقديره) بدون الواو.

[٢] ينظر إعراب القرآن للنّحاس(٥٢/١).

[٣] كذا عند النحّاس و لنفس السبب. القطع والائتناف (٦٤).

[٤] قال الأخفش: (يسومونكم) إن شئت في موضع نصب حال، أي: سائمين لكم . معاني القرآن (٩٢/١)، قال ابن عطيّة (يسومونكم): مستأنفة و حكاية حال ماضية. المحرر الوجيز(٨٥).

[***] في (أ) سقط الكلام بين القوسين: ((لو جعل ..... لا يفصل بين)).

[٥] قال السّمين الحلبي: تفسير هذه الجملة على وجهين، الأوّل: استئنافية، كأنه قيل: كيف كان يسومهم العذاب، فقال: يذبّحون، الثاني: بدل مما قبلها، قال السّمين: ويجوز أن تكون حالا على رأي من يجوّز تعدد الحال. الدرّ المصون (٢١٩/١).

[٦] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٦٥).

[٧] عند ابن الأنباري، و عند النحّاس حسن. الإيضاح (٥١٧/١)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٤).

[٨] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥١٧/١)، و عند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٤).

قال جبريل: يا محمّد ما أبغضت أحداً كفرعون، لو رأيتني وأنا أدسُّ الطين في فِيّ [*] فرعون مخافة أن يقول كلمة يرحمه الله بها [١]. ﴿ ظَٰلِمُونَ ﴾ [٥١] [٢]: كاف، ومثله ﴿ تَشۡكُرُونَ ﴾ [٥٢] [٣]، [ب٣٤] إنْ علّق بِـ (إذ) مقدّراً، وليس بوقف إن عطف على ما قبله، / ومن حيث كونه رأس آية يجوز.

[ط٤٠] ﴿نَهۡتَدُونَ ﴾ [٥٣] [٤]: كاف. ﴿ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ﴾ [٥٤]: حسن، إن كانت التّوبة هي [**] القتل، / فيكون (فاقتلوا) بدلاً من (فتوبوا) [٥]. ﴿ عِندَ بَارِئِكُمۡ ﴾ [٥٤] [٦]: كاف، إنْ كانت (الفاء) في قوله (فتاب) متعلّقة بمحذوف، أي: فامتثلتم وفعلتم فتاب عليكم، أو قتلكم فتاب عليكم [***][٧]. و ﴿ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ [٥٤] [٨] كاف ، ﴿ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [٥٤] [٩] أكفى منه [****] ، وقال أبوعمرو [١٠] تام [١١].

---

[*] في (ب) سقط: (فيّ).

[١] ذكر الأشموني الحديث بمعناه. و الحديث هو: عن ابن عبّاس عن النبي ﷺ أنّه قال: إنّ جبريل جعل يدسّ في فم فرعون الطين خشية أن يقول: لا إله إلاّ الله، فيرحمه الله. المستدرك على الصحيحين (٥٣٦/٣) باب معرفة الصحابة.

[٢] عند ابن الأنباري والنحّاس حسن. الإيضاح (٥١٨/١)، القطع والائتناف (٦٦)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٤).

[٣] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥١٨/١)، و عند النحّاس تام، إن علّق بـ (إذ) مقدّراً. القطع والائتناف (٦٦)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٤).

[٤] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥١٨/١)، وعند النحّاس تام. القطع والائتناف (٦٦)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٤).

[**] في (أ): (في) بدلا من (هي).

[٥] ينظر البحر المحيط (٣٣٦/١).

[٦] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٦٤).

[***] في (ب) سقط: (أو قتلتم فتاب عليكم).

[٧] ينظر الدرّ المصون (٢٢٨/١ ، ٢٢٩).

[٨] عند النحّاس: قال أبو حاتم: وقف حسن. القطع والائتناف (٦٦)، وعند أبي عمرو: أكفى مما قبله. المكتفى (١٦٤).

[٩] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥١٨/١)، وكذا عند النحّاس على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (٦٦).

[****] في (أ) سقط: (منه).

[١٠] أبو عمرو الدّاني، سبقت ترجمته ص(١١).

[١١] المكتفى (١٦٤).

(فائدة): ذُكر موسى في القرآن في مائة وعشرين موضعاً. ﴿ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً ﴾ [٥٥]: جائز، وجهرة: مصدر نوعي في موضع الحال من الضّمير في (نرى): أيّ ذوي[*] جهرة، أو جاهرين بالرؤية [١]. ﴿ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ ﴾ [٥٥] [٢]: و ﴿ تَشۡكُرُونَ ﴾ [٥٦] [٣] و ﴿ وَٱلسَّلۡوَىٰ ﴾ [٥٧] و ﴿ رَزَقۡنَٰكُمۡۖ ﴾ [٥٧]: كلّها حسان. ﴿ يَظۡلِمُونَ ﴾ [٥٧] [٤]: كاف ﴿ خَطَٰيَٰكُمۡۚ ﴾ [٥٨] [٥]: حسن. ﴿ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [٥٨] [٦] كاف. ﴿ قِيلَ لَهُمُ ﴾ [٥٩] [٧] : جائز على استئناف ما بعده، وليس بوقفٍ إنْ علّق بما قبله. ﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [٥٩] : ليس بوقف ؛ لأنّ ما بعده متعلّق بما قبله [**] ، ﴿ يَفۡسُقُونَ ﴾ [٥٩] [٨] : تام.

---

[*] في (ب): (ذي).

[١] ذكر في (جهرة) أقوال مختلفة، الأول: مصدر و فيه قولان، أحدهما: ناصبها محذوف وهو من لفظها تقديره: جهرتم جهرة. وهذا الوجه قال به العكبري. إملاء ما منّ به الرحمن (٣٩)، وثانيهما: أنّهما مصدر من نوع الفعل فتنتصب انتصاب القرفصاء من قولك(قعد القرفصاء) و به بدأ الزمخشري. الكشاف (١٣٢/١) الثاني: مصدر واقع موقع الحال، و اختلف في صاحب الحال . يراجع الدرّ المصون (٨٩/١).

[٢] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥١٨/١)، وعند النحّاس: تام. القطع والائتناف (٦٧).

[٣] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥١٨/١)، وعند النحّاس تام. القطع والائتناف (٦٧).

[٤] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥١٨/١)، وعند النحّاس و أبي عمرو تام. القطع والائتناف (٦٧)، المكتفى (١٦٤).

[٥] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح(٥١٨/١)، وعند النحّاس صالح. القطع والائتناف(٦٧)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٤).

[٦] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥١٨/١)، وعند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٦٧)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٤).

[٧] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٦٧).

[**] في (أ) سقط: (بما قبله).

[٨] كذا عند النحّاس و أبي عمرو. القطع والائتناف (٦٧)، المكتفى (٦٤).

ورسموا [*]﴿خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ بوزن قضاياكم، وبها قرأ أبو عمرو [١] هنا. وفي (نوح) ﴿مِّمَّا خَطَٰيَٰهُم﴾ [أ٤٣] [نوح ٢٥:٧١] [٢] بألف / قبل الياء وألف بعدها في اللّفظ محذوفة في الخط جمع تكسير مجروراً بالكسرة المقدّرة على الألف وهو بدل من (ما). وقرأ الباقون ﴿خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ﴾ بالياء والهمز والتّاء جمع تصحيح مجروراً بالكسرة الظّاهرة [٣]، ورسموا ﴿يَٰقَوۡمِ ٱذۡكُرُواْ﴾ ، ﴿وَيَٰقَوۡمِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ﴾ ، ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ من كلّ اسم منادى أضافه المتكلّم إلى نفسه بلا (ياء) [**] (فالياء) منه ساقطة وصلاً ووقفاً اتّباعاً للمصحف الإمام [٤]. ﴿ٱلۡحَجَرَۖ﴾ [٦٠] جائز ، وإنّما انحطت مرتبته لأنَّ الفاء [***] داخلة على الجزاء [****] المحذوف، والتقدير: فضرب فانفجرت [*****] [٥]. وكانت العصا من آس الجنة، طولها عشرة أذرع على طول موسى، لها شعبتان يتّقدان في الظلمة نوراً [٦]. ﴿عَيۡنَاۖ﴾ [٦٠] حسن، ﴿مَّشۡرَبَهُمۡۖ﴾ [٦٠] أحسن منه، ﴿مِن رِّزۡقِ ٱللَّهِ﴾ [٦٠]: صالح، ﴿مُفۡسِدِينَ﴾ [٦٠] [٧]: كاف.

---

[*] في (أ) سقط: (و رسموا).

[١] أبو عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة، سبقت ترجمته ص(١٦).

[٢] السبعة في القراءات (١١٨،٤٥٢).

[٣] المصدر نفسه (١١٨،٤٥٢).

[**] في (ب) سقط: (بلا ياء).

[٤] المقنع (٤١).

[***] في (أ): (الضاد) بدلا من (الفاء).

[****] في (أ): داخلة على الخبر، في (ب): داخلة على الجزء.

[*****] في (أ): يضرب و انفجرت، في (ب): ضرب فانفجرت.

[٥] ينظر البحر المحيط (٣٣٦/١)، الدرّ المصون (٢٣٧/١).

[٦] المحرر الوجيز(٩١)، البحر المحيط (٣٣٦/١)، تفسير ابن كثير (١٢٢/١).

[٧] عند أبي عمرو تام. المكتفى (١٦٤).

﴿ وَبَصَلِهَا ﴾ [٦١] [١]: حسن، غير تام؛ لأنّ (أتستبدلون) الآية فيها جملتان [*]، الأولى: من كلام الله لبني إسرائيل على جهة التّوبيخ فيما سألوه، وقيل من كلام موسى؛ وذلك أنّه غضب لمّا سألوه هذا، فقال: ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ﴾ [٦١] [٢]: والثّانية: وهي: ﴿ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا ﴾ [٦١] من كلام الله، وهذا هو المشهور، وعليه فيكون الوقف على (خيراً) تاماً؛ لأنّهما كلامان، ومن جعلهما كلاماً واحداً كان الوصل أولى [٣] ﴿ مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ [٦١] [٤]: حسن، ويقارب التّام؛ لأنّ الواو بعده للاستئناف وليست عاطفة، ﴿ وَٱلْمَسْكَنَةُ ﴾ [٦١] [٥]: حسن، ﴿ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [٦١] [٦]: أحسن منه، ﴿ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [٦١] [٧]: كاف، ﴿ يَعْتَدُونَ ﴾ [٦١] [٨]: تام، ولا وقف من قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [٦٢] إلى قوله ﴿ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [٦٢] فلا يُوقف على (هادوا) ولا على (الصّابئين)[٩] ولا على (صالحاً) [١٠] لأنَّ (فلهم) خبر (إنّ)، فلا يفصل بين [**] اسمها وخبرها.

---

[١] عند ابن الأنباري: حسن غير تام. الإيضاح (٥١٨/١)، وعند النحّاس قال الأخفش: التمام (وبصلها) لأنهم سألوا هذه الأشياء كلها. القطع والائتناف (٦٧). و عند أبي عمرو: كاف على قول ابن الأنباري(الكاف عند أبي عمرو وهو حسن عند ابن الأنباري)، وقيل: تام على قول الأخفش. المكتفى (١٦٤).

[*] في (ب): (هما الجملتان).

[٢] عند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٤).

[٣] ينظر تفسير الطبري(٢١/٢)، المحرر الوجيز(٩٣)، البحر المحيط (٣٧٦/١،٣٧٧).

[٤] عند النحّاس: صالح. القطع و الائتناف (٦٨)، و عند أبي عمرو: تام. المكتفى (١٦٤).

[٥] عند ابن الأنباري: حسن غير تام. الإيضاح (٥١٩/١)، و عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٦٨)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٦).

[٦] عند ابن الأنباري: حسن الإيضاح (١ /٥١٩)، و عند النحّاس: أحسن مما قبله. القطع والائتناف (٦٨)، وعند أبي عمرو أكفى مما قبله. المكتفى(١٦٦).

[٧] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥١٩/١)، وعند النحّاس: صالح. القطع والائتناف (٦٨)، و عند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٦).

[٨] كذا عند ابن الأنباري وعند النحّاس و عند أبي عمرو. الإيضاح (٥١٨/١)، القطع والائتناف (٦٨)، المكتفى (٦٦).

[٩] عند النحّاس(إنّ الذين آمنوا..... و الصائبين) ليس بقطع كاف لأنّه لم يأت خبر (إنّ). القطع والائتناف (٦٨).

[١٠] كذا عند النحّاس، ولنفس السبب. القطع والائتناف (٦٨).

[**] في (أ): (من) بدلا من (بين).

﴿ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [٦٢]: كاف، على أنَّ الواوين (*) بعده للاستئناف، وليس بوقف؛ إنْ جعلتا للعطف

[ب٣٥] ﴿ يَحْزَنُونَ ﴾ [٦٢](١): تام، إنْ علّق (إذ) بـِ (اذكر) مقدّراً، وجائز إنْ عطف ما بعده على / ما قبله(٢).

[ط٤١] ﴿ فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ ﴾ [٦٣] (٣): حسن على مذهب البصريين؛ لأنّهم يضمرون القول، أيّ قلنا: / خذوا ما آتيناكم بقوّة فهو منقطع مما قبله، والكوفيون يضمرون (أنْ) المفتوحة المخفّفة، تقديره: أنْ خذوا. فعلى قولهم لا يحسن الوقف على الطّور(٤). ﴿ بِقُوَّةٍ ﴾ [٦٣]: جائز، ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [٦٣] (٥): تام، ﴿ مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَۖ ﴾ [٦٤] (٦): جائز، قوله: (من بعد ذلك)، أي: من بعد قيام التّوراة، أو من بعد الميثاق ، أو من بعد الأخذ (٧) ﴿ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [٦٤] (٨) تام ، ومثله ﴿ خَٰسِـِٔينَ ﴾ [٦٥] (٩).

(*) في (أ): الواو.

(١) عند ابن الأنباري و النحّاس حسن. الإيضاح (٥١٩/١)، القطع والائتناف (٦٨)، و عند أبي عمرو تام. المكتفى (١٦٦).

(٢) تعليق (إذ) بـ (اذكر) مقدرا قال به الزجّاج، و نقله النحّاس عن الأخفش. معاني القرآن و إعرابه(١٣٣/١)، إعراب القرآن (٥٨/١). قال أبو حيّان: تعليق (إذ) بـ(اذكر) ظاهرة أو مقدّرة لا يجوز؛ لأنّ ذلك تصرّف فيها وهي من الظروف التي لا يتصرّف فيها إلاّ بإضافة اسم زمان إليها، وهي هنا ظرف العامل فيه فعل محذوف يدلّ عليه ما قبله، تقديره: وأنعمنا عليكم إذ أنجيناكم من آل فرعون. و ذكر أبو حيّان في (إذ) في الآيات التي بعد هذه الآية أنّها معطوفة على (و إذ نجّيناكم).البحر المحيط (٣١١/١...٣١٩).

(٣) عند ابن الأنباري: غير تام؛ لأنّ قوله (خذوا ما آتيناكم) متعلّق بآخذ الميثاق. الإيضاح (٥١٨/١)، وعند النحّاس: ليس بوقف كاف. القطع والائتناف (٦٨).

(٤) تمّت دراسة ذلك في قسم الدرّاسة النّحوية ص(١١٨).

(٥) عند ابن الأنباري: الوقف على رؤوس الآي إلى قوله (لا فارض و لا بكر). الإيضاح (٥١٩/١)، وعند النحّاس حسن و ليس بتام. القطع والائتناف (٦٨،٦٩)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٦).

(٦) عند النحّاس: قطع صالح. القطع والائتناف (٦٩).

(٧) المحرر الوجيز(٩٥)، البحر المحيط (٣٩٤/١)، تفسير ابن كثير (١٢٨/١).

(٨) عند النحّاس: قطع حسن. القطع و الائتناف (٦٩)،وعند أبي عمرو كاف.(١٦٦).

(٩) عند النحّاس: (في السّبت) قطع صالح. قال الأخفش: التمام (خاسئين) القطع والائتناف (٦٩). وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٦).

﴿ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [٦٦] [١] كاف، إنْ عُلِّقَ [*] (إذ) بِـ (اذكر) مقدّراً، فيكون محل (إذ) نصباً بالفعل المقدّر، وصالح: إنْ عُطِف على قوله: ﴿ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ لتعلّق المعطوف بالمعطوف عليه. ﴿أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً ﴾ [٦٧] [٢]: حسن، ومثله ﴿هُزُوًا ﴾[٦٧] [٣]، بإبدال الهمزة واواً اتّباعاً لخط
[٤٤أ] المصحف [**] الإمام. ﴿ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [٦٧] [٤]: / كاف، ﴿مَا هِيَ ﴾ [٦٨] [٥]: حسن، ﴿ وَلَا بِكْرٌ ﴾ [٦٨] [٦]: كاف، إنْ رفع (عوان) خبر مبتدأ محذوف أي: هي عوان[٧]، فيكون منقطعاً من قوله ﴿ بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾ [٦٨]، وليس بوقف إنْ رفع على أنّه صفة لبقرة؛ لأنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد [***]، فكأنّه قال: إنّها بقرة عوان، قاله الأخفش [٨]. [٩]

---

[١] عند النحّاس: تام على قول الأخفش؛ لأنّ التّقدير عنده: اذكروا إذ قال موسى لقومه، وليس بتام على قول الفرّاء؛ لأنّه معطوف عنده على (اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم). القطع والائتناف (٦٩)، و عند أبي عمرو تام.(١٦٦).

[*] في (ب)علّقت، في (ط) تعلّق.

[٢] في (أ): شيء واحد.

[٣] في (أ): سقط (الواو).

[**] في (أ): اتّباعاً للمصحف.

[٤] في (أ)+(ب): عليها.

[٥] عند النحّاس: كاف القطع والائتناف (٦٩).

[٦] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٦٦).

[٧] وهو قول الفرّاء. معاني القرآن (٤٤/١).

[***] في (أ): شيء واحد.

[٨] أبو الحسن سعيد بن مسعدة. سبقت ترجمته ص(١٠).

[٩] معاني القرآن للأخفش (١٠٣/١).

قال أبو بكر ابن الأنباري [١]: و[*]هذا غلط؛ لأنّها إذا كانت نعتاً لها لوجب تقديمها عليهما [**]،[٢] فلمّا لم يحسن أنْ تقول: إنّها بقرة عوان بين ذلك لا فارض ولا بكر، لم يجز؛ لأنّ ذلك كناية عن الفارض و[***] البكر، فلا يتقدّم المكنّى على الظّاهر، فلمّا بطل في المتقدّم بطل في المتأخّر[٣]، انظر السخّاوي [٤].[٥] وكرّرت (لا) لأنّها متى وقعت قبل خبر، أو نعت، أو حال، وجب تكريرها. تقول زيد لا قائم ولا قاعد، ومررت به لا ضاحكاً ولا باكياً، ولا يجوز عدم التكرار إلاَّ في الضّرورة خلافاً للمبرّد [٦] ابن كيسان [٧].[٨]

---

[١] سبقت ترجمته ص(٨).

[*] في (أ) سقطت: (الواو).

[**] في (أ)+(ب): عليها.

[٢] أيّ تقديمها على (لا فارض) و(لا بكر).و في الإيضاح: لوجب تقديمها إليها، أي: إلى بقرة.

[***] في (ط) سقطت: (الواو).

[٣] الإيضاح (٥٢٠/١).

[٤] أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصّمد، سبقت ترجمته ص(٢٢).

[٥] كتابه في الوقف والابتداء ليس بين أيدينا.

[٦] محمد بن يزيد المبرّد، سبقت ترجمته ص(١٠).

[٧] محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن المعروف بابن كيسان من أهل بغداد، أخذ عن المبرّد و ثعلب و خلط بين المذهبين الكوفي و البصري. توفّي(٢٩١هـ). الأعلام (٣٠٨/٥).

[٨] قال سيبويه / واعلم أنّه قبيح أن تقول مررت برجل لا فارسٍ، حتّى تقول : لا فارسٍ ولا شجاعٍ، وذلك أنّه جواب لمن قال : أبرجلِ شجاع مررت أم بفارسٍ ؟ فكذلك هذه الصفات وما جعلته خبراً ، ويجوز عدم التّكرير على ضعف ذلك كقوله:

وأنْتَ امْرُؤٌ مِنّا خُلِقتَ لِـــغيْرِنَا حَياتُكَ لا نَفْعٌ ومُوتُك فَاجِـــعُ

والشّاهد فيه رفع ما بعد (لا) مع عدم تكرارها، وهو قبيح، وإنّما سوّغه ما يقوم بعده مقام التّكرير في المعنى ؛ لأنّه إذ قال : (وموتك فاجع) دلّ على أنّ حياته لا تضرّ ، وإنّما تضرّ وفاته . واستشهد المبرّد وابن كيسان على عدم تكريرها بقول الشاعر:

بَكَتْ جزَعاً واسترجعت ثمَّ آذنَت ركائبُها أنْ لا إلينا رجوعُهـــا

قال البغدادي في الخزانة وهذا شاذّ عند غير المبرّد وابن كيسان ، وهذا البيت قد أنشده سيبويه ومن تبعه واستشهدوا به على عدم تكرير (لا) مع المعرفة. قال أبو علي الفارسي: (رجوعها) مرفوع بالابتداء والخبر مضمر، كأنّه قال: موجود أو واقع، وجعل (إلينا) تبييناً . ينظر الكتاب (٣٠٦،٣٠٥/٢) خزانة الأدب (٣٤/٤). المسائل المنثورة (٨٩) لأبي علي الفارسي. تحقيق مصطفى الحدري. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

﴿ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [٦٨] [١] كاف، وكذا: ﴿ مَا تُؤْمَرُونَ ﴾ [٦٨] [٢]، ومثله ﴿ مَا لَوْنُهَآ ﴾ [٦٩] [٣]، والوقف على ﴿صَفْرَآءُ ﴾ [٦٩] [٤] حسن غير تام؛ لأنّ (فاقع لونها) من نعت البقرة، وكذا ﴿ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾ [٦٩] لأنّه مِنْ[*] نعت البقرة، ومن وقف على (فاقع)، وقرأ (يسرّ) بالتحتيّة [٥] صفة لِـ (لون) لا لِـ (لبقرة) لم يقف على لونها[**] لأنّ الفاقع من صفة الأصفر، لا من صفة الأسود. و[***] اختلف الأئمّة في (صفراء)، قيل: من الصّفة المعروفة ليس فيها سواد ولا بياض، حتى قرنها وظلفها أصفران، وقيل: (صفراء) بمعنى (سوداء)[٦].

---

[١] عند النحّاس: قال الأخفش: التّمام (عوان بين ذلك) قال أبو جعفر: مع مخالفة الأخفش الجماعة جاء بوجه بعيد، و من النّحويين: من يقول أخطأ و جاء بما لا يجوز البتّة. القطع والائتناف (٧٠)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٦).

[٢] عند ابن الأنباري: قال الوقف على رؤوس الآي إلى قوله(و لا تسقي الحرث) ثم يبتدئ فتقول: (مسلّمة). الإيضاح (٥٢٠/١)، و عند النحّاس: وقف حسن. القطع والائتناف (٧٠)، و عند أبي عمرو الوقف على رؤوس الآي إلى قوله (تثير الأرض:٧١) كاف. المكتفى (١٦٦).

[٣] عند النحّاس: صالح. القطع والائتناف (٧٠).

[٤] عند النحّاس: من القرّاء من قال : هذا الوقف لأنّ (صفراء) عنده بمعنى سوداء، قال أبو جعفر: فعلى هذا القول لا يكون (فاقع) تابعا لـ (صفراء). القطع والائتناف (٧٠).

[*] في(ب)+(ط) سقط: (من).

[٥] خرّج هذه القراءة أبو حيّان ، و لم يذكر صاحبها . وعليه يكون (لونها) مبتدأ و (يسرّ) خبرا ، و (فاقع) صفة تابع لـ (صفراء). و يحتمل أن يكون (لونها) فاعلا بـ (فاقع)و (يسرّ) إخبار مستأنف. البحر المحيط (٤٠٩/١).

[**] في (أ)+(ب): لم يقف على (فاقع)، و الصّواب ما أثبتناه.

[***] في (ب) سقطت: (الواو).

[٦] قال سعيد بن جبير كانت صفراء القرن و الظّلف، و قال الحسن سوداء شديدة السّواد .المحرر الوجيز(٩٩)، البحر المحيط (٤٠٧/١،٤٠٨)، تفسير ابن كثير (١٣٤/١).

﴿ لَّوۡنُهَا ﴾ [٦٩] [١]: جائز، ﴿ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴾ [٦٩] [٢]: كاف، ﴿ مَا هِيَ ﴾ [٧٠] [٣] جائز، ومثله ﴿ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا ﴾ [٧٠] ﴿ لَمُهۡتَدُونَ ﴾ [٧٠] [٤] كاف، ومثله ﴿ لَّا ذَلُولٞ ﴾ [٧١] [٥](*)؛ إنْ جعل (تثير) خبر مبتدأ محذوف. وقال الفرّاء [٦]:لا يوقف على (ذلول)؛ لأنّ المعنى: ليست بِـ (ذلول) فلا تثير الأرض، فالمثيرة هي: الذلول.[٧] قال أبو بكر[٨]: وحكي عن السجستاني[٩] أنّه قال: الوقف (لا ذلول)، والابتداء (تثير الأرض)، وقال: هذه البقرة وصفها الله بأنّها تثير الأرض ولا تسقي الحرث قال أبو بكر: وهذا القول عندي غير صحيح؛ لأنّ التي تثير الأرض لا يعدم منها سقي الحرث، وما روى أحدٌ (**) من الأئمّة أنّهم وصفوها بهذا الوصف، ولا ادّعوا (***) لها ما ذكره هذا الرّجل، بل
[ب٣٦] المأثور في تفسيرها ليست بذلول فتثير / الأرض وتسقي الحرث، وقوله أيضاً يفسّر بظاهر الآية؛ لأنّها إذا أثارت الأرض كانت ذلولاً، وقد نفى الله هذا الوصف عنها، فقول السجستاني لا يؤخذ به ولا يعرّج عليه [١٠].

---

[١] عند النحّاس حسن، إن جعلت (تسرّ الناظرين) مستأنفاً. القطع والائتناف (٧١).

[٢] عند النحّاس حسن، إن جعلت (تسرّ الناظرين) نعتاً لما قبله. المصدر نفسه.

[٣] عند النحّاس صالح. المصدر نفسه.

[٤] عند النحّاس حسن. المصدر نفسه.

[٥] عند النحّاس ليس بقطع كاف. المصدر نفسه.

[*] في(ب) زيادة: (كاف).

[٦] سبقت ترجمته ص(١٠٧).

[٧] القطع والائتناف (٧١)، و لم أقع على قول الأخفش في كتابه معاني القرآن.

[٨] أبو بكر ابن الأنباري، سبقت ترجمته ص(٨).

[٩] أبو حاتم السجستاني، سبقت ترجمته ص(٩).

[**] في (ط): و ما روي عن أحد.

[***] في (ب): (أعود) بدلا من (ادّعوا).

[١٠] الإيضاح (٥٢١/١)، و ينظر أيضا البحر المحيط (٤١٢/١) و تفسير ابن كثير (١٣٥/١) في تفسير هذه الآية.

والوقف على ﴿ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [٧١] [١] كاف، ومثله ﴿ ٱلْحَرْثَ ﴾ [٧١] [٢]؛ إن جعل ما بعدها [*] خبر

[أ٤٥] مبتدأ محذوف. ﴿ لَّا شِيَةَ / فِيهَاۚ ﴾ [٧١] [٣]: أكفى منهما.

[ط٤٢] / ﴿ بِٱلْحَقِّۚ ﴾ [٧١] جائز؛ لأنّ فذبحوها عطف على ما قبله [٤]. ولا يوقف على ﴿ كَادُواْ ﴾ [٧١]؛ لأنّ خبرها لم يأتِ.﴿يَفْعَلُونَ﴾ [٧١][٥]: كاف، ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا ﴾ [٧٢][٦]: حسن، ﴿ تَكْتُمُونَ ﴾ [٧٢][٧]: كاف.

---

[١] عند ابن الأنباري(حسن). الإيضاح (٥٢٠/١)، و عند أبي عمرو قال: الوقف على رؤوس الآي من (تؤمرون) (٦٨) إلى قوله تعالى (تثير الأرض) كاف. المكتفى (١٦٦).

[٢] عند ابن الأنباري: الوقف على رؤوس الآي إلى قوله (و لا تسقي الحرث) ثم يبتدئ (مسلّمة) على معنى هي مسلّمة. الإيضاح (٥٢١/١)، و عند النحّاس قال نافع: (و لا تسقي الحرث) تام. القطع والائتناف (٧١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٦)

[*] في (أ): ما بعدهما.

[٣] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٢٢/١)، و عند النحّاس: خالف الأخفش نافعا الذي قال: الوقف على (الحرث) تام و قال الأخفش: (مسلّمة) نعت للبقرة، و التّمام (لا شية فيها). القطع والائتناف (٧١)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٦).

[٤] قال أبو حيّان: قبل هذه الجملة محذوف، تقديره: فطلبوها و حصّلوها، و تحصيلها كان بأنّ الله أنزلها من السّماء، أو بأنّها كانت وحشية فأخذوها. و هذا الذي تظافرت عليه أقاويل أكثر المفسّرين. البحر المحيط (٤١٦/١).

[٥] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٢٢/١)، و كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٧١)، وعند أبي عمرو تام، وقيل كاف. المكتفى (١٦٦).

[٦] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٢٢/١)، وعند النحّاس: صالح. القطع والائتناف (٧٢). وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٦).

[٧] عند ابن الأنباري: أحسن مما قبله. الإيضاح (٥٢٢/١)، وعند النحّاس قطع حسن. القطع والائتناف (٧٢) وعند أبي عمرو: أكفى مما قبله. المكتفى (١٦٦).

﴿ بِبَعۡضِهَاۚ ﴾ [٧٣] [١] جائز، والأولى وصله لأنّ في الكلام حذفاً، أي: اضربوه يحيا، أو فضرب فحيي، ثم وقع التّشبيه في الإحياء المقدّر، أيّ مثل هذا الإحياء للقتيل، يحيي الله الموتى، وإن جعل ما بعده مستأنفاً، وأنّ الآيات غير إحياء الموتى، وأنّ المعجزة في الإحياء لا في قول الميّت: قتلني فلان، فموضع الحجة غير موضع المعجزة، وقول الميت حق لا يحتاج إلى يمين، وعلى هذا يكون كافياً. ﴿ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾ [٧٣] [٢]: حسن، على استئناف ما بعده، وتكون الآيات غير إحياء الموتى، وليس بوقف؛ إنْ جعل: ويريكم آياته بإحيائه الموتى فلا يفصل بينهما [٣]. ﴿ تَعۡقِلُونَ ﴾ [٧٣] [٤]: تام. و(ثم): لترتيب الأخبار. ﴿ قَسۡوَةٗۚ [٥] ﴾ و﴿ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ [٦] ﴾ و﴿ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُۚ ﴾ و﴿ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ ﴾ [٧٤] [٧] كلّها حسان. وقال (أبو عمرو) [٨]: في الأخير: كاف؛ للابتداء بالنّفي[٩]. ﴿ تَعۡمَلُونَ ﴾ [٧٤] [١٠] كاف، لمن قرأ بالفوقية، وتام لمن قرأ (يعملون) بالتّحتية [١١]؛ لأنّه يصير مستأنفاً [١٢].

---

[١] عند النحّاس: ليس بقطع كاف؛ لأنّ في الكلام حذفا، أي: اضربوه ببعضها يحيا.

[٢] عند النحّاس: ليس بوقف؛ لأنّ (و يريكم) عطف على (يحيي). القطع والائتناف (٧٢).

[٣] قال أبو حيّان: (و يريكم آياته): ظاهر الكلام الاستئناف، و يجوز أن يكون معطوفا على (يحيي). البحر المحيط (٤٢١/١).

[٤] عند النحّاس حسن، وليس بتام. القطع والائتناف (٧٢).

[٥] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٢٢/١)، و عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٦).

[٦] عند النحّاس: قال أبو حاتم: الوقف الكافي (الأنهار)، وقال النحّاس: صالح. القطع و الائتناف (٧٢).

[٧] عند النحّاس: حسن. القطع والائتناف (٧٢).

[٨] أبو عمرو الداني، سبقت ترجمته ص(١١).

[٩] قال أبو عمرو: و من قرأ (يعلمون) بالياء فالوقف على (من خشية الله) تام؛ لأنّه استئناف إخبار من الله منقطع عمّا قبله. المكتفى (١٦٦،١٦٧).

[١٠] عند النحّاس تام. القطع والائتناف (٧٢).

[١١] قرأ ابن كثير بالياء، و قرأ الباقون بالتاء. السبعة في القراءات (١٢٠)، التيسير في القراءات السّبع(٦٤) للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الدّاني المتوفّى (٤٤٤هـ). عني بتصحيحه أوتويرتزل.دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية (٢٠٠٥م).

[١٢] قراءة التاء هي مخاطبة لهم، و قراءة الياء إخبار عنهم. الدرّ المصون (٢٦٥/١).

﴿ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ ﴾ [٧٥]: ليس بوقف؛ لأنّ قوله ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾ [٧٥] في موضع(*) الحال، أي: أفتطمعون في إيمانهم والحال أنّهم كاذبون محرّفون(**) لكلام الله، وعلامة (واو) الحال أنْ يصلح موضعها (إذ) ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [٧٥] (١) كاف، ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾ [٧٦]: حسن، ﴿ بِمَا (***) فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [٧٦] ليس بوقف (****) لأنَّ بعده لام العلّة والصّيرورة (*****)(٢). ﴿ عِندَ رَبِّكُمْ ﴾ [٧٦]: كاف. ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [٧٦] (٣): تام. ﴿ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [٧٧] (٤): كاف، ﴿أَمَانِيَّ ﴾ [٧٨] (٥): حسن، على استئناف ما بعده. ﴿ يَظُنُّونَ ﴾ [٧٨] (٦): أحسن.

(*) في (ب): الموضع.

(**) في (ب): محذفون.

(١) عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٧٣).

(***) في (ب) سقط: (بما).

(****) في (أ) سقط: (ليس بوقف).

(*****) في (أ) سقط: (الصّيرورة).

(٢) لام التّعليل هي لام (كي)، و النّصب بـ(أن) المضمرة بعدها، و تظهر (أن) إذا كان هناك (لا). ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ ﴾ [الحديد ٥٧:٢٩]، ولام التعليل للسّبب كما أنّ (كي) للسّبب ، وذهب الكوفيون إلى أنّ النّصب بها نفسها وأن ما يظهر من (كي) أو (أن) بعدها إنّما ذلك على سبيل التّأكيد. و قد أجاز السّيرافي و ابن كيسان أن يكون المضمر بعد هذه اللاّم (كي) أو (أن). البحر المحيط (٤٤١/١)، الدرّ المصون (٢٦٦/١، ٢٦٧).

(٣) كذا عند ابن الأنباري و عند النحّاس على قول يعقوب و أبي حاتم السجستاني، و كذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٢٢/١)، القطع والائتناف (٧٣)، و المكتفى (١٦٧).

(٤) عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٢٢/١)، وعند النحّاس و أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (٧٣)، المكتفى (١٦٧).

(٥) عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (٧٣).

(٦) عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٢٢/١)، و عند النحّاس و أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (٧٣)، المكتفى (١٦٧).

﴿ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [٧٩] [١] حسن، ومثله ﴿ أَيْدِيهِمْ ﴾ [٧٩]: على استئناف ما بعده. ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [٧٩] [٢] كاف، ﴿ مَّعْدُودَةً ﴾ [٨٠] [٣] حسن، ﴿ عَهْدًا ﴾ [٨٠] وكذا ﴿ فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ ﴾ [٨٠] [٤] ليسا [*] بوقف؛ لأنّ ما قبل (أم) المتّصلة وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وهما بمنزلة حرف واحد [٥]. ﴿ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [٨٠] [٦] كاف، ثم تبتدئ [**] ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾ [٨١]. قال شيخ الإسلام [٧] : ﴿ بَلَىٰ ﴾ [***] هنا، وفي ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ ﴾ [البقرة ٢:١١٢]الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ خطأ؛ لأنّ ﴿بَلَىٰ﴾ وما بعدها جواب للنّفي السّابق قبلهما، وهو (لن): في قوله: ﴿ لَن تَمَسَّنَا ﴾ [٨٠] ، وفي الثّاني: ﴿ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة ٢:١١١] . [٨]

---

[١] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٢٢/١)، وعند النحّاس و أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (٧٣)، المكتفى (١٦٧).

[٢] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٢٢/١)، وعند النحّاس و أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (٧٣)، المكتفى (١٦٧).

[٣] عند النحّاس: كاف. القطع والائتناف (٧٣).

[٤] عند النحّاس: (لن يخلف الله عهدا): كاف. المصدر نفسه.

[*] في (ط): ليس.

[٥] وشروط (أم) المتّصلة: أن يتقدّمها همزة الاستفهام أو التّسوية، لفظا أو تقديرا، وأن يكون ما بعدها مفرداً أو في تأويل المفرد، ونظير هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة٢:٦].

ويكون جوابها أحد الشيئين. فإن فقدت (أم) شرطا من هذه الشروط، سمّيت منقطعة و منفصلة و تقدّر بـ (بل) و الهمزة. و جوابها :(نعم)أو (لا). و قيل (أم) في هذه الآية منقطعة، كأنّه قال: بل تقولون على الله مالا تعلمون؟ و هو استفهام إنكار. ينظر البحر المحيط (٤٤٩/١)، الدرّ المصون (٢٧٣/١).

[٦] عند النحّاس صالح و ليس بتام؛ لأنّ (بلى) ردّ لقولهم (لن تمسّنا . . . . .معدودة).

[**] في (أ): (يبتدئ).

[٧] أبو زكريا الأنصاري، سبقت ترجمته ص(٢٩).

[***] في (ب): (بل).

[٨] المقصد لتلخيص ما في المرشد(٣٥).

وقال أبو عمرو[١]: يوقف على﴿بَلَىٰ﴾ في جميع القرآن ما لم يتّصل بها شرط أو قسم[٢]، والتّحقيق التّفصيل والرجوع إلى معناها [*]، وهي حرف يصيّر الكلام المنفي مثبتاً بعد أنْ كان منفياً عكس (نعم) فإنّها تقرّر الكلام الذي قبلها مطلقاً سواءً كان نفياً أو إثباتاً على مقتضى اللغة فَـ ﴿بَلَىٰ﴾ هنا:

[ب٣٧] ردّ / لكلام الكفّار: ﴿ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةٗۚ ﴾ [٨٠] ، فردّ عليهم : بلى تمسّكم النّار ،

[أ٤٦] بدليل قوله ﴿هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [٨١] [٣]، / لأنَّ النّفي إذا قصد إثباته أجيب بِـ ﴿بَلَىٰ﴾ وإذا قصد نفيه أجيب بِـ (نعم)، تقول: ما قام زيد، فتقول: (بلى) أي: قد قام، فلو قلت (نعم) فقد نفيت عنه القيام. وبذلك فرّق النّووي[٤] بينهما بقوله: ما استفهم عنه بالإثبات كان جوابه (نعم)، وما استفهم عنه بالنّفي كان جوابه (بلى) [٥]. ونقل عن ابن عبّاس [٦] في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ ﴾ [الأعراف ٧:١٧٢] لو قالوا: نعم لكفروا، يريد أن النّفي إذا أجيب بِـ (نعم) كان تصديقاً، فكأنّهم أقرّوا بأنّه ليس ربّهم [٧]. كذا نقل عنه وفيه نظر إنْ صحّ عنه؛ وذلك أنّ النّفي صار إثباتاً، فكيف يكفرون

[ط٤٣] بتصديق التّقرير، / وهو حمل المخاطب على الإقرار، وصارت (نعم) واقعة بعد الإثبات فتفيد الإثبات بحسب اللغة، وهذا إذا كان النّفي إنكارياً.

---

[١] أبو عمرو الدّاني، سبقت ترجمته ص(١١).

[٢] المكتفى (١٦٧). و الوقف على (بلى) عند أبي عمرو كاف.

[*] في (ب): (معناه).

[٣] قاله الزمخشري. الكشاف (١٤٨/١).

[٤] سبقت ترجمته ص(١٧).

[٥] لم أقع على قول النّووي.

[٦] عبد الله بن عبّاس، سبقت ترجمته ص(١٩).

[٧] تفسير القرطبي (٢٢٦/٢)، الدرّ المصون (٢٧٣/١).

أما لو كان تقريرياً [*] فلا يكون في معنى النّفي إجماعاً، ولا يجوز مراعاة المعنى [**] إلاَّ في الشّعر كقوله :

أَلَيسَ اللّيلُ يجمعُ أمَّ عمروٍ وإيَّانَـــا فَـــذَاكَ بِنَـــا تَـــدَانِي

نَعَمْ وتَرى الهِـلَالَ كمـا أراه ويَعْلُوهَا النّهارُ[***] كما عَلَانِي[١]

فأجاب النّفي المقرّون بالاستفهام بِـ (نعم)[****] وهو قليل جداً [*****] مراعاة للمعنى [******]؛ لأنّه إيجاب، كأنّه قال: (اللّيل يجمعنا) [*******] ، قيل: هو ضرورة، وقيل: نظر إلى المعنى، وقيل (نعم): ليست جواباً لِـ (أليس) بل جواباً لقوله: (فذاك بنا تداني)، والفقهاء سوّوا بينهما فيما لو قال شخص لآخر: أليس عندك عشرة، فقال الآخر: (نعم) أو (بلى) لزمه الإقرار بذلك على قول عند النّحاة أنّ (نعم) كَـ (بلى)، لكن اللّزوم في (بلى) ظاهر، وأمّا (نعم): فإنّما لزم بها الإقرار على عُرْفِ النّاسِ لا على مقتضى اللّغة ؛ لأنّها تقرّر الكلام الذي قبلـــها مطلقـــاً

---

[*] في (ب): تقديريا.

[**] في (ب) سقط: (مراعاة المعنى).

[***] في (أ)+(ب)+(ط): (و يعلوها المشيب)، والصّواب ما أثبتناه.

[١] البيتان لجحدر بن مالك العكلي، شاعر من أهل اليمامة في زمن الحجاج بن يوسف الثّقفي توفّي(١٠٠هـ). الأعلام (١١٣/٢) والشّاهد من البحر الوافر، و هو موجود في خزانة الأدب (٢٠١/١١)، رصف المباني (٣٦٥)، مغني اللبيب (٤٥٣/١)، الدرّ المصون (٢٧٣/١).

[****] في (أ)+(ب) سقط: (نعم).

[*****] في (ب) زيادة: (نعم).

[******] في (أ): بمراعاة المعنى.

[*******] في (ب): (اللّيل يحمينا).

نفياً أو إثباتاً، وعليه قول ابن عبّاس [١] فالوقف تابع لمعناها، والتّفصيل أبين،[٢] فلا يفصل بين (بلى) وما بعدها من الشّرط كما هنا، أو اتّصل بها قسم نحو ﴿ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾ [الأحقاف ٣٤:٤٦] فلا يفصل بينها وبين الشيء الذي توجبه؛ لأنّ الفصل ينقض[*] معنى الإيجاب [**] كما جزم بذلك العلّامة السخّاوي [٣] وأبو العلاء الـهمذاني [٤] وأبو محمد الحسن بن علي العماني [٥]. [٦] وخاطبهم (ألست بربكم) قالوا: بلى شهدنا أنّك ربنا لا ربّ لنا غيرك، ولا إله لنا سواك، كذا يُستفاد من السمين [٧] وغيره.[٨]

---

[١] سبقت ترجمته ص(١٩).

[٢] قال ابن عصفور: أجرت العرب التّقرير في الجواب مجرى النّفي المحض و إن كان إيجاباً في المعنى. فإذا قيل (ألم أعطك درهما) قيل في تصديقه (نعم)، و في تكذيبه (بلى) وذلك لأنّ المقرّر قد يوافقك فيما تدّعيه و قد يخالفك. فإذا قالـ (نعم) لم يعلم هل أراد (نعم) لم تعطني على اللّفظ أو (نعم) أعطيتني على المعنى، فلذلك أجابوه على اللّفظ و لم يلتفتوا إلى المعنى. وأمّا (نعم) في بيت جحدر فجواب لغير مذكور و هو ما قدّره في اعتقاده من أنّ اللّيل يجمعه و أم عمرو. و جاز ذلك لأمن اللّبس، أو هو جواب لقوله (و أرى الهلال) و قدّمه عليه، أو لقوله(فذاك بنا تداني) وهو أحسن. وقد استخدم سيبويه(نعم) بعد التقرير في قوله في الرّد على بعض النّحويين: ألست تقول كذا وكذا، فيقول: (نعم) و ذلك جائز لزوال اللّبس. وقال بن هشام: (بلى) لا تأتي إلاّ بعد نفي، و (لا) لا تأتي إلاّ بعد إيجاب، و (نعم) تأتي بعدهما. الكتاب(٤٢٩/١)، مغني اللبيب(٤٥٣/١، ٤٥٤).

[*] في (أ): يقتضي.

[**] في (ب): الإيجابة.

[٣] سبقت ترجمته ص(٢٢).

[٤] سبقت ترجمته ص(٤٧).

[٥] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٦] جمال القرّاء وكمال الإقراء للسخّاوي (٦٩٧/٢) دار المأمون للتراث، لم أقع على أقوال الأئمة أبي العلاء الهمذاني، والعماني. و كتبهم في الوقف و الابتداء ليست بين أيدينا.

[٧] السّمين الحلبي ، سبقت ترجمته ص(٣٨).

[٨] ينظر الدرّ المصون (٢٧٣/١، ٢٧٤)، مغني اللبيب (٤٥٢/١، ٤٥٣، ٤٥٤). وقد أشرت إلى هذه المسألة في قسم الدرّاسة ص(١٢٦).

﴿ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ ﴾ [٨١] جائز ، ﴿ خَٰلِدُونَ ﴾ [٨١] [١] تام ، ﴿ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ ﴾ [٨١] جائز .

[أ٤٧] ﴿ هُمۡ فِيهَا ﴾ [٨١]:فيها وجهان، وذلك / أنّ (أولئك) [*] في الموضعين مبتدأ و[**] (أصحاب) بعدهما

[ب٣٨] خبر، و(هم فيها): خبر ثان، فهما خبران. / وهذا يتوجّه عليه سؤال: وذلك أنّهم قالوا: الجملة إذا اتّصلت بجملة أخرى فلا بدّ من [***] واو العطف لتعلّق إحداهما بالأخرى، فالجواب: أنّ قوله (أصحاب النّار) [****] خبر و(هم فيها): خبر ثانٍ[*****]، فهما خبران عن شيء واحد، فاستُغني عن إدخال حرف العطف بينهما، نحو: الرّمان حلو حامض، ففي قولـه (هم فيها) وجهان: الوقف [******] على أنّها جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر بعد كلّ منهما ، و ليس وقفاً إنْ أعربت حالاً [٢]. ﴿ خَٰلِدُونَ ﴾ [٨١] [٣]: تام.

---

[١] عند ابن الأنباري و النحّاس حسن. الإيضاح (٥٢٢/١)، القطع والائتناف (٧٣) وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٧).

[*] في (أ): (فأولئك) بدلا من (و ذلك أنّ أولئك).

[**] في (أ): أو أصحاب.

[***] في (أ): فلا بدّ أنّ واو العطف.

[****] في(ب): أصحاب الجنّة.

[*****] في (أ)+(ط) سقط: (ثان).

[******] في (أ)+(ب) سقط: (الوقف).

[٢] قال أبو البقاء: (هم فيها خالدون) جملة حالية من (النّار) لأنّ فيها ضميراً يعود عليها و يكون العامل فيها معنى الإضافة. إملاء ما منّ به الرحمن (٤٧)، وقال أبو حيّان: هي جملة حالية، و يحتمل أن تكون مفسّرة لقوله (أولئك أصحاب النّار) ففسّر و بيّن أن هذه الصحبة لا يراد بها مطلق الاقتران، بل الخلود، ويحتمل أن تكون الجملة خبراً ثانيا لـ (أولئك). البحر المحيط (٢٧٦/١،٢٧٧).

[٣] كذا عند النحّاس وعند أبي عمرو. القطع والائتناف (٧٣)، المكتفى (١٦٧).

﴿ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [٨٣] [١] حسن، و ﴿ إِحۡسَانًا ﴾ [٨٣]: مصدر في معنى الأمر، أي: وأحسنوا و[*] استوصوا بالوالدين إحساناً، وكذا يقال في ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا ﴾ [٨٣]. ﴿ وَٱلۡمَسَٰكِينِ ﴾ [٨٣] جائز، ووصله أولى لأنَّ ما بعده معطوف على ما قبله[٢]. ﴿ حُسۡنٗا ﴾ [٨٣] [٣]: صالح، ومثله ﴿ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [٨٣] ، وكذا ﴿ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [٨٣] ، ﴿ مُّعۡرِضُونَ ﴾ [٨٣] [٤]: كاف ، ومثله ﴿ تَشۡهَدُونَ ﴾ [٨٤] [٥] على استئناف ما بعده، وليس بوقف؛ إنْ جعل جملة في موضع الحال، بمعنى: متظاهرين.

---

[١] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٢٣/١)،و عند النحّاس: قال أبو حاتم: تمّ الكلام، أي و استوصوا بالوالدين إحسانا، وقال : الدليل على ذلك: (وقولوا للنّاس حسنا) أمر. القطع والائتناف (٧٤)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٨).

[*] في (ط): (أو استوصوا).

[٢] (وقولوا للنّاس حسنا) جملة معطوفة على (لا تعبدون) في المعنى، كأنه قال: لا تعبدوا إلاّ الله و أحسنوا بالوالدين و قولوا، أو معطوفة على (أحسنوا) المقدّر في قوله (و بالوالدين إحسانا). ينظر الدرّ المصون (٢٧٩/١). وأجاز أبو البقاء العكبري أن يكون هناك قول محذوف، تقديره: (و قلنا لهم قولوا). إملاء ما منّ به الرحمن (٤٨).

[٣] عند النحّاس: قال الأخفش و أمّا قوله تعالى ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [٨٣] فإنّ التّمام فيه ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا ﴾ [٨٣]لأنّ الميثاق أخذ بهذا كلّه، و اختار الطّبري هذا القول و ردّ كلام أبي حاتم السجستاني لأنّه جعل الكلام كلامين؛ لأنّ الأولى أنّ الكلام كلّه كلام واحد، و ردّ قول من قال التقدير: و أحسنوا بالوالدين إحسانا. القطع والائتناف (٧٤)، تفسير الطبري (١٩٣/٢).

[٤] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٢٣)، و عند النحّاس: منهم من قال (الزكاة) هنا التمام، ثم قال الله لليهود الذين كانوا بين ظهراني المدينة (ثم توليتم) .ومنهم من قال: (معرضون)التمام، و كلّه مخاطبة لمن مضى من أسلافهم. القطع والائتناف (٧٤)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٨).

[٥] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٢٤/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٨).

﴿ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ [٨٥]: حسن، ومثله ﴿ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [٨٥] [١]، وكذا ﴿ بِبَعْضٍ ﴾ [٨٥] [٢]، وكذا ﴿ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [٨٥] [٣] ، وقال أبو عمرو [٤] في الثّلاثة كاف [٥] ﴿ ٱلْعَذَابِ ﴾ [٨٥] [٦] كاف ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٨٥] [٧] تام سواء قرئ بالفوقية أو بالتحتية [٨] وتمامه على استئناف ما بعده، وجائز

[ط٤٤] إنْ جعل / ما بعده صفة لما قبله. ﴿ بِٱلْأَخِرَةِ ﴾ [٨٦]: جائز على أنّ الفعل بعده مستأنف [*]، وعلى أنّ الفاء للسّبب [**] والجزاء يجب [***] الوصل [٩]، ﴿يُنصَرُونَ﴾ [٨٦]: أتم [١٠] مما قبله.

---

[١] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٢٤/١)، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم السجستاني. القطع والائتناف (٧٥).

[٢] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٢٤/١)، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم السجستاني. القطع والائتناف (٧٥).

[٣] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٢٤/١)، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم السجستاني. القطع والائتناف (٧٥).

[٤] أبو عمرو الدّاني، سبقت ترجمته ص(١١).

[٥] المكتفى (١٦٨).

[٦] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٢٤/١)، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (٧٥)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٦٨).

[٧] عند ابن الأنباري: حسن غير تام، و قد خطّأ ابن الأنباري أبا حاتم السجستاني الذي قال بأنّه تام؛ لأنّ الكلام بعده وصف له، فلا يتمّ الوقف على ما قبل الوصف. الإيضاح (٥٢٤/١)، وعند النحّاس ذكر قول أبي حاتم السجستاني و خطّأه؛ لأنّ ما بعده وصف و قال النحّاس: لو قال السجستاني: كاف لصلح ذلك. القطع والائتناف (٧٥)، وعند أبي عمرو: كاف سواء قرئ بالتحتية أو بالفوقية. المكتفى (١٦٨).

[٨] قرأ ابن كثير و نافع و أبو بكر بن عيّاش عن عاصم بالياء، و قرأ الباقون بالتاء. السبعة في القراءات (١٢٣،١٢٢)، التّيسير (٦٤).

[*] في (أ)+(ب) زيادة: (يجوز الوقف).

[**] في (ب): (للسّببية).

[***] في (أ)+(ب): يوجب.

[٩] زعم أنّ (الفاء) دخلت هنا لما في الكلام من معنى الجزاء، و التقدير: (إن اشتروا) و قالوا: (الذين) إذا كانت صلة فعلا كان فيها معنى الشّرط، و هذا خطأ لأنّ (الذين) ليس مبتدأ فيشبّه بالشّرط الذي يكون مبتدأ، فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشّرط. وأمّا (الذين) هنا فهي خبر عن (أولئك) و قوله (فلا يخفف) ليست بخبر فتدخله الفاء، و إنّما هي جملة فعلية معطوفة على جملة (الذين) فهي صلة لأنّ المعطوف على الصلة صلة. و لا يضرّ تخالف الفعلين في الزّمان؛ لأنّ الصّلات من قبيل الجمل. وعطف الجمل لا يشترط فيه اتّحاد الزّمان، و إنّما ذلك في الأفعال المنزّلة منزلة المفردات. ينظر البحر المحيط (٤٧٤/١)، الدرّ المصون (٢٩١/١).

[١٠] عند النحّاس تمام. القطع والائتناف (٧٥)، و عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٨).

﴿ بِٱلرُّسُلِ ﴾ [٨٧]: حسن، ﴿ ٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ [٨٧]: صالح، ﴿ ٱلْقُدُسِ ﴾ [٨٧] [١]: كاف، ﴿ ٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ [٨٧] [٢]: صالح [*] وقوله ﴿ فَفَرِيقًا ﴾ [٨٧] منصوب بالفعل بعده، أي: كذبتم وقتلتم فريقاً. ﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ [٨٧] [٣] كاف ، ﴿ غُلْفٌۢ ﴾ [٨٨]: صالح، ((لأنَّ (بل) إعراض عن الأوّل و تحقيق للثاني [٤])) [**]. ﴿ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [٨٨] ليس بوقف ، إنْ نصب ﴿ فَقَلِيلًا ﴾ [٨٨]: حالاً من فاعل (يؤمنون)، أي: فجمعاً قليلاً يؤمنون، أي: المؤمن منهم قليل[***] [٥]، وجائز إن نصب بمصدر محذوف أي: فإيماناً [****] قليلاً [*****] [٦]، أو نصب صفة لزمان محذوف ، أي: فزماناً قليلاً يؤمنون[******] [٧].

---

[١] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٦٨).

[٢] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٧٥).

[*] في (ب) زيادة: لأنّ (بل) إعراض عن الأول و تحقيق للثّاني.

[٣] عند ابن الأنباري الوقف على رؤوس الآيات إلى قوله (كفروا به) الآية (٨٩). الإيضاح (٥٢٤/١)، وعند النحّاس قال الأخفش: تام؛ لأنّ المعنى استكبرتم فقتلتم. قال النحّاس: وهو قول حسن. القطع والائتناف (٧٤)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٨).

[٤] (بل) حرف للإضراب، والإضراب ليس عن اللّفظ المقول؛ لأنّه واقع لا محالة، فلا يضرب عنه. و إنّما الإضراب عن النّسبة التي تضمّنها قولهم بأنّ (قلوبهم غلف).فردّ الله عليهم بأنّ سبب لعنهم هو كفرهم السّابق. والإضراب على قسمين: إبطال، وانتقال، فالإبطال مثل ما قام زيد بل عمرو. و (بل) لا تعطف إلاّ المفردات و تكون في الإيجاب و النّفي و النّهي. ينظر الدرّ المصون (٢٩٦/١).

[**] في (ب) سقط الكلام بين القوسين.

[***] في (أ) سقط: (قليل).

[٥] قاله ابن عبّاس. البحر المحيط (٤٨٤/١).

[****] في(أ): و إيمانا.

[*****] في (ب) زيادة: (يؤمنون).

[٦] قاله قتادة. البحر المحيط (٤٨٥/١).

[******] في (ب) سقط: (يؤمنون).

[٧] ينظر البحر المحيط (٤٨٤/١، ٤٨٥)، الدرّ المصون (٢٩٦/١، ٢٩٧) فقد ذكر في قوله (قليلا) أوجها أخرى.

﴿ مَّا (*) يُؤْمِنُونَ ﴾ [٨٨] (١): كاف، ﴿ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [٨٩]: ليس بوقف لأنَّ الواو بعده للحال (٢) ومثله في عدم الوقف ﴿ كَفَرُواْ ﴾ [٨٩]؛ لأنّ جواب (لمّا) الأولى دلَّ عليه جواب الثّانية (٣) ﴿كَفَرُواْ بِهِۦ ﴾ [٨٩]: حسن، وقيل: كاف (٤) على استئناف ما بعده. ﴿ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [٨٨] (٥): تام، ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ [٩٠]: تام؛ إنْ جعل محل (أنْ) رفعاً خبر مبتدأ محذوف أي: هو أنْ يكفروا، أو جعل مبتدأ محذوف الخبر، وليس بوقف؛ إنْ جعلت (أنْ) مبتدأ وما قبلها خبراً، أو جعلت بدلاً من الضّمير في (به)؛ إنْ جعلت (ما) تامّة (٦). ﴿مِنْ عِبَادِهِۦ﴾[٩٠]: حسن، ﴿عَلَىٰ غَضَبٍ ﴾ [٩٠] (٧) أحسن، ﴿ مُّهِينٌ ﴾ [٩٠](٨): تام، ﴿عَلَيْنَا﴾ [٩١]: جائز؛ لأنّ ما بعده / جملة مستأنفة الأخبار (٩). [٤٨أ]

(*) في (ب) سقط: (ما).

(١) عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٧٥)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٨).

(٢) أي: و قد كانوا، فيكون جواب (لمّا) مرتّباً على المجيء بقيد في مفعوله، و هم كونهم يستفتحون. و يمكن أن تكون (الواو) عاطفة، فـ (كانوا) معطوف عندها على (جاءهم) و جواب (لمّا) مرتب على المجيء و الكون. ينظر الدرّ المصون (٢٩٨/١).

(٣) اختلف النّحويون في جواب (لمّا) الأولى و الثانية.

(٤) قاله أبو عمرو الدّاني. المكتفى (١٦٨).

(٥) عند النحّاس هنا الوقف. القطع والائتناف (٧٥)، و عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٨).

(٦) ما ذكره الأشموني مبنيّ على إعراب (ما) في قوله تعالى (بئسما) و (بئس، نعم) من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين البصريين و الكوفيين، كما وقع الخلاف في (ما) المتّصلة بهما و هل لها محل من الإعراب أم لا و قد تمّت دراسة ذلك في قسم الدرّاسة النحوية (١١٥،١١٦).

(٧) عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٨).

(٨) عند النحّاس هنا الوقف. القطع والائتناف (٧٥)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٨).

(٩) ذكر أبو البقاء العكبري وجها آخر في جملة (يكفرون)، و هو أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف أي: (وهم يكفرون) وهذه الجملة في محل نصب حال و العامل فيها(قالوا). إملاء ما منّ به الرحمن (٥٢).

وكذا ﴿ بِمَا وَرَآءَهُۥ ﴾ [٩١] [١]، لفصله بين الحكاية وبين كلام الله. قال السّدي[٢]: (بما وراءه) أي: القرآن [٣]. ﴿ لِّمَا مَعَهُمۡۗ ﴾ [٩١] [٤]: حسن، ﴿ مِن قَبۡلُ ﴾ [٩١]: ليس بوقف؛ لأنّ ما بعده شرط جوابه محذوف ، أي: إنْ كنتم آمنتم بما أنزل عليكم فلمَ قتلتم أنبياء الله ، فهي جملة سيقت [*] توكيداً / لما قبلها [٥]، وقيل (إنْ) نافية بمعنى (ما)، أي: ما [**] كنتم مؤمنين لمنافاة ما صدر منكم الإيمان [٦]. ﴿ مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [٩١] [٧]: تام. اتّفق علماء الرّسم على وصل (بئسما)، والقاعدة في ذلك أنّ كلّ ما [***] في أوّله اللام فهو مقطوع [٨]. كما يأتي التّنبيه عليه في محلّه [٥].

[ب٣٩]

---

[١] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٧٦).

[٢] إسماعيل بن عبد الرحمن السدّي، تابعي حجازي الأصل، صاحب التّفسير و السّير. سكن الكوفة. الأعلام (٣١٣/١).

[٣] خرّج قول السدّي أبو جعفر النحّاس. القطع والائتناف (٧٧).

[٤] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٨).

[*] في (ب): سبقت.

[٥] ينظر الدرّ المصون (٣٠٤/١). وقال ابن عطيّة: جواب (إن) متقدّم، وهو: (فلم تقتلون أنبياء الله) المحرر الوجيز(١١١). و كلام ابن عطيّة يكون صوابا على قول الكوفيين؛ لأنّ البصريين لا يجيزون تقدّم جواب الشّرط على الأداة.

[**] في (ب) سقط: (ما).

[٦] ينظر الدرّ المصون (٣٠٤/١).

[٧] عند النحّاس الوقف على رؤوس الآي إلى قوله ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ ﴾ الآية [٩٦]. القطع والائتناف (٧٦). وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٦٨).

[***] في (أ)+(ب): (كلّما).

[٨] المقنع (٧٩).

﴿ ظَٰلِمُونَ ﴾ [٩٢] [١]: كاف، و(ثمَّ) لترتيب الأخبار. ﴿ ٱلطُّورَ ﴾ [٩٣]: جائز؛ لأنّ [*] ما بعده على إضمار القول، أي: قلنا خذوا [٢]. ﴿ وَٱسْمَعُوا۟ ﴾ [٩٣] [٣]: حسن، ﴿ وَعَصَيْنَا ﴾ [٩٣]: صالح، ﴿ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [٩٣] [٤]: حسن، ﴿ مُّؤْمِنِينَ ﴾ [٩٣] [٥]: تام، ومثله ﴿ صَٰدِقِينَ ﴾ [٩٤]، ﴿ أَيْدِيهِمْ ﴾ [٩٤] [٦]: كاف، ﴿ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [٩٥] تام. وقال أبو عمرو[٧]: كاف [٨]، ﴿عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ [٩٦] تام عند نافع [٩]؛ لأنّ قوله: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ ﴾ [٩٦] عنده جملة في موضع الحال من قوله: ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ﴾ [٩٦] [١٠]، ويجوز أنْ يكون (ومن الذين أشركوا) في موضع رفع خبراً مقدماً تقديره: ومن الذين أشركوا قوم يودّ أحدهم لو يعمّر ألف سنة [١١]، فعلى هذا يكون الوقف على ﴿ حَيَوٰةٍ ﴾ [٩٦]: تاماً.

---

[١] عند أبي عمرو تام. المكتفى (١٦٨).

[*] في (ب) سقط: (لأنّ).

[٢] تقدّم الكلام عن هذا في سورة البقرة الآية (٦٣)، وقد كررت الآيات هنا.

[٣] عند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٨).

[٤] عند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٦٨).

[٥] عند أبي عمرو: أكفى مما قبله. المكتفى (١٦٨).

[٦] كذا عند أبي عمرو، ثمّ قال: وقيل: تام. المكتفى (١٦٨).

[٧] أبو عمرو الدّاني، سبقت ترجمته ص(١١).

[٨] ما قاله أبو عمرو: تام، و ليس كاف. المكتفى (١٦٨).

[٩] سبقت ترجمته ص(٩).

[١٠] القطع و الائتناف (٧٨). و قال النحّاس: لولا مخالفة نافع للجماعة لكان يقال: وجه هذا في العربية.

[١١] هذا الإعراب على اعتبار (ومن الذين أشركوا) منقطع عن أفعل التّفضيل، و يكون (يودّ أحدهم) صفة لمبتدأ محذوف، تقديره: (قوم) أو (فريق). ينظر البحر المحيط (٥٠٤/١).

والأكثر على أنّ الوقف على ﴿ أَشْرَكُوٓاْ ﴾ [٩٦] [١]: وهم المجوس، كان الرّجل منهم إذا عطسَ، قيل له: زهْ هَزَ ارْسَال[*]، أيّ عش ألف سنة. فاليهود أحرص على الحياة من المجوس الذين يقولون ذلك. وذلك [**] أنّ المجوس كانت تحيّة ملوكهم [***] هذا عند عطاسهم ومصافحتهم [٢] . ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [٩٦] حسن، وقيل: كاف[٣]؛ لأنّ ما بعده يصلُح أن يكون مستأنفاً وحالاً. ﴿ أَن يُعَمَّرَ ﴾ [٩٦][٤] [ط٤٥] أحسن منه، / ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٩٦] [٥]: تام. ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [٩٧]: حسن، إنْ رفعت (هدى). ﴿ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٩٧] [٦]: تام، ﴿ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [٩٨]: ليس بوقف؛ لأنّ جواب الشّرط لم يأتِ، ﴿ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ [٩٨] [٧]: تام ، ﴿ بَيِّنَٰتٍ ﴾ [٩٩]: كاف، ﴿ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [٩٩] [٨] تام؛ للاستفهام بعده.

---

[١] عند ابن الأنباري الوقف على رؤوس الآي إلى قوله (أشركوا).الإيضاح (٥٢٤/١) وكذا عند النحّاس، وقال الأخفش و الفرّاء تمّ الكلام، و قال السجستاني وقف كاف. القطع والائتناف (٧٦)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٩).

[*] في (ب): (زه هز إرساك)، في (ط): (زي هز إرسال).

[**] في (ب): (و ذلك لأنّ).

[***] في (أ): (و تحية مكرهم).

[٢] ينظر المحرر الوجيز(١١٣)، البحر المحيط (٥٠٤/١)، تفسير القرآن العظيم (١٥٤/١).

[٣] قاله أبو عمرو الدّاني. المكتفى (١٦٩).

[٤] عند ابن الأنباري حسن، الإيضاح (٥٢٤/١)، و عند النحّاس، قال الأخفش: هنا التّمام، و قال السجستاني: التّمام، (يعلمون). القطع والائتناف (٧٦)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٩)

[٥] كذا عند ابن الأنباري و عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٢٤/١)، المكتفى (١٦٩).

[٦] عند النحّاس: تام. القطع والائتناف (٧٧)، وعند أبي عمرو الوقف على رأس الآية هنا كاف. المكتفى (١٦٩).

[٧] عند النحّاس: تام. القطع والائتناف (٧٧)، وعند أبي عمرو الوقف على رأس الآية هنا كاف. المكتفى (١٦٩).

[٨] عند النحّاس: تام. القطع والائتناف (٧٧)، وعند أبي عمرو الوقف على رأس الآية هنا كاف. المكتفى (١٦٩).

﴿عَهْدًا ﴾ [١٠٠] ليس بوقف؛ لأنّ (نبذه) جواب لما قبله. ﴿فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾ [١٠٠] جائز، ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[١٠٠] [١] تام، وقال أبو عمرو[٢]: كاف [٣]، ﴿ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [١٠١]: ليس بوقف؛ لأنّ جواب (لمّا) منتظر، ﴿أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [١٠١]: جائز؛ إنْ جعل مفعول (أوتوا): (الواو)، والثّاني [*] الكتاب، وليس بوقف؛ إن جعل (الكتاب) مفعولاً أوّلاً، و(كتاب الله): مفعول (نبذ) كما أعربه السهيلي [٤] ، و(وراء) منصوب على الظّرفية. كذا في السّمين[٥].[٦] ﴿وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [١٠١] ليس بوقف؛ لأنّ ﴿كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [١٠١]: جملة حالية، وصاحبها (فريق)، والعامل فيها (نبذ)، والتّقدير: مشبهين للجهال[٧]. ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [١٠١] [٨]: كاف، ومثله ﴿ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ ﴾ [١٠٢][٩].

---

[١] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٧٧).

[٢] أبو عمرو الدّاني، سبقت ترجمته ص(١١).

[٣] المكتفى في الوقف و الابتداء(١٦٩).

[*] في (أ): الثانية.

[٤] عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش، الإمام أبو زيد و أبو القاسم السّهيلي الأندلسي المالقي الحافظ. كان عالماً بالعربية و اللغة و القراءات جامعا بين الرّواية و الدرّاية، و هو نحويّ متقدّم عالم بالتّفسير، كفّ بصره و هو ابن سبع عشرة سنة. الغاية (٣٧١/١)، البغية (٨١/٢).

[٥] السّمين الحلبي، سبقت ترجمته ص(٣٨).

[٦] ينظر الدرّ المصون (٣١٧/١،٣١٨).

[٧] المصدر نفسه (٣١٨/١).

[٨] عند النحّاس صالح لأنّه رأس آية، و ليس بتام لأنّ (واتبعوا) معطوف على (نبذ) القطع و الائتناف (٧٧)، وعند أبي عمرو كاف. (١٦٩).

[٩] عند أبي عمرو أحسن ممّا بعده. المكتفى (١٦٩).

[أ٤٩] والوقف / على ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ ﴾ [١٠٢]: قال نافع[١] وجماعة[٢]: تام[٣]، وقال أبو عمرو [٤]: ليس بتام ولا كاف، بل حسن[٥]، وعلى كل قول فيه البداءة بِـ (لكن)، وهي كلمة استدراك يستدرك بها الإثبات بعد النّفي أو النّفي بعد الإثبات، وواقعة بين كلامين متغايرين[*]، فما بعدها متعلّق بما قبلها استدراكاً وعطفاً [**] [٦] ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾ [١٠٢] [٧]: حسن على استئناف ما بعده، وليس بوقف؛ إنْ جعل ما بعده في موضع نصب على الحال، أو خبر (لكن)[٨].

---

[١] سبقت ترجمته ص(٩).

[٢] من الجماعة: أحمد بن جعفر الدّيْنَوَري. المكتفى (١٦٩).

[٣] القطع والائتناف (٧٧)، المكتفى (١٦٩).

[٤] سبقت ترجمته ص(١١).

[٥] المكتفى في الوقف و الابتداء(١٦٩).

[*] في (أ) سقط: (وواقعة بين كلامين متغايرين).

[**] ما سقط في (أ) أثبت هنا.

[٦] قرأ حمزة و الكسائي و ابن عامر (لكن) مخفّفة. السبعة في القراءات (١٢٧)، التيسير (٦٥) و عليه تكون (لكن) لمجرد الاستدراك لا تعمل عند الجمهور، ووقع فيها خلاف بين البصريين و الكوفيين هل هي عاطفة أم لا؟ وقدْ ذكر ابن هشام ما قاله النّحويون في ذلك . ينظر مغني اللّبيب (٣٨٥/١،٣٨٦).

[٧] عند ابن الأنباري حسن غير تام؛ لأنّ (يعلّمون النّاس السحر) حال من (الشياطين). الإيضاح (٥٢٥/١)، و عند النحّاس ذكر ما قاله الأشموني. القطع والائتناف (٧٧)، و عند أبي عمرو أحسن مما قبله. المكتفى (١٦٩).

[٨] إذا كان الضّمير في (يعلّمون) عائدا على (الشياطين) تكون الجملة استئنافية، فقد أخبر عنهم بذلك. وقد تكون الجملة حالاً من فاعل (كفروا) أو من (الشياطين)، أمّا إذا كان الضّمير في (يعلّمون) عائدا على (الذين اتّبعوا ما تتلو الشياطين) فتكون الجملة حالا من فاعل (اتّبعوا) أو استئنافية فقط، و يمكن أن تكون الجملة خبراً ثانياً لـ (الشياطين). ينظر إعراب القرآن للنّحاس(٧١/١)، الدرّ المصون (٣٢٠/١).

﴿ ٱلسِّحۡرَ ﴾ [١٠٢] [(١)]: كاف؛ إنْ جعلت (ما) نافية، ثم يبتدئ : ﴿ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ ﴾ [١٠٢]،

[ب٤٠] أي: لم ينزل عليهما سحر ولا باطل، وإنّما أنزل عليهما الأحكام وأمرا بنصرة [(*)] الحق / وإبطال الباطل، وليس بوقف؛ إنْ جعلت (ما) بمعنى الذي، أيّ ولكنّ الشّياطين كفروا يعلمون النّاس السّحر والذي أنزل على الملَكين، بفتح اللام [(٢)] ومن قرأ بفتحها وقف على ﴿ ٱلۡمَلَكَيۡنِ ﴾ [١٠٢]. ويبتدئ ﴿ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ ﴾ [١٠٢]، والذي قرأ بكسر اللّام [(٣)] أراد بهما داود وسليمان عليهما الصّلاة والسّلام [(٤)].

[(١)] عند ابن الأنباري حسن وليس بوقف إن كانت (ما) منسوقة على (السّحر). الإيضاح (٥٢٦/١)، وعند النحّاس وأبي عمرو ذكرا ما قاله الأشموني من حيث الوقف الكافي، أو من حيث عدم الوقف. القطع والائتناف (٧٧)، المكتفى (١٦٩).

[(*)] في (ب): (أنزل عليهما للأحكام و أمر بنصرة).

[(٢)] على اعتبار (ما) نافية تكون الجملة (وما أنزل) معطوفة على الجملة المنفية قبلها و هي (وما كفر سليمان)، وعلى اعتبار (ما) موصولة تكون جملة (وما أنزل) معطوفة على (السّحر) أو على (ما تتلوا الشياطين)، والتقدير: و اتّبعوا ما تتلو الشياطين و ما أنزل على الملكين. وعلى هذا لا يوجد اعتراض، و لا حاجة إلى القول بأنّ في الكلام تقديماً و تأخيراً. وذكر في هذه الجملة أوجها أخرى فصّل السّمين الحلبي في شرحها. ينظر الدرّ المصون (٣٢١،٣٢٠/١).

[(٣)] قرأ الجمهور بفتح اللاّم، وقرأ الحسن بن علي و ابن عبّاس و الضّحاك بكسر اللاّم . مختصر الشواذ(٨)، المحتسب لابن جنّي(١٨٥/١)، البحر المحيط (٥٢٧/١).

[(٤)] ينظر المحرر الوجيز(١١٧)، البحر المحيط (٥٢٧/١)، تفسير القرآن العظيم (١٦٤،١٦٣/١).

قوله : هاروت وماروت هما [*] في موضع خفض عطف بيان في الأوّل والثّاني عطف عليه، أو بدلان من الملكين [١]. و(بابل) قال ابن مسعود [٢] : هي في سواد الكوفة [٣] ، وهما لا ينصرفان للعلمية [**] أو العجمة، أو العلميّة [***] والتّأنيث ، والوقف على ﴿ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَۚ ﴾ [١٠٢][٤] تام، سواء جعلت (ما) نافية أو بمعنى الذي، و(بابل) لا ينصرف أيضاً وهو في موضع خفض للعلميّة [****] والتّأنيث لأنّه اسم بقعة.

---

[*] في (ب) سقط: (هما).

[١] وقيل (هاروت) و (ماروت) اسمان لقبيلتين من الشياطين، فعلى هذا يكونان بدلا من (الشياطين) و الفتحة علامة النّصب، وذلك بتشديد (لكنّ) و إعمالها. ومن قرأ برفع (الشياطين) و بتخفيف (لكن) يكون (هاروت) و (ماروت) منصوبين على الذّم، أي: أذمّ هاروت وماروت من بين الشياطين كلّها. ينظر البحر المحيط (٥٢٨/١)، الدرّ المصون (٣٢١/١).

[٢] عبد الله بن مسعود. سبقت ترجمته ص(٣٦).

[٣] ينظر البحر المحيط (٥٢٨/١).

[**] في (ب): (للعملية).

[***] في (ب): (للعملية).

[٤] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٦٩).

[****] في (ب): (للعمليّـة).

وقرأ الزُّهْريّ [١] والضحّاك [٢]: (هاروتُ وماروتُ) برفعهما [٣] خبر مبتدأ محذوف [٤] فعلى هذه القراءة يوقف على ﴿ بِبَابِلَ ﴾ [١٠٢] أو مرفوعان بالابتداء و(ببابل) الخبر، أي: هاروت وماروت ببابل، فعلى هذه القراءة بهذا التّقدير يكون الوقف على ﴿ ٱلْمَلَكَيْنِ ﴾ [١٠٢] [٥] وهذا الوقف أبعد من الأوّل لبعد وجهه عند أهل التّفسير، ونصبهما بإضمار (أعني) فيكون [*] الوقف على (بابل) كافياً، ونصبهما بدلاً من الشّياطينَ؛ على قراءة نصب النّون، وعلى هذه القراءة لا يفصل بين البدل [**] والمبدل منه بالوقف [٦] ، قوله : (وما كفر سليمان) ردٌّ على الشياطين، لأنّهم زعموا: أنّ سليمان استولى على الملك بالسّحر الذي ادّعوه عليه، فعلى هذا يكون قوله (وما كفر سليمان) ردّاً على اليهود، والسّبب الذي من أجله أضافت اليهود السّحر إلى سليمان بزعمهم، فأنزل الله براءته، وما ذاك إلاَّ أنّ سليمان كان جمع كتب السّحر تحت كرسيه لئلاَّ
[ب٣٩] يُعمل به فلما مات ووجدت الكتب قالت / الشّياطين بهذا كان ملكه ، وشاع في اليهود أنّ سليمان
[ط٤٦] كان ساحراً، فلما بعث الله محمداً / ﷺ بالرّسالة خاصموه بتلك الكتب وادّعوا أنّه كان ساحراً، فأنزل الله: (واتبعوا ما تتلوا الشياطين) [***] الآية، فأنزل الله براءته [٧] .

---

[١] محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهري، سبقت ترجمته ص (٨٦).

[٢] الضّحاك بن مزاحم أبو القاسم، تابعي، سمع سعداً بن جبير و أخذ عنه التفسير. توفّي (١٠٥هـ). الغاية (٣٣٧/١)، الأعلام (٣١٠/٣).

[٣] مختصر الشواذ(٨)، البحر المحيط (٥٢٩/١).

[٤] والتقدير: هما هاروت وماروت. البحر المحيط (٥٢٩/١).

[٥] عند النحّاس وقف كاف على قراءة الزّهري و الضّحاك. القطع والائتناف (٧٧).

[*] في (ب): (يكون).

[**] في (ب) زيادة: (بين).

[٦] قال نافع: (ببابل) تمّ، وردّ النحّاس ذلك وقال: لا وجه له؛ لأنّ ما بعده منصوب على البدل. القطع والائتناف.

[***] في (أ) زيادة: (على ملك سليمان).

[٧] ينظر المحرر الوجيز(١١٦).

﴿ حَتَّىٰ يَقُولَآ ﴾ [١٠٢]: ليس بوقف، لفصله بين القول والمقول. و(حتى): هنا حرف جر، وتكون حرف عطف (*)، وتكون حرف ابتداء تقع (**) بعدها الجمل كقوله :

فَمَا زالتِ القَتلى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدَجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دجْلَةَ أشْكَـلُ (١)

والغاية: معنى لا يفارقها في هذه الأحوال الثّلاثة، إمّا في القوّة أو الضّعف أو غيرها ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ [١٠٢] (٢): كاف؛ إنْ جعل (***) ما بعده معطوفاً على (يعلّمون الناس السحر) (٣). أو(****) على المعنى، أي: فلا تكفر فيأتون فيتعلمون (٤)، وقيل عطف على محل (ولكنّ الشّياطين كفروا) لأنّ موضعه رفع ، أو على خبر مبتدأ محذوف، أي: (*****) فهم يتعلّمون (٥).

(*) في (أ): (حتى) هنا: حرف جر و عطف.

(**) في (أ): (يقع).

(١) البيت لجرير، وهو من البحر الطويل، و البيت في ديوانه(٤٥٤/١)، الخزانة (٤٧٩/٩)، شرح المفصّل لابن يعيش (١٨/٨)، الدرّ المصون (٣٢٤/١).

(٢) عند ابن الأنباري: حسن غير تام؛ لأنّ قوله(فيتعلمون منها) نسق على قوله (يعلّمون الناس السّحر). الإيضاح (٥٢٦/١) وعند النحّاس قال الأخفش: هذا التمام، و قال نافع: تمّ. و خالفهما بعض النحويين قصد (ابن الأنباري) لأنّه ذكر التّعليل نفسه. القطع والائتناف (٧٧)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٧٠).

(***) في (ب) سقط: (جعل).

(٣) قاله الفرّاء معاني القرآن (٦٤/١)، واعترض الزجّاج على هذا القول لأنّ (فيتعلّمون منها) دليل على أنّ التّعلّم من الملكين خاصة. معاني القرآن و إعرابه(١٦٤/١) ووافق النحّاس الزجّاج، ولكنّه قال: كلام الفرّاء يكون صحيحا على قول من قال الشياطين: هاروت وماروت. إعراب القرآن للنّحاس (٧٢/١).

(****) في (ط): (و على المعنى).

(٤) وهذا القول للفراء أيضا، وقد اختاره الزجّاج. معاني القرآن (٦٤/١)، معاني القرآن و إعرابه (١٦٤/١).

(*****) في (أ): (أو) بدلا من (أي).

(٥) قاله سيبويه و بالتالي تكون الجملة اسمية معطوفة على جملة فعلية . الكتاب (٣٨/٣).

﴿ وَزَوْجِهِۦ ﴾ [١٠٢] [(١)]﴿ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[١٠٢] [(٢)]، ﴿ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾ [١٠٢] [(٣)]: كلّها حسان، ﴿ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ ﴾ [١٠٢] ليس بوقف؛ لأنّ قوله (ماله) جواب القسم، فإنّ اللّام في (لمن اشتراه) موطئة للقسم، و(من) شرطية في محل رفع بالابتداء (وماله في الآخرة من خلاق) جواب القسم [(٤)]. ﴿ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ [١٠٢] [(٥)]: / حسن، وكذا ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [١٠٢] [(٦)]: الأول، ﴿وَٱتَّقَوْا ﴾ [١٠٣]: ليس بوقف [(*)]؛ [ط٤٦] لأنّ جواب (لو) بعدُ. و ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [١٠٣] [(٧)] الثّاني تام؛ لأنّه آخر القصة.

---

(١) عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٧٨).

(٢) عند النحّاس كاف. المصدر نفسه.

(٣) عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٢٦/١)، وعند النحّاس و أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (٧٨) المكتفى (١٧٠).

(٤) هذا قول الفرّاء، وعليه يكون (اشتراه) خبراً لاسم الشّرط، و جواب الشرط محذوف دلّ عليه جواب القسم. معاني القرآن (٦٦/١). واعترض الزجّاج على قول الفرّاء و قال: ليس هذا موضع شرط و لا جزاء. و المعنى: ولقد علموا الذي اشتراه ما له في الآخرة من خلاق. كما تقول: و الله لقد علمت للذي جاءك ما له من عقل. معاني القرآن وإعرابه(١٦٥). وهذه اللاّم (لمن) الظاهر عند النّحويين أنها لام الابتداء المعلّقة لـ (علم) عن العمل، و (من) موصولة مبتدأ، و (اشتراه) صلتها وعائدها. و(ما له في الآخرة من خلاق) جملة من مبتدأ و خبر ، وهذه الجملة خبر (من) الموصولة. وهذا مذهب سيبويه و الجمهور. الكتاب(١٤٧/١،١٤٨)، الدرّ المصون (٣٢٨/١).

(٥) عند النحّاس و أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (٧٨)، المكتفى (١٧٠).

(٦) عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٠).

(*) في (ب): ليس وقفا.

(٧) كذا عند ابن الأنباري و النحّاس و أبي عمرو. الإيضاح (٥٢٦/١)، القطع والائتناف (٧٨)، المكتفى (١٧٠).

﴿ رَٰعِنَا ﴾ [١٠٤]: ليس بوقف؛ لعطف ما بعده على ما قبله، وجائز لمن قرأ (راعناً) بالتّنوين [١]، وتفسيرها: لا تقولوا حقاً مأخوذاً من الرّعونة، والوقف عليها في هذه القراءة سائغ [*] ﴿وَٱسْمَعُواْ ﴾ [١٠٤] [٢]: حسن،﴿ أَلِيمٌ ﴾ [١٠٤] [٣]: تام، ﴿ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [١٠٥] [٤]: كاف، ﴿ مَن يَشَآءُ ﴾ [١٠٥] أكفى، ﴿ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [١٠٥]: تام، ﴿ أَوْ نُنسِهَا ﴾ [١٠٦]: ليس بوقف؛ لأنّ قوله ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ ﴾ [١٠٦] جواب الشرط، كأنّه قال: أيّ آية ننسخها أو نَنْسَأْهَا [٥] نأتِ بخير منها. ﴿ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ [١٠٦] حسن [**][٦] وقال أبو حاتم السّجستاني [٧]: تام، وغلّطه ابن الأنباري [٨] وقال: لأنّ قوله ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [١٠٦]: تثبيت وتشديد لقدرة الله تعالى على المجيء بما هو خير من الآية المنسوخة، وبما هو أسهل فرائض منها [٩].

---

[١] وهي قراءة الحسن البصري و ابن محيصن و أبو حيوة. مختصر الشواذ(٩)، الإتحاف (١٨٩). وعليه يكون (راعنا) صفة لمصدر محذوف، أي: قولا راعنا. ينظر البحر المحيط (٥٤٢/١،٥٤٣).

[*] في (أ): (مانع) بدلا من (سائغ).

[٢] عند ابن الأنباري: تام. الإيضاح (٥٢٧/١)، وعند النحّاس: قال أبو حاتم: هنا التمام. القطع و الائتناف (٧٨)،وعند أبي عمرو: تام. المكتفى (١٧٠).

[٣] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٢٧/١)، وعند أبي عمرو: كاف وقيل تام. المكتفى (١٧٠).

[٤] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٢٧/١)، وعند النحّاس: قال أبو حاتم: كاف ووافقه النحّاس. القطع والائتناف (٧٨)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٧٠).

[٥] (ننسأها) هي قراءة عمر بن الخطاب و ابن عباس و إبراهيم النخعي و عطاء بن أبي رباح و مجاهد و أبي عمرو و ابن كثير. المحرر الوجيز(١٢١)، السبعة في القراءات (١٢٨)، البحر المحيط (٥٥٦/١). وننسأها: نؤخرها.

[**] في (أ) سقط: (حسن).

[٦] عند ابن الأنباري حسن غير تام. الإيضاح (٥٢٧/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٠).

[٧] سبقت ترجمته ص(٩).

[٨] سبقت ترجمته ص(٨).

[٩] الإيضاح (٥٢٨/١).

﴿ قَدِيرٌ ﴾ [١٠٦]: تام؛ للاستفهام بعده، ﴿ وَٱلْأَرْضِۗ ﴾ [١٠٧] [١]: كاف؛ للابتداء بعده النّفي، ﴿ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [١٠٧] [٢]: تام؛ للابتداء بالاستفهام بعده. ﴿ مِن قَبْلُۗ ﴾ [١٠٨] [٣]: تام؛ للابتداء بالشّرط. ﴿ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [١٠٨] [٤]: تام، ﴿ كُفَّارًا ﴾ [١٠٩] [٥]: كاف إنْ نصب حسداً بمضمر غير الظّاهر؛ لأنّ (حسداً) مصدر فعل محذوف، أي: يحسدونكم حسداً [٦]، أو(*) هو مفعول له، أي: يردّونكم من بعد إيمانكم كفّاراً (**) لأجل / الحسد، وليس بوقف إنْ نصب (حسداً) بالعامل قبله ، سواء نصب (حسداً) على أنّه مصدر ، أو أنّه مفعول له ، إذ لا يفصل بين العامل والمعمول بالوقف [٧] ، ﴿ٱلْحَقُّ ﴾ [١٠٩] [٨]: حسن، ﴿بِأَمْرِهِۦٓ ﴾ [١٠٩] [٩]: أحسن منه، ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [١٠٩] [١٠]: تام.

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٢٨/١)، وعند النحّاس قال أبو حاتم: كاف. القطع والائتناف (٧٨).

[٢] عند ابن الأنباري و عند النحّاس حسن. الإيضاح (٥٢٨/١)، القطع والائتناف (٧٨)، و عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٠).

[٣] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٢٨/١)، وعند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٧٨).

[٤] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٢٨/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٧٨)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٧٠).

[٥] عند ابن الأنباري: حسن غير تام لأن قوله (حسداً من عند أنفسهم) منصوب على التفسير عن الأول. الإيضاح (٥٢٨/١)، وعند النحّاس: قال الأخفش: هذا التّمام ثمّ استأنف (حسدا) وقال الفرّاء: انقطع الكلام (وهو قول أحمد بن موسى و محمد بن عيسى) وقال نافع: تم. القطع والائتناف (٧٩)، وعند أبي عمرو: ذكر أقوال نافع والفرّاء و أبي حاتم و ابن الأنباري و الأخفش. المكتفى (١٧٠،١٧١).

[٦] وهو قول الأخفش. القطع والائتناف (٧٩).

(*) في (ط): (الواو) بدلا من (أو).

(**) في (أ) زيادة: (حسدا).

[٧] واختار أبو حيّان و السّمين أنّه مفعول له، و فيه الشّروط المجوّزة لنصبه و العامل فيه (ودّ)، أي: الحامل على ودادتهم ردّكم كفّاراً حسدهم لكم. البحر (٥٥٨/١)، الدرّ المصون (٣٤١/١).

[٨] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٢٨/١)، وعند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٧٩)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٧١).

[٩] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٢٨/١)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٧١).

[١٠] كذا عند ابن الأنباري الإيضاح (٥٢٨/١)، وعند النحّاس حسن القطع والائتناف (٧٩)، وعند أبي عمرو كاف . المكتفى (١٧١).

[ط٤٧] /﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [١١٠][(١)]: حسن. ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ [١١٠][(٢)]: أحسن منه، ﴿بَصِيرٌ﴾ [١١٠][(٣)]: تام، ﴿أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [١١١]: حسن، ﴿أَمَانِيُّهُمْ﴾ [١١١][(٤)]: أحسن منه، ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [١١١][(٥)]: تام، ﴿بَلَىٰ﴾ [١١٢] ليس بوقف؛ لأنّ (بلى) وما بعدها جواب للنّفي السّابق، والمعنى أنّ اليهود قالوا: لن يدخل الجنة [(*)] أحدٌ إلاَّ من كان يهودياً، ((والنّصارى قالوا: لن يدخل الجنّة إلاَّ من كان نصرانيّاً))[(**)]، فقيل لهم: بلى[(***)] يدخلها من أسلم وجهه[(٦)]. فقوله (بلى): ردٌّ للنّفي في قولهم: لن يدخل الجنة أحد، وتقدّم ما يغني عن إعادته [(٧)] ﴿عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [١١٢]: جائز، وقُرِئ شاذاً (ولا خوفُ عليهم) بحذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله بلا تنوين: أيّ ولا خوفُ شيءٍ عليهم [(٨)].﴿يَحْزَنُونَ﴾ [١١٢] [(٩)]: تام.

---

(١) عند النحّاس: صالح. القطع و الائتناف (٧٩)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧١).

(٢) عند النحّاس: صالح. القطع و الائتناف (٧٩)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧١).

(٣) كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٢٨/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٧٩)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧١).

(٤) عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٢٩/١)، وعند النحّاس هذا الوقف عند أبي حاتم . القطع والائتناف (٧٩)، وعند أبي عمرو: كاف وقيل تام (وهو قول السجستاني). المكتفى (١٧١).

(٥) عند ابن الأنباري: حسن غير تام؛ لأنّ (بلى من أسلم) مردود على الجحد المتقدّم. الإيضاح (٥٢٨/١) وعند النحّاس: ليس بتام و لنفس السبب الذي ذكره ابن الأنباري. القطع والائتناف (٧٩)، وعند أبي عمرو: كاف ولنفس السبب. المكتفى (١٧١).

(*) في (أ) سقط: (الجنة).

(**) في (أ)+(ب) سقط الكلام بين القوسين: ((والنّصارى ..... نصرانيا)).

(***) في (أ): (بل يدخلها).

(٦) معاني القرآن و إعرابه(١٧١/١)، المحرر الوجيز(١٢٥)، البحر المحيط (٥٦١/١)، تفسير القرآن العظيم (١٨٣).

(٧) تقدّم الحديث عن (بلى) في سورة البقرة الآية (٨١) {بلى من كسب سيئة}.

(٨) وهي قراءة ابن محيصن. الإتحاف (١٧٦)، البحر (٢٧٤،٢٧٣/١).

(٩) كذا عند ابن الأنباري و النحّاس و أبي عمرو. الإيضاح (٥٢٩/١)، القطع والائتناف (٨٩)، المكتفى (١٧١).

﴿ عَلَىٰ شَيۡءٖ ﴾ [١١٣] [(١)]: في الموضعين جائز، والأوّل أجود؛ لأنّ الواو في قوله: (وهم يتلون الكتاب): ((للحال. ﴿ يَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ [١١٣] [(٢)]: حسن؛ على أنّ الكاف في (كذلك) متعلّقة بقول أهل الكتاب)) [(*)] أيّ قال: الذين لا يعلمون - وهم مشركو العرب - مثل قول اليهود والنّصارى، فهم في الجهل سواء. ومن وقف على ﴿كَذَٰلِكَ ﴾ [١١٣]: ذهب إلى أنّ (الكاف) راجعة ((إلى تلاوة اليهود، وجعل (وهم يتلون الكتاب) راجعاً)) [(**)] إلى النّصارى، أي: والنّصارى يتلون الكتاب كتلاوة اليهود، وإنّ أحد الفريقين يتلو الكتاب كما يتلو الفريق الآخر، فكلا الفريقين أهل كتاب، وكلّ فريق أنكر ما عليه الآخر، وهما أنكرا دين الإسلام كإنكار اليهود النّصرانية، وإنكار النّصارى اليهودية من غير برهان ولا حجّة. وسبيلهم سبيل من لا يعرف الكتاب من مشركي
[ب٤٢] العرب، فكما لا حجّة لأهل الكتاب لإنكارهم دين / الإسلام لا حجّة لمن ليس له كتاب وهم مشركو العرب، فاستووا في الجهل [(٣)]. ﴿مِثۡلَ قَوۡلِهِمۡۗ ﴾ [١١٣] حسن؛ لأنَّ (فالله) مبتدأ مع فاء التّعقيب، قاله السّجاوندي [(٤)].[(٥)] ﴿يَحۡتَلِفُونَ ﴾ [١١٣] [(٦)] تام. ﴿فِي خَرَابِهَآۚ ﴾ [١١٤] [(٧)] حسن. ﴿ خَآئِفِينَۚ ﴾ [١١٤] [(٨)] كاف؛ لأنّ ما بعده مبتدأ وخبر، ولو وصل لصارت الجملة صفة لهم. ﴿ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞ ﴾ [١١٤] جائز . ﴿ عَظِيمٞ ﴾ [١١٤] [(٩)] تام . ﴿ وَٱلۡمَغۡرِبُ ﴾ [١١٥] حسن ، ﴿ تُوَلُّواْ ﴾ [١١٥] ليس بوقف؛

---

(١) عند النحّاس صالح في الموضعين. القطع والائتناف (٨٩).
(٢) كذا عند ابن الأنباري و النحّاس. الإيضاح (٥٢٩/١)، القطع والائتناف (٧٩)، و عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧١).
(*) في (ب): سقط الكلام بين القوسين: ((للحال ..... الكتاب)).
(**) في (ب): سقط الكلام بين القوسين: ((تلاوة. . . . . راجعا إلى)).
(٣) ينظر تفسير الطبري (٤٤٠/٢).
(٤) سبقت ترجمته ص(١١).
(٥) علل الوقوف (٢٣٠/١).
(٦) كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٩٢/١) وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٨٠) وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧١).
(٧) كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٢٩/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧١).
(٨) عند النحّاس: قال أبو حاتم: الوقف (وسعى ..... خائفين) قطع صالح وليس بتام. والتّمام (عظيم). الآية (١١٤). القطع والائتناف(٨٠).
(٩) كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٢٩/١)، و كذا عند النحّاس على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (٨٠)، و كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧١).

لأنّ ما بعده جواب الشّرط؛ لأنّ (أين): اسم شرط جازم [*]، و(ما) زائدة، و(تولوا): مجزوم بها، وزيادة (ما) ليست لازمة لها بدليل قوله: أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا[**] العُدَاةَ تَجِدْنَا [١]. وهي ظرف مكان، والنّاصب لها ما بعدها . ﴿وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [١١٥] [٢] كاف . ﴿عَلِيمٌ﴾ [١١٥] [٣] تام على قراءة ابن

[٥٢أ] عامر [٤] ﴿وَقَالُواْ﴾ [١١٦] بِلا واو قبلها [٥] أو بها ، وجعلت استئنافاً وإلاَّ فالوقف على ذلك : / حسن؛ لأنّه من عطف الجمل، ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ [١١٦] [٦]: صالح، أي: تنزيهاً له عمّا نسبه [***] إليه المشركون [٧]، فلذلك صلح الوقف على ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ [١١٦] ﴿والأرض﴾ [١١٦] كاف؛ لأنّ ما [****] بعده مبتدأ وخبر. ﴿قَٰنِتُونَ﴾ [١١٦] [٨] تام.

---

[*] في (ب): (اسم شرط جائز).

[**] في (ب) سقط: (بنا).

[١] البيت لابن همّام السّلولي عبد الله بن همّام السّلولي من بني مرّة بن صعصعة شاعر إسلامي توفّي نحو (١٠٠هـ) الأعلام (١٤٣/٤) وعجز البيت هو: (نصرف العيس نحوها للتلاقي) و العيس: الإبل البيضاء. مفردها: أعيس و عيساء. كانوا يرحلون على الإبل فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل. و البيت من شواهد الكتاب (٤٣٢/١)، المقتضب للمبرّد(٤٧/٢)، المفصّل لابن يعيش(١٠٥/٤)، البحر المحيط (٥٨٤/١)، الدرّ المصون (٣٥٠/١).

[٢] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٢٨/١)، وعند النحّاس تام على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (٨٠)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٢).

[٣] عند أبي عمرو تام. المكتفى (١٧٢).

[٤] عبد الله بن عامر اليحصبي، سبقت ترجمته ص(١٦).

[٥] السبعة في القراءات (١٢٨)، التيسير (٨٠).

[٦] عند النحّاس قال نافع: تام. القطع والائتناف (٨٠).

[***] في (أ): (ينسبه).

[٧] قاله النحّاس. القطع والائتناف (٨٠).

[****] في (أ) سقط: (ما)

[٨] عند النحّاس قال أحمد بن موسى تام. القطع والائتناف (٨٠).

﴿ وَٱلۡأَرۡضِۖ ﴾ [١١٧] جائز؛ لأنّ (إذا) (*) إذا أجيبت بالفاء كانت شرطية. ﴿ كُن ﴾ [١١٧] (١) جائز إنْ رفع (فيكون) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: فهو (**) (٢)، وليس بوقف لمن نصب (يكون) على جواب الأمر (٣) أو عطفاً (**) على (يقول). (٤) فعلى هذين الوجهين لا يوقف على (كن) ؛

(*) في (أ)+(ب) سقط: (إذا).

(١) إن جعل (فيكون) مستأنفا على أنّه خبر مبتدأ محذوف فالوقف عند ابن الأنباري و النحّاس على (كن) وكذا عند أبي عمرو فالوقف عنده كاف. و إن جعل (فيكون) معطوفاً على (يقول) فالوقف عند ابن الأنباري و النحّاس على (فيكون)، وكذا عند أبي عمرو إن قرأت (فيكونَ) بالنصب على جواب الأمر.

(**) في (ب) زيادة: (يكون).

(٢) وهو أحد قولي الزجّاج. معاني القرآن و إعرابه (١٧٥/١).

(٣) وهي قراءة ابن عامر. السبعة في القراءات (١٢٨)، التّيسير (٦٥). قال أبو حيّان: لفظ الأمر هنا شبّه بالأمر الحقيقي، ولا يصحُ نصبه على جواب الأمر الحقيقي؛ لأنّ هذا لا يكون إلاّ في فعلين ينتظم منهما شرط و جزاء. نحو: ائتني فأكرمك، إذ المعنى: إن تأتني أكرمك. وهنا لا ينتظم ذلك، إذ يصير المعنى: إن يكن يكن. فلا بدّ من اختلاف بين الشرط و الجزاء إمّا بالنّسبة إلى الفاعل، أو بالنسبة إلى الفعل في نفسه. البحر المحيط (٥٨٦/١) وأضاف السّمين: إنّ هذا و إن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبر، و إذا كان معناه الخبر لم ينتصب في جوابه بالفاء إلاّ ضرورة. و لا يمكن أن يكون الشيء شرطا لنفسه فهذا محال. الدرّ المصون (٣٥٥/١).

(**) في(ب) عطف.

(٤) وهو القول الثّاني للزّجّاج. معاني القرآن و إعرابه(١٧٥/١)، و اختاره الطبري. تفسير الطبري(٤٠٤/١). وقد ردّ ابن عطيّة هذا الوجه وقال: هو خطأ من جهة المعنى؛ لأنّه يقتضي أنّ القول مع التّكوين حادث، (يقصد ابن عطيّة أنّ الأمر القديم قد تمّ و التكوين حادث، فكيف يعطف عليه بما يقتضي تعقيبه له). المحرر الوجيز(١٢٨)، وقال أبو حيّان: كلام ابن عطيّة لا يتم إلاّ بأن تحمل الآية على أنّ هناك قولا و أمرا قديما (أمرا حقيقيا). أمّا إذا كان على جهة المجاز، ومن باب التّمثيل فيجوز العطف على (يقول). البحر المحيط (٥٨٦/١).

لتعلّق ما بعده به من حيث كونه جواباً له .[*] ﴿ فَيَكُونُ ﴾ [١١٧] [١]: تام [**] على القراءتين ﴿ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ﴾ [١١٨] [٢] حسن، / ومثله ﴿مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ [١١٨] [٣]، ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [١١٨] [٤] [ط٤٨] كاف، ﴿يُوقِنُونَ ﴾ [١١٨] [٥]: تام ، ﴿ وَنَذِيرًا ﴾ [١١٩] [٦]: حسن، على قراءة (ولا تَسْأَلْ) بفتح التاء والجزم، وهي قراءة نافع [٧][٨]، وهي تحتمل وجهين، أحدهما أنْ يكون أمره الله [***] بترك السؤال، والثّاني أنْ يكون المعنى على تفخيم ما أعدّ لهم من العقاب [٩]، أو[****] هو من باب تأكيد النّهي نحو: لا تأكل السّمك ولا [*****] تشرب اللّبن.

---

[*] في (ب) سقط: (له).

[١] عند ابن الأنباري تام. الإيضاح (٥٣٠/١) وعند النحّاس ذكرنا ما قاله عند الوقف على (كن). وعند أبي عمرو تام على القراءتين. المكتفى (١٧١).

[**] في (ب) سقط: (تام).

[٢] عند النحّاس: قال الأخفش: هذا التّمام؛ لأنّه أراد: هلاّ يكلمنا الله أو تأتينا آية. القطع والائتناف (٨٠).

[٣] عند النحّاس قال أحمد بن موسى: هذا التمام. المصدر نفسه (٨١).

[٤] عند النحّاس: قطع صالح. المصدر نفسه.

[٥] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس و أبي عمرو. الإيضاح (٥٣٠/١)، القطع والائتناف (٨١)، المكتفى (١٧٢).

[٦] عند ابن الأنباري: حسن و ليس بتام لأن قوله (ولا تسأل عن أصحاب الجحيم) متعلّق بالأول (إنّا أرسلناك بالحق بشيرا و نذيرا) ومن قرأ (ولا تسأل) بالرّفع على معنى (ولست تسأل) كان الوقف على (نذيرا) أحسن منه في المذهب الأوّل. الإيضاح (٥٣٠/١)، وعند النحّاس ليس بتام و لنفس السبب الذي ذكره ابن الأنباري. ثمّ قال ومن قرأ (ولا تسأل....) بفتح التاء كان الوقف على ما قبله أسهل، إلاّ أن يقدّره في موضع الحال. القطع والائتناف (٨١)، وعند أبي عمرو: كاف على قراءة (ولا تسأل) بالجزم. ثمّ ذكر أبو عمرو ما قاله ابن الأنباري و النحّاس. المكتفى (١٧٣).

[٧] سبقت ترجمته ص(٩).

[٨] التّيسير (٦٥)، النّشر (١٦٦/١).

[***] في (ب): (الله أمره).

[٩] ينظر معاني القرآن و إعرابه (١٧٦/١)، الكشاف (١٦٩/١). قال السّمين: وعلى هذه القراءة تكون (ولا تسأل) مستأنفة فقط و لا يجوز أن تكون حالا؛ لأنّ الطّلب لا يقع حالا. الدرّ المصون (٣٥٦/١،٣٥٧).

[****] في (أ): (الواو) بدلا من (أو).

[*****] في (ب) سقط: (لا).

ومن قرأ بضم التّاء والرّفع استئنافاً له ((وجهان أيضاً أحدهما: أنْ يكون حالاً من قوله))[*] ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ [**] ﴾ [١١٩] فيكون منصوب المحل معطوفاً على بشيراً ونذيرا، ((أي: إنّا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً)) [***] وغير مسؤول عن أصحاب الجحيم، فعلى هذه القراءة لا يُوقف على (ونذيراً) إلاَّ على تسامح، الثّاني: أنْ تكون الواو للاستئناف ويكون منقطعاً عن الأوّل على معنى: ولن تسأل، أو ولست تسأل، أو[****] ولست تؤاخذ [١] فهو على هذا منقطع عمّا قبله فيكون الوقف على (ونذيراً) كافياً. ﴿ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ [١١٩] [٢] تام. ﴿ مِلَّتَهُمۡۗ ﴾ [١٢٠] [٣] حسن، ومثله ﴿ ٱلۡهُدَىٰۗ ﴾ [١٢٠] [٤]، ﴿ مِنَ ٱلۡعِلۡمِۙ ﴾ [١٢٠][*****] ليس بوقف؛ لأنَّ نفى الولاية والنّصرة متعلق [******] بشرط اتّباع أهوائهم، فكان في الإطلاق خطر، فلذلك جاء الجواب: ﴿ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ﴾ [١٢٠] لأنَّ (اللام) في (ولئن) مؤذنة بقسم مقدّر قبلها ، فلا يُفصل بين الشّرط وجوابه بالوقف ، وكذا يقال فيما يأتي [٥].

---

[*] في (ب) سقط الكلام بين القوسين: ((وجهان ..... قوله)).

[**] في (ب) سقط: (بالحق).

[***] في (ب) سقط الكلام بين القوسين: ((أيّ ..... نذيرا)).

[****] في (ب) سقط: (أو لست تسأل، أو).

[١] ينظر معاني القرآن و إعرابه(١٧٦/١)، إملاء ما منّ به الرحمن (٦٠) وفيهما تفصيل لهذين الوجهين من الإعراب على قراءة (ولا تسأل).

[٢] كذا عند النحّاس و عند أبي عمرو. القطع والائتناف (٨١)، المكتفى (١٧٣).

[٣] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٣١/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٤).

[٤] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٤).

[*****] في (ب) سقط: (من العلم).

[******] في (أ): معلّق.

[٥] (لئن) هذه اللام تسمّى الموطّئة أو المؤذنة للقسم، و علامتها أن تقع قبل أدوات الشرط. وأكثر مجيئها مع (إن) وقد تأتي مع غيرها ﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ ﴾. [الأعراف ١٨:٧]. وقد تحذف مع كون القسم مقدّرا قبل الشرط، ومن ذلك: ﴿ وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ [المائدة ٧٣:٥] فهذا لا يكون إلاّ جوابا للقسم. ينظر مغني اللبيب (٣١١/١).

﴿ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [١٢٠] [١]: تام، ﴿ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾ [١٢١] [٢] حسن، وقيل تام [٣]. (الذين): مبتدأ، وفي خبره قولان، أحدهما أنّه (يتلونه) وتكون جملة (أولئك) مستأنفة، والثّاني أنّ الخبر هو (أولئك يؤمنون

[ب٤٣] به) ويكون (يتلونه) في محل / نصب حالاً من المفعول في (آتيناهم)، وعلى كلا القولين هي حال مقدّره؛ لأنّ: وقت الإيتاء [*] لم يكونوا تالين، ولا كان الكتاب متلوّاً [**] [٤] وقال أبو البقاء [٥]: ولا يجوز أنْ يكون (يتلونه) خبراً لئلّا يلزم أنّ كل مؤمن يتلو الكتاب حقّ تلاوته بأيّ تفسير فسّرت التّلاوة ، وكذا جعله : حالاً ؛ لأنّه ليس كل مؤمن على حالة التّلاوة بأيّ تفسير فسّرت التّلاوة.[٦]

[١] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٣١/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٨١)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧٤).

[٢] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٣١/١)، وعند النحّاس: قال هذا الوقف و التّمام (هم الخاسرون). القطع و الائتناف (٨١)، و عند أبي عمرو كاف. (١٧٤).

[٣] لم أقع على قائله.

[*] في (أ): الإتيان.

[**] في (أ): (يتلو).

[٤] قال الزجّاج (يتلونه) خبر، و إن شئت كان خبر الابتداء (يتلونه) و (أولئك) جميعا. معاني القرآن و إعرابه(١٧٨/١)، قال ابن عطيّة: إذا أريد بـ (الذين) الخصوص فيمن اهتدى يصحّ أن يكون (يتلونه) خبر الابتداء، ويصحّ أن يكون (يتلونه) في موضع الحال و الخبر (أولئك). و إذا أريد بـ(الذين) العموم لم يكن الخبر إلاّ(أولئك) و (يتلونه) حال لا يستغنى عنها و فيها الفائدة لأنّه لو كان الخبر في (يتلونه) لوجب أن يكون كلّ مؤمن يتلو الكتاب حقّ تلاوته بأيّ تفسير فسّرت التلاوة. المحرر الوجيز(١٢٩،١٣٠).

[٥] أبو البقاء العكبري سبقت ترجمته ص(١٣٧).

[٦] و أضاف أبو البقاء(يتلونه) حال مقدّرة من (هم) أو من (الكتاب) لأنّهم لم يكونوا وقت إتيانه تالين له. وجملة (أولئك يؤمنون به) هي خبر (الذين). إملاء ما منّ به الرحمن (٦٠،٦١).

[أ٥٣] ﴿ وَمَن يَكۡفُرۡ بِهِۦ ﴾ [١٢١]: ليس بوقف، / لأنَّ جواب(*) الشّرط لم يأت فلا يفصل بين الشّرط وجوابه بالوقف. ﴿ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴾ [١٢١] (١) : تام، ﴿ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[١٢٢] (٢) كاف ، ﴿ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾ [١٢٣] جائز، ﴿ يُنصَرُونَ ﴾ [١٢٣] (٣): تام، قرأ ابن عامر (٤): (إبراهام) بألف بعد الهاء في جميع ما في هذه السّورة ومواضع أُخر، وجملة ذلك ثلاثة (**) وثلاثون موضعاً، وما بقي بالياء (٥) ﴿فَأَتَمَّهُنَّۖ (٦)﴾ و ﴿ إِمَامًا﴾ و ﴿ذُرِّيَّتِيۖ ﴾[١٢٤] (٧) كلّها حسان. ﴿ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[١٢٤] (٨):كاف، ﴿ وَأَمۡنٗا ﴾ [١٢٥] (٩) حسن ، على قراءة (واتّخِذوا) بكسر الخاء أمراً لأنّه يصير مستأنفاً. (١٠)

(*) في (ب) سقط: (جواب).

(١) كذا عند ابن الأنباري و النحّاس و أبي عمرو. الإيضاح (٥٣١/١)، القطع والائتناف (٨١)، المكتفى (١٧٤).

(٢) عند ابن الأنباري غير تام؛ لأنّ قوله (واتّقوا يوما) نسق على (واذكروا نعمتي). الإيضاح (٥٣١/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٨١).

(٣) كذا عند ابن الأنباري و النحّاس و أبي عمرو. الإيضاح (٥٣١/١)، القطع والائتناف (٨١)، المكتفى (١٧٤).

(٤) سبقت ترجمته ص(١٦).

(**) في (ب): الثلاثة.

(٥) السبعة في القراءات (١٢٩)، التّيسير (٦٥)، النّشر (١٦٦/١) إتحاف فضلاء البشر (١٩١)، وينظر الدرّ المصون (٣٥٩/١).

(٦) عند النحّاس: صالح. القطع والائتناف (٨١).

(٧) عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٣١/١)، وعند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٨٢)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٧٤).

(٨) عند ابن الأنباري: تام. الإيضاح (٥٣١/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٨٢)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧٤).

(٩) عند النحّاس: قال الأخفش: هذا التّمام على قراءة من قرأ (واتّخذوا) بكسر الخاء. ومن قرأ (واتّخَذوا): بفتح الخاء كان التّمام (مصلى: ١٢٥) إن لم يجعل (وعهدنا) معطوفا على ما قبله. القطع والائتناف (٨٢) وعند ابن الأنباري: أخذ بما قاله الأخفش. الإيضاح (٥٣١/١، ٥٣٢).

(١٠) قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة و الكسائي بكسر الخاء على الأمر، وقرأ ابن عامر و نافع بفتح الخاء على الخبر. السبعة في القراءات (١٢٩)، التّيسير (٦٦).

ومن قرأ بفتح الخاء ونسق التلاوة على جعلنا فلا يوقف على ﴿وَأَمْنًا﴾ [١٢٥]؛ لأنّ (واتّخَذوا) عطف على (وإذ جعلنا) كأنّه قال: واذكروا إذ جعلنا البيت مثابة للنّاس وأمناً وإذْ اتّخذوا.[١] ﴿مُصَلًّى﴾ [١٢٥] [٢] حسن على القراءتين. ﴿ٱلسُّجُودِ﴾ [١٢٥][٣] تام، ﴿ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾[١٢٦] : ليس [*] وقفاً؛ لأنّ (من آمن) بدل بعض من كل من أهله. ﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾[١٢٦]: حسن، وقيل تام [٤] لأنَّ ما بعده من قول الله لما روي عن مجاهد[٥] في هذه الآية قال استرزق إبراهيم لمن آمن بالله واليوم الآخر [**] قال تعالى ومن كفر فأرزقه في الدّنيا [٦] ﴿ عَذَابِ ٱلنَّارِ ﴾[١٢٦] [٧]: جائز، ﴿ ٱلْمَصِيرُ ﴾[١٢٦] [٨]: تام.

---

[١] جعل الأشموني العطف على مجموع قوله تعالى (و إذ جعلنا) فيحتاج عندها إلى تقدير (إذ)، أي: و إذ اتّخذوا وعندها يكون الكلام جملتين. وقال أبو البقاء على لفظ الخبر يكون المعطوف عليه محذوفاً، تقديره: فثابوا واتّخذوا. إملاء ما منّ به الرحمن (٦١). وذكر السّمين أوجهاً أخرى، منها: أن يكون معطوفاً على (جعلنا)المخفوض بـ (إذ) تقديرا، فيكون الكلام جملة واحدة. ينظر الدرّ المصون (٣٦٤/١).

[٢] عند ابن الأنباري تام على قراءة (اتّخذوا) بكسر الخاء. الإيضاح (٥٣٢/١)، وكذا عند النحّاس على قول الأخفش. القطع و الائتناف (٨٢)، وعند أبي عمرو كاف على القراءتين. المكتفى (١٧٥).

[٣] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٣٢/١)، وعند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٨٣)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٧٥).

[*] في (ب): (ليست).

[٤] وهو قول الأخفش. القطع والائتناف (٨٢)، وهو قول أبي عمرو أيضا. المكتفى (١٧٥).

[٥] سبقت ترجمته ص(١٠٣).

[**] في (ب) سقط: (الآخر).

[٦] تفسير مجاهد (٨٨).

[٧] عند النحّاس، من قرأ (فأمتعه قليلا.....النار) فهذا الوقف عند الأخفش على ما قال أحمد بن جعفر. القطع والائتناف (٨٢).

[٨] عند النحّاس قال أحمد بن موسى : الوقف التام على المصير ، وليس على النّار . القطع والائتناف (٨٢).

[ط٤٩] ﴿ وَإِسۡمَٰعِيلُ ﴾[١٢٧] [(١)]: كاف، /؛ إنْ جعل ربّنا مقولاً له ولإبراهيم، أي [(*)] يقولان ربّنا، ومن قال إنّه مقول إسماعيل وحده وقف على البيت، ويكون قوله: (وَإِسۡمَٰعِيلُ) مبتدأ وما بعده الخبر. وقد أنكر أهل التّأويل هذا الوجه ولم يذكر أحد منهم فساده، والذي يظهر والله أعلم أنّه من جهة أنّ جمهور أهل العلم أجمعوا على أنّ إبراهيم وإسماعيل كِلاهما رفعا [(**)] القواعد من البيت [(٢)]، فمن قال إنّه من مقول إسماعيل وحده وإنّ إسماعيل كان هو الدّاعي وإبراهيم هو الباني وجعل الواو للاستئناف فقد[(***)] أخرجه من مشاركته في رفع القواعد، والصّحيح أنّ الضمير لِـ : إبراهيم وإسماعيل. ﴿ نَقَبَّلۡ مِنَّآۖ ﴾ [١٢٧] [(٣)] حسن، ﴿ ٱلۡعَلِيمُ ﴾[١٢٧] [(٤)]: تام، ﴿مُّسۡلِمَةً لَّكَ ﴾[١٢٨] [(٥)] حسن، ﴿ مَنَاسِكَنَا ﴾[١٢٨]: صالح، ومثله ﴿ عَلَيۡنَآۖ ﴾[١٢٨] [(٦)]. ﴿ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [١٢٨] [(٧)]: تام.

[(١)] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٣٢/١)، وعند النحّاس قال الأخفش: التمام في قوله (من البيت:١٢٧)، ثم استأنف: و إسماعيل يقول ربّنا. وقال نافع في قوله (وإذ يرفع...إسماعيل) تمّ. وقال أبو حاتم: الوقف (وإذ يرفع...إسماعيل) أي قالا أو يقولان (ربّنا تقبّل منّا). القطع والائتناف (٨٢)، وعند أبي عمرو كاف وقيل تام (وهو بذلك أخذ برأي نافع و أبي حاتم)، ثم يبتدئ: ربّنا تقبّل منّا. بمعنى: يقولان ربنا تقبّل منا. ثم ذكر الداني رأي الأخفش ثم قال و الأول أكثر (قصد الرأي الأول) . المكتفى (١٧٥،١٧٦).

[(*)] في (ب): (أن) بدلا من (أيّ).

[(**)] في (ب): رفع.

[(٢)] ينظر معاني القرآن و إعرابه(١٨٢/١)، المحرر الوجيز(١٣٤)، الكشاف (١٧٤/١).

[(***)] في (ط): (قد).

[(٣)] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٦).

[(٤)] عند أبي عمرو أكفى ممّا قبله. المصدر نفسه.

[(٥)] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٣٣/١)، وعند النحّاس قال السجستاني هنا الوقف، والتمام رأس الآية (الحكيم:١٢٩)، ثم الوقف (إلاّ من سفه نفسه) القطع والائتناف (٨٢،٨٣) وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٦).

[(٦)] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٦).

[(٧)] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٣٣/١)، المكتفى (١٧٦).

﴿ مِّنْهُمْ ﴾[١٢٩]: ليس بوقف؛ لأنّ (يتلو) صفة للرّسول كأنّه قال: رسولاً منهم تالياً. ﴿ وَيُزَكِّيهِمْ ﴾ [١٢٩] [١]: حسن،﴿ ٱلْحَكِيمُ ﴾[١٢٩] [٢]: تام، ﴿ نَفْسَهُۥ ﴾[١٣٠] [٣]: كاف لفصله بين الاستفهام والإخبار.[*] ﴿ فِي ٱلدُّنْيَا ۖ ﴾ [١٣٠]: حسن، وليس منصوصاً عليه. ﴿ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[١٣٠]: أحسن منه، وقيل كاف [٤] ؛ على أنّ العامل في ﴿إِذْ ﴾ [١٣١] قال أسلمت، أيّ : حين أمره [**] بالإسلام قال أسلمت [٥]، أو يجعل ما بعده بمعنى (اذكر إذ قال له ربّه أسلم) [٦]، وليس بوقف؛ إنْ جعل منصوب المحل من قوله قبله : ((ولقد اصطفيناه في الدّنيا، كأنّه قال)) [***] ولقد اصطفيناه

[ب٤٤] / حين قال له [****] ربّه أسلم، فَـ (إذ) منصوب المحل لأنّه ظرف زمان [٧]، واختلفوا في قوله : إذ قال له ربّه أسلم متى قيل له ذلك، أبعد النبوة، أم قبلها؟ والصّحيح أنّه كان قبلها حين أفلت الشّمس ، فقال [*****] إنّي بريء مما تشركون.

---

[١] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٦).

[٢] كذا عند أبي عمرو. المصدر نفسه.

[٣] عن ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٣٣/١)، وعند النحّاس ذكرنا ما قاله السّجستاني عند الحديث عن (مسلّمة لك)، و عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٦).

[*] في (أ) بين الإخبار و الاستفهام.

[٤] لم أقع على قائله.

[**] في (ب) سقط: (أمره).

[٥] ذكره السّمين الحلبي. الدرّ المصون (٣٧٥/١).

[٦] قاله الزمخشري. الكشاف (١٧٦/١)، و عليه العكبري. إملاء ما منّ به الرحمن (٦٣).

[***] في (أ) سقط الكلام بين القوسين: ((ولقد ..... قال)).

[****] في (ب) سقط: (له).

[٧] ذكر ذلك الزجّاج. معاني القرآن و إعرابه (١٨٥/١)، وهو مذهب الطبري و القرطبي و ابن عطيّة. تفسير الطبري (٥٨١/٢)، تفسير القرطبي (٤٠٧/٢)، المحرر الوجيز(١٣٥).

[*****] في (أ): (قال).

[أ٥٤] / وكان القول له إلهاماً ما من الله تعالى فأسلم لما وضحت له الآيات وأتته النّبوة وهو مسلم. وقال قوم معنى قوله: إذ قال له ربّه أسلم، أي: استقم على الإسلام، وثبّت نفسك عليه، وكان القول له بوحي، وكان ذلك بعد النّبوة والله أعلم بالصّواب [١]. قاله النّكزاوي [٢]: [٣] ﴿ أَسۡلِمۡۖ ﴾[١٣١] [٤]: كاف، ﴿ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[١٣١]: تام، ﴿ بَنِيهِ ﴾[١٣٢] [٥] حسن، إنْ رفع (ويعقوب) على الابتداء، أي: ويعقوب وصّى بنيه، فالقول والوصية منه، وليس بوقف؛ إنْ عطف على إبراهيم، أي: ووصّى يعقوب بنيه [٦] لأنَّه فيه فصلاً بين المعطوف والمعطوف عليه، وكذا [*] لا يوقف [**] على ﴿بَنِيهِ﴾ [١٣٢] ((على قراءة يعقوب بالنّصب عطفاً على بنيه))[***] [٧]، أي: ووصّى إبراهيم يعقوب ابن ابنه إسحق بجعل الوصية من إبراهيم والقول من يعقوب. ﴿ وَيَعۡقُوبُ ﴾[١٣٢] [٨]: أحسن منه؛ للابتداء بعده بِـ : (يا) النّداء.

---

[١] قال القرطبي وابن عطيّة: كان ذلك الكلام حين ابتلاه الله بالكواكب و القمر و الشّمس. تفسير القرطبي (٤٠٧/٢)، المحرر الوجيز (١٣٥). و ينظر البحر المحيط فقد فصّل أبو حيّان في تفسير هذا. (٦٣١،٦٣٠/١).

[٢] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[٣] المخطوط ليس بين أيدينا.

[٤] عند النحّاس: قال نافع: تمّ، وقال غيره: التمام: (أسلمت لربّ العالمين). القطع والائتناف (٨٣).

[٥] عند النحّاس: قال الأخفش: هذا التّمام، ثمّ قال عزّ وجل (ويعقوب) أي قال يعقوب: (يا بنيّ) وخالفه في هذا جماعة منهم أبو حاتم، قال: الوقف الكافي الحسن (ووصّى. . . . ويعقوب) ثم قال: (يا بنيّ). قال أبو حاتم: أيّ قال كلّ واحد منهما. القطع والائتناف (٨٣).

[٦] أغلب النّحويين على أنّ (يعقوب) معطوف على (إبراهيم).

[*] في (أ): (ولذا).

[**] في (ب): (لا توقف).

[***] في (ب) سقط الكلام بين القوسين: ((على قراءة. . . . بنيه)).

[٧] وهي قراءة عمرو بن فائد الأسواري أبو علي معتزلي من قرّاء البصرة. وقراءة إسماعيل بن عبد الله أبو إسحاق المكي، أحد شيوخ الشافعي. ينظر مختصر الشّواذ(٩)، البحر المحيط (٦٣٦/١).

[٨] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٣٣/١)، وعند النحّاس ذكرنا ما قاله عند الحديث عن (العالمين: ١٣١)، وعند أبي عمرو كاف. (١٧٦).

﴿ يَٰبَنِيَّ ﴾[١٣٢]: ليس بوقف؛ لأنّ في الكلام إضمار ((القول عند البصريين، وعند الكوفيين لإجراء الوصية مجرى القول))[*] وأنّ الله هو القول المحكي، فلذا [**] لم يجز الوقف على ما قبله لفصله بين القول والمقول. [١] ﴿ مُّسۡلِمُونَ ﴾[١٣٢] [٢]: تام؛ لأنّ (أم) بمعنى ألف الاستفهام الإنكاري [٣] أي: لم تشهدوا وقت حضور أجل يعقوب، فكيف تنسبون إليه ما لا يليق به [٤]. وقيل: ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ [١٣٢] أيّ محسنون الظن بالله تعالى[٥].﴿ ٱلۡمَوۡتُ ﴾[١٣٣] ليس بوقف، ((لأنَّ (إذ) بدل من (إذ) الأولى و[***] من قطعها عنها وقف))[****] على ﴿ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ [٦].

---

[*] في (ب) سقط الكلام بين القوسين: ((القول. . . . القول)).

[**] في (ب): (فإذا) بدلا من (فلذا).

[١] تمّت دراسة هذه المسألة في قسم الدرّاسة النّحوية ص(١١٨).

[٢] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٣٣/١)، وعند النحّاس تام على قول السجستاني. القطع والائتناف (٨٣).

[٣] قال أبو عبيدة معمر بن المثنى انقطع الكلام، ثمّ جاءت (أم) بمعنى الألف و هل. مجاز القرآن (٥٦/١).(وأم) هنا منقطعة، والمنقطعة تقدّر بـ (بل) و همزة الاستفهام، وبعضهم يقدّرها بـ (بل) فقط. و المعنى الذي لا يفارقها الإضراب، وقد تتضمن مع ذلك استفهاما إنكاريا. ينظر مغني اللبيب(٦٦/١).

[٤] قاله ابن عطيّة. ينظر المحرر الوجيز (١٣٥).

[٥] قاله القرطبي. ينظر تفسيره (٤١١/٢).

[***] في (ب) سقطت: (الواو).

[****] في (ب) سقط الكلام بين القوسين: ((لأنّ. . . . وقف)).

[٦] (إذ) الأولى ظرف منصوب بـ (شهداء)، أي: شهداء وقت حضور الموت إيّاه و (إذ) الثانية بدل من الأولى وهو بدل مؤكّد والعامل فيها (شهداء) وعليه الزجّاج و العكبري و أضاف أبو البقاء العكبري يجوز أن تكون (إذ) ظرفاً لـ (حضر) فلا تكون بدلا. معاني القرآن و إعرابه (١٨٥/١)، إملاء ما منّ به الرحمن (٦٤)، وقال أبو حيّان: العامل إمّا (شهداء) العاملة في (إذ) الأولى على قول من زعم أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، و إمّا (شهداء) مكرّرة على قول من زعم أنّ البدل على نيّة تكرار العامل. البحر المحيط (٦٤٠/١).

﴿ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ ﴾ [١٣٣]: ليس بوقف أيضاً لفصله بين القول والمقول. ﴿ مِنۢ بَعۡدِى ﴾ [١٣٣] حسن، ومثله ﴿ ءَابَآئِكَ ﴾[١٣٣] [١]؛ إنْ نصب ما بعده بفعل مقدّر، وليس بوقف؛ إنْ جرّت الثلاثة بدل تفصيل من (آبائك)[*]،﴿وَإِسۡحَٰقَ﴾ [١٣٣][٢] ليس بوقف؛ لأنّ (إلهاً) منصوب على الحال ومعناه[**]:

[ط٥٠] / نعبد إلهاً في حال وحدانيته، فلا يفصل بين المنصوب وناصبه، وكذا لا يُوقف على ﴿ وَإِسۡحَٰقَ ﴾ [١٣٣] ؛ إنْ نصب (إلهاً) على أنّه بدل من (إلهك)، بدل نكرة موصوفة من معرفة كقوله ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٖ ﴾ [٣] [العلق٩٦: ١٥،١٦] والبصريون لا يشترطون الوصف مستدلّين بقوله:

فَلَا وأبِيكَ خَيرٍ مِنْكَ إنِّي[***] لَيُؤْذِيني التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ [٤]

(فخير) بدل من أبيك وهو نكرة غير موصوفة [٥].

---

[١] عند ابن الأنباري: ليس بتام؛ لأنّ (إبراهيم و إسماعيل و إسحاق) ترجمة عن الآباء. الإيضاح (٥٣٣/١)، وعند النحّاس: قال يعقوب: ومن الوقف (قالوا. . . آبائك) فهذا وقف كاف ثم قال جل وعز(إبراهيم وإسماعيل وإسحاق)، ثم قال: ومن قرأ (إله أبيك) كان وقفه (إبراهيم). قال أبو جعفر: هذا غلط لأنّ (إبراهيم و إسماعيل و إسحاق) بدل من (آبائك) فلا يوقف على ما قبله لأنّه ليس بتام ولا كاف. القطع والائتناف (٨٣).

[*] في (ب) سقط: (من آبائك).

[٢] عند النحّاس ليس بتام و لابكاف و لنفس السبب الذي ذكره الأشموني. القطع والائتناف (٨٣).

[**] في (أ): (و معناها).

[٣] قاله الزمخشري. الكشاف (١٧٩/١)، وقال الزجّاج الفائدة من هذا البدل ذكر التوحيد. فيكون المعنى: نعبد إلها واحدا. معاني القرآن و إعرابه(١٨٦/١).

[***] في (أ): (لأنّي)، في (ب): (بأبي).

[٤] البيت لـ (شمير بن الحارث الضّبّي). وهو من البحر الوافر. وهو موجود في خزانة الأدب (١٧٩/٥،١٨٠)، وفي لسان العرب روي الشطر الثاني : ليؤذنني بنونين . مادة (آذن). آذنني بشيء: أعجبني فاستمعت له. (١٠٦/١)، الدرّ المصون (٣٨٠/١).

[٥] عند الكوفيين (خيرِ) بالجر بدل من (أبيك) بتقدير الموصوف ، أي: رجلٍ خيرِ منك، وهذا البدل كلّ من كلّ، ومع اعتبار الموصوف يكون الإبدال جارياً على القاعدة ، وهي أنّه إذا كان البدل نكرة من معرفة يجب وصفها. أمّا البصريون لا يشترطون أنّ تكون النكرة موصوفة . خزانة الأدب (١٧٩/٥،١٨٠).

﴿ وَٰحِدًا ﴾ [١٣٣]: حسن، وقيل: كاف؛ إنْ جعلت الجملة بعده مستأنفة، وليس بوقف؛ إنْ جعلت حالاً، أي: نعبده في حال الإسلام [١]. ﴿ مُسْلِمُونَ ﴾[١٣٣][٢]: تام، ﴿ قَدْ خَلَتْ ﴾ [١٣٤] [٣]: حسن هنا وفيما يأتي لاستئناف ما بعده، ومثله ﴿ كَسَبَتْ ﴾[١٣٤] [٤] هنا وفيما يأتي، وكذا ﴿ كَسَبْتُمْ ﴾[١٣٤] [٥] هنا وفيما يأتي على استئناف ما بعده. وقال أبو عمرو[٦] في الثّلاثة: كاف [٧] ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾[١٣٤] [٨] تام، ﴿ أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ [١٣٥]: ليس بوقف؛ لأنّ (تهتدوا) مجزوم على جواب الأمر، والأصل فيه تهتدون، فحذفت النون للجازم / عطفاً على جواب الأمر[٩]. [٥٥أ]

---

[١] قال أبو حيّان: جعل الجملة معطوفة على (نعبد) فتكون من تتمّة الجواب هو أبلغ من جعلها حالاً. البحر المحيط (٦٤٣/١).

[٢] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٣٤/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٨٤)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧٦).

[٣] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٣٤/١)، وعند النحّاس: قال الأخفش: (تلك . . . خلت) هذا التّمام، وقال أبو حاتم: (لها ما كسبت) هذا الوقف الكافي الحسن، قال: (ولكم ما كسبتم): وقف مفهوم. القطع والائتناف (٨٤).

[٤] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٣٤/١)، وعند النحّاس ذكرنا ما قاله برقم (٣). القطع والائتناف (٨٤).

[٥] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٣٤/١)، وعند النحّاس ذكرنا ما قاله برقم (٣). القطع والائتناف (٨٤)

[٦] سبقت ترجمته ص(١١).

[٧] المكتفى (١٧٦).

[٨] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٣٤/١)، وعند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٨٤)، وعند أبي عمرو: تام. المكتفى (١٧٦).

[٩] وقع خلاف في هذا، هل (تهتدوا) مجزوم بالجملة قبله، أو بـ(إن) مقدّرة، والمعنى: إن تكونوا هودا أو نصارى تهتدوا. قال الزجّاج: جزم (تهتدوا) على الحقيقة جواب الشرط. معاني القرآن و إعرابه (١٨٥/١)، و ذهب ابن هشام إلى أنّ الجزم لأنّه جواب شرط مقدّر. مغني اللبيب (٨٥٧/١). وقد تمت دراسة ذلك في قسم الدرّاسة ص(١١١).

﴿ تَهۡتَدُواْۚ ﴾[١٣٥] [١]: حسن، وقال أبو عمرو[٢]: تام [٣]. ﴿ حَنِيفٗاۖ ﴾[١٣٥] [٤]: صالح؛ إنْ جعل ما بعده من مقول القول، أي: قل بل ملّة إبراهيم، وقل ما كان إبراهيم، وعلى / هذا التّقدير لا ينبغي [ب٤٥] الوقف على حنيفاً إلاَّ على تجوّز؛ لأنّ ما بعده من تمام الكلام الذي أمر النّبي ﷺ أن يقوله، و[*] كاف؛ إنْ جعل ذلك استئنافاً وانتصب ملّة على أنّه خبر كان، أي: بل تكون ملّة إبراهيم، أي: أهل ملّة أو نصب على الإغراء، أي: الزموا ملة، أو نصب بإسقاط حرف الجر ، والأصل : نقتدي بملّة إبراهيم ، فلما حذف حرف الجر انتصب [٥].

---

[١] عند ابن الأنباري: تام. الإيضاح (٥٣٤/١)، وعند النحّاس قال الأخفش: هذا التّمام. قال أبو جعفر: هذا على مذهب سيبويه ليس بتمام و له فيه قول حسن و ذلك أنّه لما قال لهم كونوا هودا أو نصارى، فكأنّه قيل: اتّبعوا اليهودية أو النّصرانية، فقالوا: بل نتّبع ملّة إبراهيم. فبعض الكلام مربوط ببعض. و مذهب الكسائي أنّ تقديره: بل يكون أهل ملّة إبراهيم، فعلى هذا أيضا لا يكون ما قبله تماما. و مذهب أبي عبيدة (معمر بن المثنى) أنّ (ملّة)إغراء فعلى هذا يكون الوقف على ما قبله كافياً. مجاز القرآن (٥٧/١). القطع و الائتناف (٨٤).

[٢] سبقت ترجمته ص(١١).

[٣] المكتفى (١٧٦).

[٤] عند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (٨٤)، المكتفى (١٧٦).

[*] في (ب) سقطت: (الواو).

[٥] الزجّاج و الزمخشري على النّصب؛ لأنّه خبر كان، معاني القرآن و إعرابه(١٨٦/١)، الكشاف (١٧٩/١)، وذهب أبو عبيدة إلى أنّه منصوب على الإغراء. مجاز القرآن (٧٥/١)، والنصب بإسقاط حرف الجّر، قال أبو حيّان: يحتمل أن يكون هذا من كلام المؤمنين فيكون تقدير الفعل: بل نكون أو نتّبع أو نقتدي، و يحتمل أن يكون خطابا للكافرين، فيكون التقدير: كونوا أو اتبعوا أو اقتدوا. البحر المحيط (٦٤٦/١). وقد تمت دراسة هذه المسألة في قسم الدرّاسة ص(٩٠).

﴿ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾[١٣٥] [(١)]: تام، ﴿ مِن رَّبِّهِمۡ ﴾[١٣٦]: جائز، ومثله منهم. ﴿ مُسۡلِمُونَ ﴾[١٣٦]: تام، ﴿فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ ﴾ [١٣٧] [(٢)] حسن، ومثله ﴿ فِي شِقَاقٖۖ ﴾[١٣٧] [(٣)]؛ للابتداء بالوعد مع الفاء.﴿ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ ﴾ [١٣٧] : صالح، لاحتمال الواو بعده للابتداء والحال. ﴿ ٱلۡعَلِيمُ ﴾[١٣٧] [(٤)] تام، إنْ نصب ما بعده على الإغراء، أي: الزموا، والصبغة [(*)] دين الله[(٥)]، وليس بوقف؛ إنْ نصب بدلاً من (ملّة)[(٦)].

[(١)] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٣٤/١)، وعند النحّاس: حسن، ثمّ الوقف (ونحن له مسلمون:١٣٦). القطع والائتناف (٨٤)، وعند أبي عمرو: تام. المكتفى (١٧٦).

[(٢)] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٣٤/١)، وعند النحّاس قال الأخفش: هذا التّمام. القطع والائتناف (٨٢)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (٧٧).

[(٣)] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (٨٤/١).

[(٤)] كذا عند ابن الأنباري من حيث تمامه، و من حيث عدم الوقف عليه. الإيضاح (٥٣٤/١)، وكذا عند النحّاس على قول الكسائي من حيث تمامه، ومن حيث عدم الوقف عليه ومن جعلها بدلا من (ملّة) كان الوقف عنده ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴾ [١٣٨] ثم الوقف ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُخۡلِصُونَ ﴾ [١٣٩]. القطع والائتناف (٨٤)، وعند أبي عمرو ذكر قول الأشموني أيضا. المكتفى (١٧٦/١،١٧٧).

[(*)] في (ب): (و الصيغة).

[(٥)] قاله ابن عبّاس. ينظر المحرر الوجيز(١٣٨)، تفسير القرآن العظيم (٢٢٠/١).

[(٦)] الكسائي و العكبري على النصب على الإغراء. القطع والائتناف (٨٤)،إملاء ما منّ به الرحمن (٦٥). النصب على البدل هو قول الأخفش. معاني القرآن (١٥٠/١). وقد ردّ الزمخشري ذلك بقوله: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴾ [١٣٨] عطف على ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ [١٣٦]. وهذا العطف يردّ قول من زعم أنّ (صبغة الله) بدل أو منصوب على الإغراء، لما فيه من فك النّظم و إخراج الكلام عن التئامه و اتّساقه. وذهب الزمخشري إلى أنّ (صبغة) مصدر مؤكد منتصب عن قوله(آمنا بالله)، أيّ صبغنا بالإيمان صبغة، و استشهد الزمخشري على صحة كلامه بأنّ هذا ما قاله سيبويه. الكشاف (١٨١/١)، الكتاب(٣٨٢/١). ووافق أبو حيّان الزمخشري وقال: و نظير نصب المصدر قوله تعالى: ﴿ صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍۚ ﴾ [النّمل ٢٧:٨٨] معناه: صنع الله ذلك صنعه. البحر المحيط (٦٥٦/١).

﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾[١٣٨] [١]: حسن، ﴿ صِبْغَةَ ﴾[١٣٨] [٢] أحسن منه؛ لاستئناف ما بعده وليس بوقف؛ إنْ جعل جملة في موضع الحال [٣] ﴿ عَٰبِدُونَ ﴾[١٣٨]: تام، ﴿ وَرَبُّكُمْ ﴾ : حسن، ومثله ﴿ أَعْمَٰلُكُمْ ﴾ [١٣٩]، ﴿ مُخْلِصُونَ ﴾[١٣٩]: كاف، إنْ قرئ [*] (أم يقولون) بالغيبة، وجائز على قراءته بالخطاب [٤]، ولا وقف من قوله : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾[١٤٠] إلى قوله [**] ﴿ أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾[١٤٠]، فلا يوقف [***] على ﴿ أَمْ [****] تَقُولُونَ ﴾ [١٤٠]، ولا على ﴿ وَٱلْأَسْبَاطَ ﴾[١٤٠]؛ لأنّ كانوا خبر [*****] (إنّ)، فلا يوقف على اسمها دون خبرها.

---

[١] كذا عند ابن الأنباري، إن نصب(صبغة) على البدل من (ملّة). الإيضاح (٥٣٤/١)، وعند النحّاس ذكرنا ما قاله عند الحديث عن (العليم:١٣٧).

[٢] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٦).

[٣] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٣٤/١)، المكتفى (١٧٦).

[*] في (أ) سقط: (إن قرئ).

[٤] قرأ ابن عامر وحمزة و الكسائي و حفص عن عاصم بالتاء، وكذا خلف بن هشام و الأعمش. السبعة في القراءات (١٣١)، التيسير (٦٦)، النّشر (١٦٧)، الإتحاف (١٩٣).

[**] في(أ) سقط: (إلى قوله).

[***] في (ب) : (فلا وقف).

[****] في (أ) سقط: (أم).

[*****] في (أ) زيادة: (الواو).

﴿ أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ ﴾[١٤٠] كاف على القراءتين. وقال الأخفش[١]: تام على قراءة من قرأ (أم تقولون) بالخطاب؛ لأنّ [*] من قرأ بِهِ جعله استفهاماً متّصلاً بما قبله [٢]، ومن قرأ بالغيبة جعله استفهاماً منقطعاً عن الأوّل، فساغ أنْ يكون جوابه ما بعده. ﴿أَمِ ٱللَّهُۗ ﴾[١٤٠] [٣]: تام، ﴿ مِنَ ٱللَّهِۗ ﴾[١٤٠] [٤]

[ط٥١] حسن، ﴿ تَعۡمَلُونَ ﴾ [١٤٠] [٥] تام، ﴿ عَلَيۡهَآۚ ﴾[١٤٢] [٦]: كاف؛ / للابتداء بالأمر. ﴿ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ ﴾[١٤٢]: جائز وليس منصوصاً عليه.﴿مُّسۡتَقِيمٖ ﴾[١٤٢] [٧]: تام. ﴿ شَهِيدٗاۗ [٨]﴾ ، و﴿عَقِبَيۡهِۚ﴾ [٩]، و﴿ هَدَى ٱللَّهُۗ ﴾ [١٤٣] [١٠] كلّها حسان. ﴿إِيمَٰنَكُمۡۚ ﴾[١٤٣][١١] كاف؛ للابتداء بِـ (إنّ). ﴿ رَّحِيمٞ ﴾[١٤٣] [١٢] تام.

﴿ فِي ٱلسَّمَآءِۖ ﴾[١٤٤]: صالح؛ لأنّ الجملتين وإنْ اتفقتا فقد دخل الثّانية حرفا توكيد يختصّان بالقسم،

---

[١] سبقت ترجمته ص(١٠).

[*] في (ب) سقط: (لأنّ).

[٢] معاني القرآن (١٥١/١). قال أبو حيّان: ويمكن أن تكون (أم) منقطعة على قراءة الخطاب، و التّقدير: بل أتقولون، والاستفهام للإنكار و التّوبيخ، فيكون قد انتقل عن قوله (أتحاجوننا) وأخذ في الاستفهام عن قضية أخرى. و المعنى على إنكار نسبة اليهودية و النصرانية إلى إبراهيم ومن ذكر معه. ينظر البحر المحيط (٦٥٩/١).

[٣] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٣٥/١)، وعند النحّاس: قال أبو حاتم: وقف كاف. القطع والائتناف (٨٤)،وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧٧).

[٤] عند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٧٧).

[٥] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٣٥/١)، عند ابن النحّاس حسن. القطع والائتناف (٨٥)، وعند أبي عمرو: تام. المكتفى (١٧٧).

[٦] عند النحّاس، قال أحمد بن موسى: تمام. القطع والائتناف (٨٥).

[٧] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٣٥/١)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧٧).

[٨] عند ابن الأنباري تام. الإيضاح (٥٣٥/١)، وعند النحّاس خالف ما قاله أحمد بن موسى بأنّ الكلام تمّ على (وكذلك جعلناكم أمة وسطا)، وقال النحّاس: الوقف الجيد (شهيدا). القطع والائتناف (٨٥)، وعند أبي عمرو: تام. المكتفى (١٧٧).

[٩] عند النحّاس، قال الأخفش: تمام. القطع والائتناف (٨٥).

[١٠] عند ابن الأنباري: تام. الإيضاح (٥٣٥/١)، وعند النحّاس: كاف. القطع والائتناف (٨٥)، وعند أبي عمرو: تام. المكتفى (١٧٧).

[١١] عند النحّاس: قطع صالح و التّمام (رحيم:١٤٣). القطع والائتناف (٨٥).

[١٢] عند ابن الأنباري: تام. الإيضاح (٥٣٥/١)، وكذا عند النحّاس. القطع و الائتناف (٨٥)، و كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧٦).

والقسم: مصدر قاله السجاوندي [١]:[٢] ﴿ تَرْضَىٰهَا ﴾[١٤٤] [٣]: جائز؛ لأنّ الفاء لتعجيل الموعود [*].

﴿ ٱلْحَرَامِ ﴾[١٤٤]: حسن. ﴿ ٱلْحَرَامَ ﴾[١٤٤] [٤] أحسن منه، ﴿ مِن رَّبِّهِمْ ﴾[١٤٤]: كاف، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾[١٤٤] [٥] تام. ﴿ بِكُلِّ ءَايَةٍ ﴾[١٤٥] ليس بوقف؛ لأنّ قوله ﴿ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ﴾[١٤٥] جواب الشّرط [٦] ﴿ قِبْلَتَكَ ﴾[١٤٥]: جائز، ﴿ قِبْلَتَهُمْ ﴾[١٤٥]: حسن. ﴿ بَعْضٍ ﴾[١٤٥] [٧] أحسن منه. ﴿ مِنَ ٱلْعِلْمِ ﴾[١٤٥] ليس بوقف؛ لأنّ (إنّك) جواب القسم و[**] لا يفصل بين القسم وجوابه بالوقف. ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [١٤٥] تام. ﴿ أَبْنَآءَهُمْ ﴾[١٤٦] حسن.

---

[١] سبقت ترجمته ص(١١).

[٢] علل الوقوف (٢٤٩/١، ٢٥٠).

[٣] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (٨٥).

[*] في (أ): (الموعدة).

[٤] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٣٥/١)، وعند النحّاس تام. القطع والائتناف (٨٥)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٦)

[٥] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٨٥).

[٦] هذه الجملة جواب القسم، وجواب الشرط محذوف سدّ جواب القسم مسدّه؛ لأنّه إذا اجتمع شرط وقسم أجيب السّابق منهما وحذف الآخر لدلالة الأول عليه.

[٧] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٣٥/١)، و كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٨٥، ٨٦)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٧).

[**] في (أ) سقطت: (الواو).

﴿ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾[١٤٦] [١] تام على أنّ (الحق) : مبتدأ ، وخبره (من ربك) ، أو مبتدأ والخبر:
[أ٥٦] محذوف، أي: الحقُّ من ربك / يعرفونه، أو (الحق): خبر مبتدأ محذوف، أي: هو الحق من ربك، أو مرفوع بفعل مقدّر، أي: جاءك الحقّ من ربّك [٢] فعلى هذه الوجوه يكون [*] تاماً، وليس بوقف إنْ نصب (الحق) بدلاً من (الحق)، أيّ : ليكتمون الحق من ربّك [٣] وعلى هذا لا يُوقف على
[ب٤٦] ﴿يَعۡلَمُونَ﴾ [١٤٦] لأنّه لا يفصل بين البدل والمبدل منه. / ﴿ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾ [١٤٧]: جائز. ﴿ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ [١٤٧] [٤]: تام. ﴿ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ ﴾[١٤٨] [٥]: حسن، ومثله ﴿ جَمِيعًاۚ ﴾[١٤٨] [٦] ﴿ قَدِيرٌ ﴾[١٤٨] [٧]: تام. ﴿ ٱلۡحَرَامِۗ ﴾[١٤٩]: كاف، ومثله ﴿ مِن رَّبِّكَۗ ﴾[١٤٩] ﴿ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾[١٤٩] [٨]: تام، سواء قرئ [**] بتاء الخطاب أو بياء [***] الغيبة [٩].

---

[١] عند ابن الأنباري حسن، ثم يبتدئ (الحقُّ) على معنى (هو الحقُّ). الإيضاح (٥٣٥/١)، وعند النحّاس تام على قول السجستاني. قال النحّاس: وهو على ما قال إذا قرأت (الحقُّ:١٤٧) بالرفع على إضمار مبتدأ، وإن شئت بالابتداء و(من ربّك) الخبر. القطع والائتناف (٨٥،٨٦)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٧).

[٢] ينظر إعراب القرآن للنحاس(٨٤/١)، الكشاف (١٨٧/١،١٨٨)، البحر (٣٤/٢).

[*] في (ب): تكون.

[٣] قرأ علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالنصب. ينظر مختصر الشواذ(١٠)، الكشاف (١٨٨/١)، البحر (٣٤/٢).

[٤] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧٧).

[٥] عند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (٨٦)، المكتفى (١٧٧).

[٦] عند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها.

[٧] عند النحّاس تام. و عند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها.

[٨] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (ما بعده).

[**] في (أ)+(ب) زيادة: (ما بعده).

[***] في (ب): (أو بتاء).

[٩] قرأ أبو عمرو بن العلاء بالياء، ووافقه اليزيدي. السبعة في القراءات (١٢٢)، التيسير (٦٦)، النّشر (١٦٨/١)، الإتحاف (١٩٥).

﴿ ٱلْحَرَامِ ﴾[١٥٠] الأخير حسن، ﴿ شَطْرَهُۥ ﴾[١٥٠] (*) ليس بوقف؛ للام العلّة (**) بعده. ولا يوقف (***) على ﴿ حُجَّةٌ ﴾[١٥٠] (١) إنْ كان الاستثناء متّصلاً، وعند بعضهم يوقف عليه إنْ كان منقطعاً لأنّه في قوّة (لكن)، فيكون ما بعده ليس من جنس ما قبله (٢). ﴿ وَٱخْشَوْنِى ﴾[١٥٠] بإثبات الياء وقفاً ووصلاً (٣)، ومثله في إثبات الياء. ﴿ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾[آل عمران ٣:٣١] وفي الأنعام ﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى ﴾ [٦:١٦١] وفي الأعراف ﴿ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ ﴾[٧:١٧٨] وفي هود (****) ﴿ فَكِيدُونِ ﴾[١١:٥٥] وفي يوسف ﴿ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾ [١٢:١٠٨] وفيها ﴿ مَا نَبْغِى﴾[١٢:٦٥] وفي الحجر ﴿ أَبَشَّرْتُمُونِى ﴾ [١٥:٥٤] وفي الكهف ﴿ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى ﴾ [١٨:٧٠] وفي مريم ﴿ فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ ﴾ [١٩:٤٣] وفي طه ﴿ فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى ﴾ [٢٠:٩٠].

(*) في (أ)+(ب) سقط: حسن، ﴿ شَطْرَهُۥ ﴾.

(**) في (ب) زيادة: (ما).

(***) في (ب): (ولا توقف).

(١) عند النحّاس ليس بتام ولا كاف؛ لأنّ ما بعده و إن كان استثناءً ليس من الأول، فإنّه متعلّق به راجع إليه. القطع و الائتناف (٨٦).

(٢) اختار الطبري وابن عطيّة أن يكون الاستثناء متّصلا، ووافقهم الزمخشري قائلاً: ومعناه لئلا يكون حجّة لأحد من اليهود إلاّ للمعاندين منهم القائلين: ما ترك قبلتنا إلى الكعبة إلاّ ميلا لدين قومه و حبّا لهم. تفسير الطبري(١٩/٢)، المحرر الوجيز(١٤٤)، الكشاف (١٨٩/١). ومذهب سيبويه أنّها بمعنى (لكن) فالاستثناء منقطع. وعليه العكبري. الكتاب(٣٢٥/٢)، إملاء ما منّ به الرحمن (٦٨). وبالتالي يكون المعنى: لكن الذين ظلموا فإنّهم يتعلّقون عليكم بالشبهة يضعونها موضع الحجة. ومثار الخلاف هل الحجة هو الدليل الصحيح، أو الاحتجاج و الخصومة صحيحا كان، أو فاسدا؟ فعلى الأول يكون منقطعا، و على الثاني يكون متّصلا. ينظر البحر (٤٢/٢)، الدرّ المصون (٤٠٨/١).

(٣) المقنع (٥١)، الإتحاف (١٩٥).

(****) في (أ) سقط: (في هود).

وفي القصص ﴿أَن يَهۡدِيَنِي ﴾ [٢٢:٢٨] وفي يس ﴿وَأَنِ ٱعۡبُدُونِيۚ ﴾[٦١:٣٦] وفي المنافقين ﴿ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ ﴾ [١٠:٦٣] هذه كلّها بالياء الثابتة كما هي في مصحف عثمان بن عفّان [١]، وما ثبت فيه لم يجز حذفه في التلاوة بحال [*]، لا في الوصل [**] ولا في الوقف [٢]. وقطعوا (حيث) عن (ما) في ﴿ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ ﴾ في الموضعين[٣]. ﴿وَٱخۡشَوۡنِي ﴾[١٥٠][٤]: جائز، وتبتدئ [***] ﴿ وَلِأُتِمَّ نِعۡمَتِي ﴾[١٥٠]، وكذا كلّ (لام) قبلها (واو) ولم يكن معطوفاً على (لام كي) قبلها، فإن عطف على (لام) قبلها كقوله تعالى: ﴿ وَلِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ ﴾[الإسراء ١٢:١٧] فإنّه معطوف على (لتبتغوا فضلاً)؛ لأنّ لام العلة في التعلّق كلام (كي) فلا يوقف على ﴿ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾[الإسراء ١٢:١٧]، ولا على ﴿ مُبۡصِرَةً ﴾ [الإسراء ١٢:١٧] لشدّة التعلّق كما سيأتي . ﴿ تَهۡتَدُونَ ﴾ [١٥٠] [٥] تام إنْ علق (كما) بقوله: فاذكروني، وليس بوقف إن علّق بقوله قبل (ولأتمّ)، أيّ [****] فاذكروني كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم، فإنّ جزاء هذه النّعمة هو ذكري والشكر لي [٦] وعلى [*****] هذا لا يوقف على ﴿ تَعۡلَمُونَ ﴾[١٥١] [٧] ، لتعلّق الكاف بما بعدها من قوله (فاذكروني).

---

[١] سبقت ترجمته ص(٧٥).
[*] في (أ): بحاله.
[**] في (ب): (الوصف) بدلا من (الوصل).
[٢] المقنع (٥٢).
[٣] المقنع (٧٨).
[٤] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٨٧).
[***] في (أ): (ويبتدئ).
[٥] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس و أبي عمرو من حيث تمامه ومن حيث عدم الوقف عليه. الإيضاح (٥٣٦/١)، القطع والائتناف (٨٧)، المكتفى (١٧٧).
[****] في (ب) سقط: (أيّ).
[٦] قال أبو البقاء: الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف تقديره: تهتدون هداية كإرسالنا. إملاء ما منّ به الرحمن (٦٨).
[*****] في (ب): (وعلّق) بدلا من (على).
[٧] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس و أبي عمرو من حيث الوقف عليه ومن حيث عدم الوقف. الإيضاح (٥٣٦/١)، القطع والائتناف (٨٧)، المكتفى (١٧٨،١٧٧).

[ط٥٢] ولا يوقف على ﴿ تَهۡتَدُونَ ﴾[١٥٠] (*) إنْ علّقت (الكاف) بما قبلها من قوله (**) / (ولأتمّ)(***)

والمعنى على هذا: أنّ الله أمرهم بالخشية ليتمّ نعمته عليهم في أمر القبلة كما أنعم عليهم بإرسال الرّسول، وعلى هذا التّأويل(١) يوقف على ﴿تَعۡلَمُونَ ﴾[١٥١] ﴿ أَذۡكُرۡكُمۡ ﴾[١٥٢] (٢) كاف على أنّ الكاف

[أ٥٧] من قوله (كما) متعلّقة بما قبلها. ﴿ وَلَا تَكۡفُرُونِ ﴾ [١٥٢] (٣): تام؛ للابتداء / بالنّداء. ﴿ وَٱلصَّلَوٰةِۚ ﴾[١٥٣] جائز عند بعضهم ، وبعضهم لم يقف عليه ، وجعل قوله (إنّ الله) جواب الأمر ، ومثله يقال في ﴿ وَأَحۡسِنُوٓاْۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [البقرة٢:١٩٥] وفي النّهي: ﴿ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْ ﴾[البقرة٢:١٩٠]، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[١٥٣](٤) كاف، ومثله ﴿أَمۡوَٰتُۢ ﴾[١٥٤](٥) وكذا ﴿لَّا تَشۡعُرُونَ ﴾[١٥٤](٦) و﴿وَٱلثَّمَرَٰتِ ﴾[١٥٥] (٧)

(*) في (أ) + (ب): (وليس بوقف) بدلا من (ولا يوقف على يهتدون).

(**) في (ط) سقط: (قوله).

(***) في (أ)+(ب) زيادة: (ولا يوقف على تهتدون).

(١) ينظر البحر المحيط (٤٤/٢،٤٥).

(٢) عند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٧٨).

(٣) عند النحّاس: تمام على قول الأخفش. القطع والائتناف (٧٨)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧٨).

(٤) عند النحّاس: تمام على قول الأخفش. القطع والائتناف (٧٨).

(٥) عند النحّاس: تمام على قول الأخفش. القطع والائتناف (٧٨). وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧٨).

(٦) عند النحّاس: تمام على قول الأخفش. القطع والائتناف (٧٨)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧٨).

(٧) عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٣٦/١)، وعند النحّاس تمام على قول الأخفش. القطع والائتناف (٨٧)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٨).

﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[١٥٥] [(١)] تام؛ إنْ رفع (الذين) مبتدأ وخبره (أولئك)، أو رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره : هم الذين ، وكاف إنْ نصب بِـ (أعني) مقدّراً، وليس بوقف؛ إنْ جعل نعتاً للصابرين أو بدلاً منهم[(٢)] لأنّه لا يفصل بين النّعت والمنعوت، ولا بين البدل والمبدل منه بالوقف. ﴿ مُّصِيبَةٌ ﴾ [١٥٦] ليس بوقف؛ لأنّ (قالوا) جواب (إذا). ﴿ رَٰجِعُونَ ﴾[١٥٦]: تام ما لم يجعل (أولئك) خبراً لقوله

[ب٤٧] ﴿ ٱلَّذِينَ [(*)] إِذَآ أَصَٰبَتْهُم / مُّصِيبَةٌ ﴾[١٥٦]، فلا يفصل بين المبتدأ والخبر بالوقف. ﴿ وَرَحْمَةٌ ﴾ [١٥٧] جائز، ﴿ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴾[١٥٧] [(٢)]: تام، ﴿ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾[١٥٨]: كاف، ومن وقف على [(**)]﴿ جُنَاحَ ﴾ [١٥٨] وابتدأ ﴿ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾[١٥٨] ليدلّ على أنّ السّعي بين الصفا والمروة واجب فعليه إغراء أي: عليه الطواف، وإغراء الغائب ضعيف، والفصيح إغراء المخاطب. يروى أنّ المسلمين امتنعوا من الطواف بالبيت لأجل الأصنام التي كانت حوله للمشركين، فأنزل الله هذه الآية أي: فلا إثم عليه [(***)] في الطواف في هذه الحالة [(****)] [(٣)] وقيل: إنّ الصّفا والمروة كانا آدميين فزنيا في جوف الكعبة [(*****)] فمُسخا ، فَكرِه المسلمون الطواف بهما ، فأنزل الله الرّخصة في ذلك [(٤)]

[(١)] عند ابن الأنباري غير تام؛ لأنّ (الذين) نعت للصابرين. الإيضاح (٥٣٧/١)، وكذا عند النحّاس، ولكن إن جعلت (الذين) مبتدأ كان الوقف تماما. وإن جعلت (الذين) على إضمار مبتدأ كان كافيا، و التّمام (أولئك هم المهتدون:١٥٧). القطع والائتناف (٨٧)، وعند أبي عمرو كاف؛ لأنّ بعده (الذين). المكتفى (١٧٨).

[(٢)] ينظر إعراب القرآن للنّحاس (٨٦/١)، إملاء ما منّ به الرحمن (٦٨). فقد ذكر العكبري أوجها أخرى في إعراب (الذين)، البحر المحيط (٥٦/٢).

[(*)] في (ب) سقط: (إذا).

[(٢)] عند النحّاس ذكرنا ما قاله عند الحديث عن (الصّابرين: ١٥٥)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٧٨).

[(**)] في (ب): ومن وقف (فلا جناح).

[(***)] في (ب): (عليكم).

[(****)] في (أ)+(ب): (على هذه الحالة).

[(٣)] ينظر تفسير الطبري (٧٢٠/٢)، المحرر الوجيز (١٤٧).

[(*****)] في (ب): فزينا في طواف الكعبة.

[(٤)] ينظر المصادر نفسها في (٣).

﴿ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَآۚ ﴾[١٥٨] [١]: حسن، وقيل كاف [٢] ﴿ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾[١٥٨] [٣]: تام، ﴿ فِي ٱلْكِتَٰبِ ﴾[١٥٩] [٤] ليس بوقف؛ لأنّ (أولئك) خبر (إنّ) فلا يفصل بين اسمها وخبرها بالوقف، ومثله ﴿ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ [١٥٩] [٥] للاستثناء بعده ﴿ أَتُوبُ عَلَيْهِمْۚ ﴾[١٦٠]: جائز، ﴿ ٱلرَّحِيمُ ﴾[١٦٠] [٦] تام، ﴿ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾[١٦١] [٧] ليس بوقف؛ لأنّ خبر(إن) لم يأت بعد [*] ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾[١٦١] [٨] ليس بوقف، ولم ينصّ أحد عليه، ولعل وجه عدم حسنه أنّ (خالدين) منصوب على الحال من ضمير عليهم، ومن حيث كونه رأس آية يجوز ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾[١٦٢]: حسن، وقال أبو عمرو [٩]: صالح [١٠]؛ لأنّ ما بعده يصلح [**] أن يكون مستأنفاً وحالاً [١١] ﴿ يُنظَرُونَ ﴾ [١٦٢] [١٢] تام.

---

[١] كذا عند ابن الأنباري: حسن وليس بتام. الإيضاح (٥٣٧/١).

[٢] قاله أبو عمرو الدّاني. المكتفى (١٧٨).

[٣] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٨٨)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧٨).

[٤] كذا عند النحّاس: ليس بقطع كاف، و لنفس السبب الذي ذكره الأشموني. القطع والائتناف (٨٨).

[٥] عند ابن الأنباري: غير تام، و لنفس السبب الذي ذكره الأشموني. الإيضاح (٥٣٧/١)، وكذا عند النحّاس ليس بقطع كاف، ولنفس السبب. القطع والائتناف (٨٨).

[٦] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٨٨)، وعند أبي عمرو. المكتفى (١٧٨).

[٧] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٣٧/١).

[*] في (أ) سقط: (بعد).

[٨] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، ولنفس السبب الذي ذكره الأشموني. الإيضاح (٥٣٧/١)، القطع و الائتناف (٨٨).

[٩] سبقت ترجمته ص(١١).

[١٠] المكتفى (١٧٨).

[**] في (ب) سقط: (يصلح).

[١١] قال الطبري: (لا يخفّف) خبر من الله ذكره على دوام العذاب أبدا من غير توقيت و لا تخفيف. تفسير الطبري(٧٤٤/٢).

[١٢] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٣٧/١)، القطع والائتناف (٨٨)، المكتفى (١٧٨).

﴿ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [١٦٣] جائز؛ لأنّ ما بعده يصلح أنْ يكون صفة أو استئناف إخبار[١] ﴿ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [١٦٣] [٢] تام، ولا وقف [٣] من قوله ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [١٦٤] [*] إلى ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾[١٦٤] فلا يوقف على ﴿ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [١٦٤] ولا على ﴿ وَٱلنَّهَارِ ﴾[١٦٤] ولا على ﴿ ٱلنَّاسَ ﴾[١٦٤]، ولا ﴿ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [١٦٤]، ولا ﴿ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [١٦٤] [٤] لأنّ العطف يُصيّر الأشياء كالشيء الواحد. ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾[١٦٤] [٥] تام. فإن قيل: لم ذكر في هذه الآية أدلة ثمانية وختمها بِـ (يعقلون)، وفي آخر آل عمران ذكر ثلاثة [**] وختمها بِـ ﴿ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران ٣:١٩٠] فلم لا يعكس؟ لأنّ ذا اللّب أحضّ [***] وأقوى [****] على إتقان الأدلة الكثيرة والنّظر / فيها من ذي [*****] العقل. كذا أفاده [٥٨أ] بعض مشايخنا [٦].

---

[١] قال الطبري (لا إله إلاّ هو) خبر من الله تعالى، يعني أنّه لا ربّ للعالمين غيره، ولا يستوجب عبادة سواه. تفسير الطبري (٧٤٦/٢).

[٢] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٣٨/١)، القطع والائتناف (٨٨)، المكتفى (١٧٨).

[٣] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس. الإيضاح (٥٣٨/١)، القطع والائتناف (٨٨).

[*] في (أ)+(ط) سقط: (الأرض).

[٤] عند ابن الأنباري: الوقف قبيح؛ لأنّ (لآيات) اسم (إنّ) و خبرها(في خلق السموات و الأرض). الإيضاح (٥٣٨/١).

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٣٨/١)، القطع والائتناف (٨٨)، المكتفى (١٧٨).

[**] في (أ): (بثلاثة) بدلا من (ذكر ثلاثة).

[***] في (ط): (أخصّ).

[****] في (أ) سقط: (وأقوى).

[*****] في (ب): (ذوي).

[٦] لم أقع على مصدر ينقل هذا الكلام.

﴿ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ ﴾[١٦٥] [١] حسن، ومثله ﴿ حُبًّا لِّلَّهِۗ ﴾[١٦٥][٢]. وقال أبو عمرو[٣] فيهما: تام [٤] ﴿ ٱلْعَذَابَ ﴾[١٦٥] [٥] حسن؛ لمن قرأ (ولو ترى) بالتّاء الفوقية وكسر الهمزة من (أنّ القوة لله)، [ط٥٣] (وأنّ الله شديد العذاب) / - وهو نافع [٦] ومن وافقه من أهل [*] المدينة - [٧]، وحذف جواب (لو) تقديره: لرأيت كذا وكذا، والفاعل السّامع [**] مضمراً [***] كقول الشاعر:

---

[١] كذا عند ابن الأنباري (٥٤٢/١)، وعند النحّاس قال أبو حاتم وقف مفهوم، و التمام (العذاب:٦٥). القطع والائتناف (٨٨).

[٢] عند ابن الأنباري تام. الإيضاح (٥٤٢/١).

[٣] سبقت ترجمته ص (١١).

[٤] (كحبّ الله)كاف عند أبي عمرو، وليس بتام. و(حبا لله): تام. المكتفى (١٧٨).

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وعلى نفس القراءة، وكذا عند النحّاس ، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٤٢/١)، القطع والائتناف (٨٨)، المكتفى (١٧٨).

[٦] سبقت ترجمته ص(٩).

[*] في (أ)+(ب) سقط: (أهل).

[٧] قرأ نافع و ابن عامر بالتاء، و الباقون بالياء. السبعة في القراءات (١٣٣)، التّيسير (٦٧)، وقرأ أبو جعفر و يعقوب بكسر همزة (إنّ) على تقدير (لقالوا) في قراءة الغيب، أو (لقلت) في قراءة الخطاب. ويحتمل أن يكون على الاستئناف على أنّ جواب (لو) محذوف، أي: لرأيت أو لرأوا أمرا عظيما. وقرأ الباقون بفتح الهمزة على تقدير (لعلموا) أو(لعلمت). ينظر النّشر (١٦٩/٢)، الإتحاف (١٩٦).

[**] في (أ): (السابع).

[***] في (ب): (مضمر).

فلو أنَّها نَفْسٌ تَمُوتُ سَوِيَّةً ولَكِنّها نَفْسٌ تَسَاقَطُ أَنْفُسَاً [١]

أراد: لو ماتت في مرة واحدة لاستراحت.[٢] ومن فتح [*] (أنّ) فالوصل أولى؛ لأنّ التّقدير: ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب لعلموا أنّ القوّة لِله فَـ (أنْ) من صلة الجواب [**]، إلاَّ أنّه حذف الجواب لأنّ في الكلام ما يدل عليه، أوهي منصوبة بِـ (يرى) أي: ولو يرى الذين ظلموا ((وقتَ رؤيتهم العذاب [***] لرأيتهم يقولون إنّ القوة لله جميعاً. [٣] فعلى هذين لا يوقف على ﴿ ٱلْعَذَابَ ﴾ [١٦٥] [٤])) [****]. ﴿ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴾ [١٦٥] [٥] حسن من حيث كونه رأس آية ، وليس وقفاً لأنّ (إذ) بدل من (إذ) قبله ﴿ ٱلْأَسْبَابُ ﴾ [١٦٦] [٦] كاف .

---

[١] البيت لـ (امرئ القيس) وهو في ديوانه(١٠٧) برواية (جميعا) بدلا من (سويّة).

[٢] قال سيبويه سألت الخليل عن قوله عزّ وجل ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ [البقرة ١٦٥:٢] أين جوابها ؟

فقال : إن العرب قد تترك في مثل هذا الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام ، وقال الزجّاج جواب (لو) إنّما يترك لعظيم الموصوف ، وقال الزّهري وقتادة الإضمار أشدّ للوعيد . ينظر الكتاب (١٠٣/٣)، معاني القرآن وإعرابه (٢٠٧/١)، إعراب القرآن للنّحاس مجلد (٨٨/١).

[*] في (أ) سقط: (فتح).

[**] في (ب): (للجواب).

[***] في (ب) سقط: (وقت رؤيتهم العذاب).

[٣] ينظر المحرر الوجيز(١٥٠،١٥١).

[٤] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٤٠/١)، القطع والائتناف (٨٩)، المكتفى (١٧٩).

[****] في (أ): الكلام بين القوسين ورد على الشّكل التالي: ((لرأيتهم يقولون لله جميعا، فعلى هذا لا يوقف)).

[٥] عند ابن الأنباري حسن، و عند النحّاس ذكر ما قاله الأشموني من حيث الوقف وعدمه. الإيضاح (٥٤١/١)، القطع والائتناف (٨٩).

[٦] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٨٩)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٩).

﴿ مِنَّا ﴾ [١٦٧] حسن . قاله الكلبي [١] [٢] ؛ لأنّ العامل في (كذلك) : يريهم . فكأنّه قال: يريهم الله أعمالهم السيئة [*] كتبرّئ بعضهم / من بعض [٣]. والمعنى [**] تمنّي الأتباع لو رجعوا إلى [ب٤٨] الدّنيا حتى يطيعوا ويتبرؤوا [***] من المتبوعين مثل ما تبرّأ المتبوعون منهم [****] أولاً [٤] . ﴿ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۗ ﴾ [١٦٧] كاف على استئناف ما بعده ، وليس بوقف؛ إن جُعل حالاً . ﴿ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [١٦٧] [٥] تام؛ للابتداء بالنداء .

---

[١] محمد بن السّائب الكلبي، أبو النضر. نسّابة، رواية، عالم بالتفسير و الأخبار وأيام العرب. مات (١٤٦هـ). الأعلام (٣/٧).

[٢] لم أقع على مصدر ينقل قوله.

[*] في (أ) : (للسيئة).

[٣] قاله الزجّاج. معاني القرآن و إعرابه(٢٠٩/١). وقال النحّاس: الكاف في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الأمر كذلك. ووافقه العكبري. إعراب القرآن (٨٩/١)، إملاء ما منّ به الرحمن (٧٢). وردّ أبو حيّان هذا، وقال: وهو ضعيف؛ لأنّه يقتضي زيادة الكاف وحذف مبتدأ، وكلاهما على خلاف الأصل. البحر (١٣٧/٢) وذكر النحّاس أيضاً جواز أن تكون الكاف نصبا على الحال. وقال السّمين: الحال من المصدر المعرّف، و التّقدير: يريهم الإراءة مشبّهة كذلك. ينظر إعراب القرآن (٨٩/١)، الدرّ المصون (٤٣٢/١).

[**] في (أ): (و البعض) بدلا من (و المعنى).

[***] في (ب): تبرؤوا).

[****] في (أ) سقط: (منهم).

[٤] ينظر المحرر الوجيز(١٥١)، تفسير القرآن العظيم (٢٣٥/١).

[٥] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٤٠/١)، وعند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٨٩)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٧٩).

﴿ طَيِّبًا ﴾ [١٦٨] : حسن ، ﴿ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ ﴾ [١٦٨] : أحسن منه ، ﴿ مُّبِينٌ ﴾ [١٦٨] [١] : تام ، ﴿ وَٱلۡفَحۡشَآءِ ﴾ [١٦٩] ليس بوقف ؛ لعطف ما بعده على ما قبله [٢]. ﴿ تَعۡلَمُونَ ﴾ [١٦٩] [٣]: كاف. ﴿ ءَابَآءَنَآۚ ﴾ [١٧٠] كذلك؛ للابتداء بالاستفهام . ﴿ يَهۡتَدُونَ ﴾ [١٧٠] [٤] : تام،﴿ وَنِدَآءٗۚ ﴾ [١٧١] [٥]: كاف . ﴿ لَا يَعۡقِلُونَ ﴾ [١٧١] [٦] تام؛ للابتداء بالنداء. ﴿ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ ﴾ [١٧٢] : جائز وليس منصوصاً عليه. ﴿ تَعۡبُدُونَ ﴾ [١٧٢] [٧]: تام ، ﴿ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ﴾ [١٧٣] : جائز ، ﴿ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ ﴾ [١٧٣] : كاف، ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [١٧٣] [٨]: تام، ﴿ ثَمَنٗا قَلِيلًاۚ ﴾ [١٧٤] : ليس بوقف؛ لأنّ خبر(إنْ) لم يأتِ بعد. ﴿ ٱلنَّارَ ﴾ [١٧٤] : جائز ، ﴿ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ ﴾ [١٧٤] : كاف؛ على استئناف ما بعده، وليس بوقف؛ إنْ جعل في موضع الحال، فلا يوقف عليه ولا على (النار) قبله . ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [١٧٤] [٩]: تام، ومثله ﴿ بِٱلۡمَغۡفِرَةِۚ ﴾ [١٧٥] ، وكذا ﴿ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [١٧٥] [١٠] ، ﴿ بِٱلۡحَقِّۗ ﴾ [١٧٦] [١١]: كاف ، ﴿ بَعِيدٖ ﴾ [١٧٦] [١٢]: تام. ولا وقف [*] من قوله ﴿ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ ﴾ [١٧٧] إلى ﴿ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [١٧٧] [١٣] لاتّصال الكلام بعضه ببعض .

---

[١] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٨٩).

[٢] (أن تقولوا) معطوف على قوله(بالسوء) و التّقدير: (بأن تقولوا). ينظر إعراب القرآن للنّحاس(٨٩/١).

[٣] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٨٩).

[٤] عند النحّاس حسن. المصدر نفسه.

[٥] عند النحّاس حسن. المصدر نفسه.

[٦] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٨٩)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧٩).

[٧] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٨٩).

[٨] عند النحّاس حسن. المصدر نفسه، وعند أبي عمرو. المكتفى (١٧٩).

[٩] عند النحّاس: القطع والائتناف (٨٩).

[١٠] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٤٢/١)، وعند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٨٩)،وعند أبي عمرو: تام. المكتفى (١٧٩).

[١١] عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٤٢/١)، و كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٩٠)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٧٩).

[١٢] كذا عند ابن الأنباري: الإيضاح (٥٤٢/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٩٠)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٧٩)

[*] في (أ): (ولا يوقف).

[١٣] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٩٠).

فلا يوقف على ﴿ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ [١٧٧] لاستدراك ما بعده ، ولا يوقف على ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [١٧٧] [١] لأنّ الإيمان بالله [*] منفرداً من [**]غير تصديق بالرّسل وبالكتب وبالملائكة لا ينفع ، ولا على ﴿ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ [١٧٧] ولا على ﴿ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ [***] ﴾ [١٧٧] لأنّ ما بعده معطوف على ما قبله . ((وأجاز بعضهم الوقف عليه لطول الكلام . ولا يوقف على ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ [****] عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ [****] ٱلسَّبِيلِ ﴾ [١٧٧] لأنّ ما بعده معطوف على ما قبله .))[*****]، ﴿ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [١٧٧] [٢] : تام ، ﴿ وَٱلْمُوفُونَ ﴾ [١٧٧] :

[٥٩أ] مرفوع [******] خبر / مبتدأ محذوف، أي: وهم الموفون، والعامل في (إذا): (الموفون)، أي: لا يتأخّر إيفاؤهم بالعهد عن وقت إيقاعه . قاله [*******] أبو حيّان [٣] [٤] . وليس بوقف إنْ عطف على الضمير المستتر في (من آمن) ، ((كأنّه قال: ولكن ذوي البر من آمن)) [********] ومن أقام الصلاة ، ومن آتى الزكاة ، ومن أوفى . [٥]

---

[١] عند النحّاس، قال الأخفش: تمام إن شئت. قال أبو جعفر: وهذا غلّط بيّن؛ لأنّ (و اليوم الآخر) مخفوض معطوف على الأول داخل في الصّلة. القطع والائتناف (٩٠).

[*] في (أ): سقط: (بالله).

[**] في (أ) : (لعله مفرد من) بدلا من (منفردا من).

[***] في (أ) سقطت : (الواو).

[****] في(أ) سقطت: (الواو).

[*****] في (ب) سقط الكلام بين القوسين: ((و أجاز. . . . قبله)).

[٢] عند النحّاس حسن إن رفعت (وهم) بالابتداء، ونصبت (الصابّرين) بمعنى: (أعني). وهو ما أحسن ما قيل فيهما ، وليس بوقف إن عطف على (من). القطع والائتناف (٩١).

[******] في (أ)+(ب): (و المرفوعون) بدلا من (و الموفون).

[*******] في (أ): قال أبو حيّان، في (ط): فإنّه أبو حيّان.

[٣] محمّد بن يوسف بن علي ، أبو حيّان الأندلسي الغرناطي ، نحوي عصره ولغويه ومفسّره ومحدّثه. ولد سنة (٥٣٨هـ) بغية الوعاة (٢٨٠/١) ، غاية النّهاية (٢٨٥/٢).

[٤] ينظر البحر المحيط (١٤٠/٢).

[********] في (أ): سقط الكلام بين القوسين: ((كأنّه. . . .آمن)).

[٥] قال الطبري: (البرّ) مصدر وضع موضع الاسم، ولكنّ البار من آمن بالله، أو البّر برّ من آمن بالله. تفسير الطبري(٧٧/٣)، وقال ابن عطيّة: المصدر إذا أنزل منزلة اسم الفاعل فهو ولا بدّ محمول على حذف مضاف. المحرر الوجيز(١٥٧) وقال العكبري: (الموفون) معطوف على (من آمن)، أي: ولكنّ البرّ المؤمنون و الموفون، ويجوز أن يكون معطوفا على الضمير المستتر في (من آمن)، وجرى طول الكلام مجرى توكيد الفعل. إملاء ما منّ به الرحمن (٧٥).

﴿ إِذَا عَٰهَدُواْۖ ﴾ [١٧٧] حسن ، ﴿ وَٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [١٧٧] منصوب على المدح كقول الشّاعر:

لَا يَبْعدَنّ قَومِي الذينَ هُمُ سُـمُّ العُداة وآفَة الجـــزْرِ

النَّازلينَ بِـكُلِّ مُعْتَـرَكٍ والطّـيبـون مَـعَاقِـدَ الأزْرِ[١]

وقد ينصبون ويرفعون على المدح . ﴿ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ ﴾ [١٧٧] [٢] كاف غير تام ، وقال أبو حاتم [٣] السجستاني : تام، [٤] قال السخّاوي [٥] : وما قاله خطأ ؛ لأنّ قوله ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ ﴾ [١٧٧] خبر وحديث عنهم فلا يتم الوقف قبله [٦]. / ﴿ ٱلۡمُتَّقُونَ ﴾ [١٧٧] [٧]: تام . [ط٥٤]

---

[١] البيتان لـ (الحزنق بنت هفّان بن بدر)، وهي أخت طرفة بن العبد من أمّه، ينظر شعراء النّصرانية قبل الإسلام – جمعه ونسّقه لويس شيخو – دار المشرق – بيروت ط٤ (١٩٩١)، الكتاب (٢٠٢/١) خزانة الأدب (٤١/٥)، الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٦٨/٢)، و صفت قومها بالظهور و الغلبة على العدو ، بالكرم ونحر الإبل للأضياف، بأنهم شجعان حرب و أبطال صناديد، وبأنهم أعفة من الفواحش، وجعلتهم سمّا لأعدائهم. وآفة الجزر: هي الإبل لأنهم يكثرون من نحرها. ويقال فلان طيب معقد الآزر: إذا كان عفيفا لا يرتكب فاحشة. والشّاهد هنا قطع (الطيّبين) عن الموصوف الذي هو قولها (قومي) من الرّفع إلى النّصب بإضمار فعل. وفي رواية سيبويه(النّازلين) بالنّصب. قال ابن الأنباري النّصب على المدح، ويجوز أن ترفع على إضمار (هم). الإنصاف (٤٦٩/٢). وإن شئت قلت النازلون و الطيبين. وإن شئت رفعتها جميعا على الإتباع لـ (قومي) ينظر إعراب القرآن للنّحاس(٩١/١).

[٢] عند ابن الأنباري حسن تام. الإيضاح (٥٤٢/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٠).

[٣] سبقت ترجمته ص(٩).

[٤] خرّج قول السجستاني ابن الأنباري و النحّاس. وقد خطأ كلّ منهما السجستاني لأنّ ما بعده تابع له. الإيضاح (٥٤٢/١)، القطع والائتناف (٩١).

[٥] سبقت ترجمته ص(٢٢).

[٦] كتابه في الوقف والابتداء ليس بين أيدينا.

[٧] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٤٢/١)، القطع والائتناف (٩١)، المكتفى (١٨٠).

﴿ فِي ٱلْقَتْلَى ﴾ [١٧٨] [١] حسن إنْ رفع ما بعده بالابتداء ، وليس بوقف إنْ رفع بالفعل المقدّر . والتّقدير: أنْ يقاصّ الحر بالحرّ ، ومثلـه الأنثى بالأنثى . ﴿ بِإِحْسَٰنٍ ﴾ [١٧٨] [٢] جائز ، ﴿ وَرَحْمَةٌ ﴾ [١٧٨] [٣] : كاف ، ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [١٧٨] [٤]: تام .﴿ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [١٧٩] : كاف ، كذا قيل . وليس بشيء؛ لأنّ الابتداء بالنّداء المجرّد لا يفيد إلاَّ أنْ يقترن بالسّبب الذي من أجلـه نودي . فنقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [النّساء ٤:١] [الحج ٢٢:١]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ ﴾ [الأنفال ٨:٢٠]. ومن قال يضمر قبل النّداء فعل تقديره: اعلموا يا أولي الألباب، قولـه: فاسد؛ لأنّ الأوامر والنواهي التي تقترن بالنّداء لا نهاية لها، فإذا أضمر أحدها لم يتميّز عن أخواته. رسموا (أولي) بواو بعد الهمزة في حالتي النّصب والجر فرقاً بينها [*] وبين (إلى) التي هي حرف جر، [ب٤٩] كما فرّق بين أولئك التي هي [**] اسم إشارة وبين (إليك) جاراً / ومجروراً [٥]. و (أولي): منادى مضاف وعلامة نصبه الياء. ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [١٧٩] [٦] : تام حذف مفعوله، تقديره: القتل بالخوف من القصاص [٧].

---

[١] عند ابن الأنباري حسن غير تام؛ لأنّ (الحرّ بالحرّ) تابع للقصاص فلا يتمّ الوقف قبله. الإيضاح (٥٤٢/١)، وعند النحّاس ذكر ما قاله الأشموني من حيث الوقف وعدمه. القطع والائتناف (٩١). وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٠).

[٢] عند النحّاس قال أبو حاتم كاف، و التّمام : (ورحمة: ١٧٩). القطع والائتناف (٩١).

[٣] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٣/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٠).

[٤] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٩١).

[*] في (ب) بينها.

[**] في (أ): (التي هم).

[٥] المقنع(٥٩)، الدرّ المصون (٤٥٣/١،٤٥٤).

[٦] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (٩١)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٨٠).

[٧] ينظر البحر المحيط (١٥٥/١،١٥٦) فقد ذكر تقديرات مختلفة في المفعول به المحذوف.

﴿ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ ﴾ [١٨٠] [١]: حسن ، كذا قيل ، وليس بشيء ؛ لأنّ قولـه (الوصية) مرفوعة بكتب الذي هو فعل ما لم يسمّ فاعلـه ، ((وأقيمت الوصية مقام الفاعل)) [*] فارتفعت به ، والمعنى : فرض عليكم الوصية، أيّ : فرض عليكم أنْ توصوا وأنتم قادرون على الوصية [**]،[٢] أو مرفوعة باللام في (للوالدين) بمعنى: فقيل لكم الوصية للوالدين بإضمار القول ، ولا يجوز الفصل بين الفعل وفاعلـه ، ولا بين القول ومقولـه [٣] ، لكن بقي احتمال ثالث: وهو أنّها مرفوعة بالابتداء ، وما بعدها وهو قولـه:(للوالدين) خبرها، ومفعول (كتب) محذوف، أي : كتب عليكم أن توصوا، ثم بيّن لمن [***] الوصية ، أو خبره محذوف، أيّ : الإيصاء كتب : أي فرض عليكم الوصيّة للوالدين والأقربين [٤]، فعلى هذا [****] يحسن الوقف [*****] على ﴿ خَيۡرًا ﴾ [١٨٠] .

---

[١] عند النحّاس، قال محمد بن عيسى: تام، قال النحّاس وهذا غلط؛ لأنّ (الوصية للوالدين) معناه: فرض عليكم الوصية، أو قيل لكم هذا. و الفرّاء يقول: (كتب) في كلّ القرآن معناه: (فرض). القطع والائتناف (٩١)، وعند أبي عمرو أجاز الوقف إن جعلت (الوصية) مبتدأ، خبرها (للوالدين) ومفعول (كتب) محذوف. المكتفى (١٨٠).

[*] في (ب) سقط: ((وأقيمت الوصيّة مقام الفاعل)).

[**] في (ب) سقط: (على الوصيّة).

[٢] قاله الزجّاج. معاني القرآن (٢١٦/١).

[٣] أي: (الوصية) مبتدأ ، وخبره (للوالدين). وهذا إنّما يتّأتى على مذهب الكوفيين . فالخبر والمبتدأ عندهم مترافعان . فرافع الوصيّة هو الخبر وصدره اللّام . ينظر معاني القرآن للفرّاء (١١٠/١).

[***] في (ب): (من) بدلا من (لمن).

[٤] قال أبو حيّان: وأجاز بعض النّحويين أن ترتفع (الوصيّة) على الابتداء، و الخبر إمّا محذوف، أي: فعليه الوصيّة، وإمّا هو (للوالدين و الأقربين). و تكون هذه الجملة جوابا لما تقدّم، و المفعول مضمر، أي: الإيصاء يفسره ما بعده. البحر (١٦٢/٢)، ولم يذكر ابن هشام إلاّ وجها واحدا وهو: (الوصيّة) نائب فاعل، و (للوالدين) متعلّق بـ(الوصية) وليس خبرا. وجواب(إن) محذوف، أي: (فليوصّ)؛ لأنّه لا يجوز حذف الفاء إلاّ في ضرورة. ينظر مغني اللبيب(١٣٣/١).

[****] في (أ)+(ب): (هذه).

[*****] في (ب) سقط: (الوقف).

[أ٦٠] / ﴿ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [١٨٠] كاف إنْ نصب (حقاً) على المصدر [١] ، كأنّه قال [*]: أحقّ ذلك اليوم عليكم حقاً ، أو وجب وجوباً ، أو كتب عليكم [**] الوصية [٢]. ﴿ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [١٨٠] [٣]: كاف، و ﴿ يُبَدِّلُونَهُۥ ﴾ [١٨١] [٤] و ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [١٨١] [٥] و﴿ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [١٨٢] : كلّها حسان . ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [١٨٢] [٦]: تام؛ للابتداء بالنّداء. ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [١٨٣] [٧]: جائز لأنّه رأس آية، وليس بحسن لأنّ ما بعده متعلّق بـِ (كتب) ؛ لأنّ (أيّاماً)[***] منصوب على الظرف، أي: كتب عليكم الصّيام في أيام معدودات ، فلا يفصل بين الظرف وبين ما عمل فيه من الفعل . وقيل منصوب على أنّه مفعول ثانٍ لِكَتب ، أيّ : كتب عليكم أنْ تصوموا أياماً معدودات. والوقف على ﴿ مَّعْدُودَٰتٍ ﴾ و ﴿ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ و﴿ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [١٨٤] : كلّها حسان [٨] .

---

[١] قاله ابن عطيّة، ووافقه الزمخشري. المحرر الوجيز(١٦١)، الكشاف (٢٠٣/١).

[*] في (ب) سقط: (قال).

[**] في (أ)+(ب) سقط (عليكم).

[٢] قال أبو البقاء: و يجوز نصبه على أنّه صفة لمصدر محذوف، أي: كتب حقاً. إملاء ما منّ به الرحمن (٧٦).

[٣] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٩١).

[٤] عند أبي عمرو كاف (١٨٠).

[٥] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (٩١)، وعند أبي عمرو أكفى مما قبله. المكتفى (١٨٠).

[٦] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٤٣/١)، المكتفى (١٨٠)، وعند النحّاس كاف. القطع و الائتناف (٩١).

[٧] عند ابن الأنباري قبيح؛ لأنّ (أياما) منصوبة بـ (كتب). الإيضاح (٥٤٣/١).

[***] في (أ): (ما) بدلا من (أياما).

[٨] كذا عند ابن الأنباري الإيضاح (٥٤٣/١)، وعند النحّاس قال أبو حاتم: (معدودات)، (آخر): تام، قال أبو جعفر: (مسكين) كاف. القطع والائتناف (٩١)، وعند أبي عمرو: كلّها كافية. المكتفى (١٨٠).

﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ ﴾ [١٨٤] [١] أحسن مما قبله، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [١٨٤] [٢] تام ؛ إنْ رفع (شهر) بالابتداء وخبره (الذي أنزل فيه القرآن)، وكاف إنْ رفع على أنّه خبر [*] مبتدأ محذوف، أيّ : المفترض عليكم ، أو هي ، أو الأيام شهر رمضان ، ومثل ذلك من نصبه على الإغراء . و [**] حسن ؛ إنْ نصب بفعل مقدّر، أي: صوموا شهر رمضان، / وليس بوقف؛ إنْ جعل بدلاً [***] من أيام [ط٥٥] معدودات، كأنّه قال: أياماً معدودات شهر رمضان. والبدل والمبدل منه كالشيء الواحد ، أو بدلاً [****] من الصيام بأنْ [*****] تجعلـه اسم ما لم يسمّ فاعلـه أيّ كتب عليكم شهر رمضان [٣].

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٣/١)، وعند النحّاس تام على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (٩١)، وعند أبي عمرو: كاف. المكتفى (١٨٠).

[٢] عند ابن الأنباري حسن؛ لأنّ ما بعده مرفوع على إضمار مبتدأ، أو منصوب بفعل مقدّر. الإيضاح (٥٤٤/١)، وعند النحّاس تام على قول يعقوب؛ لأنّ ما بعده مرفوع على إضمار مبتدأ، وليس بوقف على مذهب الكسائي لأنّ قوله (شهر) بدل مما قبله. القطع والائتناف (٩٢)، وعند أبي عمرو كاف؛ لأنّ ما بعده خبر لمبتدأ محذوف. المكتفى (١٨٠،١٨١).

[*] في (ب): (خبره).

[**] في (ط): (أو) بدلا من (الواو).

[***] في (ب): (بدل).

[****] في (ب): (بدل).

[*****] في (ط): (على أن تجعله).

[٣] جعل الزجّاج و النحّاس قوله (شهر) مبتدأ، والخبر ما ذكره الأشموني، وقال الأخفش: الخبر (فمن شهد منكم الشهر فليصمه)، وتكون (الفاء) زائدة، و (الذي أنزل) صفة. وقال أبو البقاء: دخلت الفاء؛ لأنّك وصفت الخبر بـ (الذي)، فدخلت الفاء كما تدخل في خبر نفس (الذي) و أجاز أبو البقاء النّصب بـ(تعلمون)، أي: إنْ كنتم تعلمون شرف شهر رمضان، فحذف المضاف و أقيم المضاف إليه مقامه. وذهب ابن عطيّة و الزمخشري إلى النّصب بـ (أن تصوموا)، وردّ أبو حيّان بأنّ هذا لا يجوز؛ لأنّ (تصوموا) صلة لـ (أن) وقد فصلت بين معمول الصّلة و بينها بالخبر (خير)، أي: و صيامكم خير لكم. ينظر معاني القرآن و إعرابه(٢١٩/١)، إعراب القرآن للنّحاس (٥١٦/١)، إملاء ما منّ به الرحمن (٧٩)، المحرر الوجيز(١٦٥)، الكشاف (٢٠٧/١)، البحر المحيط (١٩٤/٢،١٩٥).

﴿وَٱلۡفُرۡقَانِ﴾ [١٨٥] [١] كاف، وقيل تام [٢]؛ للابتداء بالشّرط . ﴿فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾، و﴿مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، و ﴿ٱلۡعُسۡرَ﴾ [١٨٥] : كلّها حسان ، وقال أحمد بن موسى [٣] ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [١٨٥] : كاف [٤] ؛ على أنّ اللّام في قوله (ولتكملوا العدّة [*]) متعلّقة بمحذوف تقديره [**] وفعل هذا لتكملوا العدّة . وهو مذهب الفرّاء[٥] .[٦] وقال غيره : اللّام متعلّقة بـِ (يريد) مضمرة ، والتّقدير : ويريد لتكملوا العدّة. قاله النّكزاوي [٧]. [٨] ﴿تَشۡكُرُونَ﴾ [١٨٥] [٩] : تام .

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٤/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨١).

[٢] وهو قول أبي حاتم السجستاني. القطع والائتناف (٩٢).

[٣] سبقت ترجمته ص(٩).

[٤] ينظر القطع والائتناف (٩٢).

[*] في (ب) سقط: (العدّة).

[**] في (ب): (تقدير).

[٥] سبقت ترجمته ص(١٠٧).

[٦] قال الفرّاء: هذه لام (كي)، ولو ألقيت كان صوابا .والعرب تدخلها في كلامها على إضمار فعل بعدها. معاني القرآن (١١٣/١)

[٧] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[٨] المخطوط ليس بين أيدينا. وذكر السّمين ما نسبه الأشموني للنّكزاوي. وهذا ما ذكره ابن عطيّة أيضا وقال: الفعل المعلّل مقدّر بعد هذه العلّة و التّقدير: (ولتكملوا العدّة رخّص لكم في ذلك) ونسب هذا الرأي لبعض الكوفيين. وقال الزجّاج: (لتكملوا) معطوف على علّة محذوفة، حذف معلولها أيضا. تقديره: فعل الله ذلك ليسهّل عليكم ولتكملوا. ينظر الدرّ المصون (٤٦٩/١)، المحرر الوجيز(١٦٥)، معاني القرآن و إعرابه(٢١٩/١، ٢٢٠).

[٩] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (٩٢)، المكتفى (١٨١).

﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [١٨٦] [(١)] حسن ، ومثله ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ [١٨٦] . والياءان [(*)] من (الدّاع) و(دعان) من الزوائد؛ لأنّ الصحابة لم تثبت لهم [(**)] صورة في المصحف العثماني، فمن القرّاء من أسقطها للرّسم وقفاً ووصلاً، ومنهم من يثبتها في الحالين ، ومنهم من يثبتها وصلاً ويحذفها وقفاً [(٢)]. [(***)]

[ب٥٠] وجملة هذه الزوائد [(****)] اثنان وستون ياءً فأثبت أبو عمرو[(٣)] وقالون [(٤)] / هاتين الياءين وصلاً وحذفاها وقفاً، كما سيأتي مبيّناً في محلّه. ﴿يَرْشُدُونَ﴾ [١٨٦] [(٥)] تام، ﴿إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [١٨٧] حسن، وقيل: كاف؛ لأنّ (هنّ) مبتدأ [(٦)] ، والوقف على ﴿لَّهُنَّ [(٧)]﴾ و﴿عَنكُمْ [(٨)]﴾ و﴿لَكُمْ﴾ [١٨٧] كلّها حسان ، وقيل في [(*****)] الأخير أحسن منهما لعطف الجملتين المتّفقتين مع اتّفاق المعنى [(٩)].

[(١)] قال يعقوب: ومن الوقف: (وإذا اسألك عبادي عنّي فإنّي قريب) القطع والائتناف (٩٢).

[(*)] في (أ) سقط: (الياءان).

[(**)] في (ط): (لها).

[(٢)] قرأ عاصم وابن كثير وابن عامر وحمزة و الكسائي بغير ياء في الوصل و الوقف وقرأ أبو عمرو و أبو جعفر بن القعقاع و اليزيدي وابن محيصن بياء في الوصل، وبغير ياء في الوقف. واختلف عن نافع في إثباتها وحذفها. ينظر السبعة في القراءات (١٥٢،١٥٣)، التّيسير (٧٢)، النّشر (١٧٩/٢)، الإتحاف (١٥٣).

[(***)] في (ط) زيادة: (مطلب عدد ياءات الزّوائد).

[(****)] في (أ) : سقط : (الزوائد).

[(٣)] سبقت ترجمته ص(١٦).

[(٤)] عيسى بن مينا بن وردان بن عبد الصّمد، أبو موسى الملقّب بقالون، وهو أحد القرّاء المشهورين من أهل المدينة مولدا ووفاة. توفي (٢٢٠هـ). الغاية (٦١٥/١)، الأعلام (١١٠،/٥).

[(٥)] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٢).

[(٦)] ينظر علل الوقوف (٢٧٧/١).

[(٧)] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٩٣).

[(٨)] عند النحّاس: صالح. المصدر نفسه.

[(*****)] في (ط) سقط: (في).

[(٩)] قاله السّجاوندي. علل الوقوف (٢٧٨/١).

﴿ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [١٨٧] [١] جائز ، ﴿ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [١٨٧] [٢] حسن ، وكذا[*] ﴿ ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾ [١٨٧] [٣] ، ﴿ فَلَا تَقْرَبُوهَا ﴾ [١٨٧] حسن ، وقال أبو عمرو [٤] : كاف [٥] . ﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [١٨٧] [٦] تام.

[أ٦١] ﴿ إِلَى ٱلْحُكَّامِ ﴾، و﴿ بِٱلْإِثْمِ ﴾ [١٨٨] ليسا بوقف؛ للام العلّة في الأوّل، / ولواو [**] الحال في الثّاني. ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [١٨٨] [٧] : تام ، ﴿ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ﴾ [١٨٩] جائز ، وأبى الوقف عليه جماعة ؛ لأنّ ما بعده جوابه فلا يفصل بينهما [٨] . ﴿ وَٱلْحَجِّ ﴾ [١٨٩] [٩] كاف . ﴿ مِن ظُهُورِهَا ﴾ [١٨٩] ليس بوقف؛ لتعلّق ما بعده به [***] عطفاً واستدراكاً[١٠]. ﴿ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾ [١٨٩]: كاف ، ومثله ﴿ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ﴾ [١٨٩] [١١]. ﴿ تُفْلِحُونَ ﴾ [١٨٩] [١٢] تام ، ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ﴾ [١٩٠] صالح ؛ لأنّ قوله : (إنّ الله) جواب للنّهي قبله ، فله به بعض تعلّق ﴿ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [١٩٠] تام [١٣] .

---

[١] عند ابن النحّاس صالح. القطع والائتناف (٩٣).

[٢] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٩٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨١).

[*] في (أ) سقط: (حسن وكذا).

[٣] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٩٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨١).

[٤] سبقت ترجمته ص(١١).

[٥] المكتفى (١٨١).

[٦] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٩٣)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨١).

[**] في (ب) سقط: (الواو).

[٧] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٩٣)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨١).

[٨] ينظر علل الوقوف. (٢٨٠/١).

[٩] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٤/١)، وعند النحّاس تام على قول أبي حاتم. القطع و الائتناف (٩٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨١).

[***] في (أ) سقط: (به).

[١٠] (لكنّ) تكون استدراكا عندما تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها، لذلك يتقدمها كلام مناقض لما بعدها.

[١١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٤/١).

[١٢] عند ابن الأنباري و النحّاس حسن. الإيضاح (٥٤٤/١)، القطع والائتناف (٩٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨١).

[١٣] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٩٣).

﴿ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ﴾ [١٩١] حسن ، ومثله ﴿ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴾ [١٩١] [١] ، ﴿ حَتَّىٰ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ [١٩١] [٢] كاف؛ للابتداء بالشّرط مع الفاء . ﴿ فَٱقْتُلُوهُمْ ﴾ [١٩١] جائز ؛ لأنّ قوله (كذلك جزاء الكافرين) منقطع في اللفظ متّصل في [*] المعنى. ﴿ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [١٩١] [٣] كاف ، ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [١٩٢] [٤] أكفى منه، ﴿ فِتْنَةٌ ﴾ [١٩٣] ليس بوقف ؛ لأن ما بعده معطوف على ما قبله. ﴿ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ﴾ [١٩٣] حسن ، ﴿ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [١٩٣] [٥] تام ، ﴿ قِصَاصٌ ﴾ [١٩٤] [٦]:كاف، ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ [١٩٤] [٧]: حسن، ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [١٩٤] أحسن، ﴿ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [١٩٤] [٨] تام ، ﴿ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [١٩٥]: حسن ، ﴿ وَأَحْسِنُوٓا۟ ﴾ [١٩٥] [٩] جائز؛ لأنّ (إنّ) جواب الأمر ، فهو منقطع لفظاً متّصل معنى . ﴿ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [١٩٥] [١٠] كاف .

---

[١] عند ابن الأنباري و النحّاس حسن. الإيضاح (٥٤٤/١)، القطع والائتناف (٩٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨١).

[٢] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨١).

[*] في (ط) سقط: (في).

[٣] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٩٣).

[٤] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٩٣). وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨١).

[٥] كذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو. المصادر نفسها.

[٦] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٤/١)، وعند النحّاس تام على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (٩٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨١).

[٧] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٤٤/١).

[٨] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٤/١)، وعند النحّاس كاف. القطع والائتناف (٩٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨١).

[٩] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (٩٣).

[١٠] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٤/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨١).

[ط٥٦] ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ ﴾ [١٩٦] [١] حسن ؛ / لمن رفع ﴿ وَٱلۡعُمۡرَةَ ﴾ [١٩٦] على الاستئناف ، فلا تكون العمرة واجبة، و بها قرأ عامر الشّعبي [*] [٢] [٣]. وتأوّلها أهل العلم بأنّ الله أمر بإتمام الحج إلى انتهاء مناسكه، ثم استأنف الأخبار بأنّ العمرة لله ليدلّ على كثرة ثوابها ، وللترغيب [**] في فعلها ،[٤] وليس بوقف لمن نصبها عطفاً على الحج؛ فتكون داخلة في الوجوب ، وبهذه القراءة قرأ العامة . ﴿لِلَّهِ﴾ [١٩٦] [٥]: كاف، ومثله ﴿مِنَ ٱلۡهَدۡيِۖ [٦]﴾ ، و﴿ مَحِلَّهُۥۚ [٧]﴾ ، و﴿ أَوۡ نُسُكٖۚ [٨] ﴾، و ﴿ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۚ [٩]﴾ [١٩٦]. و(إذا) للشّرط مع الفاء ، وجوابها محذوف، أيّ : فإذا أمنتم من خوف العدوّ أو[***] المرض فامضوا [****]. [١٠]

---

[١] كذا عند ابن الأنباري من حيث حسنه، ومن حيث عدم الوقف عليه. الإيضاح (٥٤٥/١)، وعند النحّاس قال يعقوب: الوقف التام (لله) ومن رفع (العمرة) وقف على (الحج) قال أبو عبيدة (والعمرة لله) استئناف. القطع والائتناف (٩٣).

[*] في (ط): (قرأ الشّعبي وعامر).

[٢] سبقت ترجمته ص(٧٢).

[٣] وهي أيضا قراءة علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم جميعا. ينظر مختصر الشواذ (١٢)، وأضاف أبو حيّان أنّها قراءة أبي حيوة وزيد بن ثابت. البحر المحيط (٢٥٥/٢).

[**] في (أ): (و للترغيب).

[٤] ينظر معاني القرآن و إعرابه (٢٢٩/١).

[٥] ذكرنا ما قاله ابن الأنباري و النحّاس برقم (١) عند الحديث عن (و أتمّوا الحج)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨١).

[٦] كذا عند النحّاس . القطع والائتناف (٩٣).

[٧] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٩٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨١).

[٨] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٩٣).

[٩] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٥/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨١).

[***] في (أ): (الواو) بدلا من (أو).

[****] في (أ)+(ب) زيادة: (إذا آمنتم).

[١٠] قاله السجاوندي. علل الوقوف (٢٨٤/١).

﴿ إِلَى ٱلۡحَجِّ ﴾ [١٩٦] : ليس بوقف ؛ لأنّ قوله ﴿فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ ﴾ [١٩٦] جواب الشرط ، وموضع(ما) رفع، فكأنّه (*) قال: فعليه ما استيسر من الهدي ، فحذف الخبر لأنّ الكلام يدل عليه (١)، وقيل: موضعها نصب بفعل مضمر ، كأنّه قال: فيذبح (**) ما استيسر من الهدي (٢). ﴿ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ ﴾ [١٩٦]: حسن ، ﴿ كَامِلَةٞۗ ﴾ [١٩٦] : أحسن منه .(فائدة) : من الإجمال بعد التّفصيل قوله : فصيام (***) ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة. أعيد ذكر (****) العشرة لدفع توهّم أنّ (الواو) في ﴿ وَسَبۡعَةٍ ﴾ [١٩٦](*****) بمعنى (أو) فتكون الثلاثة داخلة فيها (٣)، وأتى بـِ (كاملة) لنفي احتمال نقص في صفاتها، وهي أحسن من تامة ؛ فإنّ التمام من العدد قد علم . قاله الكرماني (٤). (٥)

﴿ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ﴾ [١٩٦] (٦): حسن.

(*) في (أ)+(ط): (فكأنّه).

(١) قاله الأخفش. معاني القرآن (١٦٢/١).

(**) في (ب): (فتذبح).

(٢) وهذا مذهب ثعلب. ينظر إملاء ما منّ به الرحمن (٨١)، البحر المحيط (٢٥٨/٢).

(***) في (أ) : (صيام).

(****) في (أ): (ذكره).

(*****) في (أ) زيادة: (إذا).

(٣) قال الزجّاج جاز أن يتوهّم المتوهّم أنّ الفرض ثلاثة أيام في الحج أو سبعة في الرجوع، فأعلم الله أنّ العشرة مفترضة كلّها. معاني القرآن وإعرابه (٢٣١/١).

(٤) محمود بن جمزة بن نصر ، أبو القاسم برهان الدّين الكرماني، ويُعرف بتاج القرّاء، عالم بالقراءات وله كتب كثيرة . توفّي نحو (٥٠٥هـ) الأعلام (١٦٨/٧).

(٥) ينظر غرائب التّفسير وعجائب التأويل (٢٠٦/١) للشّيخ تاج القرّاء محمود بن حمزة الكرماني. تحقيق الدّكتور شمران سركال يونس العجلي. دار القبلة للثقافة الإسلامية. جدّة ط١ (١٩٨٨م).

(٦) عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٥/١)، وعند النحّاس تام على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (٩٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٢).

(*)**(فائدة تنفع القارئ):** حذفت النّون في ﴿ حَاضِرِي ﴾ [١٩٦] في حالتي النّصب والجر للإضافة مع إثبات الياء خطاً ساقطة في اللفظ وصلاً. ومثله ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ ﴾ في المائدة [١:٥]، و﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ / في الحج [٢٢:٣٥] ، / وفي التّوبة ﴿ غَيْرُ مُعْجِزِي ٱللَّهِ ﴾ في الموضعين [٣٥: ٣،٢] ، وفي مريم [٦٢أ] [ب٥١] ﴿ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾ [٣٩:١٩] ، وفي القصص ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ ﴾ [٥٩:٨]. فالياء (**) في هذه المواضع كلّها ثابتة خطاً ولفظاً في الوقف ، وساقطة وصلاً لالتقاء السّاكنين. وأجمعوا على أنّ ما بعد (الياء) مجرور مضاف إليه ؛ لأنّ الوصف المقرون بـِ (أل) لا يضاف إلاّ لما فيه (أل) أو لما أضيف لما فيه (***) (أل) نحو:﴿ وَٱلْمُقِيمِي (****) ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ في الحج [٢٢:٣٥] ، ونحو: الضارب رأس الجاني . ومن لا مساس له بهذا الفن يعتقد أو يقلّد من لا خبرة (*****) له أنّ النون تزاد حالة (******) الوقف، ويظنّ أنّ الوقف على الكلمة يزيل (*******) حكم الإضافة ، ولو زال حكمها لوجب أنْ لا يجرّ ما بعد الياء ؛ لأنّ الجرّ إنّما أوجدته الإضافة، فإذا زالتْ وجبَ أن يزول حكمها وأنْ يكون ما بعدها مرفوعاً ، فمن زعم ردّ النون فقد أخطأ ، وزاد في القرآن ما ليس فيه . ﴿ ٱلْعِقَابِ ﴾ [١٩٦] (١): تام .

(*) في (ط) زيادة: (مطلب ما ينفع القارئ).

(**) في (ب): (الياء).

(***) في (أ) سقط: (فيه).

(****) في (أ): (والمقيمين)، في (ب): (المقيمين).

(*****) في (أ): (خبر).

(******) في (تزد حالة).

(*******) في(أ): (نريد) بدلا من (يزيل).

(١) كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس. الإيضاح (٥٤٥/١)، القطع والائتناف (٩٣)، وعند أبي عمرو أتمّ. المكتفى (١٨٢).

﴿ مَّعْلُومَٰتٌۚ ﴾ [١٩٧] [١] كاف ، يبنى الوقف [*] على ﴿ فُسُوقَ ﴾ [١٩٧] ووصله على اختلاف القرّاء والمعربين في رفع (رفث) وما بعده [**] ، فمن قرأ برفعهما والتّنوين وفتح جدال [***] ، و بها قرأ (أبو عمرو) [٢] و (ابن كثير [٣]) [٤] فوقفه على ﴿ فُسُوقَ ﴾ [١٩٧] [٥]: تام ، ولا يوقف على شيء قبله، ثم يبتدئ: ولا جدال في الحج، وليس ﴿فُسُوقَ ﴾ [١٩٧] بوقف لمن نصب الثّلاثة [٦] وهي قراءة الباقين [٧]. واختلف في رفع (رفث) و (فسوق) ، فقيل بالابتداء

[١] عند النحّاس صالح، والتقدير عند الفرّاء: (ورفث الحج أشهر معلومات). القطع والائتناف (٩٣).

[*] في (ب): (الوقوف).

[**] في (أ): (وما بعدها).

[***] في (ب): (جدالا).

[٢] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٣] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٤] السبعة في القراءات (١٣٩)، التيسير (٦٨).

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس من حيث تمامه على نفس القراءة التي ذكرها الأشموني، وهو عند أبي عمرو كاف على هذه القراءة. الإيضاح (٥٤٥/١،٥٤٦)، القطع والائتناف (٩٤)، المكتفى (١٨٢).

[٦] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٤٥/١)، المكتفى (١٨٢)، وعند النحّاس حسن على قراء النصب للجميع. وكذا على قراءة الرّفع للجميع. القطع والائتناف (٩٤).

[٧] المصادر نفسها في (٤).

والخبر محذوف تقديره : كائن أو مستقر في الحج ، أو رفعهما على أنّ (لا) بمعنى (ليس) والخبر محذوف أيضاً ، فـ ﴿ فِي ٱلۡحَجِّ ﴾ [١٩٧] على الأول (*) خبر ليس، وعلى الثّاني خبر المبتدأ (١) ،وعليهما الوقف على ﴿ فُسُوقَ ﴾ [١٩٧]: كاف . ومن نصب (**) الثّلاثة لم يفصل بوقف بينهما . ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ ﴾ [١٩٧] : كاف، وقيل: تام على جميع القراءات (٢)، أي: لا شكّ في الحج أنّه ثبت في ذي (***) الحجة . ﴿ مِنۡ خَيۡرٖ ﴾ [١٩٧] ليس بوقف؛ / لأنّ يعلمه الله جواب الشّرط . ﴿ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ ﴾ [١٩٧] (٣): تام . [ط٥٧]

(*) في (ط): (عن الأول).

(١) جزم ابن عطيّة بأنّ (لا) عاملة عملـ (ليس) و (في الحج) الخبر. والخلاف بين النحويين بأجمعهم، فلم يجزم أحد بأحد الوجهين، إلاّ أنّ أبا حيّان ذهب إلى الرفع بالابتداء. وقال: (لا) بمعنى (ليس) هو من القلّة في كلامهم بحيث لا تبنى عليه القواعد. و الخلاف بين مذهب سيبويه والأخفش. فسيبويه على أنّ (لا) وما بني معها في موضع رفع بالابتداء، و(في الحج) خبر عن الجميع. وأمّا مذهب الأخفش فلا يجوز أن يكون (في الحج) إلاّ خبرا للمبتدأين أو خبرا لـ (لا)، ولا يجوز أن يكون خبرا للكلّ؛ لاختلاف الطالب. وقال الزمخشري: قراءة الرّفع لـ (رفث) (فسوق)، و النصب لـ (جدال)؛ لأنّهم حملوا الأوّلين على معنى النّهي، كأنه قيل: فلا يكونن رفث ولا فسوق. و الثالث على معنى الإخبار بانتفاء الجدال، كأنه قيل: ولا شكّ ولا خلاف في الحج. ينظر المحرر الوجيز(١٧٦)، البحر المحيط (٢٨٣/١)، الكشاف (٢٢٢/١).

(**) في (ب) نصبه.

(٢) قاله ابن الأنباري. الإيضاح (٥٤٥/١،٥٤٦).

(***) في (أ) سقط: (ذي).

(٣) كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٤٦/١)، المكتفى (١٨٢)، وعند النحّاس كاف. القطع والائتناف (٩٤).

ووقف بعضهم على ﴿ وَتَزَوَّدُواْ ﴾ [١٩٧] [١] فارقاً بين الزّادين ؛ لأنّ أحدهما زاد الدّنيا ، والآخر زاد الآخرة [٢]. ﴿ ٱلتَّقْوَىٰ ﴾ [١٩٧] [٣]: كاف ، وعند قوم ﴿ وَٱتَّقُونِ ﴾ [١٩٧][٤]، ثم يبتدئ: ﴿ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [١٩٧] وليس بشيء لأنّ الابتداء بالنّداء المجرّد [*] لا يفيد إلاَّ أن يقرن [**] بالسّبب الذي من أجله نودي. ﴿ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [١٩٧] [٥]: تام ، ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ ﴾ [١٩٨] : ليس بوقف. ﴿مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [١٩٨][٦]: حسن، ومثله ﴿ٱلْحَرَامِ﴾ [١٩٨]. ﴿كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [١٩٨][٧]: ليس بوقف؛ لأنّ الواو بعده [***] للحال . وقال الفرّاء [٨]: إنّ (إنْ) بمعنى (ما)، و (اللّام) بمعنى (إلاَّ) أيّ : وما كنتم من قبله إلاَّ من الضّالين [٩]. والهاء في (قبله) راجعة إلى (الهدى) أو إلى الرّسول ﷺ

[٦٣أ] وعند قوم ﴿ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [١٩٨] [١٠] لأنَّ (الواو) / تصلح حالاً واستئنافاً ، و(إنْ) بمعنى

---

[١] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (٩٤).

[٢] ينظر الكشاف (٢٢٢/١)، البحر (٢١٩/١).

[٣] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٦/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٣).

[٤] قال النحّاس: ولا نعلم أحداً من العلماء أجاز الوقف على (و اتّقون). القطع والائتناف (٩٤).

[*] في (أ): (للجر و) بدلا من (المجرد).

[**] في (أ): يقترن).

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو . الإيضاح (٥٤٧/١)، القطع والائتناف (٩٤)، المكتفى (١٨٣).

[٦] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٤٧/١)، وعند النحّاس تام. القطع و الائتناف (٩٤)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٣).

[٧] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٣).

[***] في (أ)+(ب) سقط: (بعده).

[٨] سبقت ترجمته ص(١٠٧).

[٩] لم أقع على قول الفرّاء في كتابه معاني القرآن. و أخرج قوله السّمين الحلبي ينظر الدرّ المصون (٤٩٦/١).

[١٠] ينظر البحر المحيط في تفسيره هذه الآية (٣٠٠/٢).

(قدْ) قاله [١] السّجاوندي[٢]. وعلى هذا يجوز الوقف عليه ، والصّحيح أنّها مخفّفة من الثقيلة [٣]. ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [١٩٨] [٤]: كاف ، و﴿ ثُمَّ ﴾[١٩٩] لترتيب الأخبار . ﴿ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [١٩٩] : جائز، ﴿ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَۚ ﴾ [١٩٩] : كاف، ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [١٩٩] [٥]: تام ، ومثله ﴿ ذِكْرًاۗ ﴾ [٢٠٠] [٦]، ﴿ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ [٢٠٠] [٧]: كاف ، وكذا ﴿ عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [٢٠١] [٨]، ومثله ﴿ كَسَبُواْۚ ﴾ [٢٠٢] [٩]، ﴿ٱلْحِسَابِ ﴾ [٢٠٢] [١٠] : تام باتفاق .

---

[١] علل الوقوف (٢٨٨/١).

[٢] سبقت ترجمته ص(١١).

[٣] هذه اللام عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء، أفادت إضافة إلى توكيدها الجملة الفرق بين (إن) المخففة من الثقيلة و(إن) النافية. ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة و الفرّاء يزعم أنّ (اللام) بمعنى (إلاّ) و (إن) هنا نافية. ومذهب الكسائي التّفصيل بين أن تدخل على جملة فعلية فتكون بمعنى (قد)، واللام زائدة للتوكيد، وبين أن تدخل على جملة اسمية فتكون كقول الفرّاء. وزعم الفارسي و ابن جنّي أنّ هذه (اللام) غير (لام) الابتداء، وقد اجتلبت للفرق، وحجّة أبي علي دخولها على الماضي المتصرّف، نحو: إن زيد لقام، وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه، نحو: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف٧: ١٠٢] . ينظر البحر المحيط (٢٩٩/١)، الدرّ المصون (٤٩٦/١)، مغني اللبيب(٣٠٥/١،٣٠٦،٣٠٧).

[٤] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٩٤)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٣).

[٥] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٩٥)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٣).

[٦] عند ابن الأنباري و النحّاس حسن. الإيضاح (٥٤٧/١)،القطع والائتناف (٩٥)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٣).

[٧] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٩٥)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٣).

[٨] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٩٥).

[٩] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٣).

[١٠] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس و أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

[ب٥٢] ﴿ مَّعۡدُودَٰتٖۚ ﴾ [٢٠٣] [١]: كاف ؛ لأنّ الشّرط في بيان حكم آخر ، / والمعدودات: هي ثلاثة [*] أيام بعد يوم النّحر، والأيام المعلومات هي يوم النّحر ويومان بعده ، فيوم النّحر معلوم للنّحر غير معدود للرّمي إلاَّ للعقبة [**] ، واليومان بعده [***] معدودان معلومان ، والرّابع معدود غير معلوم [٢]. ﴿ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ ﴾ [٢٠٣] الأوّل : جائز . وقال يحيى بن نصير النّحوي [٣]: لا يُوقف على الأوّل حتى يؤتى بالثّاني ، وهذا جارٍ في كل معادل كما تقدّم [٤]. و ﴿ عَلَيۡهِۚ ﴾ [٢٠٣] الثّاني ليس بوقف؛ لتعلّق ما بعده به [****]، أيّ : لمن اتّقى الله في حجّه وغيره. ﴿ لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ ﴾ [٢٠٣] [٥] : حسن، وقال أبو عمرو [٦] : كاف [٧]. ﴿ تُحۡشَرُونَ ﴾ [٢٠٣] [٨]: تام .

---

[١] كذا عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٧/١)، وعند النحّاس تام على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (٩٥)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٣).

[*] في (أ): (في ثلاثة).

[**] في (أ)+(ب): (العقبة).

[***] في (ب): (واليوم بعده).

[٢] ينظر البحر المحيط (٣١٨/١)، تفسير القرآن العظيم (٢٨٢/١). والآية التي تتحدّث عن الأيام المعلومات هي ﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ يَأۡتُوكَ رِجَالٗا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٖ يَأۡتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٖ ٢٧ لِّيَشۡهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمۡ وَيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلۡأَنۡعَٰمِۖ فَكُلُواْ مِنۡهَا وَأَطۡعِمُواْ ٱلۡبَآئِسَ ٱلۡفَقِيرَ ﴾ [الحج٢٢: ٢٧،٢٨].

[٣] سبقت ترجمته ص(٦٣).

[٤] نقل قول يحيى بن نصير ابن الجَزري في كتابه النّشر (١٨٧/١).

[****] في (ط) سقط: (به).

[٥] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٤٧/١)، وعند النحّاس تام على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (٩٥).

[٦] سبقت ترجمته ص(١١).

[٧] المكتفى (١٨٣).

[٨] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٣).

﴿ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِۦ ﴾ [٢٠٤] قيل : ليس بوقف ؛ لأنّ (الواو) بعده للحال . ﴿ ٱلْخِصَامِ ﴾ [٢٠٤] [١]: كاف ، ومثله ﴿ لِيُفْسِدَ فِيهَا ﴾ [٢٠٥] [٢]لمن رفع (ويُهلِكُ) بضم الياء [*] والكاف من (أَهْلَكَ) [**] [٣] على الاستئناف ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أيّ : وهو يهلك [٤]، و[***] ﴿ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ﴾ [٢٠٥] ((مفعولان بهما : أي ليفسد فيها ويهلك، ((وليس بوقف لمن نصبه [****] نسقاً على ليفسد. [٥] وحكى ابن مقسم [٦] عن أبي حيوة الشّامي [٧] أنّه قرأ (ويَهْلِكَ) بفتح الياء والكاف معاً ، و(الحرث والنّسل) برفعهما [٨]، كأنّه قال : ليُفسِدَ فيها ويَهلِكُ الحرث والنّسل على يده، والوقف إذن على ﴿ وَٱلنَّسْلَ ﴾ [٢٠٥] كقراءة الجماعة)) [*****] (ويُهلكَ) بضم الياء وفتح الكاف ، ونصب (الحرث والنّسل) عطفاً على (لِيُفْسِدَ).

---

[١] كذا عند أبي عمرو(١٨٣).

[٢] عند ابن الأنباري و النحّاس قراءة الرفع لها معنيان، إن رفعت (ويهلك) على الابتداء و الاستئناف - وهو قول أبي عبيدة- فعندها الوقف على (ليفسد فيها). ومن رفع على النّسق على (ومن الناس من يعجبك و يُهلكُ). - وهو قول الفرّاء- لم يقف على (ليفسد فيها) و عندها الوقف على (النّسل:٢٠٥) الإيضاح (٥٤٧/١،٥٤٨)، القطع والائتناف (٩٥).

[*] في (أ): (بضم الهاء).

[**] في (أ)+(ب) زيادة: [عطفا على (ويشهد) أو].

[٣] وهي قراءة الحسن البصري. ينظر مختصر الشواذ(١٣)، المحتسب(٢١٠/١).

[٤] وتخريج هذه القراءة أيضا على العطف على (يعجبك) أو على (سعى) لأنّه في معنى المستقبل. ينظر إملاء ما منّ به الرحمن (٨٤)، الدرّ المصون (٥٠٦/١).

[***] في (ب) سقط: (الواو).

[****] في (ب) سقط الكلام بين القوسين: ((مفعولان . . . .نصبه)).

[٥] وهي قراءة الجمهور.

[٦] أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطّار، شيخ القرّاء، صنّف في التفسير و المعاني. ولد (٢٦٥هـ). وتوفي(٣٥٤هـ). سير أعلام النبلاء(١٠٥/١٦).

[٧] شريح بن يزيد، أبو حيوة الحضرمي البصري صاحب القراءة الشاذة ومقرئ الشّام. مات (٢٠٣هـ). الغاية (٣٢٥/١).

[٨] ينظر مختصر الشواذ (١٣)، المحتسب(٢١٠/١)، وهي قراءة الحسن البصري وابن محيصن. الإتحاف (٢٠١).

[*****] في (أ) سقط الكلام بين القوسين: ((وليس بوقف. . . .الجماعة)).

والرّابعة : (ويُهلَكُ) بضم الكاف ، مضارع (هلك) ورفع ما بعده [١]، وكذا مع فتح (اللام). وهي لغة شاذة لفتح عين ماضيه، وليست (عينه) ولا (لامه) حرف حلق [*] [٢]. ﴿ وَٱلنَّسۡلَ ﴾ [٢٠٥] [٣]: كاف، ومثله ﴿ ٱلۡفَسَادَ ﴾ [٢٠٥] [٤]، ﴿ بِٱلۡإِثۡمِۚ ﴾ [٢٠٦] : جائز ، ﴿ جَهَنَّمُۚ ﴾ [٢٠٦] [٥] كاف ، ﴿ ٱلۡمِهَادُ ﴾ [٢٠٦] [٦] تام ، ﴿ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۗ ﴾ [٢٠٧] [٧]: كاف ، ﴿ بِٱلۡعِبَادِ ﴾ [٢٠٧] [٨] تام ، ﴿ كَآفَّةٗ ﴾ [٢٠٨] [٩] جائز ، و (كافة) حال من الضّمير في (ادخلوا) أيّ : ادخلوا [**] في الإسلام في هذه الحالة [١٠].

---

[١] نسب الزمخشري هذه القراءة للحسن البصري. الكشاف (٢٢٨/١).

[*] الكلام الذي سقط في الصفحة السابقة في (أ)، ورد هنا: ((وليس بوقف. . . الجماعة)).

[٢] (يَهْلَكَ) ينظر البحر المحيط (٣٣٠/٢).

[٣] ذكرنا ما قاله ابن الأنباري و النحّاس عند الحديث عن (ليفسد فيها:٢٠٥). وهو وقف تام عند أبي حاتم السجستاني. القطع والائتناف (٥٤٨/١)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٣).

[٤] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٨/١)، وكذا عند النحّاس تام على قول أبي حاتم. القطع و الائتناف (٩٥)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٣).

[٥] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٨/١).

[٦] كذا عند النحّاس على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (٩٥)، وعند أبي عمرو أتمّ مما قبله. المكتفى (١٨٣).

[٧] عند ابن الأنباري والنحّاس وأبي عمرو: تام. المصادر نفسها في (٥،٦).

[٨] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس و أبي عمرو: تام. المصادر نفسها في (٥،٦).

[٩] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (٩٥).

[**] في (أ) سقط: (ادخلوا).

[١٠] قال الزجّاج: يجوز أن يكون المعنى: ادخلوا في السّلم كلّه، أي: في جميع شرائعه. ويجوز أن يكون المعنى: ادخلوا جميعا. وأجاز الزمخشري و العكبري أن تكون (كافة) حالا من (السّلم) على أنّ المسلمين أمروا أن يدخلوا في الطّاعات كلّها، وليس في واحدة دون الأخرى. وأجاز ابن عطيّة أن تكون (كافة) حالا من فاعل (ادخلوا) ومن (السّلم) فتكون حالا من شيئين، وتستغرق (كافة) حينئذ المؤمنين و جميع أجزاء الشّرع. وقال أبو حيّان: كلام ابن عطيّة محتمل، ولكن الأظهر أنّه حال من ضمير الفاعل في (ادخلوا). ينظر معاني القرآن و إعرابه (٢٤٠/١)، الكشاف (٢٢٩/١)، إملاء ما منّ به الرحمن (٨٥)، المحرر الوجيز(١٨٤)، البحر (٣٤٠/٢).

﴿ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ ﴾ [٢٠٨] : كاف؛ للابتداء بـ ﴿ إِنَّهُۥ ﴾ [٢٠٨]، ومثله ﴿ مُّبِينٞ ﴾ [٢٠٨][١]، ﴿ حَكِيمٞ ﴾ [٢٠٩] [٢]: تام؛ للابتداء بالاستفهام. ﴿ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ ﴾ [٢١٠] [٣] / كاف ؛ لمن رفع (الملائكة) على [ط٥٨] إضمار الفعل، أيّ : وتأتيهم الملائكة [*]. والوقف على ﴿ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [٢١٠] [٤]: حسن ، سواء كانت (الملائكة) مرفوعة أو مجرورة؛ لعطفها على / فاعل (يأتيهم)، أي: وأتتهم الملائكة، [أ٦٤] وليس بوقف لمن قرأ بالجر وهو أبو جعفر يزيد بن القعقاع [٥] عطفاً على (الغمام) [٦] ، كأنّه قال: في ظلل من الغمام وفي الملائكة [٧] ، ((وعليه فلا يوقف على ﴿ ٱلۡغَمَامِ ﴾ [٢١٠] ولا على ﴿ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [٢١٠] [**])) بل على ﴿ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ ﴾ [٢١٠] وهو حسن . ﴿ ٱلۡأُمُورُ ﴾ [٢١٠] [٨] : تام ، ﴿ بَيِّنَةٖۗ ﴾ [٢١١] [٩] : حسن ؛ لانتهاء الاستفهام . ﴿ ٱلۡعِقَابِ ﴾ [٢١١] [١٠] : تام .

---

[١] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (٩٥).

[٢] كذا عند النحّاس. المصدر نفسه.

[٣] قال يعقوب: هذا التمام من الوقف، قال النحّاس وقد جاء في تفسير قتادة ما يقوّي قول يعقوب: هل ينظرون إلى أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام و تأتيهم الملائكة عند الموت. القطع والائتناف (٩٦).

[*] في (أ) سقط: (الملائكة).

[٤] عند ابن الأنباري حسن على قراءة الرّفع و الجر. الإيضاح (٥٤٩/١)، وعند النحّاس كاف على قراءة الرفع، وليس بوقف على قراءة الجر عطفا على (الغمام). القطع والائتناف (٩٦،٩٧).

[٥] سبقت ترجمته ص(١١).

[٦] ينظر النّشر في القراءات العشر (١٧١/٢).

[٧] قال الزجّاج: وقد تكون (الملائكة) مجرورة على (الغمام)، أي: من الغمام وفي الملائكة، فتوصف الملائكة بأنها (ظلل) على التشبيه. ينظر معاني القرآن و إعرابه(٢٤١/١).

[**] في (ب)سقط الكلام بين القوسين: ((وعليه. . . .الملائكة)).

[٨] كذا عند ابن الأنباري والنحّاس وأبي عمرو. الإيضاح (٥٤٩/١)، القطع والائتناف (٩٧)، المكتفى (١٨٣).

[٩] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس تام، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٨).

[١٠] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (٩٧)، المكتفى (١٨٣).

﴿ ءَامَنُواْ ﴾ [٢١٢] [١]: حسن ، ومثله ﴿ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِۗ ﴾ [٢١٢] [٢]، ﴿ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [٢١٢] [٣] : تام ، ﴿ وَٰحِدَةً ﴾ [٢١٣] : ليس بوقف ؛ لفاء العطف بعده . ﴿ وَمُنذِرِينَ ﴾ [٢١٣] : جائز ؛ لأنّ (مبشّرين ومنذرين) [*] حالان من النبيين ، حال مقارنة لأنّ بعثهم كان وقت البشارة و النذارة ، وقيل : حال مقدّرة [٤]. ﴿ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِۚ ﴾ [٢١٣] [٥]: حسن ، ومثله ﴿ بَغْيَۢا بَيْنَهُمْۗ ﴾ [٢١٣] [٦]. ﴿ بِإِذْنِهِۦ ﴾ [٢١٣] [٧] : كاف ، فإنْ قلت : ما معنى الهداية إلى الاختلاف ، و الهداية إلى الاختلاف ضلال. فالجواب : أنّ أهل الكتاب اختلفوا وكفر بعضهم بكتاب بعض ، فهدى الله المؤمنين فآمنوا بالكتب كلّها. فقد هداهم الله [**] لما اختلفوا فيه من الحق؛ لأنّ الكتب التي أنزلها الله تعالى كلّها [***] حق
[ب٥٣] وصدق، و اختلفوا في القبلة ، فمنهم من يصلّي إلى المشرق ، / ومنهم من يصلّي إلى المغرب ، ومنهم من يصلّي إلى بيت المقدس ، فهدانا الله إلى الكعبة . واختلفوا في عيسى فجعلته [****] اليهود ولد زنا ، وجعلته النّصارى [*****] إلهاً فهدانا الله للحق فيه [٨].

---

[١] كذا عند ابن الأنباري وكذا عند النحّاس. الإيضاح (٥٤٩/١)، القطع والائتناف (٩٧)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٣).

[٢] عند ابن الأنباري تام، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٤٩/١)، القطع والائتناف (٩٧)، المكتفى (١٨٣).

[٣] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (٩٧)، المكتفى (١٨٣).

[*] في (ط) سقط: (ومنذرين).

[٤] قال أبو حيّان انتصابهم على الحال المقارنة، وقال السّمين كلام أبي حيّان فيه نظر؛ لأنّ البشارة و النذارة بعد البعث، والظاهر أنّها حال مقدّرة. ينظر البحر المحيط (٣٦٤/٢)، الدرّ المصون (٥١٨/١).

[٥] عند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٣).

[٦] عند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٣).

[٧] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٩/١)، وعند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٩٧)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٤).

[**] في (ب) سقط: (الله).

[***] في (أ)+(ط) سقط: كلّها).

[****] في (ب): (فجعله).

[*****] في (ب): (و النصارى جعلته).

[٨] ينظر البحر المحيط (٣٧٠،٣٦٩/١)، تفسير القرآن العظيم (٢٨٦/١).

[*](**فائدة):** الذي في القرآن من الأنبياء (ثمانية وعشرون) نبياً وجملتهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً ، والمرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر نبياً ، وكانت العرب على دين إبراهيم إلى أنْ غيّره عمرو بن لحي [١] ، ﴿ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [٢١٣] [٢]: تام ، ﴿ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [٢١٤] حسن للفصل بين الاستفهام والإخبار ؛ لأنّ (ولمّا يأتكم) عطف على (أم حسبتم)، أيّ : أحسبتم وألم يأتكم . قاله السّجاوندي [٣] [٤]. و(لمّا) أبلغ في النّفي من (لم) ، والفرق بين (لمّا)و(لم) أنّ (لمّا) قد يحذف الفعل بعدها بخلاف (لم) فلا يجوز حذفه فيها إلاَّ لضرورة [٥] [**]. ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ [٢١٤] [٦]: حسن ، وقال أبو عمرو[٧] : كاف؛ للابتداء بأداة التّنبيه [٨].

---

[*] في (ط) زيادة: (مطلب عدد الأنبياء في القرآن).

[١] عمرو بن يحيى بن خندف. هو أول من غيّر عهد إبراهيم، فسيّب السّوائب ونصب الأوثان وبحّر البحائر، وقد رآه النبي ﷺ في النّار، لم تذكر كتب التراجم شيئا عن ولادته ووفاته..(٨٤/٥).

[٢] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٩٨)، وعند أبي عمرو كاف. (١٨٤).

[٣] سبقت ترجمته ص(١١).

[٤] علل الوقوف (٢٩٤/١).

[٥] الفرق بين (لم) و(لمّا) هو: أنّ (لم) تنفي وقوع الفعل المضارع في الماضي، (لمّا) تنفي وقوع الفعل المضارع في الماضي ويستمر النّفي إلى الحاضر ويتوقّع حدوث الفعل في المستقبل. ومنفي (لمّا) لا يكون إلاّ قريبا من الحال واعترض ابن مالك على ذلك وقال ذلك غالب لا لازم. ومنفي (لمّا) جائز الحذف. ينظر مغني اللبيب(٣٦٧/١،٣٦٨،٣٦٩)، وقد تمّ الحديث عن ذلك في قسم الدرّاسة النحوية ص(١٢٥).

[**] في (أ): (إلاّ ضرورة).

[٦] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٤٩/١)، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (٩٨).

[٧] سبقت ترجمته ص(١١).

[٨] ينظر المكتفى (١٨٤).

﴿ قَرِيبٌ ﴾ [٢١٤] [١]: تام ، ﴿ يُنفِقُونَ ۖ ﴾ [٢١٥] [٢]: حسن ، ﴿ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ ﴾ [٢١٥] [٣]: أحسن منه؛ للابتداء بالشّرط و (ما) : مفعول ، أيّ : أيّ شيء تفعلوا . ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢١٥] [٤]: تام ، ﴿كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ ﴾ [٢١٦] [٥] : حسن ، ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ ﴾ [٢١٦] [٦]: كاف ، ومثله ﴿ شَرٌّ لَّكُمْ ۚ ﴾ [٢١٦] [٧]، ﴿لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [٢١٦] [٨] : تام . ﴿قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [٢١٧][٩]: حسن، ﴿كَبِيرٌ﴾ [٢١٧][١٠]: تام؛ لأنّ (وصدّ) مرفوع بالابتداء، وما بعده معطوف عليه، وخبر هذه الأشياء [*] كلّها (أكبر عند الله). فلا يوقف على ﴿ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [٢١٧]؛لأنّ خبر المبتدأ لم يأتِ فلا يفصل بينهما بالوقف ﴿أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [٢١٧][١١]: / حسن ، [ط٥٩]

[أ٦٥] وقال / الفراء [١٢]: (وصدّ) معطوف على ﴿كَبِيرٌ﴾ [١٣]، ورُدّ لفساد المعنى ؛ لأنّ التقدير عليه :

---

[١] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٤٩/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٩٨)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٤).

[٢] عند النحّاس تام على قول أحمد بن موسى. القطع والائتناف (٩٨).

[٣] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١).

[٤] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس و أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[٥] كذا عند ابن الأنباري ، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١).

[٦] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١).

[٧] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١).

[٨] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس وأبي عمرو. الإيضاح (٥٤٩/١)، القطع والائتناف (٩٨)، المكتفى (١٨٤).

[٩] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٩٨).

[١٠] عند النحّاس وعند أبي عمرو كاف، ولنفس السّبب الذي ذكره الأشموني على أنّه حسن. القطع والائتناف (٩٨،٩٩)، المكتفى (١٨٤).

[*] في (أ): وخبره الأشياء.

[١١] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٠/١)، وعند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٩٩)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٤).

[١٢] سبقت ترجمته ص(١٠٧).

[١٣] ينظر معاني القرآن للفرّاء(١٤١/١)، ويكون التّقدير: قتال فيه كبير وصدٌ. وهذا الرأي الأوّل للفرّاء

قل قتال فيه كبير وقتال فيه كفر .قال أبو جعفر [١]: وهذا القول [٢] غلط من وجهين ، أحدهما :أنّه ليس أحدٌ من أهل العلم يقول القتال في الشّهر الحرام كفر، وأيضاً فإنّ [*] بعده وإخراج أهله منه أكبر عند الله ، ولا يكون إخراج [**] أهل المسجد منه [***] عند الله أكبر من القتل [٣] والآخر: أنْ يكون وصدّ عن سبيل الله نسقاً على قوله: قل قتال، فيكون المعنى [****]: قل قتال فيه وصدّ عن سبيل الله وكفر به [٤] [*****] كبير . وهذا فاسد ؛ لأنّ : بعده وإخراج أهله منه أكبر عند الله .[٥] [******] قاله النّكزاوي [٦] .[٧]

---

[١] أبو جعفر النحّاس. سبقت ترجمته ص(٧).

[٢] يقصد قول الفرّاء.

[*] في (أ) زيادة: (ما).

[**] في (ب) سقط: (إخراج).

[***] في (أ) سقط: (منه).

[٣] ينظر القطع والائتناف (٩٩)، وقال ابن عطيّة في قول الفرّاء: هو خطأ؛ لأنّ المعنى يسوق إلى أنّ قوله (وكفر به) عطف أيضاً على (كبير)، ويجيء من ذلك أنّ إخراج أهل المسجد منه أكبر من الكفر، وهو بيّن فساده. المحرر الوجيز(١٨٩،١٩٠)، وقال السّمين: ما ردّ به ابن عطيّة على قول الفرّاء غير لازم له، إذ له أن يقول: إنّ قوله (وكفر به) مبتدأ وما بعده عطف عليه، و(أكبر) خبر عنهما، أي: مجموع الأمرين أكبر من القتال و الصّدّ، ولا يلزم من ذلك أنّ إخراج أهل المسجد أكبر من الكفر، بل يلزم منه أنّه أكبر من القتال في الشّهر الحرام. ينظر الدرّ المصون (٥٢٩/١).

[****] في (ب) : سقط : (به).

[٤] وهذا الرأي الثّاني للفرّاء. ينظر معاني القرآن (١٤١/١).

[*****] في (ب) سقط: (قل قتال فيكون المعنى).

[٥] ينظر القطع والائتناف (٩٩).

[******] في (ط) زيادة: (إشارة).

[٦] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[٧] كتاب النكزاوي ليس بين أيدينا. وهذا الكلام هو للنّحاس ردّ به على الفرّاء، وليس للنكزاوي.

﴿ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴾ [٢١٧] [١] أحسن منه ، ﴿إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ﴾ [٢١٧] [٢] كاف، ﴿ وَهُوَ كَافِرٌ ﴾ [٢١٧] ليس بوقف؛ لأنّ ما بعده إشارة [*] إلى من اتّصف بالأوصاف السّابقة. ﴿ وَٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ [٢١٧] صالح ؛ لأنّ ما بعده يجوز أن يكون عطفاً ((على الجزاء ، ويجوز أنْ يكون ابتداء إخبار عطفاً على))[**] جملة الشّرط . قاله أبو حيان [٣] [٤] [***]. ﴿ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ [٢١٧] : جائز ، ويجوز في (هم) أن يكون خبراً ثانياً لـِ (أولئك) ، وأنْ يكون ﴿ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [٢١٧] جملة مستقلة من مبتدأ وخبر ، أو [****] تقول (أصحاب) خبر و (هم فيها) خبر آخر، فهما خبران عن شيء واحد وتقدّم ما يغني عن إعادته[*****] [٥]. ﴿خَٰلِدُونَ ﴾ [٢١٧][٦]: تام، ﴿فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [٢١٨]: ليس بوقف؛ لأنّ ما بعده خبر (إنّ). ﴿رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [٢١٨] بالتاء المجرورة كاف، ﴿رَّحِيمٌ﴾ [٢١٨][٧]: تام.

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٠/١)، وعند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٩٩)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٤).

[٢] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١).

[*] في (ط) سقط: (إشارة).

[**] في (ب) سقط الكلام بين القوسين: ((على الجزاء .....على)).

[٣] سبقت ترجمته ص(٢١٠).

[٤] ينظر البحر المحيط (٣٩٤/١). وقد رجّح أبو حيّان القول الأوّل وهو: العطف على الجزاء؛ لأنّ القرب مرجّح وترجيح الثّاني يقتضي الاستقلال وعدم التّقييد.

[***] في (أ): (قال أبو حيّان).

[****] في (أ): (الواو) بدلا من (أو).

[*****] في (أ): (عن إعادة).

[٥] ينظر الآية [٣٩]: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [٣٩].

[٦] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس وأبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[٧] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس وأبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

﴿ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ ﴾ [٢١٩] : جائز، ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ [٢١٩][١]: حسن، ﴿ مِن نَّفۡعِهِمَآۗ ﴾ [٢١٩] [٢]: كاف، ﴿ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ [٢١٩] حسن؛ لمن قرأ (العفو) بالرّفع [٣]، ﴿ ٱلۡعَفۡوَۗ ﴾ [٢١٩][٤]: كاف. ﴿ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٢١٩]: ليس بوقف ؛ لأنّ ما بعده متعلّق به ؛ لأنّه في موضع نصب بما قبله وهو(تتفكرون) أو متعلّق بقوله: (يبين الله). فعلى هذين الوجهين لا يوقف على (تتفكرون) ؛لأنّ في الوقف عليه فصلاً بين العامل والمعمول [٥]. / ﴿ وَٱلۡأٓخِرَةِۗ ﴾ [٢٢٠] [٦]: تام ، ﴿عَنِ ٱلۡيَتَٰمَىٰۖ ﴾ [٢٢٠] : حسن عند بعضهم ، ﴿ خَيۡرٞۖ ﴾ [٢٢٠][٧]: أحسن منه، ﴿فَإِخۡوَٰنُكُمۡۚ ﴾ [٢٢٠] [٨]: كاف، ﴿ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ ﴾ [٢٢٠] [٩]: حسن، ومثله ﴿ لَأَعۡنَتَكُمۡ ﴾ [٢٢٠][١٠]، ﴿حَكِيمٞ﴾ [٢٢٠][١١]: تام، ﴿حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ ﴾ [٢٢١]: حسن؛ لأنّ بعده لام الابتداء.

[ب٥٤]

---

[١] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٩٩).

[٢] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٠/١)، وعند النحّاس صالح. القطع والائتناف (٩٩)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٨٤).

[٣] وهي قراءة أبي عمرو، ووافقه اليزيدي. ينظر السبعة في القراءات (١٤٠)، التّيسير (٦٨)، النّشر (١٧١/١)، الإتحاف (٢٠٣)، والتقدير: الذي يتّقونه العفو.

[٤] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس تام على قول أبي حاتم، وعند أبي عمرو تام. المصادر نفسها في (٢).

[٥] ذكر أغلب النّحويين هذين الوجهين من التّعليق، وعلى الأوّل يكون المعنى: يتفكرون في أمرهما فيأخذون ما هو الأصلح ويؤثرون ما هو أبقى نفعا، وعلى الثّاني يكون المعنى: يبيّن لكم الآيات في أمر الدّارين.

[٦] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٠/١)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٨٤).

[٧] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٠/١)، وعند النحّاس صالح. القطع و الائتناف (١٠٠)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٤).

[٨] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٠/١)، وعند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠٠)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٤).

[٩] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٠/١)، عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠٠)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٤).

[١٠] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠٠)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٤).

[١١] كذا عند ابن الأنباري وعند النحّاس وعند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٦).

((﴿ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡۗ ﴾ [٢٢١] [(١)]: كاف ، و(لو) هنا بمعنى (إنْ)، أيّ : وإنْ أعجبتكم [(٢)]. ﴿ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ ﴾ [٢٢١] : حسن ؛ لأنّ بعده لام الابتداء .)) [(*)] ، ﴿ وَلَوۡ أَعۡجَبَكُمۡۗ ﴾ [٢٢١] [(٣)]: كاف . ﴿ إِلَى ٱلنَّارِۖ ﴾ [٢٢١] : حسن ؛ للفصل بين ذكر الحق والباطل، والوصل أولى لأنّ المراد بيان تفاوت الدعوتين مع اتّفاق الجملتين . ﴿ بِإِذۡنِهِۦۖ ﴾ [٢٢١] [(٤)]: كاف ، ﴿ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٢٢١] [(٥)]: تام . ﴿ ٱلۡمَحِيضِۖ ﴾ [٢٢٢] : جائز ، وكذا ﴿ فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِۖ ﴾ [٢٢٢] ،﴿ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ ﴾ [٢٢٢] : بالتّخفيف والتّشديد [(٦)]، فمن قرأ بالتّخفيف فإن الطهر يكون عنده [(**)] بانقطاع الدّم فيجوز له الوقف عليه ؛ لأنّه وما بعده [(***)] كلامان .

---

(١) عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥١/١)، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (١٠٠)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٥).

(٢) قال أبو البقاء: (لو) هنا بمعنى (إن)، وكذا كلّ موضع وقع بعد (لو) الفعل الماضي ولو كان جوابها متقدّما عليها. إملاء ما منّ به الرحمن (٩٨).

(*) في (أ)+(ب) سقط الكلام بين القوسين: ((ولو أعجبتكم ..... الابتداء)).

(٣) عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

(٤) عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

(٥) كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

(٦) قرأ عاصم - في رواية أبي بكر- وحمزة و الكسائي (يطَّهَّرْن) بالتّشديد، ووافقهم خلف، وقرأ الباقون بالتخفيف. ونقل حفص عن عاصم (يَطْهُرن) مخفّفة. ينظر السّبعة في القراءات (١٤١)، التيسير (٦٨)، النّشر (١٧١/٢).

(**) في (أ): فإنّ الطّهر عنده ، في (ب): فإن اطّهر عنده يكون.

(***) في (أ): لأنّ وما بعده ، في (ب): لأنّ ما بعده.

ومن قرأ بالتّشديد فإنّ الطهر عنده يكون بالغسل [١] فلا يجوز له الوقف عليه ؛ لأنّه وما بعده[*] كلام واحد[٢]. ﴿أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [٢٢٢][٣]: حسن، ﴿يُحِبُّ[**] ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾ [٢٢٢]: جائز، ﴿ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾[٢٢٢]

[ط٦٠] [٤]: تام، [***] ﴿حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [٢٢٣] : ليس[****] / بوقف؛ لأنّ قوله: (نساؤكم) متّصل بقوله [*****]

[أ٦٦] (فأتوا)؛ / لأنّه بيان له ؛ لأنّ الفاء كالجزاء، أي: إذا كنّ حرثاً فأتوا. ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [٢٢٣] [٥]: حسن.

---

[١] (الطّهر) بالضم نقيض النّجاسة كالطّهارة. وطَهَرَت المرأة وطَهُرَت: انقطع دمها واغتسلت من الحيض كتطهّرت. وطهّره بالماء غسله به. والاسم: الطّهرة بالضم. والتّطهّر: التنزّه و الكف عن الإثم. ينظر القاموس المحيط (٧٩/٢) للعلامة الحبر البحر الشيخ مجد الدّين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي. دار العلم للجميع. بيروت، لبنان.

[*] في (أ): لأنّه ما بعده ، في (ب): لأنّ ما بعده.

[٢] كذا عند النحّاس من حيث الوقف وعدمه على القراءتين. القطع والائتناف (١٠٠)، وعند أبي عمرو (يطهرن) كاف. المكتفى (١٨٥).

[٣] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥١/١)، وعند النحّاس يجوز الوقف عليه على قراءة (يطّهّرن) بالتّشديد و التّمام (ويحبّ المتطهّرين: ٢٢٢). القطع والائتناف (١٠٠)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٥).

[**] في (أ) سقط: (يحبّ).

[٤] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٥).

[***] في (أ) زيادة: (الواو).

[****] في (أ): (ليسا).

[*****] في (أ): (متّصل به).

[٥] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥١/١)، وعند النحّاس: قال أبو حاتم: تام. قال النحّاس: ومن قال (وقدّموا لأنفسكم) إنّه التّسمية عند الجماع، لم ينبغ أن يقف على (أنّى شئتم). ومن قال: (وقدّموا لأنفسكم) إنّه الخير جاز أن يقف. القطع والائتناف (١٠١،١٠٠)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٦).

و ((مثله ﴿ لِأَنفُسِكُمْ ﴾ [٢٢٣][١]، ﴿ مُّلَٰقُوهُ ﴾ [٢٢٣][٢]: كاف، ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٢٢٣] [٣]: تام ، ﴿عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ ﴾ [٢٢٤] : حسن .))[*]؛ إنْ جعل موضع (أن تبرّوا) [**] رفعاً بالابتداء والخبر محذوف، أي: أنْ تبرّوا وتتّقوا وتصلحوا بين النّاس أفضل من اعتراضكم باليمين[٤]. وليس بوقف؛ إن جعل موضع (أنْ) نصباً بمعنى العُرْضَة ، كأنّه قال : ولا تعترضوا بأيمانكم لأن [***] تبرّوا ، فلما حذف اللام وصل الفعل فنصب [٥]، فلا يوقف على ﴿ لِّأَيْمَٰنِكُمْ ﴾ [٢٢٤] للفصل بين العامل والمعمول . ولو جعل كما قال أبو حيان [٦] (أنْ تبرّوا) وما بعده بدلاً من أيمانكم [٧] لكان أولى في عدم الوقف ؛ لأنّه لا يفصل بين البدل والمبدل منه بالوقف .

---

[١] كذا عند ابن الأنباري الإيضاح (٥٥١/١)، وعند أبي عمرو أكفى مما قبله وأتمّ. المكتفى (١٨٦).

[٢] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥١/١)، وعند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١٠١)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٨٦).

[٣] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس وأبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

[*] في (أ) سقط الكلام بين القوسين: ((ومثله. . . .حسن)).

[**] في (أ): أيّ جعل أن تبرّوا.

[٤] وهو قول الزجّاج، كما تقول ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [محمد ٤٧: ٢١]. أي: طاعة وقول معروف أمثل. ثم قال الزجّاج و النّصب في (أنّ) و الجّر مذهب النّحويين. ونحن نختار ما قالوه لأنّه جيّد، ولأنّ الاتّباع أحبّ وإن كان غير جائز. ينظر معاني القرآن و إعرابه(٢٥٧/١). فالزجّاج آثر أن يكون المصدر في محل نصب أو جرّ. وقال أبو حيّان: هذا ضعيف لأنّ فيه اقتطاع (أن تبرّوا) ممّا قبلها، و الظاهر تعلّقها به، ولأنّ فيه حذفا لا دليل عليه. ينظر البحر المحيط (٤٤٠/١).

[***] في (أ) سقط: (لأن).

[٥] أيّ على إسقاط حرف الجر و العامل فيه: (لأيمانكم)، فهي على مذهب سيبويه و الفرّاء في محل نصب. وعلى مذهب الخليل والكسائي في محل جر. ينظر الدرّ المصون (٥٤٧/١).

[٦] سبقت ترجمته ص(٢١٠).

[٧] ويكون التقدير عندها: (ولا تجعلوا الله لأجل أيمانكم به عرضة لأن تبرّوا)، ينظر البحر المحيط (٤٤٢/١).

﴿ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [٢٢٤] : كاف، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٢٤] [١]: تام، ﴿ قُلُوبُكُمْ ﴾ [٢٢٥] : كاف ، ﴿ حَلِيمٌ ﴾ [٢٢٥] [٢]: تام،﴿ أَشْهُرٍ ﴾ [٢٢٦] : حسن ، ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [٢٢٦] [٣]: كاف ، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٢٧] [٤]: تام ، ﴿ قُرُوٓءٍ [٥]، وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ [٦]، و إِصْلَٰحًا [٧]، و بِٱلْمَعْرُوفِ [٨]، و دَرَجَةٌ [٩]﴾ [٢٢٨] : كلّها حسان ،والأخير أحسن ممّا قبله . ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٢٢٨] [١٠]: تام ، ﴿ مَرَّتَانِ ﴾ [٢٢٩] : حسن ، ﴿ بِإِحْسَٰنٍ ﴾ [٢٢٩] [١١]: أحسن منه ، ﴿ حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ [٢٢٩] [١٢] الأوّل كاف دون الثّاني ؛ لأنّ الفاء فيه للجزاء . ﴿ فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ ﴾ [٢٢٩] [١٣]: أكفى ممّا قبله . ﴿ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ [٢٢٩] [١٤]: تام.

---

[١] كذا عند النحّاس. القطع و الائتناف (١٠١)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٥).

[٢] كذا عند النحّاس. القطع و الائتناف (١٠١)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٥).

[٣] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠١)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٨٥).

[٤] كذا عند النحّاس. القطع و الائتناف (١٠١)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٥).

[٥] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥١/١)، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (١٠١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٦).

[٦] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٥).

[٧] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٦).

[٨] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٦).

[٩] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها (٥).

[١٠] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها (٥).

[١١] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها (٥).

[١٢] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٠٢)، المكتفى (١٨٦)

[١٣] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها (٥)

[١٤] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٦).

﴿ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [٢٢٩] [١] كاف، ومثله ﴿ غَيۡرَهُۥۗ ﴾ و ﴿ حُدُودَ ٱللَّهِۗ [٢] ﴾ [٢٣٠]. ﴿ يَعۡلَمُونَ ﴾ [٢٣٠][٣]: تام، ((﴿ بِمَعۡرُوفٖۚ ﴾ [٢٣١] [٤] حسن ، ﴿ لِّتَعۡتَدُواْۚ ﴾ [٢٣١] [٥] : تام ، ﴿ نَفۡسَهُۥۚ ﴾ [٢٣١] [٦] : كاف ، ومثله ﴿ هُزُوٗاۚ [٧] ﴾ و﴿يَعِظُكُم بِهِۦۚ [٨]﴾ [٢٣١] . ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ [٢٣١] : صالح ، ﴿ عَلِيمٞ ﴾ [٢٣١] [٩]: تام.)) [*] ﴿ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ ﴾ [٢٣٢] [١٠]: حسن ، ومثله: ﴿ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ ﴾ [٢٣٢] [١١]. ﴿ وَأَطۡهَرُۚ ﴾ [٢٣٢] [١٢] : كاف. ﴿ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [٢٣٢] [١٣]: تام، ﴿ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ [٢٣٣] [١٤] حسن وكذا ﴿ وَكِسۡوَتُهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِ ﴾ [٢٣٣] و ﴿ وُسۡعَهَاۚ ﴾ [٢٣٣] [١٥] على القراءتين. لكنْ من قرأ: ﴿ لَا تُضَآرَّ ﴾ [٢٣٣] بالفتح أحسن لأنّهما كلامان ، ومن قرأ بالرّفع [١٦] فالوصل أولى لأنّه كلام واحد .

---

[١] عن النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٠٢).

[٢] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٢٥٢/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٠٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٦).

[٣] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٠٢)، وعند أبي عمرو ومن قرأ (نبيّنها) بالنون فالوقف أكفى من قراءته بالياء. المكتفى (١٨٦).

[٤] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٢٥٢/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٦).

[٥] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[٦] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[٧] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠٢).

[٨] عند ابن الأنباري حسن، وهو أتمّ مما قبله. الإيضاح (٢٥٢/١)، وعند أبي عمرو كاف، وهو أكفى مما قبله. المكتفى (١٨٦).

[٩] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو المصادر نفسها في (٢).

[*] في (ب) سقط الكلام بين القوسين: ((بمعروف. . . .تام)).

[١٠] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[١١] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[١٢] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس كاف ، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[١٣] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٠٢)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٦).

[١٤] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠٢).

[١٥] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس. وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[١٦] قرأ ابن كثير و أبو عمرو بالرّفع، والباقون بالفتح. السبعة في القراءات (١٤١)، التيسير (٦٩).

﴿ مِثْلُ ذَٰلِكَ ﴾ [٢٣٣] [١]: أحسن، ﴿ عَلَيْهِمَا ﴾ [٢٣٣] [٢]: كاف، ﴿ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [٢٣٣] [٣]: حسن ،﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [٢٣٣]: جائز، ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٢٣٣] [٤]: تام، ﴿ وَعَشْرًا ﴾ [٢٣٤] [٥]: حسن، ومثله :﴿ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [٢٣٤] [٦]، ﴿ خَبِيرٌ ﴾ [٢٣٤] [٧]: تام ، ﴿ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ [٢٣٥] [٨]: حسن ، ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ ﴾ [٢٣٥] : ليس بوقف ؛ لأنّ ما بعده مفعول (علم)[*] .﴿ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾ [٢٣٥] [٩]: كاف ، ﴿ أَجَلَهُۥ ﴾ [٢٣٥] [١٠]: حسن ، ﴿ فَٱحْذَرُوهُ ﴾ [٢٣٥] [١١]: كاف ، ﴿ حَلِيمٌ ﴾ [٢٣٥] [١٢]: تام ، ﴿ فَرِيضَةً ﴾ [٢٣٦] [١٣]: كاف على القراءتين في (تماسوهن) قرأ حمزة [١٤] والكسائي [١٥] بالألف ، والباقون (تمسّوهن): من غير ألف [١٦] .

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٢٥/١)، وعند أبي عمرو كاف.(١٨٦).

[٢] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٢٥٢/١)، وعند أبي عمرو كاف.(١٨٦).

[٣] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٢٥/١)، وعند النحّاس وأبي عمرو كاف. القطع والائتناف (١٠٢)، المكتفى (١٨٧).

[٤] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٠٣)، المكتفى (١٨٧).

[٥] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١٠٣).

[٦] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس وأبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٣).

[٧] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٠٣)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٨٦).

[٨] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠٣).

[*] في (ب): مفعوله علم.

[٩] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس وأبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٣).

[١٠] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٢٥/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٧).

[١١] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٣).

[١٢] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٠٣)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٧).

[١٣] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٣/١)، وعند أبي عمرو كاف. (١٨٨).

[١٤] سبقت ترجمته ص(١٦).

[١٥] سبقت ترجمته ص(٩).

[١٦] ينظر السبعة في القراءات (١٤٢)، التّيسير (٦٩).

[ب٥٥] ﴿ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ ﴾ [٢٣٦] [١] حسن عند أبي / حاتم [٢]؛ إنْ نصب (متاعاً) على المصدر بفعل مقدّر وأنّه غير متّصل بما يليه من الجملتين ، وليس بوقف ؛ إنْ نصب على الحال من (الواو) في (ومتعوهنّ) [٣] .وقرأ أبو جعفر[٤] وابن عامر[*] [٥] وحمزة [٦] و الكسائي[٧] وحفص[٨] (قدَره): [ط٦١] بفتح الدّال [٩]. ﴿ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [٢٣٦] [١٠]: كاف [**]، / ومثله ﴿عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾ [٢٣٧] و ﴿أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [٢٣٧] [١١] و ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ [٢٣٧] [١٢]. ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٢٣٧] [١٣]: تام .

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٣/١)، وعند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٨).

[٢] أبو حاتم السجستاني. سبقت ترجمته ص(٩).

[٣] قال أبو حيّان: يجوز أن يكون منصوبا على الحال و العامل فيه ما يتعلّق به الجار و المجرور (أي: ما يتضمنه الجار و المجرور من معنى الفعل) و صاحب الحال هو الضمير المستكن في ذلك العامل. والتقدير: قدر الموسع يستقرّ عليه في حاله كونه متاعا. ينظر البحر المحيط (٥٣٣/٢).

[٤] يزيد بن القعقاع، أبو جعفر سبقت ترجمته ص(١١).

[*] في (أ): (ابن عبّاس) بدلا من (ابن عامر).

[٥] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٦] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٧] سبقت ترجمته ص(٩).

[٨] حفص بن عمر بن عبد العزيز أبو عمرو الدّوري الأزدي البغدادي النّحوي الضّرير. نزيل سامرّاء وإمام القرّاء وشيخ النّاس في زمانه. توفّي سنة (٢٦٤هـ). الغاية (٢٥٥/١) الأعلام (٢٩١/٢).

[٩] ينظر السبعة في القراءات (١٤٢)، التيسير (٦٩)، النّشر (١٧٢/٢).

[١٠] في (أ): حسن. و الصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ ما بعد المحسنين (وإن طلّقتموهنّ) فهو متعلّق بما قبله من جهة المعنى لا من جهة الإعراب.

[**] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٠٣)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٨٨).

[١١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٣/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٨).

[١٢] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٣/١)، وعند النحّاس هنا الوقف، والتمام (بما تعملون بصير: ٢٣٧). القطع والائتناف (١٠٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٨).

[١٣] كذا عند الناس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١٠).

﴿ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [٢٣٨] [١] حسن وإنْ كان ما بعده معطوفاً على ما قبلـه ؛ لأنّه عطف جملة على جملة ، فهو كالمنفصل عنه . (الوسطى) عند الإمام مالك [٢] هي الصّبح وعند أبي حنيفة [٣] وأحمد [٤] وفي رواية عند مالك أنّها العصر ؛ لقوله ﷺ ، يوم الأحزاب ((شغلونا عن الصّلاة الوسطى صلاة العصر [*] ملأ الله أجوافهم / وقبورهم ناراً)) [٥] قالـه النّكزاوي [٦] [٧]. ﴿قَٰنِتِينَ ﴾ [٦٧أ] [٢٣٨] [٨]: كاف ، ﴿ أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [٢٣٩] [٩]: حسن ؛ لأنّ (إذا) في معنى الشّرط . ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٢٣٩] [١٠]: تام . ﴿ أَزْوَٰجًا ﴾ [٢٤٠] [١١] : حسن إنْ رفع ما بعده [١٢] بالابتداء . أيّ : فعليهم وصية

---

[١] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس. الإيضاح (٥٥٣/١)، القطع والائتناف (١٠٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٨).

[٢] سبقت ترجمته ص(٨).

[٣] سبقت ترجمته ص(١٢).

[٤] أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشّيباني، أحد أعلام الأئمة و أزهد الأئمة. ولد سنة (١٦٤هـ) مات سنة (٢١٤هـ) الغاية (١١٢/١).

[*] في (ب) سقط: (صلاة العصر).

[٥] الحديث في صحيح مسلم (١٩٩٣/٣) برقم (٦٢٨) باب دليل من قال الصّلاة الوسطى هي صلاة العصر، والرّاوي عبد الله بن مسعود. والحديث أيضاً في مسند أحمد (١٧٧/١) برقم (٦١٧).

[٦] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[٧] كتاب النّكزاوي ليس بين أيدينا.

[٨] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٠٣).

[٩] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١).

[١٠] كذا عند النحّاس و كذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٠٣)، المكتفى (١٨٨).

[١١] عند ابن الأنباري من رفع (الذين يُتَوفّون منكم) بما عاد من الهاء و الميم في قوله (لأزواجهم) لم يتم الوقف على (أزواجا). ومن رفع (الذين) على إضمار فيما وصفنا الذين يتوفّون و فيما ذكرنا الذين يتوفّون وقف على (أزواجا) و ابتدأ ما بعده: هي وصية لأزواجهم. الإيضاح (٥٥٤/١،٥٥٣).

[١٢] قرأ ابن كثير و نافع وعاصم - في رواية أبي بكر- و الكسائي بالرّفع. ووافقهم أبو جعفر و خلف و يعقوب و ابن محيصن، و الباقون بالنّصب. ينظر السبعة في القراءات (١٤٢)، التّيسير (٦٩)، النّشر (١٧٢/٢)، الإتحاف (٢٠٥).

لأزواجهم [١]، أو رفعت وصية بـِ (كتب)، أيّ : كتب عليهم وصية ، و(لأزواجهم) صفة ، والجملة : خبر الأوّل [٢]، وليس بوقف لمن نصب (وصية) على المصدر، أيّ : يوصون وصيّة [٣] وقال العُماني [٤] والذين مبتدأ وما بعده [*] صلة إلى قولـه (أزواجاً)[**] ، وما بعد (أزواجاً) خبر المبتدأ، سواء نصبت أو رفعت [٥]، فلا يوقف على ﴿ أَزْوَاجًا ﴾ [٢٤٠] ؛ لأنّ هذه الجملة في موضع خبر المبتدأ ، فلا يفصل بين المبتدأ وخبره . و ﴿ لِّأَزْوَاجِهِم ﴾ [٢٤٠] : حسن إنْ نصب ما بعده بفعل مقدّر من لفظة ، أيّ : متّعوهن متاعاً، أو من غير لفظه ويكون مفعولاً ، أيّ : جعل الله لـهنّ متاعاً إلى الحول . وليس بوقف إنْ نصب حالاً ممّا قبلـه [٦].

[١] سوّغ الابتداء بنكرة أنّها موصوفة تقديرا حسب التّفسير ،كأنّه قال (وصية من الله أو منهم).

[٢] ذكر أبو حيّان وجها آخر: (الذين) مبتدأ و (وصية) مبتدأ ثان، و(لأزواجهم) خبر المبتدأ الثّاني فيتعلّق بمحذوف، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأوّل، وفي هذه الجملة ضمير الأوّل قال السّمين: وهذا نظير قولهم: (السّمن منوان بدرهم)، أي: منوان منه. ينظر البحر المحيط (٥٥٠/٢)، الدرّ المصون (٥٩٠/١).

[٣] وقدّره ابن عطيّة: (ليوصوا وصيّة). المحرر الوجيز(٢١٧).

[٤] سبقت ترجمته ص(١٠).

[*] في (ب): وما بعد.

[**] في (أ) سقط: (وما بعده صلة إلى قوله أزواجا).

[٥] لم أقع على مصدر ينقل قول العماني.

[٦] وقال أبو البقاء: يجوز أن تكون بدلا من الوصيّة أو صفة لها، وذلك على نصب (الوصيّة). ويجوز أن تكون حالاً من الموصين، أي: ممتعين أو ذوي متاع. إملاء ما منّ به الرحمن (٩٥). وأضاف أبو حيّان أنّه يجوز أن تكون حالاً من (أزواجهم)، أي: ممتعات أو ذوات متاع. وهي حال مقدّرة إن كانت الوصيّة من الأزواج. وذكر أبو حيّان و السّمين أوجها أخرى. البحر المحيط (٥٥٤/٢)، الدرّ المصون (٥٩١/١).

﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ [٢٤٠][(١)]: كاف، ومثله ﴿ مِن مَّعْرُوفٍ ﴾ [٢٤٠][(٢)]. ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٢٤٠][(٣)]: تام.[(*)] اتّفق علماء الرّسم على قطع (في) عن (ما)[(**)] الموصولة في قوله: هنا ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ ﴾ [٢:٢٤٠] الثّاني في البقرة دون الأوّل. وفي قولـه ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ ﴾ بالأنعام [٦:١٤٥]، وفي قوله: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ ﴾ بالنّور [٢٤ :١٤] ، وفي قولـه :[(***)] ﴿ فِي مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ ﴾ بالأنبياء [٢١ : ١٠٢] وفي قوله : ﴿ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾ في الموضعين بالمائدة [٥ : ٤٨] ، والأنعام [٦ : ١٦٥]، وفي قوله : ((﴿ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ بالواقعة [٥٦ : ٦١]، ﴿ فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ ﴾ في الرّوم [****][(٣٠ : ٢٨]، و ﴿ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ كلاهما[(*****)] بالزمر [٣٩ : ٣]، وأمّا قوله)):[(******)] ﴿فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴾ في الشّعراء [٢٦ : ١٤٦]، فهو من [(*******)] المختلف فيه . وغير ما ذكر موصول بلا خلاف فمن ذلك أوّل موضع في البقرة: ﴿ فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ ﴾ [٢ : ٢٣٤]، ﴿ فِيمَ كُنتُمْ ﴾ في النساء [٤ : ٩٧]، ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾ في النّازعات [٧٩ : ٤٣] ، فموصول باتّفاق [(٤)].

---

(١) عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٤/١)، وعند النحّاس هنا الوقف. القطع والائتناف (١٠٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٩).

(٢) عند النحّاس هنا الوقف. القطع والائتناف (١٠٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٩).

(٣) كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

(*) في (ط) زيادة: ((مطلب فيما اتّفق عليه من قطع (في) عن (ما))).

(**) في (أ) سقط: (ما).

(***) في (ب) زيادة: (هم).

(****) في (ب): (بالرّوم).

(*****) هذه الآية لم ترد إلاّ مرّة واحدة في الزمر، والآية التي سبقتها لم ترد إلاّ في الرّوم.

(******) في (أ) سقط الكلام بين القوسين.

(*******) في (ب): (فهم).

(٤) المقنع(٧٧).

﴿ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [٢٤١] : جائز إنْ نصب (حقاً) بفعل مقدّر ، أيّ : أحقّ ذلك حقاً وليس بمنصوص عليه . ﴿ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [٢٤١] [١]: كاف ، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [٢٤٢] [٢]: تام، ﴿ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [٢٤٣] : ليس بوقف لوجود الفاء، وفي الحديث ((إذا سمعتم أنّ الوباء بأرضٍ فلا تقدموا عليها ، وإنْ وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها [*] فراراً منه))[٣]. وفُهم من قوله : ((فراراً منه)) أنّه لو كان الخروج لا على وجه الفرار بل لحاجة فإنّه لا يكره. وهذه الآية نزلت في قوم / فرّوا من الطاعون وقالوا [ب٥٦] نأتي أرضاً [**] لا نموت فيها ، فأماتهم الله ، فمرّ بهم نبيٌّ فدعا الله فأحياهم بعد ثمانية أيام حتى نتنوا وكانوا أربعين ألفاً ، وبعض تلك الرائحة موجودة في أجساد [***] نسلهم من اليهود إلى اليوم . وهذه الموتة كانت قبل انقضاء آجالهم ، ثم بعثهم ليعلمهم أنّ الفرار من الموت لا يمنعه إذا حضر الأجل [٤]. ﴿ ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴾ [٢٤٣] [٥]: حسن ،﴿ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [٢٤٣] : ليس بوقف ؛ للاستدراك بعده ﴿لَا يَشْكُرُونَ ﴾ [٢٤٣] [٦]: تام .

---

[١] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٠٤).

[٢] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٠٤)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٩).

[*] في (ب) سقط: منها.

[٣] صحيح البخاري (٢٠٣٣/٤، ٢٠٣٤) برقم (٥٣٩٧) باب ما يذكر في الطّاعون ، والرّاوي عبد الرحمن بن عوف . وهو أيضاً في مسند أحمد (٤٠٧/١) برقم (١٦٦٦).

[**] في (أ) سقط: (أرضا).

[***] في (أ) موجودة في أجسادهم و أجساد.

[٤] ينظر المحرر الوجيز(٢١٩)، البحر المحيط (٥٦٣/١، ٥٦٢). تفسير القرآن العظيم (٣٤٠/١).

[٥] عند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[٦] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها.

﴿ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [٢٤٤]: جائز ، وليس بمنصوص عليه. ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٤٤] [١]: تام، ﴿ حَسَنًا ﴾ [٢٤٥]: حسن لمن رفع ما بعده على / الاستئناف[*]، وليس بوقف لمن نصبه / جواباً للاستفهام [٢]. [أ٦٨] [ط٦٢]

﴿ كَثِيرَةً ﴾ [٢٤٥] [٣]: حسن، ومثله ﴿ وَيَبْصُۜطُ[**] ﴾ [٢٤٥] ، وقال أبو عمرو [٤] فيهما [***] كاف [٥]، ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [٢٤٥] [٦]: تام ، ﴿ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ ﴾ [٢٤٦] : جائز ؛ لأنّه لو وصله لصار (إذ) ظرفاً لقوله :(ألم تر)، وهو محال [٧]، إذ يصير العامل [****] في (إذْ) (ترى) ، بل العامل فيها محذوف ، أيّ : [*****] إلى قصة الملأ.

---

[١] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٠٤)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٨٩) .

[*] في (ب): (للاستئناف).

[٢] قرأ عاصم و ابن عامر (فيضاعفه) بنصب الفاء، ووافقهم يعقوب، و الباقون بالرفع. و اختلف في حذف الألف و تشديد العين، فابن كثير وابن عامر و يعقوب بالتشديد مع حذف الألف في جميعها، ووافقهم ابن محيصن. والباقون بالتّخفيف و المدّ. ينظر السبعة في القراءات (١٤٢،١٤٣)، التيسير (٦٩)، النشر (١٧٢/٢)، الإتحاف (٢٠٥،٢٠٦)، وقراءة الرفع فيها وجه آخر، وهو: العطف على (يقرض) الصّلة. و النّصب على جواب الاستفهام في المعنى؛ لأنّ الاستفهام و إن وقع على المقرض لفظاً فهو عن الإقراض معنى، كأنه قال: أيقرض الله أحد فيضاعفه، وفي النصب وجه آخر وهو: النّصب على أنّه معطوف على مصدر (يقرض) في المعنى مع إضمار (أن) فيكون مصدرا معطوفا على مصدر تقديره: من ذا الذي يكون منه إقراض فمضاعفه من الله. ينظر معاني القرآن و إعرابه (٢٧٨/١)، إملاء ما منّ به الرحمن (٩٦)، البحر المحيط (٥٦٦/١)، الدرّ المصون (٥٩٥/١).

[٣] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس. الإيضاح (٥٥٤/١)، القطع والائتناف (١٠٤).

[**] في (أ): إذ يصير الوصل.

[٤] سبقت ترجمته ص(١١).

[***] في (أ) سقط: (فيهما).

[٥] المكتفى (١٨٩).

[٦] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[٧] قاله السجاوندي. علل الوقوف (٣٢٠/١).

[****] في (أ): إذْ يصير الوصل .

[*****] في (أ) سقط: (أي).

ويصير المعنى: ألم تر إلى ما جرى للملأ [١]. ﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٢٤٦][٢]: حسن، ﴿أَلَّا نُقَٰتِلُوا۟﴾[٢٤٦] [٣]: كاف، ﴿ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [٢٤٦] : ليس بوقف ؛ لأنّ الجملة المنفية بعده في محل نصب حال ممّا قبله . كأنّه قيل : مالنا غير مقاتلين [٤]. ﴿ وَأَبْنَآئِنَا ۖ ﴾ [٢٤٦] [٥]: حسن ، ومثله ﴿ قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ ﴾ [٢٤٦] [٦] ، ﴿ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [٢٤٦] [٧]: تام، ﴿ مَلِكًا ۚ ﴾ [٢٤٧] : حسن، ومثله ﴿ مِّنَ ٱلْمَالِ ۚ ﴾ [٢٤٧] [٨]. ﴿ وَٱلْجِسْمِ ۖ ﴾ [٢٤٧] [٩]: كاف، ومثله : ﴿ مَن يَشَآءُ ۚ ﴾ [٢٤٧] [١٠] . ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٤٧] [١١]: تام . ﴿ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [٢٤٨] : جائز ، وليس بمنصوص عليه.

---

[١] قال أبو حيّان: (ألم تر) تقرير للنّفي، و المعنى: ألم ينته علمك و قدْ نظرت إلى الملأ، أي: قد انتهى علمك إلى الملأ من بني إسرائيل، وقد نظرت إلى بني إسرائيل إذ قالوا. وليس انتهاء علمه إليهم ولا نظره إليهم كان في وقت قولهم لنبيّ لهم: ابعث لنا ملكا: فإذا لم تكن ظرفا للانتهاء ولا للنظر فكيف تكون معمولا لهما أو لأحدهما؟ هذا ما لا يصحّ. ولا بدّ من تقدير عامل. ينظر البحر (٥٦٩/٢).

[٢] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠٤).

[٣] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠٤)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٩).

[٤] وعلى هذا تكون (أن) من قوله (ألاّ) زائدة، ولا يضرّ عملها مع زيادتها على مذهب الأخفش. وذهب الزجّاج إلى أنّ (أن) لا تلغى هنا، وأنّ المعنى: أيّ شيء لنا في ألاّ نقاتل في سبيل الله، أي: أي شيء لنا في ترك القتال. وإلى هذا ذهب أكثر النّحاة. وقال أبو حيّان: مذهب الأخفش ضعيف؛ لأنّ الزيادة على خلاف الأصل، ولا يذهب إليها إلاّ ضرورة. ولا ضرورة هنا تدعو إلى ذلك، مع صحة المعنى في عدم الزيادة. ينظر معاني القرآن للأخفش(١٨٠/١)، معاني القرآن و إعرابه (٢٧٩/١)، البحر (٥٧٢/١).

[٥] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٤/١)، وعند النحّاس قال أبو حاتم كاف. القطع والائتناف (١٠٤)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٩).

[٦] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس صالح وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٥).

[٧] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠٤)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٨٩).

[٨] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس قال أبو حاتم كاف، وقال نافع تام، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في(٥).

[٩] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس قال أبو حاتم كاف، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٥).

[١٠] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٤/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٩).

[١١] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠٤)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٨٩).

و [*] ﴿ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُۚ ﴾ [٢٤٨] [١]: كاف ، ومثله : ﴿ مُّؤْمِنِينَ ﴾ [٢٤٨] [٢]، وقال أبو عمرو [٣] تام [٤] . ﴿ بِٱلْجُنُودِ ﴾ [٢٤٩] : ليس بوقف ؛ لأنّ (قال) جواب (لمّا)[**] . ﴿ بِنَهَرٍ ﴾ [٢٤٩] حسن؛ للابتداء بالشّرط مع الفاء. ﴿ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ [٢٤٩] : جائز؛ للابتداء بشرط آخر مع الواو. ﴿ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ ﴾ [٢٤٩] حسن ؛ لأنّ ما بعده من الاستثناء في قوّة [***] (لكن)، فيكون ما بعده ليس من جنس ما قبله. ﴿ بِيَدِهِۦٓ ﴾ [٢٤٩] [٥]: كاف [****]، ومثله : ﴿ قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [٢٤٩] [٦]، ﴿ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ ﴾ [٢٤٩]: ليس بوقف ؛ لأنّ قالوا جواب (لمّا) فلا يفصل بينهما [*****] . ((﴿ وَجُنُودِهِۦٓ ﴾ [٢٤٩] [٧]: كاف، ﴿ مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ ﴾ [٢٤٩] : ليس بوقف للفصل بين القول ومقوله)) [******]. ﴿ بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ ﴾ [٢٤٩] [٨]: كاف، ومثله : ﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [٢٤٩] [٩]، و ﴿ وَجُنُودِهِۦ ﴾ [٢٥٠] الثّاني ليس بوقف؛ لأنّ (قالوا) جواب (لمّا). ﴿ صَبْرًا ﴾ [٢٥٠] : جائز ، ومثله : ﴿ وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا ﴾ [٢٥٠] . ﴿ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [٢٥٠] [١٠] كاف لفصله بين الإنشاء والخبر ؛ لأنّ قبله دعاء وما بعده خبر .

---

[*] في (ب) سقطت: (الواو).

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٥/١)، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (١٠٤)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٩).

[٢] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٠٤).

[٣] سبقت ترجمته ص(١١).

[٤] المكتفى (١٨٩).

[**] في (ب) سقط: (لمّا).

[***] في (ب): في قوله لكن.

[٥] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس، قال أبو حاتم كاف وقال أحمد بن موسى تام وعند أبي عمرو كاف المصادر نفسها في(١).

[****] في (ب) زيادة: مفعول من.

[٦] عند النحّاس قال أبو حاتم كاف، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٠٥)، المكتفى (١٨٩).

[*****] في (أ): فلا يفصل بين القول و مقوله.

[٧] عند النحّاس قال نافع: تام. القطع والائتناف (١٠٥).

[******] في (أ) سقط الكلام بين القوسين: ((وجنوده. . . .ومقوله)).

[٨] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١).

[٩] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠٥)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٩).

[١٠] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠٥)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٩)

﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾[٢٥١] [(١)] حسن وإنْ كانت (الواو) في (وقتل) للعطف؛ لأنّه عطف جملة على جملة فهو كالمنفصل عنه، وبعضهم وقف على [(*)] ﴿ فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [٢٥١] دون ما قبله لمكان الفاء؛ لأنّ الهزيمة كانت قتل داود جالوت ، وفي الآية حذف استُغني عنه بدلالة المذكور عليه، ومعناه : فاستجاب لهم ربّهم ونصرهم فهزموهم بنصره؛ لأنّ ذكر الهزيمة بعد سؤال النّصر دليل على أنّه كان على معنى الإجابة فيتعلّق [(**)] قوله (فهزموهم) بالمحذوف ، وتعلّق المحذوف الذي هو الإجابة [(***)] بالسؤال المتقدّم ،وعلى هذا [(****)] لم يكن الوقف على ﴿ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [٢٥٠] تاماً . قاله النكزاوي [(٢)][(٣)]. ومن حيث كونه رأس آية يجوز﴿ مِمَّا يَشَآءُ ﴾ [٢٥١] [(٤)]: تام ، ﴿ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ [٢٥١] : ليس بوقف للاستدراك بعده ، ﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٢٥١] [(٥)]: تام .

[(١)] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٥/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٩).

[(*)] في (ب) سقط: (على).

[(**)] في (ب): فتعلّق.

[(***)] في (أ): هو للإجابة.

[(****)] في (ب) سقط: (هذا).

[(٢)] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[(٣)] كتاب النّكزاوي ليس بين أيدينا.

[(٤)] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٥٥/١)،القطع والائتناف (١٠٥)، المكتفى (١٨٩).

[(٥)] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٠٥)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٨٩).

﴿ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [٢٥٢]: جائز، ﴿ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [٢٥٢][١] تام، ومثله ﴿ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [٢٥٣][*]

[ب٥٧] وجه تمامه أنّه لمّا قال: (فضّلنا بعضهم على بعض)، أي: / بالطاعات، انقطع الكلام واستأنف كلاماً في صفة منازل الأنبياء مفصّلاً فضيلة كلّ واحد بخصيصة ليست لغيره، كتسمية إبراهيم

[أ٦٩] خليلاً ، وموسى كليماً، وإرسال (محمد) إلى كافة الخلق . أو [**] المراد / فضّلهم بأعمالهم،

[ط٦٣] فالفضيلة في الأوّل: شيء من الله تعالى لأنبيائه، / والثّانية: فضّلهم بأعمالهم التي استحقّوا بها الفضيلة فقال في صفة منازلهم في النبوّة غير الذي يستحقونه بالطاعة. (منهم من كلّم الله) يعني موسى عليه السّلام، (ورفع بعضهم درجات) يعني محمداً ﷺ، ولو وصل لصار الجار وما عطف عليه صفة (لبعض) فينصرف الضمير في بيان المفضّل بالتكليم إلى بعض فيكون موسى [***] من هذا البعض المفضّل عليه [****] غيره لا من البعض المفضّل على غيره بالتّكليم [٢]. وقيل الوقف [*****] على﴿ بَعْضٍ ﴾ [٢٥٣] حسن [٣]، ومثله ﴿ مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [٢٥٣] [٤]. ومن وقف عليه ونوى بما بعده استئنافاً كان كافياً، وإنْ نوى به عطفاً كان صالحاً.

---

[١] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٠٥)،وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٨٩).

[*] في (أ)+(ب) سقط: (ومثله على بعض).

[**] في (أ):(والمراد).

[***] في (ب) سقط: (موسى).

[****] في (ب): (عليهم).

[٢] ينظر البحر المحيط (٦٠٠،٦٠١/١)، تفسير القرآن العظيم (٣٤٠/١).

[*****] في (ب) سقط: (وقيل الوقف).

[٣] لم أقع على قائله.

[٤] عند النحّاس، قال يعقوب: إن كان التقدير: رفع الله بعضهم درجات، يجوز الوقف على (فمنهم من كلّم الله). وإن كان (رفع) معطوفاً على (كلّم) وداخلا في الصلة، فالوقف عندها ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ﴾ وبعده ﴿ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ﴾ و التّمام﴿ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾. القطع والائتناف (١٠٥).

﴿ دَرَجَٰتٍۚ ﴾ [٢٥٣] [١] حسن ، ومثله ﴿ ٱلۡبَيِّنَٰتِ ﴾ و﴿ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِۗ [٢] ﴾ و﴿ ٱخۡتَلَفُواْ [٣] ﴾ [٢٥٣]. ﴿ مَّن كَفَرَۚ ﴾ [٢٥٣] أحسن. ﴿ مَا ٱقۡتَتَلُواْ ﴾ [٢٥٣] الأولى وصله ؛ لأنّ (لكن) حرف استدراك يقع بين ضدّين، والمعنى: ولو شاء الله الاتّفاق لاتّفقوا، ولكن شاء الاختلاف فاختلفوا. ﴿ مَا يُرِيدُ ﴾ [٢٥٣] [٤] تام؛ للابتداء بعده [*] بالنّداء. ﴿ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ ﴾ [٢٥٤] [٥]: كاف، ﴿ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [٢٥٤] [٦]: تام؛ لأنّ ما بعده مبتدأ، و(لا إله إلاَّ هو) خبر. ﴿إِلَّا هُوَ ﴾ [٢٥٥]: كاف إنْ رفع ما بعده مبتدأ وخبراً، أو خبر [**] مبتدأ محذوف، أي: هو الحيّ، أو جعل الحيّ مبتدأ وخبره (لا تأخذه) [***]، وليس بوقف؛ إنْ جعل بدلاً((من (لا إله إلاَّ هو) أو بدلاً من (هو) وحده [٧]، وإذا جعل بدلاً حلّ)) [****] محل الأوّل فيصير [*****] التّقدير: الله لا إله إلاَّ [******] الله، وكذا لو جعل بدلاً من الله، أو جعل خبراً ثانياً للجلالة .

---

[١] ذكرنا ما قاله يعقوب في هذه الآية عند الحديث عن (منهم من كلّم الله).

[٢] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٥/١)، وعند النحّاس ذكرنا ما قاله يعقوب عند الحديث عن (منهم من كلّم الله). القطع والائتناف (١٠٥)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٩).

[٣] عند ابن الأنباري حسن غير تام. الإيضاح (٥٥٥/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٩).

[٤] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع و الائتناف (١٠٥)، المكتفى (١٨٩).

[*] في (أ): للابتداء بعد.

[٥] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[٦] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٠٥).

[**] في (ب): (أيّ خبر).

[***] في (أ): لا تأخذه سنة.

[٧] قال السّمين: إذا كان (الحيّ) بدلاً من قوله: (لا إله إلاّ هو)، يكون في المعنى خبرا للجلالة، وهذا في المعنى كأنّه خبر ثان للجلالة إلاّ أنّه لم يخبر عن الجلالة إلاّ بخبر واحد بخلاف إعرابه على أنّه خبر ثان. وقال أيضا إذا كان (الحيّ) بدلا من (هو) وحده، هذا يبقى من باب إقامة الظّاهر مقام المضمر؛ لأنّ جملة النّفي خبر عن الجلالة. وإذا جعلته بدلاً حلّ محلّ الأول فيصير التّقدير: الله لا إله إلاّ الله. ينظر الدرّ المصون (٦١٢/١).

[****] في (ب) سقط الكلام بين القوسين: (من لا إله . . . .بدلا حلّ).

[*****] في(ب): .(فتصير).

[******] في (أ)+(ب) زيادة: (هو).

السّابع: جعل (الحيّ) صفة لله، وهو أجودها؛ لأنّه قرئ (الحيَّ القيومَ) بنصبهما على القطع [١]، والقطع إنّما هو في باب النّعت . تقول: جاءني عبد الله العاقل بالنّصب وأنت تمدحه، وكلّمني زيد الفاسق بالنّصب تذمّه . ولا يقال في هذا الوجه الفصل بين الصّفة والموصوف بالخبر؛ لأنّا نقول إنّ ذلك جائز، تقول: زيد قائم العاقل [٢]. ويجوز الفصل بينهما بالجملة المفسّرة في باب الاشتغال نحو: زيداً ضربته العاقل ، ((على أنّ العاقل صفة لـِ (زيد). أجريت الجملة المفسّرة مجرى الجملة الخبرية في قولك: زيد ضربته العاقل))، [*] فلما جاز الفصل بالخبر جاز بالمفسرة. ﴿ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ ﴾ [٢٥٥] [٣] كاف، ﴿ وَلَا نَوۡمٞۚ ﴾ [٢٥٥] [٤]: حسن، السّنة: ثقل في الرأس، والنّعاس: في العينين، والنوم: في القلب [٥]. وكرّرت (لا) في قوله (ولا نوم) تأكيداً، وفائدتها: انتفاء كل منهما. قال زهير بن أبي سلمى [٦] :

لا سِنَةٌ في طَوَالِ [**] الدَّهْرِ تَأْخُذُهُ وَلا يَنَامُ وَلا [***] في أَمْرِهِ فَنَدُ [٧] .

---

[١] وهي قراءة الحسن البصري. ينظر مختصر شواذ القراءات (١٥).

[٢] ينظر البحر المحيط (٦٠٩/٢).

[*] في (ب) سقط الكلام بين القوسين: ((على أنّ. . . .العاقل)).

[٣] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٥/١)، وعند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١٠٥).

[٤] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٥/١)، وعند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١٠٥)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٨٩).

[٥] ينظر البحر المحيط (٦١٧/١).

[٦] زهير بن أبي سلمى بن ربيعة بن زياد المزني، حكيم الشعراء في الجاهلية، مات سنة (١٣) قبل الهجرة (٦٠٩ م) . الأعلام (٨٧/٣).

[**] في (ب): (طول).

[***] في (أ) سقط: (ولا)

[٧] لم أقع على هذا البيت في ديوان الشاعر، والبيت في الإيضاح (٧٨/١)، تفسير القرطبي (٤٦/١).

﴿ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ ﴾ [٢٥٥] [١] كاف للاستفهام بعده. ﴿ بِإِذۡنِهِۦۚ ﴾ [٢] حسن لانتهاء الاستفهام . ﴿ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ ﴾ [٢٥٥] [٣] كاف و [*] كذا ﴿ بِمَا شَآءَۚ [٤] ﴾ و﴿ وَٱلۡأَرۡضَۖ [٥] ﴾ و ﴿حِفۡظُهُمَاۚ [٦] ﴾، وقيل [**]

[٧٠أ] كلّها حسان [٧]. ﴿ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ [٢٥٥] [٨]: تام، ﴿ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ [٢٥٦] حسن، ومثله / ﴿ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ ﴾ [٢٥٦] [٩]. و ﴿ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ ﴾ [٢٥٦]: ليس بوقف؛ لأنّ جواب الشّرط لم يأتِ بعد . ﴿ ٱلۡوُثۡقَىٰ ﴾ [٢٥٦] وصله أولى ؛ لأنّ الجملة بعده [***] حال للعروة [****] ، أي: استمسك بها غير منفصمة [١٠].

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٥/١)، وعند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١٠٥)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٨٩).

[٢] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[٣] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[*] في (ط) : سقطت (الواو).

[٤] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[٥] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[٦] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (٠٦).

[**] في (أ) سقط: (وقيل).

[٧] وهو قول ابن الأنباري. ينظر الإيضاح (٥٥٥/١).

[٨] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[٩] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف مفهوم على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[***] في (ب): (بعدها).

[****] في (ب): (العروة).

[١٠] قال أبو البقاء العكبري: (لا انفصام) حال من (العروة) والعامل فيها (استمسك)، أو حال من الضمير المستتر في (الوثقى). إملاء ما منّ به الرحمن (١٠٠). وأضاف السّمين وجها آخر، وهو (لا انفصام) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب. الدرّ المصون (٦١٧/١).

[ب٥٨] ﴿لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ﴾ [٢٥٦] [(١)] كاف، ورسموا ﴿لَا ٱنفِصَامَ﴾ كلمتين [(*)] ، (لا) كلمة / و (انفصام) كلمة. ﴿عَلِيمٌ﴾ [٢٥٦]: تام ، ﴿وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [٢٥٧] ليس بوقف ؛ لأنّ (يخرجهم) و (يخرجونهم) حال أو تفسير للولاية [(٢)]، والعامل معنى الفعل في (وليّ) أي: الله يليهم [(**)] مخرجاً لهم، أو[(***)] مخرجين إلى النّور. قاله السّجاوندي [(٣)].[(٤)] ﴿إِلَى ٱلنُّورِۖ﴾ [٢٥٧] [(٥)]:حسن، ﴿ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [٢٥٧]: حسن عند نافع[(٦)]،﴿إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [٢٥٧] [(٧)]: كاف. ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ﴾ [٢٥٧]: جائز، ﴿خَٰلِدُونَ﴾ [٢٥٧][(٨)]: تام، ﴿فِي رَبِّهِۦٓ﴾ [٢٥٨] ليس بوقف؛ لأنّ ﴿أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ﴾[٢٥٨]: مفعول من أجله [(٩)].

[(١)] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٥/١)، وعند النحّاس كاف مفهوم على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (١٠٦)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٠).

[(*)] في (أ)+(ب): (كلمتان).

[(٢)] قال أبو حيّان: الأفضل في هاتين الجملتين [(يخرجهم)، (يخرجونهم)] ألاّ يكون لهما محل من الإعراب؛ لأنّهما خرجا مخرج التّفسير للولاية. و أضاف أبو حيّان وجوّزوا أن يكون (يخرجهم) خبراً ثانياً لقوله (الله) أو حالاً من الضمير في (وليّ)، وجوّزوا أن يكون (يخرجونهم) حالاً و العامل فيه ما في معنى الطاغوت. البحر المحيط (٦٢٠/٢).

[(**)] في (ب): الله بينهم.

[(***)] في (أ): (أمخرجين).

[(٣)] سبقت ترجمته ص(١١).

[(٤)] ينظر علل الوقوف (٣٣٠/١).

[(٥)] قال النحّاس: ومن الوقف الكافي عند العبّاس بن الفضل (إلى النور). القطع والائتناف (١٠٦).

[(٦)] سبقت ترجمته ص(٩).

[(٧)] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في(١).

[(٨)] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[(٩)] قال السّمين وهذا على حذف (اللام)، أي: لأن آتاه، ولابدّ من تقدير حرف الجر قبل (أن)؛ لأنّ المفعول من أجله هنا نقص شرطا، وهو: عدم اتّحاد الفاعل. وإنّما حذفت اللام؛ لأنّ حرف الجر يطّرد حذفه معها ومع (أنّ). ينظر الدرّ المصون (٦١٨/١).

[ط٦٤] ﴿ٱلْمُلْكَ﴾ [٢٥٨] [١] جائز إن علّق (إذ) باذكر مقدّراً، / وليس بوقف إنْ علّق بقوله (ألم تر) [٢]، كأنّه قال: ألم تر إلى الذي حاجّ إبراهيم في الوقت الذي قال إبراهيم : ربّي الذي يحيي ويميت . فـ (إذ) في موضع نصب على الظرف، والعامل فيه (ألم تر) . وليس ظرفاً لإيتاء الملك [*] ؛ إذْ المحاجّة لم تقع وقت أنْ آتاه الله الملك ، بل إيتاء الله الملك إيّاه [**] سابقٌ على المحاجّة [٣]. ﴿وَيُمِيتُ﴾ [٢٥٨]: حسن، ﴿وَأُمِيتُ﴾ [٢٥٨]: أحسن مما قبله، وقيل ليس بوقف؛ لأنّ (قال)عاملة في (إذ). ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾ [٢٥٨][٤] : كاف، ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [٢٥٨] [٥]: جائز، ووصله أحسن؛ لأنّ التّقدير: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم أو كالذي مرّ على قرية ، فلمّا كان محمولاً عليه في المعنى اتّصل به . أو لأنّ [٦] قوله ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [٢٥٩] جملة حالية مقرونة بالواو . وقد سوّغت مجيء الحال؛ لأنّ من [***] المسوّغات كون الحال جملة مقرونة بواو الحال [٧] .

---

[١] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٠).

[٢] قاله مكيّ بن أبي طالب. ينظر الدرّ المصون (٦١٩/١). وقال السّمين : وهذا ليس بشيء؛ لأنّ الرؤية لم تكن في وقت قوله (ربي الذي يحيي ويميت).

[*] في (أ): لإتيان الملك، في (ب): سقط: (الملك).

[**] في (ب): الملك أتاه.

[٣] قال أبو البقاء: (إذ) ظرف لـ (أتاه). وردّ أبو حيّان بما ذكره الأشموني. ينظر إملاء ما منّ به الرحمن (١٠١)، البحر المحيط (٦٢٦/٢).

[٤] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٦/١)، وعند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠٦)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٠).

[٥] عند ابن الأنباري حسن غير تام؛ لأنّ (كالذي مرّ على قرية) نسق على (ألم تر . . . . ربّه). الإيضاح (٥٥٦/١)، وعند النحّاس ليس بتام ولا كاف ولنفس السبب الذي ذكره ابن الأنباري. القطع والائتناف (١٠٦)، وعند أبي عمرو أكفى مما قبله. المكتفى (١٩٠). وقال السجاوندي هو وقف جائز لأنّ (أو) للتعجيب، أيّ : هل رأيت كالذي. علل الوقف (٣٣٢/١).

[٦] هذا التّقدير على رأي الكسائي و الفرّاء. ينظر القطع والائتناف (١٠٦).

[***] في (ب) سقط: (من).

[٧] يقصد الأشموني جملة: (وهي خاوية على عروشها) هي في محل نصب حال؛ لأنّ جملة (أو كالذي مرّ على قرية) لا يمكن أن تكون حالية.

(أو كالذي) معطوف على معنى الكلام، فموضع الكاف نصب بِـ (تر) [١]، أو زائدة للتّأكيد[٢]، أو أنّ (أو) بمعنى الواو كأنّه قال :ألم تر إلى الذي حاجّ إبراهيم في ربّه والذي مرّ على قرية، فهو عطف قصة على قصة [٣]. ﴿عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [٢٥٩] جائز؛ لأنّ ما بعده من تتمة ما قبله . قاله السّجاوندي [٤].[٥]﴿بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [٢٥٩]: حسن؛ لأنّه آخر المقول. ﴿ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ [٢٥٩] [٦]: صالح، ﴿كَمْ لَبِثْتَ﴾ [٢٥٩]: كاف ، ومثله ﴿أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [٢٥٩]، ﴿مِائَةَ عَامٍ﴾ [٢٥٩] [٧]: جائز

---

[١] ذهب الزمخشري و أبو البقاء إلى أنّ (كالذي) منصوب على إضمار فعل، ومعنى (أو كالذي): أو رأيت مثل الذي مرّ، فحذف لدلالة (ألم تر) عليه؛ لأنّ كلتيهما كلمتا تعجب. قال أبو حيّان: هذا الوجه حسن؛ لأنّ إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على مراعاة المعنى. و أضاف السّمين: الحذف ثابت كثير بخلاف العطف على المعنى. ينظر الكشاف (٢٧٣/١)، إملاء ما منّ به الرحمن (١٠١)، البحر (٦٣١/١)، الدرّ المصون (٦٢٢/١).

[٢] قاله أبو البقاء العكبري. قال السّمين: وفيه ضعف؛ لأنّ الأصل عدم الزيادة. ومذهب الأخفش أنّ الكاف اسم بمعنى (مثل)، ووافقه أبو حيّان و السّمين، وإن كان جمهور البصريين على خلاف ذلك، فهي لا تقع عندهم إلاّ في ضرورة. وعلى هذا التقدير تكون الكاف في موضع جر معطوفة على (الذي) و التقدير: (ألم تر إلى الذي حاجّ إبراهيم أو كالذي مرّ على قرية) قال أبو حيّان: ومجيء الكاف اسما، فاعلة، ومبتدأة، ومجرورة بحرف الجر ثابت في لسان العرب. ينظر إملاء ما منّ به الرحمن (١٠١)، البحر (٦٣١/٢)، الدرّ المصون (٦٢٢/١).

[٣] قال ابن مالك (أو) بمعنى الواو. واعتبر ابن هشام ذلك من الغريب. ينظر مغني اللبيب(٩٠/١).

[٤] سبقت ترجمته ص(١١).

[٥] ينظر علل الوقوف (٣٣٣/١).

[٦] عند النحّاس، قال نافع تام. القطع والائتناف (١٠٦).

[٧] عند أبي عمرو قال إبراهيم بن عبد الرزّاق - أبو إسحاق الأنطاكي، مقرئ، ثقة توفّي (٣٣٩هـ) ﴿مِائَةَ عَامٍ﴾ تام، ﴿ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾ تام. و الكلام معطوف بعضه على بعض، فلا ينفصل و لا يتمّ الوقف على بعضه دون بعض و لكنّه يكتفى به. المكتفى (١٩٠).

ومثله ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ [٢٥٩] [١]، ﴿ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾ [٢٥٩]: حسن، وكذا ﴿ نَكْسُوهَا لَحْمًا ﴾ [٢٥٩] [٢]؛ لأنّه آخر البيان .وقيل من (طعامك) إلى(لحماً)كلام معطوف بعضه على بعض، ومن وصل(يتسنّه) بما بعده حسن له الوقف على﴿ حِمَارِكَ ﴾ [٢٥٩]، ومن جعل الواو في (ولنجعلك) مقحمة لم يقف على ﴿حِمَارِكَ ﴾ [٣]. ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ﴾ [٢٥٩] ليس بوقف؛ لأنّ (قال) جواب (لمّا). ﴿قَدِيرٌ ﴾ [٢٥٩] [٤] تام، ﴿ٱلْمَوْتَى﴾ [٢٦٠] جائز، ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾ [٢٦٠] : كاف ، ﴿قَالَ بَلَىٰ ﴾ [٢٦٠] [٥]

[أ٧١] لا يجوز الوقف على(بَلَى) ولا الابتداء بها ، أما الوقف عليها فإنك إذا وقفت / عليها كنت مبتدئاً بـِ (لكن) وهي كلمة استدراك يستدرك بها الإثبات بعد النّفي، أو النّفي بعد الإثبات ، وأما الابتداء بها فإنّك لو ابتدأت بها كنت واقفاً على(قال) الذي قبلها، وهي كلمة لا يُوقف عليها بوجه ؛ لأنّ القول يقتضي الحكاية بعده ،ولا ينبغي أنْ يوقف على بعض الكلام المحكي دون بعض. هذا كله مع الاختيار قاله النّكزواي [٦].[٧] ولو وقع الجواب بـِ (نعم) بدل (بلى) لكان كفراً [*] ؛ لأنّ الاستفهام قد أكّد معنى النّفي ، و (بلى) إيجاب النّفي سواء كان مع النّفي استفهام أم لا.

---

[١] عند النحّاس، قال نافع تام. القطع والائتناف (١٠٦).

[٢] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٠٦)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٠).

[٣] جعل أبو البقاء (الواو) زائدة. وتكون زائدة على مذهب الكوفيين. وقد أثبتها الأخفش وجماعة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزّمر ٣٩:٧٣] و الدّليل عندهم أنّ الآية التي سبقتها جاءت بلا واو. ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر ٣٩:٧٢]. ينظر إملاء ما منّ به الرحمن (١٠٢)، مغني اللبيب (٤٧٣،٤٧٤/١).

[٤] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٦/١)، وعند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١٠٦)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٠).

[٥] عند النحّاس تام على قول أحمد بن جعفر. القطع والائتناف (١٠٦)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٠).

[٦] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[٧] كتاب النكزاوي ليس بين أيدينا.

[*] في (ط): كان كفرا.

[ب٥٩] كما تقدّم الفرق بينهما بذلك. وإبراهيم لم يحصل له شكّ في / إحياء الموتى ،وإنّما شكّ في إجابة سؤاله. ﴿ قَلْبِي ﴾ [٢٦٠][١] كاف، أي: ليصير له علم اليقين و[*] عين اليقين . ومن غرائب التّفسير ما ذكره ابن فورك [٢] في تفسيره في قوله: ﴿ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ [٢٦٠] أنّ السّيد إبراهيم عليه السّلام كان له صديق وصفه بأنّه قلبه، أي: ليسكن [**] هذا الصّديق إلى هذه المشاهدة إذا رآها [***] عياناً . قاله السيوطي [٣] في الإتقان [٤]. ﴿ سَعْيًا ﴾ [٢٦٠]: حسن، وقيل كاف . ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٢٦٠] [٥] تام ﴿ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ [٢٦١]: كاف على استئناف ما بعده، وليس بوقف؛ إنْ جعل متعلّقاً بما قبله. ﴿ مِّائَةُ حَبَّةٍ ﴾ [٢٦١] [٦] كاف، ومثله ﴿ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [٢٦١] [٧]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٦١] [٨] تام إنْ جعل (الذين) بعده مبتدأ وخبره (لهم أجرهم) ، وجائز إنْ جعل بدلاً ممّا قبله [٩].

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٧/١)، وعند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٠٧)، وعند أبي عمرو أكفى مما قبله. المكتفى (١٩٠).

[*] في (أ) سقطت (الواو).

[٢] عبد الله بن محمد بن فورك بن عطاء الأصبهاني القبّاب، الإمام الكبير المقرئ. توفّي(٣٧٠هـ). سير أعلام النبلاء (٢٥٧/١٦،٢٥٨).

[**] في (أ): أن ليسكن، في (ب): أيّ لسكن.

[***] في (ب): (رآها).

[٣] سبقت ترجمته ص(٥٦).

[٤] الإتقان في علوم القرآن (١٢٢٦/٢).

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[٦] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٠).

[٧] كذا عند أبي عمرة. المكتفى (١٩٠).

[٨] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٠٧)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٠).

[٩] قال أبو حيّان: (الذين) مبتدأ خبره(لهم أجرهم). وقيل: (الذين) خبر مبتدأ محذوف، و(لهم أجرهم) في موضع الحال. قال أبو حيّان: وجَعْلُ (لهم أجرهم) حالاً ضعيف ، و الأصح أن تكون مستأنفة وكأنه جواب لمن قال: هل لهم أجر؟ وعند من أجرهم؟ فقيل: لهم أجر عند ربهم. ينظر البحر المحيط (٦٦٠/٢).

﴿وَلَآ أَذًى﴾[٢٦٢] [١] حسن، ثم تبتدئ ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾[٢٦٢]، وليس بوقف؛ إنْ جعل (لهم) خبر (الذين). ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [٢٦٢] كاف ﴿يَحْزَنُونَ﴾ [٢٦٢] [٢]: تام، ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [٢٦٣] [٣]: كاف، على أنّ (قول) خبر مبتدأ محذوف أي: المأمور به قول معروف، ((أو جعل مبتدأ خبر محذوف، تقديره: قول معروف أمثل بكم)) [*]. وليس وقفاً إنْ رفعت (قول) [**] بالابتداء و(معروف) صفة [***] وعطفت (ومغفرة) عليه و(خير) خبر عن قول [****]، وكذا ليس وقفاً؛ إنْ جعل (خير) خبراً عن (قول)، ((وقوله: يتبعها أذىً في محل جرّ / صفة لـِ (صدقة))) [*****] . كذا يُستفاد [******] من السّمين [٤] [٥]. [ط٦٥]

---

[١] عند النحّاس قال نافع: تمّ قال النحّاس: وظاهر هذا الكلام غلط لأنّ خبر (الذين) لم يأت بعد، ثمّ قال: إن جعلت (الذين) بدلاً من (الذين) قبله فعندها يوقف عليه. و الوقف على (ولا يحزنون) أحسن و أولى. القطع والائتناف (١٠٧).

[٢] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٧/١)، وعند النحّاس ذكرنا ما قاله برقم (١)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٩٠).

[٣] كذا عند النحّاس، ولنفس الأسباب الذي ذكرها الأشموني على أنّه كاف، وكذلك الأمر من حيث عدم الوقف.

[*] في (ب)سقط الكلام بين القوسين: ((أو جعل . . . أمثل بكم)).

[**] في (أ): (قول معروف).

[***] في (أ): (صفته).

[****] في (أ): (وخبر صدقة قول) بدلا من: (وخير خبر عن قول).

[*****] في (أ) سقط الملام بين القوسين: ((وقوله ..... صدقة)).

[******] في (أ): استفاد، في (ب): مستفاد.

[٤] سبقت ترجمته ص(٣٨).

[٥] ينظر الدرّ المصون (٦٣٦/١).

﴿ أَذًى ﴾ [٢٦٣][(١)]: حسن، وقيل: كاف [(٢)]. ﴿ حَلِيمٌ ﴾ [٢٦٣] [(٣)] : تام؛ للابتداء بالنّداء . ﴿ وَٱلْأَذَىٰ ﴾ [٢٦٤] [(٤)]: ليس بوقف، لفصله بين المشبّه والمشبّه به، أي: لا تبطلوا صدقاتكم بالمنّ والأذى كإبطال الذي ينفق ماله رئاء النّاس؛ وإنْ جعلت الكاف نعتاً لمصدر، أي: إبطالاً كإبطال الذي ينفق ماله رئاء النّاس [(*)] كان حسناً [(٥)]. ﴿ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ [٢٦٤][(٦)]:كاف، ﴿ صَلْدًا ﴾ [٢٦٤]: صالح، وقال نافع [(٧)]: تام [(٨)] . وخولف لاتّصال الكلام بعضه ببعض. ﴿ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ﴾ [٢٦٤] [(٩)] : كاف، ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [٢٦٤] [(١٠)] تام. ولمّا ضرب المثل لمبطل [(**)] صدقته وشبّهه بالمنافق ذكر من يقصد بنفقته وجه الله تعالى فقال:﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ ﴾ [٢٦٥] الآية .

---

(١) كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٧/١)، وعند النحّاس قال نافع: تمّ. قال النحّاس: الوقف على (والله غنيّ حليم) أحسن؛ لأنّ المعنى: والله غنيّ عن صدقاتكم، و إنّما أمركم بها ليغني فقراءَكم و يأجركم عليها، حليم عن أذى من أعطاه. القطع والائتناف (١٠٧).

(٢) قاله أبو عمرو. المكتفى (١٩٠).

(٣) عند النحّاس ذكرنا ما قاله برقم (١)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٠٧).

(٤) عند النحّاس، قال نافع: تام، قال النحّاس: وخولف في هذا؛ لأنّ المعنى: لا تبطلوا صدقاتكم بأن تمنّوا بها على من أعطيتموه إيّاها و تؤذوه بالشّكوى فتبطل الصّدقة كما يبطل عمل المرائي لأنّه لم يخلص لله. القطع والائتناف (١٠٨).

(*) في (ب) سقط: (ماله رئاء الناس).

(٥) إن لم تكن الكاف في محل نصب نعت لمصدر محذوف فهي في محل نصب على الحال من ضمير المصدر المقدّر، وهذا رأي سيبويه. وذهب أبو حيّان إلى أنها حال من فاعل (تبطلوا)، أي: لا تبطلوها مشبهين حال الذي ينفق ماله بالرياء. ينظر البحر المحيط (٢٦٢/٢).

(٦) عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٧/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٠).

(٧) سبقت ترجمته ص(٩).

(٨) أخرج النحّاس قول نافع. القطع والائتناف (١٠٨).

(٩) عند أبي عمرو تام. المكتفى (١٩٠).

(١٠) كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٠٧)، المكتفى (١٩٠).

(**) في (أ): المبطل، في (ب): يبطل.

﴿ بِرَبۡوَةٍ ﴾ [٢٦٥] ليس بوقف ؛ لأنّ (*) (أصابها) صفة ثانية لِـ (جنة) أو لِـ (ربوة) (**) (١).

[أ٧٢] ﴿ضِعۡفَيۡنِ﴾ [٢٦٥] : جائز؛ للابتداء بالشّرط / مع الفاء . ﴿ فَطَلٌّۗ ﴾ [٢٦٥] (٢): كاف ، ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٢٦٥] (٣) : تام. ولا وقف من قولـه ﴿ أَيَوَدُّ ﴾ [٢٦٦] إلى﴿ فَٱحۡتَرَقَتۡ ﴾ [٢٦٦]؛ لأنّه كلام واحد صفة لجنّة. ﴿ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ [٢٦٦] ليس بوقف؛ لأنّ هذا مثل من أمثال القرآن، والمثل يؤتى به على وجهه ...الخ ليفهم الكلام ،فإذا وقف على بعضه لم يفد المعنى المقصود بالمثل ،لأنّ الواو للحال ﴿ فَٱحۡتَرَقَتۡۗ ﴾ [٢٦٦] (٤) : كاف؛ لأنّه آخر قصة نقفة المرائي والمانّ في ذهابها وعدم النّفع بها . ﴿ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٢٦٦] (٥) : تام، ﴿ ٱلۡأَرۡضِۖ ﴾ [٢٦٧] حسن، ووقف بعضهم على﴿ ٱلۡخَبِيثَ ﴾ [٢٦٧] وليس بشيء لإيهام المراد بالقصد؛ لأنّه يحتمل أنْ يكون المعنى (لا تقصدوا أكله)، أو(لا تقصدوا كسبه)، وإذا احتمل واحتمل وقع اللّبس. فإذا قلت منه علم أنّ المراد به: لا تقصدوا إنفاق الخبيث [ب٦٠] الذي هو الرديء من أموالكم، فإذا كان كذلك علم / أنّ الوقف على ﴿ ٱلۡخَبِيثَ ﴾ [٢٦٧] ليس جيداً .

(*) في (أ): (إن أصابها).

(**) في (أ): أو ربوة.

(١) قال أبو البقاء العكبري: (أصابها) صفة ثانية لـ (ربوة)؛ لأنّ الجنّة بعض الرّبوة. وأضاف: يجوز أن تكون حالاً من الضمير المستكن في الجار لوقوعه صفة. أو حالا من (جنّة)، وجاز ذلك لأنّ النّكرة قد تخصّصت بالوصف. وعندها لا بدّ من تقدير (قد)، أي: وقد أصابها. ينظر إملاء ما منّ به الرحمن (١٠٥).

(٢) عند ابن الأنباري تام. الإيضاح (٥٥٧/١)، وعند النحّاس. قال: يعقوب تام، وخالفه أبو حاتم وقال: كاف. القطع والائتناف (١٠٨)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٩١).

(٣) كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٠٨)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩١).

(٤) عند ابن الأنباري حسن. وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

(٥) كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٧/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٠٩)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩١).

ووقف نافع [١] على ﴿ تُنفِقُونَ ﴾ [٢٦٧]، وخولف لاتّصال ما بعده به[٢]. قال أبو عبيدة [*][٣]: سألت علياً بن أبي طالب ﷺ [٤] عن قولـه تعالى (ولا تيمّموا الخبيث) الآية ؟ فقال: كانوا يصرمون الثمرة فيعزلون الخبيث فإذا جاءت المساكين أعطوهم من الرّديء فأنزل الله هذه الآية [٥]. وقيل (منه تنفقون) مستأنف ابتداء إخبار وإنّ الكلام تمّ عند قولـه (الخبيث) ثم ابتدأ خبراً آخر فقال: (منه تنفقون)، وهذا يردّه المعنى [٦]. ﴿تُنفِقُونَ ﴾ [٢٦٧][٧]: حسن، وكذا ﴿ فِيهِ﴾ [٢٦٧] [٨]، ﴿حَمِيدٌ﴾ [٢٦٧] [٩]: تام ، ﴿بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [٢٦٨] كاف، ومثلـه ﴿وَفَضْلًا﴾ [٢٦٨].

---

[١] سبقت ترجمته ص(٩).

[٢] كلام نافع ومخالفته أخرجه النحّاس في القطع والائتناف (١٠٩).

[*] في النّسخ الثّلاث ورد أبوعبيدة، والصّواب ما أثبتناه لأنّ ما ورد في التّفاسير عبيدة السّلماني، وليس أبا عبيدة.

[٣] عبيدة بن عمرو السّلماني المرادي ، تابعي أسلم باليمن أيام فتح مكّة، ولم يرَ النّبي ﷺ . تفقّه وروى الحديث، توفّي (٧٢هـ) الأعلام (١٩٩/٤).

[٤] سبقت ترجمته ص(٨).

[٥] ينظر تفسير الطبري (٧٠٠/٤).

[٦] قاله السّمين الحلبي. ينظر الدرّ المصون (٦٤٦/١). وقال أبو البقاء: (منه تنفقون) حال من الفاعل في (تيمّموا)، أي: لا تقصدوا الخبيث منفقين منه، وهي حال مقدّرة لأنّ الإنفاق منه يقع بعد القصد إليه. و أجاز أبو البقاء أيضا أن تكون حالا من الخبيث؛ لأنّ في الجملة ضميرا يعود عليه، أي: منفقاً منه. ينظر إملاء ما منّ به الرحمن (١٠٦).

[٧] عند ابن الأنباري تام. الإيضاح (٥٥٧/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٠٩)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩١).

[٨] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٧).

[٩] عند النحّاس تام على قول نافع. القطع والائتناف (١٠٩)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩١).

﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٦٨][(١)]: تام، ومثلـه ﴿ مَن يَشَآءُ ﴾ [٢٦٩]؛ للابتداء بالشّرط على قراءة ﴿ وَمَن يُؤۡتَ ﴾ [٢٦٩] بفتح الفوقية، وكاف على قراءة يعقوب [(٢)] (يُؤتِ) بكسر الفوقية [(٣)]. قالوا: وعلى قراءته للعطف أشبه، إلاَّ أنّه من عطف الجمل، وعلى قراءة من فتح الفوقية يحتمل الاستئناف والعطف، وقراءة من فتح الفوقية معتبرة بما بعد [(*)] الكلام وهو قولـه (فقد أوتي خيراً)[(**)]، فكان ما بعده على لفظ ما لم يسمّ فاعلـه بالإجماع ، وقراءة من [(***)] كسر الفوقية معتبرة بما [(****)] قبلـها وهو قولـه: يؤتي الحكمة من يشاء ،أي: يؤتي [(*****)] الله الحكمة من يشاء، ومن يؤته الله الحكمة فحذف (الهاء) كما حذف في قولـه تعالى:﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان ٢٥:٤١] أراد بعثه الله رسولاً. والـهاء مرادة في الآيتين [(******)] والحذف [(*******)] عندهم كثير منجلي ،أي: حذف العائد المنصوب [(********)] المتّصل جائز [(٤)].

[(١)] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١١٠)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٩١).

[(٢)] يعقوب بن إسحاق الحضرمي. سبقت ترجمته ص(٩).

[(٣)] ينظر النّشر في القراءات العشر (١٧٧/٢).

[(*)] في (ب): بما بعده.

[(**)] في (أ) سقط: (خيرا).

[(***)] في (أ) زيادة: (هو).

[(****)] في (ب): معتبرة لما.

[(*****)] في (ب): يؤت.

[(******)] في (ب): مرادة في الاثنين.

[(*******)] في (ب): والخلاف عندهم.

[(********)] في (أ): العائد المنصوص.

[(٤)] على قراءة الجمهور بالبناء للمفعول يكون القائم مقام الفاعل ضمير (من) الشّرطية، وهو المفعول الأوّل و (الحكمة) مفعول به ثان. وعلى قراءة يعقوب بالبناء للفاعل يكون الفاعل ضمير الله تعالى، و(من) مفعول مقدّم و (الحكمة) مفعول ثان. قال الزمخشري في قراءة يعقوب: إنّها بمعنى (ومن يؤته الله) وبعضهم قرأ (يؤته). قال أبو حيّان: إن أراد الزمخشري بهذا القول تفسير المعنى فهو صحيح، وإن أراد الإعراب فليس كذلك إذ ليس ثمّ ضمير نصب محذوف، بل مفعول (يؤت) هو (من) الشّرطية المتقدّمة. ينظر البحر (٦٨٤،٦٨٥/٢).

قال عبد الله بن وهب [١]: سألت الإمام مالكاً [٢]عن الحكمة في قولـه تعالى ﴿ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [٢٦٩] فقال: هي المعرفة بدين الله تعالى و التفقّه فيه والاتّباع لـه [٣].

[٧٣أ] والياء من (يؤت) الثّانية محذوفة على القراءتين . / ﴿ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [٢٦٩] [٤]: كاف، ﴿ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [٢٦٩] تام،﴿ يَعْلَمُهُ ﴾ [٢٧٠] [٥]: كاف، ﴿ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [٢٧٠] [٦]: تام، ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [٢٧١] كاف، ﴿ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [٢٧١] [٧] : تام على قراءة من قرأ (ونكفّرُ) بالنّون والرّفع [*] ، أي: نحن نكفر،

---

[١] عبد الله بن وهب بن مسلم أبو محمد الفهري مولاهم البصري، أحد الأئمة الأعلام ثقة كبير. أخذ القراءة عرضا عن نافع. روى عنه يونس بن عبد الله توفّي(١٩٧هـ). الغاية (٦٤٣/١). تهذيب التهذيب (٧١/٦)، سير أعلام النبلاء (٢٢٣/٩).

[٢] سبقت ترجمته ص(٨).

[٣] ينظر تفسير الطبري (١١/٥)، المحرر الوجيز(٢٤٧).

[٤] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٧/١)، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (١١٠)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩١).

[٥] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٤).

[٦] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩١).

[٧] عند النحّاس: من قرأ بالنون و إسكان الرّاء كان وقوفه (من سيئاتكم)؛ لأنّ (ونكفّر) معطوف على موضع الفاء فلا يوقف على ما قبله، وكذا الأمر لمن جعله معطوفا على ما بعد الفاء. ومن قرأ بالنّون وضمّ الراء وجعل (نكفّر) مستأنفا كان وقوفه على (لكم)، وكذا الأمر لمن قرأ بالياء و إسكان الرّاء. ومن قرأ بالنون وفتح الرّاء(وهي قراءة الأعمش) قال الكوفيون: الوقف في هذا على (لكم)؛ لأنّهم ينصبون على الصرف من الأول. وقال البصريون الوقف (من سيئاتكم) لأنّه معطوف، أي: ويكفّر الله أو يكفّر الإيتاء. القطع والائتناف (١١١،١١٢)، وعند أبي عمرو من قرأ بالرّفع سواء بالنون أو الياء كان وقوفه (فهو خير لكم) وهو كاف؛ لأنّه قطعه ممّا قبله وعطف على جملة. ومن قرأ (ونكفّر) بالجزم لم يقف على (لكم) لأنّ (نكفّر) معطوف على موضع الفاء من (فهو). ينظر المكتفى (١٩١).

[*] في (أ): على قراءة من قرأ بالنّون و نكفّر بالرّفع.

[ط٦٦] وكاف لمن قرأه بالتّحتية والرّفع، أي: والله يكفّر، وليس بوقف لمن قرأ (نكفّرْ) بالجزم / وعطفه على محل الفاء من قوله (فهو) . وكذا من قرأه بالياء والرّفع أو النّون [*] والرّفع وجعله [**] معطوفاً على ما بعد (الفاء)، إلّا أنْ يجعله من عطف الجمل فيكون كافياً . وفيها إحدى عشرة [***] قراءة [١] انظرها وما يتعلّق بها في المطولات [٢]، وإظهار[****] الفريضة خير من إخفائها بخمس وعشرين ضعفاً، ولا خلاف أنّ إخفاء النافلة خير من إظهارها [٣]. ﴿ مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ ﴾ [٢٧١][٤]: كاف،﴿ خَبِيرٞ ﴾ [٢٧١][٥]: تام .

---

[*] في (ب): و النون.

[**] في : وجعلوه.

[***] في (أ): أحد عشرة.

[١] قرأ ابن كثير و أبو عمرو و عاصم - في رواية أبي بكر- بالنّون و الرّفع (نكفّر) ووافقهم يعقوب و ابن محيصن و اليزيدي. وقرأ نافع وحمزة و الكسائي بالنون و جزم الرّاء (نكفّر) ووافقهم أبو جعفر يزيد بن القعقاع و خلف. وروي عن نافع (ونكفّر) بالنون و الرّفع. وقرأ ابن عامر و عاصم - في رواية حفص - بالياء و الرّفع (يكفّر). وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم بالنون و الجزم (ونكفّر). ينظر السبعة في القراءات (١٤٨،١٤٧)، التّيسير (٧١)، النشر (١٧٨/٢)، الإتحاف (٢١٢).

[٢] ينظر البحر المحيط (٦٩٢/٢،٦٩١)، الدرّ المصون (٦٥١/١) في تعليل هذه القراءات.

[****] في (ب) سقط: (وإظهار).

[٣] قاله ابن عباس. ينظر البحر المحيط (٦٨٨/٢).

[٤] ذكرنا ما قاله النحّاس و أبو عمرو عند الحديث عن (خير لكم:٢٧١).

[٥] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١١٢)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩١).

﴿ هُدَىٰهُمۡ ﴾ [٢٧٢] ليس بوقف للاستدراك بعده، ﴿ مَن يَشَآءُۗ ﴾ [٢٧٢] [١]: حسن، وعند أبي حاتم[٢] تام؛ للابتداء بالشّرط [٣] ﴿ فَلِأَنفُسِكُمۡۚ ﴾ [٢٧٢]: حسن ، ومثله ﴿ وَجۡهِ ٱللَّهِۚ ﴾ [٢٧٢] [٤]، ﴿لَا تُظۡلَمُونَ﴾ [٢٧٢][٥] تام، إنْ علّق ما بعده بمحذوف متأخّر عنه، أي: للفقراء حقٌّ واجب في أموالكم. وكاف إنْ علّق ذلك بمحذوف متقدّم، أي:[*] والإنفاق للفقراء [٦]. ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [٢٧٣] [٧] حسن ، ومثله ﴿ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ [٢٧٣] [٨] ، وكذا ﴿ بِسِيمَٰهُمۡ ﴾ [٢٧٣] . ﴿ إِلۡحَافٗاۗ ﴾ [٢٧٣] [٩] [ب٦١] كاف ؛ / للابتداء بالشّرط . ﴿ عَلِيمٞ ﴾ [٢٧٣] [١٠] تام. والفقراء هم أصحاب الصفة أحصرهم

---

[١] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٧/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩١).

[٢] سبقت ترجمته ص(٩).

[٣] ينظر القطع والائتناف (١١٣).

[٤] عند النحّاس ليس بقطع كاف؛ لأنّ بعض الكلام متعلّق ببعض. القطع والائتناف (١١٣).

[٥] عند النحّاس ليس بقطع كاف على قول من قال: وما تنفقوا من خير للفقراء. ومن جعله جملة بمعنى: نفقتكم للفقراء جاز أن يقف على (تظلمون). القطع والائتناف (١١٣)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٩١).

[*] في (ب) سقط: (أيّ).

[٦] أجمع أغلب النّحويين على أنّ الجار و المجرور متعلّقان بفعل مقدّر يدلّ عليه سياق الكلام. و اختلفت عبارات المعربين فيه، فمنهم من قال (أعطوا) وبعضهم (اجعلوا) وبعضهم (اعجبوا).....الخ. وذكر في تعليقهما أوجها كثيرة. ينظر الدرّ المصون (٦٥٤/١).

[٧] عند النحّاس قال نافع: تمّ، وخالفه أبو حاتم وغيره وقالوا الوقف (لا يسألون الله إلحافا:٢٧٣). القطع والائتناف (١١٣).

[٨] عند ابن الأنباري تام، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١).

[٩] عند ابن الأنباري تام، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١).

[١٠] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

الفقر والضّعف في مسجد رسول الله ﷺ، لم تكن لهم عشائر ولا منازل يأوون [*] إليها ، كانوا قريباً من أربعمائة [**] رجل، كانوا يتعلمون القرآن باللّيل ويتفهّمون بالنّهار [***] ويجاهدون في سبيل الله [١]. ﴿ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ [٢٧٤]: ليس بوقف ؛ لأنّ ما بعد(الفاء) خبر لما قبلها . وكل ما [****] كان من القرآن يستقبله (فاء) [*****] فالوقف عليه أضعف منه إذا استقبله (واو) . ﴿عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [٢٧٤]: جائز، وكذا﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [٢٧٤]، ﴿يَحْزَنُونَ ﴾ [٢٧٤]: [٢] تام ، ﴿مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [٢٧٥]: [٣] حسن، ومثله ﴿ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ [٢٧٥] [٤]، وكذا ﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ [٢٧٥] [٥] ، وقيل : كاف ؛ للابتداء بالشّرط [٦]. كان الرّجل يداين الرّجل إلى أجل، فإذا جاء الأجل قال المداين [******] أخّرني إلى أجل كذا و [*******] أزيدك في مالك كذا، فإذا قيل له [********] هذا الرّبا قالوا: إنْ [*********] زدناهم وقت البيع أو وقت الأجل فكلّه سواء . فهذا قولهم : ﴿ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ . فأكذبهم الله عز وجلّ فقال: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾. [٧]

---

[*] في (ب): يأون.
[**] في (أ): (الربعمائة).
[***] في (أ)+(ب): وينفحون بالنّهار.
[١] ينظر الكشاف للزمخشري (٢٨٣/١).
[****] في (ب): (كلّما).
[*****] في (ب) سقط: (فاء).
[٢] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١١٣). وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩١).
[٣] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٨/١)، وعند النحّاس قال نافع: تام. وخالفه أبو حاتم وغيره. القطع والائتناف (١١٣) وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٢).
[٤] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).
[٥] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٨/١)، وعند النحّاس قال أبو حاتم: تام. القطع والائتناف (١١٣).
[٦] قاله أبو عمرو. المكتفى (١٩٢).
[******] في (ب): قال المدنان.
[*******] في (ب)+(ط): سقطت (الواو).
[********] في (ب): قيل لهم.
[*********] في (ب): قالوا إنّا.
[٧] ينظر القطع والائتناف (١١٣)، البحر المحيط (٧٠٧/٢)، تفسير القرآن العظيم (٣٧٠/١)

ورسموا ﴿ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ بواو وألف في المواضع الأربعة كما ترى [١]. ﴿ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ ﴾ [٢٧٥]: حسن، ﴿ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ [٢٧٥] [٢]: كاف؛ للابتداء بالشّرط. ﴿ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ ﴾ [٢٧٥]: جائز، ﴿خَٰلِدُونَ﴾ [٢٧٥] [٣]: تام، ﴿ ٱلصَّدَقَٰتِۗ ﴾ [٢٧٦] : [٤] كاف(*)، ﴿أَثِيمٍ﴾ [٢٧٦] [٥]: تام، ﴿ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾ [٢٧٧]: جائز، ﴿ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [٢٧٧] : كذلك (**). ﴿ يَحۡزَنُونَ ﴾ [٢٧٧] [٦] : تام؛ للابتداء بـِ (يا) النّداء ، ومثلـه ﴿ مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [٢٧٨] [٧]. ﴿ وَرَسُولِهِۦۖ ﴾ [٢٧٩] : جائز على القراءتين . (فآذنوا) بالمد وكسر الذال من (آذَنَ)، أي: أعلموا غيركم (***) بحرب من الله ورسوله ، وبها قرأ حمزة [٨] [٩] ﴿ فَأۡذَنُواْ ﴾ [٢٧٩]:

[٧٤أ] بإسكان الهمزة وفتح (الذال) والقصر / من (أذِنَ) بكسر الذال وهي قراءة الباقين [١٠].

﴿ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ ﴾ [٢٧٩] [١١] حسن لاستئناف ما بعده . ﴿ وَلَا تُظۡلَمُونَ ﴾ [٢٧٩]: تام .

---

[١] ينظر المقنع (٦٠).

[٢] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٨/١)، وعند النحّاس قال أبو حاتم: تام. القطع والائتناف (١١٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٢).

[٣] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١١٣)، وعند أبي عمرو: تام. المكتفى (١٩٢).

[٤] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس قال أبو حاتم: تام، وعند أبي عمرو: كاف. المصادر نفسها في (٢).

(*) في (أ) سقط: (كاف).

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

(**) في (أ): وكذا (لا خوف عليهم).

[٦] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٣).

[٧] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٢).

(***) في (ب): أعلموا غير.

[٨] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٩] ينظر السبعة في القراءات (١٤٨)، التيسير (٧١).

[١٠] المصادر نفسها في (٩).

[١١] عند النحّاس، قال أحمد بن موسى: تام. القطع والائتناف (١١٣).

﴿ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ ﴾ [٢٨٠] [١]: حسن، وقال الأخفش [٢] : تام [٣] ؛ لأنّ ما بعده في موضع رفع بالابتداء، تقديره: وتصدّقكم على المعسر بما عليه من الدّين خير لكم . قاله الزجّاج [٤] [٥]. وقال غيره: وتصدّقكم على الغريم[*] ((بالإمهال عليه خير لكم[٦] ، أي: أنّ الثواب الذي يناله في الآخرة))[**] بالإمهال وترك التقضّي خير مما يناله في الدّنيا. ﴿ تَعۡلَمُونَ ﴾ [٢٨٠] [٧]: تام ، ﴿ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ [٢٨١]:

[ط٦٧] حسن على قراءة أبي عمرو[٨] (تَرْجِعُون) / ببناء الفعل للفاعل بفتح التّاء وكسر الجيم، و(توفّى) مبني للمفعول بلا خلاف، فحسن الفصل بالوقف لاختلاف لفظ الفعلين في البناء ، وأمّا على قراءة الباقين (تُرْجَعُون) ببناء الفعل للمفعول موافقة لِـ (توفّى) [٩] فالأحسن الجمع بينهما بالوصل ؛ لأنّ الفعلين على بناء واحد. ﴿ لَا يُظۡلَمُونَ ﴾ [٢٨١] [١٠]: تام .

---

[١] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٨/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٢).

[٢] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٣] معاني القرآن للأخفش (١٨٨/١).

[٤] إبراهيم بن السّريّ بن سهل أبو اسحاق. لقّب بالزجّاج لاحترافه خِراطة الزجاج. اتّصل بمجلس ثعلب، ثم أخذ عن المبرّد. ألّف عدداً من الكتب في النّحو، واللغة، والأدب. توفّي (٣١١هـ) سير أعلام النبلاء (٤٧٥/١٥).

[٥] ينظر معاني القرآن و إعرابه للزجاج(٣٠٦/١).

[*] في (ب): وتصدّقكم على العزم.

[٦] قاله الضحاك و السّدّي و ابن زيد و الجمهور. ينظر البحر المحيط (٧١٩/٢).

[**] في (ب) سقط الكلام بين القوسين: ((بالإمهال. . . . في الآخرة)).

[٧] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[٨] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٩] ينظر السبعة في القراءات (١٤٩)، التيسير (٧١).

[١٠] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٨/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١١٤)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٢).

﴿ فَٱكۡتُبُوهُۚ ﴾ [٢٨٢] [١] حسن، ومثله ﴿ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾ [٢٨٢] [٢] ((و﴿ عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ ﴾ [٢٨٢] [٣] و﴿ فَلۡيَكۡتُبۡ ﴾ [٢٨٢] [٤] إذا علّقنا الكاف في (كما) بقولـه [*])) (فليكتب) [٥]. ومن وقف على [**] ﴿ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ ﴾ [٢٨٢] ثم يبتدئ ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ ﴾ [٢٨٢] فقد تعسّف[٦]. و﴿عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ ﴾ ﴿وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ و﴿مِنۡهُ شَيۡـٔٗا[٧]﴾ و﴿وَلِيُّهُۥ [***]بِٱلۡعَدۡلِ ﴾[٨] [٢٨٢]: كلّها حسان.

---

[١] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١١٤)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٢).

[٢] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٨/١)، وعند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١١٤)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٢).

[٣] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٢).

[٤] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

[*] في (ب): سقط الكلام بين القوسين: ((وعلّمه الله . . . . . بقوله)).

[٥] إنّ علّقت (كما) بقوله (فليكتب) الثانية يكون الكلام قد تمّ عند قوله (أن يكتب)، ويكون التّقدير: فليكتب كما علّمه الله، وهذا قول الزمخشري و أبي البقاء، وذكر الزمخشري أيضا جواز التّعليق بـ (يكتب) وقال أبو حيّان الظاهر تعلّق الكاف بقوله (فليكتب) وهو قلق لأجل الفاء، ولأجل أنّه لو كان متعلّقا بقوله (فليكتب) لكان النّظم: فليكتب كما علّمه الله. ولا يحتاج إلى تقديم ما هو متأخر في المعنى . ينظر الكشاف (٢٨٨/١)، إملاء ما منّ به الرحمن (١٠٩)، البحر المحيط (٧٢٤/٢، ٧٢٥).

[**] في (ب) سقط: (على).

[٦] جزم الأشموني بأنّ الوقف هنا فيه تعسف مع أن الألوسي له في هذه الآية رأي آخر حيث قال ويجوز أن يتعلّق كما بقوله (فليكتب) والفاء غير مانعة كما في قوله ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ﴾ [المدثر ٧٤:٣] لأنّها صلة في المعنى. روح المعاني (٥٦/٣).

[٧] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

[***] في (ب) زيادة: (أولى).

[٨] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس تام على قول أبي حاتم، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

ووقف بعضهم على ﴿ أَن يُمِلَّ هُوَ ﴾ [٢٨٢] [١] ، ووصلـه أولى ؛ لأنّ (الفاء) في قوله (فليملل)
[ب٦٢] جواب الشّرط ، وأوّل الكلام : (فإنْ كان الذي عليه الحق) . / ﴿ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾ [٢٨٢] :حسن؛ للابتداء بالشّرط مع الفاء . ﴿ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [٢٨٢] [٢] كاف ،إنْ قرئ ﴿ أَن تَضِلَّ ﴾ [٢٨٢] بكسر الـهمزة على أنّها شرطيّة وجوابها (فتذكّرُ) بشدّ الكاف [*] ورفع الراء استئنافاً ، وبها قرأ حمزة [٣] ورفع الفعل لأنّه على إضمار مبتدأ ، أي: فهي تذكّرُ، وليس بوقف إنْ قرئ بفتح الـهمزة على أنّها (أنْ) المصدرية، وبها قرأ الباقون لتعلّقها بما قبلـها . و [٤] اختلفوا بماذا تتعلّق؟ فقيل [**]: بفعل مقدّر، أي: فإن لم يكونا [***] رجلين فاستشهدوا رجلاً [****] وامرأتين؛ لأنّ تضلّ إحداهما فتذكّر إحداهما الأخرى . ((وقيل تتعلّق بفعل مضمر على غير هذا التّقدير، وهو أنْ تجعل المضمر قولاً مضارعاً تقديره: فإنْ لم يكونا رجلين فليشهد [*****] رجل وامرأتان؛ لأنّ تضِلَّ إحداهما فتذكّر إحداهما الأخرى)) [******]

---

[١] وقف يعقوب عليه وقال هو من الوقف الكافي، وأضاف: واكتفاء التّمام (أن يملّ هو) لأنّ المعنى: أن يمله، وجعل الواو صلة، قال النحّاس: هذا خطأ لأن جواب الشّرط لم يأت، ولا يجوز أن تكون الواو صلة لأنّها مفتوحة. ينظر القطع والائتناف (١١٤).

[٢] عند النحّاس صالح على قراءة الكوفيين؛ لأنّهم يقرؤون (إن تضل)، ومن قرأ (أن تضل) وقف على (من الشهداء). القطع و الائتناف (١١٤).

[*] في (ب): شدّ الكاف.

[٣] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٤] ينظر القطع والائتناف (١١٤)، السبعة في القراءات (١٤٩)، التيسير (٧١).

[**] في (أ): قيل.

[***] في (ط): فإن يكونا.

[****] في (أ): فليشهد رجلا.

[*****] في (ب): فيشهد.

[******] في (أ) سقط الكلام بين القوسين: ((و قيل. . . . الأخرى)).

وقيل تتعلق بخبر المبتدأ الذي في قوله: (فرجل وامرأتان) وخبره فعل [*] مضمر تقديره فرجل وامرأتان يشهدون لأنْ تضلّ إحداهما ، فلا يُحسن الوقف على ﴿ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [٢٨٢] لتعلّق (أنْ) بما قبلها. فالفتحة في [**] قراءة حمزة [١] فتحة التقاء الساكنين؛ لأنّ اللّام الأولى ساكنة للإدغام في الثّانية ، والثّانية مسكّنة للجزم. ولا يُمكن إدغام في ساكن، فحرّكت الثانية [***] بالفتحة هروباً من التقائهما، وكانت الحركة فتحة لأنّها أخف الحركات، والقراءة الثّانية (أن) فيها [****] مصدرية ناصبة للفعل / بعدها والفتحة فيها حركة إعراب بخلافها فإنّها فتحة التقاء الساكنين، و (أنْ) وما [٧٥أ] في حيّزها [*****] في محل نصب أو جر بعد حذف حرف [******] الجر، والتّقدير: لأن تضل. وقرأ ابن كثير [٢] وأبو عمرو [٣] بتخفيف الكاف ونصب الرّاء من (أَذْكَرْتُه): أيّ جعلته ذاكراً للشّيء بعد نسيانه [٤]. انظر السّمين [٥]. [٦]

---

[*] في (ب): خبر فعل.

[**] في (ط) سقط : (في).

[١] سبقت ترجمته ص(١٦).

[***] في (ب): فحركتها الثّانية.

[****] في (أ)+(ب): فأن فيها.

[*****] في (أ)+(ب): وما في خبرها.

[******] في (ب): سقط: (حرف).

[٢] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٣] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٤] ينظر السبعة في القراءات (١٤٩)، التيسير (٧١).

[٥] سبقت ترجمته ص(٣٨).

[٦] ذكر السّمين في تعليق (لأن تضل) أوجها كثيرة للمعربين و المفسّرين فيها. ينظر الدرّ المصون (٦٧٨،٦٧٧،٦٧٦/١).

﴿ ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [٢٨٢] [(١)]: كاف، ومثله ﴿ إِذَا مَا دُعُوا۟ ﴾ [٢٨٢] [(٢)] لإثبات الشّهادة وبذل خطوطهم إذا دعاهم صاحب الدّين إلى ذلك، وهذا قول قتادة [(٣)] [(٤)]، وقيل إذا ما دعوا [(*)] لإقامة الشّهادة عند الحاكم فليس لهم أنْ يكتموا شهادة تحمّلوها ، وهو قول مجاهد [(٥)] والشّعبي [(٦)] وعطاء [(٧)] [(٨)] ؛لأنّ الشّخص إذا تحمّلها تعيّن عليه أداؤها [(**)] إذا دُعيَ لذلك، ويأثم بامتناعه، ولا يتعيّن عليه [(***)] تحمّلها ابتداء بل هو مخيّر [(٩)] . ﴿ إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ﴾ [٢٨٢]: حسن، ومثله ﴿ تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾ [٢٨٢] ، وكذا ﴿ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ﴾ [٢٨٢] [(****)] [(١٠)] ، وقيل كاف؛ للابتداء بالأمر [(١١)] .

[(١)] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٨/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٢).

[(٢)] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٨/١)، وعند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١١٤)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٢).

[(٣)] سبقت ترجمته ص(٥٨).

[(٤)] ينظر تفسير الطبري (٩٤/٥...١٠٠)، تفسير مجاهد (١١٨)، المحرر الوجيز (٢٦١)، البحر المحيط (٧٣٥/٢)، تفسير القرآن العظيم (٣٨٠/٣).

[(*)] في (ب): وفصل إذا ما دعوا.

[(٥)] سبقت ترجمته ص(١٠٣).

[(٦)] سبقت ترجمته ص(٧٢).

[(٧)] سبقت ترجمته ص(٨٦).

[(٨)] المصادر نفسها في (٤).

[(**)] في (ب) :أداؤهما.

[(***)] في (ب): عليها.

[(٩)] المصادر نفسها في (٤).

[(****)] في (أ) سقط: بينكم وكذا ألاّ تكتبوها.

[(١٠)] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٩/١).

[(١١)] قاله النحّاس و أبو عمرو. القطع و الائتناف (١١٥)، المكتفى (٩٢).

﴿ تَبَايَعْتُمْ ﴾ [٢٨٢] [(١)]: كاف؛ للابتداء بالنّهي بعده، ومثله ﴿ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [٢٨٢] [(٢)] وكذا ﴿ فُسُوقٌ بِكُمْ ﴾ [٢٨٢] [(٣)]. ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [٢٨٢] : جائز وليس بمنصوص عليه ، ﴿ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ [٢٨٢] [(٤)] : كاف. ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٨٢] [(٥)]: تام، ﴿ مَقْبُوضَةٌ ﴾ [٢٨٣][(٦)] كاف؛ للابتداء بالشّرط واستئناف معنى آخر. ورسموا ﴿ اؤْتُمِنَ ﴾ [٢٨٣] بواو لأنّه فعل مبنيٌّ لما لم يُسم فاعله، فيبتدأ به بضم الهمزة[(*)]؛ لأنّها ألف افتعل. وكان أصله (أأتمن) جعلت الهمزة السّاكنة واواً لانضمام ما قبلها.

[ب٦٣] فإنْ قيل: لم صارت ألف ما لم يسم فاعله مضمومة فقل: لأنّ فعل ما لم / يسم فاعله يقتضي

[ط٦٨] اثنين، فاعلاً، ومفعولاً؛ وذلك أنّك إذا قلت (ضرب) دلّ الفعل على ضارب / ومضروب فضمّوا أوّله لتكون [(**)] الضمّة دالّة على (اثنين) . أو يقال إذا ابتدئ بالهمز [(***)] السّاكن فإنّه يكتب بحسب حركة ما قبله [(****)] أوّلاً أو وسطاً أو آخراً ، نحو: ائذن لي، و اؤتمن، والبأساء .

---

(١) عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٩/١)، وعند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١١٥)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٩٢).

(٢) عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٥٩/٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٢).

(٣) عند ابن الأنباري أحسن من الذي قبله وهو شبيه بالتام، وعند النحّاس حسن وهو شبيه بالتام، وعند أبي عمرو شبيه بالتام. المصادر نفسها في (١).

(٤) عند ابن الأنباري حسن. وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها.

(٥) عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١١٥)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٢).

(٦) عند ابن الأنباري حسن. وعند النحّاس تام على قول أبي حاتم، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١).

(*) في (أ) زيادة: وإذا ابتدأ اؤتمن بضم الهمزة، في (ب) زيادة: و إذا ابتدأ، أي به ابتدأ (اؤتمن) جعلت الهمزة.

(**) في (ب): تكون.

(***) في (ب): بهمز.

(****) في (أ)+(ب): يكتب بحذف حركة ما قبله.

ومثله ابتُلي(*) واضطُر [١]. ﴿ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ﴾ [٢] و﴿وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَـٰدَةَ ﴾ و﴿قَلْبُهُۥ﴾ [٣] [٢٨٣]: كلها حسان. ﴿عَلِيمٌ ﴾ [٢٨٣][٤] : تام، ﴿وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[٢٨٤]: كاف، ومثله ﴿ بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [٢٨٤] [٥] إنْ رفع ما بعده على الاستئناف، أي: فهو يغفر، وليس بوقف إنْ جزم عطفاً على ﴿ يُحَاسِبْكُم ﴾ [٢٨٤]، فلا يفصل بينهما بالوقف [٦] .

(*)في (ط) سقط: (ابتلي).

[١] (اؤتمن) أصله بهمزتين، الأولى همزة وصل وهي مضمومة، والثانية فاء الكلمة وهي ساكنة. فتبدل الثانية واوا لضمة ما قبلها، ولاستثقال اجتماع همزتين. فإذا اتّصلت الكلمة بما قبلها رجعت الواو إلى أصلها من الهمزة؛ لزوال ما أوجب إبدالها وهي همزة الوصل. فإذا كان ما قبلها كسرة جاز إبدالها ياء لذلك. ينظر البحر المحيط (٧٤٥/٢).

[٢] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٩/١)، وعند النحّاس تام على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (١١٥)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٢).

[٣] عند النحّاس تام على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (١١٥)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٢).

[٤] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

[٥] عند النحّاس تام على قول يعقوب؛ لأنّه يقرأ (يغفر) بالرفع. وعند أبي عمرو حسن إن رفع ما بعده، وليس بوقف إن جزم ما بعده. المصادر نفسها في (٣).

[٦] قرأ ابن كثير ونافع و أبو عمرو وحمزة و الكسائي بالجزم، ووافقهم اليزيدي و الأعمش و خلف، فيكون معطوفا على جواب الشّرط و الباقون بالرّفع. وذكر أبو حيّان في الرفع وجها آخر، وهو أنّ هذه الجملة مؤلفة من فعل وفاعل عطفت على ما قبلها. ينظر السبعة في القراءات (١٥٠،١٥١)، التيسير (٧٢)، النشر (١٧٨/٢)، الإتحاف (٢١٤)، البحر المحيط (٧٥٢/١).

﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ [٢٨٤]: جائز، وقال يحيى بن نصير النّحوي [١] لا يُوقف على أحد المتقابلين حتى يؤتى [*] بالثّاني [٢]. ﴿مَن يَشَآءُ﴾ [٢٨٤] [٣]: كاف، ﴿قَدِيرٌ﴾[٢٨٤][٤]: تام، ﴿مِن رَّبِّهِۦ[**] وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [٢٨٥] [٥]: تام إنْ رفع (والمؤمنون) بالفاعلية [***] عطفاً على الرّسول. ويدلُّ على صحة هذا [****] قراءة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب [٦] (وآمَن المؤمنون) فأظهر الفعل. ويكون قوله: (كلّ آمن) مبتدأ وخبراً [*****] يدلُّ على أنّ جميع من ذكر آمن بمن ذكر[******]، أو (المؤمنون) مبتدأ أوّل [*******] و(كل) مبتدأ ثان، و(آمن) خبر عن (كل)، وهذا المبتدأ وخبره / خبر الأوّل، [٧٦أ] والرّابط محذوف تقديره: (منهم)، وكان الوقف على [٧] ﴿مِن رَّبِّهِۦ﴾ [٢٨٥] حسناً؛ لاستئناف ما بعده.

---

[١] لم أقع على مصدر يترجم له .وذكر ابن الجَزري أنّ اسم نصير بن محمد .النّشر (١/ ١٧٨) .

[*] في (ب): لا يوقف على أحد المقابلين حتى يأتي.

[٢] النّشر (١٨٧/١) .

[٣] كذا عند أبي عمرو . المكتفى (١٩٣).

[٤] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٥٩/١)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١١٥) وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٣)

[**] في (أ) : سقط : (مِن ربّه).

[٥] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس قال نافع ويعقوب التّمام (من ربّه)؛ لأنّ (المؤمنين) استئناف مرفوع بالابتداء . وقال الأخفش سعيد : التّمام (المؤمنون) ووافقه النحّاس على قراءة (وآمن المؤمنون) فواو العطف توجب أنّ الثاني داخل فيما دخل فيه الأول. وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٤) .

[***] في (ب): بالفاعلة .

[****] في (أ): ويدلّ على صحة هذه ، في (ب)+(ط): يدلُّ لصحة هذا .

[٦] سبقت ترجمته ص(٨).

[*****] ينظر البحر المحيط (٧٥٦/٢)، وذكر ابن عطيّة بأنّها قراءة ابن مسعود أيضاً . البحر الوجيز (٢٦٧).

[******] في (ب) آمن لمن ذكر .

[*******] في (ب): سقط : (أوّل).

[٧] ينظر البحر المحيط (٧٥٦/٢).

والوجه كونها للعطف؛ ليدخل المؤمنون فيما دخل فيه الرّسول من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، بخلاف ما [*] لو جعلت للاستئناف فيكون [**] الوصف للمؤمنين خاصّة بأنّهم آمنوا بالله وملائكته وكتبه ورسله دون الرّسول، والأولى أنْ تصف [***] الرّسول والمؤمنين بأنّهم آمنوا بسائر هذه المذكورات. و ﴿ رُّسُلِهِۦ ﴾ [٢٨٥] [١]: حسن لمن قرأ(نفرّق) بالنّون، وليس بوقف لمن قرأ (لا يفرّق) بالياء [٢] بالبناء للفاعل، أي: لا يفرّق الرّسول، كأنّه [****] قال: آمن الرّسول بما أنزل إليه من ربّه والمؤمنون كلّهم آمن ، فحذف الضّمير الذي أضاف (كل) إليه، ومن أرجع [*****] الضّمير في (يفرّق) بالياء لله تعالى كان متّصلاً بما بعده فلا يوقف على ﴿ رُّسُلِهِۦ ﴾ [٢٨٥] لتقدّم ذكره تعالى، فليقطع عنه. ﴿وَأَطَعْنَا﴾ [٢٨٥]: كاف؛ لأنّ ما بعده منصوب على المصدر بفعل مضمر، كأنّهم قالوا: اغفر لنا غفراناً، أي: مغفرة، أو نسألك غفرانك، أو أوجب لنا غفرانك، أي: مغفرتك، فيكون منصوباً على المفعول به، فلا يكون له تعلّق بما قبله على كلّ تقدير[٣]. ﴿ٱلْمَصِيرُ﴾ [٢٨٥][٤]: تام. ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [٢٨٦]: صالح، ومثله ﴿مَا كَسَبَتْ﴾ [٢٨٦]،

---

[*] في (أ) + (ب) سقط : (ما).

[**] في (أ) + (ب) : كان.

[***] في (ب) : يصف.

[١] كذا عند ابن الأنباري . وعلى قراءة (لا يفرّق) فالوقف الحسن على (من رسله) الإيضاح (٥٦٠/١)، وعند النحّاس قال أبو حاتم هنا الوقف لمن قرأ ما بعده بالنّون . ومن قرأ بالياء فالتّمام (من رسله). القطع والائتناف (١١٦) ، وعند أبي عمرو كاف لمن قرأ ما بعده بالنّون . ومن قرأ بالنون أو بالياء فالوقف على (من رسله) كاف. المكتفى (١٩٣) .

[٢] قرأ يعقوب وحده بالياء والباقون بالنّون . النّشر (١٧٨/٢).

[****] في (أ): أنّه قال .

[*****] في (أ)+(ب): ومن رجّع.

[٣] ينظر إملاء ما منّ به الرّحمن (١١٢)، البحر المحيط (٧٥٩/٢).

[٤] كذا عند النحّاس . القطع والائتناف (١١٦).

وكذا ﴿ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ ﴾ [٢٨٦] [١] [*]. وقال يحيى بن نصير النّحوي [٢] لا يُوقف على الأوّل حتى يؤتى[**] بالثّاني[٣]، وهو أحسن؛ للابتداء بالنّداء. ﴿أَوۡ أَخۡطَأۡنَا ﴾ و﴿مِن قَبۡلِنَا ﴾ و﴿مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾ [٢٨٦] :كلّها حسان[٤]، و[***] قال أبو عمرو[٥]: كافيه [٦]؛ للابتداء فيها بالنّداء. ولكن(الواو) لعطف [****] السؤال على السؤال، وتؤذن بأنّ كلّ كلمة (ربّنا) تكرار. ﴿وَٱعۡفُ عَنَّا [٧] ﴾ ﴿وَٱغۡفِرۡ لَنَا [٨] ﴾ [ب٦٤] ﴿ وَٱرۡحَمۡنَآۚ [٩]﴾ [٢٨٦]: كلّها حسان. واستحسن الوقف على كلّ جملة منها؛ / لأنّه طلب بعد طلب ودعاء بعد دعاء .

---

[١] عند ابن الأنباري حسن . الإيضاح (٥٦٠/١)، وعند النحّاس قال الأخفش تام، وهذا مذهب محمد بن جرير لأن التّقدير عنده : (قالوا ربّنا لا تؤاخذنا). القطع والائتناف (١١٦) تفسير الطّبري (١٥٥/٥)، وعند أبي عمرو كاف ، المكتفى (١٩٣).

[*] في (ب) سقط : (وكذا : وعليها ما اكتسبت).

[٢] لم أقع على مصدر يترجم له . وذكر ابن الجَزري أنّ اسمه نصير بن محمد . النّشر (١٧٨/١).

[**] في (ب) : حتى يأتي .

[٣] النّشر (١٧٨/١).

[٤] كذا عند ابن الأنباري .الإيضاح (٥٦٠/٢)، وعند النحّاس كلّها كافية. القطع والائتناف (١١٦) .

[***] في (أ) سقط : (كلّها حسان و).

[٥] سبقت ترجمته ص (١١).

[٦] المكتفى (١٩٣) .

[****] في (أ) تعطف

[٧] عند النحّاس كاف . القطع والائتناف (١١٦).

[٨] عند النحّاس كاف . القطع والائتناف (١١٦).

[٩] عند ابن الأنباري حسن . الإيضاح (٥٦٠/١)، وعند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١١٦)، وكذا عند أبي عمرو . المكتفى (١٩٣).

﴿ أَنتَ مَوْلَىٰنَا ﴾ [٢٨٦] [١] ليس بوقف؛ لمكان الفاء بعده واتّصال ما بعدها بما قبلها [*] على جهة الجزاء. ولو كان بدل الفاء واو لحسن الوقف [**] والابتداء بما بعدها [***] [٢].

[ط٦٩] ﴿ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [٢٨٦] [٣] تام. وفي الحديث ((إنّ الله كتب كتاباً قبل أنّ يخلقَ / السّموات والأرض بألفي عام ، وأنزل فيه آيتين ختم بهما سورة البقرة، فلا يقرأان [****] في دار ثلاث ليال فيقربها شيطان [*****] [٤] .

---

[١] كذا عند ابن الأنباري ، وكذا عند النحّاس ، وكذا عند أبي عمرو . وكلّهم أجمعوا على أنّه لو كان بعده (واو) بدل الفاء لجاز الوقف ؛ لأنّ في الفاء طرفاً في معنى المجازاة ، وليس هذا في الواو. الإيضاح (٥٦٠/١)، القطع والائتناف (١١٦)، المكتفى (١٩٣).

[*] في (ب) : لما قبلها.

[**] في (ب) سقط : (الوقف).

[***] في (ب) : والابتداء لما .

[٢] قال أبو حيّان : جاءت الفاء هنا إيذاناً بالسببيّة؛ لأنّه كونه تعالى مولاهم ومالك تدبيرهم وأمرهم ينشأ عن ذلك النّصرة لهم على أعدائهم. كما تقول: أنت الشجاع فقاتل، وأنت الكريم فجُد عليَّ. ينظر البحر المحيط (٧٦٧/٢)

[٣] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١١٦).

[****] في (أ): فلا يقرآن.

[*****] في (أ): الشّيطان .

[٤] الحديث في سنن التّرمذيّ (١٤٧/٥) برقم (٢٨٨٢) باب ما جاء في آخر سورة البقرة، مسند أحمد (٣٨٦/٦) برقم (١٨٤٤٢).

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

مائتا آية اتفاقاً ، وكلمها ثلاثة آلاف وأربعمائة وثمانون كلمة ، وحروفها أربعة عشر ألفاً وخمسمائة وعشرون حرفاً ، وفيها ما يشبه الفواصل ، وليس معدوداً باتفاق تسعة مواضع ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [٤]، ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [١٩]، ﴿فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾ [٧٥]، ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [٨٣]، ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٩١]، ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [٩٧]، ﴿مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم

[٧٧أ] مَّا تُحِبُّونَ﴾ [١٥٢]، / ﴿يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ [١٥٥]، ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾ [١٩٧] [١] ﴿الم﴾ [١] [٢] تقدم [*] ما يغني عن إعادته، ونظائرها مثلها في فواتح السور، واختلف هل هي مبنية أو معربة وسكونها للوقف [٣]؟ أقوال[**] ﴿إِلَّا هُوَ﴾ [٢][٤] ((تام إن رفع ما بعده على الابتداء و﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ﴾ [٣] الخبر، أو رفع ما بعده [***] خبر مبتدأ محذوف، وليس بوقف)) [****] إن جعلت ﴿اللَّهُ﴾ [٢] مبتدأ وما بعده جملة في موضع رفع صفة الله؛ لأنّ المعنى يكون: الله الحي القيوم لا إله إلاَّ هو، و ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾[٢] الخبر، فلا يفصل بين المبتدأ وخبره بالوقف، وكذا لو أعربت الحيّ بدلاً من الضمير لا يفصل بين البدل والمبدل منه بالوقف [٥]

---

[١] ينظر الإتحاف (٢١٨/١).

[٢] ذكرنا ما قاله ابن الأنباري و النحّاس و أبو عمرو عند الحديث عن ﴿الم﴾.

[*] في (ب): يقدم.

[٣] تقدّم ما يغني عن إعادته في سورة البقرة الآية (١).

[**] في (ط): أقول

[٤] عند ابن الأنباري حسن غير تام؛ لأنّ ما بعده نعت لـ (الله). الإيضاح (٥٦٣/٢)، وعند النحّاس حسن إنْ جعلت ما بعده مرفوعاً بالابتداء، وإنْ جعلت ما بعده نعتاً فالوقف (الحيّ القيوم) القطع والائتناف (١١٧).

[***] في (ب)زيادة: (على).

[****] في (أ) سقط الكلام بين القوسين: ((تام.....بوقف)).

[٥] تقدّم نظير هذه الآية في سورة البقرة. آية الكرسي(٢٥٥).

﴿ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾ [٢] تام إن جعلته خبراً ولم تقف على ما قبله، وليس بوقف إن جعلته مبتدأ وخبره ﴿نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ [٣] والوقف على ﴿ بِٱلۡحَقِّ ﴾ [٣] لا يجوز؛ لأنّ مصدقاً حال مما قبله، أي حال مؤكدة لازمة، أي: نزّل عليك الكتاب في حال التصديق للكتب التي قبله[١] ﴿لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾[٣][٢] كاف على استئناف[*] ما بعده وإن كان ما بعده معطوفاً على ما قبله إلاّ أنّه من عطف الجمل فيوقف[**] على ما قبله على قول[***] .﴿ وَٱلۡإِنجِيلَ مِن قَبۡلُ ﴾ [٣،٤][٣] ليس بوقف. قال أبو حاتم السجستاني [٤]: ولا ينظر إلى[****] ما قاله بعضهم إن ﴿ مِن قَبۡلُ ﴾ [٤] تام ويبتدئ هدى للناس[*****]، أي: وأنزل الفرقان هدى للناس [******] [٥]. وضعف هذا التقدير؛ لأنه يؤدّي إلى تقديم المعمول على حرف

[١] وهذا عند من يجيز تعدّد الحال. فـ (بالحقّ) حال أولى. و يمكن أن يكون (مصدّقا) حال على سبيل البدليّة من محل (بالحقّ)، و ذلك عند من يمنع من تعدّد الحال من غير عطف و لا بدليّة. ويمكن أن نعرب (مصدّقا) حالا من الضمير المستكن في (بالحقّ)، إذ جعل (بالحقّ) حالاً؛ لأنّه حينئذ يتحمّل ضميراً لقيامه مقام الحال التي تتحمّله، وتكون حالا متداخلة، أي: حال من حال. وعلى هذه الأقوال كلّها فهي حال مؤكّدة؛ لأنّه لا يكون إلاّ كذلك. ينظر الدرّ المصون (٨/٢) .

[٢] عند ابن الأنباري حسن غير تام؛ لأنّ ما بعده منسوق عليه. الإيضاح (٥٦٣/٢)، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (١١٧)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٤).

[*] في (ب): الاستئناف.

[**] في (ب): فتوقف.

[***] في (أ): على قوله.

[٣] كذا عند ابن الأنباري؛ لأنّ ما بعده مقطوع منه، ولا يتمّ الوقف على المقطوع منه دون القطع. الإيضاح (٥٦٣/٢)، وعند النحّاس قال الأخفش تام، قال أبو جعفر النحّاس: وخالفه غيره وقال هذا خطأ؛ لأنّ هدى حال من قوله (و أنزل التوراة و الإنجيل). القطع والائتناف (١١٧).

[٤] سبقت ترجمته ص(٩).

[****] في (أ) سقط: (إلى).

[*****] في (أ) سقط: (النّاس).

[******] في (ب) سقط: و أنزل الفرقان هدى للنّاس.

[٥] ينظر القطع الائتناف (١١٧).

النّسق وهو ممتنع. لو قلت قام زيد مكتوفاً وضربت هنداً، يعني مكتوفة لم يصح، فكذلك هذا. والمراد بالمعمول الذي قدم على النّسق هو قوله (هدى للناس)، والمراد بالنسق هو واو قوله: ﴿ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ [٤] الذي هو صاحب الحال، فتقدير الكلام وأنزل الفرقان هدى، أي: هادياً [١].

وإن جعل محل هدى رفعاً جاز، أي: هما هدى للناس قبل نزول القرآن [*] أو هما هدى للناس إلى
[ب٦٥] الإيمان بمحمد ﷺ ﴿ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ [٤] [٢] تام / عند أبي حاتم [٣] [٤]. ﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ [٤][٥] تام؛ لانتهاء القصة ﴿عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [٤] تام عند نافع[٦] [٧]، ومثله ﴿ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ [٤]، ﴿ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [٥] [٨] ليس بوقف؛ لأنّ ما بعده معطوف عليه، أو أنَّ السّامع ربّما يتوهّم أنه لا يخفى عليه شيء في الأرض فقط فينفي هذا التوهم بقوله: ﴿ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [٥]

---

[١] اختلف هل (هدى) حال من التوراة و الإنجيل و لم يثنّ لأنّه مصدر، أو هو حال من الكتاب و التوراة والإنجيل، أو هو حال من الإنجيل فقط دلّ على حال للتوراة محذوفة كما يدلّ أحد الخبرين على الآخر. وذكر فيه أبو حيّان وجها آخر وهو: مفعول له. قال السّمين: ويكون العامل فيه (أنزل)، أي: أنزل هذين الكتابين لأجل الهداية. ينظر إملاء ما منّ به الرحّمن (١١٣)، البحر(١٧/٣)، الدرّ المصون (١١/٢).

[*] في (أ): قبل نزول الفرقان.

[٢] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٦٤/٢)، وعند النحّاس ذكر قول أبي حاتم و خطّأه. وقال النحّاس: لو قال أبو حاتم كاف لجاز. القطع والائتناف (١١٧)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٤).

[٣] سبقت ترجمته ص(٩).

[٤] ردّ ابن الأنباري على أبي حاتم و خطّأه؛ لأنّ (وأنزل الفرقان) نسق على ما قبله. الإيضاح (٥٦٤/٢).

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢) .

[٦] سبقت ترجمته ص(٩).

[٧] أخرج قوله النحّاس. وقال التمام عند غيره: ﴿ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ [٤] القطع والائتناف (١١٧).

[٨] كذا عند ابن الأنباري، ولنفس السبب الذي ذكره الأشموني. الإيضاح (٥٦٤/٢)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١١٧).

والوقف على ﴿ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [٥] [١] تام، ﴿ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ ﴾ [٦] [٢] ليس بوقف؛ لأنّ قوله (كيف يشاء) [*] [ط٧٠] متعلق بالتصوير ﴿ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾ [٦] [٣] تام، ومثله ﴿ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [٦] [٤]، / ﴿ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ [٧] ليس بوقف؛ لأنّ قوله ﴿ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ ﴾ [٧] متعلق به كتعلق الصفة بالموصوف، وآيات محكمات متعلق [**] بـ (منه) على معنى [***] من الكتاب آيات محكمات ومنه أخر متشابهات . ولو جاز هذا الوقف [أ٧٨] لجاز أن يقف على قوله : ﴿ وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ ﴾ [الأعراف٧:١٥٩] ثم يبتدئ / ﴿ أُمَّةٞ يَهۡدُونَ بِٱلۡحَقِّ ﴾ [الأعراف٧:١٥٩] ولا يقول هذا أحد لأنّهم يشترطون لصحة الوقف صحة الوقف [****] على نظير ذلك الموضع. ونقل بعضهم أنَّ الوقف عند نافع [٥] على (منه) [٦] ولم يذكر له وجهاً، ووجهه والله أعلم أنه جعل الضمير في منه كناية عن الله، أي: هو الذي أنزل عليك الكتاب من عنده، فيكون منه بمعنى من عنده. ثم يبتدئ آيات محكمات، أي: هو آيات محكمات. والوقف على ﴿ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ ﴾ [٧] [٧] جائز، ﴿ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ [٧] [٨] حسن.

---

[١] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١١٧)، وكذا عند أبي عمرو، وقيل تام. المكتفى (١٩٤).

[٢] كذا عند ابن الأنباري ولنفس السبب الذي ذكره الأشموني. الإيضاح (٥٦٤/٢)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١١٧).

[*] في (ب): كيف تشاء.

[٣] عند ابن الأنباري هنا الوقف. الإيضاح (٥٦٤/٢)، وكذا عند النحّاس، و التمام (العزيز الحكيم). القطع والائتناف (١١٧)، وعند أبي عمرو كاف، و رأس الآية أتمّ. المكتفى (١٩٤).

[٤] ذكرنا أقوال النحّاس و أبي عمرو عند الحديث عن ﴿كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾.

[**] في (أ): متعلّقة.

[***] في (ب): زيادة (من).

[****] في (ب) سقط: صحة الوقف.

[٥] سبقت ترجمته ص(٩).

[٦] أخرج النحّاس قول نافع، وخالفه غيره لأنّ النّكرة لا يبتدأ بها. القطع والائتناف (١١٧).

[٧] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١١٧) .

[٨] عند النحّاس قال نافع: تمّ، وخالفه أبو حاتم وقال: (متشابهات) كاف حسن. المصدر نفسه في (٧).

﴿ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ [٧] [١] كاف لاستئناف التفصيل معلّلاً اتّباع أهل الزيغ المتشابه بعلتين، ابتغاء فتنة الإسلام [*]، وابتغاء [**] التّأويل، وكلاهما مذموم. فقال: ابتغاء [***] الفتنة وابتغاء [****] تأويله والوقف على ﴿ تَأۡوِيلِهِۦٓ ﴾ [٧] [٢] حسن، وقال أبو عمرو[٣]: كاف[٤]. ﴿ إِلَّا ٱللَّهُۗ ﴾ [٧] [٥] وقف السلف [*****] وهو أسلم [******]؛ لأنّه لا يصرف اللفظ عن ظاهره إلاَّ بدليل [*******] منفصل.

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٦٤/٢)، وعند النحّاس ذكرنا ما قاله أبو حاتم، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٤).

[*] في (ب): انتفاء فتنة لإسلام.

[**] في (ب): وانتفاء.

[***] في (ب): انتفاء.

[****] في (ب): انتفاء.

[٢] كذا عند ابن الأنباري . الإيضاح (٥٦٤/٢)، وعند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١١٧).

[٣] سبقت ترجمته ص(١١).

[٤] المكتفى (١٩٤).

[٥] عند ابن الأنباري تام لمن زعم أنّ (الرّاسخين في العلم) لم يعلموا تأويله، وهو قول أكثر أهل العلم، وعلى هذا الوقف (الكسائي الفرّاء أحمد بن يحيى). الإيضاح (٥٦٥/٢)، وعند النحّاس ذكر ما قاله ابن الأنباري، وعلى هذا الوقف أيضا (عائشة، ابن عباس، ابن مسعود، نافع، يعقوب، الأخفش سعيد، أبو حاتم). قال ابن النحّاس: ومن جعل (الرّاسخين) معطوفاً لم يقف قبله. وأضاف النحّاس: من النّاس من يتوهّم أنّ التأويل بمعنى التفسير وأنه هنا للقرآن. وقد ثبت هذا عن مجاهد الذي قال: والراسخون يعلمون تأويله. قال النحّاس فالقطع إن شئت (والرّاسخون في العلم) على أن تجعل (يقولون) مستأنفا، وإن شئت كان القطع (آمنا به)، وبعده (الألباب)، وبعده عند أبي حاتم (إنّك أنت الوهّاب)، وبعده (لا ريب فيه). القطع والائتناف (١١٩) وعند أبي عمرو ذكر ما قاله النحّاس. المكتفى (١٩٧).

[*****] في (أ)+(ب): وقف سلف.

[******] في (ب): وهو اسم.

[*******] في (أ): إلاّ بدليل منصرف.

ووقف الخلف [*] على العلم ومذهبهم أعلم، أي : أحوج إلى مزيد علم لأنهم أيّدوا بنور من الله لتأويل المتشابه بما يليق بجلاله والتأويل المعين[**] لا يتعيّن؛ لأنّ[***] من المتشابه ما يمكن[****] الوقوف عليه، ومنه ما لا يمكن، وبين الوقفين تضاد ومراقبة. فإنْ وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر. وقد قال بكل[*****] منهما طائفة من المفسرين [١] واختاره العز بن عبد السلام [٢] [٣].

---

[*] في (أ): وقف الخلفاء.

[**] في (ب): المتعيّن .

[***] في (أ): لأنّه.

[****] في (ب): وقد قال لكلّ.

[*****] في (ب): لا يمكن.

[١] قال الزجّاج الوقف التّام (الله)، أي: لا يعلم أحد متى البعث غير الله ، وفسّر النحّاس الآية بأنّه لم يكن أحد يعلم ما ينسخ من القرآن إلّا الله تعالى من قيام السّاعة، وأضاف النحّاس (الرّاسخون) عطف على الله، وهذا أحسن ما قيل فيه؛ لأنّ الله عزّ وجلّ مدحهم بالرّسوخ في العلم ، فكيف يمدحهم وهم جهّال ، وعلى هذا تكون جملة (يقولون) مستأنفة ، ووافقه الزمخشريّ. وجعل أبو البقاء (يقولون) جملة حالية من (الرّاسخين). وذكر أبو حيّان كلا الوجهين . وقال السّيوطي الوقف على قوله (وما يعلم تأويله إلا الله) ووصله بقوله (والرّاسخون) في العلم جائز؛ لأنّ لكلّ واحد منهما وجهاً حسبما دلّ عليه التّفصيل. ينظر معاني القرآن وإعرابه (٣٢٠/١)، القطع والائتناف(١١٩)، إعراب القرآن للنحّاس (١٤٤/١)، الكشّاف (٢٩٨/١)، إملاء ما منّ به الرحّمن (١١٤)، البحر المحيط (٣٠/٣)، الإتقان (٦٤٩/١).

[٢] عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن، شيخ الإسلام الشّيخ عز الدّين أبو محمد السّلمي الدّمشقي الشّافعي. توفّي(٦٦٠هـ). الأعلام (٢١/٤).

[٣] تفسير ابن عبد السلام (٧٥) للشيخ الإمام سلطان العلماء عزّ الدّين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدّمشقي (٥٧٨-٦٦٠هـ) طبعة جديدة منقّحة ومرتّبة – دار ابن حزم – بيروت ط١ (٢٠٠٢م).

وقد روى ابن عباس[١] أنَّ النبي ﷺ وقف على (إلاَّ الله)، وعليه جمع من السادة النجباء كابن مسعود[٢] وغيره، أي: إنَّ الله استأثر بعلم المتشابه، كنزول عيسى ابن مريم وقيام الساعة والمدّة التي بيننا وبين قيامها[٣]، وليس بوقف لمن عطف (الرّاسخين)[*] على الجلالة، أي: ويعلم الراسخون تأويل المتشابه أيضاً، ويكون قوله (يقولون) جملة في موضع الحال من (الرّاسخين)، أي: قائلين آمنّا به. وقيل لا يعلم جميع المتشابه إلاَّ الله تعالى وإن كان الله قد أطلع نبيه ﷺ على بعضه، وأهّل قوماً من أمته لتأويل بعضه، وفي المتشابه ما يزيد على ثلاثين قولاً [٤]، وهذا تقريب للكلام على هذا المبحث البعيد / المرام الذي[**] تزاحمت عليه أفهام الأعلام. وقال السّجستاني[٥]: [ب٦٦] الراسخون غير عالمين بتأويله [***]، واحتج بأنّ ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ ﴾ في موضع و(أمّا) وهي لا تكاد تجيء في القرآن حتى تثنّى أو تثلث كقوله : ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ ﴾ ﴿ وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ ﴾ ﴿ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ ﴾ [الكهف١٨: ٧٩، ٨٠، ٨١] ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [الضحى٩٣: ٩، ١٠]. وهنا قال: فأما الذين في قلوبهم [٧٩أ] زيغ، ولم يقل / بعده وأما، ففيه دليل على أنَّ قوله (والراسخون)[****] مستأنف منقطع عن [*****] الكلام قبله [٦]. وقال أبو بكر[٧]: وهذا غلط؛ لأنّه لو كان المعنى وأمّا الراسخون في العلم فيقولون لم يجز أن تحذف أمّا والفاء؛ لأنّهما ليستا مما يضمر[٨] [******].

---

[١] سبقت ترجمته ص(١٩).

[٢] سبقت ترجمته ص(٣٦).

[٣] ينظر القطع والائتناف (١١٩). الإتقان في علوم القرآن (٦٤٠/١).

[*] في (أ): والرّاسخون.

[٤] ينظر تفسير القرآن العظيم(٣٩١/٣، ٣٩٢).

[**] في (أ): التي.

[٥] سبقت ترجمته ص(٩).

[***] في (ب): غير العاملين.

[****] في (أ)+(ب): ففيه دليل على قوله أن والرّاسخون.

[*****] في (أ): منقطع مِن.

[٦] أخرج قول السجستاني: ابن الأنباري. الإيضاح (٥٦٨/٢).

[٧] سبقت ترجمته ص(٨).

[٨] المصدر نفسه في (٦).

[******] في (أ)+(ب) زيادة: (آمنا به) حسن على المذهبين.

﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴾ [٧] [١] صالح على المذهب الثاني على استئناف [*] ما بعده، وليس بوقف إن جعل جملة في موضع نصب على الحال، وإن جعل ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ ﴾ [٧] ((كلاماً محكياً عنهم فلا يوقف على (آمنا به)، بل على قوله: كل من عند ربنا)) [**] وهو أحسن؛ لأنّ ما بعده من كلام الله : أي كل من المحكم والمتشابه ، فهو انتقال من الكلام المحكي عن الراسخين [***]

[ط٧١] إلى شيء أخبر الله / به ليس بحكاية عنهم. ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ [٧] [٢] حسن على المذهبين [****] ﴿ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ ﴾ [٧] [٣] كاف. وقوله: (وما يذكر إلاَّ أولو الألباب) معترض بمحكي [*****] عنهم ؛ لأنّه من كلام الله. ﴿ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [٧] [٤] تامّ، وقيل كاف [٥]؛ لأنّ ما بعده من الحكاية آخر كلام الراسخين ﴿ بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا ﴾ [٨] [٦] حسن، ومثله ﴿ رَحۡمَةٗۚ ﴾ [٨]؛ للابتداء بأن ﴿ ٱلۡوَهَّابُ ﴾ [٨] [٧] تامّ وإن كان ما بعده من الحكاية داخلاً في [******] جملة الكلام المحكي؛ لأنَّه رأس آية وطال الكلام

---

[١] عند ابن الأنباري حسن غير تام؛ لأنّ (يقولون آمنا به) حال من (الرّاسخين)، كأنّه قال: قائلين آمنا به. فالوقف قبل الحال غير تام. ومن قال: (الرّاسخون) مرفوع بـ (يقولون) فلا يوقف على (العلم)؛ لأنّه لا يحسن الوقف على المرفوع دون الرّافع. الإيضاح (٥٦٦/٢)، وذكرنا أقوال النحّاس و أبي عمرو عند الحديث عن (إلاّ الله :٧).

[*] في (ب): على الاستئناف.

[**] في (ب): سقط الكلام بين القوسين: ((كلاماً .....ربّنا)).

[***] في (أ): الكلام المحمل على عن (الرّاسخين)، في (ب) الكلام المحكيّ عند الرّاسخين.

[٢] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٦٦/٢)، وعند النحّاس ذكرنا ما قاله عند الحديث عن (إلاّ الله:٧)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٧).

[****] في (أ)+(ب) سقط: (آمنا به) حسن على المذهبين ؛ لأنّه ورد في الصفحة السّابقة.

[٣] عند ابن الأنباري تام. الإيضاح (٥٦٦/٢،٥٦٧)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٧).

[*****] معترض محكيّ.

[٤] ذكرنا ما قاله النحّاس عند الحديث عن (إلاّ الله:٧)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٩٧).

[٦] كذا عند ابن الأنباري، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٣).

[٧] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٦٧/٢)، وكذا عند النحّاس على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (١١٩)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٧)

[******] في (أ): داخلا من.

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [٩] [١] كاف؛ لأنّ ما بعده من كلام الله لا من كلام الرّاسخين، وحسن إن جعل التفاتاً من الخطاب إلى الغيبة، أي: حيث لم يقل إنك، بل قال إنَّ الله، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة [*].

﴿ٱلْمِيعَادَ﴾ [٩] [٢] تام. ﴿شَيْـًٔا﴾ [١٠] [**] جائز، ومثله ﴿وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ [١٠] [٣] يبنى الوقف والوصل على اختلاف مذاهب [***] المعربين في الكاف من ـ كدأب ـ بماذا تتعلق؟ فقيل: في محل رفع خبر مبتدأ محذوف أي دأبهم في ذلك كدأب آل فرعون [٤]

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٦٧/٢)، وعند النحّاس ذكرنا ما قاله عند الحديث عن (إلاّ الله:٧)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٧).

[*] في (ب): من قبل الغيبة.

[٢] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٦٧/٢)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١١٩)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٧).

[**] في (ب): أشياء.

[٣] عند ابن الأنباري غير تام؛ لأنّ ما بعده متّصل بالكلام الذي قبله، كأنّه قال: كفرت اليهود ككفر آل فرعون، وعند النحّاس ليس بقطع كاف عند أبي حاتم ولا عند الفرّاء؛ لأنّهم يقدّرون: إنّ الذين كفروا كفعل آل فرعون، قال النحّاس: وهذا خطأ؛ لأنّه لو كان كذا لكان داخلا في الصّلة، ولو كان متعلّقا بقوله (لن تغني عنهم) أو بقوله (وقود النّار) لم يقف على ما قبله، و إن كان منقطعا ممّا قبله جاز الوقف على ما قبله، وتكون الكاف متعلّقة بما بعدها (فأخذهم الله بذنوبهم كدأب آل فرعون)، أو تكون في محل رفع خبر مبتدأ محذوف وهو قول الزجّاج، وعند أبي عمرو كاف إن كانت الكاف منقطعة عمّا قبلها أو متعلّقة بما بعدها، وليس بوقف إن جعلت متّصلة بما قبلها. المصادر نفسها في (١).

[***] في (أ)+(ب) سقط: مذاهب.

[٤] وهو قول الزجّاج ، ولم يختر غيره. معاني القرآن وإعرابه (٣٢١/١)، وبهذا التّقدير بدأ ابن عطيّة والزمخشري ، ثمّ ذكروا أوجهاً أخرى في النّصب. المحرر الوجيز (٢٨٧)، الكشّاف (٢٩٩/١).

أو في محل نصب، وفي الناصب لها تسعة أقوال، أحدها: أنَّها نعت لمصدر محذوف والعامل فيه (كفروا)، أي : إنَّ الذين كفروا به كفراً كدأب [*] آل فرعون ، أيّ [**]: كعادتهم في الكفر [١] ((أو منصوبة بكفروا مقدراً [٢]، (أو الناصب مصدر مدلول عليه بلن تغني، أي: بطل انتفاعهم بالأموال والأولاد كعادة آل فرعون)[٣]))[***] أو منصوبة بـ(وقود)،أي: توقد النار بهم كما توقد بآل فرعون [٤]، أو منصوبة بلن تغني، أي: لن تغني عنهم مثل ما لم تغن عن أولئك[٥]، أو منصوبة بفعل مقدّر مدلول عليه بلفظ الوقود، أي: توقد بهم[****] كعادة آل فرعون ويكون التشبيه في نفس الإحراق[٦]

---

[*] في (أ): إنّ الذين كفروا كدأب، في (ب): إنّ الذين كفروا كفراً كدأب.

[**] في (أ) سقط: (أيّ).

[١] وهو قول الفرّاء. ينظر معاني القرآن (١٩١/١)، قال الزجّاج ولا يصلح أن تكون الكاف في موضع نصب بـ (كفروا) لأنّ (كفروا) في صلة (الذين) فالخبر قد تمّ بذكر (لن تغني)، و (كدأب) خارج من الصلة (أي: لا يعطف على جملة صلة الموصول بعد تمام الصّلة). ينظر معاني القرآن و إعرابه(٣٢١/١).

[٢] وهذا الوجه الأوّل الذي اختاره أبو البقاء العكبري. ينظر إملاء ما منّ به الرحّمن (١١٥).

[٣] وهو القول الثاني للعكبري. المصدر نفسه في (٢).

[***] في (أ) سقط الكلام : ((أو منصوبة.....فرعون))، في (ب) سقط الكلام: (أو الناصب.....فرعون).

[٤] قاله الزمخشري، قال السّمين: (الوقود) على القراءة المشهورة الأظهر فيه أنّه اسم لما يوقد به، وإذا كان اسماً فلا عمل له. فإنْ قيل: إنّه مصدر صحّ ذلك. ينظر الكشاف (٣٠٠،٢٩٩/١)، الدرّ المصون (٢١/٢).

[٥] وهو القول الثاني للزمخشري من أوجه النّصب. وضعّفه أبو حيّان للفصل بين العامل و المعمول بجملة (وأولئك هم وقود النّار) على التّقديرين في إعرابها، بأن تكون معطوفة على خبر (إنّ)، أو على الجملة المؤكدة بـ (أنّ). ثم قال أبو حيّان: إن جعلت هذه الجملة اعتراضية جاز ما قاله الزمخشري، وهو بعيد. ينظر الكشاف (٣٠٠/١)، البحر المحيط(٣٧/٣).

[****] في (ب) أيّ توقد لهم.

[٦] قاله ابن عطيّة. المحرر الوجيز(٢٧٨).

أو منصوبة (بكذبوا)، والضمير في (كذّبوا) لكفّار قريش وغيرهم من معاصري الرسول ﷺ، أي : كذّبوا [*] تكذيباً كعادة آل[**] فرعون في ذلك التكذيب [١] ، التّاسع [***] أنَّ العامل فيها (أخذهم الله)، أيّ : فأخذهم الله كأخذه آل فرعون، وهذا مردود فإنَّ ما بعده فاء [****] العطف لا يعمل[*****] فيما قبلها.[٢][٣] ﴿ كَدَأۡبِ / ءَالِ فِرۡعَوۡنَ ﴾ [١١] [٤] تامّ، / إنْ جعل ما بعده [******] مبتدأ منقطعاً عما قبله وخبره ﴿كَذَّبُواْ﴾ [١١] أو خبر مبتدأ، وليس بوقف إن عطف على ما قبله[٥]، [٨٠أ] [٦٧ب]

---

[*] في (أ): أيّ كذا.

[**] في (أ) سقط: (آل).

[١] ذكره أبو حيّان و السّمين. ينظر البحر المحيط(٣٧/٣)، الدرّ المصون (٢٢/٢).

[***] في (ب): (التّابع) بدلا من (التّاسع).

[****] في (ب) سقط (فاء).

[*****] في (ب): لا تعمل.

[٢] قاله أبو حيّان. ثم قال: و حكى بعض أصحابنا عن الكوفيين أنّهم أجازوا (زيدا قمت فضربت) أي: أنّهم يجيزون تقديم المعمول على حرف العطف. وعليه يكون الوجه الأخير صحيحا. البحر (٣٧/٣).

[٣] أغفل الأشموني وجها من الوجوه التّسعة: النصب بـ (يعذّبون كعادة آل فرعون) يدلّ على ذلك سياق الكلام. قال أبو حيّان: ويدلّ على ذلك وقود النّار. ينظر البحر(٣٧/٣)، الدرّ المصون (٢٢/٢).

[٤] ذكرنا أقوال ابن الأنباري و النحّاس و أبي عمرو عند الحديث عن (وقود النار:١٠).

[******] في (ب): ما بعدها.

[٥] إن جعل (الذين) معطوفا على (آل فرعون) فإنّ جملة (كذّبوا بآياتنا) فيها وجهان، الأوّل: تفسيرية لـ (دأبهم)، أي: جواب سؤال مقدّر عن حالهم، وهو: ما فعلوا وفُعل بهم؟ فقيل: كذّبوا بآياتنا، وهو قول الزمخشري، و الثّاني: حال و (قد) معها مضمرة. وهو قول العكبري. ينظر الكشاف (٣٠٠/١)، إملاء ما منّ به الرحّمن (١١٦).

﴿بِذُنُوبِهِمۡۗ﴾ [١١] [١] كاف، ﴿ٱلۡعِقَابِ﴾ [١١][٢] تامّ، ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَۚ﴾[١٢] [٣] جائز،﴿ٱلۡمِهَادُ﴾[١٢] [٤] تام، ﴿ٱلۡتَقَتَاۖ﴾[١٣] [٥] كاف لمن رفع ﴿فِئَةٌ﴾ [١٣] بالابتداء، وسوغ [*] الابتداء بها التّفصيل، وثَمَّ صفة محذوفة تقديرها فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت ، فحذف من الجملة الأولى ما أثبت مقابله في الجملة الثّانية، ومن الثّانية ما أثبت مقابله في الأولى [٦]،

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٦٩/٢)، وعند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١٢٠)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٧).

[٢] كذا عند الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[٣] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١٢٠).

[٤] كذا عند النحّاس. المصدر نفسه في (٣).

[٥] عند ابن الأنباري حسن؛ لأنّ ما بعده على تقدير: إحداهما فئة، فإن خفضت (فئة) على الإتباع، أو نصبتها على معنى (التقتا مختلفتين)، لا يتم الوقف على (التقتا). وعند النحّاس قال نافع: تمّ، وتبعه محمد بن عيسى و أحمد بن جعفر وذلك على رفع (فئة). وعلى خفضها أو نصبها على الحال فلا يوقف على (التقتا)، قال النحّاس: الوقف على (التقتا) كاف غير تام؛ لأنّ التّقدير: منهما فئة، فإن نصبت (فئة) بمعنى (أعني) جاز الوقوف على (التقتا). وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١).

[*] في (ب) ويسوّغ.

[٦] قال أبو حيّان و التّقدير (منهما فئة) وأغلب النّحويين على أنّ (فئة) بالرّفع خبر مبتدأ محذوف (إحداهما فئة تقاتل). فقطع الكلام عن أوّله و استؤنف. وذكر العُكبري وجهاً آخر على قراءة الرّفع وهو: البدل من فاعل (التقتا)، قال السّمين: وعلى هذا فلا بدّ من ضمير محذوف يعود على (فئتين) المتقدّمتين في الذّكر ليسوّغ الوصف بالجملة، إذ لو لم يقدّر ذلك لما صحّ؛ لخلوّ الجملة الوصفية من ضمير، و التّقدير: في فئتين التقت فئة منهما وفئة أخرى كافرة. ينظر معاني القرآن و إعرابه(٣٢٢/١)، إعراب القرآن للنّحاس(١٤٦/١)، إملاء ما منّ به الرحّمن (١١٦)، البحر المحيط(٤٥/٣)، الدرّ المصون (٢٥/٢).

وهو من النوع المسمّى بالاحتباك من أنواع البديع[١] وهي قراءة العامة، وليس بوقف لمن قرأ (فئةٍ) بالجر[٢] تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة صفة، أو بدل من (فئتين) بدل تفصيل [٣] نحو:

حَتَّى إذَا مَا اسْتَقَلَّ النَّجمُ في غَلَسٍ وَغُودِرَ البَقلُ مَلْوِيٌّ ومَحصُودُ [٤]

أي بعضه ملويٌّ وبعضه محصود، ويجوز[*] نصب[٥] (فئة) و(كافرة) على الحال من الضمير[٦]، [ط٧٢] أي: التقتا / مختلفتين. وقرئ (فئةً) بالنصب على المدح، أي: أمدح فئة، وأخرى كافرة بالنصب على الذم، أي: وأذم أخرى[٧]. وعلى هاتين [**] القراءتين ليس بوقف، والوصل أولى.

---

[١] قال السّيوطي: والاحتباك في هذه الآية لطيفٌ. الإتقان (٨٣٣/٢).

[٢] وهي قراءة الزّهري ومجاهد. مختصر الشّواذ (١٩). وذكر أبو حيّان أنّها قراءة الحسن البصري أيضاً. البحر(٤٥/٣).

[٣] ذكر هذا الوجه أغلب النّحويين، وقال أبو حيّان هو بدل كل من كل وذلك على قراءة من رفع (كافرة)، ومن خفضها على العطف فإن (فئة) الأولى بدل بعض من كل، وعندها لا بدّ من تقدير ضمير يعود على المبدل منه، تقديره: فئة منهما تقاتل في سبيل الله. ينظر البحر المحيط(٤٥/٣،٤٦)

[٤] البيت لـ ذي الرّمة غيلان بن عقبة بن مسعود العدوي، أبو الحارث، شاعر من فحول الطّبقة الثّانية توفّي (١١٧هـ) الأعلام (١٢٤/٥)، وهو في ديوانه (٣٦٦/٢) و الشطر الثاني: وأحصد البقل. ديوان ذي الرّمة (غيلان بن عقبة العدوي) المتوفّى (١١٧هـ). شرح الإمام أبي النّصر أحمد بن حاتم الباهلي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب. حقّقه و قدّم له و علّق عليه الدّكتور عبد القدّوس أبو صالح. مؤسسة الإيمان ـ بيروت ـ الطبعة الثانية (١٩٨٢)م. و البيت موجود أيضا في معاني القرآن للفرّاء (١٩٣/١)، الدرّ المصون (٢٥/٢)

[*] في (أ)+(ب)+(ط) زيادة : (عربية)

[٥] قرأ ابن عبلة و ابن السّميفع بالنّصب. مختصر الشّواذ(١٩)، البحر المحيط(٤٦/٣).

[٦] النّصب على الحال هو مذهب أحمد بن يحيى، وهو الوجه الأوّل من أوجه النّصب التي اختارها الزجّاج. إعراب القرآن للنّحاس (١٤٦/١)، معاني القرآن و إعرابه(٣٢٣/١)

[٧] وهو القول الثاني للزجّاج في نصب (فئة)، وذكره أغلب النّحاة. وذكر الزمخشري أنّه يجوز النّصب على الاختصاص، وردّ أبو حيّان بأنّ المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة و لا مبهماً. قال السّمين: ما قصده الزمخشري النّصب بإضمار فعل لائق، وأهل البيان يسمّون هذا النّحو اختصاصا. ينظر الكشاف (٣٠١/١)، البحر المحيط(٤٦/٣)، الدرّ المصون (٢٦/٢)

﴿رَأۡيَ ٱلۡعَيۡنِ﴾[١٣][١] حسن، وقيل كاف[٢]﴿مَن يَشَآءُ﴾ [١٣][٣] تام ﴿لَعِبۡرَةً لِّأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [١٣] [٤] أتمّ منه، ولا وقف من قوله ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ﴾إلى ﴿وَٱلۡحَرۡثِ﴾؛ لأنّ العطف صيّرها كالشيء الواحد. ﴿وَٱلۡحَرۡثِ﴾ [١٤] [٥] حسن، ومثله: ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ [١٤] [٦]، ﴿ٱلۡمَـَٔابِ﴾ [١٤][٧][*] تام. قال السدّي [٨]: حسن المنقلب هو الجنة[٩]، أصل﴿ٱلۡمَـَٔابِ﴾ المأوب نقلت حركة الواو إلى الهمزة الساكنة قبلها فقلبت الواو ألفاً وهو هنا اسم مصدر، أي حسن الرجوع ﴿مِّن ذَٰلِكُمۡ﴾[١٥][١٠] كاف؛ لتناهي الاستفهام

---

[١] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٧٠/٢)

[٢] لم أقع على قائله.

[٣] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٧٠/٢)، وكذا عند النحّاس على قول أبي حاتم، والتمام عند غيره (الأبصار:١٣). القطع والائتناف (١٢٠)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (١٩٧).

[٤] عند النحّاس ذكرنا ما قاله. وعند أبي عمرو: أتمّ ممّا قبله. المكتفى (١٩٧).

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس: قال أبو حاتم: وقف مفهوم، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٣).

[٦] عند ابن الأنباري حسن غير تام. وقد خطّأ ابن الأنباري أبا حاتم الذي قال بأنه تام. قال ابن الأنباري ما بعده متعلّق بما قبله من حيث المعنى. وعند النحّاس ذكر أقوال أبي حاتم و ابن الأنباري، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٣).

[٧] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٣).

[*] في (ط): (المآل).

[٨] سبقت ترجمته ص(١٦٧).

[٩] أيّ : السدّي قال : (حسن المآب) هو حسن المنقلب، وهو الجنّة. تفسير الطبري (٢٦٧/٥).

[١٠] عند ابن الأنباري حسن إن رفع ما بعده، ولا يتمّ الوقف عليه لمن قرأ (جنّات) بالخفض، وعند النحّاس اختار قول أبي حاتم بأنّه كاف حسن و قال فيه: هو رأي بيّن؛ لأنّه لا إضمار معه. وعند الأخفش التّمام في هذه الآية (و المستغفرين بالأسحار)، قال النحّاس و لا يوقف على (من ذلكم) إن خفضت (جنّات). وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٣)

إلى الإخبار ثم يبتدئ: ﴿ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ ﴾ [١٥] (*) برفع جنّات على الابتداء و(للذين) خبره، والكلام مستأنف في جواب سؤال مقدّر، كأنَّه قيل: ما الخير؟ فقيل: للذين(**) اتقوا عند ربهم جنات (١)، مثل قوله: ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ﴾ [الحج ٢٢: ٧٢]؟ ثم قال: ﴿ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحج ٢٢ :٧٢] ويضعف هذا الوقف من جعل قوله ﴿ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [١٥] متعلقاً بخير(٢)، وإن رفع (***) جنات خبر مبتدأ محذوف تقديره: ذلك جنات (٣)، كان الوقف على (****)﴿عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ حسناً، وليس بوقف لمن خفض (جنات)(٤) بدلاً من (خير) (*****) (٥) ولا يوقف على ما قبل ﴿جَنَّٰتٌ﴾، ولا ﴿عِندَ رَبِّهِمْ ﴾. ﴿ وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾ [١٥] ﴿ وَرِضْوَٰنٌ ﴾ [١٥] بالجر في الجميع لعطفه على ما قبله. ﴿جَنَّٰتٌ﴾ [١٥] جائز؛ لأنّ (تجري) في محل رفع، أو نصب، أو جرّ على حسب (******) القراءتين.

(*) في (ب) سقط: (جنّات).

(١) قال السّمين: الكلام قد تمّ عند قوله (من ذلكم)، ثمّ ابتدأ بجملة أخرى مفسّرة و مبيّنة لـ (الخير). الدرّ المصون (٣٦/٢).

(٢) وبهذا يتمّ الكلام على قوله (عند ربّهم) و ترتفع (جنّات) على أنّها خبر مبتدأ محذوف. وذكر العكبري أنّ (عند ربّهم) متعلّق بحال من (جنّات)؛ لأنّه في الأصل صفة لهم، فلمّا قُدِّم نصب حالاً. ينظر إملاء ما منّ به الرحّمن (١١٧).

(***) في (ب): وإن رفعت.

(٣) وتكون هذه الجملة من المبتدأ أو خبر المبتدأ المحذوف تفسيرية لـ (الخير)، الدرّ المصون (٣٦/٢).

(****) في (أ) سقط: (على).

(٤) وهي قراءة يعقوب. ينظر مختصر الشّواذ (١٩)، البحر المحيط (٥٥/٣).

(*****) في (أ): بخير.

(٥) ويجوز نصب (جنّات) على وجهين، الأوّل: بدل من محلّ (بخير) ومحلّه النّصب؛ لأنّ (بخير) متعلّق بالفعل. وهذا الفعل لمّا لم يضمّن معنى (أعلم) تعدّى لاثنين، الأوّل تعدّى إليه بنفسه، والثّاني بالحرف، ولو ضمّن معنى (أعلم) لتعدّى إلى ثلاثة، والوجه الثاني: النصب بإضمار (أعني) وهو نظير الوجه الصّائر إلى رفعه على خبر ابتداء محذوف. ينظر إملاء ما منّ به الرحّمن (١١٧)، البحر المحيط (٥٥/٣)،الدرّ المصون (٣٧/٢).

(******) في (ب): على حسن.

[أ٨١] ﴿ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [١٥] [١] كاف / ﴿ بِٱلْعِبَادِ ﴾ [١٥] [٢] تامّ. قال صاحب [٣] الدرّ النّظيم [٤]:

(أؤنبئكم) رسموها بواو بعد ألف الاستفهام صورة للهمزة المضمومة كما ترى [٥]، وحذفوا الألف

[ب٦٨] بعد النون في جنات [*] في جميع القرآن اتفاقاً [٦]. وفي محل ﴿ ٱلَّذِينَ / يَقُولُونَ ﴾ [١٦] الحركات الثلاث: الرفع والنصب والجرّ، فمن رفعه خبر مبتدأ محذوف [٧]، أو نصبه بمقدّر كان الوقف على (بالعباد) تامّاً أو كافياً، وليس بوقف لمن جرّه بدلاً من قوله (للذين اتقوا) أو نعتاً للعباد [٨]، ومن حيث كونه رأس آية يجوز.

---

[١] عند ابن الأنباري تام. الإيضاح (٥٧١/٢)، وعند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١٢١)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٨).

[٢] عند ابن الأنباري حسن غير تام؛ لأنّ (الذين يقولون) نعت للعباد، وعند النحّاس يجوز الوقف عليه إن قدّرت (الذين) بمعنى (أعني) أو (هم)، ولا يوقف عليه إن جعلت (الذين) نعتا، و عند أبي عمرو كاف إن رفع على المدح (هم الذين) أو نصب على ذلك بتقدير (أعني) المصادر نفسها في (١).

[٣] الإمام العلاّمة أبو محمد، عبد الله بن أسعد اليمني اليافعي الشّافعي، مؤرّخ ، باحث ، ولد في عدن سنة (٦٩٨هـ) وتوفّي فيها سنة (٧٦٨هـ) . له مؤلفات كثيرة الأعلام (٧٢/٤).

[٤] الدرّ النظيم في خواص القرآن العظيم. تألف العلاّمة أبو محمد عبد الله بن أسعد اليمني اليافعي الشّافعي. مكتبة و مطبعة المشهد الحسين ـ الطبعة الثانية.

[٥] لم أقع على هذا القول في كتاب الدرّ النظيم.

[*] في (ب) سقط: (جنّات).

[٦] المقنع (٣٠).

[٨] وذكر الزجّاج و النحّاس أنّه لا يجوز أن يكون نعتاً (للذين اتّقوا)، أي: للمتّقين القائلين. وذكر أبو حيّان و السّمين أنّه لا يجوز أن يكون بدلاً من قوله (للعباد). ينظر معاني القرآن و إعرابه(٣٢٥/١)، إعراب القرآن للنحاس(١٤٧/١)، البحر (٥٧/٣)، الدرّ المصون (٣٨/٢).

﴿ ذُنُوبَنَا ﴾ [١٦] [١] جائز، ﴿ وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [١٦] [٢] كاف إن نصب [**] ما بعده على المدح بإضمار أعني أو أمدح، وليس بوقف إن جعل بدلاً من (الذين يقولون)، أو مخفوضاً نعتاً [٣] ، ومن حيث كونه رأس آية يجوز. ﴿ بِٱلْأَسْحَارِ ﴾ [١٧] [٤] تام إن قرئ ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ ﴾ [١٨] [**] فعلاً ماضياً بمعنى: أعلم بانفراده بالوحدانية، أو قضى الله، أو قرئ [***] شهداءُ الله [****] بالرفع على إضمار مبتدأ محذوف والإضافة، أي: هم شهداء [*****] الله [٥]، وليس بوقف إن قرئ (شُهِد) مبنياً للمفعول، أي: شُهِدَ انفراده بالألوهية [٦].

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٧١/٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٨).

[٢] كذا عند ابن النحّاس و أبي عمرو فهو كاف إن قطع عمّا بعده. ولا يوقف عليه إن تعلّق بما بعده. وعند ابن الأنباري تام إن قطع عمّا بعده ، وليس بوقف إن تعلّق بما بعده. القطع والائتناف (١٢١)، المكتفى (١٩٨)، الإيضاح (٥٧٢،٥٧١/٢).

[**] في (ب): إن تنصب.

[٣] ينظر الدرّ المصون (٣٩،٣٨/٢).

[٤] عند ابن الأنباري تام، وعند النحّاس، قال نافع و أبو حاتم تام قال النحّاس: وهذا على قراءة (شهداء الله). ومن قرأ (شهد الله) لم يقف على ما قبله؛ لأنّه متّصل به. وعند أبي عمرو تام. المصادر نفسها في (٢).

[**] في (أ) سقط: (الله).

[***] في (أ): وقرئ.

[****] في (أ) سقط: (الله).

[*****] في (ب): بشهداء .

[٥] وهي قراءة أبي نُهَيْك و أبي المهلّب (محارب بن دثار السّدوسي الكوفي) ينظر مختصر الشّواذ(١٩)، المحتسب لابن جنّي (٢٥٢/١)، البحر المحيط(٦١/٣).

[٦] وهي قراءة أبي الشّعثاء. المصادر نفسها في (٥). وعلى هذه القراءة يكون (أنّه لا إله إلاّ هو) في محل رفع على أنه بدل اشتمال من اسم الله تعالى. وبهذا تكون (الملائكة وأولو العلم) مرفوع على الابتداء و الخبر تقديره (يشهدون بذلك)، أو مرفوع على الفاعلية بإضمار محذوف تقديره: (وشهد الملائكة و أولو العلم بذلك). ينظر الدرّ المصون (٤٠/٢) .

أو قرئ (شهداءَ الله) جمعاً منصوباً مضافاً إلى الله حالاً، أو على المدح جمع شهيد [*] أو شاهد [١]، أو قرئ شُهُدَاً اللهَ بضم الشين والهاء وفتح [**] الدال ((منَوّناً ونصب الجلالة، أو قرئ شُهُدَ اللهِ بضم الشين والهاء وفتح الدال)) [***] وضمّها مضافاً لاسم الله [٢]، فالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هم شهد الله، والنّصب على الحال، وهو جمع شهيد كنذير ونذر[****]، أو قرئ شهداءُ لله [٣] بضم الهمزة ونصبها وبلام الجر، ونسبت هذه القراءة للإمام عليّ كرم الله وجهه [٤][٥]، ﴿ بِٱلۡقِسۡطِ﴾ [ط٧٣] [١٨][٦] حسن / ﴿ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [١٨] [٧] تامّ لمن قرأ ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ ﴾ [١٩] بكسر الهمزة ، وليس بوقف لمن فتحها - وهو الكسائي[٨] [٩] - لأنّ محلّها نصب؛ لأنّها مع مدخولها معمول لشهد،

---

[*] في (ب): جمع شهد.

[١] وهي قراءة أبي المهلّب. المحتسب(٢٥٢/١)، البحر(٦١/٣)، إعراب القرآن (١٤٨/١). قال ابن جنّي: هو حال، وصاحب الحال هو الضمير المستتر في (المستغفرين) ووافقه الزمخشري وأبو البقاء. المحتسب(٢٥٢/١)، الكشاف (٣٠٤/١)، إملاء ما منّ به الرحّمن (١١٨).

[**] في (ب): ونصب الدّال.

[***] في (أ) سقط الكلام بين القوسين: ((منوّنا.....الدّال).

[٢] ذكر النّقاش هاتين القراءتين. ينظر البحر المحيط(٦١/٣)، الدرّ المصون (٤١/٣).

[****] في(ب): كنذير ونذار.

[٣] القراءة التي ذكرها الأشموني (شهد لله) و الصّواب ما أثبتناه.

[٤] سبقت ترجمته ص(٨).

[٥] خرّج هذه القراءة الزمخشري، وقال: وقد قرئ بها، وهي على الخبر أو الحال. وخرّج هذه القراءة أيضا أبو حيّان والسّمين. ولم يذكر أحد أنّها قراءة الإمام علي، ولم يذكروا صاحبها. ينظر الكشاف (٣٠٤/١)، البحر(٦١/٣)، الدرّ المصون (٤٢/٢).

[٦] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٧٢/٢)، وعند النحّاس، قال الأخفش: إن شئت جعلته تماماً. القطع والائتناف (١٢١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٨).

[٧] كذا عند ابن الأنباري من حيث تمامه، ومن حيث عدم الوقف عليه، و كذا عند النحّاس الذي ذكر بأنّ الكسائي قد عورض لتركه قراءة الجماعة، وكذا عند أبي عمرو الذي قال: ومن فتح (أنّ) فقد جعلها بدلاً من قوله (لا إله إلاّ هو). المصادر نفسها في (٦).

[٨] سبقت ترجمته ص(٩).

[٩] قرأ الكسائي وحده بالفتح. ينظر السبعة في القراءات(١٥٦)، التيسير(٧٣).

وإن المعمولة لعامل يجب فتح همزتها ما لم تكن لقول، أو بإضمار حرف الجر كأنَّه قال: شهد الله أنَّه لا إله إلاَّ هو لأنّ الدين عند الله الإسلام أو بأنَّ الدين عند الله الإسلام [١] [*] . وعلى هذا فلا يوقف على (بالقسط)، ولا على (الحكيم)؛ لئلاَّ يفصل بين العامل ومعموله بالوقف. ﴿ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [١٩] [٢] كاف، ومثله ﴿ بَغْيَۢا بَيْنَهُمْ ﴾ [١٩] [٣]. ﴿ ٱلْحِسَابِ ﴾ [١٩] [٤] تامّ؛ للابتداء بالشرط ﴿ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ﴾ [٢٠] [٥] حسن؛ للابتداء بأمر يشمل[**]أهل الكتاب والعرب [***]، والأول مختص بأهل الكتاب فلم يكن الثاني من جملة جزاء[****] الشرط. قاله السجاوندي[٦][٧] ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ [٢٠][٨] حسن لتناهي الاستفهام إلى الشرط ﴿فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ﴾ [٢٠][٩] حسن؛ للابتداء بشرط آخر. وقال أبو عمرو [١٠] فيهما [*****] : كاف [١١] ، ﴿ ٱلْبَلَٰغُ ﴾[٢٠] [١٢] كاف ، ﴿ بِٱلْعِبَادِ ﴾ [٢٠] [١٣] تام؛ للابتداء بإنّ.

---

[١] ذكر في محل (أنّ الدّين) بفتح الهمزة أقوال كثيرة. ينظر الدرّ المصون (٤٦،٤٧/٢).

[*] في (ب) سقط: (بأنّ الدّين عند الله الإسلام).

[٢] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٧٣/٢)، وكذا عند النحّاس ، و الدّين: الطاعة. القطع والائتناف (١٢٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٨).

[٣] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

[٤] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس على قول أبي حاتم، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[٥] عند ابن الأنباري حسن. وعند النحّاس تام؛ لأنّ المعنى: (وأسلم من اتّبعن)، ويجوز أن يكون المعنى (لله ولمن اتّبعن) وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[**] في (ب): تشمل.

[***] في (ب): الرب.

[****] في (ب)+(ط) سقط: (جزاء).

[٦] سبقت ترجمته ص(١١).

[٧] ينظر علل الوقوف (٣٦٦/١).

[٨] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس كاف. الإيضاح (٥٧٣/٢)، القطع والائتناف (١٢٢).

[٩] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس كاف. المصادر نفسها في (٨).

[١٠] سبقت ترجمته ص(١١).

[*****] في (أ): فيها.

[١٢] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف. المصادر نفسها في (٨).

[١٣] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٨).

﴿بِغَيۡرِ حَقّٖ﴾ [٢١] جائز لمن قرأ (وَيُقَاتِلُون) [١] بألف بعد القاف لعدول المعنى عن قوله (ويقتلون) بغير ألف، وليس بوقف لمن قرأ (ويقتلون) بغير[*] / ألف لفصله بين اسم إنَّ وخبرها، وقوله [أ٨٢] (فبشرهم) في موضع خبر إن [٢]، وإن جعل خبر إنّ (أولئك الذين حبطت أعمالهم)، فلا يوقف على (أليم)، ولا على (النّاس) للعلّة المذكورة، ﴿أَلِيمٖ﴾ [٢١] [٣] كاف، ﴿وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [٢٢] [٤].

[ب٦٩] صالح وقال أبو عمرو[٥] [**] كاف؛ للابتداء بالنفي مع اتّحاد المقصود [٦] / ﴿مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [٢٢] [٧] تامّ. ومثله ﴿مُّعۡرِضُونَ﴾ [٢٣] [٨]، ﴿مَّعۡدُودَٰتٖ﴾ [٢٤] صالح؛ لأنّ الواو بعده تصلح للعطف وللحال، أي: وقد غرّهم، أو قالوا مغرورين [٩]، ﴿يَفۡتَرُونَ﴾ [٢٤] [١٠] كاف، ﴿لَّا رَيۡبَ فِيهِ﴾ [٢٥] جائز، وقال نافع [١١] تامّ وخولف في هذا؛ لأنّ ما بعده معطوف على الجملة قبله، فهو من عطف الجمل [١٢] ﴿لَا يُظۡلَمُونَ﴾ [٢٥] [١٣] تام.

---

[١] قرأ حمزة وحده (يقاتلون)، السبعة في القراءات(١٥٦)، التيسير (٧٣).

[*] في (أ): من غير.

[٣] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٢٢).

[٤] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٧٣/٢).

[٥] سبقت ترجمته ص(١١).

[**] في (أ) سقط: صالح، وقال أبو عمرو.

[٦] المكتفى (١٩٩).

[٧] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٧٣/٢)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٢٢) وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٩).

[٨] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٢٢).

[٩] ينظر علل الوقوف للسجّاوندي (٣٦٧).

[١٠] عند النحّاس تام. القطع والائتناف (١٢٢).

[١١] سبقت ترجمته ص(٩).

[١٢] ينظر القطع والائتناف (١٢٣).

[١٣] كذا عند النحّاس. المصدر نفسه في (١٢).

﴿ مَن تَشَآءُ ﴾ [٢٦] جائز في المواضع الأربعة، وقد نصّ بعضهم على الأوّل منها والأخير، والوجه أنها شيء واحد، ﴿ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ﴾ [٢٦] [١] كاف، ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [٢٦] [٢] تام، ﴿ فِي ٱلنَّهَارِ ﴾ [٢٧] جائز.

وقال يحيى بن نصير النحوي [٣] لا يوقف [*] على أحد المتقابلين حتى يؤتى[**] بالثاني[٤]، ومثله ﴿ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ [٢٧] و ﴿ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾ [٢٧]، ﴿ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [٢٧] [٥] تام، ﴿ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٢٨] [٦] تامّ؛ للابتداء بالشرط، ﴿ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [٢٨] [٧] قال أبو حاتم السجستاني [٨]: كاف [٩]، ووافقه أبو بكر بن الأنباري [١٠] [١١] ولم يمعن النظر، وأظنّه قلّده، وكان يتحامل [***] على أبي حاتم ويسلك [****] معه ميدان التعصب، تغمّدنا الله وإيّاهم برحمته، ولعل وجه هذا الوقف أنّه رأى الجملة مركّبة من الشرط والجزاء، وهو قوله: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [٢٨] استأنف بعده (إلاّ) على معنى إلاَّ أن يكون الخوف يحمله عليه، فعلى هذا التأويل يسوغ الوقف على (شيء)، وأجاز [*****] الابتداء بإلاَّ هنا، وفيه ضعف؛ لأنّ (إلاَّ) حرف استدراك يستدرك بها الإثبات بعد النّفي، أو النّفي بعد الإثبات، فهي متعلّقة بما قبلها في جميع الأحوال، مع أنَّ أبا حاتم في باب الوقف والابتداء هو الإمام المقتدى به في هذا الفن.

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٧٣/٢)، وعند النحّاس تام. القطع والائتناف (١٢٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٩).

[٢] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[٣] سبقت ترجمته ص(٦٣).

[**] في (أ): على أحد المقابلين حتى يؤتى، في (ب): على أحد المقابلين يأتي.

[٤] ينظر النّشر (١٨٧/١).

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[٦] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

[٧] عند أبي عمرو كاف، المكتفى (١٩٩).

[٨] سبقت ترجمته ص(٩).

[٩] ينظر القطع والائتناف (١٢٣).

[١٠] سبقت ترجمته ص(٨).

[١١] الإيضاح (٥٧٣/٢).

[***] في (ب): متحامل.

[****] في (ب): وسلك.

[*****] في (أ): وجاز

[ط٧٤] ووافقه الكواشي (*)[1] وقال: إلاَّ أن / يجعل حرف الاستثناء بمعنى (اللهمّ) والله أعلم بكتابه [2]، وفصّل أبو العلاء الهمداني [3] حيث قال: من العلماء من قال : إذا كان بعد الاستثناء كلام تامّ، جاز الابتداء بإلا إذا لم يتغير معنى (**) ما قبلها نحو: ﴿ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾[التين٩٥:٥]، وقوله: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ (***)﴾ [الانشقاق ٨٤: ٢٤،٢٥]، وكقوله:﴿ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾ [البقرة ٢: ١٥٩،١٦٠]، وأما لو تغير بالوقف معنى ما قبله نحو: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت ٢٩: ١٤]،(****) ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الحجر ١٥: ٨٥]، ونحو: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة ٢: ٢٤٩] ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [ص ٣٨: ٧٣،٧٤] [الحجر١٥،٣١،٣٢]، فلا يبتدأ بإلاَّ (*****). وأما إذا لم يكن بعد (إلاَّ) كلام تام، بل كان متعلقاً بما قبله فلا يوقف دونه (******) [4].

(*) في (ب): الكوشي.

[1] سبقت ترجمته ص(٢٩).

[2] لم أقع على مصدر ينقل قوله.

[3] سبقت ترجمته ص(٤٧).

(**) في (أ): يعني.

(***) في (أ): إلاّ الذين.

(****) في (أ) زيادة: ونحو.

(*****) في (أ) سقط: (فلا يبتدأ بإلاّ)، في (ب): فلا يبتدأ بإلاّ.

(******) في (أ) متعلّقاً بما قبلهم لم يوقف دونه، في (ب) متعلقاً بما قبله لم يوقف دونه.

[4] لم أقع على مصدر ينقل قول أبي العلاء الهمذاني، وكتابه في الوقف و الابتداء ليس بين أيدينا.

[أ٨٣] / وقال ابن مقسم [١]: إذا كان الاستثناء متّصلاً، فالوقف على ما بعدها أحسن [٢] نحو: ﴿ تَوَلَّوْاْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة ٢: ٢٤٦]، ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة ٢: ٢٤٩]، ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت ٢٩:١٤]، إلاَّ أن يكون الاستثناء بعد الآية فيوقف [*] على ما قبل (إلاَّ) لتمام الآية، وعلى ما بعدها لتمام [**] الكلام نحو: ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ ﴾ [ص ٣٨ : ٨٢،٨٣]، [ب٧٠] [الحجر ١٥: ٣٩،٤٠] ﴿ إِذْ نَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ ﴿١٣٤﴾ إِلَّا / عَجُوزًا ﴾ [الصّافات ٣٧: ١٣٤،١٣٥] وإن كان منقطعاً عمّا قبله فالوقف على ما قبل (إلاَّ) أجود، وعلى ما بعدها حسن، ثمّ ما كان منه رأس آية ازداد حسناً في الوقف، فمن المنقطع قبل تمام الآية قوله : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ [البقرة ٢: ١٥٠] هنا الوقف، ثم يبتدأ: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ وكذلك: ﴿ لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [النّساء ٤: ١٤٨] ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا ﴾ [مريم١٩: ٦٢] ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾ [الدّخان٤٤:٥٦]، والتامّ في ذلك كله آخر الآية. وأما المنقطع بعد تمام الآية، فقوله [***]: ﴿ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا ﴾ [الحجر١٥: ٥٨،٥٩،٦٠] ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴿٩﴾ إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ [****] ﴾ [الصافات ٣٧: ٩،١٠] ﴿ بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا حَمِيمًا ﴾ [النّبأ ٧٨: ٢٤،٢٥] ﴿ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُواْ ﴾ [التّين ٩٥: ٥]، فإنَّ اللفظ لفظ الاستثناء والتقدير [*****] الرجوع من إخبار إلى إخبار،

---

[١] سبقت ترجمته ص(٣٠٤).

[٢] كتابه في الوقف والابتداء ليس بين أيدينا.

[*] في (ب): فتوقف.

[**] في (أ) سقط: (الآية، وعلى ما بعدها لتمام).

[***] في (ب): قوله.

[****] في (أ) زيادة: ومنها.

[*****] في (ب) سقط: (الخطفة).

ومن معنى إلى معنى، وللعلماء في ذلك اختلاف كبير يطول [*] شرحه [١]، و حاصله أنَّ الاستثناء إن كان يتعلّق بالمستثنى منه [**] لم يوقف قبل (إلاّ)، و إن كان بمعنى (لكن) و ما بعده ليس من جنس ما قبله نحو: ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ ﴾ [البقرة ٢: ٧٨] ﴿ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ [***] ﴾ [اللّيل ٩٢: ٢٠]، ﴿ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النّساء ٤: ١٥٧]؛ إذ لم يستثن الظن من العلم؛ لأنّ اتباع الظن ليس بعلم، المعنى: لكنهم يتبعون الظن، والنحويون يجعلون هذا الاستثناء منقطعاً، إذ لم يصح دخول ما بعد (إلاَّ) فيما قبلها. ألا ترى أنَّ (الأماني) ليست من الكتاب، وتكون (إلاَّ) بمعنى الواو عند قوم نحو قوله [****]: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ﴾ [البقرة ٢: ١٥٠]، وكقوله: ﴿ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا ﴾ [النّمل٢٧:١١] ونحو [*****]: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ﴾ [النساء ٤:٩٢]. قال أبو عبيدة بن المثنى[٢]: إلاَّ بمعنى الواو؛ لأنّه لا يجوز للمؤمن قتل المؤمن عمداً ولا خطأً [٣]. ومن الاستثناء ما يشبه المنقطع كقوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [يونس١٠: ٦١]

---

[*] في (ب): تطول.

[١] ينظر جمال القرّاء و كمال الإقراء للسخّاوي (٥٦٦/٢)، البرهان في علوم القرآن (٣٥٦/١) (٢٣٦/٤)، الإتقان في علوم القرآن (١١٥٢/١).

[**] في (ب) سقط: (منه).

[***] في (ب) سقط: (الأعلى).

[****] في (ب) سقط: قوله.

[*****] في (ط) زيادة: قوله.

[٢] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٣] ما قاله أبو عبيدة: هذا كلام تستثني العرب الشيء من الشيء، وليس منه على اختصار و ضمير. وليس لمؤمن أن يقتل مؤمناً على حال إلاّ أن يقتله مخطئاً. فإن قتله مخطئاً فعليه ما قال الله في القرآن. مجاز القرآن (١٣٦/١).

فقوله: (إلاَّ في كتاب) منقطع عمّا قبله؛ إذ لو كان متصلاً لكان بعد النفي تحقيقاً، وإذا كان كذلك وجب أن يعزب عن الله تعالى مثقال ذرة وأصغر وأكبر منها [*] إلاَّ في الحال التي استثناها، وهو قوله (إلاَّ في كتاب مبين) ((وهذا لا يجوز أصلاً، بل الصحيح الابتداء بإلاَّ على تقدير الواو، أي:
[أ٨٤] وهو / أيضاً في كتاب مبين [**]))، ونحو ذلك قوله: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ إلى قوله
[ط٧٥] ﴿ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام ٦: ٥٩]، ومعنى (فليس من الله في شيء) أي: ليس من توفيق الله وكرامته / في شيء، أو ليس فيه لله حاجة [***]، أي: لا يصلح لطاعته ولا لنصرة دينه [١]. وقال الزجّاج [٢]: معناه من يتول غير المؤمنين فالله بريء منه [****][٣] ﴿ تُقَىٰةً ﴾ [٢٨] [٤] حسن. وقال أبو عمرو[٥]: كاف [٦] ﴿ نَفْسَهُۥ ﴾ [٢٨] [٧] كاف ﴿ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [٢٨] [٨] تامّ، ﴿ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [٢٩] [٩] كاف لاستئناف ما بعده، وليس معطوفاً على جواب الشرط ؛ لأنّ علمه تعالى بما في السموات و ما في الأرض غير متوقف على شرط ، ومثله: ﴿ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [٢٩] [١٠].

---

[*] في (ب): وأكبر منهما.

[**] في (ب): سقط الكلام بين القوسين ((وهذا .... مبين)).

[***] في (ب) سقط: فيه لله حاجة.

[١] ينظر المحرر الوجيز (٢٨٩).

[٢] سبقت ترجمته ص(٢٧١).

[****] في (ب): منهم.

[٣] ينظر معاني القرآن و إعرابه (٣٣٤/١).

[٤] عند النحّاس تام. القطع والائتناف (١٢٣).

[٥] سبقت ترجمته ص(١١).

[٦] المكتفى (١٩٩).

[٧] عند النحّاس تام. القطع والائتناف (١٢٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٩).

[٨] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٢٣).

[٩] عند ابن الأنباري تام. الإيضاح (٥٧٤/٢)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٢٣)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٩).

[١٠] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٧٤/٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٩).

﴿قَدِيرٌ﴾ [٢٩] [١] كاف إن نصب ﴿يَوْمَ﴾ [٣٠] باذكر مقدّراً مفعولاً به [*][٢]، وليس بوقف إن نصب بيحذّركم الأولى[٣]، وكذا إن نصب بالمصير / للفصل بين المصدر ومعموله، كأنّه [**] قال: [ب٧١] تصيرون إليه يوم تجد كل [***] [٤] ، ومن حيث كونه رأس آية يجوز، ويضعف نصبه بقدير؛ لأنّ قدرته[****] تعالى [*****] على كل شيء لا تختص بيوم دون يوم، بل هو متصف بالقدرة [٥] دائماً.

[١] عند النحّاس تام، إن جعلته بمعنى (اذكروا يوم تجد كلّ نفس). القطع والائتناف (١٢٣) .

[*] في (أ) سقط: (به).

[٢] وقدّر الطبري النّاصب له (اتّقوا). تفسير الطبري (٣٢٢/٥). قال أبو حيّان: الإضمار على خلاف الأصل فهو مستغنى عنه. البحر(٩٧/٣).

[٣] وهو القول الأول للزجّاج و النحّاس. معاني القرآن و إعرابه (٣٣٥/١)، إعراب القرآن (١٥١/١). قال ابن الأنباري: وعلى هذا يكون ما بين الظرف و ناصبه معترضاً وهو كلام طويل، والفصل بمثله مستبعد من جهة الصناعة، وأمّا من جهة المعنى فلا يصحّ؛ لأنّ التّخويف موجود، واليوم موعود، فكيف يتلاقيان. الدرّ المصون (٦٣/٢).

[**] في (ب): كأن.

[***] في (ب) سقط: (كلّ).

[٤] وهو القول الثاني للزجّاج و النحّاس، وعليه ابن الأنباري ومكّي بن أبي طالب. معاني القرآن و إعرابه (٣٣٥/١)، إعراب القرآن (١٥١/١)، الإيضاح (٥٧٤/٢)، قال السّمين: وهذا الرأي ضعيف على قواعد البصريين؛ للزوم الفصل بين المصدر و معموله بكلام طويل. الدرّ المصون (٦٢/٢).

[****] في (أ): (ويضعف نفسه بقدير لا قدرته على كلّ شيء) بدلا من (ويجوز، و يضعف نصبه بقدير لأنّ قدرته).

[*****]في (ب) سقط: (تعالى).

[٥] قال ابن الأنباري: لا يلزم من ذلك تقييد قدرته بزمان؛ لأنّه إذا قدر في ذلك اليوم الذي يسلب كلّ أحد قدرته، فلأن يقدر في غيره بطريق أولى و أحرى.

ويضعف نصبه بتودّ، أي: تودّ يوم القيامة حين تجد كل نفس خيرها وشرّها تتمنى بعد ما بينها وبين ذلك اليوم وهَوْله [١]، ﴿ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا ﴾ [٣٠] [٢] تامّ إن جعلت (ما) مبتدأ وخبرها (تودّ)[٣]، ومن جعلها شرطية وجوابها (تودّ) لم يصب، ولم يقرأ أحد إلاَّ بالرفع، ولو كانت شرطية لجزم (تودّ). ولو قيل يمكن أن يقدّر[*] محذوف: أي فهي (تودّ) [**]، أو نوى بالمرفوع التقديم ويكون دليلاً [***] للجواب لا نفس الجواب [****] ، لكان [*****] في ذلك تقديم المضمر

[١] رجّح الزمخشري النّصب بـ (تودّ)، والضمير في (بينه) لليوم، و التّقدير ما ذكره الأشموني. الكشاف (٣١١/١). قال أبو حيّان: ما ذكره الزمخشري يبدو حسناً مرجّحاً، ولكن في المسألة خلاف، وهو إذا كان الفاعل ضميراً عائداً على شيء اتّصل بمعمول الفعل فالكسائي و جمهور البصريين إلى جواز هذه المسائل، ومنها الآية على تخريج الزمخشري؛ لأنّ الفاعل بـ (تودّ) هو ضمير عائد على شيء اتّصل بمعمول (تودّ)، وهو (يوم)؛ لأنّ (يوم) مضاف إلى تجد كلّ نفس، والتّقدير: يوم وجدان كلّ نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء تودّ كذا. وذهب الفرّاء و أبو الحسن الأخفش إلى أنّ هذه المسائل لا تجوز؛ لأنّ هذا المعمول فضلة فيجوز الاستغناء عنه، وعود الضمير على المعمول في هذه المسائل يخرجه عن ذلك؛ لأنّه يلزم ذكر المعمول ليعود الضمير الفاعل على ما اتّصل به فيتنافى السّببان. البحر المحيط (٩٨،٩٧/٣) وقد تمّت دراسة هذه المسالة في قسم الدرّاسة ص(٩٤).

[٢] عند ابن الأنباري حسن، إن جعلت (ما) مبتدأ، خبرها (تودّ)، ولا يتمّ الوقف عليه إن جعلت (ما) نسقا على (ما) الأولى. الإيضاح (٥٧٤/٢)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٩)، وعند النحّاس تام على قول نافع، والتمام عند الأخفش (أمداً بعيداً). قال النحّاس: إن جعلت (ما) عطفاً، و (تودّ) جملة حالية فالوقف التام (أمداً بعيداً)، و إن جعلت (تودّ) مستأنفاً فالوقف (من سوء)، و القطع البيّن (أمداً بعيداً)، و إن جعلت (ما) مبتدأ لم تقف على (محضراً). القطع والائتناف (١٢٣)

[٣] ذكر هذا الوجه ابن عطيّة و لم يبدأ به، وبدأ به الزمخشري، والتّقدير: و الذي عملته من سوء تودّ هي لو تباعد ما بينها و بينه. وعلى هذا أبو حيّان و السّمين الحلبي. ينظر المحرر الوجيز(٢٩٠)، الكشاف (٣١١/١)، البحر المحيط (٩٩/٣)، الدرّ المصون(٦٤/٢).

[*] في (ب) يمكن أن يقدّم.

[**] في (أ) أيّ هو تودّ.

[***]في (أ) ويكون قليلا.

[****] في (أ) لا نص الجواب.

[*****] في (أ)+(ب): لكن.

على ظاهره في غير الأبواب المستثناة، وذلك لا يجوز[١]. و قراءة عبد الله [٢] ﴿ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ ﴾ [٣] تؤيّد كون (ما) شرطية مفعولة بعملت، وفي الكلام حذف تقديره [*]: تسرّ به ومن سوء محضراً. حذف (تسرّ) من الأول و(محضراً) من الثاني، والمعنى: وتجد ((ما عملت من سوء محضراً تكرهه، وليس بوقف إن عطف (وما عملت من سوء على))) [**] (ما عملت من خير[٤])، ﴿ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾ [٣٠] [٥] حسن ، وكرّر التحذير تفخيماً وتوكيداً كما في قوله :

لا أَرَى المَوتَ يَسْبِقُ المَوتَ شيءٌ نَغَّصَ المَوتُ ذَا الغِنَى و الفَقَيْرَا [٦]

---

[١] جوّز أبو البقاء أن تكون (ما) شرطية، وارتفع (تودّ) على أنّه أراد الفاء، أي: فهي تودّ، و يجوز أن يرتفع من غير تقدير حذف؛ لأنّ الشرط هنا ماض، و إذا لم يظهر في الشرط لفظ الجزم جاز في الجزاء الجزم و الرفع. وقال أبو حيّان: فعل الشرط إذا كان ماضياً، و ما بعده مضارع تتمّ به جملة الشرط والجزاء، جاز في ذلك المضارع الجزم و هو فصيح، وجاز فيه الرّفع وهو مسموع في لسان العرب، وقال بعض أصحابنا: هو أحسن من الجزم . ولكن (مّا) امتنعت أن تكون شرطاً هنا، لأنّ النيّة بالمرفوع التّقديم، ويكون إذ ذاك دليلا على الجواب لا نفس الجواب، فنقول: إذا كان (تودّ) منويا به التّقديم أدّى إلى تقديم المضمر على ظاهره في غير الأبواب المستثناة في العربية، ألا ترى أنّ الضمير في (بينه) عائد على (ما) فيصير التّقدير: (تودّ كلّ نفس لو أنّ بينها و بينه أمدا بعيدا ما عملت من سوء) فلزم هذا التقديم تقديم المضمر على الظاهر و ذلك لا يجوز. إملاء ما منّ به الرحّمن (١٢٠)، البحر المحيط (١٠١،١٠٠/٣).

[٢] عبد الله بن مسعود. سبقت ترجمته ص(٣٦).

[٣] وهي قراءة ابن أبي عبلة أيضا. ينظر الكشاف (٣١١/١).

[*] في (ب): بتقديره.

[**] في (ب): سقط الكلام بين القوسين: ((ما عملت..... على)).

[٤] وعلى هذا يكون في (ما) وجهان، الأوّل: موصولية والعائد مقدّر، أي: ما عملته (تجد الذي عملته)، والثاني: مصدرية، و يكون المصدر واقعا موقع المفعول تقديره: يوم تجد كلّ نفس عملها، أي: معمولها فلا عائد حينئذ عند الجمهور. ينظر الدرّ المصون (٦٤/٢).

[٥] عند ابن الأنباري تام، وكذا عند أبي عمرو، وذكرنا ما قاله النحّاس عند الحديث عن قوله تعالى: (محضراً:٣٠). الإيضاح (٥٧٤/١)، القطع والائتناف (١٢٣)، المكتفى (١٩٩).

[٦] البيت لعدي بن زيد بن حماد العبادي. شاعر من دهاة الجاهليين و أوّل من كتب بالعربية في ديوان كسرى. مات نحو سنة (٥٩ م). و البيت في ديوانه ص(٦٥)، تحقيق محمد جياد المعيبيد. شركة الجمهورية للنّشر - بغداد (١٩٦٥م) .

﴿ نَفۡسَهُۥۗ ﴾ [٣٠] [١] كاف، ﴿ بِٱلۡعِبَادِ ﴾ [٣٠] [٢] تامّ، ﴿ يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [٣١] ليس بوقف لعطف ما بعده على ما قبله،﴿ ذُنُوبَكُمۡۗ ﴾ [٣١] [٣] كاف ﴿ رَّحِيمٞ ﴾ [٣١] [٤] تامّ، ﴿ وَٱلرَّسُولَۖ ﴾ [٣٢] حسن؛ للابتداء بالشرط مع الفاء،﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾ [٣٢] ليس بوقف؛ لأنّ جواب الشرط لم يأت بعد[*]، ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [٣٢] [٥] تامّ،﴿ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [٣٣] [٦] جائز [**] من حيث كونه رأس آية، وليس بمنصوص عليه؛ لأنّ (ذريّة) حال من (اصطفى)، أي: اصطفاهم حال كونهم ذريّة بعضها من بعض، أو بدل من (آدم) وما عطف عليه على قول من يطلق الذريّة على الآباء والأبناء [٧]. فلا يفصل بين الحال / و ذيها [***]، ولا بين البدل والمبدل منه. فإن نصبت (ذريّة) على المدح كان الوقف على ﴿ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ كافياً. ﴿ مِنۢ بَعۡضٖۗ ﴾ [٣٤] [٨] كاف. [٨٥أ]

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (١/ ٥٧٤)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٩).

[٢] كذا عند النحّاس. القطع و الائتناف (١٢٣)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (١٩٩).

[٣] عند ابن الأنباري حسن، الإيضاح (٥٧٤/١)، وعند النحّاس تام على قول نافع. القطع والائتناف (١٢٣)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (١٩٩).

[٤] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٣).

[*] في (ب): بعده.

[٥] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

[٦] عند ابن الأنباري غير تام، و كذا عند النحّاس ليس بقطع كاف، و كلاهما على أنّ (ذريّة) منصوبة على القطع ممّا قبلها. الإيضاح (٥٧٥/١). القطع والائتناف (٢١٣).

[**] في (أ) حسن، و الصواب ما ذكرناه لأنّ الآية متّصلة لفظا ومعنى.

[٧] ذكر أبو البقاء أنّها بدل من نوح ومن عطف عليه، و قال لا يجوز أن تكون بدلاً من آدم لأنّه ليس بذريّة. قال الجرجاني صاحب النّظم: الآية توجب أن يكون الآباء ذريّة للأبناء، و الأبناء ذريّة للآباء، وقال الراغب الأصبهاني: الذريّة تقال للواحد، و الجمع، و الأصل و النّسل، قال أبو حيّان فعلى هذين الوجهين تكون (ذريّة) بدلاً من آدم و ما عطف عليه، ووافقه السّمين. وذكر الزمخشري أنّ (ذريّة) بدلا من الآلين، آل إبراهيم و آل عمران، أيّ أنّهما ذريّة واحدة. ينظر إملاء ما منّ به الرحّمن (١٢٠)، البحر المحيط (١١٢،١١١/١)، الدرّ المصون (٧٠/٢)، الكشاف (١/ ٣١١). وقد تمّت دراسة هذه المسألة في قسم الدرّاسة ص(٩١).

[***] في (أ) ذويها.

[٨] عند النحّاس تام على قول نافع، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٣٤] [١] تامّ على قول أبي عبيدة معمر بن المثنى [٢] إنّ (إذْ) زائدة لا موضع لها من
[ط٧٦] الإعراب والتقدير عنده: قالت امرأت عمران إني نذرت [*]، على أنّه / مستأنف [٣]، وهذا وهم من أبي عبيدة؛ وذلك أنَّ (إذْ) اسم من أسماء الزّمان فلا يجوز أن يلغى [**]؛ لأنّ اللغو إنَّما يكون في الحروف [٤]، وموضع (إذْ) نصب بإضمار فعل أي: اذكر لهم وقت إذ قالت، قاله المبرّد [٥] والأخفش [٦]، فهي مفعول به لا ظرف [٧]. وقال الزجّاج [٨] الناصب له (اصطفى) مقدراً مدلولاً عليه بـ (اصطفى) الأوّل، أي: اصطفى آل عمران إذ قالت [٩]، فعلى هذين الوجهين لا يوقف على (عليم) لتعلّق ما بعده بما قبله أي: سمع دعاءها ورجاءها فَـ (إذْ) متعلّقة بالوصفين معاً.

---

[١] عند النحّاس كاف إن جعلته بمعنى (اذكر إذ)، وإن جعلته بمعنى (سميع إذ) لم يكن كافياً. القطع والائتناف (١٢٤)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (٢٠٠).

[٢] سبقت ترجمته ص(١٠).

[*] في (أ)+(ب) سقط: (نذرت).

[**] في (أ): أن تلغى، في (ب): فلا يجوز تلغى.

[٤] قال ابن هشام ذكر لِـ (إذْ) معنيان، أحدهما التّوكيد وذلك بأنْ تحمل على الزيادة وقدْ قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة، والثّاني التّحقيق مثل (قدْ)، وحملت عليه الآية ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ [الزخرف ٣٩:٤٣]. قال ابن هشام: وليس هذان القولان بشيء. مغني اللبيب (١١٥،١١٦/١).

[٥] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٦] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٧] خرّج قول (الأخفش) و(المبرّد) أبو حيّان. البحر المحيط (١١٤/٣).

[٨] سبقت ترجمته ص(٢٧١).

[٩] ينظر معاني القرآن و إعرابه (٣٣٧/١)، وعليه يكون (وآل عمران) من باب عطف الجمل، لا من باب عطف المفردات، إذ لو جعل من عطف المفردات لزم أن يكون وقت اصطفاء آدم هو وقت قول امرأة عمران، وليس كذلك لتغاير الزمانيين، لذلك تمّ تقدير عامل غير الملفوظ. ينظر البحر المحيط (١١٤/٣). وذكر في (إذ) تعليقات أخرى، فذهب الطبري إلى أنّ العامل فيه (سميع) و إليه نحا الزمخشري الذي قال: أو سميع عليم لقول امرأة عمران و نيّتها و (إذ) منصوب به. وفيه ما فيه من الخلاف الذي بينه أبو حيّان و بأن اتّصافه سبحانه وتعالى بسميع عليم لا يتقيّد بذلك الوقت. تفسير الطبري (٣٣٠/٥)، الكشاف (٣١٢/١)، البحر المحيط (١١٤/٣، ١١٥).

﴿مُحَرَّرًا﴾ [٣٥] جائز(*)، وهو حال من الموصول(**)، وهو (مَا فِي بَطْنِي) والعامل فيها (نذرت) (١)، [ب٧٢] ولا يستحسن لتعلّق الفاء بما قبلها (***). ﴿ فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ ﴾ [٣٥] تامّ عند نافع (٢) (٣)؛ للابتداء بإنّ، ﴿ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [٣٥] (٤) كاف ومثله ﴿ أُنثَىٰ ﴾ [٣٦] (٥) لمن قرأ (وضعتْ) بسكون التاء؛ لأنّه يكون إخباراً من الله عن أمّ مريم، وما بعده من كلام الله، فهو منفصل من كلام أمّ (****) مريم ومستأنف، و بها قرأ ابن كثير (*****) (٦) ونافع (٧) وأبو عمرو (٨) وحفص (٩) عن (******) عاصم (١٠) وحمزة (١١) و الكسائي (١٢)(١٣).

(*) في (أ) حسن، و الصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ الكلام منفصل لفظا فلا يكون الوقف حسناً.

(**) في (أ) حال من الموصوف.

(١) وفيه أوجه أخرى ذكرها أبو حيّان. ينظر البحر المحيط (١١٥/٣).

(***) في (ب): لما قبلها.

(٢) سبقت ترجمته ص(٩).

(٣) ينظر القطع والائتناف (١٢٤).

(٤) عند النحّاس قال نافع تام. المصدر نفسه في (٣).

(٥) كذا عند ابن الأنباري فهو حسن بسكون التاء و لا يوقف عليه بضمّها. وكذا عند النحّاس وهو كذلك عند يعقوب و أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٧٥/٢)، القطع و الائتناف (١٢٤)، المكتفى (٢٠٠).

(****) في (ب)+(ط) سقط (أمّ).

(*****) جاء في النّسخ الثلاث أبو جعفر، والصّواب ما أثبتناه.

(٦) سبقت ترجمته ص(١٦).

(٧) سبقت ترجمته ص(٩).

(٨) سبقت ترجمته ص(١٦).

(٩) سبقت ترجمته ص(٢٤٣).

(******) في (أ)+(ب) سقط: حفص عن.

(١٠) سبقت ترجمته ص(١٦).

(١١) سبقت ترجمته ص(١٦).

(١٢) سبقت ترجمته ص(٩).

(١٣) السبعة في القراءات(١٥٧)، التيسير(٧٣)، النشر (١٨٠/٢)، الإتحاف (٢٢٢).

وليس بوقف لمن قرأ بضمّ التاء، وهو ابن عامر[١] وأبو بكر[٢] عن عاصم [٣][٤]، وعليه فلا يوقف على (أنثى) الأول والثاني؛ لأنّهما من كلامها [*] فلا يفصل بينهما، فكأنها قالت اعتذاراً إنّي وضعتها وأنت يا رب أعلم بما وضعت.﴿ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ [٣٦] جائز [**] على قراءة سكون [***] التاء، وليس بوقف لمن ضمها. ﴿ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ [٣٦] جائز[****] إن جعل من كلام الله، وليس بوقف إن جعل مع[*****] ما قبله من كلام أمّ مريم، ولا[******] وقف من ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ إلى ﴿ٱلرَّجِيمِ ﴾ فلا يوقف على ﴿مَرْيَمَ﴾ ، سواء قرئ (وضعت) بسكون التاء أو بكسرها على خطاب الله لها؛ لأنّه معطوف على (إنّي وضعتها)، وما بينهما معترض بين المعطوف والمعطوف عليه، مثل ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة٥٦: ٧٦]. اعترض بجملة (لو تعلمون) بين المنعوت الذي هو (لقسم) وبين نعته الذي هو (عظيم)[٥]، وهنا بجملتين: الأولى (والله أعلم بما وضعت)، والثّانية (وليس الذكر كالأنثى). قرأ نافع [٦] (وإنّيَ) بفتح ياء المتكلم التي قبل الهمزة المضمومة. [٧]

---

[١] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٢] شعبة بن عيّاش بن سالم أبو بكر الحنّاط الأسدي الكوفي الإمام العلم راوي عاصم. ولد سنة (٩٥هـ). عرض القرآن على عاصم و غيره، توفّي سنة (١٩٣هـ). الغاية (٣٢٥/١)، الأعلام (٢٤٢/٣).

[٣] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٤] السبعة في القراءات (١٥٧)، التيسير (٧٣)، النشر (١٨٠/٢)، الإتحاف (٢٢٢).

[*] في (أ) كلمتها.

[**] في (أ) حسن. و الصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ الكلام منفصل لفظاً، فلا يكون حسناً.

[***] في (أ) حسن، و الصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ الكلام منفصل لفظاً، فلا يكون حسناً.

[****] في (ط) سقط: (مع).

[*****] في (أ) فلا.

[٥] قاله الزمخشري. ينظر الكشاف (٣١٤/١).

[٦] سبقت ترجمته ص(٩).

[٧] ينظر السبعة في القراءات (١٧١)، التيسير (١٢٧/٢)، الإتحاف (١٤٩).

وكذلك [*] كلّ ياء وقع بعدها [**] همزة مضمومة إلاَّ في [***] موضعين، فإنَّ الياء تسكّن [****] فيهما، ﴿ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ ﴾ [البقرة٢: ٤٠] ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ ﴾ [الكهف١٨: ٩٦] [١]، ﴿ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [٣٦] كاف، وقيل تامّ [٢].

[أ٨٦] ﴿ نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ [٣٧] [٣] حسن عند من خفف [*****] (وكَفَلَها)؛ لأنّ الكلام منقطع / عن الأول بتبدّل فاعله، فإنَّ فاعل المخفّف (زكريا)، وفاعل المشدّد ضمير اسم الرّب عزّ وجلّ، أي: وكفَّلها الله [******] زكريا، [*******] وبها قرأ حمزة [٤] و الكسائي [٥] وعاصم [٦]، وقصروا (زكريا) غير عاصم[٧]، فإنّه قرأ بالمدّ، فمن مدّ أظهر النصب، ومن قصر كان في محل النصب، وخفّف الباقون ومدّوا (زكرياءُ) مرفوعاً، أي: ضمّها زكريا إلى نفسه [٨]. وليس بوقف لمن شدّد؛ لأنّ الفعلين معاً

---

[*] في (أ) سقط (كذلك).

[**] في (أ) سقط (بعدها).

[***] في (أ)+(ب) سقط (في).

[****] في (ب): الياء سكن.

[١] السبعة في القراءات (١٧١)، التيسير (٧٨)، النّشر (١٢٨،١٢٧/٢)، الإتحاف (١٤٩) وقال ابن الجزري: إسكان الياء في هذين الموضعين لكثرة حروفهما و الله أعلم بالصّواب.

[٢] قاله النحّاس وذلك على قراءة (وضعتُ : ٣٦) بضم التاء على أنّه من كلام أمّ مريم. القطع والائتناف (١٢٤).

[٣] كذا عند النحّاس من حيث حسنه على قراءة التّخفيف (كفلها)، ومن حيث عدم الوقف عليه على قراءة التّشديد (كفّلها). القطع والائتناف (١٢٥).

[*****] في (ب) سقط (الله).

[******] في (أ)+(ط) زيادة و ليس هذا موضعها ((وليس بوقف لمن شدّد؛ لأنّ الفعلين معا لله تعالى، أيّ أنبتها الله نباتاً حسناً و كفّلها الله زكريا)).

[٤] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٥] سبقت ترجمته ص(٩).

[٦] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٧] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٨] قرأ ابن كثير و نافع و أبو عمرو و ابن عامر (و كَفَلها) مفتوحة الفاء خفيفة، ومدّوا (زكرياءُ) على الرّفع، والباقون بالتّشديد و بقصر (زكريا) لكنّ عاصما كان يمدّ (زكرياء) في كلّ القرآن ـ السبعة في القراءات (١٥٧)، التيسير (٧١).

لله تعالى، أي: أنبتها الله نباتاً حسناً و كفَّلها الله زكريا [*]، ومن حيث إنه عطف جملة على جملة يجوز عند بعضهم [١]. ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ [٣٧] جائز على القراءتين، ومثله ﴿رِزۡقٗا﴾ [٣٧] وكذا ﴿هَٰذَاۖ﴾ [٣٧] منصوص [**] عليهما. ﴿ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [٣٧] [٢] كاف إنْ جعل ما بعده من كلام الله، وجائز إن جعل من الحكاية عن مريم [***] أنَّها قالت: إن الله يرزق من يشاء بغير حساب [****]، والأولى وصله بما بعده، ﴿ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [٣٧] [٣] تامّ وقيل كاف؛ لأنّ ما بعده متعلّق به من جهة المعنى [٤]

روى سعيد بن جبير [٥] عن ابن عباس [٦] رضي الله عنهما أنه قال : لمّا رأى زكريا عليه السلام
[ط٧٧] فاكهة / الشتاء في الصيف، وفاكهة الصيف في الشّتاء، قال إنَّ الذي يفعل هذا قادر على أن يرزقني ولداً ، فعند ذلك دعا زكريا ربه [٧]، ﴿ طَيِّبَةٗۖ﴾ [٣٨] حسن؛ للابتداء بإنّ. ﴿ ٱلدُّعَآءِ ﴾ [٣٨][٨]
[ب٧٣] تامّ، ﴿ ٱلۡمِحۡرَابِ ﴾ [٣٩] حسن على قراءة من كسر همزة / (إن) [٩] على إضمار القول، أي: قالت إنَّ الله، وقد جاء إضمار القول كثيراً، من ذلك قوله: ﴿ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ﴿٢٣﴾

---

[*] في (أ)+(ط): سقط ما بين القوسين ((وليس .....زكريا)) وقد ورد في الصفحة السابقة برقم [*******]. والمكان الصحيح لهذه العبارة هنا.

[١] قاله النحّاس. القطع والائتناف (١٢٥).

[**] في (أ) منصوصا.

[٢] عند ابن الأنباري حسن، وهو من كلام مريم. الإيضاح (٥٧٦/١)، وعند أبي عمرو كاف إذا جعل ما بعده من كلام مريم، وتام إذا جعل ما بعده من كلام الله تعالى، المكتفى (٢٠٠).

[***] في (أ) عن أمّ مريم، في (ب) عند أمّ مريم.

[****] في (أ) سقط (حساب).

[٣] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٠).

[٤] قاله النحّاس. القطع والائتناف (١٢٥).

[٥] سبقت ترجمته ص(٧٢).

[٦] سبقت ترجمته ص(١٩).

[٧] ينظر تفسير القرآن العظيم (٤٠٦/١).

[٨] عند النحّاس كاف، وعند أبي عمرو تام. القطع والائتناف (١٢٥)، المكتفى (٢٠٠).

[٩] عند النحّاس صالح على هذه القراءة. وهي قراءة ابن عامر وحمزة والأعمش، وقرأ الباقون بالفتح. القطع والائتناف (١٢٥)، السبعة في القراءات (١٥٨)، الاتحاف (٢٢٣/٢).

سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [الرعد ١٣: ٢٣،٢٤]، أي: يقولون سلام عليكم [*]. فإن تعلقت (إنّ) المكسورة بفعل مضمر ولم تتعلّق بما قبلها من الكلام حسن الابتداء بها والوقف على ما قبلها، وليس بوقف لمن فتحها؛ لأنّ التقدير (بأنّ الله)، فحذف الجار ووصل الفعل إلى ما بعده فهو منصوب المحل بقوله: (فنادته)؛ لأنّه فعل يتعدى إلى مفعولين، أحدهما الهاء، والثاني أنَّ الله. وأمّا من أقام النداء مقام القول فلا يقف [**] على (المحراب) [١]، وكذا: على قراءة من قرأ (أنَّ الله) بفتح الهمزة على تقدير بأنَّ الله، أي: بهذا اللّفظ لتعلق ما بعد (المحراب) بما قبله. انظر النّكزاوي[٢] [٣]، ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [٣٩] كاف، وقيل تامّ [٤]، ﴿ عَاقِرٌۖ ﴾ [٤٠] حسن، ووقف بعضهم على[***] ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ [٤٠] على أنّ ((الإشارة بكذلك إلى حال زكريا وحال امرأته، كأنّه قال ربِّ على أيّ وجه يكون لنا غلام ونحن بحال كذا؟ فقال له: كما أنتما يكون لكما الغلام، والكلام تمّ في قوله (كذلك)، وقوله الله يفعل ما يشاء) جملة مبيّنة مقرّرة في النفس وقوع هذا الأمر المستغرب[٥]، وعلى هذا يكون [****] (كذلك) متعلقاً / بمحذوف. (والله يفعل ما يشاء) جملة منعقدة من مبتدأ وخبر[٦]، وليس بوقف [٨٧أ] إن جعلت الكاف في محل نصب حال من ضمير ذلك، أي: يفعله [*****] حال كونه مثل ذلك [٧]

---

[*] في (أ)+(ب) سقط: (أيّ يقولون سلام عليكم).

[**] في (ب) فلا تقف.

[١] كسر همزة إنّ على إضمار القول عند البصريين، أي: فنادته فقالت. و الكوفيون لا إضمار عندهم؛ لأنّهم يجرون ما في معنى القول (كالنداء و الدّعاء) مجرى القول في الحكاية، فـ (إنّ) مكسورة عندهم بـ (نادته)؛ لأنّ معناه قالت له. ينظر معاني القرآن وإعرابه (٣٤١/١)، البحر المحيط (١٢٩/٣).

[٢] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[٣] كتاب النّكزاوي ليس بين أيدينا.

[٤] وهو قول النحّاس و أبي عمرو. القطع والائتناف (١٢٦)، المكتفى (٢٠٠).

[***] في (أ) وبعضهم وقف على (قال كذلك)، في (ب) ووقف بعضهم (قال كذلك).

[٥] هذا التفسير قاله ابن عطيّة. المحرر الوجيز (٢٩٨/١).

[٦] ذكر ذلك السّمين الحلبي. الدرّ المصون (٨٨/٢).

[*****] في (أ) يفعل، في (ب) بفعل.

[٧] النّصب على الحال هو مذهب سيبويه، وهو منصوب على الحال من المصدر المضمر المفهوم من الفعل المتقدّم المحذوف بعد الإضمار، أي: يفعله حال كونه كذلك. و أكثر المعربين يجعلون الكاف في مثل (كذلك، كما) في محل نعت لمصدر محذوف. البحر المحيط (١١٠/١). وقد تمّت دراسة هذه المسألة في قسم الدرّاسة ص(٩٦).

أو جعلت في محل رفع خبر مقدّم، والجلالة [*] مبتدأ مؤخر[١]، ﴿ مَا يَشَآءُ ﴾ [٤٠] [٢] تامّ وهو رأس آية. ﴿ٱجۡعَل لِّيٓ ءَايَةً﴾ [٤١] حسن، ومثله ﴿ رَمۡزًا ﴾ [٤١] [٣] وقيل تامّ [٤]؛ للابتداء بالأمر. ﴿وَٱلۡإِبۡكَٰرِ ﴾ [٤١] [٥] تامّ؛ على أنَّ (إذ) منصوبة المحل بمضمر تقديره (واذكر)، وحسن إن جعل ما بعده معطوفاً على ما قبله من عطف الجمل [٦]، ﴿ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [٤٢] تامّ؛ للابتداء بالنداء. ﴿ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [٤٣] [٧] حسن. ﴿ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۚ ﴾ [٤٤] [٨] كاف عند أبي حاتم [٩] [١٠]، ومثله ﴿ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ ﴾ [٤٤] [١١] و ﴿ يَخۡتَصِمُونَ ﴾ [٤٤]، ﴿ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ﴾ [٤٥] [١٢] جائز ، ويبتدئ ﴿ ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ ﴾ [٤٥] بكسر الهمزة.

---

[*] في (ب) و الحالة.

[١] وعلى هذا القول ابن عطيّة و التّقدير: (كهذه القدرة المستغرَبة هي قدرة الله)، وكذلك الزمخشري، وقدّره (على هذه النّحو الصّفة لله)، وقدّره أبو حيّان على حذف مضاف (صنع الله الغريب مثل ذلك الصنع). ينظر المحرر الوجيز (٢٩٨)، الكشّاف (٣١٧/١)، البحر المحيط (١٣٧/٣).

[٢] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٢٦)، المكتفى (٢٠٠).

[٣] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف الإيضاح (٥٧٦/١)، القطع والائتناف (١٢٦)، المكتفى (٢٠٠).

[٤] لم أقع على قائله.

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٣).

[٦] قال أبو البقاء (إذ) معطوفة على (إذ قالت امرأت عمران). إملاء ما منّ به الرحّمن (١٢٢).

[٧] عند النحّاس تام. القطع والائتناف (١٢٦).

[٨] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٠).

[٩] سبقت ترجمته ص(٣١٧).

[١٠] ينظر القطع والائتناف (١٢٦).

[١١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٧٦/١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٠).

[١٢] عند النحّاس تام على قول نافع. القطع والائتناف (٢٠٠)، وعند أبي عمرو خالف أبو عمرو نافعاً وقال حسن؛ لأنّ ما بعده و إن كان مرفوعاً بالابتداء و الخبر، فإنّه بيان لما قبله متعلّق به. المكتفى (٢٠٠،٢٠١).

ومثله ﴿عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ [٤٥] [١] إن جعل (عيسى) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عيسى [٢]، وليس بوقف[*] إن جعل اسمه المجموع من قوله المسيح عيسى ابن مريم، كما في الكشّاف[٣] [٤]. أو جعل (عيسى) بدلاً من (المسيح) أو عطف بيان، و(ابن مريم) صفة لعيسى [٥] ، ﴿ وَٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ [٤٥] [٦] جائز، ومثله ﴿ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾ [٤٥] عند من جعل ﴿وَيُكَلِّمُ﴾ [٤٦] مستأنفاً على الخبر، والأوجه أنَّ ﴿وَجِيهٗا﴾[٤٥]، ﴿وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾[٤٥] ﴿وَيُكَلِّمُ﴾[٤٦]، ﴿وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٤٦]: هذه الأربعة أحوال انتصبت من قوله ﴿ بِكَلِمَةٖ ﴾ [٤٥]، والمعنى أنَّ الله يبشرك بهذه الكلمة موصوفة بهذه الصفات الجميلة [٧].

---

[١] عند ابن الأنباري غبر تام، وعند النحّاس ليس بكاف. وكلاهما على أنّ (وجيهاً) منصوب على القطع (الحال) من (عيسى). الإيضاح (٥٧٦/٢،٥٧٧)، القطع والائتناف (١٢٦).

[٢] قال ابن عطيّة و الذي يدعو إلى ذلك أنّ قوله (ابن مريم) صفة لعيسى، إذ قد أجمع النّاس على كتب (ابن) بدون ألف. المحرر الوجيز (٣٠١).

[*] في (ب): (ولا توقف) بدلاً من (وليس بوقف).

[٣] الكشّاف للزمخشري. سبق التّعريف بهذا الكتاب ص(٨٣) من قسم الدرّاسة.

[٤] قال الزمخشري: الاسم المسمّى علامة يعرف بها ويتميّز من غيره، فكأنّه قيل: الذي يعرف و يتميّز ممّن سواه بمجموع هذه الثّلاثة. الكشاف (٣٢٠/١). فالزمخشري جعل مجموع الألفاظ الثلاثة إخبار عن (اسمه)، بمعنى أنّ كلاًّ منها ليس مستقلاً بالخبرية، بل هو من باب كما قال أبو حيّان هذا حلو حامض. البحر المحيط (١٥٤/٣).

[٥] قال ابن عطيّة إنْ جعلت (عيسى) بدلاً من (المسيح) أو عطف بيان فلا يجوز أنْ يكون (ابن مريم) صفة لِـ (عيسى)؛ لأنّ الاسم هنا لم يُرَدْ به الشخص. ووافقه العكبري الذي قال: مريم ليس باسم، ألا ترى أنّك لا تقول (اسم هذا الرجل ابن عمرو) إلاّ إذا كان قد عَلِقَ عليه علما. قال السّمين الحلبي لم يجعل ابن عطيّة (ابن) صفة لـ (عيسى) مع وجود الدّليل الذي ذكره وهو كتبه بغير ألف. وأضاف السّمين ما ذكره أبو البقاء ينهض في عدم كونه بدلا، أمّا كونه صفة فلا يمنع ذلك، بل إذا كان اسماً امتنع كونه صفة؛ إذْ يصير في حكم الأعلام، والأعلام لا توصف به؛ لأنّك إذا سمّيت رجلا بابن عمرو امتنع أن يقع (ابن عمرو) صفة، و الحالة هذه. المحرر الوجيز (٣٠١)، إملاء ما منّ به الرحّمن(١٢٣)، الدرّ المصون(٩٤/٢).

[٦] عند ابن الأنباري حسن، وقال أبو حاتم تام، وخطّأه ابن الأنباري لأنّ (من المقرّبين:٤٥) نسق على (وجيه). الإيضاح (٥٧٧/٢)، وعند النحّاس قال الأخفش ليس بتام؛ لأنّ ما بعده معطوف على (وجيه). وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٢٦)، المكتفى (٢٠٠).

[٧] وحسن انتصاب هذه الكلمات بـ (كلمة) مع أنّها نكرة؛ كونها وصفت بقوله (منه) وقوله (اسمه المسيح).

ولا يجوز أن تكون من (المسيح) ولا من (عيسى)، ولا من (ابن مريم) ولا من الهاء في اسمه. انظر تعليل ذلك في المطولات [*] [١]، فلا يوقف على ﴿ وَكَهۡلٗا ﴾[٤٦] [٢]؛ لأنّ (ومن الصالحين) معطوف على (وجيهاً)، أي: وجيهاً ومقرّباً وصالحاً، أو يبشّرك [**] / بعيسى في حال وجاهته وكهولته [***] وتقريبه وصَلاحه، ﴿ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [٤٦] تامّ. ﴿ بَشَرٞ ﴾ [٤٧] [٣] كاف، ومثله ﴿ مَا يَشَآءُ ﴾ [٤٧] [٤]، ﴿كُن﴾[٤٧][٥] جائز، ﴿فَيَكُونُ﴾[٤٧] [٦] تام[****] لمن قرأ (ونعلّمه) بالنون على الاستئناف. [ب٧٤]

---

[*] في (ب) (من المطوّلات).

[١] قال العكبري لا يجوز ذلك؛ لأنّ هذه الكلمات أخبار و العامل فيها الابتداء أو المبتدأ أو هما، وليس شيء من ذلك يعمل في الحال. و لا يجوز أن تكون أحوالاً من الهاء في (اسمه) للفصل الواقع بينها، ولعدم العامل في الحال. إملاء ما منّ به الرحّمن (١٢٣). قال السّمين ومذهب أبي البقاء أنّ الحال لا تجيءُ من المضاف إليه وهو المراد بقوله (لعدم العامل)، ونقل الواحدي عن الفرّاء أنّه يجوز أن تكون أحوالاً من (عيسى) حيث قال ((والفرّاء يسمّي هذا قطعا، كأنّه قال: عيسى ابن مريم الوجيه، قطع منه التعريف)) فظاهر هذا يؤذن بأنّ (وجيهاً) من صفة (عيسى) في الأصل فقطع منه، والحال وصف في المعنى. ينظر الدرّ المصون (٩٦/٢).

[٢] عند ابن الأنباري حسن؛ لأنّ ما بعده نسق على ما قبله، وعند النحّاس ليس بتمام عند الأخفش؛ لأنّ ما بعده معطوف على (وجيه). قال النحّاس وهو حسن عند غير الأخفش. الإيضاح (٥٧٧/٢)، القطع والائتناف (١٢٦).

[**] في (ب) أو نبشّرك.

[***] في (أ): وكهالته، في (ب) سقط (وكهولته).

[٣] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٢٧).

[٤] عند النحّاس تام. المصدر نفسه (١٢٧).

[٥] عند النحّاس كاف. المصدر نفسه (١٢٧).

[٦] عند النحّاس حسن. قال أبو حاتم: كن فكان، وقال يعقوب: ومن الوقف (كن فيكون) على قراءة من قرأ (ونعلّمه) بالنّون، ومن قرأ بالياء فالتّمام آخر الآية. القطع والائتناف (١٢٧)، وعند أبي عمرو ومن قرأ بالياء لم يبتدأ به لأنّه راجع إلى ما قبله من الإخبار، ومن قرأ بالنّون ابتدأ به؛ لأنّه استئناف إخبار من الله تعالى عن نفسه بذلك. المكتفى (٢٠١) .

[****] في (أ) سقط ما بين القوسين: ((بشر.....تام)).

[ط٧٨] وكاف لمن قرأ بالياء التحتية عطفاً / على (يبشّرك) من عطف الجمل [١]. ﴿ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾ [٤٨] [٢] حسن إن نصب ﴿ وَرَسُولًا ﴾ [٤٩] بمقدر، أي: ونجعله رسولاً، وليس بوقف لمن عطفه على (وجيهاً) فيكون حالاً، أي: ومعلماً الكتاب، وهو ضعيف لطول الفصل بين المتعاطفين [٣]، وكذا على قراءة اليزيدي [*] [٤] (ورسولٍ) بالجر عطفاً على (بكلمة منه)، أي: يبشرك بكلمة منه [**] ورسولٍ؛ لبعد المعطوف عليه و المعطوف [٥].

---

[١] قرأ نافع وعاصم (ونعلّمه) بالياء، والباقون بالنّون. السبعة في القراءات (١٥٨)، التّيسير (٧٤). ورجّح الزمخشري أنْ يكون الكلام على الاستئناف حيث قال: يجوز أنْ يكون كلاماً مبتدأ. الكشاف (٣٢٠/١)، وعلى قراءة الياء ذكر فيه أوجه كثيرة على العطف. ينظر الدرّ المصون فقد فصّل في ذكرها. (٩٩،٩٨/٢).

[٢] كذا عند النحّاس من حيث الوقف وعدمه، ولنفس السبب الذي ذكره الأشموني. القطع والائتناف (١٢٧).

[*] في (أ)+(ب): البريدي، في (ط) البزّي.

[٤] يحيى بن المبارك بن المغيرة، الإمام أبو محمد العدوي البصري المعروف باليزيدي. نحوي مقرئ ثقة، أخذ القراءة عن أبي عمرو و حمزة، روى عنه أبناؤه. توفي (٢٠٢هـ). الغاية (٣٧٧،٣٧٦،٣٧٥/٢).

[**] في (أ)+(ب): سقط (منه).

[٥] مختصر الشواذ (٢١). الكشاف (٣٢٠/١)، البحر (١٦٢/٣).

﴿ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [٤٩] [١] كاف لمن قرأ (إني[*] أخلق) بكسر الهمزة -وهو نافع- [٢] [٣] على الاستئناف أو على التفسير، فسّر بهذه الجملة قوله (بآية)، كأنَّ قائلاً قال: وما الآية؟ فقال: إني أخلق. ونظيرها يأتي في قوله: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران٣: ٥٩] فجملة (خلقه) مفسرة للمثل، وكما في قوله : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [المائدة ٥: ٩] ثم فسّر الوعد بقوله : (لهم مغفرة).

[٨٨أ] فالاستئناف / يؤتى به تفسيراً لما قبله [٤]. وليس بوقف لمن قرأ بفتحها بدلاً من (أني قد جئتكم) أو جعله في موضع خفض بدلاً من (آية) بدل بعض من كل إن أريد بالآية الجنس [٥]، أو جعلت خبر مبتدأ محذوف، أي: هي[**]، فقوله (أنّي) يجوز أن يكون في موضع رفع أو نصب أو جرّ على اختلاف المعنى، وفتحها على إسقاط الخافض فموضعها جرّ، أي: بأني [٦]، ويجري الخلاف المشهور بين [***] سيبويه [٧] والخليل [٨] في محل (أنّي) نصب عند سيبويه، وجرّ عند الخليل [٩]

---

[١] عند النحّاس ليس بوقف كاف وإن قرأ (إنّي) بكسر الهمزة لأنّ الائتناف به ليس بحسن. القطع والائتناف (١٢٧).

[*] في (أ) بإنّي.

[٢] سبقت ترجمته ص(٩).

[٣] السبعة في القراءات (١٥٨)، التّيسير (٧٤).

[٤] قال السّمين: المستأنف يؤتى به تفسيراً لما قبله، إلاّ أنّ الفرق بين الاستئناف و التفسير، أنّ الاستئناف لا تجعل له تعلّقاً بما تقدّم البتّة، بل جيء به لمجرد الإخبار بما تضمنه، وأمّا التفسير فإنه متعلق بما تقدمه مفسّر له. الدرّ المصون (١٠٣/٢)، وذكر أبو حيّان أنّ جملة (إنّي أخلق) بكسر الهمزة قد تكون على إضمار القول، فقلت: إنّي أخلق. البحر المحيط (١٦٣/٣).

[٥] ما ورد في النّسخ الثّلاث بدل كل من كل، والصّواب ما أثبتناه لأنّه إنْ أريد بالآية شيء خاص، يكون البدل كلّا من كل. قال السّمين: هذا البدل يحتمل أنْ يكون كلّاً من كل إنْ أريد بالآية شيء خاص، وأنْ يكون بدل بعض من كل إنْ أريد بالآية الجنس. الدرّ المصون (١٠٤/٢).

[**] في (أ) أيّ هو.

[٦] ينظر إملاء ما منّ به الرحّمن(١٢٤)، الكشاف(٣٢٠/١)، البحر المحيط (١٦٢/٣)، الدرّ المصون (١٠٤/٢).

[٧] سبقت ترجمته ص(٤١).

[٨] سبقت ترجمته ص(٦٧).

[٩] تقدّم الحديث عن مثل هذه المسألة.

﴿ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ ﴾ [٤٩] [١] جائز في الموضعين، ﴿ فِي بُيُوتِكُمۡۚ ﴾ [٤٩] [٢] كاف، ومثله: ﴿ مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [٤٩] [٣] إن نصب ﴿ وَمُصَدِّقًا ﴾ [٥٠] بفعل مقدّر، أي: وجئتكم مصدّقاً لما بين يديّ [٤]، وليس بوقف إن نصب عطفاً على ﴿ وَرَسُولًا ﴾ [٤٩] [٥]، أو على الحال ممّا قبله [٦]، ومن حيث كونه رأس آية يجوز، وجواب ﴿ إِن كُنتُم ﴾ [٤٩] محذوف، أي انتفعتم بهذه الآية وتدبّرتموها [٧]. ﴿ حُرِّمَ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ [٥٠] كاف على استئناف [*] ما بعده وليس بوقف إن عطف ما بعده على ما قبله. ﴿ مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾ [٥٠] حسن، ﴿ وَأَطِيعُونِ ﴾ [٥٠] [٨] كاف، ﴿ فَٱعۡبُدُوهُۗ ﴾ [٥١] حسن، وقيل كاف [٩] ﴿ مُّسۡتَقِيمٞ ﴾ [٥١] تامّ [١٠].

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٧٧/٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠١).

[٢] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١).

[٣] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس تام، وعند أبي عمرو كاف. وجميعهم على أنّ (مصدّقاً) منصوب على إضمار فعل. الإيضاح (٥٧٨/٢)، القطع والائتناف (١٢٨،١٢٧) المكتفى (٢٠١).

[٤] قاله الفرّاء، وعلى هذا القول الزجّاج. ويكون قوله (مصدقاً) حالاً. وجاز إضمار (جئتكم) لدلالة أوّل الكلام عليه ﴿ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ ﴾ [٤٩] معاني القرآن للفرّاء (٢١٦/١)، معاني القرآن و إعرابه (٣٤٩/١).

[٥] لم يجوّز الفرّاء أن يكون (مصدّقاً) معطوفاً على (رسولاً)؛ لأنّه لو كان مردوداً عليه لقال: (ومصدّقاً لما بين يديك)؛ لأنّه خاطب بذلك مريم، أو قال بين يديه. (أيّ ينبغي أن يأتي بضمير الخطاب مراعاة لمريم أو بضمير الغيبة مراعاة للاسم الظاهر). قال أبو حيّان: ويجوز نصب (رسولاً) بإضمار فعل، أي: وأرسلت رسولاً. فعلى هذا التّقدير يكون (مصدقاً) معطوفا على رسولاً. معاني القرآن للفرّاء (٢١٦/٢)، البحر المحيط (١٦٧/٣).

[٦] وكذلك منع الفرّاء ذلك؛ لأنّه لو كان ذلك لقال: (ومصدقاً لما بين يديه)، أي: لأتى بضمير الغيبة (ومصدقاً لما بين يديه) لا بضمير المتكلّم. وعلى هذا القول أبو البقاء العكبري. معاني القرآن للفرّاء (٢١٦/١)، إملاء ما منّ به الرحّمن (١٢٥). وإجماع النّحويين على أنّ (مصدّقاً) نسق على محل بآية؛ لأنّ (بآية) في محل نصب حال، إذ التّقدير: وجئتكم ملتبساً بآية و مصدّقا. الكشاف (٣٢١/١)، إملاء ما منّ به الرحّمن (١٢٥،١٢٤)، البحر المحيط (١٦٧/٣).

[٧] ينظر الدرّ المصون (١٠٨/٢).

[٨] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٢٨)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠١).

[١٠] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٨).

﴿ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [٥٢] الأول حسن، والثاني ليس بوقف؛ لأنّ (آمنا) [*] في نظم الاستئناف مع إمكان الحال، أي: قد آمنّا كذلك. ﴿مُسۡلِمُونَ ﴾ [٥٢] [١] كاف، ومثله ﴿ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [٥٣] [٢]. ﴿ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ ﴾ [٥٤] حسن، ﴿ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾ [٥٤] [٣] كاف، ﴿ مُتَوَفِّيكَ ﴾ [٥٥] جائز، ومثله: ﴿ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ [٥٥]، وليس منصوصاً عليهما، والأولى وصلهما. وقيل هو من المقدّم والمؤخّر، أي: رافعك إليّ حياً و متوفيك [٤]. ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [٥٥] [٥] حسن؛ إن جعل الخطاب في (اتبعوك) للنبي ﷺ

[ب٧٥] / والذين اتّبعوه هم المسلمون، أي: وجاعل الذين [**] اتبعوك يا محمد فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة، فهو منقطع عمّا قبله في اللفظ وفي المعنى؛ لأنّه استئناف خبر له. ومعنى قوله (فوق الذين كفروا) أي: في الحجة وإقامة البرهان، وقيل في اليد والسلطنة والغلبة [٦]. ويؤيد هذا ما في الصحيح عن ثوبان [٧] قال: قال رسول الله ﷺ : ((لا تزال [***] طائفة من أمّتي على الحقّ ظاهرين، لا يضرّهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله [٨])).

---

[*] في (أ) سقط: (لأنّ آمنّا).

[١] عند أبي عمرو تام. المكتفى (٢٠١).

[٢] عند ابن النحّاس تام. القطع والائتناف (١٢٨)، وكذا عند أبي عمرو (٢٠١).

[٣] عند النحّاس ليس بقطع كاف؛ لأنّ التّقدير: (ومكروا)، وعند أبي عمرو تام. المصادر نفسها في (٢).

[٤] قاله قتادة. ينظر تفسير القرآن العظيم (٤١٢/٣)، وقال العكبري (الواو) هي للجمع فلا فرق بين التّقديم و التأخير. إملاء ما منّ به الرحّمن (١٢٥).

[٥] كذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو تام. وكلاهما احتجّا بنفس السّبب الذي ذكره الأشموني فالكلام بعده منقطع عمّا قبله. المصادر نفسها في (٢).

[**] في (أ) سقط: اتّبعوه هم المسلمون، أي: وجاعل الذين.

[٦] ينظر المحرر الوجيز (٣٠٨).

[٧] ثوبان بن بجدد أبو عبد الله مولى النبيّ ﷺ ، لازمه وحفظ عنه، وروى عنه جماعة من التّابعين (ت:٥٤هـ) الاستيعاب (١٣٥/١)، سير أعلام النبلاء (١٥/٣).

[***] في (ب) لا يزال.

[٨] سنن أبي داود (٣٠٧/٢) رقم (٤٢٥٢) باب الفتن والملاحم وذكر الفتن ودلائلها، مسند أحمد (٣٢٨/٨) رقم (٢٢٤٦٦)

وقيل: يراد [*] بالخطاب عيسى ، وليس بوقف إن جعل الخطاب لعيسى عليه وعلى نبينا أفضل
[ط٧٩] الصّلاة والسلام. ولا يخفى أنَّ المذكور / في الآية الشريفة إنما هو عيسى لكون الكلام مع اليهود
الذين كفروا به، وراموا قتله [**] [١]. وما في خط شيخ الإسلام [٢] وفي النسخ القديمة: (موسى)
لعله سبق قلم ، أو تصحيف من النسّاخ[***] [٣]. وفي ترتيب هذه الأخبار الأربعة، أعني ﴿مُتَوَفِّيكَ
[أ٨٩] وَرَافِعُكَ [****] / وَمُطَهِّرُكَ ، وَجَاعِلُ﴾ ترتيب حسن؛ وذلك أنَّ الله تعالى بشّره [*****] أولا بأنّه متوفيه
ومتولّي أمره فليس للكفار المتوعّدين له بالقتل سلطان ولا سبيل، ثم بشّره ثانياً بأنه رافعه إليه،
أي: إلى سمائه محل أنبيائه وملائكته ومحل عبادته ليسكن فيها ويعبد ربه [******] مع عابديه، ثم
ثالثاً بتطهيره [*******] من أوصاف الكفرة وأذاهم وما قذفوه به. ثم رابعاً برفعة [********]تابعيه
على من خالفه ليتمّ بذلك سروره وقدّم البشارة بنفسه؛ لأنّ الإنسان بنفسه أهمّ، قال تعالى ﴿قُوٓاْ
أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا ﴾[التحريم٦٦:٦]، وفي الحديث [*********] ((ابدأ بنفسك))[٤] ثمّ بمن تَعول.

---

[*] في (ب) وقيل يرد.

[**] في (ب) ورموا قتله.

[١] ينظر المحرر الوجيز (١٠٨).

[٢] هو أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي البصري. سبقت ترجمته ص(٢٩).

[***] في (ب) النّاسخ.

[٣] وما تكلّم عنه الأشموني موجود في كتاب المقصد لتلخيص ما في المرشد (٤٩) وقد ذكر محقق الكتاب (جمال بن السيّد الرفاعي) أنّ للكتاب نسخاً كثيرة، وهو اعتمد نسخة واحدة. ولم يذكر شيئاً عن (موسى)، بل ذكر (عيسى)، وربّما يكون قد قام بتصحيحه دون أن يشير إلى ذلك.

[****] في (ب) ورافعك إليّ.

[*****] في (ب) يبشّره.

[******] في (أ) سقط (ربّه).

[*******] في (ب) تطهيره.

[********] في (أ): برفعه.

[*********] في (أ)+(ب): سقط (وفي الحديث).

[٤] يوجد أكثر من حديث في هذا المعنى، منها: ابدأ بنفسك فتصدّق عليها، فإنْ فضل شيء فلأهلك. شعب الإيمان (٢٣٦/٣) رقم (٣٤٢٠) باب في الزكاة، كنز العمّال (٣٩٤/١) رقم (١٦٢١٩)، ومنها: ابدأ بنفسك فتصدّق عليها، ثمّ على أبويك، ثمّ على قرابتك. كنز العمال (٤٠١/١) رقم (١٦٢٥٧).

﴿إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [٥٥] جائز، ﴿تَخۡتَلِفُونَ﴾ [٥٥] [١] كاف للتفصيل [*] بعده، ﴿وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [٥٦] [٢] كاف أيضاً [**] للابتداء بالنفي. ﴿مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [٥٦] تام، ﴿أُجُورَهُمۡۗ﴾ [٥٧] [٣] حسن، ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [٥٧] كاف؛ لأنّ ﴿ذَٰلِكَ﴾ [٥٨] مبتدأ [٤]،و ﴿مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ [٥٨] في محل رفع خبر. ﴿ٱلۡحَكِيمِ﴾ [٥٨] [٥] تامّ. ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَۖ﴾ [٥٩] حسن، وليس بتامّ ولا كاف؛ لأنّ (خلقه من تراب) تفسير للمثل وهو متعلّق به، فلا يقطع [***] منه. وقال يعقوب [٦] [٧]: تامّ، و(خلقه من تراب) مستأنف. وإنما لم يكن خلقه متصلاً به؛ لأنّ الأعلام لا يتصل بها الماضي، فلا تقول: مررت بزيد قام؛ لأنّ (قام) لا يكون [****] صفة لزيد، ولا حالاً [*****]؛ لأنّه قد وقع وانقطع[٨]. فإنْ أضمرت في الكلام (قد) جاز أن يتّصل الماضي بالأعلام ؛ لأنّ الجمل بعد المعارف أحوال [٩].

---

[١] عند النحّاس تام. القطع والائتناف (١٢٨).

[*] في (ب) للفصل.

[٢] عند النحّاس تام على قول أبي حاتم المصدر نفسه في (١).

[**] في (أ) ومثله (الآخرة).

[٣] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٧٨/٢)، القطع والائتناف (١٢٨)، المكتفى (٢٠٢).

[٤] هذا مذهب يعقوب بن إسحاق الحضرمي. وذكر أنّ الوقف على هذا المذهب على (الظالمين) تام.

[٥] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٢٨)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٢).

[***] في (أ) ولا يقطع.

[٦] سبقت ترجمته ص(٩).

[٧] أخرج النحّاس قول يعقوب، وأضاف يعقوب: ثمّ ابتدأ المماثلة فقال: (خلقه من تراب). القطع والائتناف (١٢٨)، وذكر أبو عمرو ما قاله النحّاس، ثمّ قال ليس بكاف ولا تام. المكتفى (٢٠٣).

[*****] في (ب) ولا حال.

[٨] قاله الزجّاج، ومثل عيسى كمثل آدم؛ لأنّ الله أنشأ آدم من غير أب، كذلك خلق عيسى، وقال ابن عطيّة: ولا يجوز أنْ يكون خلقه صلةٍ لِـ (آدم) ولا حالا منه، واستشهد ابن عطيّة بكلام الزجّاج بأنّ الماضي لا يكون حالاً أنت فيه. بل الكلام مقطوع مضمّن تفسير المثل. المحرر الوجيز (٣٠٩)، معاني القرآن وإعرابه (٣٥٥/١).

[٩] قال السّمين ما اعترض به الزجّاج غير لازم؛ لأنّك تستطيع تقدير (قد) مع (خلقه)، الدرّ المصون (١١٨/٢).

وفي جملة ﴿ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾ [٥٩] وجهان، أظهرهما أنّها مفسّرة لوجه التشبيه فلا محلّ لها من الإعراب [١]، والثاني: أنها في محل نصب [*] على الحال من آدم، و(قدْ) معه مقدّرة لتقرِّبه من الحال، والعامل فيها معنى التشبيه، والضمير في (خلقه) عائد على آدم لا على عيسى؛ لفساد / المعنى [٢]. ﴿ كُن ﴾ [٥٩] [٣] جائز لاستئناف ما بعده، وما بعد [**] الأمر ليس جواباً له، وإنّما أراد تعالى (فهو يكون) على الاستئناف، فلذلك [***] انقطع عمّا قبله [٤]، وليس بوقف على قراءة الكسائي[٥] [٦] من نصب ما بعد الفاء؛ وذلك أنّ ما بعدها معطوف على ما عملت فيه (كن)[****]، واختلف في المقول له (كن)[*****]، فالأكثر على أنَّه آدم، وعليه يسأل [******] ويقال إنما يقال له (كن) قبل أن يخلقه [*******]، لا بعده[********]، وهنا خلقه ثم قال له (كن)، ولا تكوين بعد الخلق؟ [ب٧٦]

[١] وأغلب النّحويين على هذا الوجه.

[*] في (أ) في محل الحال.

[٢] ذكرنا ما قاله الزجّاج وابن عطيّة والسّمين، وقال أبو البقاء: ويضعف أنْ يكون حالاً لأنّه يصير تقديره خلقه كائناً من تراب، وليس المعنى عليه. إملاء ما منّ به الرحمن (١٢٦).

[٣] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٧٨/٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٣).

[**] في (أ) وما بعده.

[***] في (أ) فكذلك.

[٤] (فيكون) يجوز أن يكون على بابه من كونه مستقلاً، و المعنى فيكون كما يأمر الله، فيكون حكاية للحال التي يكون عليها آدم، ويجوز أن يكون بمعنى (فكان) وبهذا فسّره ابن عبّاس. وعليه أكثر النحويين و المفسّرين. قال النحّاس و المستقبل يكون في موضع الماضي إذا عرف المعنى. ينظر الدرّ المصون (١١٩/٢)، إعراب القرآن للنحّاس (١٦٢/١).

[٥] سبقت ترجمته ص(٩).

[٦] لم يقرأ الكسائي بالنّصب، وقرأ ابن عامر وحده (فيكونَ) بالنّصب ثم عاد ليقرأ بالرفع. السبعة في القراءات ص (١٥٩).

[******] في (أ)+(ط): يسئل.

[*******] في (ب) أن تخلقه.

[********] في (أ) لا بعد.

فالجواب: أنه تعالى أخبرنا أولاً بأنّه [*] خلق آدم من غير ذكر ولا أنثى. ثمّ ابتدأ خبراً آخر فقال: إنّي مخبركم بعد خبري الأول أنّي قلت له (كن) فكان. مثل قوله :

إنَّ مَنْ سَـــادَ ثُمَّ سَـــادَ أَبوه ثُمَّ قَدْ سَـــادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ [١] [**]

[٩٠أ] ومعلوم أنّ الأب متقدّم عليه [***]، والجدّ متقدّم على الأب، فالترتيب يعود إلى الخبر، / لا إلى الوجود [٢]. ﴿ فَيَكُونُ ﴾ [٥٩] [٣] تام، ﴿ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾ [٦٠] جائز، أي: الذي أنبأك به في قصة عيسى الحق من ربك، أو هو الحق من ربك، أو أمرُ عيسى، فهو خبر مبتدأ محذوف [٤]. ﴿ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾ [٦٠] [٥] تام، ولا وقف من قوله: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ﴾ إلى ﴿ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾ فلا يوقف على ﴿ مِنَ ٱلْعِلْمِ ﴾ [٦١] ؛ لأنّ جواب الشرط لم يأت بعد. ﴿ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾ [٦١] [٦] تام. ﴿ ٱلْحَقُّ ﴾ [٦٢] [٧] كاف.

---

[*] في (ب) أنّه.

[١] البيت لأبي نواس الحسن بن هانئ، شاعر العراق في عصره، اتّصل بخلفاء بني العباس ومدح بعضهم اختلف في تاريخ ولادته ووفاته . الأعلام (٢٢٥/٢) وهو في ديوانه (٢٠٥)

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبلــه ثم قبــل ذلك جــدّه

ديوان أبي نواس شرحه وضبط نصوصه وقدّم له الدكتور عمر الفاروق الطّبّاع. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة و النّشر. الطبعة الأولى (١٩٩٨م). و ينظر رصف المباني (١٧٤)، الدرّ المصون (١١٩/٢).

[**] في (أ)+(ب): ثم ساد بعد ذلك جدّه.

[***] في (أ)+(ب): متقدّم عليه.

[٢] ينظر الدرّ المصون (١١٩،١١٨/٢) فقد نقل عنه الأشموني كثيراً في شرحه لهذه الآية.

[٣] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٧٨/٢)، وكذا عند النحّاس، وهو قول يعقوب أيضاً. القطع والائتناف (١٢٨)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٣).

[٤] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٢٨)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٣).

[٥] كذا عند النحّاس وهو قول يعقوب أيضاً، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٥).

[٦] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٧٨/٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٣).

﴿ إِلَّا ٱللَّهُۚ ﴾ [٦٢] [١] حسن؛ لأنّ [*] (من إله) مبتدأ و(من) زائدة [٢]، و(إلاَّ الله) خبر، أي: ما إله إلاَّ الله [٣] ﴿ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [٦٢] [٤] تامّ، ومثله ﴿بِٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [٦٣][٥] وكذا: ﴿بَيۡنَنَاوَبَيۡنَكُمۡ ﴾ [٦٤] عند نافع [٦] [٧] [ط٨٠] إن رفع ما بعده على أنّه خبر مبتدأ محذوف، فإنَّ العادة أنّه لا يبتدأ [**] بإلّا؛ لأنّ الغالب أنّها تكون في محل نصب، أو جرّ، فهي مفتقرة إلى عاملها، وهنا كأنَّ قائلاً قال: ما الكلمة [***] ؟ فقيل: هي (ألاَّ نعبد إلاَّ الله). وهذا وإن كان جائزاً عربيّة رفعه، فالأحسن وصله، وليس بوقف إن ((جعلت أن وما في حيّزها في محل رفع بالابتداء، والظرف قبلها خبر، وكذا لا يوقف على بينكم إن)) [****]

---

[١] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٧٨/٢)، وكذا عند النحّاس (١٢٨)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٣).

[*] في (أ): لأنّه.

[٢] (من) تفيد معاني كثيرة، فإذا كانت للتّنصيص على العموم، أو لتوكيد العموم، فهي زائدة، فمثال الأوّل(ما جاءني من رجل) فإنّه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصحّ أنْ نقول (بل رجلان) ويمتنع ذلك بعد خول (مِن)، ومثال الثاني(ما جاءني من أحد). وشروط زيادتها تقدّم نفي أو نهي أو استفهام بـ (هل)، وأنْ يكون مجرورها نكرة، وأن يكون فاعلاً أو مفعولاً به، أو مبتدأ. واختلف في هذه الشروط، فالأخفش لم يشترط واحداً من الشّرطين الأوّلين، ولم يشترط الكوفيون الشّرط الأوّل، وجوّز الزمخشري زيادتها في المعرفة، و الفارسي زيادتها في الإيجاب. ينظر مغنّي اللبيب (٤٢٥/٢،٤٢٦،٤٢٨).

[٣] وفيه وجه آخر، أن يكون الخبر مضمر تقديره: (وما من إله لنا إلاّ الله)، و(إلاّ الله) بدل من موضع (من إله)؛ لأنّ موضعه رفعٌ بالابتداء، ولا يجوز أنْ يكون بدلاً من اللّفظ؛ لأنّ اللّفظ مجرور، وذلك يقتضي زيادة (مِن) في الواجب، وذلك لا يجوز عند الجمهور. ينظر الدرّ المصون (١٢٤/٢).

[٤] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٢٨)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٣).

[٥] كذا عند النحّاس. وكذا عند أبي عمرو المصادر نفسها في (٤).

[٦] سبقت ترجمته ص(٩).

[٧] لم أقع على مصدر ينقل قول نافع.

[**] في (أ): فإنّ العادة لا يبتدأ، في (ب) فإنّ العادة أنّه يبتدأ.

[***] في (ب): ما الجملة.

[****] في (أ): سقط ما بين القوسين ((جعلت أنّ وما ..... بينكم إن)).

جعلت (أن) فاعلاً بالظرف قبلها، وحينئذ يكون الوقف على (سواء)، ثم يبتدأ بيننا وبينكم ألاَّ نعبد إلاَّ الله [*]. وهذا فيه بعد من حيث المعنى، وكذا لا يوقف [**] عليه إن جرّ على أنه بدل من (كلمة) بتقدير تعالوا إلى كلمة وإلى ألاَّ نعبد إلاَّ الله؛ لأنّ ما بعده معطوف على ما قبله [١] ورسموا (ألاَّ نعبد) بغير نون بعد الألف. ﴿ مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [٦٤] [٢] تامّ؛ للابتداء بعده بالشرط، ومثله ﴿ مُسۡلِمُونَ ﴾ [٦٤] [٣]، ﴿ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ ﴾ [٦٥] كاف؛ للابتداء بالاستفهام. ﴿ تَعۡقِلُونَ ﴾ [٦٥] [٤] تامّ، ﴿ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٌ ﴾ [٦٦] جائز؛ للاستفهام بعده. ((﴿لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٌ﴾ [٦٦] كاف؛ لاستئناف ما بعده. ﴿وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [٦٦] تامّ؛ للابتداء بالنفي بعده))[***] ﴿وَلَا نَصۡرَانِيّٗا ﴾ [٦٧] ليس بوقف؛ لأنّ (لكن) حرف يقع بين نقيضين[****]، وهما هنا اعتقاد الباطل والحق[*****] ﴿ مُّسۡلِمٗا ﴾ [٦٧] جائز، ﴿ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [٦٧][٧]

[ب٧٧] تام، ﴿لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ ﴾ [٦٨] [٨] كاف. فـ(أولى النّاس) في محل نصب اسم إنَّ، و(للذين) [******] في محل رفع خبرها ، واللام في (للذين) لام [*******] التوكيد [٩].

---

[*] في (أ) سقط (إلاّ الله).

[**] في (ب) سقط : (لا يوقف).

[١] ينظر الدرّ المصون فقد ذكر أوجهاً كثيرة و نسبها إلى أصحابها و فصّل فيها، و ينظر إملاء ما منّ به الرحّمن (١٢٧).

[٢] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٢٩).

[٣] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٢٩)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٣).

[٤] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو تام. المصادر نفسها في (٤).

[***] في (أ) سقط ما بين القوسين ((ليس لكم ..... بعده)).

[****] في (ط): بين نقيضتين.

[*****] في (أ) وهما خط اعتقاد الحقّ و الباطل، في (ب) وهما هنا اعتقاد الحقّ و الباطل.

[٧] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٤).

[٨] عند أبي عمرو تام. المكتفى (٢٠٣).

[******] في (ط) و الذين.

[*******] في (أ) سقط (لام).

[٩] لام التوكيد أو لام المزحلقة التي تقع في خبر (إنّ) المكسورة الهمزة هي نفسها لام الابتداء. فقد زحلقت اللام من المبتدأ عند دخول (إنّ) واتّصلت بالخبر، وذلك كراهية ابتداء الكلام بمؤكّدين (اللام،إنّ) ينظر مغني اللبيب (٣٠٠/١، ٣٠١).

(وهذا النبي) عطف على (للذين)، و(الذين آمنوا) في محل رفع بالعطف على (النبي)[١]، والوقف على (آمنوا). وقال النّكزاوي [٢]: اختلف في ضمير[*] (اتّبعوه)، فقيل هو ضمير جماعة المسلمين راجع إلى (الذين)، وقيل راجع إلى القوم الذين كانوا في زمن إبراهيم فآمنوا به واتّبعوه كقس بن ساعدة [٣]، وزيد بن عمرو بن نفيل [٤] [٥]. وقال يعقوب [٦]: الوقف على ﴿ ٱتَّبَعُوهُ ﴾ [٦٨] كاف، ويبتدأ [**] (وهذا النبي) على الاستئناف [٧]، والأجود العطف، ويدل على صحّته الحديث المسند: ((إنَّ لكل بيت ولياً، وإنَّ وليَّي إبراهيم عليه الصلاة والسلام)) ثم قرأ هذه الآية انتهى مع حذف [٨]. وقرأ أبو السّمال العدوي [٩] (وهذا النبيَّ) بالنصب عطفاً على الهاء في (اتبعوه) [١٠].

---

[١] ينظر الدرّ المصون (١٣١/٢).

[٢] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[*] في (أ)+(ب): اختلف في قوله.

[٣] قسّ بن ساعدة بن حذافة بن زفر بن إياد بن نزار الايادي البليغ الخطيب المشهور. وقد سمع النبي ﷺ حكمته، كانت العرب تعظّمه وتضرب به الأمثال. أسد الغابة (٩٧/٤).

[٤] زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزّى، والد سعيد بن زيد أحد العشرة وابن عمّ عمر بن الخطّاب. كان يبتعد في الجاهلية عن عبادة الأوثان ويطلب دين إبراهيم. أسد الغابة (١٥٧/٢).

[٥] كتاب النّكزاوي ليس بين أيدينا.

[٦] سبقت ترجمته ص(٩).

[**] في (ب): ويبتدئ.

[٧] أخرج قول (يعقوب) النحّاس، وخالفه وقال الوقف على (آمنوا) مستدلّاً بالحديث النبوي. القطع والائتناف (١٢٩).

[٨] الحديث في سنن الترمذي (٢٠٨/٥) برقم (٢٩٩٥) باب ومن سورة آل عمران، وقال التّرمذي هو حديث صحيح ، والرّاوي عبد الله بن مسعود، مسند أحمد (٦١/٢) برقم (٣٨٠٠). تصحيح الحديث: إنّ لكل نبيّ ولاة من النبيين، وإنّ وليّي منهم أبي وخليلي إبراهيم.

[٩] قعنب بن أبي قعنب أبو السّمال العدوي البصري، وله اختيار في القراءة شاذٌ عن العامة، رواه عنه أبو زيد الأنصاري. تاريخ ولادته ووفاته غير معروف. الغاية (٢٧/٢).

[١٠] مختصر الشواذ (٢١). وعلى هذه القراءة يكون قوله (والذين آمنوا) نسقاً على قوله (للذين اتبعوه)، فهو في موضع رفع. ينظر الكشاف (٣٢٧/١)، البحر المحيط (٢٠٣/٣).

[٩١أ] كأنّه / قال: اتّبعوه واتّبعوا هذا النبي، ذكره ابن مقسم [١] [٢]، والوقف على هذا الوجه على (آمنوا)، ومن نصب (النبيّ) على الإغراء وقف على ﴿ ٱتَّبَعُوهُ ﴾، ثم يبتدئ ﴿وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ بالنصب، كأنّه قال: واتّبعوا هذا النبي على لفظ الأمر[٣]، وهذا أضعف الأوجه. وقرئ بالجر عطفاً على (بإبراهيم)، أي: إنَّ أولى الناس بإبراهيم [*] وبهذا النبي[٤]، وعلى هذا كان ينبغي أن يثنيّ الضمير في (اتّبعوه) فيقول [**] اتّبعوهما، اللهمّ إلاَّ أن يقال هو من باب ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة ٦٢:٩] [٥] ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [٦٨] حسن، ﴿ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٦٨] [٦] تامّ، ﴿ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ ﴾ [٦٩] [٧] حسن، ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [٦٩] [٨] تامّ، ومثله ﴿ تَشْهَدُونَ ﴾[٧٠] [٩] وكذا: ﴿ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [٧١] [١٠]، ﴿ءَاخِرَهُۥ﴾ [٧٢] ليس بوقف لحرف الترجي بعده؛ لأنّ الإنسان يترجّى بها شيئاً يصل إليه بسبب من الأسباب. ﴿ يَرْجِعُونَ ﴾ [٧٢] [١١] صالح ؛ لأنّ ما بعده من جملة الحكاية عن اليهود ، وأنَّ الواو بعده للعطف

[ط٨١] فإن جعلت للاستئناف كان الوقف على / (ترجعون) كافيا [***]، ﴿ دِينَكُمْ ﴾ [٧٣] تام.

---

[١] سبقت ترجمته ص(٢٢٨).

[٢] ينظر الكشاف (٣٢٧/١).

[٣] قاله العكبري. إملاء ما منّ به الرحّمن (١٢٧).

[*] في (أ) سقط (أيّ، إنّ أولى الناس بإبراهيم).

[٤] خرّج هذه القراءة ابن خالويه و الزمخشري ولم يذكرا صاحبها. مختصر الشواذ (٢١)، الكشاف (٣٢٧/١).

[**] في (ب) فنقول.

[٥] ينظر الدرّ المصون (١٣١/٢).

[٦] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٢٩)، المكتفى (٢٠٣).

[٧] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٧٨/٢)، القطع والائتناف (١٢٩)، المكتفى (٢٠٣).

[٨] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٧).

[٩] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو تام. المصادر نفسها في (٦).

[١٠] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٦).

[١١] قال السجاوندي الوقف جائز، والوصل أجوز؛ لأنّ وجه العطف أوضح. علل الوقوف (٣٧٦/١).

[***] في (أ)+(ب): كاف.

يبنى الوقف على ﴿ هُدَى ٱللَّهِ ﴾ [٧٣] ووصله بما بعده على اختلاف القرّاء والمعربين (*)، فللقرّاء في محل ﴿ أَن يُؤْتَىٰٓ ﴾ خمسة أوجه، وللمعربين (**) فيه تسعة أوجه، والوقف تابع لها في (***) تلك الأوجه، ولهذا قال الواحدي (١): وهذه الآية من مشكلات القرآن (٢)، وقال غيره هي أشكل ما في السورة. قرأ العامة (أن يؤتى) بفتح الهمزة والقصر(٣)، ومعناها: قالت اليهود بعضهم لبعض لا تصدّقوا ولا تقرّوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من العلم والحكمة إلاَّ لمن اتبع اليهودية (٤). وقرأ ابن محيصن (****) (٥) فوق العشرة بمد الهمزة على الاستئناف التوبيخي الإنكاري (٦)، وقرأ ابن كثير(٧) في السبع (٨) على قاعدته / بتسهيل (*****) الثانية بين بين من غير مدٍّ بينهما على [ب٧٨] الاستفهام ولام العلة والعلل (******) محذوفان ، أيّ : أَلِأَنْ يؤتى أحد دبرتم ذلك وقلتموه (٩)

(*) في (ب): القرّاء والمقرئين.

(**) في (ب): والمقرئين.

(***) في (ب) تابع للثّاني.

(١) علي بن أحمد بن محمّد أبو الحسن الواحدي النيسابوري المفسّر صاحب الوجيز و البسيط في التفسير و أسباب النّزول، إمام كبير علاّمة. توفّي (٤٦٨هـ). الغاية (٥٢٣/١).

(٢) وأضاف الواحدي: وهي من أصعبها تفسيراً، وقد تدبّرت أقوال أهل التّفسير والمعاني في هذه الآية فلم أجد قولاً يطّرد في هذه الآية مع بيان المعنى وصحة النّظم. ينظر الدرّ المصون (١٣٩/٢).

(٣) ينظر السبعة في القراءات (١٥٩)، التيسير (٧٤).

(٤) ينظر البحر المحيط (٢١٤/٣).

(٥) محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، مقرئ أهل مكّة مع ابن كثير. عرض القراءة على سعيد بن جبير، وعرض عليه أبو عمرو بن العلاء. مات سنة (١٢٣هـ) غاية النّهاية (١٦٧/٢).

(٦) لم أقع على قراءة ابن محيصن في كتب القراءات، ولا في كتب الوقف و الابتداء، ولا في كتب الإعراب و التّفسير.

(٧) سبقت ترجمته ص(١٦).

(٨) السبعة في القراءات (١٥٩)، وينظر التيسير (٧٤). والقراءة هي (أَأَن).

(*****) في (ب) تسهيل.

(******) في (ب) لام العلو و الفلل.

(٩) ينظر الكشاف (٣٢٩/١)، الدرّ المصون (١٣٦/٢).

فحذفت اللام ونصبت أن [*] و مدخولها، أي: محلهما [**]، كأنّه قال: لا تؤمنوا لأَنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم [١]، وقرأ الأعمش [٢] وشعيب [***] بن أبي حمزة [٣] وسعيد بن جبير [٤] (إنْ يؤتى) بكسر الهمزة على أنها نافية، أي: ما يؤتى أحد مثل [****] ما أوتيتم، خطاباً من النبي ﷺ لأمته [٥]، والوقف على (دينكم)؛ لأنّ ما بعده يكون منقطعاً عن الأوّل [٦]، وقرأ الحسن [٧] (أَنْ يُؤْتِيَ) بفتح الهمزة وكسر الفوقية وفتح التحتية مبنياً للفاعل و(أحد) فاعل، والمفعول الأول محذوف، أي: أحداً وأبقى الثاني وهو(مثل) والتقدير: أن يُؤْتِي أحدٌ [*****] / أحداً مثل ما أوتيتم [٨]، هذا توجيه [٩٢أ] القراءات، وأما توجيه الإعراب ففي محل (أن يؤتى) تسعة أوجه: ثلاثة من جهة الرفع، وأربعة [******] من جهة النصب، وواحد من جهة الجرّ، وواحد محتمل للنصب والجرّ.

---

[*] في (أ) سقط: (أنْ).

[**] في (ب) محلّها.

[١] ينظر الكشاف (٣٢٩/١)، الدرّ المصون (١٣٦/٢).

[٢] سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الإمام الجليل. ولد سنة (٦٠هـ). أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم النّخعي وعاصم ومجاهد وغيرهم، وروى عنه حمزة الزّيّات وغيره. مات سنة (١٤٨هـ). الغاية (٣١٥/١)، الأعلام (١٩٨/٣).

[***] في (ب) شعب.

[٣] شعيب بن أبي حمزة بن دينار الحمصي الأموي بالولاء، حافظ للحديث، فقيه من أهل حمص. مات (١٦٢هـ ، ٧٧٩م) الأعلام (٢٤٤/٣).

[٤] سبقت ترجمته ص(٧٢).

[****] في (أ) سقط (مثل).

[٥] ينظر مختصر الشواذ (٢١)، البحر المحيط (٢١٦/٣)، الإتحاف (٢٢٥).

[٦] وهذا وقف تمام على قول أحمد بن موسى. القطع والائتناف (١٢٩).

[٧] الحسن البصري سبقت ترجمته ص(٧٢).

[*****] في (ب) سقط (أحد).

[٨] قاله ابن جنّي. ينظر المحتسب (٢٦٠/١)، وينظر المحرر الوجيز (٣١٨)، البحر المحيط (٢١٧/١).

[******] في (ب) وأربع.

ويوقف على ﴿ هُدَى ٱللَّهِ ﴾ [٧٣] في أربعة منها، وهي إن قرئ أن يؤتى(*) بالاستفهام؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام، سواء قرئ بهمزة محققة أو مسهلة، أو نصب (أن) على الاشتغال أو علّق بالهدى، أو أنَّ (إن) بمعنى (ما) (١)، وليس بوقف إن أعرب (أن) بدلاً من (هدى الله)، أو خبراً لأنَّ، أو معمولاً لما قبله، أو متعلقاً بما قبله (**)، أو متعلّقاً بلا تؤمنوا، أو قرئ (أن يؤتى) بالفتح والقصر؛ لأنّه يصير علّة لما قبله كما ستراه (٢). فالأول من أوجه الرفع أنّ ﴿ أَن يُؤْتَىٰٓ ﴾ يصحّ أن يكون محلّه رفعاً على أنه مبتدأ على قول من يرفع نحو: أزيد (***) ضربته؟ والخبر محذوف، أي: أإيتاء (****) أحد مثل ما أوتيتم تصدّقونه أو تقرّون به؟ (٣) أي: لا تصدّقوا ذلك، فهو إنكار أن يؤتى أحد مثل الذي أوتوه من التوراة وغيرها، فهو حينئذ من كلام اليهود بعضهم لبعض، والوقف على ﴿ هُدَى ٱللَّهِ ﴾ تامّ؛ لأنّه من كلام الله.

(*) في (ب): أقرئ أيؤتى.

(١) كذا عند ابن الأنباري سواء قرئ (أنْ يؤتى) بالمدّ على معنى (ألأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم لا يؤمنون)، أو جعلت (أنْ) بمعنى (ما). الإيضاح (٥٧٨/١)، وكذا عند النحّاس على قراءة المدّ، وهو وقف يعقوب. القطع والائتناف (١٢٩)، وعند أبي عمرو ذكر ما قاله ابن الأنباري وقال (أن يؤتى) مستأنف مبتدأ و الخبر محذوف، وهو على وجه التّوبيخ (تصدّقونه). المكتفى (٢٠٣).

(**) في (أ) سقط (أو متعلّقاً بما قبله).

(٢) كذا عند ابن الأنباري على قراءة فتح (أن) من غير استفهام (وهي قراءة العامة)؛ لأنّ (أنّ) متّصلة بالكلام الذي قبلها. الإيضاح (٥٧٨/١، ٥٧٩)، وعند النحّاس لا يوقف على (هدى الله) على قول نافع و الأخفش وجماعة من النّحويين و التّقدير عندهم (ولا تؤمنوا أنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلاّ مَن تبع دينكم) واللام عندهم زائدة، أو متعلقة بمصدر. القطع والائتناف (١٢٩)، وعند أبي عمرو لا يوقف على (هدى الله) على قراءة العامّة؛ لأنّ (أنْ) مفعول (ولا تأمنوا) و التّقدير ولا تؤمنوا لأنْ يؤتى أو بأن يؤتى أحدٌ. فهي متعلّقة بما قبلها فلا تقطع منه. المكتفى (٢٠٤).

(***) في (أ) زيد ضربته.

(****) في (ب) و الخبر محذوف أن أأتيا.

(٣) وقد قدّر هذا الواحدي تبعاً للفارسي. قال السّمين و أحسن من هذا التّقدير: (أإتيان أحد مثل ما أوتيتم ممكن أو مصدّق به) وهذا الأصل. الدرّ المصون (١٣٩/٢).

والثاني من أوجه الرّفع أنّ (أن يؤتى) بدل من (هدى الله) الذي هو خبر (إنّ)، أي: إنَّ الهدى هدى الله هو أن يؤتى أحد كالذي جاءنا نحن، فيكون من كلام اليهود [١]، والثالث من أوجه الرفع أنّ (أن يؤتى) خبر (إن)[٢]. وأمّا أوجه النصب: فأحدها أنَّ (أن) بفتح الهمزة بمعنى (لا)، نقل ذلك بعضهم عن الفراء [٣] [٤]، فأقام (أن) مقام (لا)، و (أو) بمعنى (إلاَّ)، فأن و مدخولها في محل نصب بالقول المحذوف، أي: وقولوا لهم لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلاَّ أن يحاجوكم، ورُدّ بأن جعل (أن) المفتوحة للنفي غير محفوظ، بل هو قول مرغوب عنه [٥]. والثّاني من أوجه النصب أن يكون مفعولاً بمحذوف ، أيّ : إذا كان الهدى هدى الله فلا تنكروا أن يؤتى أحد [٦]، [ب٧٩]،[ط٨٢] واستبعده أبو حيان [٧] بأنَّ فيه حذف حرف / النهي وحذف معموله وهو غير / محفوظ [٨]، ورد عليه تلميذه السّمين [٩] بأنه متى دلّ دليل على حذف العامل جاز على أيّ وجه [*] كان[١٠].

---

[١] قاله ابن عطيّة ويكون قوله (أو يحاجّوكم) بمعنى أو فليحاجّوكم فإنّهم يغلبونكم. المحرر الوجيز (٣١٦)، قال السّمين وهذا الكلام فيه نظر؛ لأنّه يؤدّي إلى حذف حرف النّهي و إبقاء عمله. الدرّ المصون (١٣٧/٢).

[٢] وعلى هذا يكون (هدى الله) بدلاً من (الهدى)، وتكون (أو) بمعنى (حتّى)، أي: حتّى يحاجوكم عند ربّكم فليغلبوكم ويدحضوا حجّتكم عند الله. ولا يكون (أو يحاجّوكم) معطوفاً على (أنْ يؤتى) وداخلاً في حيّز (أنْ). ينظر الدرّ المصون (١٣٧/٢).

[٣] سبقت ترجمته ص(١٠٧).

[٤] وقال الفرّاء وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ ﴾ [النساء٤: ١٧٥] معناه: لا تضلّون. معاني القرآن (٢٢٣/١).

[٥] وردّ أبو حيّان و السّمين بأنّه لم يقم دليل من كلام العرب بأنْ (أنْ) المفتوحة تأتي للنّفي بمعنى (لا) وذلك ساقط، إذْ لم يثبت ذلك في لسان العرب. البحر المحيط (٣٣٠/٣)، الدرّ المصون (١٣٧/٢).

[٦] قاله الزمخشري. الكشاف (٣٣٠/١).

[٧] سبقت ترجمته ص(٢١٠).

[٨] ينظر البحر المحيط (٢١٤/٣).

[٩] سبقت ترجمته ص(٣٨).

[*] في (أ)+(ب) على أيّ حال.

[١٠] قصد السّمين أنّ الفعل المقدّر قد دلّ عليه قوله تعالى (ولا تؤمنوا إلّا لمن تبع دينكم) فقوله (لا تنكروا) ناصب لِـ (أنْ) وما في حيزها؛ لأنّ قوله (ولا تؤمنوا .... دينكم) إنكار لِـ (أنْ يؤتى .... أوتيتم). الدرّ المصون (١٣٧/٢).

والثالث من أوجه النصب هو [*] أنّ [**] (أن يؤتى) مفعول لأجله، أي: ولا تؤمنوا إلاَّ لمن تبع دينكم مخافة أن يؤتى أحد [***]، أو مخافة أن يحاجوكم [١]، أو أن [****] (أان يؤتى) بالمدّ على الاستفهام مفعول لأجله أيضاً، فليس هو من قول اليهود، أي: الخوف [*****] أن يؤتى أحد قلتم ذلك [٢]، ونقل ابن عطية [٣] الإجماع على أنَّ (ولا تؤمنوا) من مقول اليهود غير سديد [٤]. والرابع من أوجه النصب أنَّ (أن يؤتى) منصوب على الاشتغال، أي: تذكرون [******] / [٩٣أ] أن يؤتى أحد تذكرونه، فتذكرونه مفسِّر بكسر السين، ولكونه في قوّة المنطوق صحّ أن يفسِّر [٥].

---

[*] في (ب) وهو.

[**] في (أ) سقط: (أنّ).

[***] في (أ) أنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم.

[١] وقدّر المبرّد الكلام: (ولا تؤمنوا إلاّ لمن جاء بمثل دينكم كراهة أنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم)أي: ممن خالف دين الإسلام؛ لأنّ الله لا يهدي من هو كاذب وكفّار. وعلى هذا لا يكون قوله (أن يؤتى.....يحاجوكم) داخلاً تحت قوله (قل) بل هو من تمام قول الطائفة متّصل بقوله (ولا تؤمنوا). الدرّ المصون (١٣٧).

[****]

[٢] ويكون قوله (أن يؤتى) داخلاً في القول. البحر المحيط (٢١٤/٣).

[٣] عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم بن عطيّة الغرناطي صاحب التّفسير الإمام أبو محمّد الحافظ القاضي، كان فقيهاً عارفاً بالحديث نحوياً لغوياً أديباً – ولد سنة (٤٨١هـ) ومات سنة (٥٤١هـ) بغية الوعاة (٧٣/٢).

[٤] ينظر المحرر الوجيز (٣١٦).

[٥] فتذكرونه مفسِّر لِـ (تذكرون) الأوّل، ثمّ حذف الفعل الأخير المفسّر لدلالة الكلام عليه، وكأنّه منطوق به، ولكونه في قوّة المنطوق به صحّ أنْ يفسّر مضمراً. وأضاف السّمين وهذه المسألة منصوص عليها، وهذا أرجح من الوجه الأوّل في الرّفع على الابتداء، والخبر محذوف؛ لأنّه مثل (أزيداً ضربته) وهو راجح لأجل الطالب للفعل، ومثل حذف هذا الفعل المقدّر لدلالة ما قبل الاستفهام عليه حَذْفُ الفعل في قوله ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس ٩١:١٠] قيل تقديره: آلآن آمنت ورجعت وتُبت، ونحو ذلك. الدرّ المصون (١٣٨/٣).

وأما وجه الجر فأن أصلها (لأنْ) فأبدلت لام الجرّ مدّة كقراءة (*) ابن عامر[١] ﴿ أَنكَانَ ذَا مَالٍ ﴾ [القلم ٦٨: ١٤] بهمزة محققة ومسهّلة [٢] أو محققتين (**) و بها قرأ حمزة [٣] وعاصم [٤][٥] ،أي: لأن كان ذا مال(***) . والوجه المحتمل(****) هو أنَّ (أن يؤتى) متعلّق بـ (لا تؤمنوا) على حذف حرف الجر، أي: ولا تؤمنوا بأن يؤتى ((أحد ولا يؤمنوا بأن يحاجوكم. فيكون (أن يؤتى))) (*****) وما عطف عليه مفعولاً لقوله (ولا تؤمنوا) وعلى هذا لا يوقف على: ﴿ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ ﴾ ؛ لأنّ أن متصلة بما قبلها فلا يفصل بين الفعل والمفعول. ويجوز أن لا تقدّر(******) الباء فتقول ولا تؤمنوا إن يؤتى أحد النبوة والكتاب إلاَّ لمن اتبع دينكم فـ (أن يؤتى) من تمام الحكاية عن اليهود، وقوله ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ﴾ اعتراض بين الفعل والمفعول، وإن جعل (أن يؤتى) متّصلاً بالهدى بتقدير قل إنَّ الهدى (*******) هدى الله أن لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أيّها المسلمون وأن لا يحاجوكم ، كان الوقف على ﴿ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ ﴾ [٦]. انتهى من أبي حيان [٧] وتلميذه السّمين [٨] ملخّصاً [٩]. وهذا الوقف جدير بأن يخصّ بتأليف، ولكن ما ذكر(********) فيه كفاية، غفر الله لمن نظر بعين الإنصاف (*********) وستر ما يرى من الخلاف.

(*) في (ب) قراءة.

(١) سبقت ترجمته ص(١٦).

(٢) (أان كان). السبعة في القراءات (١٤٨).

(٣) سبقت ترجمته ص(١٦).

(٤) سبقت ترجمته ص(١٦).

(٥) (أأن) السبعة في القراءات (١٤٨).

(***) في (أ) أي الآن كان ذا مال، في (ب) أيّ لأن ّذا مال.

(****) في (ب) زيادة (الواو).

(*****) في (ب) سقط ما بين القوسين ((أحد.....يؤتى)).

(******) في (ب) ويجوز أن يقدّر.

(*******) في (ب)بتقدير فلأنّ الهدى.

(٦) قاله الزمخشري وفسّره. الكشاف (٣٢٩/١).

(٧) سبقت ترجمته ص(٢١٠).

(٨) سبقت ترجمته ص(٣٨).

(٩) ينظر البحر المحيط (٢١٤/٣ إلى ٢١٧)، الدرّ المصون (١٣٦/٢ إلى١٣٩). وينظر الكشاف(٣٢٩/١، ٣٣٠).

(********) في (ب) ولكن ما ذكره.

﴿ عِندَ رَبِّكُمْ ﴾[٧٣] [١] حسن، ﴿ بِيَدِ ٱللَّهِ ﴾ [٧٣] كاف؛ لأنّ (يؤتيه) لا يتعلّق بما قبله، مع أنَّ ضميري فاعله ومفعوله عائدان إلى الله وإلى الفضل. قاله السجاوندي [٢] [٣]. ﴿ مَن يَشَآءُ ﴾ [٧٣] كاف، ومثله ﴿ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [٧٣] [٤]، وكذا ﴿ مَن يَشَآءُ ﴾ [٧٤]، ﴿ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [٧٤] [٥] تامّ، ﴿ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾ [٧٥] حسن، ﴿ قَآئِمًا ﴾ [٧٥] [٦] كاف؛ لأنّ (ذلك) مبتدأ، ﴿ سَبِيلٌ ﴾ [٧٥] [٧] حسن، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٧٥] كاف [٨] وقيل تامّ [٩]. ﴿ بَلَىٰ ﴾ [٧٦] ليس بوقف، وقيل وقف؛ لأنّ (بلى) جواب للنفي السابق، أي: بلى عليهم سبيل العذاب بكذبهم [*]، وتقدّم في البقرة ما يغني عن إعادته [١٠]. ﴿ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [٧٦] [١١] تامّ، ﴿فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾[٧٧] جائز، ﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ ﴾ [٧٧] كاف، ﴿أَلِيمٌ ﴾ [٧٧] تامّ،[١٢] ﴿وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [ب٨٠] [٧٨] كاف على استئناف ما بعده، ومثله: ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [٧٨]. وقوله ﴿ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [٧٨] أكفى منهما. ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٧٨] [١٣] تامّ.

---

[١] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٤٩/٢)، وعند النحّاس تام عند الجميع على مختلف القراءات. القطع والائتناف (١٢٩)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٤).

[٢] سبقت ترجمته ص(١١).

[٣] علل الوقوف للسجاوندي (٣٧٨/١). قال أبو البقاء العكبري (يؤتيه من يشاء) يجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هو يؤتيه، وأن يكون خبراً ثانياً. إملاء ما منّ به الرحّمن (١٢٨).

[٤] عند النحّاس تام. القطع والائتناف (١٢٩).

[٥] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٢٩)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٤).

[٦] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٧٩/٢)، وعند أبي عمرو كاف (٢٠٤).

[٧] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٤).

[٨] عند النحّاس صالح؛ لأنّ (بلى) جواب للنّفي. القطع والائتناف (١٢٩). وعند أبي عمرو أكفى ممّا قبله (٢٠٤).

[٩] لم أقع على قائله .

[*] في (ب) يكذّبهم.

[١٠] ينظر الآية (٨١) من سورة البقرة.

[١١] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٢٩)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٤).

[١٢] كذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١١).

[١٣] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١١).

ولا وقف من قوله [*] ﴿ مَاكَانَ لِبَشَرٍ ﴾ [٧٩] إلى ﴿ تَدۡرُسُونَ ﴾ [٧٩] فلا يوقف على ﴿ وَٱلنُّبُوَّةَ ﴾ [٧٩] لاتّساق ما بعده على ما قبله؛ لأنّ ما بعده جملة سيقت [**] توكيداً للنفي السابق، أي: ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة، ولا له أن يقول، كما تقول: ما كان لزيد قيام ولا قعود، على انتفاء كل منهما، فهي مؤكدة للجملة الأولى، والجملة وإن كانت في اللفظ منفصلة فهي في المعنى
[٩٤أ] / متصلة [١]؛ إذ شرط عطف الجملة على الجملة أن يكون بينهما مناسبة بجهة جامعة نحو: زيد يكتب ويشعر. وسبب[***] نزولها أنَّ أبا رافع القرظي اليهودي[٢] والرئيس من نصارى نجران [٣]
[ط٨٣] قالا: يا محمد تريد أن نعبدك ونتخذك رباً ؟ فقال النبي ﷺ: معاذ الله، ما بذلك / أمرت، ولا إليه دعوت [٤]. فانتفاء القول معطوف على (أن يؤتيه) فلا يفصل بينهما بالوقف، ولا يوقف على ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [٧٩] لتعلّق ما بعده بما قبله استدراكاً وعطفاً، وما رأيت أحداً دعم هذين الوقفين بنقل تستريح النفس به. ﴿ تَدۡرُسُونَ ﴾ [٧٩] [٥] كاف على قراءة (ولا يأمركم) بالرفع، وليس بوقف لمن قرأه بالنصب عطفاً على (أن يؤتيه الله)[٦]، ((أي: ولا أن يأمركم. ففاعل يأمركم في الرفع الله تعالى)) [****]، أي: ولا يأمركم الله، وفي النّصب (لبشر)، أي: ما كان لبشر أنْ يأمركم. ﴿ أَرۡبَابٗاۚ ﴾ [٨٠] كاف. ﴿ مُّسۡلِمُونَ ﴾ [٨٠] [٧] تامّ.

---

[*] في (أ)+(ط) زيادة (الواو).

[**] في (أ) سقط (سِبقت)، في (ب) سبقت.

[١] ينظر الدرّ المصون (١٤٦/٢).

[***] في (ب) وبسبب.

[٢] لم أقع على ترجمته.

[٣] لم أقع على ترجمته.

[٤] ينظر تفسير القرآن العظيم (٤٢٣/٣)، البحر المحيط (٢٢٩/٣).

[٥] كذا عند النحّاس وأبي عمرو من حيث الوقف عليه على قراءة ما بعده بالرّفع، ومن حيث عدم الوقف عليه على قراءة ما بعده بالنّصب. القطع والائتناف (١٣٠)، المكتفى (٢٠٤).

[٦] قرأ أبو عمرو وابن كثير و الكسّائي بالرفع، وكان أبو عمرو يختلس حركة الرّاء تخفيفاً. وقرأ الباقون بالنّصب ووافقهم يعقوب وخلف والأعمش و الحسن البصري و اليزيدي. ينظر السبعة في القراءات (١٦٤)، التيسير(٧٤،٧٥)، النّشر(١٨١/٢)، الإتحاف (٢٢٦)

[****] في (ب) سقط ما بين القوسين: ((أيّ.....تعالى)).

[٧] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٥).

﴿ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [٨١] صالح؛ فرقاً بين النبيّين وضمير الأمم على قول ((من يقول إنّ الكاف والميم في (أتيتكم) ضمير الأمم)) (*) وتقدير ذلك: واذكر يا محمّد حين أخذ الله العهد على النّبيّين (**) والميثاق فأمرهم أن يُخبِروا الأمم ((عن الله تعالى فقال لهم: قولوا للأمم)) (***) عنّي ((مهما أوتيتم من كتاب وحكمة)) (****) ثم يجيئكم رسول مصدّق لما معكم من ذلك الكتاب والحكمة لتؤمنّنّ به ولتنصرنّه [١]. ((وتكون اللاّم في (لتؤمنّن به) جواب القسم المحذوف تقديره: والله لتؤمنّن به ولتنصرنّه)) (*****). وقال بعضهم: إنَّ قوله (ثم جاءكم) بمعنى: إن جاءكم رسول، يعني إنْ أتاكم ذكر محمّد لتؤمنّن به، أو ليكوننّ إيمانكم به (******) كالذي عندكم في التوراة [٢]. وقيل (الكاف) و(الميم) ضمير الأنبياء كأنّه أوجب على كلّ نبيّ إنْ جاءه رسول بعده أنْ يؤمن به ويصدّقه وينصره، وعلى هذا لا يُوقف على (النّبيين)؛ لأنّ الخطاب للأنبياء لا للأمم[٣]، ولا يوقف على قوله: ﴿ وَحِكۡمَةٖ ﴾ [٨١]، ولا على قوله: ﴿ لِّمَا مَعَكُمۡ ﴾ [٨١]؛ لأنّ جواب القسم لم يأتِ، وهو قوله: (لتؤمنّن به ولتنصرنّه)،وهذا أوفى بتأدية المراد إذْ ليس فيه الفصل بين المتلازمين(*******)، وهما القسم وجوابه وأحدهما يطلب الآخر. ﴿وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [٨١] كاف، ﴿إِصۡرِي﴾ [٨١] صالح، وقيل كاف [٤].

(*) في (ب) سقط ما بين القوسين ((من يقول.....الأمم)).

(***) في (ب) سقط (عن الله.....للأمم).

(****) في (ب) مهما أوتيكم من الكتاب أو.

[١] وهذا قول ابن عبّاس وعلى هذا القول مجاهد و الرّبيع. وفي مصحف أبي بن كعب و ابن مسعود (وإذْ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب). ينظر المحرر الوجيز (٣٢٢).

(*****) في (ب)+(ط) سقط ما بين القوسين ((وتكون.....لتنصرنّه)).

(******) في (ب) إيمانكم كأنّه.

[٢] قال طاوس صدر الآية أخذ الميثاق على النبيين، وقوله (ثم جاءكم) مخاطبة لأهل الكتاب بأخذ الميثاق عليهم. قال ابن عطيّة وهذا القول يفسده إعراب الآية. المحرر الوجيز (٣٢٣).

[٣] وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه واستشهد على صحة قوله بأنّ الله ما بعث نبياً إلاّ أخذ عليه العهد في محمد لئن بعث وهو حيّ ليؤمن نبه ولينصرنّه، وأمره أن يأخذه على قومه. وعلى هذا القول السدّي أيضاً. المحرر الوجيز (٣٢٣).

﴿قَالُوٓاْ أَقۡرَرۡنَا﴾ [٨١] [١] كاف، ﴿مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [٨١] [٢] تام، ﴿ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [٨٢] [٣] كاف، ﴿يَبۡغُونَ﴾ [٨٣] حسن لمن قرأه بالياء التّحتية، وقرأ (ترجعون) بالتّاء الفوقية؛ لانتقاله من الغيبة إلى الخطاب، وليس بوقف لمن قرأهما بالتّحتية أو بالفوقية [*] [٤] ، والأولى الوصل؛ لأنّ التّقدير: أتبغون غير

[ب٨١] دين / الله [**]، هذه صفته وهو الله تعالى؟ فلا يفصل[***] بينهما ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [٨٣].

[أ٩٥] ﴿طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا﴾ [٨٣] جائز لمن قرأ / (يرجعون) بالتّحتية، وكاف لمن قرأه بالفوقية. ﴿يُرۡجَعُونَ﴾ [٨٣] [٥] تام، ولا وقف من ﴿قُلۡ ءَامَنَّا﴾ [٨٤] إلى ﴿مِن رَّبِّهِمۡ﴾ [٨٤]، فلا يوقف على ﴿وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾[٨٤]. لعطف ما بعده على ما قبله ﴿مِن رَّبِّهِمۡ﴾ [٨٤] جائز؛ لأنّ ما بعده حال، أي: آمنا غير مفرّقين. ﴿مِّنۡهُمۡ﴾ [٨٤] صالح؛ لأنّ ما بعده يصلح مستأنفاً وحالاً. ﴿مُسۡلِمُونَ﴾ [٨٤][٦] تام، ﴿فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾ [٨٥] جائز، ﴿مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [٨٥] [٧] تام، ﴿حَقٌّ﴾ [٨٦] تام عند نافع[٨] وخولف في هذا؛ لأنّ قوله: (وجاءهم البينات) معطوف على ما قبله، ولكن هو من عطف الجمل فيجوز. [٩]

---

[١] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٤).

[٢] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٣٠)، وعند أبي عمرو أكفى ممّا قبله (٢٠٥).

[٣] عند النحّاس تام. وعند أبي عمرو أكفى مما قبله. المصادر نفسها في (٢).

[*] في (ب) أو الفوقية.

[٤] قرأ أبو عمرو وحده (يبغون) بالياء و (إليه ترجعون) بالتّاء مضمومة، وقرأ الباقون (تبغون) و(إليه ترجعون) بالتاء جميعاً. و روى حفص عن عاصم (يبغون) و(إليه ترجعون) جميعاً بالياء. السبعة في القراءات (١٦٤)، التّيسير (٧٥).

[**] في (ب) تبغون غير دين إله.

[***] في (أ) سقط (يفصل).

[٥] كذا عند النحّاس. القطع و الائتناف (١٣٠)، وعند أبي عمرو أكفى مما قبله. المكتفى (٢٠٥).

[٦] كذا عند النحّاس. وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٥).

[٧] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٣٠).

[٨] سبقت ترجمته ص(٩).

[٩] كلام نافع ومخالفته أخرجه النحّاس، وقال يجوز أنْ يكون الوقف كافياً. القطع والائتناف (١٣٠).

﴿ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ [٨٦] [١] كاف، وكذا ﴿ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [٨٦] [٢]، ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٨٧] [٣] جائز؛ لأنّه [*] رأس آية، وليس بمنصوص عليه، غير أنَّ (خالدين) حال من الضمير في (عليهم)، والعامل: الاستقرار أو الجّار[**] لقيامه مقام الفعل[٤]. ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [٨٨] أحسن ومعنى خلودهم في اللّعنة استحقاقهم لها دائماً. ﴿وَلَاهُمْ يُنظَرُونَ ﴾ [٨٨] جائز عند بعضهم، وقيل لا يجوز للاستثناء [٥]، وتقدّم ما فيه. ﴿غَفُورٌ

[ط٨٤] رَّحِيمٌ ﴾[٨٩] [٦] تام، ومثله ﴿ ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [٩٠] [٧]. / ﴿ وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦ ﴾ [٩١] [٨] حسن. وقال أبو عمرو[٩] كاف [١٠]، وقرأ عكرمة [١١] (لن نقبل) بنون العظمة، و(توبتهم) بالنّصب أيضاً مفعولاً به [١٢].

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٧٩/٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٥).

[٢] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٣٠).

[٣] عند ابن الأنباري غير تام، وعند النحّاس ليس بقطع كاف. وكلاهما على أنّ ما بعده منصوب على القطع، أي: (خالدين) منصوب على الحال ممّا قبله. الإيضاح (٥٨٠/٢)، القطع والائتناف (١٣٠).

[*] في (ب)لأنّ.

[**] في (أ) الاستقرار و الجار.

[٤] تقدّم نظير هذه الآية في سورة البقرة الآية (١٦١،١٦٢). فانظرها إن شئت.

[٥] قاله النحّاس. القطع والائتناف (١٣٠).

[٦] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٨٠/٢)، القطع والائتناف (١٣٠)، المكتفى (٢٠٥).

[٧] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٣٠).

[٨] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٨٠/٢)، وعند النحّاس قال أبو حاتم كاف. القطع والائتناف (١٣٠).

[٩] سبقت ترجمته ص(١١).

[١٠] المكتفى (٢٠٥).

[١١] عكرمة البربري المدنيّ مولى ابن عباس، أبو عبد الله المفسّر، روى عن مولاه وعن أبي هريرة، عرض عليه أبو عمرو بن العلاء. مات سنة (١٠٥هـ). غاية النهاية (٥١٥/١)، الأعلام (٤٣/٥).

[١٢] خرّج قراءة عكرمة ابن عطيّة. المحرر الوجيز (٣٢٧) وأبو حيّان. البحر المحيط (٢٥٥/٣).

ورسموا (ملء) بلام واحدة، ومثلها (الحبءَ) و(دفء) من كلّ ساكن قبل الهمز[١]. ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [٩١] كاف. ﴿ مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾ [٩١] [٢] تام، ومثله ﴿ تُحِبُّونَ ۚ ﴾ [٩٢] [٣] للابتداء بالنّفي، وهو رأس آية عند أهل الحجاز[٤]. ﴿ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴾ [٩٢] [٥] تام، ﴿ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ﴾ [٩٣] ليس بوقف؛ لتعلّق حرف الجر بما قبله. ﴿ ٱلتَّوْرَىٰةُ ﴾ [٩٣] [٦] كاف عند أبي حاتم [٧]، وقال (نافع) [٨]: تام [٩]. ﴿ صَٰدِقِينَ ﴾ [٩٣] [١٠] كاف، وقيل: تام [١١]؛ للابتداء بالشرط بعده. ﴿ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [٩٤] [١٢] تام. ﴿ صَدَقَ ٱللَّهُ ﴾ [٩٥] [١٣] حسن عند بعضهم. ﴿ حَنِيفًا ﴾ [٩٥] [١٤] أحسن منه ﴿ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [٩٥] [١٥] تام للابتداء بـ (إنّ).

---

[١] المقنع (٦٨).

[٢] كذا عند النحّاس على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (١٣٠)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٥).

[٣] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٨٠/٢)، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (١٣١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٥).

[٤] الإتحاف (٢١٨).

[٥] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٣١)، المكتفى (٢٠٥).

[٦] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٨٠/٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٥).

[٧] سبقت ترجمته ص(٩).

[٨] سبقت ترجمته ص(٩).

[٩] ينظر القطع والائتناف (١٣١).

[١٠] عند النحّاس حسن. المصدر نفسه (١٣١).

[١١] لم أقع على قائله.

[١٢] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٣١).

[١٣] كذا عند ابن الأنباري وكذا عند النحّاس. وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٨٠/٢)، القطع والائتناف (١٣١)، المكتفى (٢٠٥).

[١٤] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٦).

[١٥] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١٣).

﴿ مُبَارَكًا ﴾ [٩٦] [١] كاف؛ إنْ جعل ما بعده في موضع رفع [*] خبر مبتدأ محذوف، تقديره: وهو هدى، مستأنفاً [٢]. وليس بوقف؛ إنْ جعل في موضع نصب معطوفاً على ﴿ مُبَارَكًا ﴾ [٩٦] [٣]. ﴿ لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٩٦] كاف، ومثله ﴿ بَيِّنَٰتٌ ﴾ [٩٧] [٤] على أنَّ ما بعده خبر مبتدأ، أيّ منها مقام إبراهيم [**] [٥]، أو أحدها مقام إبراهيم [***] [٦]. ارتفع (آيات) بالفاعلية بالجار والمجرور؛ لانّ الجّار متى اعتمد رفع الفاعل ، وهذا أولى من جعلها جملة من مبتدأ وخبر[٧] ؛ لأنَّ الحال

---

[١] كذا عند النحّاس القطع والائتناف (٢٣١).

[*] في (ب) سقط (رفع).

[٢] قاله الزجّاج. معاني القرآن وإعرابه (٣٧٤/١).

[٣] قال أبو حيّان (هدىً) معطوف على (مباركاً) وهو معطوف على حال فهو حال مثله. أمّا الرّفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف، فلا حاجة إلى تكلّف هذا الإضمار. البحر المحيط (٢٦٩/٣).

[٤] عند ابن الأنباري حسن؛ لأنّ ما بعده على معنى (منها مقام إبراهيم)، وكذا عند النحّاس. وقال أبو حاتم الوقف على (كان آمناً) وقد خطأ ابن الأنباري و النحّاس أبا حاتم؛ لأنّ قراءة (فيه آيات) بالجمع لا يوجب تعلّق المقام بقوله: (ومن دخله كان آمناً) بل هو منقطع عنه. الإيضاح (٥٨١،٥٨٠/٢)، القطع والائتناف (١٣١)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٥).

[**] في (ب) سقط (إبراهيم).

[٥] على هذا التّقدير يكون (مقام) مبتدأً، وبهذا قال الأخفش وعليه النحّاس وأبو البقاء. إعراب القرآن (١٧٢/٣)، إملاء ما منّ به الرحّمن (١٣٢) .

[***] في (ب) سقط: (إبراهيم).

[٦] قال أبو حيّان وهذا أصوب من التّقدير الأوّل. البحر المحيط (٢٧٢/٣).

[٧] ذكر في هذه الجملة أوجهاً كثيرة، منها أنها حال من ضمير (ببكة) على رأي من يجيز تعدّد الحال، أو حال من (هدى) وجاز ذلك لتخصّصه بالوصف، أو حال من ضمير (مباركاً) أو ضمير (وضع) أو ضمير (للعالمين). ومنها أنها نصب صفة ثانية لِـ (هدىً) لأنّ (للعالمين) صفة أولى. ويجوز أنْ تكون مستأنفة جيءَ بها بياناً و تفسيراً لبركته وهداه. وقال أبو حيّان بعد كلّ هذا، الأفضل أنْ يكون (فيه) لوحده حال أو صفة، و(آيات) مرفوع بالفاعلية؛ لأنّ الجار هنا اعتمد فرفع الفاعل. البحر المحيط (٢٧١/٣).

والنّعت والخبر الأصل فيها أنْ تكون مفردة، فما قرب منها كان [*] أولى، والجار قريب من المفرد؛ ولذلك يقدّم المفرد ثمّ الظرف ثم [**] الجملة [١]. قال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ [غافر٤٠: ٢٨] فقدّم الوصف بالمفرد وهو (مؤمن)، وثنّى بما قرب منه وهو (من آل فرعون)، وثلّث بالجملة وهو يكتم إيمانه، وليس ﴿ بَيِّنَٰتٌ ﴾ [٩٧] بوقف؛ إنّ جعل / [٩٦أ] (مقام) بدلاً [***] من آيات، أو عطف بيان [٢]. ﴿ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [٩٧] كاف ؛ للابتداء بالشرط مع (الواو)؛ لأنّ الأمن من الآيات [٣]، وهذا إنْ جعل مستأنفاً، / وليس بوقف إنْ عطف عليه ﴿ وَمَن [ب٨٢] دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾ [٩٧]. و الوقف على ﴿ ءَامِنًا ﴾ [٩٧] [٤] [****] تام لمن قرأ (آيات) بالجمع.

---

[*] في (ب) سقط: كان.

[**] في (ب) سقط (ثمّ).

[١] وبهذا بدأ محمّد بن يزيد، وقدْ نقل ذلك عنه النحّاس. ولكن هذا فيه إشكال لأنّه متى ذكر جمع، لا يبدل منه إلّا ما يوفّي بالجمع، وهذا منصوص عليه عند جمهور النّحويين. وفي هذه الآية لم يذكر سوى آية واحدة من الآيات وهي مقام إبراهيم. ينظر إعراب القرآن للنحّاس (١٧٢/٣)، الدرّ المصون (١٧٠/٢).

[***] في (ب) مبدلاً.

[٢] وفي هذا إشكال أيضاً. فقد ذكر الزمخشري هذا الوجه وقال: فإنْ قلت كيف صحّ بيان الجماعة بالواحد؟ قلت: (من دخله كان آمناً) آية أيضاً، وأقلّ الجمع اثنان، وقال ابن عطيّة هذا الأرجح عندي. وردّ أبو حيّان هذا وقال هو مخالف لإجماع الكوفيين، فحكم عطف البيان عندهم هو حكم النّعت، فيتبعون النّكرة النّكرة، والمعرفة المعرفة. ويتبعهم في ذلك الفارسي. ولا يجوز عند البصريين إلّا أنْ تكون الكلمتان معرفتين. و(آيات) نكرة، و(مقام إبراهيم) معرفة. ينظر الكشّاف (٣٤٣/١)، المحرر الوجيز (٣٣١)، البحر المحيط (٢٧٢/٣).

[٣] وهو قول ابن عطيّة وعليه الزمخشري. وقد ذكرنا ذلك برقم (٢).

[٤] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٥).

[****] في (ط) سقط (والوقف على آمناً تام).

ومن أفرده[*] كان وقفه مقام إبراهيم[١] كأنَّه قال فيه آية بينة هي مقام إبراهيم، الذي هو الحجر، أو المقام الحرم كلّه كما[**] فسّر ذلك (مجاهد)[٢][٣]؛ لأنّ الآية مفردة، فوجب أنْ يكون تفسيرها كذلك [***]. ﴿حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [٩٧] كاف؛ إنْ جعل (من) خبر مبتدأ محذوف، كأنَّه قيل: من المفروض عليه؟ قيل: هو من استطاع [٤] [****]، وليست (من) فاعلاً بالمصدر لما يلزم عليه أنَّه [*****] إذا لم يحجّ المستطيع تأثّم النّاس كلّهم، وذلك باطل باتّفاق. على أنَّ (حجّ) مصدر مضاف لمفعوله، أي: ولِلّه على النّاس أن يحجّ من استطاع منهم سبيلاً[******] البيتَ، والأصح أنّه مضاف لفاعله[*******] [٥]

---

[*] في (ب) ومن أفرد.

[١] قرأ ابن عباس وأبيّ ومجاهد (آية بيّنة) بالتوحيد. ينظر مختصر الشواذ (٢٢)، البحر (٢٧١/٣). قال أبو حاتم وعلى هذا يكون الوقف على قوله (مقام إبراهيم) وخطّأ ابن الأنباري و النحّاس أبا حاتم لأنّ (آية بيّنة) بالتوحيد لا توجب استغناء المقام عن قوله (ومن دخله كان آمناً) و الوقف عندها على (آمناً) الإيضاح (٥٨٠/٢،٥٨١)، القطع والائتناف (١٣١).

[**] في (أ) الحرم كلّها.

[٢] سبقت ترجمته ص(١٠٣).

[٣] ومجاهد نقل هذا عن ابن عبّاس. ينظر تفسير مجاهد (١٣٢).

[***] في (ط) زيادة (والوقف على آمناً تام) وقد ورد هذا الكلام في (أ)+(ب) في الصفحة السابقة برقم (*****) و الصّواب أنّ موضعها هناك. وليس هنا.

[٤] من الكوفيين من قال الوقف كاف على التّقدير على ذكره الأشموني. واختار النحّاس قول أبي حاتم في الوقف على (سبيلاً:٩٧) بعده. القطع والائتناف (١٣١) وقد ذكر هذا الوجه من الإعراب أبو البقاء العكبري. إملاء ما منّ به الرحّمن (١٣٢).

[****] في (أ) كأنّه قيل من هو استطاع.

[*****] في (أ)+(ب) سقط (أنّه).

[******] في (ط) سقط (سبيلا).

[*******] في (ط) والأفصح أنْ يضاف المصدر لفاعله.

[٥] وإضافة المصدر إلى مفعوله ورفع الفاعل به ضعيف من جهة المعنى لِما ذكره الأشموني، فهو يؤدّي إلى تكليف النّاس جميعاً أنْ يحجّ مستطيعهم، وضعيف من جهة الصّناعة (اللفظ)؛ لأنّه قليل جداً في كلام العرب، حتّى قيل إنّه لا يجوز إلاّ في الشّعر ضرورة. والقرآن الكريم لا يحتمل على ما في الضّرورة. ومن أراد التّوسّع فعليه بالبحر المحيط (٢٧٦/٣).

كقوله: **أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعت من نَشَبِ قَرْعُ القَواقِيزِ أَفواهَ الأَبارِيقِ** [١]

يروى بنصب (أفواه) [*] على إضافة المصدر، ((وهو (قرع) إلى فاعله، وبالرّفع على إضافته إلى مفعوله. وإذا اجتمع فاعل ومفعول مع المصدر))[**] العامل فيهما [***]، فالأولى إضافته إلى مرفوعه فيقال: يعجبني ضرب زيدٍ عمراً، ولا يقال: ضربَ عمرٍو زيدٌ. وليس ﴿ٱلْبَيْتِ﴾ [٩٧] بوقف؛ إنْ جعل (من) بدلاً من النّاس، بدل بعض من كل، والتّقدير: ولله حجّ البيت على من استطاع إليه سبيلاً من النّاس [٢]. ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٩٧][٣] كاف، ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [٩٧][٤] تام؛ لأنّه آخر القصة.

---

[١] البيت لـِ الأقيشر الأسدي (المغيرة بن عبد الله بن معرّض الأسدي، شاعر إسلامي توفي (٨٠هـ) الأعلام (٢٢٧/٧)، والبيت في ديوانه ص(٤٣) صنعه الدكتور محمد علي دقّه. دار صادر ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٩٩٧م). وهو موجود أيضاً في خزانة الأدب (٤٩١/٤)، الإنصاف في مسائل الخلاف (٢٣٣/١). الدرّ المصون (١٧٢/٢)، مغني اللبيب (٦٩٤/٢) و التّلاد المال الأصلي القديم، وما توالد عندك من الإبل. النّشَب: المال.

[*] في (أ) سقط (أفواه).

[**] في (ب) سقط ما بين القوسين ((وهو قرع.....المصدر)).

[***] في (أ) العامل فيها.

[٢] وعندها لا بدّ من تقدير ضمير يعود على المبدل منه وهو: من استطاع منهم. و(من) في الوجهين (الخبر و البدل) موصولية. وأجاز الكسائي أنْ تكون (من) شرطية. ذكر ذلك النحّاس و أبو حيّان. وقال أبو حيّان (من) في هذا الوجه مبتدأ، ويلزم من هذا حذف الضمير الرّابط لهذه الجملة بما قبلها، ويلزم أيضاً حذف جواب الشرط، إذ التّقدير من استطاع إليه سبيلاً منهم فعليه الحجّ. فالوجه الأوّل (من: موصولية) أولى لقلة الحذف. ثم عاد ليقول ويناسب الشرط مجيء الشّرط بعده من قوله (ومن كفر) فهو لم يرجّح. أما تلميذه السّمين فرجّح الشّرط بمقابلته بالشّرط بعده . ينظر إعراب القرآن للنّحاس (١٧٢/٣)، البحر المحيط (٢٧٥/٣)، الدرّ المصون (١٧٢/٢).

[٣] عند ابن الأنباري حسن (٥٨١/٢)، وذكرنا ما قاله النحّاس في الصفحة السابقة برقم (٤)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٥).

[٤] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٣١)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٥).

﴿ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [٩٨] كاف ، ﴿ تَعۡمَلُونَ ﴾ [٩٨] [١] تام ، ﴿ مَنۡ ءَامَنَ ﴾ [٩٩] ليس بوقف [*]؛ لانّ ما بعده
[ط٨٥] جملة حالية، أي: باغين لها عوجاً [٢]، ومثله / ﴿ عِوَجًا ﴾ [٩٩] [**]. ﴿ وَأَنتُمۡ شُهَدَآءُ ﴾[٩٩] كاف؛
للابتداء بعده بالنّفي. ﴿ تَعۡمَلُونَ ﴾ [٩٩] [٣] تام، ﴿كَٰفِرِينَ ﴾ [١٠٠] [٤] كاف، ﴿ وَفِيكُمۡ رَسُولُهُۥۗ ﴾ [١٠١] [٥]
حسن، وقال أبو عمرو[٦]: كاف [٧]؛ لتناهي الاستفهام، وللابتداء بالشّرط. ﴿ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [١٠١] [٨] تام.
﴿ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾ [١٠٢] جائز. ﴿ مُّسۡلِمُونَ ﴾ [١٠٢] [٩] كاف؛ للابتداء بالأمر. ﴿ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا ﴾[١٠٣] [١٠]
كاف على استئناف [***] ما بعده، وقيل: صالح، وهو الأظهر؛ لأنّ ما بعده معطوف على ما قبله.
﴿ وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [١١] [١٠٣] أكفى مما قبله [****]، ولا يوقف [*****] على ﴿ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [١٠٣]؛ لانّ ما بعده
تفسير، ولا يفصل بين المفسِّر والمفسَّر بالوقف [******].

---

[١] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٣١)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٥).

[*] في (أ)+(ب): (عوجاً) ليس بوقف.

[٢] وصاحب الحال إمّا فاعل (تصدّون) أو (سبيل الله). وجاز الوجهان؛ لأنّ الجملة اشتملت على ضمير كلّ منهما. الدرّ المصون (١٧٣/٢).

[**] في (أ)+(ب) سقط: ومثله عوجاً.

[٣] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٣١)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٥).

[٤] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٣١).

[٥] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٨١/٢)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٣٢)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٥).

[٦] سبقت ترجمته ص(١١).

[٨] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٣٢)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٥).

[٩] عند ابن الأنباري والنحّاس الوقف على (ولا تموتنّ) قبيح حتى تقول (إلاّ وأنتم مسلمون) الإيضاح (٥٨١/٢)، القطع والائتناف (١٣٢).

[١٠] وهو تام على قول نافع، القطع والائتناف (١٣٢).

[١١] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٥).

[****] في (أ) سقط: (ممّا قبله).

[*****] في (ب): ولا وقف.

[******] في (ب) سقط : بالوقف.

فالناصب لِـ (إذْ) [*] الفعل الذي بعده وهو قوله (فألّف بين قلوبكم) كأنّه لما قال: واذكروا نعمة الله عليكم، قيل: ما هذه النّعمة؟ قال: هي تأليفه بين قلوبكم في الوقت الذي كنتم فيه أعداء، فيكون الكلام خرج على وجه التّفسير للنعمة. ويجوز ((أن تكون (إذ) منصوبة بـ (اذكروا) يعني: مفعولاً به، و[**] لا يجوز)) [***] أن تكون ظرفاً لفساد المعنى؛ لأنّ (اذكروا) مستقبل و(إذ) ظرف لما مضى من الزّمان [١]، وعلى كلّ حال لا يوقف على / ﴿ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [١٠٣] انظر العُمَاني [٢] [٣] [٩٧أ] والسّمين [٤] [٥] ، ﴿ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا ﴾ [١٠٣] [٦] صالح؛ على أنَّ (الواو) في (وكنتم) عاطفة. ﴿ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَا ﴾ [١٠٣] [٧] حسن، ﴿ تَهۡتَدُونَ ﴾ [١٠٣] [٨] كاف، ومثله ﴿ ٱلۡمُنكَرِۚ ﴾ [١٠٤] على استئناف ما بعده، وجائز؛ إنْ جعلت الواو بعده للعطف؛ لأنّه من عطف الجمل. ﴿ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ [١٠٤] [٩] تام، ﴿ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ ﴾ [١٠٥] كاف على استئناف [****] ما بعده، وجائز إن عطف ما بعده على ما قبله.

---

[*] في (أ) لـ (إذا).

[**] في (أ) يعني مفعولاً بعد.

[***] في (ب) سقط ما بين القوسين ((أنْ تكون.....يجوز)).

[١] قاله الحوفي. الدرّ المصون (١٧٨/٢). وجوّز السّمين أن تكون (إذْ) منصوبة بـ (نعمة) ظرفاً لها، ويجوز أنْ تكون متعلّقة بالاستقرار الذي تضمنّه (عليكم) وذلك إذا قلنا إنّ (عليكم) حال من النعمة، فإن علقنا (عليكم) بـ (نعمة) فلا يجوز.

[٢] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٣] كتاب العماني في الوقف والابتداء ليس بين أيدينا.

[٤] سبقت ترجمته ص(٣٨).

[٥] الدرّ المصون (١٧٨/٢).

[٦] عند النحّاس ذكر ما قاله الطبري بأنّ بعضهم قال الكلام قد تمّ على قوله تعالى (واذكروا نعمة الله عليكم) وبعضهم قال بل ما بعده متّصل به غير منقطع منه (إذ كنتم.....إخواناً). القطع والائتناف (١٣٢).

[٧] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٨١/٢)، وعند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٥).

[٨] عند النحّاس تام. القطع والائتناف (١٣٢)، وكذا عند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٥).

[٩] كذا عند النحّاس وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٨).

[ب٨٣] ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [١٠٥] [١] جائز، وليس بحسن؛ لأنّ ما بعده عامل فيه / ما قبله، وإنَّما جاز لكونه رأس آية، أي: وأولئك لهم عذاب عظيم يوم كذا. ولا يجوز نصبه بِـ (عذاب)؛ لأنّه مصدر [*] وقد وصف قبل أخذ متعلّقاته وشرطه أنْ لا يتّبع قبل العمل [**] ومعمولاته من تمامه، فلا يجوز إعماله [٢]، فلو أعمل [***] وصفه وهو (عظيم) جاز [٣]. ولا يجوز الوقف على ﴿ عَذَابٌ ﴾ [١٠٥] [****]؛ لفصله بين الصّفة والموصوف. ﴿ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞ ﴾ [١٠٦] [٤] كاف، إنْ لم يوقف على ﴿عَظِيمٌ ﴾ [١٠٥]، وجائز إنْ وقف عليه. ﴿بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ ﴾ [١٠٦] جائز، ﴿تَكۡفُرُونَ ﴾ [١٠٦] [٥] كاف ﴿فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِ ﴾ [١٠٧] كاف؛ على استئناف ما بعده، وليس بوقف؛ إنْ جعل ما بعده في موضع الحال، كأنَّه قال: في حال الخلود ينعمون [*****] [٦].

---

[١] عند النحّاس ليس بقطع كاف؛ لأنّه متّصل بما بعده. القطع والائتناف (١٣٢).

[*] في (ط) زيادة (الواو).

[**] في (ب) وشرطه أنْ لا يقع قبل أخذ العمل.

[٢] أي أنّ المصدر الموصوف لا يعمل بعد وصفه.

[***] في (أ) فلو عمل.

[٣] قاله أبو البقاء. وضعّفه أبو حيّان من جهة المعنى؛ لأنّه يقتضي أنّ عظم العذاب في ذلك اليوم. وقال السّمين هذا التّضعيف ضعيف؛ لأنّه إذا عظم في هذا اليوم ففي غيره أولى. وأيضاً فإنّه مسكوت عنه فيما عدا هذا اليوم. وجوّز الحوفي أن يكون العامل فيه مضمر تدلّ عليه الجملة السابقة، أي: يعذّبون يوم تبيض وجوه. و الرأي الأرجح أنّ (يوم) متعلّق بالاستقرار الذي تضمّنه (لهم) و التّقدير: عذاب عظيم استقرّ (كائن) لهم يوم تبيض .....الخ. ينظر إملاء ما منّ به الرحّمن (١٣٣)، البحر المحيط (٢٩٣/٣)، الدرّ المصون (١٨١/٢).

[****] في (ب) وعليه فلا يجوز الوقف على (عظيم).

[٤] عند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٣٢)، المكتفى (٢٠٥).

[٥] عند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٤).

[٦] قال الزمخشري (ففي رحمة الله) أي: ففي نعمة وهي الثّواب المخلّد. فإن قلت كيف موقع (هم فيها خالدون) بعد قوله (ففي رحمة الله) قلت موقع الاستئناف، كأنّه قيل كيف يكونون فيها؟ فقيل: هم فيها خالدون. ووافقه أبو حيّان. الكشّاف (٣٥١/١)، البحر المحيط (٢٩٧/٣).

﴿ خَٰلِدُونَ ﴾[١٠٧] [١] تام، وقيل كاف [٢]. ﴿ بِٱلۡحَقِّۗ ﴾ [١٠٨] [٣] كاف، ﴿ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [١٠٨] [٤] تام، ﴿ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ ﴾ [١٠٩] كاف، ﴿ ٱلۡأُمُورُ ﴾ [١٠٩] [٥] تام، ﴿ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ ﴾ [١١٠] [٦] حسن، ﴿ خَيۡرًا لَّهُم ﴾ [١١٠] [٧] أحسن منه، ﴿ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾ [١١٠] [٨] كاف، ﴿ إِلَّآ أَذٗىۖ ﴾ [١١١] [٩] أكفى منه، و(أذى) منصوب بالاستثناء المتّصل، وهو مفرغ [*] من المصدر المحذوف، أي: لن يضرّوكم ضرراً إلاَّ ضرراً [**] يسيراً لا نكاية فيه ولا غلبة [١٠]. ﴿ ٱلۡأَدۡبَارَ ﴾ [١١١] [١١] حسن، قوله [***] (وإنْ يقاتلوكم يولّوكم الأدبار) (إنْ) حرف شرط جازم [****] وعلامة الجزم فيهما حذف النّون.

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٨٢/٢).

[٢] قاله النحّاس ، وعلى هذا أبو عمرو. القطع والائتناف (١٣٢)، المكتفى (٢٠٥).

[٣] كذا عند النحّاس على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

[٤] كذا عند النحّاس على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

[٥] كذا عند النحّاس على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

[٦] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٨٢/٢)، وعند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٣٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٦).

[٧] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٦).

[٨] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٣٢).

[٩] عند النحّاس تام على قول نافع. القطع والائتناف (١٣٢) وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٦).

[*] في (ب) مفرع.

[**] في (ب) إلاّ ضراراً.

[١٠] أغلب النحويين على أنّه استثناء متّصل. وذكر الطبري أنّه استثناء منقطع، أي: لن يضرّوكم بالهزيمة، لكن أذىً باللّسان. وقال النحّاس هو استثناء ليس من الأوّل. وعلى هذا أبو البقاء. تفسير الطبري (٦٧٩/٥)، إعراب القرآن للنّحّاس (١٧٥/٣)، إملاء ما منّ به الرحّمن (١٧٥/٣).

[١١] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس حسن؛ لأنّ ما بعده (ثمّ لا ينصرون) بالنون فهو منقطع مما قبله؛ لأنّ ما قبله مجزوم. وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٦) (٥٨١/٢)، (١٣٢،١٣٣)، (٢٠٦) .

[***] في (ب) (قولوا) بدلاً من (قوله).

[****] في (ب) سقط (جازم).

﴿ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [١١١] كاف؛ لأنّه مستأنف لرفع الفعل بالنّون التي هي علامة رفعه، فهو منقطع عمّا قبله؛ لأنّ ما قبله مجزوم؛ لأنّه ليس مترتّباً (*) على الشّرط، بل التّولية مترتبة على المقاتلة، فإذا وُجد القتال وُجدت التّولية ، والنّصر منفيّ عنهم أبداً ، سواء قاتلوا أولم يقاتلوا ؛ لأنّ مانع (**) النصر هو الكفر، / فإذا وجد الكفر منع صاحبه (***) النصر، فهي جملة معطوفة على جملة [ط٨٦] الشرط والجزاء (١). ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[١١١] كاف، ﴿مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾[١١٢](٢) حسن. فسّر (حبل الله) بالإسلام، و(حبل النّاس) بالعهد والذّمة. ﴿ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [١١٢] أحسن منه، ﴿ ٱلْمَسْكَنَةُ ۚ ﴾ [١١٢] أحسن منهما، ﴿ بِغَيْرِ حَقٍّ ۚ ﴾ [١١٢] (٤) كاف على استئناف ما بعده، وليس بوقف؛ إنْ جعل ما بعده سبباً لما قبله (٥).

(*) في (ب) ليس مترتّباً.

(**) في (ب) لأنّ منع.

(***) في (أ) سقط (النّصر).

(١) زعم بعضهم أنّ المعطوف على جواب الشرط بـ (ثمّ) لا يجوز جزمه البتّة؛ لأنّ المعطوف على الجواب جواب، وجواب الشّرط يقع بعده و عقيبه. و(ثمّ) تقتضي التّراخي، فكيف يتصوّر وقوعه عقيب الشّرط؟ فلذلك لم يجزم مع (ثمّ). وهذا القول فاسد لقوله تعالى ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا أَمْثَٰلَكُم ﴾ [محمد٤٧: ٣٨]. ينظر إملاء ما منّ به الرحّمن (١٣٣)، البحر المحيط (٣٠٤/٣).

(٢) عند النحّاس قال نافع تمّ، وهو عند غيره كاف؛ لأنّ ما بعده معطوف عليه. القطع والائتناف (١٣٣).

(٤) تقدّم الكلام عن الوقف في مثل هذه الآية في سورة البقرة الآية (١٦١).

(٥) (ذلك بأنّهم) أشير بـ (ذلك) إلى ما تقدّم من ضرب الذّلة و المسكنة و الغضب من الله، وفي تكرير اسم الإشارة (ذلك بما عصوا) قولان، أحدهما: أنّه مشارٌ به إلى ما أشير بالأوّل إليه على سبيل التّأكيد، والقول الثاني وهو للزمخشري: (ذلك) يشار به إلى الكفر وقتل الأنبياء، على معنى أنّ ذلك بسبب عصيانهم و اعتدائهم؛ لأنّهم انهمكوا فيها. ينظر البحر المحيط (٣٧٨/١)، الكشاف (١٣٧/١).

﴿ يَعْتَدُونَ ﴾ [١١٢] كاف، ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ﴾ [١١٣] [١] تام؛ على أنَّ الضّمير في (ليسوا) لأحد الفريقين، وهو من تقدّم ذكره في قوله : ﴿ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [١١٠] / أي: ليس الجميع [٩٨أ] [*] سواء، أي: ليس من آمن كمن لم يؤمن. وترتفع [**] (أمّة) بالابتداء، والجار والمجرور قبله الخبر، وهذا قول نافع [٢] ويعقوب [٣] و الأخفش [٤] وأبي حاتم [٥] وهو الأصحّ [٦] [٧] .

وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى[٨]: لا يجوز الوقف عليه؛ لأنّ أمة مرفوعة بـ (ليسوا)، وجمع الفعل على اللّغة المرجوحة، نحو ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ﴾ [طه ٢٠:٦٢]، فالواو في (ليسوا) للفريقين اللّذين

---

[١] عند الفرّاء ليس بوقف؛ لأنّ (الأمة) مرفوعة بـ (سواء) ارتفاع الفاعل، أي: ليس أهل الكتاب مستوياً منهم أمّة قائمة موصوفة بما ذكروا، وأمة كافرة، فحذف الجملة المعادلة لدلالة القسم الأوّل عليها. وأضاف المساواة تقتضي شيئين. وردّ النحّاس بأنّه إذا رفع (أمة) بـ (سواء) لا يعود على اسم الفعل، و الوقف عند ابن الأنباري تام و لنفس السبب الذي ذكره الأشموني، وكذا عند أبي عمرو. معاني القرآن للفرّاء (٢٣٠/١)، إعراب القرآن للنحّاس (١٧٦/٣)، الإيضاح (٥٨٢/٢)، المكتفى (٢٠٦).

[*] في (أ)+(ب) ليس الجمع.

[**] في (ب) ويرتفع.

[٢] سبقت ترجمته ص(٩).

[٣] سبقت ترجمته ص(٩).

[٤] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٥] سبقت ترجمته ص(٩).

[٦] أخرج أقوال (نافع ويعقوب و الأخفش) النحّاس. ينظر القطع والائتناف (١٣٣). وذكر النحّاس قول الفرّاء وقال فيه تعسّف شديد [وذكرنا ما قاله برقم (١)]. وينظر معاني القرآن للأخفش (٢١٣/١).

[٧] وعلى هذا القول الزجّاج و أبو البقاء و أبو حيّان و السّمين. ينظر معاني القرآن و إعرابه (٣٨٥/١)، إملاء ما منّ به الرحّمن (١٣٣)، البحر المحيط (٣٠٨/٣)، الدرّ المصون (١٨٩/٢).

[٨] سبقت ترجمته ص(١٠).

[ب٨٤] اقتضاهما سواء؛ لأنّه يقتضي شيئين [١]، والصّحيح أنَّ (الواو) ضمير من تقدّم ذكرهم، وليست / علامة الجمع، فعلى قول أبي عبيدة الوقف على ﴿ يَعْتَدُونَ ﴾[١١٢] تام. ولا يوقف على (سواء) والضمير في (ليسوا) عائد على أهل الكتاب، و(سواء) خبر (ليس) يخبر به عن الاثنين وعن الجمع. وسبب نزولها إسلام (عبد الله بن سلام) [٢] وغيره، وقول الكفار ما آمن بمحمد إلاَّ شرارنا ولو كانوا أخياراً ما تركوا دين آبائهم. قاله ابن عباس[٣] [٤]. ﴿ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴾ [١١٣] [٥] تام؛ على استئناف ما بعده، وليس بوقف؛ إنْ جعل ما بعده وهو (يؤمنون)[*] بدلاً من (يسجدون)، أو جعل (يؤمنون) في موضع الحال من الضّمير في (يسجدون)، ويكون الفعل المتّصل بالضّمير العامل في الحال، فلا يوقف على ﴿ يَسْجُدُونَ ﴾ [١١٣]؛ لأنّه لا يفصل بين البدل والمبدل منه، ولا بين الحال وصاحبها ولا العامل فيها، ولا يصحّ؛ لأنّ الإيمان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أوصاف لهم مطلقة غير مختصة بحال السجود [٦].

---

[١] ينظر مجاز القرآن (١٠١/١) وأبو عبيدة رجّح ذلك على لغة أكلوني البراغيث. قال الزجّاج: وهذا ليس كما قال؛ لأنّ ذكر أهل الكتاب قد جرى فأخبر الله عنهم أنّهم غير متساويين، ثمّ أنبأنا بافتراقهم فقال (من أهل الكتاب أمّة قائمة) وقال النحّاس: أكلوني البراغيث هذا غلط هنا لأنّه في الآية قدْ تقدّم ذكرهم، أمّا في لغة أكلوني البراغيث لم يتقدّم لهن ذكر. معاني القرآن وإعرابه (٣٨٥/١)، إعراب القرآن (١٧٦/٣) وقد تمّت دراسة هذه المسألة في قسم الدرّاسة ص(٨٢).

[٢] عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي ثمّ الأنصاري أبو يوسف، هو من ولد يوسف بن يعقوب عليهما السلام. حين أسلم سمّاه النبيّ ﷺ عبد الله. ونزلت فيه آيات من القرآن الكريم. توفّي في خلافة معاوية (٤٣هـ). الاستيعاب (٥٥١/١)، أسد الغابة (١٥٨/٣).

[٣] سبقت ترجمته ص(١٩).

[٤] ينظر تفسير القرآن العظيم (٤٤٥/٤).

[٥] عند النحّاس تام عل قول نافع. القطع والائتناف (١٣٣).

[٦] ذكر في جملة (يؤمنون) أوجهٌ أخرى غير الاستئناف و الحال. فذكر النحّاس أنّه يجوز أنْ تكون صفة لـ (آية) وهذا اختيار الزمخشري، وذكر السّمين احتمال أنْ تكون خبراً ثانياً لقوله (هم) في قوله (هم يسجدون) لذلك ترك العاطف، ولو ذكر لكان جائزاً. ينظر إعراب القرآن للنحاس (١٧٦/٣)، الكشاف (٣٥٤/١)، الدرّ المصون (١٩١/٢).

﴿ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِۖ ﴾ [١١٤] كاف.﴿ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [١١٤] [١] تام؛ إنْ قرئ ما بعده بالفوقية فيهما لانتقاله من الغيبة إلى الخطاب، فكأنّه رجع من قصّة إلى قصّة أخرى، وكاف إنْ قرئ بالتّحتية فيهما جرياً على نسق الغيبة [*] ردّاً على قوله (من أهل الكتاب أمّة قائمة) [٢]. ﴿ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ ﴾ [١١٥] كاف، ﴿ بِٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ [١١٥] [٣] تام، ﴿ شَيۡـٔٗاۗ ﴾ [١١٦] جائز، وضعف هذا الوقف؛ لأنّ الواو في (وأولئك) للعطف. ﴿ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ ﴾ [١١٦] جائز، ﴿ خَٰلِدُونَ ﴾ [١١٦] [٤] تام، ﴿ فَأَهۡلَكَتۡهُۖ ﴾ [١١٧] حسن، وقال أبو عمرو[٥]: كاف [٦]. ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [١١٧] ليس بوقف للاستدراك والعطف، ﴿ يَظۡلِمُونَ ﴾ [١١٧] [٧] تام؛ للابتداء بعده بالنّداء. ﴿ مِّن دُونِكُمۡ ﴾ [١١٨] ليس بوقف؛ لأنّ جملة (لا يألونكم خبالاً) [٨] مفسرة لحال البطانة الكافرة ، والتّقييد بالوصف يؤذن بجواز الاتخاذ عند انتفائهما [٩].

---

[١] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٣٣) وعند أبي عمرو تام على قراءة ما بعده بالفوقية، ولا يوقف عليه على قراءة ما بعده بالتّحتيّة؛ لأنّ الكلام مردود على ما قبله فهو متّصل به. المكتفى (٢٠٦).

[*] في (ب) على سبقت الغيبة.

[٢] قرأ ابن كثير ونافع و ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر بالتاء، وكان أبو عمرو لا يبالي كيف يقرأ بالتاء أو بالياء. وقرأ حمزة و الكسائي وعاصم في رواية حفص بالياء. السبعة في القراءات (١٦٥)، التيسير (٧٥).

[٣] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٣٣)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٠٦).

[٤] عند النحّاس كاف، وعند أبي عمرو تام. المصادر نفسها في (٣).

[٥] سبقت ترجمته ص(١١).

[٧] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٣).

[٨] الخبال: الفساد.

[٩] الوجه الأصح في هذه الجملة أنْ تكون لا محل لها جاءت بياناً لحال البطانة الكافرة؛ لأنّها لو جعلت حالاً من الضمير المستكن في (من دونكم) أو صفة لِـ (بطانة) لكان هذا باطلاً من جهة التفسير؛ لأنّ المعنى أنّهم نُهوا عن اتّخاذ بطانة كافرة، ثمّ نبّه على أشياء أخرى، ولو تقيّدت الجملة بالحال أو الصفة لكان ذلك إيذان بجواز الاتخاذ عند انتفائهما. ينظر إملاء ما منّ به الرحّمن (١٣٤)، البحر المحيط (٣/٣١٦،٣١٧)، الدرّ المصون (٢/١٩٤).

وقد عتّب عمر [١] أبا موسى الأشعري [٢] على استكتابه ذمياً، وتلا هذه الآية عليه. وقد قيل لـ عمر[٣] في كاتب يجيد من نصارى الحيرة ألا يكتب عنك [*]؟ فقال: إذنْ أتّخذ بطانة سوء [٤]. لأنّه ينبغي استحضار ما جبلوا عليه من بغضنا [**] وتكذيب نبيّنا، وإنّهم لو قدروا علينا لاستولوا على دمائنا. وما أحسن [***] قول الطرطوشي [٥] لمّا دخل على الخليفة بمصر [****] وكان من الفاطميين [*****] ورآه سلَّم [******] قياده لوزيره الرّاهب ونفّذ / كلمته المشؤومة حتى في [٩٩أ] الطرطوشي ورآه مغضباً عليه فأنشده.

[ط٨٧] / **يا أيُّها الملِكُ الذي جُــودُه يطلُبُــه القاصِــدُ والرَّاغِــبُ**

إنّ الذي شُرِّفتَ من أجــله يَزعُــم هَـذا أنَّــه كـــاذِبُ

فغضب الخليفة عند سماع ذلك، فأمر بالرّاهب فسحب وضرب وقتل، وأقبل على الطرطوشي وأكرمه بعد عزمه على أذيّته [٦].

---

[١] عمر بن الخطّاب. سبقت ترجمته ص(١٩).

[٢] سبقت ترجمته ص(٣٨).

[٣] عمر بن الخطاب. سبقت ترجمته ص(١٩).

[*] في (ب): يكتب عندك.

[٤] ينظر تفسير القرآن العظيم (٤٤٦/٤)، البحر المحيط (٣١٦/٣).

[**] في (أ) بغضتنا.

[***] في (ط): ومرّ أحسن.

[٥] محمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهري الأندلسي. أبو بكر الطرطوشي من فقهاء المالكية. له مصنّفات كثيرة منها (مختصر تفسير الثعالبي). توفّي (٥٢٠هـ). سير أعلام النبلاء (٤٩٠/١٩)، الأعلام (١٣٤،١٣٣/٧).

[****] في (أ) سقط (بمصر).

[*****] في (ب): وكان من القانطين.

[******] في (ب) ورآه يسلّم.

[٦] القصّة مع أبيات الشعر وردت في كتاب بدائع السّلك في طبائع الملك (١٥٠/١) باب اتّخاذ الكافر ولياً. لابن الازرق المتوفّى (٨٩٦هـ) تحقيق علي سامي النّشار – بيروت الدار العربية للموسوعات (٢٠٠٦م).

وإذا كانوا هم الظلمة كما هم [*] بمصر، فهم [**] كما قيل فيهم :

لُعِنَ النَّصَارَى واليهودُ لأنَّهُـم بَلَغُـوا بِمكْرِهِم بِنَـا الآمَـالَا

[ب٨٥] **جُعِلُوا أطبَّاء وحُسّابَاً [***] لِكَي يتقَاسَمُوا الأرْوَاحَ / والأمْوَالا[١]**

وجاءت لهذا الملك امرأة، وكان وزيره يهودياً وكاتبه نصرانياً، وقالت له: فبالذي أعزّ اليهود بـ (موسى) والنّصارى بـ (عيسى)، وأذلّ المسلمين بك إلاَّ نظرت [****] في ظلامتي. ﴿ مَاعَنِتُّمْ ﴾ [١١٨] [٢] حسن، فـ (ما) مصدرية، أي: ودّوا عنتكم [٣]، أي: هم لا يكتفون[*****] ببغضكم حتى يصرّحوا بذلك بأفواههم. ﴿أَكْبَرُ﴾ [١١٨] [٤] أحسن ممّا قبله؛ للابتداء بـ(قد). ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [١١٨] [٥] كاف، ﴿بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ [١١٩] صالح، ﴿ءَامَنَّا﴾ [١١٩] [٦] الأَوْلى وصله؛ لأنّ المقصود بيان تناقض أحوالهم في النفاق ﴿مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾[١١٩] كاف ومثله ﴿بِغَيْظِكُمْ﴾[١١٩][٧] للابتداء بـ(إن) ﴿ٱلصُّدُورِ﴾ [١١٩] تام [******] [٨]

---

[*] في (أ) سقط (كما هم).

[**] في (أ)+(ب) سقط (فهم).

[***] في (ب) أطباءً وحساساً.

[١] لم اقع على قائل هذين البيتين، ولم أقع على مصدر يترجم لهما.

[****] في (أ) نظرت ما في.

[٢] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١٣٣).

[٣] عنتكم: مقتكم، أي: الممانعة مع المشقّة، و(ما) المصدرية مع صلتها في محل نصب مفعول به لِـ (ودّوا). وهذه الجملة إمّا مفسّرة كما هو الظاهر فيما قبلها، أو نصب صفة لِـ (بطانة)، أو حال من الضّمير في (يألونكم). ينظر البحر المحيط (٣١٧/٣).

[٤] عند ابن الأنباري تام، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٨٢/٢)، القطع والائتناف (١٣٣)، المكتفى (٢٠٦).

[٥] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع و الائتناف (١٣٣)، المكتفى (٢٠٦).

[٦] مرّ نظير هذه الآية في البقرة الآية (٧٦) وهناك ذكر الأشموني بأنّ الوقف على (آمنا) حسن.

[٧] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٨٣/٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٦).

[*****] في (ب) سقط (الصدور: تام) وجاء بدلاً منها (المصدري المصدرية).

[٨] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٣٣)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (٢٠٦)

﴿ تَسُؤۡهُمۡ ﴾ [١٢٠] حسن؛ للابتداء بالشّرط، ﴿ يَفۡرَحُواْ بِهَا ﴾ [١٢٠] أحسن منه لتناهي وصف الذمّ لهم، وللابتداء بالشّرط. ﴿كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [١٢٠] [١] كاف؛ للابتداء بـ (إن) ﴿ مُحِيطٞ ﴾ [١٢٠] [٢] تام، ﴿لِلۡقِتَالِ ﴾ [١٢١] كاف، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [١٢١] [٣] تام إنْ نصبت [*] (إذ) بِـ (اذكر) مقدّراً، وليس بوقف؛ إنْ جعل العامل في (إذ) ما قبلها، والتقدير: والله سميع عليم إذ همّت طائفتان، أي: سمع ما أظهروه وعلم ما أضمروه حين همّوا[٤]. ﴿ تَفۡشَلَا ﴾ [١٢٢] حسن على استئناف ما بعده، وليس بوقف؛ إنْ جعلت (الواو) بعده للحال. ﴿ وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا ﴾ [١٢٢] [٥] أحسن مما قبله، ﴿ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ [١٢٢] [٦] كاف، ﴿ أَذِلَّةٞ ﴾ [١٢٣] حسن عند نافع[٧] [٨]. ﴿ تَشۡكُرُونَ ﴾ [١٢٣] [٩] كاف إنْ نصبت (إذ) بـ (اذكر) مقدّراً، وليس بوقف؛ إنْ جعلت (إذ) متعلّقة بما قبلها [١٠]، ومن حيث كونه رأس آية يجوز. ﴿ مُنزَلِينَ ﴾ [١٢٤] [١١] كاف، و(بلى) وما بعدها جواب للنّفي السّابق الذي دخلت عليه ألف الاستفهام وما بعد (بلى) في صلته، فلا يفصل بينهما [١٢].

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٨٣/٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٧).

[٢] كذا عند النحّاس وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٣٣)، المكتفى (٢٠٧).

[٣] عند النحّاس ليس بقطع كاف؛ لأنّه متّصل بما بعده. القطع والائتناف (١٣٣).

[*] في (أ) نصبت.

[٤] ينظر الدرّ المصون (٢٠٤/٢)، وذكر الزمخشري أنّ (إذْ) ظرف لِـ (سميع عليم). وردّ أبو حيّان بقوله: هذا غير محرّر؛ لأنّ العامل لا يكون مركّباً من وصفين، فكان عليه أنْ يقول عمل فيه معنى سميع أو عليم. وتكون المسألة من باب التنازع. الكشاف (٣٦٠/١)، البحر المحيط (٣٢٩/٣).

[٥] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو تام. المصادر نفسها في (٢).

[٦] عند النحّاس تام، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

[٧] سبقت ترجمته ص(٩).

[٨] ذكر النحّاس أنّه تام عند نافع وليس حسناً. القطع والائتناف (١٣٣).

[٩] عند النحّاس ليس بتام؛ لأنّ (إذْ) متعلّقة بما قبلها. المصدر نفسه في (٨) (١٣٣).

[١٠] إذا كانت (إذْ) متعلّقة بما قبلها، فتكون بدلاً من قوله (همّت) أو تكون منصوبة بـ (نصركم). ينظر إملاء ما منّ به الرحّمن (١٣٥)، الدرّ المصون (٢٠٤/٢).

[١١] عند نافع الوقف على (منزلين بلى) وهو تام، وكذا عند أبي عمرو وهو كاف. القطع والائتناف (١٣٣)، المكتفى (٢٠٧).

[١٢] تقدّم الكلام عن (بلى) في سورة البقرة الآية (٨١).

ولا وقف من قوله ﴿ بَلَىٰٓ ﴾ [١٢٥] إلى ﴿ مُسَوِّمِينَ ﴾ [١٢٥] فلا يوقف على ﴿ فَوْرِهِمْ ﴾ [١٢٥] ولا على ﴿ هَٰذَا ﴾ [١٢٥]؛ لأنّ جواب الشّرط لم يأتِ بعد، وهو (يمددكم) فلا يفصل بين الشّرط وجوابه بالوقف ﴿ مُسَوِّمِينَ ﴾ [١٢٥] [١] كاف، ومثله ﴿ قُلُوبُكُم بِهِۦ ﴾ [١٢٦] [٢]، ﴿ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [١٢٦] [٣] جائز؛ لأنّه رأس آية، والأولى وصله لأنّ لام (كي) في قوله (ليقطع) متعلّقة بما قبلها بقوله: (ولقد نصركم)، أي: [*] ولقد نصركم الله ببدر ليقطع طرفاً من الذين كفروا [٤]. وقيل / معناه: إنَّما وقع [١٠٠أ] التّأييد من الله تعالى في إمدادكم بالملائكة ليقطع طرفاً من الذين كفروا، فعلى كلّ حال اللام متعلّقة بما قبلها، فلا يفصل بينها وبين ما قبلها بالوقف[٥]. ﴿ خَآئِبِينَ ﴾ [١٢٧] تام؛ إنْ جعل (أو يتوب عليهم) عطفاً على شيء، أي: ليس لك من الأمر شيء أو من أن يتوب عليهم، فليس منصوباً بما قبله [٦]، و إنَّما كان تامّاً لاختلاف نزول الآيتين في غزوتين؛ لأنّ من أوّل القصة إلى (خائبين) نزل في غزوة بدر ومن قوله : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ إلى ﴿ظَٰلِمُونَ﴾ نزل في غزوة (أحد) وبينهما مدّة.

---

[١] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٣٤)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٧).

[٢] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٨٣/٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٧).

[٣] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٣٤).

[*] في (أ) سقط (ولقد نصركم أيّ).

[٤] قاله الحوفي. وردّ السّمين بأنّ فيه بعد لطول الفصل. الدرّ المصون (٢٠٨/٢).

[٥] وقدْ ذكر في تعليق هذه اللّام العديد من الأوجه، منها ما ذكره ابن عطيّة أنّها متعلّقة بـ (الجعل) في الآية السابقة، وذكر أبو البقاء أنّها متعلّقة بمحذوف تقديره: أمدّكم، أو نصركم ليقطع. وذكر أبو حيّان أنْ الأظهر التّعليق بأقرب مذكور، وهو التعليق بما تعلّق به الخبر وهو (من عند الله)، والتّقدير: وما النّصر إلا كائن من عند الله لا من عند غيره لأحد أمرين، إمّا قطع طرف من الكفّار بقتل أو أسر، وإمّا بخزي وانقلاب بخيبة. ينظر المحرر الوجيز(٣٥٤)، إملاء ما منّ به الرحمن (١٣٦)، البحر المحيط (٣٣٧/٣)، الدرّ المصون (٢٠٨/٢).

[٦] كذا عند أبي عمرو فهو تام على هذا التّقدير. المكتفى (٢٠٩)، وعند النحّاس قال من النحويين من يجوّز الوقف على (خائبين) ويقدّر (أو يتوب عليهم) بمعنى (من أنْ يتوب عليهم). القطع والائتناف (١٣٤). وينظر البحر المحيط في هذا الإعراب (٣٢٨/٣).

[ط٨٨] روي عن أنس / بن مالك [١] أنّه قال: ((لما كان يوم أحد كسرت / رباعية النّبيّ ﷺ وشجّ [*] [ب٨٦] وجهه، فجعل الدّم يسيل على وجهه و رسول الله ﷺ يمسح الدّم عن وجهه وهو يقول: كيف يفلح قوم خضّبوا وجه نبيّهم بالدّم وهو يدعوهم إلى الله؟ فأنزل الله: ليس لك من الأمر من شيء [٢])) وكاف؛ إنْ جعلت (أو) بمعنى (إلاّ) أو (حتّى) [٣] كأنّه قال: ليس يؤمنون إلاّ أن يتوب عليهم، فجعلوا (أو) بمعنى (إلاّ)، وقد أجازه الزجّاج [٤]، وأجاز أيضاً أن تكون (أو) بمعنى [**] (حتّى) كأنّه قال: ليس يؤمنون [***] حتى يتوب عليهم [٥]، كما قال الشاعر:

فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّمَا نُحاوِلُ مُلْكَاً أَو نَمُوتَ فَنُعذَرَا [٦] [****]

بتقدير [*****] (حتى) [٧] فعلى هذين الوجهين يكون الوقف على ﴿ خَآئِبِينَ ﴾ [١٢٧] كافياً،

---

[١] سبقت ترجمته ص(٧١).

[*] في (ب) يشجّ.

[٢] الحديث في سنن الترمذي (٢١١/٥) برقم (٣٠٠٣) باب ومن سورة آل عمران وهو حديث حسن صحيح، سنن ابن ماجه (١٣٣٦/٢) برقم (٤٠٢٧) باب الفتن، مسند أحمد (٣٥٧/٤) برقم (١٢٨٣١).

[٣] عند ابن الأنباري إنْ جعلت (أو) بمعنى (حتّى) أو (إلاّ) كان الوقف على خائبين تاماً، وكذا عند أبي عمرو فالوقف عنده تام على هذا التّقدير، وعلى التّقدير السابق الذي ذكرناه وهو (ليس لك من الأمر من شيء أو من أن يتوب عليهم) الإيضاح (٥٨٣/٢)، المكتفى (٢٠٩).

[٤] سبقت ترجمته ص(٢٧١).

[**] في (أ) أو تكون بمعنى، في (ب) أو يكون بمعنى.

[***] في (أ): ليس يؤمنوا.

[٥] ينظر معاني القرآن وإعرابه (٣٩٣/١)، ينظر مغني اللبيب (٩٤،٩٣/١). وهو قول الفرّاء أيضاً، حيث قال ومثل هذا الكلام (لأذمنّك أو تعطيني) على معنى (إلاّ أنْ تعطيني وحتّى تعطيني). معاني القرآن (٢٣٤/١).

[٦] البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه (٦٦)، معاني القرآن للفرّاء (٢٣٤/١).الدرّ المصون (٢٠٩/٢)، خزانة الأدب (٥٤٤/٨).

[****] في (ب): أو تموت فتعذرا.

[*****] في (ب): تقدير.

[٧] قال السّمين: تقدير (أو) في البيت بـ (حتى) فيه نظر، إذْ ليس المعنى عليه؛ لأنّه لم يفعل ذلك لأجل هذه الغاية. والنّحويون لم يقدّروه إلاّ بمعنى (إلاّ). ينظر الدرّ المصون (٢٠٩/٢).

وليس بوقف إنْ عطف ذلك على (ليقطع) [١] وهذا قول أبي حاتم [٢] و الأخفش [٣]؛ لأنّهما [*] جعلا (أو يتوب) منصوباً [**] عطفاً على (ليقطع) ((وجعلا (ليس لك من الأمر شيء) اعتراضاً بين المتعاطفين)) [***] [٤] ﴿ ظَٰلِمُونَ ﴾[١٢٨] [٥] تام، ﴿ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ ﴾ [١٢٩] كاف على استئناف ما بعده. ﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [١٢٩] جائز، وقال يحيى بن نصير النّحوي[٦] [****]: لا يوقف على الأوّل حتى يؤتى [*****] بالثاني[٧] وهو (ويعذب من يشاء). ﴿ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ ﴾ [١٢٩] [******] كاف، ﴿ رَّحِيمٞ ﴾ [١٢٩] [٨] تام، ﴿مُّضَٰعَفَةٗ ﴾[١٣٠] كاف، ﴿ تُفۡلِحُونَ ﴾ [١٣٠] [٩] تام، ﴿لِلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [١٣١] [١٠] كاف،﴿تُرۡحَمُونَ ﴾ [١٣٢] [١١] تام على قراءة (سارعوا) بلا (واو)؛ لأنّه يصير منقطعاً عمّا قبله فهو كلام مستأنف.

---

[١] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٨٣/٢)، القطع والائتناف (١٣٤)، المكتفى (٢٠٩).

[٢] سبقت ترجمته ص(٩).

[٣] سبقت ترجمته ص(١٠).

[*] في (أ) لأنّهم.

[**] في (أ)+(ب) زيادة (بالفعل).

[***] في (أ) + (ب): سقط ما بين القوسين ((وجعلا.....المتعاطفين)).

[٤] ينظر القطع والائتناف (١٣٤)، معاني القرآن للأخفش (٢١٥/١)، وهذا القول الثاني للفرّاء و الزجّاج. معاني القرآن للفرّاء (٢٣٤/١)، معاني القرآن و إعرابه (٣٩٣/١).

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٨٤/٢)، القطع والائتناف (١٣٤)، المكتفى (٢٠٩).

[٦] سبقت ترجمته ص(٦٣).

[****] في (أ) سقط (النّحوي).

[*****] في (ب) حتى يأتي.

[٧] ينظر النّشر في القراءات العشر (١٨٧/١).

[******] في (أ)+(ب) سقط (ويعذّب من يشاء).

[٨] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٣٤)، المكتفى (٢٠٩).

[٩] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٠٩).

[١٠] كذا عند أبي عمرو. المصدر نفسه (٢٠٩).

[١١] عند النحّاس وأبي عمرو تام على قراءة ما بعده بغير واو، وكاف على قراءته بالواو القطع والائتناف (١٣٤)، المكتفى (٢٠٩).

وبها قرأ نافع [١] وابن عامر [٢] [٣] ، وكاف على قراءته بـ (واو)، وإنّما نقصت درجته عن التّمام، مع زيادة الواو؛ لأنّه يكون [*] معطوفاً على ما قبله، إلاَّ أنّه من عطف الجمل [٤]. ﴿ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [١٣٣] [٥] ليس بوقف؛ لأنّ ما بعده صفة جنّة، أيّ[**]: جنّة واسعة معدّة للمتّقين. ﴿ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [١٣٣] [٦] تام؛ إنْ جعل ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ ﴾ [١٣٤] مبتدأ خبره ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾ [١٣٦] وجائز؛ إنْ جعل (الذين) في محل جر[***] نعتاً أو بدلاً من (المتّقين) ففي محل (الذين) الرّفع والجّر، وإنْ نصب[****] بتقدير: أعني أو أمدح [٧] كان كافياً. ﴿وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ﴾[١٣٤] [٨] كاف.

---

[١] سبقت ترجمته ص(٩).

[٢] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٣] السبعة في القراءات (١٦٦)، التيسير (٧٥)، وقال أبو عمرو (الواو) ساقطة في مصاحف المدينة و الشّام ثابتة في غيرها. المقنع (١٠٦).

[*] في (أ) سقط: (يكون).

[٤] عطف على (واتّقوا النّار). ينظر البحر المحيط (٣/٢٤٥).

[٥] كذا عند النحّاس من حيث عدم الوقف، وإنْ جعلت (أعدّت) منقطعاً ممّا قبله كان الوقف على (الأرض) كافياً. القطع والائتناف (١٣٤). قال أبو البقاء يجوز في هذه الجملة (أعدّت) الاستئناف، ويجوز فيها النصب على الحال من (جنّة) لأنّها لمّا وصفت تخصّصت فقربت من المعارف. إملاء ما منّ به الرحّمن (١٣٦).

[**] في (ب) سقط (جنّة أيّ).

[٦] عند النحّاس قال نافع تام وخولف في هذا؛ لأنّ ما بعده نعت له. قال النحّاس ويجوز ما قال نافع إنْ جعلت ما بعده مرفوعاً بالابتداء، أو الخبر، أو النّصب بمعنى (أعني). القطع والائتناف (١٣٤،١٣٥) وعند أبي عمرو تام. المكتفى (٢١٠).

[***] في (ب) في محل جر.

[****] في (أ) نصبت.

[٧] ينظر الدرّ المصون (٢/٢١٠،٢١١)، وقد مرّ نظير هذه الآية كثيراً في سورة البقرة وآل عمران.

[٨] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢١٠).

[أ١٠١] / ﴿ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [١٣٤] تام؛ إنْ جعل (الذين ينفقون) نعتاً أو بدلاً للمتقين، وجعل (والذين إذا فعلوا فاحشة) مبتدأ[١]، وإنْ جعل معطوفاً لم يحسن الوقف على ﴿ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [١٣٤] [٢]؛ سواء جعل (الذين ينفقون) نعتاً أو مبتدأ للفصل بين المتعاطفين، أو بين المبتدأ والخبر، ومع ذلك هو جائز؛ لأنّه رأس آية ﴿لِذُنُوبِهِمْ﴾ [١٣٥][٣] حسن، وقيل كاف [٤]؛ للابتداء بالاستفهام ومثله ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [١٣٥] [٥]، والجمع بين (فاستغفروا) و(من يغفر) أولى لشدّة اتّصالهما. ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [١٣٥] [٦] تام؛

[ط٨٩] إنْ جعل (الذين ينفقون) الأوّل: نعتاً أو بدلاً، والثاني: عطفاً عليه. وليس / بوقف؛ إنْ جعل (أولئك) خبر (الذين) الأوّل للفصل بين المبتدأ والخبر[*] بالوقف[٧]. ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [١٣٦] [٨] حسن، ﴿ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴾ [١٣٦] [٩] تام لانقضاء القصة، ﴿ سُنَنٌ ﴾ [١٣٧] جائز وليس بمنصوص عليه لمكان الفاء

[ب٨٧] ﴿ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [١٣٧] [١٠] تام، ومعنى الآية: قد مضى من قبلكم قوم كانوا أهل سنن فأهلكوا / بمعاصيهم و افتتانهم [**] على أنبيائهم[١١].

---

[١] كذا عند أبي حاتم. وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٣٥)، المكتفى (٢١٠).

[٢] عند ابن الأنباري غير تام لأنّ ما بعده نسق عليه. وكذا عند النحّاس. الإيضاح (٢/٥٨٤،٥٨٥)، القطع والائتناف (١٣٥).

[٣] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٢/٥٨٥).

[٤] عند ابن الأنباري حسن غير تام؛ لأنّ ما بعده متعلّق بما قبله، وكذا عند النحّاس، وقد خولف نافع عندما قال إنّه تام، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٢/٥٨٥)، القطع والائتناف (١٣٥)، المكتفى (٢١٠).

[٥] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٣٥)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (٢١٠).

[*] في (أ) فلا يفصل بين المبتدأ و الخبر.

[٧] وقدْ مرّ نظير هذه الآية في سورة البقرة.

[٨] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٢/٥٨٥)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢١٠).

[٩] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٣٥)، المكتفى (٢١٠).

[١٠] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٩).

[**] في (أ) بمعاصيهم افتياتهم، في (ط) معاصيهم و افتيانهم.

[١١] ينظر تفسير القرآن العظيم (٢/٤٥٧)، وفي هذه الآية يخاطب الله تعالى عباده المؤمنين الذين أصيبوا يوم أحد.

﴿ لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ [١٣٨] [١] تام، ﴿ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ ﴾ [١٣٩] ليس بوقف؛ لأنّ (إنْ كنتم) شرط فيما قبله، ﴿ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥۚ ﴾ [١٤٠] [٢] حسن، ومثله ﴿ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [١٤٠] على أنَّ (اللام) في (وليعلم) متعلّقة بـ (ندوالها) المحذوف بتقدير: وليعلم الله الذين آمنوا ويتّخذ منكم شهداء ندوالها بينكم، وليس بوقف إنْ جعلت (اللّام) متعلّقة بـ (نداولها) الظاهر[٣]. قاله [*] أبو جعفر[٤] ، ونقله عنه النّكزاوي [٥] [٦]. ﴿ شُهَدَآءَۗ ﴾[١٤٠] [٧] كاف. ﴿ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [١٤٠] [٨] تام. ومثله ﴿ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [١٤١] [٩]، ﴿ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ [١٤٢] تام عند نافع[١٠] [١١] وخولف؛ لأنّ ما بعده متعلّق به [١٢]؛ لأنّ الله أراد أنْ يُعلمنا أنْ الطّمع في دخول الجنة مع تضييع الجهاد وغيره هو الطمع الكاذب والظنّ الفاسد [**]، فقال: أم حسبتم (الآية)، أي: لا تدخلون الجنّة إلاَّ بوجود الجهاد منكم والمصابرة عليه وبفعل الطّاعات، فعلى هذا لا معنى للوقف؛ لأنّ فائدة الكلام فيما بعده.

---

[١] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٣٥)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢١٠).

[٢] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (٢١٠).

[٣] وهذان الوجهان هما الأفضل في تعليق اللام. وذكر في تعليقها أوجهاً أخرى. ينظر الكشاف (٣٦٨/١)، إملاء ما منّ به الرحّمن (١٣٧).

[*] في (ب) سقط (قاله).

[٤] سبقت ترجمته ص(٧).

[٥] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[٦] كتاب النكزاوي ليس بين أيدينا. وما قاله النّكزاوي هو أنّ الوقف كاف غير تام، وذكر التّقدير الذي ذكره الأشموني. القطع والائتناف (١٣٥).

[٧] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢١٠).

[٨] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١٣٦).

[٩] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢١٠).

[١٠] سبقت ترجمته ص(٩).

[١١] أخرج كلام نافع النحّاس. القطع والائتناف (١٣٦).

[١٢] وهذا قول النحّاس. المصدر نفسه في (١٣٦).

[**] في (ب) والطب الفاسد.

﴿ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ ﴾ [١٤٢] حسن لمن قرأ (ويعلمُ) بالرَّفع وهو أبو حيوة [١] [٢] على الاستئناف، أي: وهو يعلم [٣]، والوقف على ﴿ مِنكُمۡ ﴾ [١٤٢]، وليس بوقف لمن نصبه على جواب النّفي، وكذا على قراءة من قرأ (ويعلم) بالجر [٤] عطفاً على (ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم) [٥] ﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [١٤٢] [٦] كاف، ﴿ أَن تَلۡقَوۡهُ ﴾ [١٤٣] ليس بوقف لمكان الفاء، ﴿ تَنظُرُونَ ﴾ [١٤٣] [٧] تام، ﴿ إِلَّا رَسُولٞ ﴾ [١٤٤] جائز؛ لأنّ الجملة بعده تصلح أنْ تكون صفة أو مستأنفة [٨]. ﴿ ٱلرُّسُلُ ﴾ [١٤٤] [٩] حسن، ﴿أَعۡقَٰبِكُمۡ﴾ [١٤٤] [١٠] كاف لتناهي الاستفهام والابتداء بالشّرط وهذا يُقرّبه إلى التّمام. ﴿شَيۡـٔٗا﴾ [١٤٤] حسن، ﴿ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [١٤٤] [١١] تام.

---

[١] سبقت ترجمته ص(٢٢٨).

[٢] قراءة أبي حيوة على الجّر، أمّا قراءة الرّفع فصاحبها عبد الوارث (ابن التّيّاخ) من القرّاء المحدثين. أخذت عنه بعض الرّوايات القرآنية. وهذه القراءة أخذها عبد الوارث عن أبي عمرو بن العلاء. ينظر مختصر الشّواذ (٢٢)، البحر المحيط (٣٦٠/٣).

[٣] وفي قراءة الرفع أوجه أخرى، فقد ذكر الزمخشري أنّ الواو للحال، كأنّه قيل: ولمّا تجاهدوا وأنتم صابرون. وردّ أبو حيّان بأنّ ذلك يحتاج إلى تقدير مبتدأ، أي: وهو يعلم الصّابرين؛ لأنّ واو الحالية لا تدخل على المضارع؛ لأنّه واقع موقع اسم الفاعل فكما لا يجوز (جاء زيدٌ وضاحكاً) كذلك لا يجوز (جاء زيدٌ ويضحك). الكشاف (٣٧٠/١)، البحر المحيط (٣٦٠/٣).

[٤] قرأ أبو حيوة وابن يعمر و الحسن البصري بكسر الميم. مختصر الشواذ (٢٢)، البحر المحيط (٣٦٠/٣)، النّشر (٢٢٩/٢).

[٥] كذا عند النحّاس فهو ليس بوقف على هاتين القراءتين (النّصب، الجّر).

[٦] عند النحّاس تام على القراءتين، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٣٦)، المكتفى (٢١٠).

[٧] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٤).

[٨] وجوّز أبو البقاء أنْ تكون الجملة حالاً من الضمير في (رسول). قال السّمين: وهذا الكلام فيه نظر لجريان هذه الصفة مجرى الجوامد فلا تحتمل ضميراً. إملاء ما منّ به الرحّمن (١٣٨)، الدرّ المصون (٢١١/٢).

[٩] عند النحّاس ليس بتمام؛ لأنّه متعلّق بما بعده. القطع والائتناف (١٣٦).

[١٠] كذا عند النحّاس. المصدر نفسه (١٣٦).

[١١] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٣٦)، وعند أبي عمرو تام. المكتفى (٢١٠).

﴿ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [١٤٥] حسن عند نافع [١] و الأخفش [٢] [٣]، على أنَّ (كتاباً) منصوب بمقدّر تقديره: كتب الله كتاباً [٤]، و(مؤجلاً) نعته [*]. ﴿ مُّؤَجَّلًا ﴾ [١٤٥] [٥] كاف، وقيل (تام) [٦]. ﴿ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ﴾ [١٤٥] [٧] الأوّل: حسن، والثّاني: أحسن منه ﴿ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [١٤٥] [٨] / تام. ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ ﴾ [١٤٦] [١٠٢أ] كاف، قرئ (قتل) بغير ألف، ((و(قاتل) بألف، فمن قرأ (قتل) بغير ألف)) [**] مبنيّاً للمفعول بإسناد القتل (للنّبي) فقط عملاً بما شاع [***] يوم أُحد ألا إنَّ محمداً قد قتل [٩]، فالقتل واقع على النّبي فقط. كأنّه قال: كم من نّبيّ قتل ومعه ربّيون كثير فحذف (الواو)، كما تقول: جئت مع [****] زيد بمعنى: ومعي زيد [*****]، أي: قتل [******] ومعه جموع كثيرة فما وهنوا بعد قتله.

---

[١] سبقت ترجمته ص(٩).

[٢] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٣] ذكر النحّاس أنّ الوقف عند نافع والأخفش تام وليس حسناً. وذكر غيرهما أنّ الوقف كاف لأنّ (كتاباً) منصوب بالفعل الذي دلّ عليه ما قبله، ثم قال النحّاس: فالوقف (كتاباً مؤجّلاً) وإنْ شئت (نؤته منها). القطع والائتناف (١٣٦).

[٤] هذا الوجه الأظهر في الإعراب وذكر ابن عطيّة فيه النّصب على التمييز، وردّ أبو حيّان بأنّ التّمييز ينقسم إلى منقول وغير منقول، وأقسامه في النّوعين محصورة، وهذا ليس واحداً منها، وأضاف السّمين بأنّه لا يوجد ذات مبهمة تحتاج إلى تفسير. ينظر المحرر الوجيز (٣٦٤)، البحر المحيط (٣٦٦/٣)، الدرّ المصون (٢٢٣/٢).

[*] في (ب) (ومؤجّلاً): سنّته.

[٥] عند النحّاس. ذكرنا ما قاله برقم (٣).

[٦] وهو قول ابن الأنباري. وعلى هذا القول أبو عمرو. الإيضاح (٥٨٥/٢)، المكتفى (٢١٠).

[٧] ذكرنا ما قاله النحّاس برقم (٣).

[٨] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٣٦)، المكتفى (٢١٠).

[**] في (ب) سقط ما بين القوسين ((وقاتل.....ألف)).

[***] في (ب)بما تشاع.

[٩] ينظر الكشّاف (٣٧١/١)، البحر المحيط (٣٦٣/٣).

[****] في (أ) سقط (مع).

[*****] في (ب) زيادة (قاتل).

[******] في (أ) أيّ قاتل.

هذا بيان هذا الوقف، هذا هو المختار[*] [١] ثم يبتدئ (معه ربّيون كثير) - فَـ (ربّيون) مبتدأ و(معه) الخبر- فما وهنوا لقتل نبيّهم [**]. ولو وصله لكان ربيّون مقتولين أيضاً. فَـ (قتل) خبر لِـ (كأيّن) التي بمعنى (كم) [٢]، ومن نبيٍّ تمييزها [٣]، و بها قرأ ابن عباس [٤] وابن كثير [٥] ونافع [٦] وأبو عمرو [٧] [٨] ، وليس بوقف لمن قرأ (قاتل) بألف مبنياً [***] للفاعل بإسناد القتل للربيين.

---

[*] في (ب) هذا المختار، في (ط) سقط: هذا هو المختار.

[١] عند ابن الأنباري حسن على قراءة (قُتِل) وعلى نفس التّفسير و التّأويل الذي ذكره الأشموني. واستدلّ الأنباري على ذلك بما حكاه أبو عمرو بن العلاء عن بعض المفسّرين من أنّ القتل وقع على النبيّ ﷺ. الإيضاح (٥٨٥/٢،٥٨٦،٥٨٧). وعند النحّاس قال يعقوب كاف. وقال نافع والأخفش تام. والجميع على قراءة (قُتِل). ثم ذكر النحّاس قول أبي عمرو بن العلاء وذكر بأنّ الواو قد حذفت كما تقول (جئت مع زيد). القطع والائتناف (١٣٦) وعند أبي عمرو كاف على قراءة (قُتِل). المكتفى (٢١٠).

[**] في (ب) فما وهنوا القتل بينهم.

[٢] (كأيّن) اسم مركّب من كاف التّشبيه و(أيّ) المنونة وتوافق (كم) في خمسة أمور، الإبهام، والافتقار إلى التّمييز، و البناء، و لزوم التّصدير، وإفادة التّكثير، كما في الآية هنا. وتخالفها في أمور، مركبة، ومميّزها مجرور بمن غالباً، ولا تقع استفهاماً عند الجمهور، ولا تقع مجرورة خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور فقد أجازا (بكأيّ تبيع هذا الثوب). وخبرها لا يقع مفرداً. ينظر مغني اللبيب (٢٤٦/١،٢٤٧).

[٣] واختلف في خبر (كأيّن) فبعضهم قال جملة (قتل) ففيها ضمير يعود على المبتدأ (كثير من الأنبياء قتل) وعلى هذا تكون جملة (ومعه ربّيون) حالية، وبعضهم على أنّ (قتل) صفة لِـ (نبيّ) (ومعه ربّيون) خبرية مؤلفة من مبتدأ وخبر. وبعضهم قدّر الخبر محذوفاً تقديره (في الدّنيا) أو (مضى) أو (صائر). وفيه أوجه أخرى. ينظر إملاء ما منّ به الرحّمن (١٣٩)، البحر المحيط (٦٣٩/٣)، الدرّ المصون (٢٢٧/٢).

[٤] سبقت ترجمته ص(١٩).

[٥] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٦] سبقت ترجمته ص(٩).

[٧] سبقت ترجمته ص(١١).

[٨] ينظر السبعة في القراءات (١٦٦)، التيسير(٧٦).

[***] في (ب) بألف مسبباً.

[ب٨٨] لأنَّ رفعهم بـ(قاتل) فكأنه قال: كم(*) من نبيٍّ / قاتل معه ربّيون وقتل بعضهم فما وهن الباقون لقتل
[ط٩٠] من قتل منهم وما ضعفوا وما استكانوا وما جبنوا (**) عن / قتال عدوّهم، فلا يفصل بين الفعل وفاعله بالوقف (١)، وعليها يكون الوقف على ﴿ ٱسۡتَكَانُواْۗ ﴾ [١٤٦] (٢) وعلى الأولى على ﴿ قَتَلَ ﴾ [١٤٦]. ﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [١٤٦] (٣) تام على القراءتين، ﴿ فِيٓ أَمۡرِنَا ﴾ [١٤٧] جائز، ومثله ﴿ أَقۡدَامَنَا ﴾ [١٤٧]، وليس منصوصاً عليهما. ﴿ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [١٤٧] (٤) كاف لفصله بين الإنشاء والخبر؛ لأنّ ما قبله دعاء وهو إنشاء، وما بعده خبر، وذلك من مقتضيات الوقف كما تقدّم نظيره في البقرة. ومثله ﴿ ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ [١٤٨] (٥) ، ﴿ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [١٤٨] (٦) تام، ﴿ خَٰسِرِينَ ﴾ [١٤٩] (٧) كاف، ﴿ مَوۡلَىٰكُمۡۖ ﴾ [١٥٠] صالح؛ لأنّ الواو تصلح أن تكون للاستئناف وللحال. ﴿ خَيۡرُ ٱلنَّٰصِرِينَ﴾ [١٥٠] (٨) تام، ﴿ سُلۡطَٰنٗاۚ ﴾ [١٥١] جائز، ﴿ وَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۚ ﴾ [١٥١] (٩) كاف ﴿ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [١٥١] (١٠) تام.

(*) في (ب) سقط (كم).

(**) في (أ) أو ما جبنوا.

(١) قال ابن جنّي: (ربيّون) مرفوع بـ (قُتِل) أو (قاتل) على القرائتين، وليس مرفوعاً بالابتداء ولا بالظرف الذي هو (معه). المحتسب (٢٧٢/١).

(٢) كذا عند ابن الأنباري وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو من حيث عدم الوقف على (من نبي) على قراءة قاتل، و الوقف عندها (استكانوا). الإيضاح (٥٨٦/٢،٥٨٧)، القطع والائتناف (١٣٦)، المكتفى (٢١١).

(٣) عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٣٧).

(٤) قال الأخفش: (وما كان قولهم.....) التّمام فيه (وانصرنا على القوم الكافرين)،لأنّ هذا كلّه من كلامهم. القطع والائتناف (١٣٧)

(٥) عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس قال أبو حاتم هو من الوقف الكافي، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٨٧/٢)، القطع والائتناف (١٣٧)، المكتفى (٢١٢).

(٦) كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٣٧)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢١٢).

(٧) عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٣٧).

(٨) عند النحّاس تام. القطع والائتناف (١٣٧) ، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢١٢).

(٩) عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٥).

(١٠) كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٥).

﴿ بِإِذۡنِهِۦۖ ﴾ [١٥٢] [١] حسن؛ للابتداء بِـ (حتى)؛ لأنّها حرف يبتدأ بما بعدها [*] على وجه الاستئناف [٢]، وجواب (إذا) محذوف تقديره: انهزمتم أو انقسمتم [٣]، وقدّره الزمخشري [٤] منعكم نصره [٥]، ﴿ مَّا تُحِبُّونَۚ ﴾ [١٥٢] حسن، ومثله ﴿ ٱلۡأٓخِرَةَۚ ﴾ [١٥٢] [٦] لفصله بين من عصى و من ثبت. وقيل: كاف [٧]؛ لأنّ الذي بعده مخاطبة للذين تقدّموا؛ لأنّ الذين عصوا ليس هم الذين صرفوا، والذين صرفوا هم الذين ثبتوا، فأمرهم النبي ﷺ أن ينحازوا لينضمّ بعضهم إلى بعض. قاله النّكزاوي [٨] [٩]؛ لأنّ الرسول أجلس الرماة بسفح الجبل وقال لهم الزموا هذا المكان غلبنا أو نصرنا، فقال بعضهم نذهب فقد نصر أصحابنا، فتركوا [***] المركز لطلب الغنيمة، وبعضهم ثبت به حتى قتل. ثمّ صرفكم معشر المسلمين عنهم، يعني عن المشركين، أي: ردّكم بالهزيمة عن الكفار ليظهر المخلص من غيره [١٠].

---

[١] عند النحّاس حسن، وليس بعده وقف عند أبي حاتم إلى (ولا ما أصابكم :١٣٥) لمجيء جواب (إذ)، وقال غيره (ومنكم.....الآخرة) كاف. القطع والائتناف (١٣٧).

[*] في (ط) بما بعدها .

[٢] ذكر في (حتّى) أنّها قدْ تكون حرف جر بمعنى (إلى)، وفي متعلّقاتها حينئذ أقوال، فقد تعلّق بـ (صدقكم)، أيّ صدقكم الله وعده إلى وقت فشلكم. قال الزمخشري أو متعلّقة بـ (تمسّونهم)، أي: تقتلونهم إلى هذا الوقت. ذكره أبو حيّان وتلميذه السّمين، وذهب أبو البقاء إلى التّعليق بمحذوف دلّ عليه السّياق، أي: دام لكم ذلك إلى وقت فشلكم. ينظر الكشّاف (٣٧٤/١)، البحر المحيط (٣٧٩/٣)، الدرّ المصون (٢٣٢/٢)، إملاء ما منّ به الرحّمن (١٤٠).

[٣] قدّره ابن عطيّة: انهزمتم. المحرر الوجيز (٣٦٩)، وقدّره أبو حيّان: انقسمتم. البحر المحيط (٣٧٩/٣).

[٤] هو محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جار الله. كان واسع العلم معتزليّاً حنيفاً. ولد سنة (٤٩٧هـ). ومات سنة (٥٣٨هـ). البغية (٤٠٢/١)، الغاية (١٥٢/١).

[٥] الكشاف (٣٧٤/١).

[٦] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٨٧/٢)، وذكرنا ما قاله النحّاس برقم (١).

[٨] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[٩] كتاب النّكزاوي ليس بين أيدينا.

[***] في (أ) فنزلوا.

[١٠] ينظر الكشاف (٣٧٤/١)، تفسير القرآن العظيم (٤٦١/٤).

[أ١٠٣] ﴿وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ﴾ [١٥٢] [١] كاف، راجع إلى الذين [*] عصوا. ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[١٥٢] [٢] تام / على استئناف ما بعده، وقيل لا يوقف عليه؛ لأنّ قوله (إذ تصعدون) العامل في (إذ) ولقد عفا عنكم أي: الوقت الذي انهزمتم وخالفتم أمر نبيكم [٣]، فعلى هذا التأويل لا يوقف على (عنكم)؛ لأنّ فيه فصلاً بين العامل والمعمول ﴿وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ [١٥٣] [٤] كاف؛ على استئناف ما بعده ﴿مَآ أَصَٰبَكُمْ﴾ [١٥٣] [٥] كاف. ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٥٣] [٦] تام. ﴿طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [١٥٤] [٧] كاف؛ لأنّ وطائفة مبتدأ، والخبر (قد أهمتهم). وسوَّغ الابتداء بالنكرة التَّفصيل [٨].

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٨٧/٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢١٢).

[٢] عند ابن الأنباري تام. وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٨٧/٢)، المكتفى (٢١٢).

[٣] قاله ابن عطيّة، قال أبو حيّان هو جيّد من ناحية القرب. وقال الزمخشري العامل في (إذْ) (صرفكم) قال أبو حيّان هو جيّد من حيث المعنى. ينظر المحرر الوجيز (٣٧٠)، الكشاف (٣٧٤/١)، البحر المحيط (٣٨٥/٣).

[٤] عند النحّاس، قال نافع تام. القطع والائتناف (١٣٧).

[٥] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف، الإيضاح (٥٨٧/٢)، القطع والائتناف (١٣٧)، المكتفى (٢١٢).

[٦] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٣٧).

[٧] عند النحّاس، قال يعقوب كاف. وقال النحّاس وليس هو هكذا على مذهب سيبويه؛ لأنّ المعنى عنده (يغشى طائفة منكم إذ طائفة هكذا) فبعض الكلام متعلّق ببعض. القطع والائتناف (١٣٧).

[٨] ويكون المعنى: ويغشى طائفة منكم وطائفة لم يغشهم. واستشهد ابن مالك بهذه الآية على تسويغ الابتداء بنكرة؛ لأنّها جاءت بعد (واو الحال) وعلى هذا أبو حيّان. فقد عدّ بعضهم واو الحال من المسوّغات. وذكر ابن هشام أنّ الأصحّ أنّ النّكرة هنا موصوفة بصفة مقدّرة، أي: وطائفة من غيركم. والدّليل (يغشى طائفة منكم) ومسوّغات الابتداء بنكرة كثيرة ذكرها ابن هشام في كتابه. ينظر البحر المحيط (٣٩٣/٣)، مغني اللبيب (٦٠٩/٢... ٦١٤)، وقدْ تمّت دراسة هذه المسألة في قسم الدراسة ص(٨٤).

﴿ أَنفُسُهُمۡ ﴾ [١٥٤] جائز؛ ((إن جعل خبر[*] (وطائفة) [١]، وليس بوقف)) [**]؛ إن جعل الخبر (يظنون بالله)[٢] والوقف على (الجاهلية)[***]. ﴿ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ ﴾ [١٥٤][٣] جائز، وقال أحمد بن جعفر[٤]: تامّ؛ إن جعل ما بعده مستأنفاً، وليس بوقف؛ إن جعل (يقولون) في موضع الحال من الضمير في (يظنّون)، أو خبراً بعد خبر[٥]. ﴿ مِن شَيۡءٖۗ ﴾ [١٥٤] كاف ﴿ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ ﴾ [١٥٤] [٦] حسن على استئناف ما بعده ، وليس بوقف ؛ إن جعل ما بعده في موضع الحال من (يظنون) أيضاً ،

[ب٨٩] ويكون حالاً بعد حال، وكذا لو جعل (يخفون) / نعتاً لطائفة [٧]. ﴿ مَّا لَا يُبۡدُونَ لَكَۖ ﴾ [١٥٤] حسن على استئناف ما بعده، وليس بوقف؛ إن جعل نعتاً بعد نعت، أو خبراً بعد خبر[٨].

---

[*] في (أ) خبره.

[١] يقصد جملة (قد أهمّتهم أنفسهم).

[**] في (ب) سقط ما بين القوسين ((إنْ.....بوقف)).

[٢] وأجاز أبو حيّان بعد أنْ ذكر هذين الوجهين من الخبر أنْ يكون الخبر محذوفاً و الجملتان (الخبريتان) تصبحان صفتين، و التّقدير: ومنكم طائفة. قال السّمين وهذا يقوّي أنّ معناه التّفصيل. البحر المحيط (٣٩٤/٣)، الدرّ المصون (٢٣٨/٢).

[***] في (ب) سقط (الجاهلية).

[٣] عند النحّاس قال نافع التمام على قوله (الحق). وخالفه أحمد بن جعفر وقال التمام (الجاهلية) وقال غيرهما التمام (هل لنا من الأمر من شيء). القطع والائتناف (١٣٨).

[٤] أحمد بن جعفر الدّيْنَوَريّ. سبقت ترجمته ص(١٠).

[٥] ينظر القطع والائتناف (١٣٨). (يقولون) خبر، وعندها تكون الجملتان قبله صفتين أو خبرين، أو إحداهما خبر والأخرى حال. أو (يقولون) صفة أو حال، وذلك على قول إنّ الجملة قبله خبر، أو الخبر مضمر. ينظر البحر المحيط (٢٣٩/٣).

[٦] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس. وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٨٧/٢)، القطع والائتناف (١٣٨)، المكتفى (٢١٢).

[٧] ذكر الزمخشري أنّها حال من ضمير(يقولون). وذكر السّمين فيها جواز الخبر لـ(طائفة). الكشاف (٣٧٧/١)، الدرّ المصون (٢٣٩/٢).

[٨] وجوّز أبو البقاء أنْ تكون حالاً من ضمير (يخفون). وذكر الزمخشري وجهاً آخر وهو البدل من قوله (يخفون) ثمَّ رجّح الاستئناف. إملاء ما منّ به الرحّمن (١٤١)، الكشّاف (٣٧٧/١).

﴿ هَٰهُنَا ﴾ [١٥٤] [١] كاف؛ للابتداء بالأمر بعد [*] ﴿ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ﴾ [١٥٤] [٢] حسن إن علقت اللام في (وليبتلي) بمحذوف ، أيّ : فعل ذلك [**] لينفّذ الحكم فيكم وليبتليكم [***]، وليس بوقف [****] إن

[ط٩١] علقت لام (كي) بما قبلها [٣]. ﴿ مَا فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [١٥٤][٤] كاف، ﴿ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [١٥٤] [٥] تامّ، / ﴿ ٱلْجَمْعَانِ ﴾ [١٥٥] ليس بوقف؛ لأنّ (إنّما) خبر (إن)، ﴿ مَا كَسَبُوا۟ ﴾ [١٥٥] حسن، ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ [١٥٥] [٦] كاف؛ للابتداء بعد بإن ﴿ حَلِيمٌ ﴾ [١٥٥] [٧] تام؛ للابتداء بيا النداء، ﴿ وَمَا قُتِلُوا۟ ﴾ [١٥٦] تامّ عند الأخفش[٨] [٩]؛ لأنّه آخر كلام [*****] المنافقين، واللام [******] في (ليجعل) متعلّقة بمحذوف، أي: لا تكونوا كهؤلاء ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم دونكم، وقدّره الزمخشري [١٠] لا تكونوا مثلهم [*******] في النطق بذلك القول [********] واعتقاده ليجعل [١١].

---

[١] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (١٣٨)، المكتفى (١٢١).

[*] في (ب) سقط (بعد).

[٢] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٨٧/٢)، القطع والائتناف (١٣٨)، المكتفى (٢١٢).

[**] في (أ)+(ب) سقط (فعل ذلك).

[***] في (ط) وليبتلي....الخ.

[٣] أكثر الآراء على أنّ التّعليق بمحذوف. وذكر أبو حيّان وجوهاً أخرى للتّعليق بما قبلها فانظرها إن شئت. البحر المحيط (٣٩٧/٣).

[٤] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢١٢).

[٥] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢١٢)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٣٨).

[٦] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢) وبنفس الصفحات.

[٧] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٣٨)، المكتفى (٢١٢).

[٨] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٩] كلام الأخفش أخرجه النحّاس. القطع والائتناف (١٣٨).

[*****] في (أ) لأنّه من كلام.

[******] في (ب) واللّام.

[١٠] سبقت ترجمته ص(٣٦٩).

[*******] في (ب) سقط (مثلهم).

[********] في (ب) سقط (القول).

[١١] ينظر الكشّاف (٣٧٨/١)، وأغلب النّحويين على هذين الوجهين من التّعليق. البحر المحيط (٤٠٢/٣).

((وليس بوقف إن علقت بـ (قالوا): أي: إنهم لم يقولوا لجعل الحسرة، إنما قالوا ذلك لعلة، فصار مآل ذلك إلى))[*] الحسرة والندامة [١]. ﴿ فِي قُلُوبِهِمۡۗ ﴾ [١٥٦] [٢] كاف ، ومثله ﴿ وَيُمِيتُۗ ﴾[١٥٦] [٣] . و﴿ بَصِيرٌ ﴾ [١٥٦] [٤]، و ﴿ يَجۡمَعُونَ ﴾ [١٥٧] [٥] و ﴿ تُحۡشَرُونَ ﴾ [١٥٨] [٦] .ورسموا ﴿لَانَفَضُّواْ ﴾ كلمة واحدة، وهي لام التوكيد دخلت على انفضوا. ورسموا ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ ﴾ بعد لام [**] ألف؛ لأنّهم يرسمون ما لا يتلفظ به [٧]، وذلك لا يخفى على العظماء الذين كتبوا مصحف عثمان بن عفان أشار الشاطبي [٨] إليه [***] في الرائية بقوله [****] :

وكُلُّ مَا فِيْهِ مَشْهُورٌ بِسُنّتِهِ [*****] ولَمْ يُصِبْ مَنْ أَضَافَ الوَهْمَ والغِيرَا [٩]

---

[*] في (ب) سقط ما بين القوسين ((وليس بوقف.....ذلك إلى)).

[١] وعلى هذا تكون اللام لام العاقبة و الصيرورة. وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة. وينسب هذا للأخفش. قال الزمخشري إنّها لام العلة و التّأويل والرد عن طريق المجاز دون الحقيقة. ينظر الدرّ المصون (٢٤٢/٢)، مغني اللبيب (٢٨٢/١)، الكشاف (٣٧٨/٢).

[٢] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس قال نافع تام، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٨٨/٢)، القطع والائتناف (١٣٨)، المكتفى (٢١٢).

[٣] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[٤] عند النحّاس تام على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (١٣٨)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢١٢).

[٥] عند النحّاس تام. القطع والائتناف (١٣٨).

[٦] عند النحّاس تام. القطع والائتناف (١٣٨).

[**] في (أ) + (ب) : بألف بعد لام ألف.

[٧] المقنع (٣٦).

[٨] سبقت ترجمته ص(١٦).

[***] في (أ) سقط (إليه).

[****] في (ب) بقوله.

[*****] في (ب) وكلّما فيه مشهور سنّته.

[٩] البيت في كتاب عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف ص(٢٢)، للقاسم بن فيرة الشّاطبي. تحقيق د.أيمن رشدي سويد – دار الغوثاني للدراسات القرآنية ط١ (٢٠٠٦م).

ردٌ بذلك على الملحدة الذين يقولون : إنَّ القرآن [*] غيّره الذين كتبوه وحرّفوه ، فأضافوا الوهم والتغيير لكتاب المصحف. فكيف وهم السادة الأبرار؟ وهم زيد بن ثابت [١]، وعبد / الله بن الزبير [٢]، وعبد الله بن عبّاس [٣]، وعبد الله بن عمرو بن العاص[٤]، وأبّان بن سعيد بن العاص [**] [٥]، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام[٦]، ومجمع بن جارية[***][٧] فكيف يصحّ تفريط هؤلاء النجباء [أ١٠٤]

---

[*] في (أ) سقط: (إنّ القرآن).

[١] زيد بن ثابت الضحّاك أبو سعيد الأنصاري الخزرجي المقرئ رضي الله عنه. كان كاتب النبي ﷺ وأمينه على الوحي. عرض القرآن على النبي ﷺ. مات سنة (٤٥هـ). الغاية (٢٩٦/١). الأعلام (٩٥/٣).

[٢] عبد الله بن الزبير بن العوّام بن خويلد بن أسد بن عبد العزّى أبو بكر. بايع النبي ﷺ وهو ابن سبع سنين. روى أحاديث عن النبيﷺ وعن أبيه وعن عمر وعن عثمان. بويع بالخلافة بعد وفاة يزيد بن معاوية سنة (٦٤هـ). توفّي (٧٣هـ). الاستيعاب (٥٤١/١)، أسد الغابة (١٣٦/٣).

[٣] سبقت ترجمته ص(١٩).

[٤] عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم. يكنّى أبا محمد وقيل أبا عبد الرحّمن. استأذن النبيّ ﷺ في أنْ يكتب حديثه فأذن له، وكان أحفظ النّاس للحديث النبوي. اختلف في وفاته فقيل (٦٧هـ). وقيل(٧٢هـ). وقيل(٧٣هـ). الاستيعاب (٥٧٣/١)، أسد الغابة (٢٤٤/٣).

[**] في (ب) سقط (أبّان بن سعيد بن العاص).

[٥] أبّان بن سعيد بن العاص بن أميّة بن عبد مناف القرشي الأموي. كان أبوه من كبار قريش وقد تأخّر إسلامه. تولّى إملاء مصحف عثمان على زيد بن ثابت. اختلف في تاريخ وفاته. الاستيعاب (٤٦/١)، سير أعلام النبلاء (٢٦١/١).

[٦] عبد الرحّمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي أبو محمد. كان ابن عشر سنين حين قبض النبي ﷺ. روى عن عمر وعثمان وعلي وعائشة وغيرهم. توفّي في خلافة معاوية. الاستيعاب (٣٧٠/٢)، أسد الغابة (٣٢٧/٣)، سير أعلام النبلاء (٤٨٤/٥).

[***] ورد في النّسخ الثلاث مجمع بن حارثة. والصّواب ما أثبتناه.

[٧] مجمع بن جارية بن عامر العطاف الأنصاري الصحابي، أحد الذين جمعوا القرآن. توفّي في خلافة معاوية. ولم يذكر شيء عن تاريخ وفاته. الغاية (٤٢/٢).

﴿ لِنتَ لَهُمۡۖ ﴾ [١٥٩] [١] حسن، ﴿ مِنۡ حَوۡلِكَۖ ﴾ [١٥٩] [٢] أحسن ﴿ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ ﴾ [١٥٩] [٣] صالح، ﴿ عَلَى ٱللَّهِۚ ﴾ [١٥٩] [٤] كاف، ﴿ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [١٥٩] [٥] تام، ومثله: ﴿ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ ﴾ [١٦٠] ؛ للابتداء بعده بالشرط ﴿ مِّنۢ بَعۡدِهِۦۗ ﴾ [١٦٠] [٦] كاف، ﴿ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ [١٦٠] [٧] تام، ﴿ أَن يَغُلَّۚ ﴾ [١٦١] [٨] كاف؛ للابتداء بالشرط. قرأ ابن كثير[٩] وأبو عمرو[١٠] وعاصم [١١](*) (أن يَغُلَّ) بفتح التحتية وضم الغين: أن يخون [١٢]، ((والباقون بضم الياء وفتح الغين)) (**) قيل معناه أن يخوّن، أو ينسب (***) إلى الخيانة، وقيل أن يخان: يعني أن يؤخذ من غنيمته [١٣].

---

[١] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٨٨/٢)، وعند النحّاس قال الأخفش هنا التّمام؛ لأنّ المعنى فبرحمة من الله لنت لهم. القطع والائتناف (١٣٨)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢١٢).

[٢] كذا عند ابن الأنباري. وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٨٨/٢)، المكتفى (٢١٢).

[٣] عند ابن الأنباري حسن. وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[٤] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢١٢).

[٥] عند ابن الأنباري أحسن من الذي قبله، وعند النحّاس وأبي عمرو تام. المصادر نفسها في (١).

[٦] عند النحّاس قال نافع تام، وقال غيره بل التّمام (فليتوكّل المؤمنون:١٦٠)، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (١٣٨)، المكتفى (٢١٢).

[٧] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢١٢).

[٨] عند ابن الأنباري والنحّاس حسن، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١).

[٩] سبقت ترجمته ص(١٦).

[١٠] سبقت ترجمته ص(١٦).

[١١] سبقت ترجمته ص(١٦).

[*] في (ب) سقط (وعاصم).

[١٢] ينظر السبعة في القراءات (١٦٨)، التّيسير (٧٦).

[**] في (أ)+(ب) (وبالضمّ و الفتح) بدلاً من (والباقون بضم الياء وفتح الغين).

[***] في (ب) أو نُسب.

[١٣] ينظر الكشاف (٣٨١/١)، البحر المحيط (٤١٢/٣)، تفسير القرآن العظيم (٤٧١/٤) وقد ذكرت ما جاء في لسان العرب في قسم الدّراسة ص(١٣٦).

﴿ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ﴾ [١٦١] جائز، ﴿ لَا يُظۡلَمُونَ ﴾ [١٦١] [١] تام، ﴿ وَمَأۡوَىٰهُ جَهَنَّمُۚ ﴾ [١٦٢] [٢] حسن، ﴿ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ [١٦٢] تامّ، ﴿ عِندَ ٱللَّهِۗ ﴾[١٦٣] [٣] كاف، ﴿ بِمَا يَعۡمَلُونَ ﴾ [١٦٣] [٤] تام، ﴿ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [١٦٤] ليس بوقف؛ لأنّ العامل في(إذ): (منَّ) بتقدير لمنّ من الله على المؤمنين مَنَّه أو بعثه، فبعثه مبتدأ، ومحل الظرف خبر، وقرئ شاذاً(لَمِنْ مَنِّ الله) [٥]. ﴿ مُّبِينٖ ﴾ [١٦٤] [٦] تامّ، ﴿ مِّثۡلَيۡهَا ﴾[١٦٥] ليس بوقف؛ لأنّ الاستفهام الإنكاري دخل على قلتم: أي: أقلتم أنّى هذا لما أصابتكم مصيبة؟ وهي ما نزل بالمؤمنين يوم أحد من قتل سبعين منهم، والمثلان هو(*) قتلهم يوم بدر سبعين وأسرهم سبعين [٧]. ﴿ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ ﴾ [١٦٥] حسن، ﴿ مِّنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ ﴾ [١٦٥] [٨] كاف؛ للابتداء بإن (**) ﴿ قَدِيرٞ ﴾ [١٦٥] [٩] تامّ، ولا وقف من قوله (***): ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ ﴾[١٦٦] إلى ﴿ أَوِ ٱدۡفَعُواْۖ ﴾ [١٦٧]، فلا يوقف على ﴿ ٱلۡجَمۡعَانِ ﴾ [١٦٦]، ولا على ﴿ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾[١٦٦]، لأنَّ اللام في ﴿ وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [١٦٦]

---

[١] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس وأبي عمرو. الإيضاح (٥٨٨/٢)، القطع والائتناف (١٣٨)، المكتفى (٢١٢).

[٢] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٨٨/٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢١٢).

[٣] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١).

[٤] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٣٨)، المكتفى (٢١٢).

[٥] فحلّت (من) مكان (قدْ)، ولم أقع على صاحب هذه القراءة، وخرّجها الزمخشري و لم يذكر صاحبها، وذكر فيها وجهين، الأوّل: أن يكون الجار خبراً مقدّماً، و المبتدأ محذوف لقيام الدلالة عليه، و التّقدير (لَمِن مَنَّ الله على المؤمنين مَنَّهُ أو بَعثُهُ إذْ بعث)، و الثاني: أنّ المبتدأ نفس (إذْ) بمعنى وقت، و الخبر الجار قبلها، والتّقدير (لَمِنْ منَّ الله على المؤمنين وقت بعثه) قال أبو حيّان في هذا الوجه (إذْ) غير متصرّفة فلا تكون إلاّ ظرفاً أو مضافاً إليها اسم زمان أو مفعولة بـ (اذكر). ونقل الفارسي أنّها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً ولا مبتدأ. ولا يُحفظ من كلامهم (إذْ قام زيد طويل) يريد: وقت قيامه طويل. ينظر الكشاف (٣٨٢/١)، البحر المحيط (٤١٦/٣).

[٦] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٣٩)، المكتفى (٢١٢).

(*) في (ب) والمثلات همو.

[٨] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٨٨/٢)، المكتفى (٢١٢).

(**) في (ب) سقط : (بإن).

[٩] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٣٩)، المكتفى (٢١٢).

(***) في (ب) سقط (قوله).

[ب٩٠] / من تمام خبر المبتدأ الذي هو (وما أصابكم)؛ لأنّ (ما) بمعنى الذي، وهي مبتدأ، وخبرها (فبإذن الله)، وقوله (وليعلم المؤمنين) عطف على فبإذن الله من جهة المعنى، والتّقدير وهو بإذن الله، وهو ليعلم المؤمنين[١]، ودخلت الفاء في الخبر؛ لأنّ (ما) بمعنى الذي تشبه جواب الجزاء [*] [٢].

ومعنى فبإذن الله ، أيّ : ما أصابكم كان بعلم الله ، وليعلم المؤمنين ، أيّ : ليظهر إيمان المؤمنين،

[ط٩٢] ويظهر نفاق المنافقين، وإذا كان (وليعلم المؤمنين) من جملة / الخبر لم يفصل بينه وبين المبتدأ، أي: فلا يوقف على ﴿ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [١٦٦] ولا على ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٦٦] [**] ولا على ﴿ نَافَقُواْ ﴾ [١٦٧] لما ذكر. ﴿ أَوِ ٱدْفَعُواْ ﴾ [١٦٧] كاف، ومثله: ﴿ لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ ﴾ [١٦٧] [٣] ﴿ لِلْإِيمَٰنِ ﴾ [١٦٧] [٤] حسن ﴿ فِي قُلُوبِهِم ﴾ [١٦٧] كاف، ومثله: ﴿ يَكْتُمُونَ ﴾ [١٦٧] [٥] إن رفع ما بعده خبر مبتدأ محذوف، أو جعل في موضع رفع بالابتداء، وما بعده الخبر، أو في موضع نصب بإضمار أعنّي[٦]، وليس بوقف إن نصب ذلك بدلاً (من الذين نافقوا)،أو جعل في موضع رفع بدلاً من الضمير في (يكتمون)،أو جعل

[أ١٠٥] نعتاً لما قبله [٧]، ففي محل (الذين) الحركات / الثلاث: الجرّ على أنه تابع لما قبله نعتاً، والرّفع والنّصب على القطع [٨] ﴿ وَقَعَدُواْ ﴾[١٦٨] ليس بوقف؛ لأنّ (لو [***] أطاعونا ما قتلوا) معمول قالوا والتقدير قالوا لإخوانهم لو أطاعونا ما قتلوا وقعدوا عن القتال، على التقديم والتأخير، ﴿ مَا قُتِلُواْ ﴾ [١٦٨] كاف على القراءتين [٩]، تشديد التاء وتخفيفها.

---

[١] قال أبو حيّان هو عطف سبب على سبب، وبالتّالي تتعلّق بما تتعلّق به الباء. البحر المحيط (٤٢٣/٣).

[*] في (ط) يشبه خبرها الجزاء.

[٢] تمّت دراسة ذلك في قسم الدرّاسة النّحويّة ص(٨٥).

[**] في (ب) سقط : (الله) ولا على (المؤمنين).

[٣] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٣٩).

[٤] كذا عند ابن الأنباري و النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٨٨/٢)، القطع والائتناف (١٣٩)، المكتفى (٢١٢).

[٥] عند أبي عمرو أكفى مما قبله. المكتفى (٢١٣).

[٦] عند النحّاس تام على جميع هذه الأوجه في إعراب (الذين). القطع والائتناف (١٣٩).

[٧] عند النحّاس ليس بوقف، إنْ جعلت (الذين) نعتاً لما قبله. المصدر نفسه (١٣٩).

[٨] مرّ نظير هذه الآية كثيراً في سورة البقرة وسورة آل عمران.

[***] في (ب) سقط (لو).

[٩] قرأ ابن عامر (قتّلوا) بالتّشديد. والباقون بالتّخفيف. السبعة في القراءات (١٦٨)، التيسير (٧٦)

﴿ صَٰدِقِينَ ﴾ [١٦٨] [١] تام، ﴿ أَمۡوَٰتَۢاۚ ﴾ [١٦٩] [٢] كاف عند أبي حاتم [٣] وتامّ عند محمد بن عيسى [٤]؛ لأنّ (بل) بعد (أمواتاً) ليست عاطفة، ولو كانت عاطفة لاختلّ المعنى [٥]، وتقدير الكلام بل هم أحياء، وهو عطف جملة على جملة، وهو في حكم الاستئناف [٦] ﴿ بَلۡ أَحۡيَآءٌ ﴾ [١٦٩] [*] جائز؛ إن جعل (عند ربهم) ظرفاً [**] لِـ (يرزقون) كأنه قال: يرزقون عند ربهم، وليس بوقف؛ إن جعل ذلك ظرفاً لقوله (أحياء) كأنه قال: بل هم عند ربهم أحياء؛ لأنّ فيه الفصل بين الظرف وما عمل فيه. والوقف على ﴿ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾ [١٦٩]؛ لأنّك جعلت الظرف لأحياء، ثمّ ابتدأت بِـ (يرزقون فرحين)، وهذا الوقف ينبئ عن اجتماع الرزق والفرح في حالة واحدة فلا يفصل بينهما.. وكثير من القراء يتعمده، وليس بخطأ. وهو منصوص عليه والله أعلم بكتابه [***]، قاله الكواشي [٧]. [٨]

---

[١] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٣٩)، المكتفى (٢١٣).

[٢] عند ابن الأنباري قبيح؛ لأنّ المعنى بعد (بل). الإيضاح (٥٨٨/٢)، وعند أبي عمرو كاف على قول أبي حاتم. المكتفى (٢١٣).

[٣] سبقت ترجمته ص(٩).

[٤] سبقت ترجمته ص(٩).

[٥] أخرج قول أبي حاتم ومحمد بن عيسى النحّاس، وقال: قال غيرهما ليس بتام ولا كاف؛ لأنّ المعنى متعلّق بما بعده. القطع والائتناف (١٣٩).

[٦] وعلى قراءة النّصب لِـ (أحياء) (وهي قراءة ابن أبي عبلة خرّجها الزجّاج) يكون النّصب بإضمار فعل تقديره: بل أَحْسَبُهُم أحياء وعلى هذا الزمخشري، وذهب أبو البقاء إلى أنّه معطوف على قوله (أمواتاً) كما تقول ظننت زيداً قائماً بل قاعداً. ينظر معاني القرآن وإعرابه (٤١٠/١)، الكشاف (٣٨٦/١)، إملاء ما منّ به الرحّمن (١٤٣).

[*] في (أ) سقط (بل أحياء).

[**] في (ب) ظرف.

[***] في (ب) أعلم لكتابه.

[٧] سبقت ترجمته ص(٢٩).

[٨] لم أقع على مصدر ينقل قول الكواشي.

تبعاً لغيره. وفيه شيء؛ إذ التعلّق هنا من جهة اللفظ.وإن كان الوقف في نفسه حسناً[*] دون الابتداء بما بعده [**]، إذ الابتداء لا يكون إلاَّ اختيارياً [***] مستقلاً بالمعنى المقصود، وهنا ليس كذلك. وتعمّد الوقف لا يكون إلاَّ لمعنى مقصود، كمن لا يقبل شهادة القاذف [****] وإن تاب، فإنّه يقف على (أبداً) [١]، ومن ذلك تعمّد الوقف على رؤوس الآي للسنة [*****]. وهنا لا معنى للوقف لشدة تعلق ما بعده بما قبله، والنص عليه من غير بيان كالعدم. والوقف على ﴿ يُرْزَقُونَ ﴾ [١٦٩] [٢] جائز لكونه رأس آية، وليس بجيد؛ لأنّ (فرحين) حال من فاعل (يرزقون). ﴿ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [١٧٠] جائز، ﴿ مِّنْ خَلْفِهِمْ ﴾ [١٧٠] ليس بوقف؛ لأنّ (أنّ) وما بعدها [******] في تأويل مصدر مجرور على أنه بدل اشتمال من (الذين) ، فلا يفصل بين البدل والمبدل منه بالوقف. ﴿يَحْزَنُونَ ﴾ [١٧٠] [٣] كاف ﴿ وَفَضْلٍ ﴾ [١٧١] [٤] تامّ / على قراءة من كسر همزة (إنَّ) على الاستئناف. و بها قرأ الكسائي[٥] [ب٩١]

[٦]، وليس بوقف على قراءة من فتحها عطفاً على ما قبلها، والتقدير يستبشرون بنعمة من الله وفضل وبأنَّ الله لا يضيع ، وعلى هذا فلا يوقف على ﴿ وَفَضْلٍ ﴾ [١٧١] ، لعطفه على ما قبله.

---

[*] في (ب) في نفسه حسّياً.

[**] في (أ) سقط (بما بعده).

[***] في (ب) إلاّ اختباراً.

[****] في (أ): كمن لم يقبل شهادة القاذف.

[١] يقصد في سورة [النور٢٤: ١٧] في قوله تعالى ﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾.

[*****] في (أ) السنّة.

[٢] عند النحّاس هنا التّمام على قول أحمد بن جعفر. القطع والائتناف (١٣٩).

[******] في (أ) سقط (بعدها).

[٣] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٣٩).

[٤] عند النحّاس وأبي عمرو كاف على قراءة الكسائي بكسر همزة (إنّ)، ومن فتحها لم يقف قبلها؛ لأنّها معطوفة على ما قبلها. القطع والائتناف (١٣٩، ١٤٠)، المكتفى (٢١٣).

[٥] سبقت ترجمته ص(٩).

[٦] السبعة في القراءات (١٦٨)، التيسير(٧٦).

﴿ أَجۡرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [١٧١] تام إن رفع (الذين) بالابتداء وما بعده الخبر، أو رفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين استجابوا [١]، وكاف إن نصب على المدح بتقدير أعني، وليس بوقف إن جرّ نعتاً [*] [ط٩٣] (للمؤمنين) أو بدلاً منهم [٢] ﴿ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُۚ ﴾ [١٧٢] [٣] / حسن [**]. إن جعل (الذين استجابوا) نعتاً [أ١٠٦] / للمؤمنين، أو نُصِبَ على المدح، وليس بوقف إن جعل ذلك مبتدأ (وللذين أحسنوا منهم واتقوا) خبراً؛ لأنّه لا يفصل بين المبتدأ والخبر بالوقف، ويرتفع (أجر عظيم) بقوله (للذين أحسنوا). والوقف على ﴿ أَجۡرٌ عَظِيمٌ ﴾ [١٧٢] [٤] تامّ على أنَّ ما بعده مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف، وليس بوقف إن جعل ذلك بدلاً من الذين استجابوا قبله، ومن حيث كونه رأس آية يجوز ﴿ فَٱخۡشَوۡهُمۡ ﴾ [١٧٣] جائز، ومثله ﴿ إِيمَٰنٗا ﴾ [١٧٣]؛ لأنّ هذا [***] عطف جملة على جملة، وهو في حكم الاستئناف ﴿ ٱلۡوَكِيلُ ﴾ [١٧٣] [٥] كاف، ﴿ وَفَضۡلٖ ﴾ [١٧٤] ليس بوقف؛ لأنّ (لم يمسسهم سوء) ((في موضع الحال تقديره : فانقلبوا سالمين لم يمسسهم سوء)) [****] [٦].

---

[١] كذا عند النحّاس، وزاد النحّاس بأنّه تام أيضاً إن نُصب بتقدير (أعني). القطع والائتناف (١٣٩) .

[*] في (أ)+(ط): نعت.

[٢] كذا عند النحّاس أيضاً واستشهد على ذلك بقول أبي حاتم. المصدر نفسه (١٣٩)، وينظر الدرّ المصون (٢٦٠/٢)، فقد ذكر هذه الأوجه من الإعراب كلّها. وفصّل في شرحها .

[٣] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس تام، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٨٨/٢)، القطع والائتناف (١٤٠)، المكتفى (٢١٣).

[٤] عند النحّاس تام، إن قدّرت في (الذين قال لهم الناس) الرفع والابتداء.

[***] في (ب) (إيماناً) لا يزهد.

[٥] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٤٠).

[****] في (ب) سقط ما بين القوسين ((في موضع.....سوء)).

[٦] وصاحب الحال هو الضمير في (انقلبوا). وفيه وجه آخر وهو الحال من الضمير المستكن في (بنعمة) إذا كانت حالاً. و التّقدير: فانقلبوا منعّمين بريئين من السوء. ينظر الدرّ المصون (٢٦١/٢).

والوقف على ﴿ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ ﴾ [١٧٤] تام عند نافع (*) [١] على استئناف ما بعده [٢] (**)، وعند أبي حاتم [٣] ﴿ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِۗ ﴾ [١٧٤] [٤] أتمّ منه. ﴿ عَظِيمٍ ﴾ [١٧٤] تامّ [٥] (***)، ﴿ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ ﴾ [١٧٥] كاف [٦] (****)، ((وتام عند أبي حاتم [٧] قال: لأنّ المعنى يخوّف الناس أولياءه، أو يخوّفونكم أولياءه (*****)، أو بأوليائه (******))) (*******)، وقال غيره: بل الوقف على قوله: ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمۡ ﴾ [١٧٥] [٨]، وقال نافع [٩] بل الوقف على ﴿ وَخَافُونِ ﴾ [١٧٥]. قاله النّكزاوي[١٠] [١١]: ﴿ مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [١٧٥] [١٢] كاف، ومثله: ﴿ فِي ٱلۡكُفۡرِۚ ﴾ [١٧٦]؛ للابتداء بإنّ.

(*) في (ب) سقط (عند نافع).

[١] سبقت ترجمته ص(٩).

[٢] ينظر القطع والائتناف (١٤٠).

(**) في (ب) سقط (ما بعده).

[٣] سبقت ترجمته ص(٩).

[٤] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٨٩/٢)، القطع والائتناف (١٤٠)، المكتفى (٢١٣).

[٥] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٤٠).

(***) في (ب) سقط : (منه عظيم تام).

(****) في (أ) جائز، والصواب ما أثبتناه؛ لأنّ ما بعده متعلّق بما قبله من جهة المعنى.

[٧] سبقت ترجمته ص(٩). وخرّج النحّاس هذا القول على أنّه للأخفش وليس لأبي حاتم وذكر التّقدير الذي نُسِبَ لأبي حاتم على أنّه للأخفش. القطع والائتناف (١٤٠).

(*****) في (ب) سقط (أو يخوّفونكم أولياءه).

(******) في (ب) أيّ بأوليائه.

(*******) في (أ) سقط ما بين القوسين ((وتام .....بأوليائه)).

[٨] وهو وقف حسن عند ابن الأنباري، وكاف عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٨٨/٢)، المكتفى (٢١٣) .

[٩] سبقت ترجمته ص(٩).

[١٠] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[١١] كتاب النّكزاوي ليس بين أيدينا.

[١٢] عند النحّاس تام على قول أبي حاتم. وعند أبي عمرو تام. القطع والائتناف (١٤٠)، المكتفى (٢١٣).

﴿ شَيۡـٔٗاۗ ﴾ [١٧٦] الأول جائز[١] على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعل ما بعده في موضع الحال من (الله)، والعامل (لن يضرّوا) والتقدير مُريداً لإحباط أعمالهم، وأعيد ذكر الله تفخيماً وتوكيداً لإزالة الشكّ؛ إذ جائز أن يتوهّم أنَّ المراد غيره فلا يوقف على شيئاً. ﴿ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ ﴾ [١٧٦] حسن، ﴿ عَظِيمٞ ﴾ [١٧٦] [٢] تام، ﴿ شَيۡـٔٗاۗ ﴾ [١٧٧] جائز[٣]، ﴿ أَلِيمٞ ﴾ [١٧٧] تام [٤]، ﴿ لِّأَنفُسِهِمۡۚ ﴾ [١٧٨] [٥] كاف، وقال الأخفش [٦]: تام [٧]، ﴿ إِثۡمٗاۚ ﴾ [١٧٨] صالح، ﴿ مُّهِينٞ ﴾ [١٧٨] كاف [٨]؛ للابتداء بالنفي ﴿ مَن يَشَآءُۗ ﴾ [١٧٩] [٩] كاف؛ للابتداء بالأمر، ﴿ وَرُسُلِهِۦۚ ﴾ [١٧٩] [١٠] كاف؛ للابتداء بالشرط، ﴿عَظِيمٞ ﴾ [١٧٩] تام[١١]، ﴿خَيۡرٗا لَّهُمۖ ﴾ [١٨٠][١٢] كاف، ﴿بَلۡ هُوَ شَرّٞ لَّهُمۡ ﴾ [١٨٠][١٣] أكفى منه ﴿ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ ﴾[١٨٠] [١٤] حسن، ﴿وَٱلۡأَرۡضِۗ ﴾ [١٨٠] كاف، ﴿خَبِيرُۢ ﴾ [١٨٠] تامّ [١٥]، ﴿لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ﴾ [١٨١] ليس بوقف لقبح الابتداء بما بعده ويوهم الوقوع في محذور. وإن اعتقد المعنى كفر، سواء وقف أم لا. وإن اعتقد حكايته عن قائليه غير معتقد معناه فلا يكفر؛ لأنّ حاكي الكفر لا يكفر

---

[١] كذا عند السجاوندي. علل الوقوف (٤٠٤/١).

[٢] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٤٠)، المكتفى (٢١٣).

[٣] كذا عند السجاوندي. علل الوقوف (٤٠٥/١).

[٤] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٤٠)، المكتفى (٢١٣).

[٥] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٨٩/٢)، المكتفى (٢١٣).

[٦] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٧] أخرج قول الأخفش النحّاس ولم يذكر رأياً غير رأيه. القطع والائتناف (١٤٠).

[٩] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٨٩/٢)، المكتفى (٢١٣).

[١٠] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٩).

[١١] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٤٠).

[١٢] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس تام على قول الأخفش، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٧٩/٢)، القطع والائتناف (١٤١)، المكتفى (٢١٣).

[١٣] عند النحّاس تام على غير قول الأخفش. وعند أبي عمرو تام. القطع والائتناف (١٤١)، المكتفى (٢١٣).

[١٤] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو تام. المصادر نفسها في (١٢).

[١٥] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٤١)، المكتفى (٢١٢).

ووصله بما بعده أسلم. وينبغي أن يخفض بها صوته [*] حذراً من التشبيه بالكفر، ﴿وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [١٨١] [١] تامّ؛ إذ [**] لو وصله بما بعده لصار ما بعده من مقولهم، وهو إخبار من الله عن الكفار ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [١٨١] [٢] صالح؛ لمن قرأ سيُكْتَب بالياء التحتية وبالبناء للمفعول، ورفع (قتلَهم) وما عطف عليه، و(يقول) بالياء، أي: ويقول الله أو الزبانية [٣]، وليس بوقف لمن قرأ (سنكتب) بالنون [ب٩٢] وبناء الفعل للفاعل ونصب قتلهم ونقول بالنون ﴿ٱلْحَرِيقِ﴾ [١٨١] كاف ﴿لِّلْعَبِيدِ﴾ [١٨٢] [٤] تام / إن [١٠٧أ] رفع ما بعده خبر مبتدأ محذوف: أي هم الذين، أو نصب بتقدير أعني، وليس بوقف / إن جعل بدلاً [ط٩٤] من الذين الأول، أو جعل في محل جرّ / نعتاً للعبيد، ومن حيث كونه رأس آية يجوز. ﴿تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ﴾ [١٨٣] كاف، وتام عند نافع [٥] [٦] ﴿وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ﴾ [١٨٣] كاف؛ للابتداء بعده بالاستفهام [٧] ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [١٨٣] تام؛ للابتداء بالشرط [٨] ومثله: ﴿ٱلْمُنِيرِ﴾ [١٨٤] [٩].

---

[*] في (أ) لها صوته، في (ب) لها صوتاً.

[١] عند النحّاس قال نافع تام، وخولف في هذا لأنّ القطع عليه ليس بحسن. القطع والائتناف (١٤١).

[**] في (ب) سقط (إذْ).

[٢] كذا عند النحّاس من حيث الوقف، ومن حيث عدمه. القطع والائتناف (١٤١).

[٣] وهي قراءة حمزة. ينظر السبعة في القراءات (١٧٠)، التيسير (٧٧)، ويكون (قتلهم) معطوفاً على الاسم الموصول الذي قام مقام الفاعل.

[٤] عند النحّاس ليس بوقف كاف إنْ جعلت (الذين) نعتاً للعبيد، وإنْ جعلته بمعنى (هم الذين) أو (أعني الذين) كان الوقف على العبيد حسناً. القطع والائتناف (١٤١).

[٥] سبقت ترجمته ص(٩).

[٦] ينظر القطع والائتناف (١٤١).

[٧] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢١٣).

[٨] كذا عند النحّاس على غير قول نافع. القطع والائتناف (١٤١).

[٩] كذا عند النحّاس، المصدر نفسه (١٤١).

و ﴿ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [١٨٥] [١] و ﴿ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [١٨٥] و ﴿ فَازَ ﴾ [١٨٥] [٢] كلها حسان [*] عند أبي حاتم [٣] [٤]. ﴿ ٱلْغُرُورِ ﴾ [١٨٥] تام [٥]، ﴿ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [١٨٦] جائز، ﴿ أَذًى كَثِيرًا ﴾ [١٨٦] [٦] كاف، ﴿ ٱلْأُمُورِ ﴾ [١٨٦] تامّ [٧]، ﴿ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ ﴾ [١٨٧] جائز، ﴿ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [١٨٧] حسن، ﴿ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ [١٨٧] تام [٨]، ﴿ بِمَآ أَتَوا۟ ﴾ [١٨٨] ليس بوقف لعطف ما بعده على ما قبله. ﴿ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ ﴾ [١٨٨] جائز [**]، كذا نقل عن نافع [٩] [١٠]، وهو غير جيد، والأولى وصله؛ لأنّ قوله (فلا تحسبنّهم) بدل ممّا قبله سواء قرئ بالتحتية أو بالفوقية [***]، أو على قراءة من قرأ الأول بالتحتية والثاني بالفوقية [١١] على اختلاف المعاني والإعراب وجعل الثاني معطوفاً على الأوّل؛

---

[١] كاف عند أبي عبيدة. القطع والائتناف (١٤١).

[٢] تام على قول محمد بن عيسى المقرئ. المصدر نفسه (١٤١).

[٣] سبقت ترجمته ص(٩).

[٤] ينظر القطع والائتناف (١٤١) وقد ذكر النحّاس أنّ كلّ وقف من هذه الوقوف كاف على قول أبي حاتم وليس حسناً. وعند ابن الأنباري كلّها حسان، وعند أبي عمرو كلّ وقف منها كاف. الإيضاح (٥٨٩/٢)، المكتفى (٢١٣)، القطع والائتناف (١٤٢).

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس وهو قول أبي حاتم أيضاً، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٨٩/٢)، القطع والائتناف (١٤٢)،المكتفى (٢١٣).

[٦] عند النحّاس تام. القطع والائتناف (١٤٢).

[٧] كذا عند النحّاس على غير قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٤٢)، المكتفى (٢١٣).

[٨] كذا عند النحّاس. وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٧) (١٤٢)، (٢١٤).

[**] في (أ) حسن.

[٩] سبقت ترجمته ص(٩).

[١٠] ذكر النحّاس أنّ نافعاً قال الوقف تام، وتابعه في ذلك أحمد بن جعفر. قال أبو جعفر وقولهما غلط؛ لأنّه لم يأتِ خبر (يحبّون). القطع والائتناف (١٤٢).

[***] في (أ) أو الفوقية.

[١١] قرأ ابن كثير وأبو عمرو ووافقهم ابن محيصن و اليزيدي (لا يَحْسَبَنّ) بالياء وفتح الباء، و(فلا يحسبُنّهم) بالياء ورفع الباء، وقرأ نافع و ابن عامر ووافقهم أبو جعفر بياء الغيبة في الأوّل و بالخطاب في الثّاني وفتح الباء في كليهما. وقرأ عاصم وحمزة و الكسائي ووافقهم يعقوب و خلف بتاء الخطاب وفتح الباء فيهما معاً. ينظر التيسير(٧٧)، النّشر (١٨٤/٢)، الإتحاف (١٣٣،١٣٤) .

لأنّ المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد. لأنه قد استغنى عن مفعولي [*] تحسب الأولى بذكر مفعولي [**] الثانية على قراءته بالتحتية، وعلى قراءته بالفوقية حذف الثاني فقط [١]. وقال ابن عطية [٢]: لا يصح أن يكون بدلاً لوجود الفاء فإنها تمنع من البدل[٣] ﴿ بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [١٨٨] [٤] كاف ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [١٨٨] تامّ [٥] ﴿ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [١٨٩] كاف، ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [١٨٩] تامّ [٦]

---

[*] في (أ) عن المفعول.

[**] في (أ) بذكر مفعول.

[١] على قراءة ابن كثير و أبي عمرو يكون الفعل مسنداً إمّا (١) إلى ضمير غائب، و(الذين) مفعول أوّل، والثّاني محذوف لدلالة المفعول الثاني للفعل الذي بعده عليه، وهو (بمفازة)، وعلى هذا تكون الفاء عاطفة. أو(٢) إلى اسم موصول وعليه يكون مفعولا الفعل محذوفين لدلالة مفعولي الثّاني عليهما، أو مفعول الأوّل محذوف و الثاني هو نفس (بمفازة) ويكون الفعل الثاني تأكيداً للأوّل وهذا رأي الزمخشري. قال مكّي: الفعل الثاني بدل من الأوّل. وعلى هذه الأوجه جميعها تكون (الفاء) زائدة وليست عاطفة ولا جواباً. وعلى قراءة (عاصم وحمزة و الكسائي) فالفعلان مسندان إلى ضمير المخاطب (النبيّ ﷺ) والفعل الثاني توكيد أو بدل. و الكلام في المفعولين و الفاء كالكلام في القراءة الأولى. وعلى قراءة (نافع و ابن عامر) فنفس القراءتين. قال الفارسي: (الفاء) زائدة و الثاني بدل من الأوّل، فليس هذا موضع العطف؛ لأنّ الكلام لم يتمّ، فالمفعول الثاني لم يُذكر بعد وردّ أبو حيّان و السّمين بأنّ الفاء في هذه القراءة عاطفة و ليست زائدة ولا يمكن أنْ يكون الفعل الثاني بدلاً أو توكيداً لاختلاف فاعليهما. انتهى باختصار وجيز من الكشاف (٣٩٧/١)، البحر المحيط (٤٦٦/٣ إلى ٤٦٨)، الدرّ المصون (٢٧٩/٢ إلى ٢٨٢).

[٢] سبقت ترجمته ص(٣٣٦).

[٣] المحرر الوجيز (٣٩١)، تقدّم الكلام عن ذلك في (٤) وزيادة الفاء ليس رأي الجمهور، وإنّما قال بها الأخفش. واستدلّ النحويّون على زيادتها في عدّة أبيات من الشّعر.

[٤] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٨٩/٢)، القطع والائتناف (١٤٢)، المكتفى (٢١٤).

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٤).

[٦] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٤٢)، المكتفى (٢١٤).

﴿لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[١٩٠][(١)] تامّ إن جعل ما بعده خبر مبتدأ[(*)] محذوف تقديره لهم الجنة، أو الخبر(ربنا ما خلقت هذا باطلاً) بتقدير يقولون كما قدّره شيخ الإسلام[(٢)][(٣)]. وحسن إن جعل في موضع نصب بإضمار أعني، وليس بوقف إن جعل نعتاً له [(***)]، أو بدلاً منه، ومن حيث كونه رأس آية يجوز. ﴿ جُنُوبِهِمۡ﴾ [١٩١] [(٤)] جائز، إن جعل (الذين يذكرون [(****)] الله) نعتاً أو بدلاً، ((وما بعده [(*****)] فيه الفصل بين[(******)] النعت و المنعوت والبدل والمبدل منه [(٥)]))[(*******)]، أو خبر مبتدأ محذوف. وليس بوقف إن جعل ذلك [(********)] مبتدأ، وكذا الكلام على (والأرض)[(٦)]. ﴿ بَٰطِلٗا﴾ [١٩١] ليس بوقف؛ لاتّحاد الكلام في تنزيه الباري عن خلقه الباطل. ﴿ٱلنَّارِ﴾ [١٩١] كاف، ومثله ﴿ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥۖ﴾ [١٩٢] و ﴿ مِنۡ أَنصَارٖ﴾ [١٩٢] و ﴿ فَـَٔامَنَّاۚ﴾ [١٩٣] [(٧)] و ﴿ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ [١٩٣] كلها وقوف كافية.

[(١)] كذا عند النحّاس من حيث تمامه إن جعلت ما بعده مرفوعاً بالابتداء، ومن حيث حسنه، ومن حيث عدم الوقف عليه. القطع والائتناف (١٤٢)، وعند السجاوندي جائز لأنّ ما بعده يصلح نعتاً وخبراً لمبتدأ محذوف. علل الوقوف (٤٠٨/١).

[(*)] في (أ) زيادة: أو مبتدأ خبره (ربّنا)، أي: يقولون ربّنا. لم يصرح في الآية بالخبر ولعلّه.

[(٢)] أبو زكريا الأنصاري. سبقت ترجمته ص(٢٩).

[(٣)] المقصد لتلخيص ما في المرشد (٥٥)، وقد اختار أبو البقاء العكبري هذا الوجه. إملاء ما منّ به الرحّمن (١٤٧).

[(***)] في (ب) سقط (له).

[(٤)] عند الأخفش كاف، واستأنف (ويتفكّرون). قال النحّاس إنْ جعلت (ويتفكرون) معطوفاً على (يذكرون) أو على (قيام) لم يحسن الوقف على ما قبله. القطع والائتناف (١٤٢).

[(*****)] في (ب) بعدهما.

[(٥)] يقصد أنّ الوقف على (أولي الألباب) إنْ جعلت (الذين) نعتاً أو بدلاً، فيه الفصل بين النعت و المنعوت و البدل و المبدل منه.

[(******)] في (ط) سقط ما بين القوسين ((وما بعده.....المبدل منه)).

[(*******)] في (ط) سقط (ذلك).

[(٦)] عند السجاوندي جائز؛ لأنّ التّقدير: يقولون ربّنا مع أنّ الكلام متّسق. علل الوقوف (٤٠٨/١).

[(٧)] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس قال نافع وأحمد بن جعفر تام، وخولفا لأنّ ما بعده من كلامهم أيضاً، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٨٩/٢)، القطع والائتناف (١٤٢)، المكتفى (٢١٤).

﴿ عَلَىٰ رُسُلِكَ ﴾ [١٩٤] جائز، ومثله ﴿ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ ﴾ [١٩٤]، ﴿ ٱلْمِيعَادَ ﴾ [١٩٤] كاف لأنّه آخر كلامهم ﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ ﴾ [١٩٥] صالح [١] على قراءة عيسى بن عمر[٢] ﴿ إِنِّي لَآ أُضِيعُ ﴾ [١٩٥] بكسر الهمزة على الاستئناف [٣]، وليس بوقف على قراءة الجماعة بفتحها. ﴿ أَوْ أُنثَىٰ ۖ ﴾ [١٩٥] [٤] كاف، وقال أبو حاتم [٥] تامّ [٦]، ثم يبتدئ ﴿ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ ﴾ [١٩٥] أي في المجازاة بالأعمال، أي: مجازاة النساء على الأعمال كالرجال، وأنّه لا يضيّع لكم [*] عملاً وأنّه ليس لأحد على أحد [**] فضل إلاَّ بتقوى الله. قال[***] / تعالى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ ﴾ [الحجرات٤٩: ١٣]، فعلى هذا [****] [١٠٨أ] (بعضكم من بعض) مبتدأ وخبر، ﴿ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ ﴾ [١٩٥] تام [٧]؛ لأنّه كلام مستقلّ بنفسه كقوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات٤٩: ١٠]، وكقوله ((كلكم من آدم))[٨] فبعضكم مبتدأ وخبره (من بعض)، وقوله: (فالذين هاجروا)، مبتدأ وخبره (لأكفرنَّ عنهم)، وقوله (ولأدخلنهم) عطف على الخبر.

---

[١] كذا عند النحّاس فهو صالح على نفس القراءة.

[٢] عيسى بن عمر الهمذاني الكوفي القارئ الأعمى. مقرئ الكوفة بعد حمزة. توفّي (١٥٦هـ). غاية النهاية (٦١٣،٦١٢/١).

[٣] ينظر مختصر الشواذ (٢٤).

[٤] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢١٤).

[٥] سبقت ترجمته ص(٩).

[٦] وخالف ابن الأنباري أبا حاتم وقال غير تام لأنّه متعلّق بالأوّل في المعنى كأنّه قال: لا أضيع عمل بعضكم من بعض، وعلى هذا الوقف على (أنثى) حسن. الإيضاح (٥٩٠/٢)، وذكر النحّاس قول أبي حاتم وقول أحمد بن موسى بأنّه تام، وقال هذا خطأ عند أحمد بن يحيى لأنّ المعنى (لا أضيّع عمل بعضكم من بعض) فلمّا أخّر (بعضكم) رفع بالابتداء. قال النحّاس وقد خولف أحمد بن يحيى في مخالفته لأبي حاتم وأحمد بن موسى لأنّ قوليهما صحيح. فالمعنى: بعضكم من بعض في المجازاة والأعمال. القطع والائتناف (١٤٢).

[*] في (أ) لا يضيع لهم.

[**] في (ب) سقط (على أحد).

[***] في (أ) سقط (قال).

[****] في (ب) زيادة (إنّ).

[٧] كذا عند النحّاس على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (١٤٢)، وعند أبي عمرو أتمّ ممّا قبله. المكتفى (٢١٤).

[٨] ينظر مختصر تفسير البغوي المسمّى بـ (معالم التنزيل) ص(٦٢)، للإمام أبي محمّد الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي الشافعي المتوفّى (٥١٦هـ) اختصار وتعليق الدّكتور عبد الله بن أحمد بن علي الزّيد – جمعية إحياء التّراث الإسلامي ط١ (٢٠٠٥م).

((﴿ ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [١٩٥] ليس بوقف؛ لأنّ (ثواباً) منصوب على الحال)) [*] والعامل فيه (ولأدخلنّهم)،

[ط٩٥] أو مفعولاً / له أو مصدراً [١] ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ ﴾ [١٩٥] كاف [٢]، ﴿ ٱلثَّوَابِ ﴾ [١٩٥] تام [٣]، ﴿ فِي ٱلْبِلَٰدِ ﴾

[ب٩٣] [١٩٦] [٤] كاف؛ لأنّ ما بعده خبر مبتدأ محذوف، أي: هو متاع، أو مبتدأ محذوف / الخبر، أي: تقلّبهم متاع قليل. وقال أبو حاتم [٥]: تامّ، وغلط؛ لأنّ ما بعده متعلق بما قبله؛ لأنّ المعنى تقلّبهم في البلاد وتصرّفهم فيها متاع قليل [٦]. وقال أبو العلاء الهمداني [٧]: الوقف على ﴿ قَلِيلٌ ﴾ [١٩٧]، ثم يبتدئ ﴿ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ ﴾ [١٩٧] [٨]. وضَعُفَ للعطف بـ (ثمّ) إلاَّ أنّه عطف جملة على جملة، وهو في حكم الاستئناف عند بعضهم. ﴿ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ ﴾ [١٩٧] كاف ﴿ ٱلْمِهَادُ ﴾ [١٩٧] [٩] جائز لحرف الاستدراك بعده و[**] من حيث كونه رأس آية، ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [١٩٨] ليس بوقف؛ لأنَّ (نزلاً) حال من جنات قبله، وإن جعل مصدراً والعامل [***] فيه ما دلّ عليه الكلام -لأنّه لما قال لهم ذلك دلّ قوله على أنزلوا إنزالاً [١٠]- كان الوقف على ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [١٩٨] كافياً.

---

[*] في (ب) سقط ما بين القوسين ((والأنهار.....الحال)).

[١] وفيه أوجه أخرى، ذكرها السّمين مفصّلة ونسبها إلى أصحابها. ينظر الدرّ المصون (٢/٢٨٩، ٢٩٠).

[٢] كذا عند النحّاس على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٤٣)، المكتفى (٢١٤).

[٣] كذا عند النحّاس على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

[٤] عند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[٥] سبقت ترجمته ص(٩).

[٦] قاله ابن الأنباري فالوقف عنده حسن، وقد خطّأ أبا حاتم. الإيضاح (٢/٥٩٠).

[٧] سبقت ترجمته ص(٤٧).

[٨] لم أقع على مصدر ينقل قول أبي العلاء. والوقف عند أبي عمرو على (قليل) كاف؛ لأنّ التّقدير: ذلك متاع قليل. المكتفى.

[٩] عند النحّاس تام، وعند أبي عمرو أتمّ ممّا قبله. القطع والائتناف (١٤٣)، المكتفى (٢١٤).

[**] في (ب) سقطت (الواو).

[***] في (ب) فالعامل.

[١٠] وأغلب النحويين ذكر هذا الوجه من النّصب على المصدر المؤكد. وقدّر الزمخشري المعنى (رزقاً وعطاءً من عند الله). الكشاف (٣/٤٠٣).

﴿ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [١٩٨] [١] كاف؛ للابتداء بالنفي، نصّ عليه أبو حاتم السجستاني [٢] [٣] ﴿ لِّلْأَبْرَارِ ﴾ [١٩٨] تام [٤] ﴿ خَٰشِعِينَ لِلَّهِ ﴾ [١٩٩] [٥] حسن عند الأكثر، وزعم بعضهم أن الوقف على ﴿ خَٰشِعِينَ ﴾ [١٩٩] ثم يبتدئ ﴿ لِلَّهِ ﴾ [١٩٩] وهو خطأ [*]؛ لأنّ اللام [**] في (لله) لا تتّصل بما بعدها؛ لأنّ (لله) من صلة [***] خاشعين فلا يقطع عنه. ﴿ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [١٩٩] [٦] حسن، وقيل كاف [٧] على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعل ما بعده خبراً بعد خبر؛ لأنّ و(لمن) اسمها دخلت عليها اللام.

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٢/ ٥٩٠)، وعند أبي عمرو كاف (٢١٤).

[٢] سبقت ترجمته ص(٩).

[٣] أخرج قوله النحّاس (وهو على هذا القول). القطع والائتناف (١٤٣).

[٤] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٤٣)، المكتفى (٢١٤).

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٢/٥٩٠)، المكتفى (٢١٤).

[*] في (ب) وهو خطاب.

[**] في (أ) أنّ اللام.

[***] في (أ) من جملة.

[٦] عند النحّاس هنا الوقف. القطع والائتناف (١٤٣).

[٧] لم أقع على قائله.

وحمل على لفظ (من) فأفرد الضمير في (يؤمن) ثم حمل على المعنى فجمع في [*] (وما أنزل إليهم)، وفي (خاشعين). ((وعلى هذا فلا يوقف على ﴿ قَلِيلًا ۚ ﴾ [١٩٩] ولا على ﴿ لِلَّهِ ﴾ [١٩٩] [**]؛ لأنَّ (لا يشترون) حال بعد حال، أي: خاشعين))[***] غير مشترين. ﴿ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ ﴾ [١٩٩] [١] كاف، ﴿ ٱلْحِسَابِ ﴾ [١٩٩] [٢] تام، ﴿ وَرَابِطُوا۟ ﴾ [٢٠٠] جائز، ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [٢٠٠]: ليس بوقف لحرف الترجّي، وهو في التّعلق كلام (كي). آخر السّورة تام.

---

[*] في (أ) سقط (في).

[**] في (ط) ولا على (الله) و الصواب (لِلَّه).

[***] في (أ) سقط ما بين القوسين ((وعلى هذا.....خاشعين)).

[١] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (١٤٣)، المكتفى (٢١٤).

[٢] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١).

سُورَةُ النِّسَاءِ

وهي مائة آية وخمس وسبعون آية في المدني والمكي والبصري، وست في الكوفي، وسبع في الشامي، وكلمها ثلاثة آلاف وسبعمائة (*) وخمس وأربعون كلمة، وحروفها ستة عشر ألف حرف وثلاثون حرفاً وفيها مما يشبه الفواصل، وليس معدوداً منها (**) إجماعاً ستة مواضع ﴿فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [٣٤]، ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [٧٧]، ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [٧٩]، ﴿وَٱللَّهُ يَكْتُبُ
[أ١٠٩] مَا يُبَيِّتُونَ﴾ [٨١]، ﴿وَٱتَّبَعَ / مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [١٢٥]،﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [١٧٢] (١)، ولا وقف من أوّلها إلى ﴿وَنِسَآءً﴾ [١] ، فلا يوقف على ﴿مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [١] لاتساق ما بعده على ما قبله ، ومثله ﴿كَثِيرًا﴾ [١]. ﴿وَنِسَآءً﴾ [١] (٢) تام ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [١] (٣) كاف على قراءتي (***) نصبه وجره (****) (٤)، فمن قرأ بالنصب عطف على لفظ الجلالة، أي: واتقوا الأرحام، أي: لا تقطعوها، أو (*****) على محل (به) (******) نحو مررت بزيد وعمرا بالنصب؛ لأنّه في موضع نصب ؛ لأنّه لمّا شاركه (*******) في الإتباع على اللفظ تبعه على الموضع . وانظر هذا مع ما قاله

(*) في (ب): وتسعمائة.

(**) في (أ): سقط: منها.

(١) ينظر الإتحاف(٢٣٦).

(٢) عند ابن الأنباري: حسن. الإيضاح (٥٩٢/٢)، وعند النحّاس: تام على قول أبي حاتم. القطع والائتناف (١٤٤)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى(٢١٥).

(٣) عند ابن الأنباري: حسن على القراءتين، وعند النحّاس: كاف على قول أبي حاتم على القراءتين وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

(***) في (ب): قراءة.

(****) في (ب): نصبه وجوه.

(٤) قرأ حمزة (والأرحام) خفضاً والباقون بنصبها. السبعة في القراءات(١٧٣)، التيسير(١٧٨).

(*****) في (أ): أو عطفاً، في (ب): وعطفاً.

(******) في (أ): سقط: (به).

(*******) في (ب): يشاركه.

[ط٩٦] السمين [١] في سورة الإنسان [٢] لا يعطف / إلّا [*] على محل الحرف الزائد [**]، وما هنا ليس كذلك [٣]. وقرأ [***] بالجر عطفاً على الضمير في (به) على مذهب الكوفيين وهي قراءة (حمزة [٤])، [٥] وحمزة [٦] [****] أخذها عن سليمان بن مهران الأعمش [٧]، و حمران بن أعين [٨]، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى [٩]، وجعفر بن محمد [١٠] [*****] الصادق، وعرض القرآن على[******] جماعة، منهم سفيان الثوري [١١] والحسن بن صالح[١٢]، ومنهم إمام الكوفة في

---

[١] سبقت ترجمته ص(٣٨).

[٢] ﴿ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴿١٣﴾ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴾ [الإنسان ٧٦: ١٤،١٥].

[*] في (أ) : سقط: إلاّ.

[**] في (أ): الحروف الزوائد.

[٣] ينظر الدرّ المصون (٢٩٦/٢)، (٦٠٦/١٠) قال السّمين: (ودانية) معطوفة على محل (لا يرون)، قال الزمخشري: فإنْ قلت (ودانية) علام عطف؟ قلت على الجملة التي قبلها؛ لأنّها في موضع الحال من المجْزِيِّيْن، وهذه حال مثلُها عنهم، لرجوع الضّمير منها إليهم في (عليهم) إلّا أنّها اسم مفرد، وتلك جماعة في حكم مفرد، تقديره: غير رائين فيها شمساً ولا زمهريراً ودانية. ودخلت الواو للدلالة على أنّ الأمرين مجتمعان لهم، كأنّه قيل وجزاؤهم جنّة جامعين فيها بين البعد عن الحرّ ودنو الظلال عليهم.

[***] في (أ): قرأه، في (ب): أو قرأه.

[٤] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٥] ينظر السبعة في القراءات(١٧٣)، التيسير(٧٨).

[٦] سبقت ترجمته ص(٦).

[****] في (أ) : سقط : حمزة.

[٧] سبقت ترجمته ص(٢٣٣).

[٨] حمران بن أعين أبو حمزة الكوفي: مقرئ كبير أخذ القراءة عن يحيى بن وثّاب، وعرض عليه حمزة الزيات. مات سنة(١٣٠هـ) . الغاية(٢٦١/١).

[٩] محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري: محدّث كوفي روى عن عطاء وروى عنه الثوري، كان فقيهاً. توفي سنة (١٤٨هـ ، ٧٦٥م). تهذيب التهذيب(٣٠١/٩).

[١٠] سبقت ترجمته ص(٦٨).

[*****] في (أ): (بن أبي ليل وجعفر بن أبي محمد).

[******] في (أ): وعرض القراءة.

[١١] سبقت ترجمته ص(٧٧).

[١٢] الحسن بن صالح بن حييّ: محدّث روى عن أبيه وروى عنه وكيع، توفّي سنة (١٦٩هـ ،٧٨٥م). تهذيب التهذيب(٢٨٥/٢)، سير أعلام النبلاء (٣٦٢،٣٦١/٧).

والعربية أبو الحسن الكسائي[١]، ولم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلاَّ [*] بأثر صحيح [**]. وكان حمزة [٢] إماماً ضابطاً صالحاً / جليلاً ورعاً مثبتاً [***] ثقةً في الحديث وغيره، وهو من الطبقة الثالثة [ب٩٤] [****]، ولد سنة ثمانين وأحكم القرآن وله خمس عشرة سنة، وأمَّ الناس سنة مائة، وعرض عليه القرآن من نظرائه [*****] جماعة. [٣] وما قرأ به حمزة [٤] مخالف لأهل البصرة، فإنهم لا يعطفون على الضمير المخفوض إلاَّ بإعادة الخافض ، وكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا أَوْقَدُوا نَارَاً لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَحَمِيمِهَا [٥]

بجر (حميمها) عطفاً على الضمير [******] المخفوض في (بها)، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله [*******] الكوفيون.

---

[١] سبقت ترجمته ص(٩).

[*] في (أ) : سقط: إلّا.

[**] في (ب) : سقط : صحيح.

[٢] سبقت ترجمته ص(١٦).

[***] في (ب): ثبتاً.

[****] في (ب): الثانية.

[*****] في (ب): نظر رأيه.

[٣] روى عن حمزة: إبراهيم بن أدهم، إبراهيم بن إسحاق بن راشد، إبراهيم بن طعمة، إبراهيم بن علي الأزرق إسحاق بن يوسف الأزرق، وأناس كثر غيرهم. ينظر الغاية (٢٦٢/١، ٢٦٣).

[٤] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٥] البيت من شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٦٥/٢)، البحر المحيط (٣٨٨/٢)، الدرّ المصون (٥٣٠/١).

[******] زيادة: واو.

[*******] في (ب): ثبت بنقل لم تنقله.

ولا التفات لمن طعن في هذه القراءة كالزجّاج [١] وابن عطيّة [٢] [٣]، وما ذهب إليه البصريون، وتبعهم الزمخشري [٤] من امتناع العطف على الضمير المجرور إلاَّ بإعادة الجار [٥] [*] غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك [٦]. وعلى هاتين القراءتين، أعني [**] نصبه وجرّه كاف. وقرئ [***] ﴿ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾ [١] بالرفع [٧] على أنَّه مبتدأ حذف خبره كأنه قيل والأرحام محترمة، أي: واجب [****] حرمتها [٨] فلا تقطعوها. حثّهم الشارع على صلة الأرحام، ونبّههم على [*****] أنّه كان من حرمتها عندهم أنّهم يتساءلون، أي: يحلفون بها، فنهاهم عن ذلك، وحرمتها باقية ، وصلتها مطلوبة ، وقطعها محرّم / إجماعاً ، وعلى هذا يكون الوقف حسناً. [أ١١٠]

---

[١] سبقت ترجمته ص(٢٧١).

[٢] سبقت ترجمته ص(٣٣٦).

[٣] قال الزجّاج: إنّ قراءة الجرّ خطأ في العربيّة ولا يجوز إلاّ في اضطرار الشعر. وهو خطأ في أمر الدين لأنّه لا يجوز الحلف إلاّ بالله. قال ابن عطيّة: وهذه القراءة عند رؤساء نحويّي البصرة لا تجوز لأنّه لا يجوز عندهم عطف ظاهر على مضمر. ينظر معاني القرآن وإعرابه(٥/٢)، المحرر الوجيز(٣٩٨).

[٤] سبقت ترجمته ص(٣٦٩).

[٥] ينظر الكشاف (٤٠٦/١).

[*] في (أ) زيادة: وهو.

[٦] احتجاج الكوفيين بأنّه يجوز العطف من غير إعادة الجار كان بهذه الآية وببعض أبيات الشّعر ومنها:

فاليومَ قرّبتَ تَهْجُونَا وتَشْتمنا فاذهب فَما بِكَ والأَيّام من عَجَب

والتّقدير: بك وبالأيام. وأمّا البصريون فاحتجّوا بأنّه لا يجوز العطف إلّا بإعادة الجار بقولهم: إنّ الجار مع المجرور بمنزلة شيءٍ واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور، والضمير إذا كان مجروراً اتّصل بالجار ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلّا متّصلاً بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، فكأنّك قد عطفت الاسم على الحرف وهذا لا يجوز، ومن أراد التوسّع فعليه بالإنصاف في مسائل الخلاف (٤٦٣/٢....٤٧٤).

[**] في (أ): أيّ.

[***] في (أ) : وقرؤوا.

[٧] وهي قراءة أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد القرشي المقرئ البصري ثمّ المكّي، إمام كبير في الحديث ومشهور في القراءات. توفّي(٢١٣هـ). ينظر غاية النهاية (٤٦٣،٤٦٤/١). وخرّج قراءته ابن جنّي في المحتسب (٢٧٨/١)، البحر (٤٩٧/٣).

[****] في (أ) : أيّ ما وجبت.

[٨] وهو قول أبي البقاء العكبري. إملاء ما منّ به الرحمن(١٥٠).

[*****] في (أ) : وحثّهم على.

وليس بوقف لمن خفض (الأرحام) على القسم والتقدير: بالله وبالأرحام [*]، كقولك أسألك بالله وبالرّحم [١]. وقيل [**] الوقف على ﴿ بِهِۦ ﴾ [١]، وإن نصب ما بعده على الإغراء بمعنى عليكم الأرحام فصِلوها فالوقف على (به) كاف عند يعقوب [٢]، وتام عند الأخفش [٣]، وخالفهما أبو حاتم [٤] ووقف على ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾ [١] على قراءتي النّصب والجرّ [٥]. ﴿ رَقِيبًا ﴾ [١] [٦] كاف، ﴿ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡ ﴾ جائز، ﴿بِٱلطَّيِّبِ ﴾ [٢] كاف عند نافع [٧] [٨] ﴿ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ ﴾ [٢] [٩] حسن، ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٢] [١٠] كاف، ﴿ وَرُبَٰعَ ﴾ [٣] حسن، ((﴿ أَيۡمَٰنُكُمۡ ﴾ [٣] حسن، ﴿ أَلَّا تَعُولُواْ ﴾ [٣] [١١] كاف لابتداء حكم آخر، وقال نافع [١٢] تام [١٣]. وهو رأس آية)) [*]

---

[*] في (أ) : بالله و بالأقسام.

[١] وقدْ ضَعُفَ هذا لسببين، أحدهما: أنّ قراءتي النّصب وإظهار حرف الجر في (وبالأرحام) يمنعان من ذلك، والأصل توافق القراءات. وثانيهما أنّه نهي أنْ يُحلَف بغير الله تعالى والأحاديث مصرّحة بذلك. ينظر الدرّ المصون (٢٩٧/٢).

[**] في (أ) : وليس الوقف.

[٢] سبقت ترجمته ص(٩).

[٣] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٤] سبقت ترجمته ص(٩).

[٥] أخرج هذا كلّه النحّاس في القطع والائتناف(١٤٤).

[٦] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو أكفى مما قبله. القطع والائتناف(١٤٤)، المكتفى(٢١٥).

[٧] سبقت ترجمته ص(٩).

[٨] وخرّج النحّاس قول نافع على أنّه تام. القطع والائتناف(١٤٤).

[٩] عند النحّاس، قال أحمد بن موسى تمّ. المصدر نفسه(١٤٤).

[١٠] عند النحّاس حسن. المصدر نفسه(١٤٤).

[١١] عند النحّاس تام على قول الأخفش، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف(١٤٤)، المكتفى(٢١٧).

[١٢] سبقت ترجمته ص(٩).

[١٣] لم أقع على مصدر ينقل قول نافع.

[*] الكلام بين القوسين ورد في النّسخ الثّلاث على الشكل التالي: في (أ) : (ألاّ تعولوا) صالح، لابتداء كلام آخر. (وسقط بقية الكلام)، في (ب) : (ألاّ تعولوا) كاف، وقال نافع تام وهو رأس آية، (أيمانكم) حسن، (ألاّ تعولوا) كاف، لابتداء حكم آخر، في (ط) (أيمانكم) حسن، (ألاّ تعولوا) كاف، وقال نافع تام وهو رأس آية. والصّواب ما أثبتناه.

﴿نِحْلَةً﴾ [٤] [١] كاف؛ للابتداء بالشرط ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ [٤] حسن [٢]، ومن وقف على ﴿فَكُلُوهُ﴾ [٤] وجعل هنيئاً مريئاً دعاء، أي: هنّأكم الله و أمرأكم كان جائزاً، ويكون (هنيئا مريئا) من جملة أخرى غير قوله (((فكلوه) لا تعلّق له به من حيث الإعراب بل من حيث المعنى)) [*] [٣]، وانتصب (مريئا) على أنّه صفة [٤]. وليس وقفاً إن نصب نعتاً لمصدر محذوف، أي: فكلوه أكلاً هنيئاً، وكذلك إن أعرب [**] حالاً من ضمير المفعول فهي حال مؤكدة لعاملها [***]، وعند الأكثر معناه الحال [٥]، ولذلك [****] كان وصله أولى. ﴿قِيَمًا﴾ [٥] جائز لاتّفاق الجملتين، ﴿مَّعْرُوفًا﴾ [٥] [٦] كاف، ﴿ٱلنِّكَاحَ﴾ [٦] حسن عند بعضهم، وبعضهم وقف على ﴿وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [٦] وجعل (حتّى) لانتهاء الابتداء لا للابتداء [*****]، أي: غيّاً [******] الابتداء بوقت البلوغ؛ ((لأنَّ الآية لم [*******] تتعرض لسن البلوغ)) [********]

---

[١] عند النحّاس تام على قول نافع. القطع والائتناف(١٤٤).

[٢] كذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف(١٤٤)، المكتفى(٢١٧).

[*] في (أ) : سقط ما بين القوسين((فكلوه.....المعنى)).

[٣] قاله الزمخشري. وعلى هذا (هنيئاً مريئاً) صفتان أقيمتا مقام المصدرين، كأنّه قال هنّأً مرءاً. الكشاف (٤١٣/١).

[٤] وإليه ذهب الحوفي، ومنع الفارسي ذلك؛ لأنّ هنيئاً قام مقام الفعل و الفعل لا يوصف، فكذا ما قام مقامه. قال السّمين و يؤيّد قول الفارسي أنّ المشتقات و المصادر إذا وُصفت لم تعمل عمل الفاعل، الدرّ المصون (٣٠٨/٢).

[**] في (ب) : وكذا إنْ أعرب.

[***] في (أ) : ما سقط برقم (*) في (أ) : موجود هنا ولكنْ بدون كلمة (فكلوه).

[٥] وذهب الزمخشري إلى أنّه منصوب على الحال بفعل مضمر لا يجوز إظهاره البتّة. لأنّه قصد بهذه الحال النّيابة عن فعلها، كما تقول: أقائماً وقد قعد النّاس، كما ينوب المصدر عن فعله في نحو (سقياً له ورعياً). الكشاف (٤١٣/١).

[****] في (أ) : وكذلك.

[٦] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٤٤).

[*****] في(أ) : سقط (لا للابتداء).

[******] في (أ) : سقط (غيّاً).

[*******] في (ب) : سقط (لم).

[********] في (أ) : سقط ما بين القوسين((لأنّ.....البلوغ)).

ثم ابتدأ ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ ﴾ [٦] ((والجواب مضمر، أي: حتى إذا بلغوا النكاح)) [*] زوّجوهم وسلموا إليهم أموالهم فحذف الجواب؛ لأنّ في قوله (فإن آنستم منهم رشداً) دلالة عليه.[١] ﴿ رُشۡدٗا ﴾ [ط٩٧] [٦] ليس بوقف لشدّة اتصاله بما بعده ﴿ فَٱدۡفَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ / أَمۡوَٰلَهُمۡۖ ﴾ [٦] حسن ﴿ أَن يَكۡبَرُواْ ﴾ [٦] [٢] أحسن منه، وقال أبو عمرو [٣] كاف [٤] ﴿ فَلۡيَسۡتَعۡفِفۡۖ ﴾ [٦] حسن ﴿ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ ﴾ [٦] [٥] كاف؛ للابتداء [ب٩٥] بالشرط ﴿ فَأَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [٦] حسن[**] ﴿ حَسِيبٗا ﴾ [٦] تام [٦] ﴿ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ ﴾ [٧] [٧] الأول حسن/ وقيل كاف [٨] على استئناف ما بعده، ومثله ﴿ أَوۡ كَثُرَۚ ﴾ [٧] إن نصب نصيباً بمقدر [***] [٩]

---

[*] في (ب) : سقط ما بين القوسين ((والجواب.....النكاح)).

[١] ينظر تفسير الألوسي (روح المعاني) (٢٠٦/٤)، وإجماع النّحويين على أنّ (حتى) حرف للابتداء وأنّ (إذا) الشّرطية جوابها جملة فعل الشرط مع الجواب((فإنْ آنستم.....فادفعوا إليهم أموالهم)) وذهب الزجّاج وابن درستويه إلى أنّ حتى هنا قد تكون حرف جر، وما بعدها مجرور بها، وعندها تكون (إذا) ظرفية فقط و لا تكون شرطية. وقال أبو حيّان إنّ هذا لا يعني أنّها غير شرطية، وإنّما شرطية غير جازمة. ينظر البحر المحيط (٥٠١/٣)، الدرّ المصون (٢٩٩/٢).

[٢] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وخالف النحّاس الأخفش الذي جعل الوقف تاماً، وقال النحّاس: لو كان كما قال لم تكن فيه الواو. الإيضاح (٥٩٢/٢)، القطع والائتناف (١٤٥).

[٣] سبقت ترجمته ص(١١).

[٤] المكتفى (٢١٧).

[٥] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس قال أحمد بن جعفر تام، وهو كاف عند غيره، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٢/٢)، القطع والائتناف(١٤٥)، المكتفى(٢١٧).

[**] في (ب) : سقط (حسن).

[٦] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٥) .

[٧] عند النحّاس صالح على قول أبي حاتم. القطع والائتناف(١٤٥).

[٨] لم أقع على قائله.

[***] في (ب) : إنْ نصب بمقدّر، يعني: نصيباً.

[٩] وقد يكون المصدر صريحاً، أيّ نَصبتُه نصيباً، أو بإضمار فعل، أيّ أوجبت أو جعلت لهم نصيباً. وذكر الزجّاج أنّها منصوب على الحال وهي حال مؤكدة. قال السّمين وصاحب الحال (قلّ) أو (كثر) أو (نصيب). وإنْ كان نكرة ولكنّه تخصّص إمّا بالوصف أو بالعمل. و العامل في الحال الاستقرار، أو قوله (للرجال). معاني القرآن و إعرابه (١٣/٢)، الدرّ المصون (٣١٥/٢).

﴿ مَّفۡرُوضٗا ﴾ [٧] تام [١]، ﴿ فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ ﴾ [٨] [٢] حسن [*] وقال أبو عمرو [٣]: كاف [٤] ﴿ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ﴾ [٨] تامّ، وقيل كاف [٥] ﴿ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [٩] [٦] حسن على استئناف ما بعده، وليس بوقف؛ إن جعلت[**] الفاء في قوله (فليتقوا الله) جواب قوله (وليخش الذين). ﴿سَدِيدٗا ﴾ [٩][٧] تامّ ﴿نَارٗا﴾ [١٠] [٨] حسن، ﴿ وَسَيَصۡلَوۡنَ ﴾[١٠] قرئ [****] بفتح الياء وضمها [٩]، فمن قرأ و(سيُصلون) بضم [*****] الياء مبنياً للمفعول كان أحسن مما قبله. ﴿ سَعِيرٗا ﴾ [١٠]: تام على القراءتين. [١٠]

---

[١] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٩٢/٢)، القطع والائتناف(١٤٥)، المكتفى(٢١٧).

[٢] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس قال نافع و أحمد بن جعفر تام. وقال غيرهما: التّمام (قولوا لهم قولاً معروفاً: ٨) الإيضاح (٥٩٢/٢)، القطع والائتناف(١٤٥).

[*] في (ب) : جائز. والصّواب ما أثبتناه لأنّ ما بعده متعلّق بما قبله من حيث اللفظ (الإعراب) لأنّ الرّزق مقرون مع القول (فارزقوهم وقولوا).

[٣] سبقت ترجمته ص(١١).

[٤] المكتفى(٢١٧).

[٥] قاله أبو عمرو. المكتفى(٢١٧).

[٦] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٣/٢)، المكتفى(٢١٧).

[**] في (أ) : إنْ جعل.

[٧] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف(١٤٥)، المكتفى(٢١٧).

[٨] عند أبي عمرو كاف. المكتفى(٢١٧).

[****] في (ب) : قرئ (وسيصلون).

[٩] قرأ ابن عامر (وسَيُصْلَوْن) بضم الياء. واختلف عن عاصم، فنقلت عنه الرّوايتان بالفتح و الضم. وقرأ الباقون (وسَيَصلون) بفتح الياء. السبعة في القراءات(١٧٤)، التيسير(٧٨).

[*****] في (ب) : بفتح الياء

[١٠] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٩٣/٢)، القطع والائتناف(١٤٥)، المكتفى(٢١٧).

﴿فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾ [١١] حسن على استئناف ما بعده ﴿ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ [١١] [١] كاف ومثله ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ [١١] [٢] لمن قرأ واحدة بالرفع على أنَّ (كان) تامّة [*]، وحسن لمن قرأ بنصبها [**] على أنها خبر (كان) [٣]. ﴿فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ﴾ [١١] [٤] حسن لانتهاء حكم / الأول ﴿ٱلسُّدُسُ﴾ [١١] ليس بوقف لتعلّق [أ١١١] ما بعده بما قبله ((﴿لَهُۥ وَلَدٞ﴾ [١١] [٥] حسن: ومثله ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ [١١] [٦] وكذا: ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [١١] [٧]، وعند أبي حاتم[٨] لا يحسن الوقف حتى يقول: من بعد)) [***] وصية يوصى بها أو دين) لأنّ هذا الفرض كلّه إنما يكون بعد الوصية والدين [٩]. قاله النكزاوي [١٠] [١١]. ﴿أَوۡ دَيۡنٍۗ﴾ [١١] [١٢] تامّ؛ إن جعل ما بعده مبتدأ خبره ﴿لَا تَدۡرُونَ﴾ [١١] وكاف إن رفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هم آباؤكم، و(أيهم أقرب) مبتدأ وخبر علّق عنه تدرون؛ لأنّه من [****] أفعال القلوب، والجملة في محل نصب. [١٣]

---

[١] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٣/٢)، القطع والائتناف(١٤٥)، المكتفى(٢١٨).

[٢] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١) .

[*] في(أ) : تام.

[**] في (ب) : نصبها.

[٣] قرأ نافع وحده بالرّفع، و الباقون بالنّصب. السّبعة في القراءات(١٧٤)، التّيسير، وعلى قراءة الرّفع فالمعنى (إنْ وجدت واحدة)؛ لأنّ (كان) تكون تامّة إذا كانت بمعنى (وجد) أو (حصل).

[٤] عند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف(١٤٥)، المكتفى(٢١٨).

[٥] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١) .

[٦] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١) .

[٧] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١) .

[٨] سبقت ترجمته ص(٩).

[***] في (أ) : سقط ما بين القوسين ((له ولد.....من بعد)).

[٩] كلام أبي حاتم أخرجه النحّاس. القطع والائتناف (١٤٥).

[١٠] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[١١] كتاب النّكزاوي ليس بين أيدينا.

[١٢] عند ابن الأنباري تام، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٩٣/٢)، المكتفى(٢١٨).

[****] في (أ) : لا من.

[١٣] ينظر الدرّ المصون (٣٢٢/٢).

((﴿ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗاۚ ﴾ [١١] حسن [*] عند من نصب)) [**] (فريضة) على المصدر، أي فرض ذلك فريضة أو نصبها بفعل مقدرّ، أي: أعني، وليس بوقف إن نصب [***] على الحال مما قبلها. [١] ﴿ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ ﴾ [١١] [٢] كاف؛ للابتداء بأنّ ﴿ حَكِيمٗا ﴾ [١١] [٣] أكفى، ولم يبلغ درجة [****] التّمام لاتصال ما بعده بما قبله[*****] معنى ﴿ لَّهُنَّ وَلَدٞ ﴾ [١٢] [٤] حسن، وكذا ﴿ أَوۡ دَيۡنٖ ﴾ [١٢] [٥] ومثله ﴿ إِن لَّمۡ يَكُن لَّكُمۡ وَلَدٞۚ ﴾ [١٢]، وكذا ﴿ أَوۡ دَيۡنٍ ﴾ [١٢] [٦]، وكذا ﴿ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ [١٢] [٧] كلها حسان. ﴿ أَوۡ دَيۡنٍ ﴾ [١٢] الأخير ليس بوقف؛ لأنّ (غير) منصوب على الحال من الفاعل في (يُوصى). ﴿ غَيۡرَ مُضَآرّٖ ﴾ [١٢] [٨] حسن إن نصب ما بعده بفعل مضمر [٩].

---

[*] في (أ) : تام. والصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ ما بعد هذا الوقف غير مستقلّ بنفسه من جهة المعنى و اللفظ، لذلك لا يمكن أنْ يكون تاماً.

[**] في (ب) : سقط ما بين القوسين ((أقرب لكم.....نصب).

[***] في (أ) : إنْ نصبت.

[١] ينظر الدرّ المصون. فقد ذكر هذين الوجهين وما قيل فيهما. (٣٢٣/٢).

[٢] كذا عند أبي عمرو. المكتفى(٢١٨).

[٣] عند ابن الأنباري تام (٥٩٣/٢)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف(١٤٥)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى(٢١٨).

[****] في (أ) : سقط (درجة).

[*****] في (ب) : لما قبله.

[٤] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف(١٤٥).

[٥] عند النحّاس: قال أبو حاتم تام، وعند أبي عمرو تام. القطع والائتناف(١٤٥)، المكتفى(٢١٨).

[٦] عند أبي عمرو تام. المكتفى(٢١٨).

[٧] عند النحّاس قال أحمد بن جعفر تمّ؛ لأنّه شرط معه جوابه، وخولف لأنّه إنّما يكون بعد الوصية والدّين فلا يتمّ الكلام إلاّ بذكر الوصيّة و الدّين. القطع والائتناف(١٤٦).

[٨] عند ابن الأنباري قال السجستاني تام، وغلّطه ابن الأنباري؛ لأنّ الوصيّة متعلّقة بالكلام المتقدّم، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٤/٢)، القطع والائتناف(١٤٦)، المكتفى(٢١٨).

[٩] أغلب النحويين على هذا الوجه. وذكر السّمين فيه أوجهاً أخرى فانظرها إنْ شئت. الدرّ المصون (٣٢٧/٢).

أي: يوصيكم الله وصيّة. والوقف على ﴿وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [١٢] [١] كاف، ﴿حَلِيمٌ﴾ [١٢] حسن [٢]،

أي: حيث لم يعجل بالعقوبة حين ورّثتم [*] الرجال دون النساء، قلتم لا نورّث إلاَّ من قاتل بالسيف أو طاعن [**] بالرمح. [٣] ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ [١٣] [٤] تام؛ للابتداء بالشرط بعده ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [١٣] حسن ﴿ٱلْعَظِيمُ﴾ [١٣] تامّ [٥] للابتداء بعده بالشرط ﴿خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [١٤] جائز،

[ط٩٨] ﴿مُّهِينٌ﴾ [١٤] تامّ [٦]؛ لأنّه آخر القصة ﴿أَرْبَعَةً مِّنكُمْ﴾ [١٥] / حسن للابتداء بالشرط مع الفاء ﴿سَبِيلًا﴾ [١٥] تامّ [٧] ﴿فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [١٦] حسن ﴿عَنْهُمَآ﴾ [١٦] [٨] أحسن مما قبله [***]، وقيل كاف [٩]؛ للابتداء بإنّ. ﴿رَّحِيمًا﴾ [١٦] تام [١٠] [****]. ﴿بِجَهَٰلَةٍ﴾ [١٧] ليس بوقف؛ لأنّ ثمّ لترتيب الفعل [*****]، وكذا: ﴿مِن قَرِيبٍ﴾ [١٧] لمكان الفاء.

---

[١] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٥٩٤/٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى(٢١٨).

[٢] كذا عند ابن الأنباري. الإيضاح (٥٩٤/٢)، وكذا عند النحّاس. القطع والائتناف(١٤٦).

[*] في (أ) : حين ورثتموا.

[**] في (أ) : وطاعن.

[٣] ينظر المحرر الوجيز(٤٠٦).

[٤] عند ابن الأنباري حسن. وعند النحّاس، قال أبو حاتم تام وخالفه محمد بن جرير لأنّ معنى (تلك حدود الله): طاعة في الله في المواريث، وعند أبي عمرو تام. الإيضاح (٥٩٤/٢)، القطع والائتناف(١٤٦)، المكتفى(٢١٨).

[٥] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف(١٤٦).

[٦] كذا عند ابن الأنباري ، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٤).

[٧] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف(١٤٦).

[٨] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس. الإيضاح (٥٩٤/٢)، القطع والائتناف(١٤٦).

[***] في (أ) : أحسن منه.

[٩] قاله أبو عمرو. المكتفى(٢١٨).

[١٠] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس حسن، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٤).

[****] في (أ) : (رحيماً) أحسن منهما. و الصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ ما بعده مستقلّ استقلالاً تاماً عمّا قبله.

[*****] في (أ) : زيادة (الإخبار و)

﴿ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡۗ ﴾ [١٧] [١] كاف ﴿ حَكِيمًا ﴾ [١٧] [٢] أكفى ممّا قبله. [*] ولا وقف من قوله : ﴿ وَلَيۡسَتِ ٱلتَّوۡبَةُ ﴾ [١٨] إلى ﴿ أَلِيمًا ﴾ [١٨]، فلا يوقف على ﴿ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [١٨]، ولا على ﴿ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ [١٨]، ولا على ﴿ إِنِّي تُبۡتُ ٱلۡـَٰٔنَ ﴾ [١٨]؛ لأنّ قوله : (ولا الذين يموتون) [**] عطف على (وليست)، والوقف على المعطوف عليه دون المعطوف قبيح [٣]، فكأنه قال: وليست التوبة للذين يعملون السيئات الذين هذه صفتهم، ولا الذين يموتون وهم كفار، (فالذين) مجرور المحل عطفاً على الذين يعملون [***]، أي: ليست التوبة لهؤلاء ولا لهؤلاء، فسوّى بين من مات كافراً وبين من لم يتب إلّا عند معاينة الموت في عدم قبول توبتهما [٤]، وإن جعلت (ولا الذين) مستأنفاً
[ب٩٦] / مبتدأ وخبره (أولئك) حسن الوقف على ﴿ ٱلۡـَٰٔنَ ﴾ [١٨]، ويبتدئ ﴿ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ ﴾ [١٨]، واللام
[أ١١٢] في (وللذين) لام الابتداء وليست (لا) النافية [٥] وإن جعلت قوله (أولئك) / مبتدأ، و(أعتدنا) خبره حسن الوقف على ﴿ كُفَّارٌۚ ﴾ [١٨]، وقيل إن (أولئك) إشارة إلى المذكورين قبل أولئك [٦]

---

[١] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٤/٢)، القطع والائتناف (١٤٦)، المكتفى(٢١٨).

[٢] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١) .

[*] في (أ) : أكفى منه.

[**] في(أ) : ولا الذين يموتون وهم كفّار.

[٣] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس قال الأخفش وأحمد بن جعفر تام. وهذا غلط بيّن لأنّ ما بعده معطوف على ما قبله، وعند أبي عمرو، قال الدّينوري ونافع تام، وليس كذلك لنفس العلّة التي ذكرها الأشموني و الأنباري و النحّاس. الإيضاح (٥٩٥/٢)، القطع والائتناف(١٤٦)، المكتفى(٢١٨).

[***] في (أ) : يعملون السّيّئات.

[٤] ينظر الكشاف (٤٢٨/٣،٤٢٧)، الدرّ المصون (٣٣٣/٢).

[٥] قاله أبو البقاء العكبري معتقداً أنّ اللّام لام الابتداء. قال السّمين قول العكبري لا يصحّ، إلاّ أنْ يكون قدْ رُسِمت لام داخلة على (الذين) فيصير (وللذين) وليس المرسوم كذلك، إنّما هو لام وألف، و ألف لام التعريف الدّاخلة على الموصول وصورته: (ولا الذين). الدرّ المصون (٣٣٣/٢).

[٦] عند أبي عمرو قال الدَّينوري و نافع تام، وليس كذلك لأنّ (أولئك) إشارة إلى المذكورين قبل. المكتفى(٢١٨). وقال السّمين (أولئك) إشارة إلى (الذين يموتون)؛ لأنّ اسم الإشارة يجري مجرى الضّمير فيعود لأقرب مذكور، ويجوز أنْ يشار به إلى الصفتين. الدرّ المصون (٣٣٣/٢).

﴿ أَلِيمًا ﴾ [١٨] تامّ؛ للابتداء بالنداء. [١] [*] ﴿ كَرْهًا ﴾ [١٩] [٢] كاف على استئناف ما بعده، وجعل قوله : ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ مجزوماً بلا الناهية، وليس بوقف؛ إن جعل منصوباً عطفاً على (أن ترثوا) فتكون الواو[**] عاطفة فعلاً [***] على فعل، أي: ولا أن تعضلوهنَّ [٣]، وإن قدّرت [****] (أن) بعد (لا) كان من باب [*****] عطف المصدر المقدر على المصدر المقدر لا من باب عطف الفعل على الفعل [٤]، انظر أبا حيّان [٥] [٦]، ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ [١٩] ليس بوقف للام العلّة،

---

[١] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٩٥/٢)، القطع والائتناف(١٤٦)، المكتفى(٢١٨).

[*] في (أ): للابتداء بياء النّداء.

[٢] عند ابن الأنباري حسن على قراءة الجزم، وليس بوقف على قراءة النّصب الإيضاح (٥٩٥/٢)، وعند النحّاس تام على قول الأخفش على قراءة الجزم (وهو أحد قولي الفرّاء) و القول الثّاني أنْ يكون الوقف تاماً أيضاً إذا جعلت (ولا تعضلوهنّ) في موضع نصب. وكذا هو في بعض القراءات، وعند أبي عمرو ذكر ما قاله الأشموني. الإيضاح (٥٩٥/٢)، القطع والائتناف (١٤٧)، المكتفى(٢١٩).

[**] في (ب) : فيكون الواو.

[***] في (أ)+(ب): عاطفة فعل.

[٣] ذهب ابن عطيّة وتبعه أبو البقاء إلى هذا الوجه واعتمد على قراءة ابن مسعود (ولا أنْ تعضلوهنّ) وقال هذه القراءة تقوّي احتمال النّصب أكثر من الجزم. المحرر الوجيز(١٥٥)، إملاء ما منّ به الرحمن(١٥٥).

[****] في (أ) : وإذْ قدّرت.

[*****] في (أ) : سقط (باب).

[٤] قرأ ابن مسعود (ولا أنْ تعضلوهنّ) وخرّج هذه القراءة ابن عطيّة. المحرر الوجيز(١٥٥).

[٥] سبقت ترجمته ص(٢١٠).

[٦] قال أبو حيّان قول ابن عطيّة لا يجوز؛ لأنّك إذا عطفت فعلاً منفياً بـ (لا) على مثبت وكانا منصوبين فإنّ النّاصب لا يقدّر إلاّ بعد حرف العطف، ولا يقدّر بعد (لا)، فإذا قلت أريد أنْ أتوب ولا أدخل النّار، فالتقدير أريد أنْ أتوب و أنْ لا أدخل النار؛ لأنّ الفعل يطلب الأوّل على سبيل الثّبوت، و الثّاني على سبيل النفي، فالمعنى أريد التّوبة وانتفاء دخولي النّار. ولا يصحّ في هذه الآية إلاّ أنْ تقدّر (أنْ) بعد (لا) فيكون ذلك من باب عطف المصدر المقدّر على المصدر المقدّر. وهذا ما التبس على ابن عطيّة. قال السّمين تقدير (أن) قبل (لا) في مثال أبي حيّان واجب؛ لأنّه لو قدّر بعدها لفسد التّركيب. وأمّا في الآية فتقدير (أنْ) بعد (لا) صحيح؛ لأنّ التّقدير: لا يحلّ لكم إرث النّساء كرهاً ولا عَضْلَهُنّ. ويؤيّد ذلك قول الزمخشري (تعضلوهنّ) منصوب عطفاً على (أنْ ترثوا) و(لا) لتأكيد النّفي، أيّ لا يحلّ لكم أنْ ترثوا النّساء ولا أنْ تعضلوهنّ. فقد صرّح بهذا المعنى وصرّح بزيادة (لا) التي جعلها الشّيخ خلاف الظّاهر. ينظر البحر المحيط (٥٦٩/٣، ٥٧٠)، الكشّاف (٤٣١/١)، الدرّ المصون (٣٣٥/٢).

﴿ مُّبَيِّنَةٍۚ ﴾ [١٩] جائز، ﴿ بِٱلْمَعْرُوفِۚ ﴾ [١٩] (*) تام؛ للابتداء بالشرط والفاء ﴿ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [١٩] كاف، وقيل تام (١) ﴿ مَّكَانَ زَوْجٍ ﴾ [٢٠] ليس بوقف؛ لأنّ (الواو) بعده للحال، أي: وقد آتيتم ﴿ مِنْهُ شَيْـًٔا ﴾ [٢٠] حسن، ﴿ مُّبِينًا ﴾ [٢٠] (٢) كاف، ﴿غَلِيظًا ﴾ [٢١] تام (٣) ، ﴿ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [٢٢] (٤) كاف؛ للابتداء بعده (**) بإنّ ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٢٢] تام (٥) ﴿ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ [٢٣] (٦) كاف، ومثله ما بعده؛ لأنّ التعلّق فيما بعده من جهة المعنى فقط. قال أبو حاتم السجستاني (٧): الوقف على كل واحدة من الكلمات (***) إلى قوله في الآية الثانية ﴿ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْۖ ﴾ [٢٤] كاف (****) (٨)

(*) في (ب) : كاف. و الصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ من مقتضيات الوقف التام الابتداء بالشّرط بعده؛ لأنّ الابتداء به ابتداء كلام مؤتنف كما ذكر الأشموني في الصفحة (٣٤).

(١) وهو قول ابن الأنباري و النحّاس. الإيضاح (٥٩٥/٢)، القطع والائتناف(١٤٧).

(٢) كذا عند النحّاس. القطع والائتناف(١٤٧).

(٣) كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٩٥/٢)، القطع والائتناف(١٤٧)، المكتفى(٢١٩).

(٤) عند ابن الأنباري حسن غير تام (٥٩٥/٢)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى(٢١٩).

(**) في (أ) : للابتداء بعد.

(٥) كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٣).

(٦) عند النحس ليس بتمام؛ لأنّ ما بعده معطوف عليه. القطع والائتناف(١٤٧).

(٧) سبقت ترجمته ص(٩).

(***) في (ب) : واحدة من الكتمان.

(****) في (أ)+(ب): فكاف.

(٨) لم أقع على مصدر ينقل قول أبي حاتم.

﴿ وَبَنَاتُ ٱلۡأُخۡتِ ﴾ [٢٣] جائز: ((للفرق بين التحريم النّسبي والسّببي))، [١] [*] والوقف على ﴿ مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ ﴾ [٢٣] و ﴿ فِي حُجُورِكُم ﴾ [٢٣] و ﴿ دَخَلۡتُم بِهِنَّ ﴾ [٢٣] و ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [٢٣] و ﴿ مِنۡ أَصۡلَٰبِكُمۡ ﴾ [٢٣] [٢] و ﴿ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ ﴾[٢٣] [٣] و ﴿ رَّحِيمٗا ﴾ [٢٣] [٤] كلها وقوف جائزة؛ لأنّ التعلق فيها من جهة المعنى والنَفَسُ يقصر عن بلوغ التمام [**] ﴿ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ ﴾ [٢٤] [٥] كاف إن انتصب (كتاب) بإضمار فعل، أي: الزموا كتاب

---

[١] ينظر تفسير القرآن العظيم (٥/٥٢٥).

[*] في (ب) : للفصل بين التّحريم السّببي والسّببي.

[٢] عند ابن الأنباري غير تام، وعند أبي عمرو ذكر قول ابن الأنباري ولم يعلّق عليه. الإيضاح (٢/٥٩٦)، المكتفى (٢١٩)، وعند السجاوندي لا يوقف عليه للعطف بعده، أي: وحرّم الجمع بين الأختين. علل الوقوف (٢/٤١٩).

[٣] عند ابن الأنباري حسن. الإيضاح (٢/٥٩٦).

[٤] عند ابن الأنباري تام، وخالفه أبو عمرو؛ لأنّ ما بعده (المحصنات) نسق على أوّل الآية. وكذا عند السجاوندي ولنفس السّبب الذي ذكره أبو عمرو. الإيضاح (٢/٥٩٦)، المكتفى(٢١٩)، علل الوقوف (٢/٤١٩).

[**] في (ب) : عن بلوغ السّماع.

[٥] عند ابن الأنباري حسن إنْ نصب ما بعده على الإغراء، وليس بوقف إنْ نصبته على القطع ممّا قبله، وعند النحّاس تام على قول الأخفش، وعند أبي عمرو كاف إنْ نصب ما بعده على الإغراء، وحسن إنْ نُصب على المصدر بتقدير (كتب الله كتاباً)، وعند السجاوندي جائز؛ لأنّ ما بعده يحتمل نصبه بمحذوف، ويحتمل أنّه مصدر ما تقدّم على المعنى؛ لأنّ التّحريم و الكتابة من الله بمعنى. ينظر الإيضاح (٢/٥٩٦)، القطع والائتناف(١٤٧)، المكتفى(٢١٩)، علل الوقوف (٢/٤١٩).

الله [١] [*]، وعند الكوفيين أنه منصوب على الإغراء وهو بعيد، والصحيح أنَّ الإغراء إذا تأخر لم يعمل فيما قبله، وتأول البصريون قول الشاعر:

يا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُوْنَكَا إنِّي رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا [٢]

على [**] أنَّ دلوي منصوب بالمائح، أي: [***] الذي ماح دلوي، والمشهور أنَّ ذلك من باب المبتدأ والخبر، وأن / دلوي مبتدأ ودونك خبره، وما استدلّ به الكسائي [٣] على جواز تقديم معمول [****] [ط٩٩] اسم الفعل عليه، وأنَّ دونك اسم فعل و دلوي معموله، لا يتعين [٤]. في الصحاح [٥]: ((الماتح بالمثناة الفوقية المستقى من أعلى البئر، والمايح بالتحتية الذي يملأ دلوه من أسفلها)) [٦] [*****]

---

[١] وعلى هذا التّقدير الزجّاج وأبو البقاء الذي أضاف (عليكم) إغراء، يعني أنّ مفعوله قد حذف للدلالة عليه بِـ (كتاب الله)، أي: عليكم ذلك فيكون أكثر تأكيداً. واختار أبو حيّان أن يكون الفعل النّاصب لِـ (كتاب) فعلاً مؤكّداً لمضمون الجملة السابقة من قوله (حرمت عليكم)، أي: كتب الله عليكم تحريم ذلك كتاباً. ينظر معاني القرآن وإعرابه (٢٩/٢)، إملاء ما منّ به الرحمن (١٥٨)، البحر المحيط (٥٨٥/٣، ٥٨٤).

[*] في (ب) : سقط (الله).

[٢] البيت لجارية من بني مازن أنشدته وضمّت إليه أبياتاً أخرى أمام النبي ﷺ. وقيل البيت لراجز جاهلي من بني أسيد. و البيت موجود في الإنصاف (٢٢٨/١)، الدرّ المصون (٣٤٥/٢)، شرح شذور الذّهب(٥٢٢)، أوضح المسالك (٧٩).

[**] في (ب) : سقط (على).

[***] في (أ) : سقط (أيّ).

[٣] سبقت ترجمته ص(٩).

[****] في (ب) : سقط (معمول).

[٤] تمّت دراسة ذلك في قسم الدرّاسة النحوية ص(١٢٢).

[٥] معجم الصّحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) تأليف اسماعيل بن حمّاد الجواهري. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ـ دار العلم للملايين ـ الطبعة الرابعة(١٩٩٠م).

[٦] معجم الصحاح (٤٠٤/١، ٤٠٣).

[*****] في (أ)+(ب): المايح بالمثناة التّحتية: المستقي من أعلى البئر، والماتح بالمثناة الفوقية: الذي يملأ دلوه من أسفلها.

﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ [٢٤] [١] كاف إن قرئ (وأَحلّ) ببنائه ((للفاعل، وليس بوقف إن قرئ بضم الهمزة مبنياً)) [*] للمفعول عطفاً [**] على (حرّمت) [٢]. ﴿ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَ ﴾[٢٤] جائز[٣]، ﴿ فَرِيضَةٗۚ ﴾ [٢٤] [٤] كاف، ومثله ﴿ مِنۢ بَعۡدِ ٱلۡفَرِيضَةِ ﴾ [٢٤]، ﴿ حَكِيمٗا ﴾ [٢٤] تام [٥]؛ لأنَّه تمام القصة. ﴿ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۚ ﴾ [٢٥] [٦]كاف ﴿ بِإِيمَٰنِكُمۚ ﴾ [٢٥] [٧] جائز وقيل كاف على استئناف ما بعده،

[أ١١٣] وليس بوقف [***]؛ إن جعل جملة في / موضع الحال على المعنى، أي: فانكحوا مما ملكت أيمانكم غير معايرين بالأنساب؛ لأنّ بعضكم من جنس بعض في النسب والدين، فلا يترفع الحرّ عن نكاح الأمَة عند الحاجة إليه [٨]، وما أحسن قول أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه [٩] : [**]

النَّاسُ مِنْ جِهَةِ التَّمْثِيلِ أَكفَّاءُ أبوهُمُ آدَمُ والأُمُّ حَوَّاءُ [١٠]

---

[١] عند ابن الأنباري تام، وكذا عند النحّاس على غير قول الأخفش، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٩٦/٢)، القطع والائتناف(١٤٧)، المكتفى(٢١٩).

[*] في (ب) : سقط ما بين القوسين ((للفاعل.....مبنياً)).

[**] في (أ)+(ط) : عطف.

[٢] قرأ الكسائي وحمزة بضم الألف وكسر الحاء بالبناء للمفعول، و الباقون بفتح الألف و الحاء بالبناء للفاعل، واختلف في (حفص) فنقلت عنه الرّوايتان. السبعة في القراءات(١٧٦،١٧٧). وعلى القراءتين الفعل معطوف على الجملة الفعلية في قوله (حرّمت)؛ لأنّ المحلّل والمحرم هو الله. ينظر البحر المحيط (٣٥٠/٢).

[٣] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف(١٤٧).

[٤] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف(١٤٧)، وعند أبي عمرو كاف. المكتفى(٢١٩).

[٥] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢) .

[٦] عند النحّاس قال أحمد بن جعفر هنا تمام الكلام، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[٧] عند النحّاس قال أبو حاتم يوقف عليه. القطع والائتناف(١٤٧).

[***] في (أ) : وليس بكاف.

[٨] ينظر الدرّ المصون (٣٥٠/٢).

[٩] سبقت ترجمته ص(٨).

[**] في (أ) : زيادة (شعر).

[١٠] ديوان الإمام علي بن أبي طالب ص(٥). جمعه وضبطه وشرحه الأستاذ نعيم زرزور. دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان (١٩٨٥م).

﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [٢٥] [١] جائز، ومثله : ﴿بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [٢٥] ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [٢٥] ليس بوقف؛ [ب٩٧] لأنَّ (محصنات غير مسافحات) حالان من مفعول [*] (وآتوهن). / ﴿أَخْدَانٍ﴾ [٢٥] [٢] حسن وقيل تام [٣]، سواء قرئ (أَحصنّ) مبنياً للفاعل أو للمفعول، قرأ نافع[٤] وابن كثير[٥] وأبو عمرو[٦] وابن عامر [٧] وحفص [٨] عن عاصم [٩] (أُحصِنّ) بضم الهمزة وكسر الصاد مبنياً للمفعول والباقون بفتحهما بالبناء للفاعل [١٠]. ومعنى الأولى: [**] فإذا أُحصِنَّ بالتزويج فالمحصن لهنّ هو الزوج، ومعنى الثانية: فإذا أَحصنَّ فروجهنّ أو أزواجهنّ [١١] ﴿مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [٢٥] جائز، ﴿مِنكُمْ﴾ [٢٥] حسن [١٢]، ومثله، ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٢٥] [١٣]، أي: وصبركم عن نكاح الإماء [***] خير لكم لئلا يرق ولدكم ويبتذل [****] [١٤].

---

[١] عند أبي عمرو كاف. المكتفى(٢١٩)، وعند السجاوندي جائز. علل الوقوف (٤٢٠/٢).

[*] من أفعال.

[٢] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف. وعند السجاوندي جائز. علل الوقوف (٤٢٠/٢).

[٣] لم أقع على قائله.

[٤] سبقت ترجمته ص(٩).

[٥] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٦] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٧] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٨] سبقت ترجمته ص(٢٤٣).

[٩] سبقت ترجمته ص(١٦).

[١٠] ينظر السبعة في القراءات (١٧٦،١٧٧)، التيسير(٧٩). وقرأ ابن عبّاس ومجاهد (أَحصَنّ) بالبناء للفاعل. مختصر الشواذ (٢٤)، الكشاف (٤٣٨/١)، البحر (٦٠٥/٣).

[**] في (أ) : ومعنى الأوّل.

[١١] ينظر تفسير القرآن العظيم (٥٣٣/٥)، الإتحاف(٢٤٠).

[١٢] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٩٦/٢)، القطع والائتناف (١٤٧)، المكتفى(٢١٩).

[١٣] عند أبي عمرو تام. المكتفى(٢١٩).

[***] في (أ) : الأَمَة.

[****] في (ب) : ويندل.

[١٤] ينظر تفسير القرآن العظيم (٥٣٦/٥).

وفي سنن (*) وابن ماجة [١] من حديث أنس [٢] قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من أراد أن يلقى الله طاهراً مطهّراً فليتزوّج الحرائر)) [٣] ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [٢٥] تام [٤]، ﴿ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ [٢٦] حسن، ﴿ حَكِيمٗا ﴾ [٢٦] تامّ (**) [٥]، ومثله ﴿ عَظِيمٗا ﴾ [٢٧] [٦]، ﴿ عَنكُمۡۚ ﴾ [٢٨] (***) [٧] كاف على قراءة (وخُلق) بضم الخاء، وعلى قراءته بفتحها الوصل أولى؛ لأنّهما كلام واحد [٨] ﴿ ضَعِيفٗا ﴾ [٢٨] تام [٩]؛ للابتداء بيا النداء ﴿ عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ ﴾ [٢٩] حسن [١٠]، ((﴿ أَنفُسَكُمۡۚ ﴾ [٢٩] كاف؛ للابتداء بإن ﴿ رَحِيمٗا ﴾ [٢٩] [١١] تامّ، ﴿ نُصۡلِيهِ نَارٗا ﴾ [٣٠] حسن [١٢].

(*) في (ط) زيادة (أبي داود).

(١) محمد بن يزيد الحافظ، الحجّة المفسّر، أبو عبد الله بن ماجة القزويني. مصنّف السّنن والتاريخ والتّفسير. توفّي (٢٧٣هـ) سير أعلام النبلاء (٢٧٧/١٣).

(٢) أنس بن مالك. سبقت ترجمته ص(٩١).

(٣) سنن ابن ماجة (٥٩٨/١) رقم (١٨٦٢) باب تزويج الحرائر والولود.

(٤) كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو أتمّ ممّا قبله. الإيضاح (٥٩٦/٢)، القطع والائتناف.

(**) في (أ)+(ب) سقط: ﴿ حكيم ﴾: تام.

(٥) كذا عند النحّاس. القطع والائتناف(١٤٧).

(٦) كذا عند النحّاس. المصدر نفسه (١٤٧).

(***) في (ب) : سقط (عنكم).

(٧) عند السجاوندي جائز؛ لانقطاع النّظم واتّحاد المعنى، أيّ يخفف عنكم لضعفكم. علل الوقوف (٤٢١/٢).

(٨) وهي قراءة ابن عامر ومجاهد. مختصر الشواذ (٢٥).

(٩) كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف(١٤٧)، المكتفى(٢٢٠).

(١٠) كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٧/٢)، القطع والائتناف(١٤٧)، المكتفى(٢٢٠).

(١١) عند النحّاس حسن. القطع والائتناف(١٤٧).

(١٢) كذا عند ابن الأنباري، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٧/٢)، المكتفى(٢٢٠).

﴿يَسِيرًا﴾ [٣٠] تام؛ للابتداء بالشرط [١]، ومثله ﴿كَرِيمًا﴾ [٣١] [٢] ﴿عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [٣٢] حسن [٣])) (*)، ﴿مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟﴾[٣٢] [٤] حسن (**) ومثله ﴿مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ﴾ [٣٢] [٥] وكذا ﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾ [٣٢] ﴿عَلِيمًا﴾ [٣٢] تامّ [٦]. ووقف بعضهم (***) على ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ [٣٣] إن رفع (الوالدان) بخبر مبتدأ محذوف جواباً لسؤال مقدّر، كأنّه قيل ومن الوارث ؟ فقيل هم الوالدان والأقربون، أي: (****) لكل إنسان موروث (*****)جعلنا موالي، أي: ورّاثا مما ترك، ففي (ترك) ضمير يعود على (كلّ)، وهنا تمّ الكلام، ويتعلق (مما ترك): بـ (موالي) لما فيه من معنى الوراثة، و(موالي) مفعول أوّل لجعل، (ولكل) جار ومجرور وهو الثاني قدّم على عامله، ((ويرتفع (الوالدان) على أنه (******) خبر مبتدأ محذوف إلى آخر ما تقدّم)). (*******) ((وعلى هذا فالكلام جملتان ولا ضمير
[ط١٠٠] محذوف (********) في (جعلنا). وإن قدّرنا: ولكل إنسان وارث / ممّا (*********) تركه الوالدان والأقربون جعلنا موالي، أي: مورثين، فيراد بالمولى الموروث)) (**********)

---

(١) كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٩٧/٢)، القطع والائتناف(١٤٨)، المكتفى(٢٢٠).
(٢) كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف(١٤٨)، المكتفى(٢٢٠).
(٣) كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس وأبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢) .
(*) في (ب) : سقط ما بين القوسين ((﴿ أنفسكم ﴾ كاف.....حسن)).
(٤) عند النحّاس كاف. القطع والائتناف(١٤٨).
(**) في (أ) : ومثله (ممّا اكتسبوا)، في (ط) سقط (حسن).
(٥) كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس وأبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢) .
(٦) كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف(١٤٨)، المكتفى(٢٢٠).
(***) في (ب) : سقط (على).
(****) في (أ) : سقط (أيّ).
(*****) في (أ) : لكلّ إنسان مورّث.
(******) في (ب) : سقط (أنّه).
(*******) في (أ) : سقط ما بين القوسين ((ويرتفع.....تقدّم))
(********) في (ط) محذوفاً.
(*********) في (ب) : ممّن.
(**********) في (أ) : سقط ما بين القوسين ((وعلى هذا.....الموروث)).

ويرتفع(الوالدان) بترك، وتكون (ما)[*] بمعنى(من)، والجار والمجرور صفة للمضاف إليه (كل)، والكلام على هذا جملة واحدة، وفي هذا بعد وهذا غاية في بيان هذا الوقف، ولو أراد الإنسان استقصاء الكلام لاستفرغ عمره ولم يُحكِم أمره [١] ﴿وَٱلۡأَقۡرَبُونَ﴾ [٣٣] [٢] كاف؛ لأنّ (والذين) بعده [**] مبتدأ، والفاء في خبره لاحتمال عمومه معنى الشرط [٣] ﴿نَصِيبَهُمۡۚ﴾ [٣٣] كاف /؛ [١١٤أ] للابتداء بعده بإن ﴿شَهِيدًا﴾ [٣٣] تامّ [٤]. ﴿مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ﴾ [٣٤] حسن [٥]، وقيل تامّ [٦]؛ لأنّ (فالصالحات) مبتدأ، وما بعده خبران له [***]، و(للغيب) متعلق بـ (حافظات) [٧]. ﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾ [٣٤] [٨] كاف [****]، ومثله : ﴿وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ﴾ [٣٤] ؛ للابتداء بالشرط مع اتّحاد الكلام.

---

[*] في (ب) : سقط (ما).

[١] هذا الكلام نقله الأشموني عن السّمين الحلبي وهو تلخيص لبعض الآراء المذكورة في هذه الآية وذلك على تقدير (لكلّ إنسان جعلنا). ففي الكلام ثلاثة أوجه؛ لأنّ (كلّ) لا بدّ لها من شيءٍ تضاف إليه. واختلفوا في تقديره، فهذا الوجه الأوّل من الكلام، وعلى تقدير (لكل مالٍ) أو (لكلّ إنسان) يختلف الكلام عن السّابق. وعليه يكون في (ولكلّ جعلنا) العديد من الأوجه ذكرها السّمين مفصّلة فانظرها إنْ شئت. الدرّ المصون (٣٥٦،٣٥٧/٢).

[٢] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٧/٢)، المكتفى(٢٢٠).

[**] في (أ) : سقط (بعده).

[٣] تقدّم الكلام عن دخول الفاء في جواب الاسم الموصول لشبه ذلك بالشّرط من حيث الاستقبال. البقرة الآية (٢٧٤)، آل عمران (١٦٦).

[٤] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٤٨)، وكذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٢٠).

[٥] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس، قال يعقوب كاف، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٩٧/٢)، القطع والائتناف (١٤٨)، المكتفى(٢٢٠).

[٦] لم أقع على قائله.

[***] في (أ)+(ط) : سقط (له).

[٧] ذكر ذلك السّمين. الدرّ المصون (٣٥٨/٢).

[٨] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس تام على قول الأخفش، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٥).

[****] في (أ) : حسن، والصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ ما بعده منقطع عمّا قبله من جهة الإعراب، ومتّصل من جهة المعنى.

ومثله ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٣٤] [١]، ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٣٤] تامّ [٢]، ((﴿ بَيْنِهِمَا ﴾ [٣٥] الأوّل ليس بوقف لمكان الفاء، ﴿ بَيْنِهِمَا ﴾ [٣٥] [٣] الثاني كاف)) [*]. ﴿ خَبِيرًا ﴾ [٣٥] تامّ [٤]، ﴿ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [٣٦] كاف على استئناف ما بعده على معنى : وأحسنوا بالوالدين إحساناً. [٥] وقال الأخفش [٦] [٧]: لا وقف من قوله ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ [٣٦] إلى ﴿ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾ [٣٦]؛ لأنّ الله أمركم بهذه، فلا يوقف على ﴿ شَيْـًٔا ﴾ [٣٦]، ولا على ﴿ إِحْسَٰنًا ﴾ [٣٦] ولا على ﴿ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [٣٦] [٨] لاتساق ما بعده [**] على ما قبله. ﴿ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾ [٣٦] [٩] كاف؛ للابتداء بإنّ، ﴿ فَخُورًا ﴾ [٣٦] [١٠] تامّ إن رفع (الذين) مبتدأ والخبر محذوف تقديره : أولئك قرناء السوء [١١] ، وكذا إن جعل مبتدأ خبره (إنَّ الله لا يظلم مثقال ذرة) [١٢] وكذا إن جعل في محل رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره: هم الذين.

---

[١] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٧/٢)، القطع والائتناف(١٤٨)، المكتفى(٢٢٠).

[٢] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو تام. القطع والائتناف(١٤٨)، المكتفى(٢٢٠).

[٣] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو تام. المصادر نفسها في (١) .

[*] في (أ) : سقط ما بين القوسين ((بينهما.....كاف)).

[٤] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢) .

[٥] تقدّم نظير هذه الآية في البقرة في قوله تعالى: (وبالوالدين إحساناً) الآية(٨٣).

[٦] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٧] كلام الأخفش أخرجه النحّاس. القطع والائتناف(١٤٨).

[٨] والوقف عند أبي عمرو على (ابن السّبيل) كاف. المكتفى(٢٢٠).

[**] في (ب) : لاستئناف ما بعده.

[٩] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس تام على قول الأخفش، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١).

[١٠] كذا عند النحّاس من حيث إنّه تام، ومن حيث عدم الوقف عليه. القطع والائتناف(١٤٨).

[١١] قاله الأخفش، وأضاف: ودلّ على الحذف (ومن يكن.....قريناً: ٣٨) وهذا التّمام عنده ولا يتمّ الكلام قبله. ينظر القطع والائتناف(١٤٨).

[١٢] قاله الزجّاج، وأضاف: ويكون (الذين ينفقون) عطفاً على المبتدأ، والعائد محذوف، والتّقدير: الذين يبخلون و الذين ينفقون أموالهم رئاء النّاس إنّ الله لا يظلمهم مثقال ذرّة، أو مثقال ذرّة لهم. قال أبو حيّان: وقول الزجّاج بعيد متكلّف لكثرة الفواصل بين المبتدأ والخبر ولقلق المعنى (الخبر لا ينتظم مع المبتدأ معناه) وعلى هذا أيضاً السّمين الحلبي. ينظر معاني القرآن وإعرابه (٤٢/٢)، البحر المحيط (٦٣٦/٣)، الدرّ المصون (٣٦١/٢).

وإن جعل في موضع [*] نصب بتقدير أعني كان الوقف على ﴿فَخُورًا ﴾ [٣٦] كافياً، وليس بوقف؛

إن جعل (الذين) منصوباً بدلاً من الضمير المستكن في فخوراً، أو من (من)، أو نعتاً لمن ؛ لأنّه
[ب٩٨] لا يفصل [**] بين البدل والمبدل منه، ولا بين النعت والمنعوت [١] / ﴿ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [٣٧] [٢] حسن.

﴿ مُّهِينًا ﴾ [٣٧] تامّ؛ إن جعل ما بعده مستأنفاً مبتدأ، والكلام فيه كالذي قبله من الرفع والنصب والجرّ، فالرفع بالابتداء والنصب بتقدير [***] (أعني)، والجرّ عطفاً على للكافرين ﴿ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ [٣٨] [٣] تامّ؛ للابتداء بالشرط، ﴿ فَسَآءَ قَرِينًا ﴾ [٣٨] [٤] كاف، ومثله : ﴿رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [٣٩] ﴿عَلِيمًا ﴾ [٣٩] [٥] تامّ، ومحلّ هذه الوقوف الأربعة ما لم يجعل (الذين يبخلون) مبتدأ وخبره (إن الله لا يظلم)، فإن كان [****] كذلك لم يوقف عليها؛ لأنّه لا يفصل[*****] بين المبتدأ وخبره بالوقف ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [٤٠] حسن، ومن قرأ (حسنةٌ) بالرفع كان أحسن [٦] ﴿ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [٤٠] [٧] حسن.

---

[*] في (أ) : سقط (موضع).

[**] في (ب) : فلا نفصل.

[١] أغلب النّحويين ذكروا هذه الأوجه من الإعراب في هذه الآية دون ترجيح لأيّ وجه.

[٢] عند أبي عمرو كاف. المكتفى(٢٢٠).

[***] في (ب) : والنّصب تقدير.

[٣] عند أبي عمرو كاف. المكتفى(٢٢٠).

[٤] عند ابن الأنباري تام، وكذا عند النحّاس على قول الأخفش، وكذا عند أبي عمرو الإيضاح (٥٩٨/٢)، القطع والائتناف(١٤٨)، المكتفى(٢٢٠).

[٥] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو تام. القطع والائتناف(١٤٨)، المكتفى(٢٢٠).

[****] في (أ) : سقط (كان).

[*****] في (ب) : لا نفصل.

[٦] وهي قراءة ابن كثير ونافع. السبعة في القراءات(١٧٩)، التيسير(٨٠). وعلى هذه القراءة تكون (كان) تامة بمعنى: وإنْ تقع أو توجد حسنة.

[٧] عند النحّاس تام، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف(١٤٨)، المكتفى(٢٢٠).

وقال بعضهم: لا يوقف عليه؛ لأنّ قوله (فكيف) توكيد لما قبله ، معناه إنَّ الله لا يظلم مثقال ذرة في الدنيا فكيف في الآخرة إذا جئنا من كل أمة بشهيد؟ ومثله﴿بِشَهِيدٍ﴾ [٤١] (*). ﴿شَهِيدًا﴾ [٤١](١)

[ط١٠١] كاف (**) ﴿ٱلْأَرْضُ﴾ [٤٢] / جائز (***) إن كان ما بعده داخلاً في التمنّي (****)، وإلاَّ فالوقف عليه حسن(٢)، قرأ نافع(٣) وابن عامر(٤) (تَسَوَّى) بتشديد(*****) السين، وقرأ أبو عمرو (٥) وابن كثير(٦) وعاصم بضم التاء وتخفيف السين مبنياً للمفعول، وقرأ حمزة(٧) والكسائي(٨) بفتح التاء والتخفيف،

(*) في (ب) : ﴿ بشهيد ﴾ حسن.

(١) عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٩٨/٢)، القطع والائتناف (١٤٨)، المكتفى(٢٢٠).

(**) في (أ) : ﴿ شهيداً ﴾ صالح. و الصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ ما بعده متعلّق بما قبله من جهة المعنى. وإذْ اعتبرنا أنّ جملة (وجئنا بك) التي جاءت بعد (شهيداً) تابعة لما قبلها من جهة اللفظ على أنّها معطوفة على (جئنا) الأولى، أو منصوبة على الحال و العامل فيها (جئنا) يكون الوقف حسناً. وفي كلا الحالتين لا يكون صالحاً؛ لأنّ الصّالح دون الحسن و الكافي في الرّتبة.

(***) في (أ) : كاف. والصّواب ما أثبناه؛ لأنّ (ولا يكتمون) بعده، (الواو) تحتمل العطف أو الحال، وفي كلتا الحالتين يكون ما بعده الوقف متعلّقاً بما قبله من جهة اللفظ.

(****) في (ب) : داخلا في النّهي.

(٢) الواو في (ولا يكتمون) إمّا عاطفة، فيحتمل أنْ تكون من عطف المفردات أو من عطف الجمل فتعطف (لا يكتمون) على مفعول (يودّ)، أو جملة (لا يكتمون) على جملة (يودّ)، فيكون الله تعالى أخبر عنهم بخبرين، الودادة لكذا، وأنّهم لا يقدرون على الكتم في مواطن دون مواطن. وإمّا حالية فتكون حالاً من الضمير في (بهم)، أو من (الذين كفروا) و العامل في الأولى (تسوّى)، وفي الثانية (يودّ). ينظر الدرّ المصون (٣٦٧/٢).

(٣) سبقت ترجمته ص(١٩).

(٤) سبقت ترجمته ص(١٦).

(*****) في (ب) : تشديد.

(٥) سبقت ترجمته ص(١٦).

(٦) سبقت ترجمته ص(١٦).

(٧) سبقت ترجمته ص(١٦).

(٨) سبقت ترجمته ص(٩).

وجواب (لو) محذوف تقديره : لسرّوا بذلك [١] ﴿ حَدِيثًا ﴾ [٤٢] تامّ [٢] ﴿ تَغْتَسِلُوا۟ ﴾ [٤٣] [٣] كاف[*] ، أي: لا تقربوا مواضع الصلاة[**] جنباً حتى تغتسلوا ﴿ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [٤٣] ليس بوقف [أ١١٥] لمكان الفاء، أو لما كانت الجمل معطوفة بِـ (أو) صيّرتها كالشيء / الواحد ﴿ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ [٤٣] [٤] كاف؛ للابتداء بعده [***] بإن ﴿ غَفُورًا ﴾ [٤٣] تامّ [٥]، ﴿ ٱلسَّبِيلَ ﴾ [٤٤] كاف، ﴿ بِأَعْدَآئِكُمْ ﴾ [٤٥] حسن [٦]، ﴿ وَلِيًّا ﴾ [٤٥] جائز للفصل بين الجملتين المستقلّتين [٧].

---

[١] ينظر السبعة في القراءات (١٧٩)، التيسير (٨٠). وعلى القراءة الأولى و الثالثة الأصل (تَتَسوّى) بتاءين، فحذفت إحداهما. وفي القراءات الثلاث الفعل منسوب إلى الأرض، و المعنى واحد، وهو أن الله تعالى يسوّي بهم الأرض، إمّا على أنّ الأرض تنشق وتبتلعهم، وإمّا على أنّهم يودّون أن لو صاروا تراباً كالبهائم. وقيل لو تعدل بهم الأرض، أيّ يؤخذ ما عليها منهم فدية. ينظر الكشاف (٤٤٧/١)، الدرّ المصون (٣٦٦/٢)، تفسير القرآن العظيم (٥٦٠/٥،٥٥٩).

[٢] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٩٨/٢)، القطع والائتناف(١٤٩)، المكتفى(٢٢٠).

[٣] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس هذا الوقف على قول أبي حاتم، وهو مذهب محمد بن جرير؛ لأنّ المعنى عنده : لا تقربوا مواضع الصلاة جنباً حتى تغتسلوا إلاّ عابري سبيل تفسير الطبري (٥٠/٧)، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[*] في (أ) : سقط (كاف).

[**] في (ب) : مواضع الصّلوات.

[٤] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢) .

[***] في (أ)+(ب) : للابتداء بعد.

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢) .

[٦] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢) .

[٧] ينظر علل الوقوف (٤٢٣/٢).

﴿ نَصِيرًا ﴾ [٤٥] [١] كاف؛ إن جعل ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ ﴾ [٤٦] خبراً مقدماً [*] و ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ [٤٦] جملة في محل رفع صفة لموصوف محذوف، أي: من الذين هادوا ناس [**] أو قوم أو نفر يحرّفون الكلم عن مواضعه، فحذف الموصوف واجترئ بالصفة عنه، أو تقول [***] حذف المبتدأ وأقيم النعت مقامه [٢]، وكذا إن جعل (من الذين) خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين هادوا، وليس بوقف؛ إن جعل (من الذين) حالاً من فاعل (يريدون) [٣]، أو جعل بياناً للموصول في قوله: ﴿ أَلَمَ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ﴾ [٤٤]؛ لأنّهم يهود ونصارى [٤]، أو جعل بياناً [****] لأعدائكم وما بينهما اعتراض [٥]، أو علّق بنصيراً [*****]، وهذه المادة تتعدّى بمن. قال تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء٢١: ٧] ﴿ فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ ﴾ [غافر٤٠: ٢٩] و[******] إمّا على تضمين النصر معنى المنع، أيّ منعناه [*******] من القوم، وكذا [********] وكفى بالله مانعاً ينصره من الذين هادوا. [٦]

---

[١] عند النحّاس ليس بقطع كاف؛ لأنّ المعنى: نصيراً من الذين هادوا، إلاّ على حيلة بعيدة تجعل المعنى: من الذين هادوا قوم يحرّفون، يكون منقطعاً ممّا قبله، وكذا عند أبي عمرو من حيث الوقف وعدمه. القطع والائتناف(١٤٩)، المكتفى(٢٢١).

[*] في (ب) : خبر مقدّم.

[**] في (أ) : أناس.

[***] في (أ) : نقول.

[٢] وعندها يكون هذا الموصوف المحذوف هو المبتدأ.

[٣] قاله العكبري. إملاء ما منّ به الرحمن(٣٧٢).

[٤] قاله الزمخشري. وجعل الجمل الثلاث بينهما اعتراض وهي (والله أعلم)، (كفى بالله) في الموضعين. وردّ أبو حيّان بأنّ الفارسي منع الاعتراض بجملتين، فكيف الاعتراض بثلاث؟ قال السّمين: إنّ الجمل هنا متعاطفة، والعطف يصيّر الشيئين شيئاً واحداً. ينظر الكشاف (٤٥٠/١)، البحر (٦٦١/٣)، الدرّ المصون (٣٧٣/٢).

[****] في (ب) : بيان.

[٥] وهذا القول أيضاً للزمخشري. الكشاف (٤٥٠/١). وفيه من الكلام ما قيل في السّابق من حيث الاعتراض بينهما بالجمل.

[*****] في (ب) : أو علّة بـ (نصيرا).

[******] في (أ) : سقط (الواو)، في (ب) : سقط (الله و).

[*******] في (أ) : معنى المنع في منعناه.

[********] في (أ) : سقط (وكذا)، في (ط) وكذلك.

[٦] أغلب النحويين ذكروا هذا الوجه الأخير من التّعليق بـ (نصيرا)، وقد تمّت دراسة هذه الأقوال في قسم الدّراسة ص (٩٨،٩٩،١٠٠).

فهي ستة أوجه، يجوز الوقف على ﴿ نَصِيرًا ﴾ [٤٥] في وجهين (*). وفي هذا غاية في بيان هذا الوقف ولله الحمد. ﴿ وَرَٰعِنَا ﴾ [٤٦] حسن؛ إن جعل (لياً) مصدراً، أي: يلوون (**) ليّاً بألسنتهم ودلّ المصدر على فعله، وليس بوقف؛ إن جعل مفعولاً من أجله، أي: يفعلون ذلك من أجل اللّي، (١) وقرئ (راعناً) بالتنوين، وخرّج على أنه نعت لمصدر محذوف، أي: قولاً راعنا أي: (***) متصفاً بالرعن (٢) ﴿ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [٤٦] حسن (٣) ﴿ وَأَقْوَمَ ﴾ [٤٦] (٤) ليس بوقف لتعلق ما بعده به استدراكاً وعطفاً ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [٤٦] تام؛ للابتداء بيا النداء (٥) (****) ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم ﴾ [٤٧] ليس بوقف لتعلق ما بعده بما قبله ﴿ أَصْحَٰبَ ٱلسَّبْتِ ﴾ [٤٧] (٦) كاف، ﴿ مَفْعُولًا ﴾ [٤٧] تام (٧)، ﴿ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ [٤٨] جائز ﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [٤٨] (٨) كاف؛ للابتداء بالشرط ﴿عَظِيمًا﴾ [٤٨] تام (٩).

(*) في (ب) : وجهين.

(**) في (ب) : يلون.

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس (٢١٨/٣). فقد ذكر هذه الأوجه من الإعراب.

(***) في (ط) سقط (أي).

(٢) وهي قراءة الحسن بن علي، وتبعه ابن محيصن. وهذه الآية وردت في البقرة الآية(١٠٤) وبنفس القراءة. مختصر الشواذ(٩)، الإتحاف(٢٤٢). والرّعونة: الجهل و الحمق والهَوَج. وأصل الرّعونة: التّفرق. ومنه جيش أرعن، أيّ متفرّق في كلّ ناحية. ينظر لسان العرب (١٨٢/١٣). وقال ابن منظور وقوله تعالى (راعنا) هي كلمة كانوا يذهبون بها إلى سبِّ النّبي ﷺ اشتقّوه من الرُّعونة. وقال ثعلب في قراءة التنوين معناه: لا تقولوا كَذِباً وسُخْرياً وحُمْقاً، (٢٥٠/٥).

(٣) كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٩٨/٢)، القطع والائتناف(١٤٩)، المكتفى(٢٢١).

(٤) عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في(٣) .

(٥) كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٣) .

(****) في (أ) : للابتداء النداء.

(٦) عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٨/٢)، المكتفى (٢٢١).

(٧) كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٣) .

(٨) عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٣) .

(٩) كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٤٩)، المكتفى (٢٢١).

﴿ أَنفُسَهُم ۚ ﴾ [٤٩] [١] كاف، وقال الأخفش [٢]: تام. وقيل ليس بتامّ؛ لأنّ ما بعده متصل به، والتّفسير يدلّ على ذلك [٣]. قال مجاهد [٤] كانوا يقدّمون الصبيان يصلّون بهم ويقولون هؤلاء أزكياء [*] / [ب٩٩] لا ذنوب لهم [٥]. ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ ﴾ [٤٩]، أي: ليست التزكية إليكم؛ لأنّكم مفترون، والله يزكّي من يشاء بالتطهير فبعض الكلام متصل ببعض قاله النّكزاوي. [٦] [٧] ﴿مَن يَشَآءُ ﴾ [٤٩] [٨] جائز، ﴿ فَتِيلًا ﴾ [٤٩] كاف [٩]، ﴿عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾ [٥٠] جائز، ﴿ مُّبِينًا ﴾ [٥٠] تامّ [١٠]، ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٥١] كاف [١١]، ومثله ﴿ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [٥٢] [١٢]؛ للابتداء بالشرط، ﴿ نَصِيرًا ﴾ [٥٢] كاف [١٣]؛ لأنّ (أم) بمعنى ألف الاستفهام الإنكاري [١٤]، ﴿ نَقِيرًا ﴾ [٥٣] كاف [١٥] ، النّقير : النّقرة التي في ظهر النّواة [١٦]، والفتيل خيط رقيق في شق النواة، والقطمير القشرة الرّقيقة فوق النواة، وهذه الثلاثة / في القرآن [أ١١٦]

---

[١] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٨/٢)، المكتفى(٢٢١).

[٢] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٣] كلام الأخفش والرد عليه أخرجه النحّاس. القطع والائتناف(١٤٩).

[٤] سبقت ترجمته ص(١٠٣).

[*] في (ب) : هؤلاء أزكياء.

[٥] تفسير مجاهد (١٦١)، وينظر تفسير القرآن العظيم (٥٧٤/٥).

[٦] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[٧] وهذا القول للنحاس، وليس للنّكزاوي. القطع والائتناف(١٥٠).

[٨] عند أبي عمرو أكفى ممّا قبله. المكتفى(٢٢١).

[٩] كذا عند النحّاس؛ لأنّ ما بعده متعلّق بما قبله من جهة المعنى. القطع والائتناف (١٥٠).

[١٠] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٥٠)، المكتفى (٢٢١).

[١١] عند النحّاس ليس بتمام. القطع والائتناف (١٥٠).

[١٢] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٩٩/٢)، القطع والائتناف(١٥٠)، المكتفى (٢٢١).

[١٣] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف(١٥٠)، المكتفى(٢٢١).

[١٤] (أم) هنا منقطعة لعدم وجود شروط الاتّصال. وبالتالي تقدّر بـ(بل) والهمزة. وقد تقدّم نظير هذا كثيراً في البقرة، وفي أكثر من آية.

[١٥] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٥٠)، المكتفى(٢٢١).

[١٦] قاله ابن عبّاس. ينظر الكشاف (٤٥٤/١)، تفسير القرآن العظيم (٥٧٦/٥)، لسان العرب (٥٦/١٤).

[ط١٠٢] ضرب بها / المثل في القلّة [١]، والثفروق بالثاء المثلثة والفاء غلافة بين النواة والقمع الذي يكون في رأس التمرة كالغلافة، وهذا لم يذكر في القرآن[٢] ﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾ [٥٤] [٣] حسن لتناهي الاستفهام، وقيل ليس بوقف لمكان الفاء. ﴿عَظِيمًا﴾ [٥٤] كاف [٤]، ﴿مَّن صَدَّ عَنْهُ﴾ [٥٥] [٥] كاف، ﴿سَعِيرًا﴾ [٥٥] تام [٦] ﴿نَارًا﴾ [٥٦] كاف؛ لاستئناف [*] ما بعده لما فيه من معنى الشرط ﴿ٱلْعَذَابَ﴾ [٥٦] [٧] كاف؛ للابتداء بإن ﴿حَكِيمًا﴾ [٥٦] تام [٨]، ﴿ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [٥٧] ليس بوقف؛ لأنّ (خالدين) حال مما قبله ﴿أَبَدًا﴾ [٥٧] حسن، وقيل كاف على استئناف ما بعده.[٩] ﴿مُّطَهَّرَةٌ﴾ [٥٧] كاف، ﴿ظَلِيلًا﴾ [٥٧] تامّ [١٠] ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [٥٨] حسن إن كان الخطاب عاماً؛ لأنّ قوله (أن تحكموا) معطوف على (أن تؤدوا)،أي: أن تؤدّوا وأن تحكموا بالعدل إذا حكمتم، فـ(أن تؤدّوا) منصوب المحل، إمّا على إسقاط حرف الجّر؛ لأنّ حذفه يطّرد مع أن [١١] ، وليس بوقف إن كان الخطاب لولاة [**] المسلمين. [١٢]

---

[١] ينظر الكشاف (٤٥٤/١)، البحر المحيط (٢٧٧/٣). لسان العرب (١٧٨/١٠).

[٢] ينظر لسان العرب مادة (ثفرق) (١٠٧/٢).

[٣] عند السجاوندي جائز، علل الوقوف (٤٣٢/٢).

[٤] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٥٠)، المكتفى (٢٢١).

[٥] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٩٩/٢)، القطع والائتناف (١٥٠)، المكتفى (٢٢١).

[٦] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٥٠)، المكتفى (٢٢١).

[*] في (ب) : للاستئناف.

[٧] عند ابن الأنباري أحسن مما قبله، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٩/٢)، المكتفى(٢٢١).

[٨] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٥٩٩/٢)، القطع والائتناف (١٥٠)، المكتفى (٢٢١).

[٩] لم أقع على قائله.

[١٠] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٥٠)، المكتفى (٢٢١).

[١١] لم يذكر الأشموني الوجه الثاني في النصب وهو أنه منصوب لأن (أمر) يتعدى إلى الثاني بنفسه نحو: أمرتك الخير. ينظر الدر المصون (٣٧٩/٢)

[**] في (ط) ولاة.

[١٢] وأغلب التّفاسير على أنّ هذه الآية نزلت في الأمراء الحكّام بين الناس. ينظر تفسير القرآن العظيم (٥٧٩/٥).

﴿بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [٥٨] [(١)] كاف، ومثله ﴿يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [٥٨] [(٢)] ﴿بَصِيرَۢا﴾ [٥٨] [(٣)] تام ﴿مِنكُمۡۖ﴾ [٥٩] [(٤)] كاف؛ للابتداء بالشرط مع الفاء، و ﴿وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [٥٩] كذلك [(*)] ﴿تَأۡوِيلًا﴾ [٥٩] تامّ [(٥)]، ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [٦٠] جائز على استئناف ما بعده، وليس بوقف؛ إن جعل ما بعده في موضع الحال من الضمير في (يزعمون)، و [(**)] هو العامل في الحال، ﴿إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ [٦٠] حسن، ((﴿أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾ [٦٠] أحسن مما قبله [(٦)] ﴿بَعِيدًا﴾ [٦٠] [(٧)] حسن،)) [(***)] ﴿وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾ [٦١] ليس بوقف؛ لأنّ جواب (إذا) لم يأت، وهو (رأيت) فلا يفصل بينهما بالوقف ﴿صُدُودٗا﴾ [٦١] [(٨)] تام، ولا وقف من قوله ﴿فَكَيۡفَ﴾ [٦٢] إلى ﴿وَتَوۡفِيقًا﴾ [٦٢] فلا يوقف على ﴿أَيۡدِيهِمۡ﴾ [٦٢]، ولا على: ﴿يَحۡلِفُونَ﴾ [٦٢] وبعضهم تعسّف ووقف على ﴿يَحۡلِفُونَ﴾ [٦٢] وجعل (بالله) قسماً [(٩)]، و(إن أردنا) [(****)] جواب القسم و(إن) نافية بمعنى (ما)، أي: ما أردنا في العدول عنك عند التحاكم إلاَّ إحساناً وتوفيقاً. و [(*****)] ليس بشيء لشدّة تعلقه بما بعده.

[(١)] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس قال الأخفش تام، وخالفه غيره بأنّه كاف؛ لأنّ ما بعده متّصل بما قبله، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٩/٢)، القطع والائتناف (١٥٠)، المكتفى (٢٢١).

[(٢)] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١) .

[(٣)] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو تام. القطع والائتناف (١٥١)، المكتفى(٢٢١).

[(٤)] عند النحّاس، قال الأخفش التّمام في هذه الآية (إنْ كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر). وقال غيره (وأولي الأمر منكم) وقف مفهوم. القطع والائتناف (١٥١).

[(*)] في (أ) : ومثله (اليوم الآخر).

[(٥)] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف(١٥٢)، المكتفى(٢٢١).

[(**)] في (أ) : سقطت (الواو).

[(٦)] وهو عند السجاوندي جائز. علل الوقوف (٤٢٤/٢).

[(٧)] عند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (١٥٢)، المكتفى (٢٢١).

[(***)] في (أ): سقط ما بين القوسين ((أن يكفروا.....حسن)).

[(٨)] عند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف(١٥٢)، المكتفى (٢٢١).

[(٩)] ذكر ذلك السجاوندي وقال: الأولى تعلّق الباء بـ (يحلفون) علل الوقوف (٤٢٤/٢).

[(****)] في (أ)+(ب) : زيادة: (جملة في موضع الحال).

[(*****)] في (ب) : سقطت (الواو).

لأنّ الأقسام المحذوفة في القرآن [*] لا تكون إلاَّ بالواو، فإن ذكرت الباء أتى بالفعل كقوله: وأقسموا بالله، أي: [**] يحلفون بالله، ولا تجد الباء مع حذف الفعل أبداً [١]، والمعتمد أنَّ الباء متعلّقة (بيحلفون)، وليست باء القسم كما تقدّم، ويأتي إن شاء الله تعالى في سورة لقمان [١٣:٣١] في قوله ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ ﴾ بأوضح [***] من هذا. ﴿ وَتَوۡفِيقًا ﴾ [٦٢] [٢] كاف ، ﴿ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ ﴾ [٦٣] جائز، ومثله ﴿ وَعِظۡهُمۡ ﴾ [٦٣] ﴿ بَلِيغٗا ﴾ [٦٣] تام، ﴿ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ﴾ [٦٤] [٤] كاف، ومثله ﴿تَوَّابٗا رَّحِيمٗا﴾ [٦٤] [٥] وبعضهم وقف على قوله: ﴿ فَلَا ﴾ [٦٥]، وابتدأ ﴿وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [٦٥] وجعل (لا) ردّاً لكلام تقدّمه تقديره (فلا يفعلون)، أو ليس الأمر كما زعموا من أنهم آمنوا بما أنزل إليك ، ثمّ استأنف قسماً بعد ذلك بقوله : وربّك لا يؤمنون [٦]، وهو توجيه حسن يرقيه إلى التمام ، والأحسن الابتداء بها / بناء على أنّها توطئة للنفي بعدها [أ١١٧] فهو آكد [٧] ﴿ تَسۡلِيمٗا ﴾ [٦٥] كاف [٨] أكد الفعل بمصدره [****] لرفع توهّم المجاز فيه، ومثله :

---

[*] في (ب) : في القرآن المحذوفة.

[**] في (ب) : سقط (أيّ).

[١] قال ابن هشام حذف جملة القسم كثير جدّاً، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم. مغني اللبيب (٨٤٦/٢).

[***] في (أ) : بيان واضح.

[٢] عند النحّاس، قال نافع تام، وقال غيره الوقف الحسن في هذه الآية (وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً)، وعند أبي عمرو تام. القطع والائتناف (١٥١)، المكتفى (٢٢١).

[٤] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٩/٢)، القطع والائتناف (١٥٢)، المكتفى (٢٢٢).

[٥] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٥٢).

[٦] وهذا قول محمد بن جرير الطبري. تفسير الطبري (٢٠٠/٧).

[٧] قاله شيخ الإسلام أبو زكريا الأنصاري. المقصد لتلخيص ما في المرشد(٥٩).

[٨] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف(١٥٣).

[****] في (أ) : بمصدر.

﴿ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [٦٦] [١] على القراءتين، رفعه على البدل من الضمير في فعلوه، ونصبه على الاستثناء [٢] ﴿ تَثْبِيتًا ﴾ [٦٦] [*] حسن، / قال الزمخشري [٣]: (وإذاً) جواب سؤال مقدر كأنه قيل [ب١٠٠] [**]: وماذا يكون لهم بعد التثبيت؟ فقيل: وإذاً لو ثبتوا لآتيناهم؛ لأنّ (إذاً) جواب وجزاء عليه [٤]، فلا يوقف على ﴿تَثْبِيتًا ﴾ [٦٦]، ولا على ﴿عَظِيمًا ﴾ [٦٧]،لأنَّ قوله : (وإذاً لآتيناهم ولهديناهم) من جواب (لو) قاله السجاوندي [٥] / مع زيادة للإيضاح.[٦] ﴿ مُّسْتَقِيمًا ﴾ [٦٨] [٧] تام، ﴿ وَٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [ط١٠٣] [٦٩] حسن [٨]، ﴿ رَفِيقًا ﴾ [٦٩] [٩] كاف، ﴿ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [٧٠] [١٠] حسن ﴿ عَلِيمًا ﴾ [٧٠] تامّ [١١]؛ للابتداء بيا النداء ﴿ جَمِيعًا ﴾ [٧١] [١٢] كاف ﴿ لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ [٧٢] تامّ [١٣] للابتداء بالشرط مع الفاء.

---

[١] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف، وقال يعقوب الوقف الكافي على قوله (وما فعلوه) و(قليل) مرفوع على لغة (أكلوني البراغيث). قال النحّاس: لا يجوز الوقف على (فعلوه) ولغة أكلوني البراغيث شاذة لا يحمل عليها كلام الله عزّ وجل. والوقف عند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٩/٢)، القطع والائتناف (١٥٣،١٥٤)، المكتفى (٢٢٢).

[٢] قرأ ابن عامر بالنّصب والباقون بالرّفع. السبعة في القراءات (١٨٠)، التّيسير(٨٠).

[*] في (ب) : سقط: (تثبيتاً).

[٣] سبقت ترجمته ص(٤٢٢).

[**] في (أ) : قال.

[٤] ينظر الكشاف (٤٦١/١)، وهذا رأي سيبويه أيضاً؛ لأنّ (إذاً) عنده جواب وجزاء. وقال أبو البقاء (إذاً) جواب ملغاة. وظاهر قول أبي البقاء موافق لقول أبي علي الفارسي لأنّ (إذاً) عنده تكون جواباً وجزاءً، وتكون جواباً فقط. الكتاب (٣١١/٢)، إملاء ما منّ به الرحمن (١٦٧).

[٥] سبقت ترجمته ص(١١).

[٦] ينظر علل الوقوف (٤٢٥/٢).

[٧] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو تام. القطع والائتناف(١٥٤)، المكتفى(٢٢٢).

[٨] كذا عند ابن الأنباري، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٥٩٩/٢)، المكتفى(٢٢٢).

[٩] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٥٤).

[١٠] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٢٢).

[١١] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٥٤)، المكتفى (٢٢٢).

[١٢] عند النحّاس تام على قول الأخفش، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١١).

[١٣] كذا عند النحّاس، وهو قول الأخفش أيضاً. القطع والائتناف (١٥٤).

﴿ شَهِيدًا ﴾ [٧٢] كاف ﴿ مَوَدَّةٌ ﴾ [٧٣] ليس بوقف (*)؛ لأنّ قوله : (كأن لم تكن بينكم وبينه مودة) معترضة (**) بين قوله: (ليقولن) ومعمول (***) القول، وهو (يا ليتني)، سواء جعلت للجملة التشبيهيّة محلاً من الإعراب نصباً (****) على الحال من الضمير المستكن في ليقولنّ، أو نصباً (*****) على المفعول بيقولنّ، فيصير مجموع جملة التشبيه وجملة التمنّي (******) من جملة المقول (*******)، أو لا محل لها لكونها معترضة بين الشرط وجملة القسم وأخّرت والنية بها التوسّط بين الجملتين، والتقدير ليقولنّ يا ليتني. انظر أبا حيان [١][٢]، و توسّمه (*******) شيخ الإسلام [٣] بجائز [٤]، لعله فرّق به بين الجملتين.

(*) في (ب) : ليس وقفاً.

(**) في (أ) : جملة معترضة.

(***) في (أ) : ومعموله.

(****) في (أ) : سواء جعل الجملة التشبيهية لها محل من الإعراب نصب، في (ب) : سواء جعلت الجملة التّشبيهية لها محل من الإعراب نصب.

(*****) في (أ)+(ب): نصب.

(******) في (ب) : وجعل التمنّي.

(*******) في (أ) : سقط (المقول).

[١] سبقت ترجمته ص(٢١٠).

[٢] وهذه الأقوال التي ذكرها أبو حيّان هي لطائفة من النحويين، كالزجّاج وابن عطيّة و الفارسي والزمخشري و العكبري. وقدْ فصّل فيها وردّ بعضها وأكّد على بعضها الآخر. وخلص في النّهاية إلى أنّه يجوز فيها جميع الأوجه السّابقة التي ذكرها الأشموني. البحر المحيط (٣/٧٠٧،٧٠٦).

(*******) في (أ)+(ب) : ووسمه.

[٣] أبو زكريا الأنصاري. سبقت ترجمته ص(٢٩).

[٤] المقصد لتلخيص ما في المرشد(٥٩).

﴿ مَعَهُمْ ﴾ [٧٣] كاف [*] [١]؛ لمن رفع ما بعد الفاء على الاستئناف، أي: فأنا أفوز [**] ، وبها قرأ الحسن[٢] [٣]، وليس بوقف؛ لمن رفعه عطفاً على (كنت) وجعل (كنت) بمعنى أكون على معنى يا ليتني أكون فأفوز، فيكون الكون [***] معهم والفوز العظيم متمنين معاً [٤]؛ لأنّ الماضي في التمني بمنزلة المستقبل؛ لأنّ الشخص لا يتمنّى ما كان، إنّما يتمنّى [****] ما لم يكن، فعلى هذا لا يوقف على ﴿ مَعَهُمْ ﴾؛ لاتّساق ما بعده على ما قبله، ونصبه على جواب التمني [٥].

والمصيبة: الهزيمة ، والفضل: الظفر والغنيمة [*****] ؛ لأنّ المنافقين كانوا يوادّون المؤمنين في الظاهر تهكّماً وهم في الباطن أعدى عدوّ لهم، فكان أحدهم يقول وقت المصيبة: قد أنعم الله عليَّ إذا لم أكن معهم شهيداً ، ويقول وقت [******] الغنيمة والظفر : يا ليتني كنت معهم .

---

[*] في (أ) : ﴿ مَعَهُمْ ﴾ مثله، في (ب) : ومثله ﴿ مَعَهُمْ ﴾ .

[١] عند ابن الأنباري غير تام؛ لأنّ (فأفوز) جواب التّمني، أو مرفوع على العطف، فإنْ رفع على الاستئناف حسن وقفه على (كنت معهم) ولا يتمّ؛ لأنّ الفاء تتّصل بما قبلها. وكذا عند النحّاس فهو غير كاف ولنفس السبب الذي ذكره ابن الأنباري على أنّه غير تام، وكاف على استئناف ما بعده، وعند أبي عمرو ليس بكاف؛ لأنّ الفاء عنده في قوله تعالى (فأفوز) جواب للتّمنّي فقط. الإيضاح (٥٩٩/٢، ٦٠٠)، القطع والائتناف (١٥٤)، المكتفى(٢٢٢).

[**] في (ط): أو فأنا أفوز.

[٢] الحسن البصري. سبقت ترجمته ص(٧٢).

[٣] وهي قراءة يزيد النّحوي أيضاً. ينظر مختصر الشواذ(٢٧)، المحتسب (٢٩٥/١).

[***] في (ط): فيكون السّكون.

[٤] وبهذا بدأ الزمخشري. الكشاف (٤٦٣/١)، ونقله عنه أبو حيّان وتلميذه السّمين. البحر (٧٠٥/٣)، الدرّ المصون (٢٩٣/٢).

[****] في (ب) : سقط: (ما كان، إنّما يتمنّى).

[٥] الجمهور على نصب الفعل بإضمار (أنْ) على أنّه جواب للتمنّي. قال ابن جنّي: الفاء إذا دخلت جواباً للتمنّي نُصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ)، وعُطف (أفوز) على (كنت) معهم؛ لأنّهما جميعاً متمنّيان، إلاّ أنّه عطف جملة على جملة، فالمصدر المؤول من (أنْ) والفعل معطوف على مصدر متوهّم من الكلام السّابق. والتّقدير: يا ليت لي كوناً معهم ففوزاً. ينظر المحتسب (٢٩٥/١).

[*****] في (أ) : والقصد: الظفر والغنيمة.

[******] في (ب) : سقط (وقت).

فهذا قول من لم تسبق منه مودّة للمؤمنين [١]، ﴿ فَوۡزًا عَظِيمَا ﴾ [٧٣] تامّ [٢] للأمر بعده ﴿بِٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ [٧٤] [٣] تامّ؛ للابتداء بالشرط ومثله ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٧٤] [٤]، ﴿ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا ﴾ [٧٥] حسن [٥]، ﴿وَلِيّٗا﴾ [٧٥] جائز، وقال يحيى بن نصير النحوي[٦]: لا يوقف على أحد المزدوجين حتى يؤتى بالثاني(*)[٧]، والأولى الفصل بين الدعوات [٨] ﴿نَصِيرًا﴾ [٧٥] تام [٩]، ﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [٧٦] جائز [١٠]،

[أ١١٨] وكذا: ﴿ٱلطَّٰغُوتِ ﴾ [٧٦] [١١]، ﴿ أَوۡلِيَآءَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ﴾ [٧٦] [١٢] كاف (**) / للابتداء بـ (إنَّ) ﴿ ضَعِيفًا ﴾ [٧٦] تامّ [١٣] ﴿ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [٧٧] جائز [١٤] ومثله ﴿ أَوۡ أَشَدَّ خَشۡيَةٗ﴾ [٧٧] [١٥]، وكذا ﴿ ٱلۡقِتَالَ ﴾ [٧٧]؛ لأنّ (لولا) بمعنى (هلّا) ، و(هلّا) بمعنى الاستفهام [١٦]، وهو يوقف على ما قبله.

---

[١] ينظر الكشاف (٤٦٣/١)، تفسير القرآن العظيم (٥٧٩/٥).

[٢] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو تام. الإيضاح (٥٩٩/٢)، القطع والائتناف(١٥٤)، المكتفى(٢٢٢).

[٣] عند النحّاس، قال نافع تام، وقال غيره حسن. القطع والائتناف (١٥٤).

[٤] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو تام. القطع والائتناف (١٥٤)، المكتفى (٢٢٢).

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٠/٢)، المكتفى (٢٢٢).

[٦] سبقت ترجمته ص(٦٣).

[*] في (أ) : حتى يؤتى بالآخر، في (ب) : حتى يأتي بالثّاني.

[٧] ينظر النّشر (١٨٧/١).

[٨] قاله السجاوندي. علل الوقوف (٤٢٥/٢).

[٩] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٥٤)، المكتفى (٢٢٢).

[١٠] كذا عند السجاوندي؛ للفصل بين الفئتين المتضادتين. علل الوقوف (٤٢٥/٢).

[١١] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٠/٢)، القطع والائتناف(١٥٤)، المكتفى (٢٢٢).

[١٢] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف(١٥٤).

[**] في (أ) : سقط (كاف).

[١٣] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٥٤)، المكتفى (٢٢٢)

[١٤] كذا عند السجاوندي؛ لأنّ جواب (فلمّا) منتظر. علل الوقوف (٤٢٦/٢).

[١٥] كذا عند السجاوندي؛ لانقطاع النّظم مع اتّفاق المعنى. علل الوقوف (٤٢٦/٢).

[١٦] قاله السجاوندي. علل الوقوف (٤٢٦/٢). والاستفهام له حقّ الصّدارة، وبالتّالي يعلن عن بداية كلام جديد.

و ﴿قَرِيبٍ﴾ [٧٧] و ﴿قَلِيلٌ﴾ [٧٧] كلّها وقوف جائزة، و(*) قال نافع [١] تامّ [٢]؛ لأنّ الجملتين وإن اتفقتا فالفصل بين وصفي الدارين لتضادهما مستحسن [٣]. ﴿لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [٧٧] حسن على القراءتين في (يظلمون)، وقرأ ابن كثير[٤] والأخوان [٥] (ولا يظلمون) بالغيبة جرياً على الغائبين قبله، والباقون بالخطاب التفاتا[٦]﴿فَتِيلًا﴾[٧٧][٧] كاف﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾[٧٨] جائز، يجوز أن يتّصل بقوله ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [٧٧] ثم يبتدئ بِـ(**) ﴿يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [٧٨][٨] والأولى وصله، انظر ضعفه في أبي حيان[٩].[١٠] ﴿ٱلْمَوْتُ﴾ [٧٨] ليس بوقف؛ لأنّ ما بعده مبالغة فيما قبله فلا يقطع عنه ﴿مُّشَيَّدَةٍ﴾ [٧٨] حسن [١١].

(*) في (ب) : سقطت (الواو).

(١) سبقت ترجمته ص(٩).

(٢) كلام نافع في (قليل) أخرجه النحّاس. القطع والائتناف(١٥٤).

(٣) قاله السجاوندي عند الحديث عن (قليل) بأنه جائز. علل الوقوف (٤٢٦/٢).

(٤) سبقت ترجمته ص(١٦).

(٥) حمزة والكسائي. سبقت ترجمتهما ص(١٦)،(٩).

(٦) ينظر السبعة في القراءات(١٨٠)، التيسير(٨٠).

(٧) عند النحّاس حسن. القطع والائتناف(١٥٤).

(**) في (ب) : سقط (ب).

(٨) قاله الزمخشري. الكشاف (٤٦٦/١).

(٩) سبقت ترجمته ص(٢١٠).

(١٠) ردّ أبو حيّان على قول الزمخشري بأنّ هذا لا يستقيم لا من حيث الصناعة النحوية؛ لأنّ كلامه يدل على أنّ (أينما تكونوا) متعلّق بِـ (ولا تظلمون) وهذا ما فسّره بقوله، أي: لا تنقضون شيئاً ممّا كتب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحم الحرب وغيرها وهذا لا يجوز؛ لأنّ (أينما) شرط، العامل فيه فعل الشرط بعده، ولأنّ اسم الشّرط لا يتقدم عليه عامله ولا يمكن أنْ يعمل فيه (ولا تظلمون). ولا من حيث المعنى؛ لأنّ ظاهر انتفاء الظّلم إنّما هو في الآخرة، وبالتالي لا يجوز أن يتّصل (أينما تكونوا) بقوله: (ولا تظلمون فتيلا). ينظر البحر المحيط (٧١٧/٣).

(١١) كذا عند ابن الأنباري والنحّاس و أبي عمرو. الإيضاح (٦٠٠/٢)، القطع والائتناف(١٥٥)، المكتفى(٢٢٢).

﴿ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ ﴾ [٧٨] حسن (*) (١)، ومثله : ﴿ مِنۡ عِندِكَ ﴾ [٧٨]، ﴿ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ ﴾ [٧٨] (٢) كاف، أي: (**) خلقاً وتقديرا ﴿ حَدِيثٗا ﴾ [٧٨] (٣) تامّ. اتفق علماء الرسم على قطع اللام هنا عن (هؤلاء)

[ب١٠١] وفي ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ﴾ في الكهف[١٨: ٤٩] و ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ في الفرقان [٢٥: ٧] و ﴿ فَمَالِ/ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ في المعارج [٧٠: ٣٦] و (***) قال أبو عمرو (٤): في هذه الأربعة (****) اللام (*****) منفصلة

[ط١٠٤] عمّا بعدها. (٥) وجه انفصال هذه الأربعة ما حكاه الكسائي (٦) من أنَّ (مال) / فيها جارية مجرى ما بال ؟ و ما شأن ؟ وأنَّ قوله مالزيد ؟ وما بال زيد ؟ بمعنى واحد، وقد صحّ أنَّ اللام في الأربعة لام جرّ . انتهى أبو بكر اللّبيب (٧) على الرائية باختصار (٨).

(*) في (أ) : أحسن. والصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ الوقف على ما بعده ﴿ من عندك ﴾ مثله. وكل وقف من هذين الوقفين مستقل بنفسه؛ لأنّ ما بعده شرط وجواب، كما أنّ النّفس يقصر عن بلوغ هذا الوقف؛ لأنّ من أول الآية إلى (من عندك) كلام طويل.

(١) عند السجاوندي الوقف جائز للفصل بين النقيضين. علل الوقوف (٤٢٧/٢).

(٢) عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٠/٢)، القطع والائتناف(١٥٥)، المكتفى (٢٢٢).

(**) في (أ) : سقط (أيّ).

(٣) عند النحّاس حسن. القطع والائتناف(١٥٥).

(***) في (ب) : سقطت (الواو).

(٤) سبقت ترجمته ص(١١).

(****) في (أ) : قال أبو عمرو وهذه الأربعة، في (ب) : قال أبو عمرو هذه الأربعة.

(*****) في (أ) : سقط (اللام).

(٥) المقنع (٨٠).

(٦) سبقت ترجمته ص(٩).

(٧) لم أقع على ترجمته.

(٨) وهو ممّا انفرد به المؤلف. فلم أقع على قول أبي بكر في أيّ مصدر أو مرجع.

وأبو عمرو [١] يقف على ما وقف بياناً، إذ لا يوقف على لام الجرّ دون مجرورها، والكسائي [٢] قال [*] عليها وعلى اللام منفصلة عمّا بعدها اتّباعاً للرسم العثماني، وليست اللام في هذه الأربعة متّصلة بـ (ما) [**] كما قد يتوهّم أنّهما حرف واحد [٣]. ﴿ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [٧٩] حسن فصلاً بين النقيضين، ﴿ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ [٧٩] [٤] كاف، أي: وأنا كتبتها عليك، قيل في قوله : (فمن نفسك) إنَّ [***] همزة الاستفهام محذوفة والتقدير: أفمن نفسك؟ نحو قوله ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [الشعراء٢٦: ٢٢] التقدير أو تلك نعمة ؟ [****] [٥]، وقرأت عائشة [٦] رضي الله عنها (فَمَن نفسُك)؟ بفتح ميم (مَن) ورفع السين على الابتداء والخبر، أي: [*****] أيّ شيء نفسُك حتى تنسب إليها فعلاً [٧].

---

[١] سبقت ترجمته ص(١١).

[٢] سبقت ترجمته ص(٩).

[*] في (ب) : سقط (قال).

[**] في (أ) : متّصلة بما بعدها.

[٣] هذه اللاّم متّصلة عند البصريين وكذلك عند الفرّاء؛ لأنّها لام خفض. والوقف في كلا الحالتين خطأ؛ لأنّ الوقف الأوّل - وقف أبي عمرو والكسائي - على (ما) يعني الوقوف على المبتدأ دون الخبر وهذا لا يجوز. والوقف الثاني على (اللام) الجارة دون المجرور اتّباعاً للرّسم لا يجوز للوقوف على حرف الجّر دون مجروره، وإنّما يجوز ذلك لضرورة قطع النَّفَس. ينظر معاني القرآن للفراء (٢٧٨/١)، البحر المحيط (٧١٨/٣)، الدرّ المصون (٣٩٩/٢).

[٤] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٠/٢)، القطع والائتناف(١٥٥)، المكتفى (٢٢٢).

[***] في (ب) : سقط (إنّ).

[****] في (أ) : التقدير: وأتلك.

[٥] اتّفاق أغلب النحويين على حذف همزة الاستفهام إذا جاء في جملتها (أم) المعادلة العاطفة. والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس. وقال ابن هشام يجوز حذف همزة الاستفهام سواء تقدّمت على (أم) أم لم تتقدّم. ينظر مغني اللبيب (١٩،٢٠/١). وقال ابن خالويه قرأت هذه الآية بالاستفهام (أفمن نفسك؟) وقال هذا الوجه حكاه الكسائي عن بعضهم. مختصر الشواذ (٢٧).

[٦] سبقت ترجمتها ص(٧١).

[*****] في (ب) : سقط (أيّ).

[٧] خرّج هذه القراءة أبو حيّان في البحر المحيط (٧٢١/٣).

﴿ رَسُولًا ﴾ [٧٩] حسن [١]، ﴿ شَهِيدًا ﴾ [٧٩] تامّ [٢]، ﴿ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [٨٠] [٣] كاف؛ للابتداء بالشرط ﴿حَفِيظًا ﴾ [٨٠] حسن [٤]، ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ ﴾ [٨١] كاف على استئناف ما بعده وارتفع (طاعة) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: أمرنا طاعةٌ لك [٥]. وقيل ليس بوقف؛ لأنّ الوقف عليه يوهم أنَّ المنافقين موحدون [*]. وليس كذلك. وسياق الكلام في بيان نفاقهم، وذلك لا يتم إلاَّ بوصله إلى / [١١٩أ] (تقول) [٦]، ﴿ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ﴾ [٨١] حسن، ومثله ﴿ مَا يُبَيِّتُونَ ﴾ [٨١] ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [٨١] كاف [**]، ﴿ وَكِيلًا ﴾ [٨١] [٧] تام، ﴿ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [٨٢] [٨] حسن؛ لانتهاء الاستفهام على قول من قال: المعنى [***] ولو كان ما تخبرونه مما ترون [****] من عند غير الله لاختلف فيه، ومن قال المعنى ولو كان القرآن من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيرا [٩] فعلى هذا يكون

[١] كذا عند ابن الأنباري، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٠/٢)، المكتفى(٢٢٢).

[٢] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١) .

[٣] عند النحّاس، قال أبو عبد الله المقرئ تام، وعند السجاوندي جائز. القطع والائتناف (١٥٥)، علل الوقوف (٤٢٧/٢).

[٤] كذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو تام. القطع والائتناف (١٥٥)، المكتفى (٢٢٢).

[٥] قال السّمين ولا يجوز إظهار هذا المبتدأ؛ لأنّ الخبر مصدر بدلٌ من اللفظ بفعله. وقد ذكر فيه النّحاة و المفسّرون وجهاً آخر، وهو مبتدأ والخبر محذوف. والتّقدير عندنا طاعة، أو منّا طاعة. ينظر الدرّ المصون (٤٠١/٢).

[*] في (ب) : المنافقين موجودين.

[٦] قال السجاوندي الوقف على (طاعة) مجوز؛ لأنّ مقصود الكلام في بيان نفاقهم إنّما يتمّ على قوله (غير الذي تقول). علل الوقوف (٤٢٧/٢).

[**] في (أ) : ﴿ ما يبيتون ﴾ كاف، ﴿ وتوكل على الله ﴾ أكفى، والصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ ما بعد قوله (يبيتون) قوله (فأعرض عنهم) فهو التفات من الإخبار إلى الخطاب، وهو بداية كلام جديد فلا يمكن أنْ يكون الوقف أكفى.

[٧] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو تام. القطع والائتناف(١٥٥)، المكتفى(٢٢٢).

[٨] كذا عند النحّاس فهو حسن على معنى وكاف على معنى آخر. القطع والائتناف(١٥٥).

[***] في (أ)+(ب) : سقط (المعنى).

[****] في (ب) : لو كان ممّا تخبرون ممّا ترونه، في (أ) لو كان ما تخبرون ممّا ترونه.

[٩] ينظر معاني القرآن وإعرابه (٦٧/٢).

كافيا؛ لأنّ كلام الناس يختلف [*] فيه ويتناقض، إمّا في اللفظ والوصف، وإمّا في المعنى بتناقض الأخبار [**]، أو الوقوع على خلاف المخبر به، أو اشتماله [***] على ما لا يلتئم [****]، أو كونه يمكن معارضته، والقرآن ليس فيه شيء من ذلك. كذا في أبي حيان [١] [٢]. ﴿ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴾ [٨٢] [٣] كاف ﴿ أَذَاعُواْ بِهِۦ ﴾ [٨٣] يبنى الوقف على ذلك والوصل على اختلاف المفسّرين في المستثنى منه، فقيل مستثنى من فاعل (اتبعتم)، أي: لاتبعتم الشيطان إلاَّ قليلا منكم فإنه لم يتّبعه قبل إرسال محمد ﷺ . وذلك القليل كقس بن ساعدة [٤] وزيد بن عمرو بن نفيل [*****] [٥] و ورقة بن نوفل [٦] [٧] ممن كان على دين عيسى عليه السلام قبل البعثة، وعلى هذا فالاستثناء

---

[*] في (ب) : فيُختلف.

[**] في (ب) : بتناقض إخبار.

[***] في (أ) : إذْ اشتماله.

[****] في (أ)+(ب): على ما لا يلائم ولا يلتئم، في (ط) على ما يلتئم وما لا يلتئم. والصّواب من أثبتناه نقلاً من أبي حيّان.

[١] سبقت ترجمته ص(٢١٠).

[٢] وأضاف أبو حيّان بأنّ كلام القرآن لا يقدر عليه إلاّ العالم بما لا يعلمه أحد سواه. البحر المحيط (٧٢٦/٣).

[٣] عند أبي عمرو تام. المكتفى(٢٢٢).

[٤] سبقت ترجمته ص(٣٣٠).

[*****] في (أ)+(ب)+ (ط): عمرو بن نفيل، والصّواب زيد بن عمرو بن نفيل.

[٥] سبقت ترجمته ص(٣٣٠).

[٦] ورقة بن نوفل بن عبد العزّى بن قصي القرشي الأسدي ابن عمّ خديجة زوج النبي ﷺ. وهو الذي ذهب إليه النبيّ عند نزول جبريل عليه في الغار. وقد كان حكيماً تنصّر من الجاهلية، وكان يكتب الخط العربي، أسد الغابة (٦٤٦/٤).

[٧] ينظر المحرر الوجيز(٤٦٠)، تفسير القرآن العظيم (٥٩٤/٥).

منقطع؛ لأنّ المستثنى لم يدخل تحت الخطاب [١]. وقيل الخطاب في قوله : ﴿ لَٱتَّبَعۡتُمُ ﴾ [٨٣] لجميع الناس على العموم، والمراد بالقليل أمة محمد [*] ﷺ خاصة، كان أصحاب رسول الله ﷺ همّوا بأمور إلاّ طائفة منهم [**] [٢]، ويؤيّد هذا القول حديث [***] ((ما أنتم فيمن سواكم من الأمم إلاَّ كالرّقمة البيضاء في الثور الأسود)) [٣]، وقيل مستثنى من قوله (لعلمه الذين يستنبطونه منهم) [٤]، وقيل مستثنى [****] من الضمير في (أذاعوا به).[٥] وقيل مستثنى من الاتّباع

---

[١] ذكر أغلب النّحاة هذا الوجه، وقالوا هو لقوم من الأقوام، وقال الزجّاج: هذا ليس قول أحد من أهل اللغة؛ لأنّهم أجمعوا أنّه استثناء من قوله (لعلمه الذي يستنبطونه منهم إلاّ قليلا). معاني القرآن وإعرابه (٦٨/١).

[*] في (أ) : والمراد بالقليل أنّه محمد.

[**] في (ط) خاصة (أيّ هم أمة رسول الله ﷺ لا طائفة منهم).

[٢] قاله الضحاك. والوقف على هذا القول عند النحّاس على قوله (أذاعوا به)، والوقف على (يستنبطونه) أولى بالصّواب. ينظر المحرر الوجيز(٤٦٠)، تفسير القرآن العظيم (٥٩٣/٥)، القطع والائتناف(١٥٥).

[***] في (أ) : الحديث.

[٣] الحديث ورد في كتب الأحاديث بألفاظ مختلفة، منها : إنّ مثلكم في الأمم كمثل الشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود، أو كالرّقمة في ذراع الحمار. صحيح البخاري (٢٢٥٩/٤، ٢٢٦٠) برقم (٦١٦٥) باب: إنّ زلزلة الساعة شيء عظيم. والرّقمة: الخط، والرّقمتان في الحمار هما الأثران في باطن عضديه. والغاية بيان قلّة عدد المؤمنين بالنسبة إلى الكافرين. ومنها: ما أنتم في سواكم من الأمم إلّا كالشعرة السّوداء في الثور الأبيض، أو كالشعرة البيضاء في الثور الأسود. صحيح مسلم (١١٠٧/٢) برقم (٢٢١) باب كون هذه الأمّة نصف أهل الجنّة. ومنها : إنّ أمتي في الأمم كالشعرة البيضاء في الثور الأسود. مسند أحمد (٣١٨/٣) برقم (٨٩٢٢).

[٤] قاله قتادة، وعلى هذا يكون الوقف عند النحّاس على (أذاعوا به) ولا تقف على (لعلمه الذي يستنبطونه منهم). قال الزجّاج في قول قتادة: أجمع أهل اللغة كلّهم أنّ المعنى كذلك. قال السّمين والتّقدير على هذا: لعلمه المستنبطون منهم إلاّ قليلا. ينظر القطع والائتناف(١٥٥)، معاني القرآن وإعرابه (٦٨/١)، الدرّ المصون (٤٠٢/٢)، تفسير القرآن العظيم (٥٩٤/٥).

[****] في (أ) : وقيل استثني.

[٥] قاله ابن عباس، واختاره الكسائي والفرّاء والأخفش وأبو حاتم السجستاني ورجّحه الطبري. وقال الزجّاج هو قول النّحويين. والوقف على هذا القول عند النحّاس على قوله (إلاّ قليلا) ولا تقف على ما قبله. ينظر البحر المحيط (٧٣٠/٣)، معاني القرآن للفراء (٢٧٩، ٢٨٠/١)، تفسير الطبري (٢٦٣/٧)، معاني القرآن وإعرابه (٦٨/١)، القطع والائتناف (١٥٥).

كأنه قال: [*] لاتبعتم الشيطان ((اتباعاً غير قليل [١]، وقيل مستثنى من قوله : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ ﴾ [٨٣]، أي: [**])) [***] إلاَّ قليلاً منكم لم يدخله [****] الله في فضله ورحمته ، [ب١٠٢] فيكون الممتنع / من اتباع الشيطان ممتنعاً [*****] بفضله ورحمته، فعلى الأول يتمّ الكلام على أذاعوا به. ولا يوقف على (منهم) حتى يبلغ (قليلاً)؛ لأنّ الأمر إذا ردّوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلِمَه [******] الجماعة، ولم يكن للاستثناء من المستنبطين معنى. ((وجعله مستثنى [*******] من قوله (ولولا فضل الله عليكم ورحمته) بعيد [********]؛ لأنّه يصير المعنى ولولا فضل الله عليكم ورحمته)) [*********] لاتّبع الجماعة الشيطان، والكلام في كونه استثناءً [**********] منقطعاً أو متّصلاً، وعلى كل قول ممّا ذكر يطول شرحه، ومن أراد ذلك فعليه بالبحر [ط١٠٥] المحيط [٢]، ففيه العذب العذاب والعجب / العجاب وما ذكرناه [٣] هو ما يتعلق بما نحن فيه. وهذا الوقف جدير بأن يخصّ بتأليف.

---

[*] في (أ) : لأنّه قال، في (ب) : سقط كأنّه قال.

[١] ذكر هذا الوجه ابن عطيّة. المحرر الوجيز(٤٦١،٤٦٠).

[**] في (أ) : أيّ لاتبعتم الشيطان.

[***] في (ب) : سقط ما بين القوسين ((اتباعا.....أيّ)).

[****] في (أ)+(ب) : : ممّن لم يدخله.

[*****] في (ب) : ممتنعاً من.

[******] في (ب) : علمه.

[*******] في (ب) : وعلى أنّه مستثنى.

[********] في (ب) : فبعيد

[*********] سقط ما بين القوسين((وجعله.....ورحمته)).

[**********] في (ب) : في كونه استثني.

[٢] البحر المحيط لأبي حيّان سبقت ترجمته ص(٢١٠).

[٣] ينظر البحر المحيط (٣/٧٣٠،٧٢٩).

[أ١٢٠] ﴿ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ [٨٣] كاف، ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [٨٣] تام [١]؛ للابتداء بالأمر/ ﴿ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [٨٤] جائز؛ لأنّ ما بعده يصلح مستأنفاً وحالاً [٢]، ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٨٤] حسن [٣]، ﴿ كَفَرُواْ ﴾ [٨٤] كاف [٤]، ﴿ تَنكِيلًا ﴾ [٨٤] تامّ؛ للابتداء بالشرط [٥] ﴿ نَصِيبٌ مِّنْهَا ﴾ [٨٥] جائز؛ للابتداء بالشرط [٦]، وعلى قاعدة يحيى بن نصير [٧] لا يوقف على أحد المزدوجين حتى يأتي بالثاني [٨] وهو(كفل منها). ﴿ كِفْلٌ مِّنْهَا ﴾ [٨٥] [٩] كاف، ﴿ مُّقِيتًا ﴾ [٨٥] تامّ [١٠] ﴿ أَوْ رُدُّوهَآ ﴾ [٨٦] [١١] كاف، ﴿حَسِيبًا ﴾ [٨٦] تام، [١٢] ﴿ إِلَّا هُوَ ﴾ [٨٧] جائز [١٣]، ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [٨٧] كاف، ﴿ حَدِيثًا ﴾ [٨٧] تام.

---

[١] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٦٠١/٢)، المكتفى(٢٢٢).

[٢] كذا عند السجاوندي. علل الوقوف (٤٢٨/٢).

[٣] كذا عند ابن الأنباري والنحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠١/٢)، القطع والائتناف(١٥٦)، المكتفى(٢٢٢).

[٤] كذا عند أبي عمرو. المكتفى(٢٢٢).

[٥] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف(١٥٦)، المكتفى(٢٢٢).

[٦] كذا عند السجاوندي. علل الوقوف (٤٢٨/٢).

[٧] سبقت ترجمته ص(٦٣).

[٨] ينظر النشر (١٨٧/١).

[٩] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٣).

[١٠] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٣).

[١١] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٣).

[١٢] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف(١٥٦)، المكتفى(٢٢٢).

[١٣] الوقف هنا جائز؛ لأنّ ما بعده لام القسم. وذكر أبو السّعود في تفسيره أنّ الجملة المقسمة إمّا مستأنفة لا محل لها، أو خبر ثان للمبتدأ، أو هي الخبر. و(لا إله إلاّ هو) اعترض. تفسير أبي السعود (٢١١/٢). وهو قول العكبري أيضاً. إملاء ما منّ به الرحمن(١٦٩).

﴿ فِئَتَيْنِ ﴾ [٨٨] جائز عند أبي حاتم [١] قاله [*] الهمذاني [٢] [٣]. وقال النكزاوي [٤] : ليس بوقف؛ لأنّ قوله (والله أركسهم بما كسبوا) من تمام المعنى؛ لأنّ هذه الآية نزلت في قوم هاجروا من مكة إلى المدينة سرّاً فاستثقلوها فرجعوا إلى مكة سرّاً. فقال بعض المسلمين إن لقيناهم قتلناهم وصلبناهم؛ لأنّهم قد [**] ارتدّوا، وقال قوم أتقتلون قوماً على دينكم من أجل [***] أنهم استثقلوا المدينة. فخرجوا عنها [****]؟ فبين الله [*****] نفاقهم، فقال (فما لكم في المنافقين فئتين)، أي: مختلفين (والله أركسهم بما كسبوا)، أي: ردهم [******] إلى الكفر فعتّب الله على كونهم انقسموا فيهم فرقتين [٥]، و(فئتين) حال من الضمير المتصل بحرف الجر. [٦] ﴿ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ﴾ [٨٨] [٧] كاف؛ لانتهاء الاستفهام، ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٨٨] [٨] أكفى مما قبله، ﴿ سَوَآءً ﴾ [٨٩] حسن [٩]، ﴿ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [٨٩] أحسن مما قبله؛ للابتداء بالشرط.

---

[١] سبقت ترجمته ص(٩).

[*] في (ب) : قال الهمذاني.

[٢] سبقت ترجمته ص(٤٧).

[٣] كتاب الهمذاني في الوقف والابتداء ليس بين أيدينا.

[٤] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[**] في (أ) : سقط (قد).

[***] في (ب) : سقط (أجل).

[****] في (أ) : فخرجوا منها.

[*****] في (ب) : سقط (الله).

[******] في (ب) : أيّ على ردّهم.

[٥] كتاب النّكزاوي ليس ين أيدينا. وهذا الكلام الذي ذكره الأشموني على أنه للنكزاوي قاله ابن الأنباري قبله. فالوقف عند ابن الأنباري حسن بناءً على هذا التفسير والوقف عند النحّاس حسن أيضاً. وكان الزجّاج قد ذكر شيئاً من هذا التفسير أيضاً. ينظر الإيضاح (٦٠١،٦٠٢/٢)، القطع والائتناف (١٥٦)، معاني القرآن وإعرابه (٧١/١)، تفسير القرآن العظيم (٥٩٦/٥).

[٦] والعامل فيها الاستقرار الذي تعلّق به (لكم). الدرّ المصون (٤٠٧/٢).

[٧] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٢/٢)، المكتفى(٢٢٣).

[٨] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف(١٥٦).

[٩] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٢/٢)، القطع والائتناف(١٥٦)، المكتفى(٢٢٣).

﴿ وَجَدتُّمُوهُمۡۚ ﴾ [٨٩] [١] كاف، ﴿ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرًا ﴾ [٨٩] تقدّم ما يغني عن إعادته فلا وقف من قوله : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنۡهُمۡ وَلِيّٗا ﴾ [٨٩] إلى ﴿ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡ ﴾ [٩٠] فلا يوقف على ﴿ نَصِيرًا ﴾ [٨٩] [٢] ولا على ﴿ مِّيثَٰقٞ ﴾ [٩٠] ولا على ﴿ صُدُورُهُمۡ ﴾ [٩٠] لاتّصال الكلام بعضه ببعض ﴿ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ ﴾ [٩٠] كاف، ومثله: ﴿ فَلَقَٰتَلُوكُمۡ ﴾ [٩٠] [٣]؛ للابتداء بالشرط مع الفاء ﴿ ٱلسَّلَمَ ﴾ [٩٠] ليس بوقف؛ لأنّ جواب فإن لم يأت بعد [٤]. ﴿ سَبِيلٗا ﴾ [٩٠] [٥] كاف ﴿ قَوۡمَهُمۡ ﴾ [٩١] جائز: ﴿ أُرۡكِسُواْ فِيهَا ﴾ [٩١] حسن [٦]. تقدّم أنَّ (كلّما) أنواع ثلاثة، ما هو [*] مقطوع اتفاقاً وهو قوله : ﴿ مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُ ﴾ في إبراهيم [١٤: ٣٤]، ونوع مختلف فيه، وهو ﴿ كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ ﴾ [النساء٤:٩١]، ﴿ كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ ﴾ [الأعراف٧:٣٨] ، ﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ ﴾ [المؤمنون٢٣:٤٤] ، ﴿ كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ ﴾ [تبارك ٦٧:٨] [**]، والباقي موصول اتفاقاً [٧]. ﴿ حَيۡثُ ثَقِفۡتُمُوهُمۡ ﴾ [٩١] صالح، ﴿ مُّبِينٗا ﴾ [٩١] تامّ. [٨]

---

[١] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس ليس بقطع كاف، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٢/٢)، القطع والائتناف (١٥٦)، المكتفى(٢٢٣).

[٢] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند السجاوندي، والجميع على أنّ ما بعده استثناء مما قبله. الإيضاح (٦٠٢/٢)، القطع والائتناف(١٥٦)، علل الوقوف (٤٣٠/٢).

[٣] عند ابن الأنباري حسن، عند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف، وعند السجاوندي جائز. الإيضاح (٦٠٢/٢)، القطع والائتناف(١٥٧)، المكتفى(٢٢٣). علل الوقوف (٤٣٠/٢).

[٤] كذا عند السجاوندي. علل الوقوف (٤٣٠/٢).

[٥] عند النحّاس حسن. القطع والائتناف(١٥٧).

[٦] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف، وعند السجاوندي جائز. المصادر نفسها في (٣).

[*] في (أ) : سقط (ما هو).

[**] في (ب) : سقط (فوج).

[٧] تقدّم الحديث عن ذلك. ينظر المقنع(٧٩).

[٨] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٦٠٢/٢)، القطع والائتناف(١٥٦)، المكتفى (٢٢٣).

﴿ إِلَّا خَطَـًٔا﴾ [٩٢] [١] ليس بوقف. جعل أبو عبيدة [٢] والأخفش [٣] (إلاَّ) في معنى (ولا)، والتقدير ولا خطأً. [٤] والفراء [٥] جعل (إلاَّ) في قوّة (لكن) على معنى الانقطاع، أي: لكن من قتله خطأً فعليه تحرير رقبة [٦]. فعلى قوله يحسن الابتداء بـِ ﴿ إِلَّا خَطَـًٔا ﴾ [٩٢]، ولا يوقف على ﴿خَطَـًٔا﴾ [٩٢] إذ المعنى فيما بعده [٧] ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ ﴾ [٩٢] [٨] كاف؛ للابتداء بحكم آخر، ومثله ﴿ مُّؤۡمِنَةٖۚ ﴾ [٩٢] [٩] في الموضعين / ﴿مُتَتَابِعَيۡنِ ﴾ [٩٢][١٠] جائز إن نصب (توبة) بفعل مقدر. [أ١٢١]

---

[١] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو كاف، وعند السجاوندي جائز. الإيضاح (٦٠٢/٢)، المكتفى(٢٢٣)، علل الوقوف (٤٣٠/٢).

[٢] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٣] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٤] قال أبو عبيدة هذا الكلام تستثني العرب الشيء من الشيء، وليس منه على اختصار ولا ضمير، وليس لمؤمن أنْ يقتل مؤمناً على حال إلاّ مخطئاً. وقال ابن الأنباري الوقف على قول أبي عبيدة والأخفش حسن أيضاً. وذكر النحّاس أنّ الوقف عند أبي عبيدة تام. وقدْ خالف أئمة النّحو أبا عبيدة ولم يجيزوا أنْ تكون (إلاّ) بمعنى (الواو) وأيضاً فإنّ الخطأ لا يحظر. ينظر مجاز القرآن (١٥٢/١)، الإيضاح (٦٠٣/٢)، القطع والائتناف(١٥٧).

[٥] سبقت ترجمته ص(١٠٧).

[٦] وأضاف الفرّاء لا يجوز أنْ تكون (إلاّ) بمعنى (الواو) إلاّ إذا تقدّم ذلك استثناء آخر فيكون الثّاني عطفاً عليه. معاني القرآن (٨٩/١). وذكر الزمخشري في هذه الآية وجوهاً كثيرة من النصب على الحال أو الصفة، أو المفعول لأجله. وعندها لا يكون استثناء منقطعاً ولا متّصلاً. الكشاف (٤٧٥،٤٧٦/١).

[٧] قاله ابن الأنباري. الإيضاح (٦٠٣/٢).

[٨] عند النحّاس تام على قول نافع، والتمام عند الأخفش (إلى أهله : ٩٢)، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف(١٥٧)، المكتفى(٢٢٣).

[٩] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو، وعند السجاوندي جائز. الإيضاح (٦٠٣/٢)، القطع والائتناف(١٥٧)، المكتفى(٢٢٣)، علل الوقوف (٤٣٠/١).

[١٠] عند ابن الأنباري غير تام، وعند النحّاس وقف صالح، وجعله السجاوندي وقف مجوّز (أيّ من وجه واحد) لأنّ بعده (توبة) يصلح أنْ يكون مصدراً لفعل محذوف. والأوجه أنّه مفعول لأجله، أي: لتوبة. الإيضاح (٦٠٣/٢)، القطع والائتناف(١٥٧)، علل الوقوف (٤٣٠،٤٣١/١).

[ب١٠٣] أي: يتوب الله عليه توبة، وليس بوقف إن نصب بما قبله؛ لأنّه مصدر وضع / موضع الحال [١] ﴿ تَوۡبَةً مِّنَ ٱللَّهِۗ ﴾ [٩٢] [٢] كاف، ﴿ حَكِيمًا ﴾ [٩٢] تامّ؛ للابتداء بالشرط [٣]، ومثله : ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٩٣]؛ للابتداء بيا النداء [٤]، ﴿ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [٩٤] حسن [٥]، ﴿ لَسۡتَ مُؤۡمِنًا ﴾ [٩٤] صالح

[ط١٠٦] لأنّ ما بعده يصلح أن يكون حالاً، أي: لا تقولوا مبتغين، أو استفهاماً بإضمار همزة الاستفهام / أي: أتبتغون. قاله السجاوندي. [٦] [٧] ﴿ ٱلدُّنۡيَا ﴾[٩٤] حسن، ومثله : ﴿ كَثِيرَةٞۚ ﴾ [٩٤]، ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْۚ ﴾ [٩٤] كاف؛ للابتداء بـ (إنّ)، ﴿ خَبِيرًا ﴾ [٩٤] تامّ.

---

[١] والنصب على الحال هو على حذف مضاف تقديره : فعليه كذا حال كونه صاحب توبة؛ لأنّك لو قلت (فعليه صيام شهرين تائباً إلى الله) لم يجز، فلا بدّ من تقدير هذا المضاف. وذكر فيه أبو البقاء أنّه مفعول لأجله. والتّقدير: شرع ذلك لكم توبة منه و لا يجوز أنْ يكون العامل فيه (صوماً) إلاّ على تقدير حذف مضاف، أي: لوقوع أو لحصول توبة من الله. قال السّمين وإنّما تقدير المضاف؛ لأنّك إنْ جعلت الصّيام عاملاً، اختلّ شرط من شروط النّصب؛ لأنّ فاعل الصّيام غير فاعل التّوبة. ينظر إملاء ما منّ به الرحمن(١٧١)، الدرّ المصون (٤١٥/٢).

[٢] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٣/٢)، القطع والائتناف(١٥٧)، المكتفى(٢٢٣).

[٣] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف(١٥٧)، المكتفى(٢٢٣).

[٤] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٣) .

[٥] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[٦] سبقت ترجمته ص(١١).

[٧] والوقف عند السجاوندي جائز على هذا التقدير الذي ذكره الأشموني. علل الوقوف (٤٣١/٢)، وينظر إملاء ما منّ به الرحمن(١٧١).

﴿ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾ [٩٥] ليس بوقف، سواء قرئ بالرفع صفة لقوله : (القاعدون) [١]، أو بالنّصب حالاً ممّا قبله [٢]، أو بالجر صفة للمؤمنين [٣]. ﴿ وَأَنفُسِهِمْ ﴾ [٩٥] الأوّل حسن، وقال الأخفش [٤] تامّ؛ لأنّ المعنى لا يستوي القاعدون والمجاهدون؛ لأنّ الله قسّم المؤمنين قسمين، قاعد، ومجاهد. وذكر عدم التساوي بينهما [٥] ﴿ دَرَجَةً ﴾ [٩٥] [٦] حسن، ومثله ﴿ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [٩٥] [٧]، ﴿ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [٩٥] [٨] ليس بوقف؛ لأنّ ما بعده بدل من (أجراً)، وإن نصب بإضمار فعل [٩] حسن الوقف على (عظيماً). ﴿ وَرَحْمَةً ﴾ [٩٦] حسن [١٠]، ﴿ رَّحِيمًا ﴾ [٩٦] تامّ [١١].

---

[١] قرأ نافع والكسائي وابن عامر بالنّصب، والباقون بالرّفع. وخرّج أبو حيّان قراءة الجر على أنّها للأعمش وأبي حيوة. والرفع على الصفة هو مذهب سيبويه. وذكر أبو حيّان أنّ بعض النّحويين أجاز فيه البدل؛ لأنّه جاء بعد نفي، وهو الأولى من الصفة لوجهين، الأوّل: أنهم نصّوا على أنّه الأفصح في النفي البدل ثمّ النّصب على الاستثناء ثم الوصف في رتبة ثالثة، والثاني: أنّه تقرّر أنّ (غيراً) نكرة في أصل الوضع وإنْ أضيفت إلى معرفة، وهذا هو المشهور. ينظر السبعة في القراءات(١٨١)، التيسير(٨١)، الكتاب (٣٣٢/٢)، البحر المحيط (٣٥/٤)، الدرّ المصون (٤١٧/٢).

[٢] وذكر فيه وجه آخر على قراءة النصب، وهو النصب على الاستثناء من (القاعدين)، وهو الأظهر؛ لأنّه المحدّث عنه. ينظر الدرّ المصون (٤١٧/٢).

[٣] وتأويل هذا الوجه أيضاً كما تقدّم في وجه الرّفع على الصفة. الدرّ المصون (٤١٧/٢).

[٤] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٥] معاني القرآن (٢٤٥/١)، القطع والائتناف(١٥٩).

[٦] عند النحّاس، قال نافع تام، وقال غيره حسن. المصدر نفسه(١٥٩).

[٧] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٤/٢)، القطع والائتناف(١٥٩)، المكتفى(٢٢٣).

[٨] عند النحّاس ليس بقطع حسن؛ لأنّ (درجات) بدل من (أجراً). القطع والائتناف (١٥٩).

[٩] قاله ابن عطيّة، وبالتالي يكون تأكيداً للأجر، كما تقول (لك عليّ ألف درهم عُرْفاً) كأنّك قلت أعرفها عرفاً. المحرر الوجيز(٤٧١).

[١٠] كذا عند ابن الأنباري، وعند أبي عمرو. الإيضاح (٦٠٤/٢)، المكتفى(٢٢٣).

[١١] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٧).

﴿ فِيمَ كُنتُمۡ ﴾ [٩٧] جائز ومثله ﴿ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ ﴾ [٩٧]. ﴿ فِيهَاۚ ﴾ [٩٧] [١] كاف لتناهي الاستفهام بجوابه، ﴿ جَهَنَّمُۖ ﴾ [٩٧] حسن، ﴿ مَصِيرًا ﴾ [٩٧] تقدّم ما يغني عن إعادته، وهو رأس آية وما بعده متعلّق بما قبله؛ لأنّ قوله : ﴿ إِلَّا ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ ﴾ [٩٨] منصوب على ((الاستثناء من الهاء والميم في (مأواهم) وصلح ذلك؛ لأنّ المعنى فأولئك في جهنم، فحمل الاستثناء))[*] على المعنى فهو متّصل، وأيضاً فإن قوله: (لا يستطيعون حيلة) جملة في موضع الحال من المستضعفين، والعامل في الحال هو [**] العامل في المستثنى بتقدير إلاَّ [***] المستضعفين غير مستطيعين حيلة، وإن جعل منقطعاً وأنَّ هؤلاء المتوفين [****] إما كفار أو عصاة بالتخلف فلم يندرج فيهم المستضعفون، وهذا أوجه [٢]. وحسن [*****] الوقف على ﴿ مَصِيرًا ﴾ [٩٧] [٣]. ﴿سَبِيلًا ﴾ [٩٨] [٤] جائز ﴿ عَنۡهُمۡۚ ﴾ [٩٩] حسن [٥]. قال أبو عمرو [٦] في المقنع [٧]: اتّفق علماء الرسم على حذف الألف بعد الواو الأصلية في موضع واحد، وهو هنا: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعۡفُوَ عَنۡهُمۡۚ ﴾ لا غير. وأما قوله تعالى ﴿ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِى ﴾ وقوله : ﴿وَنَبۡلُوَاْ أَخۡبَارَكُمۡ﴾ و ﴿لَن نَّدۡعُوَاْ ﴾ فإنهن كتبن بالألف [******] بعد الواو. انتهى.[*******] [٨]

---

[١] عند ابن الأنباري والنحّاس حسن، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٤/٢)، القطع والائتناف(١٥٩)، المكتفى(٢٢٣).

[*] في (أ) : سقط ما بين القوسين ((الاستثناء.....الاستثناء)).

[**] في (أ)+(ب) : سقط (هو).

[***] في (أ) : بتقدير و إلاّ.

[****] في (أ)+(ب) : هؤلاء المتوفّون.

[٢] ينظر الدرّ المصون (٤١٩/٢).

[*****] في (أ) : ويحسن.

[٣] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس ليس بقطع حسن للاستثناء بعده، وعند أبي عمرو كاف، وعند السجاوندي لا يوقف عليه للاستثناء بعده الإيضاح (٦٠٤/٢)، القطع والائتناف(١٥٩)، المكتفى(٢٢٣)، علل الوقوف (٤٣٢/٢).

[٤] عند السجاوندي لا يوقف عليه. علل الوقوف (٤٣٢/٢).

[٥] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف(١٥٩).

[٦] سبقت ترجمته ص(١١).

[٧] المقنع في رسم مصاحف الأمصار. سبقت ترجمته ص(١١).

[******] في (ب) : بألف.

[*******] في (ب)+(ط): سقط (انتهى).

[٨] المقنع(٣٤).

﴿عَفُوًّاغَفُورًا ﴾ [٩٩][(١)] تامّ؛ للابتداء بالشرط. ﴿وَسَعَةً﴾ [١٠٠] [(٢)] كاف؛ للابتداء بالشرط أيضاً، ولا وقف من قوله [(*)] ﴿ وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ ﴾ [١٠٠] إلى ﴿فَقَدۡ وَقَعَ أَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [١٠٠] [(**)] فلا يوقف على ﴿وَرَسُولِهِۦ﴾ [١٠٠] ولا على ﴿ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [١٠٠] ؛ لأنّ جواب الشرط لم يأت [(***)]، وهو ﴿ فَقَدۡ وَقَعَ أَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۗ ﴾ [١٠٠] وهو[(****)] كاف ﴿رَّحِيمًا﴾[١٠٠] تامّ، ((واختُلف في قوله (وإذا ضربتم) إلى (كفروا) هل هي آية واحدة خاصّة بقصر الصلاة في السّفر شرط الخوف[(*****)] وأنّه لا قصر مع الأمن أم آيتان[(******)] [١٢٢أ] / وأنّ قوله (إنْ خفتم أنْ يفتنكم الذين كفروا) نزل [(*******)] بعد سنة))؟ [(٣)] [(********)] ﴿ أَن تَقۡصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [١٠١] تامّ لتمام الكلام على قصر صلاة المسافر، وابتدئ ﴿ إِنۡ خِفۡتُمۡ ﴾ [١٠١] [(*********)] على أنهما آيتان. والشرط لا مفهوم له؛ إذ يقتضي [(**********)] أن القصر مشروط بالخوف، وأنّها لا تقصر [(**********)] مع الأمن ، بل الشرط فيما بعده وهو [(**********)] صلاة الخوف.

[(١)] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٥٩)، المكتفى (٢٢٣).

[(٢)] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف، وعند السجاوندي جائز. الإيضاح (٦٠٤/٢)، القطع والائتناف (١٥٩)، المكتفى (٢٢٤)، علل الوقوف (٤٣٢/٢).

[(*)] في (ب) سقط (قوله).

[(**)] في (أ)+(ب) :سقط (أجره على الله).

[(***)] في (أ) سقط (لم يأتِ).

[(****)] في (أ) سقط (وهو).

[(*****)] في (ب): بشرط الخوف.

[(******)] في (أ) سقط (آيتان).

[(*******)] في (أ) سقط (نزل).

[(٣)] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٥٩)، المكتفى (٢٢٤).

[(********)] في (ط) سقط ما بين القوسين ((واختلف.....بعد سنة))

[(*********)] في (أ)+(ب) : سقط (إنْ خفتم).

[(**********)] في (ب) إذْ تقتضي.

[(**********)] في (ب) لا تقصروا.

[(**********)] في (أ) وهي.

وإن أمنوا في صلاة الخوف ((أتموها [*] صلاة أمن، أي: إن سفرية فسفرية وإن حضرية فحضرية، وليس)) [**] الشرط في صلاة القصر. ثمّ افتتح تعالى صلاة الخوف فقال تعالى : ﴿ إِنۡ خِفۡتُمۡ﴾[١٠١] على إضمار الواو، أي: وإن خفتم كما تقدّم في ﴿ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ ﴾ [آل عمران ٣:١٤٦] ولا ريب لأحد في تمام القصة وافتتاح قصة أخرى [١]، ومن وقف على ﴿ كَفَرُوٓاْ ﴾ [١٠١] [٢] وجعلها آية مختصة بالسفر معناه خفتم أم لم تخافوا؟ فلا جناح عليكم أن تقصروا الصلاة في السفر[٣]، فقوله (من الصلاة) مجمل؛ إذ يحتمل القصر من عدد الركعات والقصر من هيئات الصلاة. ويرجع في ذلك إلى ما صح في الحديث. انظر أبا العلاء الهمذاني[٤] ﴿مُّبِينًا ﴾ [١٠١][٥] : تامّ ﴿أَسۡلِحَتَهُمۡ﴾ [١٠٢] [٦]

[ب١٠٤] حسن، ومثله: ﴿ مِن وَرَآئِكُمۡ ﴾ [١٠٢]، وكذا ﴿ وَأَسۡلِحَتَهُمۡۗ ﴾ [١٠٢] [٧] وهو / أحسن؛ لانقطاع النظم

[ط١٠٧] مع / اتّصال المعنى.

---

[*] في (ب) أتمّت.

[**] في (أ) سقط ما بين القوسين ((أتمّوها.....وليس)).

[١] قال القرطبي ذهب قوم إلى أنّ (إنْ خفتم) ليس متّصلاً بما قبله. وأنّ الكلام تمّ عند قوله (من الصّلاة). ثم افتتح فقال (إنْ خفتم أنْ يفتنكم الذين كفروا) فأقم لهم يا محمد صلاة الخوف. ويكون قوله (إنّ الكافرين كانوا لكم عدواً مبيناً) كلاماً معترضاً. وعلى هذا القول الجرجاني. وردّ غيرهم بأنّ هذا فيه تكلّف شديد. ينظر تفسير القرطبي (٩٢/٧)، تفسير القرآن العظيم (٦١٠/٥،٦٠٩).

[٢] عند النحّاس كاف وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٥٩)، المكتفى (٢٢٤).

[٣] قال القرطبي: قوله تعالى (إنْ خفتم) خرج الكلام على الغالب؛ إذْ كان الغالب على المسلمين الخوف في الأسفار. وذكر الطبري حديث يعلى بن أمية بسؤاله لعمر بن الخطاب إنّ الله تعالى يقول (إنْ خفتم) وقد آمن الناس، فسأل عمر النبي ﷺ عن ذلك فقال (صدقة تصدّق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته) ثم قال الطبري وهذا كلّه قول حسن، إلاّ أنّ القصر ليس مشرطاً بالخوف. ينظر تفسير القرطبي (٩٠/٧)، تفسير الطبري (٤٠٧/٤)، المحرر الوجيز (٤٧٥).

[٤] سبقت ترجمته ص(٤٧).

[٥] كتاب الهمذاني ليس بين أيدينا.

[٦] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٥٩)، المكتفى (٢٢٤).

[٧] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف، وعند السجاوندي جائز لانقطاع النّظم مع اتّحاد المعنى. الإيضاح (٦٠٤/٢)، القطع والائتناف (١٥٩)، المكتفى (٢٢٤)، علل الوقوف (٤٣٣/٢).

﴿ مَّيْلَةً وَٰحِدَةً ﴾ [١٠٢] حسن [١]، ﴿ وَخُذُوا۟ حِذْرَكُمْ ﴾ [١٠٢] [٢] كاف؛ للابتداء بـِ (إنّ)، ﴿ مُّهِينًا ﴾ [١٠٢] تامّ [٣]، ﴿ وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ﴾ [١٠٣] [٤] كاف؛ للابتداء بالشرط، ومثله ﴿ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [١٠٣] [٥]، ﴿ مَّوْقُوتًا ﴾ [١٠٣] تامّ [٦]، ﴿ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ﴾ [١٠٤] كاف، ﴿كَمَا تَأْلَمُونَ ﴾ [١٠٤] حسن؛ لأنّ قوله: ﴿ وَتَرْجُونَ ﴾ [١٠٤] مستأنف غير متعلّق بقوله (أن تكونوا)، وليس بوقف؛ إن جعلت الواو للحال، أي:[*] والحال و[**] أنتم ترجون [٧] ﴿ مَا لَا يَرْجُونَ ﴾ [١٠٤] كاف، ﴿ حَكِيمًا ﴾ [١٠٤] [٨] تامّ، ﴿ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾ [١٠٥] [٩] حسن، ﴿خَصِيمًا﴾ [١٠٥] [١٠] كاف، ومثله ﴿وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ ﴾ [١٠٦]؛ للابتداء بـِ (إنّ) ﴿ رَّحِيمًا ﴾ [١٠٦] [١١] تامّ.

---

[١] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٥/٢)، القطع والائتناف (١٥٩)، المكتفى (٢٢٤).

[٢] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٨).

[٣] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٦٠).

[٤] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٥/٢)، القطع والائتناف (١٥٩)، المكتفى (٢٢٤).

[٥] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٥/٢)، المكتفى (٢٢٤).

[٦] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٤) وبنفس الصفحات.

[*] في (أ) أو.

[**] في (ب) زيادة (الواو).

[٧] عند السجاوندي جائز؛ لأنّ ما بعده مستأنف وهو الأرجح، ويحتمل أنْ تكون الواو للحال. علل الوقوف (٤٣٣/٢).

[٨] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٢٤).

[٩] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٤).

[١٠] عند ابن الأنباري تامّ، وعند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو تامّ. وعند السجاوندي لا يوقف عليه لأنّ ما بعده معطوف على ما قبله. الإيضاح (٦٠٥/٢)، القطع والائتناف (١٦٠) المكتفى (٢٢٤)، علل الوقوف (٤٣٣/٢). وما قاله السجاوندي غير لازم؛ لأنّ العطف هو عطف جملة على جملة فهو في حكم الاستئناف.

[١١] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو كاف، وعند السجاوندي جائز للآية والعطف مع أنّ السجاوندي ذكر في الآية التي قبلها بأنّه لا يوقف عليه وهي مثل هذه. الإيضاح (٦٠٥/٢)، القطع والائتناف (١٦٠)، المكتفى (٢٢٤)، علل الوقوف (٤٣٤/٢).

﴿ أَنفُسَهُمۡ ﴾ [١٠٧] كاف، ومثله: ﴿ أَثِيمًا ﴾ [١٠٧] [١] على استئناف ما بعده، وليس بوقف؛ إن جعل (يَسْتَخِفُّون) نعتاً لقوله: (خوّاناً)؛ لأنّه لا يفصل بين النعت والمنعوت بالوقف [٢]، ومن حيث كونه رأس آية يجوز. ﴿مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾ [١٠٨] حسن، ﴿مُحِيطًا ﴾ [١٠٨][٣] تامّ؛ إن جعل (ها أنتم هؤلاء) [*] (ها أنتم)[**] مبتدأ، و(هؤلاء) خبراً[٤]، ((أو(أنتم) خبراً مقدّماً و(هؤلاء) مبتدأ مؤخراً))[***] [٥].

[١] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو كاف، وعند السجاوندي جائز؛ لأنّ ما بعده مرفوع على الاستئناف بإضمار (هم)، أو منصوب على العطف. ينظر القطع والائتناف (١٦٠)، المكتفى (٢٢٤)، علل الوقوف (٤٣٤/٢).

[٢] لم يجوّز فيه أبو البقاء إلاّ الاستئناف بمعنى يطلبون الخفاء. وقال أبو حيّان إنّ الضمير في (يستخفون) الظاهر أنّه يعود على (الذين يختانون) أو على الصّنف المرتكب للمعاصي. وقيل يعود على (من) في قوله (من كان خوّاناً أثيماً) باعتبار المعنى. وتكون جملة (يستخفون) عندها نعتاً. ينظر إملاء ما منّ به الرحمن (١٧٣)، البحر المحيط (٥٨/٤).

[٣] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (١٦٠)، المكتفى (٢٢٤).

[*] في (ط) سقط (ها أنتم هؤلاء).

[**] في (أ) سقط (ها أنتم).

[٤] مرّ نظير هذه الآية في البقرة (٦٦)، وآل عمران الآية (٨٥) ولم يذكر فيهما الأشموني شيئاً. وسأذكر باختصار بعض الأقوال التي ذكرت فيهما وعندها تكون جملة (جادلتم) مستأنفة مبيّنة لوقوع (هؤلاء) خبراً، وقد ذكر ذلك الزمخشري. وذكر أبو حيّان أنّ جملة (جادلتم) فيها وجه آخر وهو النّصب على الحال ويدلّ على ذلك تصريح العرب بإبقاء الحال موقعها في قولهم (ها أنا ذا قائماً) وهي حال لازمة لا يمكن الاستغناء عنها، فقد أخبروا باسم الإشارة عن الضمير في اللفظ، والمعنى على الإخبار بالحال، فكأنّه قال أنا الحاضر. ينظر الكشّاف (٤٨٨،٤٨٩/١)، البحر المحيط (٤٦٦،٤٦٧/١)، (٢٠٠/٣)، الدرّ المصون (٢٨٣/١)، (١٢٩/٢).

[***] في (ب) أو (أنتم) خبر مقدّم، و(هؤلاء) مبتدأ مؤخر.

[٥] نقل ذلك ابن عطيّة عن شيخه (ابن الباذش أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري)، قال السّمين وهذا فاسد؛ لأنّ المبتدأ أو الخبر متى استويا تعريفاً وتنكيراً لم يجز تقدّم الخبر، وإنْ ورد منه ما يوهم ذلك فهو فاسد. وعلى هذا الوجه تكون جملة (جادلتم) حالية، وقد جاءت بعد أنْ تمّ الكلام في المسند والمسند إليه، كما تقول: هذا زيد منطلقاً، فأنت تقصد الإخبار بانطلاقه لا الإخبار بأنّ هذا زيد. ينظر المحرر الوجيز (١٠٨)، الدرّ المصون (٢٨٣/١).

أو (أنتم) مبتدأ [*]، و(هؤلاء) منادى و(جادلتم) خبره [**] [١] ﴿ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [١٠٩] كاف للاستفهام بعده [***]، ﴿ وَكِيلًا ﴾ [١٠٩] [٢] تامّ. قال علماء الرسم: كلّ ما في كتاب الله من ذكر (أمّن) فهو بميم واحدة إلاَّ في أربعة مواضع فبميمين، هنا ﴿ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلًا ﴾ [١٠٩]، وفي التّوبة: ﴿ أَم مَّنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ ﴾[١٠٩:٩]، وفي الصافات : ﴿ أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآۚ ﴾ [١١:٣٧]، وفي فصّلت [****]: ﴿ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا ﴾ [٤٠:٤١]، وما سوى ذلك فبميم [*****] واحدة [٣] ﴿ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴾ [١١٠] [٤] كاف، ومثله ﴿ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۚ ﴾ [١١١]، ﴿ حَكِيمٗا ﴾ [١١١] [٥] تامّ [******]، ﴿ بِهِۦ بَرِيٓـٔٗا ﴾ [١١٢] ليس بوقف؛ لأنّ جواب الشرط لم يأت بعد [*******]، ﴿ مُّبِينٗا ﴾ [١١٢] [٦] تامّ.

---

[*] في (ب) سقط (أو أنتم مبتدأ).

[**] في خبر.

[١] وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لأنّ حرف النّداء لا يحذف مع أسماء الإشارة، وإنّما قال به الفرّاء وجماعة محتجّين بوروده في الشعر ولو قليلاً كقول رجل من طيء:

إنَّ الأُلى وصفوا قومي لهُمُ فبهم هذا اعتصِم تَلقَ من عَادَاك مَخذُولا

أي: يا هذا. ينظر المحرر الوجيز (١٠٨)، البحر المحيط (٢٠٠/٣)، الدرّ المصون (٢٨٤/١)، (١٢٩،١٣٠/٢). وقد ذكر في (هؤلاء) أوجهً أخرى كالنّصب بتقدير أعني وهذا ما ذهب إليه ابن كيسان، وهذا لا يجوز أيضاً لأنّ الاختصاص لا يكون في النّكرات ولا في أسماء الإشارة، وذكر أيضاً أنّ (هؤلاء) موصول بمعنى (الذي) وهذا رأي الكوفيين أيضاً. وقد نوقشت هذه الأقوال في الكتب السابقة.

[***] في (أ) للاستفهام ما بعده.

[٢] عند النحّاس و أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (١٦٠)، المكتفى (٢٢٤).

[****] في (ب)+(ط) : وفي حم السجدة.

[*****] في (ب) بميم.

[٣] المقنع (٧٧).

[٤] عند النحّاس حسن، عند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (١٦٠)، المكتفى (٢٢٤).

[٥] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٤).

[******] في (أ) كاف. والوقف هنا يحتمل الوجهين فهو كاف لأنّ ما بعده متعلّق بما قبله من جهة المعنى، وتامّ لأنّه رأس آية، وما بعده بداية كلام جديد لوجود الشّرط.

[*******]في (أ) سقط (بعد).

[٦] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (١٦٠)، المكتفى (٢٢٤).

﴿ أَن يُضِلُّوكَ ﴾ [١١٣] حسن ومثله ﴿ مِن شَيۡءٖۚ ﴾ [١١٣] [١] و ﴿ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ ﴾ [١١٣]. ﴿ عَظِيمًا ﴾ [١١٣] تامّ [٢]، ﴿ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ ﴾ [١١٤] [٣] حسن، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [١١٤] تامّ [٤]، ﴿وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ ﴾ [١١٥]

[أ١٢٣] حسن، ﴿ مَصِيرًا ﴾ [١١٥] تامّ [٥]، ﴿ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ ﴾ [١١٦] / جائز ﴿ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ [١١٦] [٦] كاف؛ للابتداء بالشرط ﴿ بَعِيدًا ﴾ [١١٦] [٧] كاف [*]، ﴿ إِلَّآ إِنَٰثٗا ﴾ [١١٧] جائز؛ للابتداء بالنفي [٨]، ﴿ مَّرِيدًا ﴾ [١١٧] [٩] ليس بوقف؛ لأنّ ما بعده نعت له، ﴿ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ ﴾ [١١٨][١٠] حسن؛ لأنّ ما بعده غير معطوف عليه [**] ، [١١] ﴿نَصِيبٗا مَّفۡرُوضٗا﴾ [١١٨] ليس بوقف[١٢]؛ لعطف الخمس التي أقسم إبليس عليها

---

[١] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس قال نافع تامّ، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٤٣٤/٢)، القطع والائتناف (١٦٠)، المكتفى (٢٢٤).

[٢] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٦٠).

[٣] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٢٤).

[٤] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٠)، المكتفى (٢٢٤).

[٥] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٤).

[٦] عند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٤).

[٧] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو تامّ. المصادر نفسها في (٤).

[*] في (أ) تامّ. و الوقف هنا يحتمل الوجهين، فهو كاف لأنّ ما بعده متعلّق بما قبله من جهة المعنى. وهو تامّ لأنّه رأس آية وما بعده نفي فهو بداية لكلام جديد.

[٨] كذا عند السجاوندي. علل الوقوف (٤٣٤/٢).

[٩] عند النحّاس قال بعضهم حسن، على أنْ يجعل (لعنه الله) دعاء عليه، وعند السجاوندي لا يوقف عليه؛ لأنّ ما بعده صفة له. القطع والائتناف (١٦٠)، علل الوقوف (٤٣٤/٢). قال العكبري (لعنه الله) يجوز أنْ يكون صفة أخرى لِـ (شيطان)، وأنْ يكون مستأنفاً على الدّعاء. إملاء ما منّ به الرحمن (١٧٤).

[١٠] عند النحّاس، قال نافع: تمّ، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (١٦٠)، المكتفى (٢٢٤).

[**] في (ب)+(ط) : غير معطوف على (لعنه الله).

[١١] وما قاله الأشموني يرجّح أنْ يكون الوقف كافياً؛ لأنّ ما بعده غير متعلّق بما قبله من جهة اللفظ وكلام الأشموني ليس دقيقاً، فقد ذكر العكبري في هذه الواو ثلاثة أوجه، واو العطف لِـ (قال) على (لعنه الله) وفاعل (قال) ضمير الشيطان، أو واو الحال، أو واو الاستئناف، وذكر أبو حيّان العطف والحال، وذكر أبو السعود في تفسيره أنّها عاطفة فقط، وبالتالي جمعت بين لعنة الله وهذا القول الشّنيع الصادر عنه عند اللّعن. ينظر إملاء ما منّ به الرحمن (١٧٤)، البحر المحيط (٧٠/٤)، تفسير أبي السعود (٢٢٣/٢).

[١٢] كذا عند السجاوندي. علل الوقوف (٤٣٤/٢).

وهي اتخاذ نصيب من عباد الله وإضلالهم وتمنيته لهم إلى قوله: ﴿خَلۡقَ ٱللَّهِۚ﴾ [١١٩]؛ لأنّ العطف صيّرها كالشيء الواحد. قوله [*] (فليغيرنَّ خلق الله)، أي: دين الله، وقيل الخصاء [١]. قالهما ابن عباس [٢]. وقال مجاهد [٣] :[**] الفطرة يعني أنهم ولدوا على الإسلام فأمرهم الشيطان بتغييره [٤]، وعن الحسن [٥] :أنَّه الوشم [٦] [***]، وهذه الأقوال ليست متناقضة؛ لأنّها ترجع إلى الأفعال. فأمّا قوله: ﴿لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ﴾ [الروم٣٠:٣٠] وقال هنا: ﴿فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلۡقَ ٱللَّهِۚ﴾ [١١٩]. فإن التبديل هو بطلان عين الشيء فهو هنا مخالف للتغيير. قال محمد بن جرير [٧]: أولاها أنه دين الله، وإذا كان ذلك [****] معناه فقد دخل فيه كل ما نهى الله عنه من خصاء ووشم [*****] وغير ذلك من المعاصي؛ لأنّ الشيطان يدعو إلى جميع المعاصي [٨]. انتهى النكزاوي[٩][١٠]. ﴿خَلۡقَ ٱللَّهِۚ﴾ [١١٩] [١١] حسن.

---

[*] في (ب) سقط (قوله).

[١] الخصاء هو خصي الدّواب. ينظر المحرر الوجيز (٤٨٣)، الكشاف (٤٩١/١).

[٢] سبقت ترجمته ص(١٩).

[٣] سبقت ترجمته ص(١٠٣).

[**] في (ب) زيادة (هذا).

[٤] ينظر المحرر الوجيز (٤٨٣)، الكشاف (٤٩١/١).

[٥] الحسن البصري سبقت ترجمته ص(٧٢).

[٦] المصادر نفسها في (٢) . وينظر تفسير ابن كثير (٦٢٣/٥).

[***] في (أ) الوسم. وهو تصحيف.

[٧] محمد بن جرير بن يزيد، الإمام أبو جعفر الطبري البغدادي أحد الأعلام وصاحب التّفسير والتّاريخ والتّصانيف. توفّي سنة (٣١٠هـ). الغاية (١٠٦/٢).

[****] في (أ) كان كذلك.

[*****] في (أ) كلّما نهاه عنه من حصاء ووسم.

[٨] ينظر تفسير الطبري (٥٠٢/٧).

[٩] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[١٠] كتاب النّكزاوي ليس بين أيدينا.

[١١] كذا عند النحّاس، القطع والائتناف (١٦٠).

[ط١٠٨] ﴿مُّبِينًا﴾ [١١٩] كاف [*] على استئناف ما بعده، وليس بوقف؛ إن جعل ما بعده في موضع الحال / من الضمير المستتر في (خسر)، والعامل في الحال (خسر)؛ لأنّه لا يجوز الفصل بين الحال والعامل فيها، والاستئناف في ذلك أظهر [١]. قاله النكزاوي [٢] [٣]. و ﴿وَيُمَنِّيَنَّهُمْ﴾ [١٢٠] [٤] حسن ﴿إِلَّا غُرُورًا﴾ [١٢٠] [٥] كاف، ومثله: ﴿مَحِيصًا﴾ [١٢١] [٦] ﴿أَبَدًا﴾ [١٢٢] [٧] ليس بوقف؛ لأنّ (وعد) منصوب بما قبله فهو مصدر مؤكد لنفسه، و(حقاً) مصدر مؤكّد لغيره، فـ (وعد) مؤكد لقوله: (سندخلهم)، و (حقاً) مؤكد لقوله (وعد الله) [٨]، و (قيلاً) تمييز. ﴿حَقًّا﴾ [١٢٢] [٩] حسن، ﴿قِيلًا﴾ [١٢٢] تامّ [١٠]؛ إن جعل (ليس بأمانيكم) مخاطبة للمسلمين مقطوعاً عما قبله مستأنفاً، وإن جعل [**] مخاطبة للكفار الذين تقدّم ذكرهم كان الوقف حسناً، و بكلا القولين قال أهل التفسير، فمن قال [ب١٠٥] إنّه [***] مخاطبة / للمسلمين مسروق [١١]، قال احتجّ المسلمون وأهل الكتاب فقال المسلمون نحن أهدى منكم فقال تعالى: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [١٢٣] [١٢]

---

[*] في (أ) جائز، والصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ الأرجح أنّ ما بعدهم جملة مستأنفة.

[١] قال السجاوندي (يعدهم) غير عائد إلى الخسران، ولو وصل صار وصفاً للخسران. علل الوقوف (٤٣٥/٢).

[٢] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[٣] كتاب النّكزاوي ليس بين أيدينا.

[٤] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٢٤).

[٥] عند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو أكفى مما قبله. القطع والائتناف (١٦٠)، المكتفى (٢٢٥).

[٦] عند النحّاس تامّ، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٥) .

[٧] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٦٠).

[٨] ذكر ذلك السّمين في كتابه. الدرّ المصون (٤٢٩/٢).

[٩] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٦٠).

[١٠] كذا عند النحّاس من حيث تمامه، وهو وقف كاف إنْ جعل ما بعده مخاطبة للكافرين، وعند أبي عمرو تامّ. القطع والائتناف (١٦٠)، المكتفى (٢٢٥).

[**] في (ب) سقط (جعل).

[***] في (أ)+(ب) :سقط (إنّه).

[١١] مسروق بن الأجدع تابعي مقرئ، أخذ عن ابن مسعود، وروى عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. توفّي سنة (٦٣هـ)، تهذيب التهذيب (١٠٩/١٠)، الغاية (٢٩٤/١).

[١٢] وعلى هذا القول أيضاً ابن عباس والضّحاك وقتادة والسّدي. ينظر المحرر الوجيز (٤٨٣،٤٨٤)، تفسير القرآن العظيم (٦٢٤/٥).

ومن قال إنه [*] مخاطبة للكفّار وإنّه متصل بما قبله [**] مجاهد [١]. قال مشركو العرب لن نُعذَّب ولن نبعث، وقال أهل الكتاب: ﴿ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ﴾ [المائدة٥:١٨]، و ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ [البقرة٢:٨٠]، ودِيننا قبل دينكم ونبيّنا قبل نبيكم، واختار هذا القول محمد بن جرير [٢] ليكون الكلام متّصلاً بعضه ببعض ، ولا يقطع ما بعده عما قبله إلاَّ بحجّة قاطعة [٣]. قاله النكزاوي [٤] [٥]. ﴿ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [١٢٣] [٦] كاف، وقال النحّاس [٧] [***] تامّ /؛ لأنّه آخر القصة [أ١٢٤] على قول من جعل قوله: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [١٢٣] عاماً للمسلمين وأهل الكتاب، ومن جعله خاصاً للمشركين جعل الوقف على ما قبله كافياً، فمن قال إنه عام لجميع الناس، وإن كلّ من عمل سيئة جوزي بها أُبيّ بن كعب [٨] وعائشة [٩]، فمجازاة الكافر النار، ومجازاة المؤمن نكبات [****] الدنيا ، ومن قال [*****] إنّه خاص بالكفّار ابن عباس [١٠] والحسن البصري [١١].

---

[*] في (ب) سقط (إنّه).

[**] في (أ) مخاطبة للكفّار وآية متّصل بما قبلها.

[١] سبقت ترجمته ص(١٠٣).

[٢] سبقت ترجمته ص(٤٤٦).

[٣] ينظر تفسير الطبري (٥١٤/٧)، المحرر الوجيز (٤٨٤)، تفسير القرآن العظيم (٦٢٤/٥).

[٤] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[٥] كتاب النّكزاوي ليس بين أيدينا.

[٦] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو تامّ. الإيضاح (٦٠٥/٢)، المكتفى (٢٢٥).

[٧] سبقت ترجمته ص(٧).

[***] ما ورد في النسخ الثلاث هو ابن الأنباري، والصّواب ما أثبتناه فهو النحّاس لأنّ الوقف عند ابن الأنباري حسن، ولم يذكر شيئاً غير ذلك. ومن قال إنّه تامّ على معنىً وكاف على معنى هو النحّاس وليس ابن الأنباري. القطع والائتناف (١٦٢).

[٨] سبقت ترجمته ص(٢٠).

[٩] سبقت ترجمته ص(٧١).

[****] في (أ) زيادة (في).

[*****] في (ب) وممّن قاله، وفي (ط) ومن قاله.

[١٠] سبقت ترجمته ص(١٩).

[١١] سبقت ترجمته ص(٧٢).

واختار الأول ابن جرير[١]، وقال إنّ التّخصيص لا يكون إلاَّ بتوقيف [*] وقد جاء عن رسول الله ﷺ ما يدل على أنَّه عام [٢] ﴿ نَصِيرًا ﴾ [١٢٣] تامّ للابتداء بالشرط [٣] ﴿ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ [١٢٤] ليس بوقف؛ لأنَّ جواب الشرط لم يأت بعد ﴿ نَقِيرًا ﴾ [١٢٤] تامّ [٤] ﴿ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ [١٢٥] ليس بوقف لعطف ما بعده على ما قبله [٥] ﴿حَنِيفًا﴾ [١٢٥][٦] حسن[٧] وقال أبو عمرو[٨]: تامّ[٩] ﴿ خَلِيلًا ﴾ [١٢٥] تامّ [١٠]، ﴿وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [١٢٦] حسن، ﴿مُّحِيطًا ﴾ [١٢٦] تامّ [١١]، ﴿فِي ٱلنِّسَآءِ ﴾ [١٢٧] جائز، ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾ [١٢٧][١٢] جائز عند بعضهم، وقيل ليس بوقف؛ لأنَّ قوله: (وما يتلى) معطوف على اسم الله [١٣]، ويبنى [**] الوقف والوصل على إعراب (ما) من قوله: ﴿ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [١٢٧].

---

[١] سبقت ترجمته ص(٤٤٦).

[*] في (ب) لا يكون بتوفيق.

[٢] ينظر تفسير الطبري (٥١٩/٧)، المحرر الوجيز (٤٨٤)، تفسير القرآن العظيم (٢٢٥،٢٢٦/٥).

[٣] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٢)، المكتفى (٢٢٧).

[٤] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٦٠٥/٢)، القطع والائتناف (١٦٢)، المكتفى (٢٢٧).

[٥] لم يجوّز أبو البقاء إلاّ العطف، وذكر السّمين أنّه يجوز أنْ يكون (واتبع) حالاً ثانية من فاعل (أسلم) بإضمار (قد) عند من يشترط ذلك. والحال الأولى (وهو محسن) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن (١٧٥)، الدرّ المصون (٤٣٠/٢).

[٦] عند النحّاس كاف. القطع والائتناف (١٦٢).

[٧] والوقف هنا أرجح من الحسن؛ لأنّ ما بعد الوقف لا يتّصل بما قبله لفظاً.

[٨] سبقت ترجمته ص(١٩).

[٩] ينظر المكتفى (٢٢٧)، وهو قول ابن الأنباري أيضاً. الإيضاح (٦٠٥/٢).

[١٠] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٤).

[١١] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٢)، المكتفى (٢٢٧).

[١٢] عند ابن الأنباري غير تامّ؛ لأنّ ما بعده معطوف على الهاء والنون من قوله (فيهنّ)، أو معطوف على اسم الله، وعند النحّاس ليس بقطع كاف. وذكر النحّاس قول الفرّاء بأنّه معطوف على الهاء والنون من قوله (فيهنّ) وقال فيه: ذلك لحن؛ لأنّه يعطف ظاهراً على مكنّى مخفوض. ينظر الإيضاح (٦٠٥،٦٠٦/٢)، القطع والائتناف (١٦٢).

[١٣] كذا عند السجاوندي. علل الوقوف (٤٣٥/٢).

[**] في (ب) وبني.

فمحلها يحتمل الرفع والنصب والجرّ، فالرفع عطف على لفظ الله [١]، أو عطف على الضمير المستكنّ في (يفتيكم) [٢]، أو على الابتداء والخبر محذوف، أي: ما يتلى عليكم [*] في يتامّى النساء يبين لكم أحكامهنّ [٣]، والنصب على تقدير ويبين الله لكم ما يتلى عليكم، والجرّ على أن الواو للقسم [٤]، أو عطف على الضمير المجرور في (فيهنّ). قاله محمد بن أبي موسى [٥]. قال أفتاهم الله فيما سألوا عنه [**]، وفيما لم يسألوا عنه[٦]، إلاَّ أنَّ هذا ضعيف؛ لأنّه عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ، وهو رأي الكوفيين، ولا يجيزه البصريون إلاَّ في الشعر [٧]، فمن رفع (ما) على الابتداء كان الوقف على ﴿ فِيهِنَّ ﴾ [١٢٧] كافياً، وليس بوقف لمن نصبها أو جرّها، والوقف على ﴿ مَا كُتِبَ لَهُنَّ ﴾ [١٢٧] ﴿ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [١٢٧] [٨] و ﴿ ٱلْوِلْدَٰنِ ﴾ [١٢٧] لا يسوّغ؛ لأنّ العطف صيرهنّ كالشيء الواحد.

---

[١] نصّ على ذلك مكّي، وذكره العكبري. وردّ السّمين على هذا القول بقوله: إنّه عطف مفرد على مفرد فيجب أنْ يثني الخبر وإنْ توسّط بين المتعاطفين، فيقال (يفتيانكم) إلاّ أنّ ذلك لا يجوز ولم يسمع من العرب (زيد قائمان وعمرو). ينظر مشكل إعراب القرآن (٢٠٦/١) لمكّي القيسي. تحقيق ياسين محمد السوّاس . دار المأمون للتّراث – دمشق الطبعة الثانية، إملاء ما منّ به الرحمن (١٧٥)، الدرّ المصون (٤٣١/٢).

[٢] قاله الزجّاج، وعلى هذا أغلبهم. وجاز هذا الوجه للفصل بالمفعول والجار والمجرور، مع أنّ الفصل بأحدهما كاف. ينظر معاني القرآن وإعرابه (٩٣/١)، الدرّ المصون (٤٣١/٢).

[*] في (أ)+(ب) سقط : (ما يتلى عليكم).

[٣] ويمكن أنْ يكون الخبر قوله (في الكتاب). والمراد بما يتلى (القرآن) وبالكتاب (اللوح المحفوظ). وتكون هذه الجملة معترضة بين البدل و المبدل منه. وتكون فائدة الإخبار بذلك تعظيم المتلوّ ورفع شأنه. ينظر الدرّ المصون (٤٣١/٢).

[٤] ذكره الزمخشري، وأضاف وأقسم الله بالمتلوّ في شأن النّساء تعظيماً له، كأنه قيل: وأقسم بما يتلى عليكم من الكتاب. الكشاف (٤٩٥/٣).

[٥] محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي أبو علي. قاض من علماء الحنابلة صنّف العديد من الكتب. توفّي (٤٢٨هـ) الاعلام (٣١٤/٥).

[**] في (أ)+(ب) :سقط (عنه).

[٦] ينظر المحرر الوجيز (٤٨٥).

[٧] واختار هذا الوجه ابن الأنباري وأبو حيّان. قال أبو حيّان كلّ الأوجه التي ذكرت في هذه السورة تؤدّي إلى التّأكيد، إلاّ هذا الوجه فإنّه تأسيس. واحتجّ أبو حيّان بما ذكره من دلائل على جواز العطف على الضمير المجرور في سورة البقرة الآية (٢١٧) في قوله تعالى (كفر به والمسجد الحرام). ينظر الإيضاح (٦٠٦/٢).

[٨] عند النحّاس ليس بقطع كاف؛ لأنّ (والمستضعفين) معطوف على (يتامّى النّساء). القطع والائتناف (١٦٣).

﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ [١٢٧] حسن [١]، وقال أحمد بن موسى [٢]: تامّ [٣]، ﴿عَلِيمًا﴾ [١٢٧] تامّ [٤]، ﴿صُلْحًا﴾ [١٢٨] حسن، ﴿وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [١٢٨] [٥] أحسن منه، ﴿ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾ [١٢٨] [٦] كاف للابتداء بالشرط.

[ط١٠٩] ((﴿خَبِيرًا﴾ [١٢٨] / تامّ [٧] ﴿وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [١٢٩] [٨] كاف عند أبي حاتم [٩]، وتامّ عند نافع [١٠] [١١] ﴿كَٱلْمُعَلَّقَةِ﴾ [١٢٩] [١٢] كاف، ومثله: ﴿رَّحِيمًا﴾ [١٢٩] [١٣] للابتداء بالشرط)) [*]، ﴿كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [١٣٠] [١٤] كاف، ﴿حَكِيمًا﴾ [١٣٠] تامّ [١٥]، ﴿وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [١٣١] كاف، أي: ولله ما حوته السموات والأرض فارغبوا إليه في التعويض ممن فارقتموه فإنّه يسد الفاقة، ويلمّ الشعث، ويغني كلّاً من سعته، يغني الزوج بأنَّ يتزوّج غير من طلق، أو برزق واسع، وكذا المرأة. فعلى هذا تمّ الكلام على قوله (من قبلكم) [١٦].

---

[١] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس ليس بقطع كاف، وقال نافع تم، وقال غيره حسن، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٦/٢)، القطع والائتناف (١٦٣)، المكتفى (٢٢٧).

[٢] سبقت ترجمته ص(٩).

[٣] ينظر القطع والائتناف (١٦٣).

[٤] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٦٠٦/٢)، القطع والائتناف (١٦٣)، المكتفى (٢٢٧).

[٥] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس، قال أحمد بن موسى تمّ، وقال غيره قطع حسن، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٦/٢)، القطع والائتناف (١٦٣)، المكتفى (٢٢٧).

[٦] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٥).

[٧] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٦٣).

[٨] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٦/٢)، المكتفى (٢٢٧).

[٩] سبقت ترجمته ص(٩).

[١٠] سبقت ترجمته ص(٩).

[١١] كلام أبي حاتم ونافع أخرجه النحّاس. القطع والائتناف (١٦٣).

[١٢] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف على قول أبي حاتم، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٦٠٦/٢)، القطع والائتناف (١٦٣)، المكتفى (٢٢٧).

[١٣] عند النحّاس حسن، وليس بتمام. القطع والائتناف (١٦٣).

[*] في (أ) سقط ما بين القوسين ((خبيرا.....بالشرط)).

[١٤] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (١٢).

[١٥] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١٢).

[١٦] عند النحّاس الوقف تامّ بناءً على التفسير الذي ذكره الأشموني. القطع والائتناف (١٦٣).

﴿ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [١٣١] تامّ عند نافع [١]، وخالفه أهل العربية في ذلك. قال الأخفش [٢] [٣]: لا يتمّ الكلام [أ١٢٥] إلاَّ بقوله: ﴿ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ [١٣١] [٤] للابتداء بالشرط، / وليس ما [*] بعده داخلاً في معمول الوصيّة، فهي [**] جملة مستأنفة. وقيل معطوفة على (اتقوا الله) [٥]، وضعف؛ لأنّ تقدير القول [ب١٠٦] ينفي كون الجملة الشرطية مندرجة / سواءً جعلت (أن) مفسرة أو مصدرية [٦] ﴿ وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [١٣١] أي: ليس به حاجة إلى أحد، ولا فاقة تضطره إليكم، وكفركم يرجع عليكم [***] عقابه [٧]. ﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [١٣١] [٨] كاف، ﴿ حَمِيدًا ﴾ [١٣١] [٩] تامّ، ﴿ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [١٣٢] كاف [****]. إذا فهمت هذا علمت ما أسقطه شيخ الإسلام [١٠] وهو ثلاثة وقوف وهي ﴿ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [١٣١،١٣٢] مرّتين، و ﴿حَمِيدًا﴾ [١٣١]. والحكمة في تكرير (ولله ما في السموات وما في الأرض) أنَّ [*****] ذلك لاختلاف معنى الخبرين عمّا في السموات

---

[١] سبقت ترجمته ص(٩).

[٢] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٣] كلام نافع و الأخفش أخرجه النحّاس. القطع والائتناف (١٦٣).

[٤] وهذا وقف حسن عند ابن الأنباري، وكاف عند أبي عمرو. وتامّ عند محمد بن عيسى. ينظر الإيضاح (٦٠٦/٢)، القطع والائتناف (١٦٣)، المكتفى (٢٢٧).

[*] في (أ) سقط (ما).

[**] في (أ) فهو.

[٥] قاله الزمخشري، وأضاف ويرجّح ذلك أنّ المعنى أمرناهم وأمرناكم بالتّقوى. وقلنا لهم ولكم: إنْ تكفروا فإنّ لله. الكشاف (٤٩٨/٣).

[٦] هذا القول ردّ به السّمين على الزمخشري، وأضاف السّمين: تقدير القول ينفي كون الجملة الشرطية مندرجة في حيّز الوصية بالنّسبة إلى الصناعة النحوية، وهو لم يقصد تفسير المعنى فقط بل قصد تفسير الإعراب أيضاً بدليل قوله: عطف على (اتّقوا)، و (اتّقوا) داخل في حيّز الوصية. ينظر الدرّ المصون (٤٣٨/٢).

[***] في (ب) عليكم يرجع.

[٧] ينظر المحرر الوجيز (٤٨٨).

[٨] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (٦٠٦)، المكتفى (٢٢٧).

[٩] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٦٢).

[****] في (أ) حسن. والصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ ما بعده متعلّق بما قبله من جهة المعنى وليس من جهة اللفظ.

[١٠] أبو زكريا الأنصاري. سبقت ترجمته ص(٢٩).

[*****] في (أ) زيادة (في).

والأرض، فإنَّ لله تعالى ملائكة وهم أطوع له تعالى منكم، ففي كل واحدة فائدة [١] وقال ابن جرير[٢]: كررت [*] تأكيداً [٣] ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [١٣٢] تامّ للابتداء بالشرط [٤] ﴿ وَيَأۡتِ بِـَٔاخَرِينَ ﴾[١٣٣][٥] كاف لانتهاء الشرط بجوابه. لكن أجمع العادّون على ترك عدّ هذا، ومثله ﴿وَلَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء٤:١٧٢] حيث لم يتشاكل[**] طرفاهما ﴿قَدِيرًا﴾ [١٣٣] تامّ [٦]، ﴿وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [١٣٤] [٧] كاف، ﴿ بَصِيرًا ﴾ [١٣٤] تامّ [٨]، ﴿لِلَّهِ﴾ [١٣٥] [٩] ليس بوقف؛ لأنّ (ولو على أنفسكم) مبالغة فيما قبله ﴿ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ ﴾ [١٣٥] [١٠] كاف؛ للابتداء بالشرط ﴿ أَوۡلَىٰ بِهِمَا ﴾ [١٣٥] [١١] جائز، ﴿ أَن تَعۡدِلُواْ ﴾ [١٣٥] [١٢] كاف، ﴿ خَبِيرًا﴾ [١٣٥] تامّ [١٣]، ﴿ أَنزَلَ مِن قَبۡلُ ﴾ [١٣٦] [١٤] كاف ﴿ بَعِيدًا ﴾ [١٣٦] تامّ [١٥].

---

[١] ينظر المحرر الوجيز (٤٨٨).
[٢] سبقت ترجمته ص(٤٤٦).
[*] في (أ) سقط (كررت).
[٣] ما قاله ابن جرير هو: كرّرت لاختلاف معنى الخبرين عمّا في السّموات والأرض في الآيتين؛ وذلك أنّ الخبر عنه في إحدى الآيتين ذِكْرُ حاجته إلى بارئه، وغنى بارئه عنه، وفي الأخرى حِفْظُ بارئه إيّاه وعِلْمُه به وتدبيره. تفسير الطبري (٥٨٠/٧).
[٤] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٦٠٦/٢)، القطع والائتناف (١٦٤)، المكتفى (٢٢٧).
[٥] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٤).
[**] في (أ) لم تتشاكل.
[٦] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٤)، المكتفى (٢٢٧).
[٧] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس ليس بتمام؛ لأنّ المعنى: وكان الله سميعاً إلى من أظهر الإسلام وأبطن غيره، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٤) .
[٨] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٢٧).
[٩] عند النحّاس صالح وليس بتمام؛ لأنّه متعلّق بما بعده. القطع والائتناف (١٦٤).
[١٠] عند النحّاس، قال نافع تمّ، وقال غيره حسن؛ لأنّ بعض الكلام متعلّق ببعض، والمعنى: إنْ يكن المشهود عليه غنيّاً أو فقيراً فأقيموا الشهادة عليه؛ لأنّ الله أولى به، وعند السجاوندي جائز لابتداء الشّرط مع اتّفاق المعنى. ينظر القطع والائتناف (١٦٤)، علل الوقوف (٤٣٦/٢).
[١١] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٢٧).
[١٢] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو، وعند السجاوندي جائز. الإيضاح (٦٠٧/٢)، القطع والائتناف (١٦٤)، المكتفى (٢٢٧)، علل الوقوف (٤٣٦/٢).
[١٣] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٤)، المكتفى (٢٢٧).
[١٤] عند ابن الأنباري تامّ، وعند النحّاس كاف، وكذا عند أبي عمرو. الإيضاح (٦٠٧/٢)، القطع والائتناف (١٦٤)، المكتفى (٢٢٧).
[١٥] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (١٣) .

ولا وقف من قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [١٣٧] إلى ﴿ سَبِيلًا ﴾ [١٣٧]، فلا يوقف على [*]: ﴿ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا ﴾ [١٣٧]؛ لأنّ خبر إن لم يأت بعد. ﴿ سَبِيلًا ﴾ [١٣٧] تامّ [١]؛ لانتهاء خبر إنّ، ﴿ أَلِيمًا ﴾ [١٣٨] [٢] كاف؛ إن جعل ما بعده مبتدأ خبره (أيبتغون عندهم العزة) أو جعل خبر مبتدأ محذوف [**]، أو نصب على الذمّ، كأنّه قال: أذمّ الذين، وليس بوقف؛ إن جعل صفة للمنافقين، أو بدلاً منهم [٣]، ومن حيث كونه رأس آية يجوز ﴿مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[١٣٩] كاف على القول الثاني، أعني أنَّ (الذين) نعتٌ أو بدلٌ [***]، وليس بوقف إن جعل (الذين) مبتدأ والخبر (يبتغون)؛ للفصل بين المبتدأ والخبر ﴿ عِندَهُمُ ٱلۡعِزَّةَ ﴾ [١٣٩] جائز عند نافع [٤] ﴿ جَمِيعًا ﴾ [١٣٩] كاف [٥] ﴿ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦٓ ﴾ [١٤٠] [٦] جائز، ﴿ مِّثۡلُهُمۡ ﴾ [١٤٠] [٧] حسن. وقال أبو عمرو [٨] تامّ. [٩] ﴿ جَمِيعًا ﴾ [١٤٠] كاف [****] [١٠]؛ إن جعل ما بعده مبتدأ خبره (فالله يحكم بينكم)، أو خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ حذف خبره،

---

[*] في (أ) سقط (على).

[١] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٢٨).

[٢] عند النحّاس ليس بتمام؛ لأنّ ما بعده نعت لِـ (المنافقين)، وعند أبي عمرو كاف، وعند السجاوندي لا يوقف عليه؛ لأنّ ما بعده صفة لِـ (المنافقين). القطع والائتناف (١٦٥)، المكتفى (٢٢٨)، علل الوقوف (٤٣٦/٢).

[**] في (أ) مبتدأ خبره محذوف.

[٣] مرّ نظير ذلك كثيراً. ينظر البحر المحيط (١٠١/٤).

[***] في (ط) نعت أو بدل.

[٤] سبقت ترجمته ص(٩).

[٥] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٥)، المكتفى (٢٢٨).

[٦] عند السجاوندي مجوّز، والوصل أولى؛ لأنّ (إذاً) يتعلّق بما قبله، تقديره: إنّكم إذا قعدتم معهم مثلهم. قال الزجّاج المعنى: إنّكم إذا جالستموهم على الخوض في كتاب الله بالهزؤ فأنتم مثلهم، وقال أبو البقاء (إذاً) هنا ملغاة لوقوعها بين مبتدأ وخبر. ينظر علل الوقوف (٤٣٧/٢)، معاني القرآن وإعرابه (٩٩/٢)، إملاء ما منّ به الرحمن (١٧٧).

[٧] عند ابن الأنباري تامّ، وعند النحّاس كاف. الإيضاح (٦٠٧/٢)، القطع والائتناف (١٦٥).

[٨] سبقت ترجمته ص(١١).

[٩] المكتفى (٢٢٨).

[****] في (أ) جائز، والصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ هذه الآية شبيهه بالآية [أليما:١٣٨] فانظرها إنْ شئت.

[١٠] عند النحّاس ليس بتمام؛ لأنّ ما بعده نعت لما قبله، وعند أبي عمرو كاف، وعند السجاوندي لا يوقف عليه؛ لأنّ (الذين) بعده صفة لِـ (لمنافقين). المصادر نفسها في (٢) .

أو نصب بتقدير أعني، وليس بوقف إن جرّ نعتاً (للمنافقين) على اللفظ، أو جعل تابعاً لهم على
[ط١١٠] المحل؛ لأنّ اسم الفاعل إذا أضيف إلى معموله جاز أن يتبع معموله(*) لفظاً وموضعاً، / تقول: هذا
[أ١٢٦] ضارب هند العاقلة بجرّ العاقلة ونصبها [١]، لكن إن رفع (**) (الذين / يتربصون) على الابتداء، و(***) (فالله يحكم بينكم يوم القيامة) الخبر، لا يوقف على ﴿ بِكُمْ ﴾ [١٤١]، ولا ﴿مَّعَكُمْ﴾ [١٤١]، ولا على ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٤١]؛ لأنّه لا يفصل بين المبتدأ والخبر بالوقف، وإن نصب (****) أو جرّ ساغ الوقف على الثلاث. فيسوغ على ﴿بِكُمْ﴾ [١٤١] [٢] للابتداء بالشرط، وعلى ﴿ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ ﴾ [١٤١][٣]؛ لانتهاء الشرط بجوابه، وللابتداء بشرط آخر ﴿وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ ﴾ [١٤١] ليس بوقف؛ لأنّ جواب الشرط لم يأت وهو (قالوا). [٤] ﴿وَنَمْنَعْكُمْ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٤١] حسن؛ إن جعل (الذين يتخذون) نعتاً أو بدلاً (*****) ، ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [١٤١] حسن؛ إن جعل ما بعده عاماً (******) للكافرين، أي: ليس لهم حجة في الدنيا ولا في الآخرة، وليس بوقف؛ إن جعل ذلك لهم في الآخرة فقط [٥] ﴿سَبِيلًا﴾[١٤١] تامّ [٦]، ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾[١٤٢] حسن[٧]، ﴿كُسَالَىٰ﴾[١٤٢] كاف على استئناف ما بعده [٨].

(*) في (ب) سقط (جاز أنْ يتّبع معموله).

(١) ينظر الدرّ المصون (٤٤٣/٢).

(**) في (أ) إذا رفع.

(***) في (أ) أو.

(****) في (أ) أو نصب.

(٢) عند السجاوندي جائز، لابتداء الشّرط مع أنّ جملة الشرط بيان التّربص. علل الوقوف (٤٣٧/٢).

(٣) عند السجاوندي مجوّز لابتداء شرط آخر، والوصل أحسن لإتمام بيان النّفاق. المصدر نفسه (٤٣٧/٢).

(٤) كذا عند السجاوندي. المصدر نفسه (٤٣٧/٢).

(*****) في (ب) نعتاً أولا.

(******) في (أ) علاماً، في (ب) سقط (عاماً).

(٥) قال ابن عباس يعني ذلك يوم القيامة ووافقه السّدّي، وقال ابن كثير ويُحتمل أنْ يكون ذلك في الدّنيا. ينظر تفسير القرآن العظيم (٦٣٥/٥).

(٦) كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٥)، المكتفى (٢٢٨).

(٧) كذا عند النحّاس، وعند السجاوندي جائز، لعطف المختلفتين. القطع والائتناف (١٦٥)، علل الوقوف (٤٣٧/٢).

(٨) كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٦٥).

وليس بوقف؛ إن جعل جملة في موضع الحال، والعامل فيها (قاموا) [١]. ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [١٤٢] كاف إن نصب ما بعده بإضمار فعل على الذم [٢]، وليس بوقف إن نصب على الحال من فاعل (يراؤون) [٣]، أو من فاعل (ولا يذكرون). قال ابن زيد [*] [٤]. مذبذبين: بين الكفر والإسلام [**] [٥]. روي في الحديث عن نافع [٦] عن ابن عمر [٧] عن النبي ﷺ أنه قال: ((مثل المنافق كمثل [ب١٠٧] الشاة العائرة بين غنمين أي: المترددة إلى هذه مرّة وإلى هذه مرة لا تدري / أيّهما تتبع، إذا جاءت إلى هذه نطحتها، وإذا جاءت إلى هذه نطحتها، فلا تتبع هذه ولا هذه [٨])) ﴿ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [١٤٣] الثانية كاف [٩]، ﴿ سَبِيلًا ﴾ [١٤٣] تامّ [١٠].

---

[١] وذكر السجاوندي بأنّه لا يوقف عليه؛ لأنّ ما بعده (يراؤون) صفتهم. وقد ذكر النّحاة في جملة (يراؤون) ثلاثة أوجه، ذكر أبو البقاء أنّها بدل من (كسالى) فتكون حالاً من فاعل (قاموا). قال السّمين وهذا فيه نظر؛ لأنّ الثّاني ليس الأوّل ولا بعضه ولا مشتملاً عليه، وذكر السّمين في هذه الآية أنّها حال من الضمير المستتر في (كسالى)، أو هي جملة مستأنفة أخبر عنهم بذلك. ينظر علل الوقوف (٤٣٧/٢)، إملاء ما منّ به الرحمن (١٧٨)، الدرّ المصون (٤٤٦/٢).

[٢] عند النحّاس حسن، وعند السجاوندي مجوّز، وكلاهما على أنّ (مذبذبين) بعده منصوب على الذم. القطع والائتناف (١٦٥)، علل الوقوف (١٦٥/٢). وهذا الوجه الذي اختاره العكبري. إملاء ما منّ به الرحمن (١٧٨).

[٣] كذا عند النحّاس، واختار هذا الوجه وبدأ به الزمخشري. القطع والائتناف (١٦٥)، الكشاف (٥٠٣/١).

[*] ما ورد في النّسخ الثلاث أبو زيد، والصّواب ما أثبتناه فقد ذكر الطبري والألوسي أنّه ابن زيد.

[٤] عبد الرحّمن بن زيد بن أسلم، فقيه، محدّث، مفسّر. توفّي في أول خلافة هارون الرّشيد. له كتاب النّاسخ والمنسوخ وكتاب التّفسير. معجم المؤلفين (٨٩/٢) لعمر رضا كحّالة. مؤسسة الرّسالة ط١ (١٩٩٣م) بيروت.

[**] في (أ) بين الكفر والإيمان.

[٥] ينظر تفسير الطبري (٦١٧/٧)، تفسير الألوسي (روح المعاني) (١٧٦/٥).

[٦] سبقت ترجمته ص(٩).

[٧] سبقت ترجمته ص(٦).

[٨] الحديث في صحيح مسلم (٦٩٥٣/١١) برقم (٢٧٨٤) باب صفات المنافقين وأحكامهم، مسند أحمد (٣٠٣/٢) برقم (٥٠٧٩).

[٩] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٢٨).

[١٠] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٥)، المكتفى (٢٢٨).

﴿ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٤٤] حسن ﴿ مُّبِينًا ﴾ [١٤٤] تامّ [١]، ﴿ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [١٤٥] [٢] حسن للابتداء بالنفي، ﴿ نَصِيرًا ﴾ [١٤٥] ليس بوقف، إذْ لا يبتدأ بحرف الاستثناء [٣]، وتقدّم التفصيل فيه في قوله: ﴿ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾ [آل عمران٣:٢٨]. ﴿ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٤٦] [٤] كاف للابتداء بسوف. واتّفق علماء الرسم على حذف الياء من يؤت اتّباعاً للمصحف العثماني وحذفت في اللفظ لالتقاء الساكنين، وبني الخط على ظاهر التّلفظ به في الإدراج وسوّغ لهم ذلك [*] استغناؤهم عنها؛ لانكسار ما قبلها، والعربية توجب إثباتها؛ إذ الفعل مرفوع وعلامة الرفع فيه مقدّرة لثقلها [**]، فكان حقّها أن تثبت لفظاً وخطاً، إلاَّ أنّها حذفت لسقوطها في الدرج [٥]، وكذا مثلها في [***]،﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ في يونس [١٠:١٠٣]، و ﴿ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ في الحج [٢٢:٥٤]، و ﴿ بِهَادِى ٱلْعُمْىِ ﴾ في الروم[٣٠:٥٣]، وفي الصافات: ﴿ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [٣٧:١٦٣]، وفي ق: ﴿ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ ﴾ [٥٠:٤١]، وفي القمر: ﴿ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [٥٤:٥]. كل هذه كتبت بغير ياء والوقف عليها كما كتبت، ويعقوب [٦] أثبتها [****] حال

[١٢٧أ] الوقف [٧]، ولا يمكن / إثباتها حال الوصل لمجيء الساكنين بعدها ﴿ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [١٤٦] تامّ [٨] ﴿ وَءَامَنتُمْ ﴾ [١٤٧] حسن، ﴿ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾ [١٤٧] [٩] تامّ إن قرئ (إلاَّ من ظُلِم) بالبناء للمفعول

---

[١] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٥)، المكتفى (٢٢٨).
[٢] عند السجاوندي جائز، لابتداء النّفي مع العطف. علل الوقوف (٤٣٨/٢).
[٣] كذا عند النحّاس، وكذا عند السجاوندي. القطع والائتناف (١٦٥)، علل الوقوف (٤٣٨/٢).
[٤] عند النحّاس حسن، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٥)، المكتفى (٢٢٨).
[*] في (ب) ويسوّغ لهم.
[**] في (أ)+(ب) :والعربية توجب إثباتها، وهي في موضع رفع، وعلامة الرّفع فيها سكونها.
[٥] ينظر المقنع (٣٨).
[***] في (ب) سقط (في).
[٦] سبقت ترجمته ص(٩).
[****] في (ب) يثبتها.
[٧] ينظر النّشر (١٩٠/٢)، الإتحاف (٢٤٧).
[٨] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٥)، المكتفى (٢٢٨).
[٩] عند ابن الأنباري تام لمن قرأ (إلاّ من ظلم) بضم الظّاء، وذلك إذا رفعت (مَن) بتأويل الجهر، أي: لا يحبّ الله أنْ يجهر بالسّوء من القول إلاّ المظلوم، وعند النحّاس تام على قراءة الرّفع، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٨/٢)، القطع والائتناف (١٦٦)، المكتفى (٢٢٨).

و بها قرأ أبو جعفر[١] وشيبة [٢] ونافع [٣] وعاصم [٤] وحمزة [٥] أبو عمرو [٦] و الكسائي [٧] وابن كثير [٨] وابن عامر [٩] [١٠]؛ لأنّ موضع (من) نصب على الاستثناء، والاستثناء منقطع [١١]، فعلى قراءة هؤلاء يتم الوقف على: ﴿عَلِيمًا﴾ [١٤٨]، و ﴿مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾ [١٤٨] [*] [١٢] ليس بوقف؛ إن جعلت (من) فاعلاً بالجهر كأنّه قال: لا يحبّ الله أن يجهر بالسوء من القول إلاَّ المظلوم [١٣]، فلا يكره جهره به. والمصدر إذا دخلت عليه (أل)، أو أضيف عمل عمل الفعل، وكذلك إذا نوّن

[١] أبو جعفر يزيد بن القعقاع. سبقت ترجمته ص(١١).

[٢] شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب. إمام ثقة مقرئ المدينة مع أبي جعفر وقاضيها ومولى أمّ سلمة. مات (١٣٠هـ). الغاية (٣٢٩/١)، الأعلام (٢٦٤/٣).

[٣] سبقت ترجمته ص(٩).

[٤] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٥] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٦] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٧] سبقت ترجمته ص(٩).

[٨] سبقت ترجمته ص(١٦).

[٩] سبقت ترجمته ص(١٦).

[١٠] وهي قراءة الجمهور وقراءة العامّة.

[١١] قال ابن جنّي: ظَلَم وظُلِمَ جميعاً على الاستثناء المنقطع، أيّ لكن من ظلم فإنّ الله لا يخفى عليه أمره وقيل إنّ الاستثناء هنا متّصل، وعندها تكون (مِنَ) في موضع نصب على الاستثناء من (أحد) المقدّر، أو رفعٍ على البدل من (أحد) المقدر أيضاً. المحتسب (٣٠٩/١). إملاء ما منّ به الرحمن (١٧٩)، الدرّ المصون (٤٥١/٢).

[*] في (أ)+(ب) سقط : (من القول).

[١٢] عند ابن الأنباري تام، إنْ نصبت (من) على الاستثناء المنقطع، وعند النحّاس، قال يعقوب هذا التمام الكافي، قال النحّاس هذا ليس بتمام ولا كاف لأنّ ما بعده استثناء. ويدلّ على هذا تفسير مجاهد الذي ذكره الأشموني، وعند أبي عمرو الوقف كاف على تفسير مجاهد. الإيضاح (٦٠٨/٢)، القطع والائتناف (١٦٦)، المكتفى (٢٢٨).

[١٣] قاله مجاهد. ينظر المحرر الوجيز (٤٩٤).

نحو قوله ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴾ [البلد٩٠:١٤،١٥]، وقرأ الضحّاك [١] وزيد [٢] بن أسلم (إلاَّ من ظَلَم) بفتح الظاء واللام [٣]، فعلى هذه القراءة يصحّ في (إلاَّ) [*] الاتصال والانقطاع، [ط١١١] ويكون من التقديم والتأخير وكأنَّه قال / ما يفعل الله [**] بعذابكم إن شكرتم وآمنتم ((إلاَّ من ظلم [٤]، فعلى هذا لا يوقف على ﴿عَلِيمًا﴾ [١٤٧] [***] [٥]))، ﴿ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [١٤٨] [٦] كاف ﴿ عَلِيمًا ﴾ [١٤٨] [٧] حسن؛ لأنَّ ما بعده متصل به من جهة المعنى [٨]. ﴿ قَدِيرًا ﴾ [١٤٩] تامّ [٩]، ولا وقف من قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ ﴾ [١٥٠]، إلى ﴿ حَقًّا ﴾ [١٥١] ، فلا يوقف على ﴿ وَرُسُلِهِۦ ﴾ [١٥٠]، ولا على ﴿ بِبَعْضٍ ﴾ [١٥٠]، ولا على ﴿ سَبِيلًا ﴾ [١٥١]؛ لأنَّ خبر (إنّ) لم يأتِ، وهو (أولئك) [١٠]. ﴿ حَقًّا ﴾ [١٥١] [١١] كاف [****]،﴿ مُّهِينًا ﴾ [١٥١] تامّ [١٢] [*****].

---

[١] سبقت ترجمته ص(١٧٤).

[٢] زيد بن أسلم أبو أسامة المدني مولى عمر بن الخطاب. وردت عنه الرواية في حروف القرآن مات سنة (١٣٦هـ). الغاية (٢٩٦/١)، الأعلام (٩٥/٢).

[٣] مختصر الشواذ (٣٠)، المحتسب (٣٠٨/١).

[*] في (أ) سقط (إلاّ).

[**] في (أ) سقط (الله).

[٤] ينظر الدرّ المصون (٤٥١/٢).

[***] في (ب) سقط ما بين القوسين ((إلاّ من.....عليما)).

[٥] كذا عند ابن الأنباري وأبي عمرو. الإيضاح (٦٠٨/٢)، المكتفى (٢٣٠).

[٦] عند النحّاس كاف على القراءتين، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٦)، المكتفى (٢٢٨).

[٧] عند النحّاس حسن، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٦).

[٨] الوقف على هذا يجب أنْ يكون كافياً وليس حسناً؛ لأنّ الوقف الحسن هو ما تعلّق ما بعد الوقف بما قبله من جهة اللفظ.

[٩] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٣٠).

[١٠] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو، وكذا عند السجاوندي. القطع والائتناف (١٦٦)، المكتفى (٢٣٠)، علل الوقوف (٤٣٨/٢).

[١١] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس قال نافع تام، وقال غيره كاف، وعند أبي عمرو كاف، وعند السجاوندي جائز؛ لأنّ ما بعده يصلح استئنافاً، ويصلح حالاً بإضمار (قدْ). الإيضاح (٦٠٨/٢)، القطع والائتناف (١٦٦)، المكتفى (٢٣٠)، علل الوقوف (٤٣٨/٢).

[****] في (أ) تام. والصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ ما بعده نتيجة لما حصل قبله فهو مرتبط به من جهة المعنى.

[١٢] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٦)، المكتفى (٢٣٠).

[*****] في (أ) كاف. والصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ ما بعده مستقل عمّا قبله لفظاً ومعنى.

﴿ أُجُورَهُمۡ ﴾ [١٥٢] كاف، ﴿ رَّحِيمًا ﴾ [١٥٢] تامّ [١]، ﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [١٥٣] حسن، ﴿ مِن ذَٰلِكَ ﴾ [١٥٣] ليس بوقف لمكان الفاء ﴿ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةً ﴾ [١٥٣] جائز [٢]، ومثله: ﴿ بِظُلۡمِهِمۡ ﴾ [١٥٣] و(ثمّ) لترتيب الأخبار، لا لترتيب الفعل [٣]. ﴿ فَعَفَوۡنَا عَن ذَٰلِكَ ﴾ [١٥٣] [٤] حسن، ﴿ مُّبِينٗا ﴾ [١٥٣] كاف [٥]، ﴿ فِي ٱلسَّبۡتِ ﴾ [١٥٤] جائز، ﴿غَلِيظٗا﴾ [١٥٤] [٦] كاف، وقيل تامّ على أنَّ الباء تتعلق بمحذوف، تقديره: فبما نقضهم ميثاقهم لعنّاهم. قاله الأخفش[٧] وقتادة [٨] [٩]. وقال الكسائي [١٠]: هو متعلق بما قبله [*][١١].

---

[١] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٦)، المكتفى (٢٣٠).

[٢] لأنّ ما بعده ليس من كلامهم، وقد تكون الفاء عاطفة فيتّصل الكلام بعضه ببعض.

[٣] كذا عند السجاوندي، مع أنّ مراد الكلام متّحد. علل الوقوف (٤٣٩/٢).

[٤] عند السجاوندي جائز؛ لأنّ ما بعده (وآتينا) غير موصول بقوله (فعفونا) معنىً، بل التّقدير: وقدْ آتينا من قبل. علل الوقوف (٤٣٨/٢).

[٥] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٣٠)، والكلام متصل مع بعضه من جهة المعنى.

[٦] عند النحّاس تام، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (١٦٦)، المكتفى (٢٣٠).

[٧] سبقت ترجمته ص(١٠).

[٨] سبقت ترجمته ص(٥٨).

[٩] قال الأخفش وعلى هذا تكون (ما) زائدة. وقال ابن عطيّة (ما) زائدة مؤكّدة، وحذف جواب هذا الكلام بليغ متروك مع ذهن السّامع، تقديره لعنّاهم وأذللناهم. وقدّر أبو البقاء المحذوف: فبما نقضهم ميثاقهم طُبع على قلوبهم أو لعنوا، وقدّره الزمخشري: فبما نقضهم ميثاقهم فعلنا بهم ما فعلنا. ينظر معاني القرآن للأخفش (٢٤٨/١)، القطع والائتناف (١٦٦)، المحرر الوجيز (٤٩٦)، إملاء ما منّ به الرحمن (١٨٠)، الكشاف (٥٠٧/١).

[١٠] سبقت ترجمته ص(٩).

[*] في النسخ الثلاث: متعلّق بما قبله. والصّواب متعلّق بما بعده.

[١١] وهو قول الزجّاج أيضاً، والتعليق بقوله (حرّمنا) في قوله تعالى (فَبِظُلْمٍ من الذين هادوا حرّمنا عليهم الطيبات.....١٦٠) و (بظلم) متعلّق بـ (حرّمنا) أيضاً. ويكون قوله (فبظلم) بدلاً من (فبما نقضهم)، وبأنّ الفاء إنّما ذكرت في (فبظلم) لأنّه لما طال الكلام بين البدل والمبدل منه أعاد الفاء للطول. وعلى هذا القول والتقدير الزمخشري وأبو البقاء. وردّ أبو حيّان بأنّ ذلك لا يجوز لطول الفصل بين البدل و المبدل منه، وأضاف السّمين لو كان بدلاً لما دخلت الفاء؛ لأنّ البدل تابع بنفسه من غير توسّط حرف عطف. ينظر معاني القرآن وإعرابه (١٠٣/٢)، الكشاف (٥٠٧/١)، إملاء ما منّ به الرحمن (١٨٠)، البحر المحيط (١٢٤/٤)، الدرّ المصون (٤٥٥/٢).

وقول قتادة ومن تابعه أولاها بالصواب. قاله النكزاوي [١] [٢]. ﴿ غُلْفُۢ ﴾ [١٥٥] جائز [٣]، ﴿ قَلِيلًا ﴾ [١٥٥] كاف [٤]، ومثله ﴿عَظِيمًا﴾ [١٥٦] [٥]، والوقف على ﴿ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [١٥٧] [٦] وقف بيان [٧]، ويبتدئ [**] ﴿ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [١٥٧] ((على أنّه منصوب بإضمار (أعني)؛ لأنّهم لم يقرّوا بأنَّ عيسى بن مريم رسول الله)) [***]، فلو وصلنا (عيسى بن مريم) بقوله (رسول الله) لذهب فهم السامع إلى أنَّه من تتمة كلام اليهود الذين [****] حكى الله عنهم، وليس الأمر كذلك. وهذا التّعليل يرقّيه إلى التّمام؛ لأنّه [*****] أدلّ على المراد، وهو من باب صرف الكلام لما يصلح له، ووصله بما

[ب١٠٨] بعده أولى [٨]؛ فإنَّ رسول الله عطف بيان أو بدل أو صفة لـ (عيسى) [٩] كما أنَّ / (عيسى) بدل من (المسيح). وأيضاً فإنَّ قولهم (رسول الله) هو على سبيل الاستهزاء منهم به كقول فرعون: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِيٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٞ ﴾ [الشعراء٢٦:٢٧] [١٠] وهذا غاية في بيان هذا الوقف لمن تدبّر ولله الحمد.

---

[١] سبقت ترجمته ص(٤٨).

[٢] كتاب النّكزاوي ليس بين أيدينا.

[٣] (بل طبع) هذا إضراب عن الكلام المتقدّم، أيّ ليس الأمر كما قالوا من قولهم (قلوبنا غلف).

[٤] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٣١).

[٥] كذا عند أبي عمرو. المصدر نفسه (٢٣١).

[٦] عند النحّاس تام، قال: ممّن قرأنا عليه يقول هذا التّمام؛ لأنّهم لم يقرّوا بأنّه رسول الله فيكون متّصلاً، وعند أبي عمرو لا يوقف عليه. القطع والائتناف (١٦٧)، المكتفى (٢٣١).

[٧] وقف البيان هو أنْ تبيّن معنى لا يفهم بدون هذا الوقف. وقد وضّح الأشموني المراد من هذا الوقف في هذه الآية.

[**] في (أ) ويبتدئ بـ.

[***] في (أ) سقط ما بين القوسين ((على أنّه.....الله)).

[****] في (أ) من تتمة الكلام اليهود والذين.

[*****] في (أ)+(ب) : التّمام، وأدلّ.

[٨] عند أبي عمرو الوقف على (رسول الله) كاف، وعند السجاوندي جائز؛ لأنّ (ما) النافية يبتدأ بها. ولكنّ الواو قد تصلح للحال لقوله (وقولهم) المكتفى (٢٣١)، علل الوقوف (٤٣٩/٢).

[٩] وأجاز أبو البقاء الأوجه الثلاثة. قال السّمين والبدل بالمشتقات قليل، ولكن قد يقال (رسول الله) جرى مجرى الجوامد. إملاء ما منّ به الرحمن (١٨٠)، الدرّ المصون (٤٥٧/٢).

[١٠] قاله الزمخشري. الكشاف (٥٠٨/١).

[أ١٢٨] ﴿ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ [١٥٧] [١] حسن، ووقف / نافع [٢] على [*] ﴿ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ ﴾ [١٥٧]، أي: وما قتلوا الذي شبّه لهم يقيناً أنَّه عيسى، بل قتلوه على شكٍّ [٣]، ومنهم من وقف على ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ﴾ [١٥٧] وجعل الاستثناء منقطعاً [٤]، ووقف على ﴿ قَتَلُوهُ ﴾ [١٥٧] وجعل الضمير لـ (عيسى) [٥]، وابتدأ ﴿ يَقِينًۢا ﴾ [١٥٧] وجعل يقيناً متعلقاً بما بعده أي: يقيناً لم يقتلوه [**]، فـ (يقيناً) نعت لمصدر محذوف، فهو تقرير [***] لنفي القتل، وليس ﴿ قَتَلُوهُ ﴾ [١٥٧] بوقف إن نصب (يقيناً) بـ (رفعه) لما فيه أن ما بعد (بل) يعمل فيما قبلها، وذلك ضعيف [٦]، وقيل الضمير في قتلوه يعود [****] على (العلم)، أي: ما قتلوا العلم يقيناً [٧]، على حدّ قولهم : قتلت العلم يقيناً [*****] والرأي يقيناً ، ((بل كان قتلهم عن ظنّ وتخمين. وقيل يعود على (الظنّ)[٨]، فكأنه قيل : وما صحّ ظنّهم وما تحقّقوه يقيناً)) [******] فهو كالتهكم بهم، والذي نعتقده أنَّ المشبه هو [*******] الملك الذي كان

---

[١] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٣١).

[٢] سبقت ترجمته ص(٩).

[*] في (ب) سقط (على).

[٣] ينظر القطع والائتناف (١٦٧).

[٤] قاله الزجّاج وعلى هذا الجمهور؛ لأنّ اتّباع الظن ليس من جنس العلم. معاني القرآن وإعرابه (١٠٤/١)، الدرّ المصون (٤٥٨/٢).

[٥] ومن وقف عليه أحمد بن موسى اللؤلؤي [مقرئ قرأ على أبي عمرو بن العلاء وعاصم. الغاية (١٤٣/١)]. قال النحّاس إنْ قدر المعنى (بل رفعه الله إليه يقيناً) كان خطأ؛ لأنّه لا يعمل ما بعد (بل) فيما قبلها لضعف (بل). الطع والائتناف (١٦٧).

[**] في (ب) لم يقتلوه.

[***] في (أ) فهو تقديراً، في (ب) فهو تقدير.

[٦] نصّ الخليل على منع ذلك، أي: ما بعد (بل) لا يعمل فيما قبلها، الكتاب (١٦٩/٢).

[****] في (ب) سقط (يعود).

[٧] قاله الفرّاء وابن قتيبة. ينظر معاني القرآن وإعرابه (١٠٤/٢)، القطع والائتناف (١٦٧)، الدرّ المصون (٤٥٨/٢).

[*****] في (أ)+(ب) :سقط (يقيناً).

[٨] وهو قول ابن عباس. ينظر تفسير القرآن العظيم (٦٤٣/٥)، المحرر الوجيز (٤٩٨).

[******] في (أ) سقط ما بين القوسين ((بل كان.....يقيناً)).

[*******] في (ب) سقط (هو).

في زمان عيسى لمّا رفعه الله إليه وفقدوه أخرج لهم شخصاً وقال لهم هذا عيسى فقتله وصلبه. ولا يجوز أن يعتقد أنَّ الله ألقى شبه عيسى على واحد منهم كما قال وهب بن منبّه [١] لما همّوا بقتل عيسى وكان معه في البيت عشرة قال أيكم يُلقى عليه شبهي فيقتل ويدخل الجنة؟ فكل واحد منهم بادر، فألقى شبهه [*] على العشرة ورفع عيسى، فلما جاء الذين قصدوا القتل وشبّه [**] عليهم فقالوا ليخرج عيسى وإلاَّ قتلناكم كلّكم، فخرج واحد منهم فقتل وصلب [٢]. وقيل إنَّ اليهود لما همّوا بقتله دخل عيسى بيتاً [***]، فأمر الله جبريل أن يرفعه من طاق فيه[****] إلى السماء، فأمر ملك اليهود رجلاً بإخراجه، فدخل عليه البيت فلم يجده، فألقى الله شبه[*****] عيسى على ذلك الرجل، فلمّا خرج ظنّوا أنَّه عيسى فقتلوه وصلبوه ثم قالوا هذا عيسى فأين صاحبنا؟ وإن كان صاحبنا[******] فأين عيسى ؟ / واختلفوا [٣] ، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ [١٥٧] [ط١١٢] وهذا وأمثاله من السفسطة وتناسخ الأرواح الذي لا تقول به أهل السنة. ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ ﴾ [١٥٧] تامّ؛ إن جعل ﴿يَقِينًا﴾ [١٥٧] متعلقاً بما بعده كما تقدّم، أي: ((بل رفعه الله إليه يقيناً، وإلاَّ فليس بوقف)) [*******] ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [١٥٨] كاف [٤]، ومثله: ﴿ حَكِيمًا ﴾ [١٥٨] [٥].

---

[١] وهب بن منبّه الأنباري الصفاني، مؤرّخ، كثير الإخبار عن الكتب القديمة. عالم بأساطير الأوّلين ولاسيّما الإسرائيليات. يعدّ من التابعين. مات سنة (١١٤هـ)، سير أعلام النبلاء (٥٤٤/٤)، الأعلام (١٢٥/٨).

[*] في (ب) الشّبه.

[**] في (ب) وتشبّه.

[٢] ينظر المحرر الوجيز (٤٩٨)، الكشاف (٥٠٨،٥٠٩/١)، تفسير القرآن العظيم (٦٤٤/٥).

[***] في (أ) لمّا همّوا بقتل عيسى دخل بيتاً.

[****] في (أ) في البيت.

[*****] في (ب) شبه وجه.

[******] في (أ)+(ب) : سقط (إنْ كان صاحبنا).

[٣] المصادر نفسها في (٢).

[*******] في (أ)+(ب) : سقط ما بين القوسين ((بل رفعه.....بوقف)).

[٤] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦٠٩/٢)، القطع والائتناف (١٦٧)، المكتفى (٢٣٢).

[٥] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٤).

﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [١٥٩] جائز؛ لأنَّ قوله (ويوم القيامة) ظرف كونه شهيداً لا ظرف [*] إيمانهم، فالواو للاستئناف[**][١] والضمير في(به) وفي(موته)لعيسى وقيل إنه في(به)لعيسى، وفي(موته) للكتابي. قالوا: وليس بموت يهودي حتى يؤمن بعيسى ويعلم أنّه نبيّ، ولكن ذلك عند المعاينة والغرغرة، فهو إيمان لا ينفعه [٢]. ﴿شَهِيدًا﴾ [١٥٩] [٣] كاف. ولا وقف من قوله ﴿فَبِظُلْمٍ﴾ [١٦٠] إلى قوله [***] [أ١٢٩] ﴿بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [١٦١] فلا يوقف على ﴿أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [١٦٠] لاتساق ما بعده / على ما قبله، ولا على ﴿كَثِيرًا﴾ [١٦٠]، ولا على [****]﴿نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [١٦١] ﴿بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [١٦١][٤] كاف [*****]، ﴿أَلِيمًا﴾ [١٦١] تامّ [٥]، وقال بعضهم: ليس بعد قوله ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [١٥٥] وقف تامّ إلى ﴿أَلِيمًا﴾ [١٦١] [٦] على تفصيل في (لكن) إذا كان بعدها جملة صلح الابتداء ((كما هنا، وإذا تلاها مفرد فلا يصلح الابتداء بها)) [******]

---

[*] في (أ) لأنّه ظرف.

[**] في (أ) فالواو أو للاستئناف.

[١] كذا عند السجاوندي. (يوم) العامل فيه (شهيداً) وفيه دليل على جواز تقدّم خبر (كان) عليها؛ لأنّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل. وأجاز أبو البقاء أنْ يكون منصوباً بِـ (يكون) وهذا رأي من يجيز لِـ (كان) أنْ تعمل في الظرف وشبهه. ينظر علل الوقوف (٤٣٩/٢)، إملاء ما منّ به الرحمن (١٨١)، الدرّ المصون (٤٦٠/٢).

[٢] ينظر تفسير القرآن العظيم (٦٤٥/٥،٦٤٦).

[٣] عند ابن الأنباري حسن، وكذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو كاف، وعند السجاوندي جائز، وإنْ كان رأس الآية؛ لأنّ قوله (فبظلم) راجع إلى قوله (فبما نقضهم). الإيضاح (٤٣٩/٢)، القطع والائتناف (١٦٧)، المكتفى (١٦٧)، علل الوقوف (٢٣٢/٢).

[***] في (ب) سقط (قوله).

[****] في (أ)+(ب) : سقط (على).

[٤] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٣٢).

[*****] في (ب)+(ط) : حسن، والصّواب ما أثبتناه؛ لأنّ ما بعده متعلّق بما قبله من جهة المعنى لا من جهة اللفظ.

[٥] كذا عند النحّاس، وعند أبي عمرو أكفى مما قبله، القطع والائتناف (١٦٧)، المكتفى (١٣٢.).

[٦] وهو قول أبي حاتم السجستاني، وقد قال غيره خلاف ما قاله في التّمام، ومنهم قتادة. القطع والائتناف (١٦٦).

[******] في (ب) سقط ما بين القوسين ((كما هنا.....الابتداء بها)).

﴿ مِن قَبْلِكَ ﴾ [١٦٢] [١] حسن إن نصب ما بعده على المدح، أي: أمدح المقيمين، وإنّما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها، وهو قول سيبويه [٢] والمحقّقين [٣] .

[ب١٠٩] وليس بوقف إن عطف على (بما أنزل إليك)، أي: يؤمنون بالكتب / وبالمقيمين [٤]، أو عطف على (ما) من قوله (وما أنزل من قبلك) فإنها في موضع جرّ، أو عطف على الضمير في (منهم) [٥].﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [١٦٢] [٦] حسن على استئناف ما بعده بالابتداء، والخبر فيما بعده، أو جعل خبر مبتدأ محذوف، أي: هم المؤتون، وليس بوقف إن عطف على (الراسخون) [٧].﴿ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ [١٦٢] كاف؛ ((إن جعل (أولئك) مبتدأ وخبرا، وليس بوقف؛ إن جعل خبر (الراسخون). ﴿ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [١٦٢] تامّ [٨]، ﴿ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ [١٦٣] كاف))[*]: وتامّ عند نافع [٩] [١٠]

---

[١] عند النحّاس، قال يعقوب كاف، وقال الأخفش تام، إلاّ أنّ يعقوب قدّره بمعنى (ومن المقيمين)، فيجب ألاّ يكون تاماً. قال النحّاس: إنْ جعلت (والمقيمين) منصوب على المدح حسن الوقف على ما قبله. القطع والائتناف (١٦٧،١٦٨).

[٢] سبقت ترجمته ص(٤١).

[٣] الكتاب (١٨٣/١). قال أبو البقاء وهذا مذهب البصريين. إملاء ما منّ به الرحمن (١٨١). قال مكّي وخبر (الراسخين) هو قوله (يؤمنون)، فإن جعل الخبر (أولئك سنؤتيهم) لم يجز نصب (المقيمين) على المدح؛ لأنّه لا يكون إلاّ بعد تمام كلام. و حكى ابن عطيّة عن قوم منع نصبه على القطع من أجل حرف العطف. والقطع لا يكون في العطف، إنّما ذلك في النعوت. ينظر مشكل إعراب القرآن (٢١٢/١)، المحرر الوجيز (٤٩٩).

[٤] ويعزى هذا القول للكسائي، واختلف في المقيمين فقيل هم الأنبياء، وقيل هم المسلمون، وقيل الملائكة. قال مكّي: ويؤمنون بالملائكة الذين صفتهم إقامة الصلاة. قال السّمين ويكون هذا الوجه من الإعراب على حذف مضاف، أي: وبدين المقيمين. ينظر مشكل إعراب القرآن(٢١٢/١)، الدرّ المصون (٤٢٦/٢).

[٥] وقد ذكر السّمين الحلبي فيه أوجهاً أخرى فانظرها إنْ شئت. الدرّ المصون (٤٦٢/٢،٤٦٣).

[٦] عند النحّاس تام على مذهب سيبويه، إنْ جُعِل (المؤتون) مرفوعاً بالابتداء. القطع والائتناف (١٦٨).

[٧] وذكر في هذا أيضاً أوجهاً كثيرة أظهرها أنّه على إضمار مبتدأ، ويكون من باب المدح المذكور في النّصب. ينظر الدرّ المصون (٤٦٣/٢).

[٨] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٨)، المكتفى (٢٢٣).

[*] في (أ) سقط ما بين القوسين ((إنْ جعل.....كاف)).

[٩] سبقت ترجمته ص(٩).

[١٠] القطع والائتناف (١٦٨). وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٢٣).

﴿ وَسُلَيْمَنَ ﴾ [١٦٣] [(١)] حسن ، ومثله ﴿ زَبُورًا ﴾ [١٦٣] [(*)] إن نصب (رسلاً) بإضمار فعل يفسّره ما بعده، أي: قصصنا رسلاً عليك [(٢)]، أي: قصصنا أخبارهم، فهو على حذف مضاف، فهو من باب الاشتغال، وجملة (قد قصصناهم) مفسّرة لذلك الفعل المحذوف [(٣)]، وليس بوقف إن عطف على معنى ما قبله؛ لأنَّ: معناه إنّا أوحينا إليك وبعثنا رسلاً [(٤)]، وقرأ الجمهور (زَبُوراً) بفتح الزّاي [(**)]، وقرأ حمزة [(٥)] بضم الزاي جمع (زِبْر)، وهو الكتاب [(٦)] يعني أنّه في الأصل مصدر على فعل جمع على فعول [(***)] نحو فِلْس وفُلُوس فهو مصدر واقع موقع المفعول به. وقيل على قراءة العامة جمع زبور على حذف الزوائد، يعني حذفت الواو منه فصار زبراً [(****)] كما ((قالوا: ضَرْب الأَمير ونَسْجَ اليَمَن)) [(*****)] [(٧)]. قاله أبو علي الفارسي [(٨)] [(٩)].

[(١)] عند أبي عمرو كاف، وعند السجاوندي جائز؛ لأنّ التقدير: وقد آتينا، لتخصّص داود عليه السلام بإيتاء الزبور مع أنّه من النبيّين. المكتفى (٢٣٢)، علل الوقوف (٤٤١/٢).

[(*)] في (أ)+(ب) :سقط (ومثله ﴿ زَبُورًا ﴾).

[(٢)] كذا عند السجاوندي فهو جائز على هذا التقدير علل الوقوف (٤٤٠/٢). والوقف على هذا الوجه عند النحّاس حسن. القطع والائتناف (١٦٨). وعند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٣٢).

[(٣)] ينظر الدرّ المصون (٤٦٥/٢).

[(٤)] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس. الإيضاح (٦١٠/٢)، القطع والائتناف (١٦٨). وعلى هذا تكون جملة (قد قصصناهم) صفة لـِ (رسل). قال مكي (رسلاً) محمول على المعنى عطف على ما قبله؛ لأنّ معنى (وأوحينا) أرسلنا. فيصر تقديره: إنّا أرسلناك وأرسلنا رسلاً. ينظر مشكل القرآن (٢١٣/١).

[(**)] جاء في النسخ (ب)+(ط) : (جمع جمع؛ لأنّك تجمع زبورا زبرا ثم تجمع زبرا زبوراً) وجاء في (أ) (جمع زبورا لأنّك تجمع زبرا زبورا). وفي النسخ الثلاث هذا الكلام غير صحيح وليس له أصل.

[(٥)] سبقت ترجمته ص(١٦).

[(٦)] ينظر السبعة في القراءات (١٨٤)، التيسير (٨١).

[(***)] في (ب) مصدر واقع موقع على فعول.

[(****)] في (ب) زبر.

[(*****)] في (أ) كما قال ضرب اليمين ونسج اليمين.

[(٧)] وقد ذكرت شرحاً لهذا في قسم الدرّاسة ص(١٣٧).

[(٨)] الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي. أخذ عن الزجّاج وابن السّراج، له تصانيف كثيرة. توفّي (٣٧٧هـ). بغية الوعاة (٤٩٦/١).

[(٩)] وقراءة الجمهور تعني الكتاب مفرداً. وقراءة حمزة فيها احتمالات، أحدها: أنّه جمع (زَبْر) الثاني أنّه جمع (زَبُور) على قراءة العامة، ولكنّه على حذف الزوائد، يعني حذفت منه الواو فصار (زبْراً)، والثالث ذكره العكبري أنّه اسم مفرد جاء على فُعول كالدخول والجلوس. ينظر الحجّة للقراء السبعة (١٩٣،١٩٤/٣)، إملاء ما منّ به الرحمن (١٨٢).

[ط١١٣] ﴿ عَلَيۡكَ ﴾ [١٦٤] حسن [١]، ومثله ﴿ تَكۡلِيمًا ﴾ [١٦٤] / إن نصب (رسلاً) على المدح [٢]، وليس بوقف إن نصب ذلك على الحال من مفعول (أوحينا) [٣]، أو بدلاً من رسله قبله [٤]؛ لأنّه تابع لهم [٥] ، ومن حيث كونه رأس آية يجوز ﴿ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [١٦٥] كاف [٦] ، ﴿ حَكِيمًا ﴾ [١٦٥] تامّ؛ لأنّ (لكنْ) إذا كان بعدها ما[*] يصلح جملة، صلح الابتداء بما بعدها، كذا قيل [٧] ﴿بِعِلۡمِهِۦ﴾ [١٦٦] صالح؛ لأنّ ما بعده يصلح أن يكون مبتدأ وحالاً مع اتّحاد المقصود [٨] ﴿يَشۡهَدُونَ﴾ [١٦٦] حسن، ﴿شَهِيدًا﴾ [١٦٦] تامّ[٩]، ﴿بَعِيدًا﴾ [١٦٧][١٠] كاف، ﴿طَرِيقًا﴾ [١٦٨] [١١] ليس بوقف إن أريد بالطريق الأولى العموم وكان استثناءً متّصلاً، وإن أريد بها شيئاً خاصاً وهو العمل الصالح كان منقطعاً [١٢]

---

[١] كذا عند ابن الأنباري، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦١٠/٢)، القطع والائتناف (١٦٨)، المكتفى (٢٣٢).

[٢] رجّحه الزمخشري. وقدّر أبو البقاء المدح بـ (أعني)، وقال السّمين: وكان ينبغي أنْ يقدّره فعلاً دالاً على المدح، نحو (أمدح). الكشاف (٥١٢/١)، إملاء ما منّ به الرحمن (١٨٢)، الدرّ المصون (٤٦٦/٢).

[٣] قال السّمين هي حال موطئة، كقولك (مررت بزيد رجلاً صالحاً) ومعنى موطئة، أي: ليست مقصودة. إنّما المقصود صفتها، ألا ترى أنّ الرجولية مفهومة من قولك (بزيد) و إنّما المقصود وصفه بالصّلاحية. الدرّ المصون (٤٦٦/٢).

[٤] كذا عند ابن الأنباري، وكذا عند النحّاس، قال النحّاس: وهو وقف صالح إنْ جعلت (رسلاً) منصوباً بإضمار فعل. الإيضاح (٦١٠/٢)، القطع والائتناف (١٦٨). والوقف عند السجاوندي جائز؛ لأنّ ما بعده يصلح حالاً، ويحتمل النّصب على المدح. علل الوقوف (٤٤٠/٢).

[٥] تمّت دراسة ذلك في قسم الدرّاسة ص(١٩٢).

[٦] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٣٢).

[*] في (ب) سقط (ما).

[٧] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٦٨).

[٨] كذا عند السجاوندي فهو جائز. قال العكبري: ويجوز أنْ يكون حالاً، أيّ أنزله والملائكة شاهدون بصدقه. علل الوقوف (٤٤١/٢)، إملاء ما منّ به الرحمن (٨٢).

[٩] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٨)، المكتفى (٢٣٢).

[١٠] عند النحّاس تام، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٨).

[١١] عند النحّاس ليس بقطع كاف وإنْ كان رأس آية؛ لأنّ (إلاّ طريق جهنّم) بدل من الأول. القطع والائتناف (١٦٨).

[١٢] ذكر هذا السّمين. الدرّ المصون (٤٦٨/٢).

[١٣٠أ] ﴿ أَبَدًا ﴾ [١٦٩] / كاف [١]، ﴿ يَسِيرًا ﴾ [١٦٩] تامّ [٢]، للابتداء بعد بالنداء ﴿ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[١٧٠] [٣] حسن، ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾ [١٧٠] كاف، ﴿ حَكِيمًا﴾ [١٧٠] تامّ [٤]، ﴿إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [١٧١][٥] كاف، ﴿رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [١٧١] [٦] حسن، ﴿ وَكَلِمَتُهُۥٓ ﴾ [١٧١] [٧] أحسن مما قبله إن عطف (وروح منه) على الضمير المرفوع في (ألقاها)، وليس بوقف؛ إن جعل (ألقاها) نعتاً لقوله (وكلمته)، وهي معرفة. والجملة في تأويل النّكرة و[*] في موضع الحال من الهاء المجرورة، والعامل فيها معنى الإضافة، أي: وكلمة الله ملقياً إياها. وقيل [**] (ألقاها) لا يصلح نعتاً لـ (كلمة لما ذكر)، ولا حالاً لعدم العامل، فكان استئنافاً مع أنَّ الكلام متّحد.[***][٨] ومن غريب ما يحكى أن بعض النّصارى ناظر علياً بن الحسين بن

---

[١] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٣٢).

[٢] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٦٨)، المكتفى (٢٣٢).

[٣] عند النحّاس صالح. القطع والائتناف (١٦٨).

[٤] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٢).

[٥] عند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. المصادر نفسها في (٢).

[٦] عند النحّاس ليس بتمام، وإنْ كان ظاهره حسناً؛ لأنّ (وكلمته:١٧١) معطوف، والمعنى: والمسيح كلمته.

[٧] عند النحّاس يجوز الوقف عليه، إنْ قدّرت (وروح منه) منه معطوفاً على الضمير في (ألقاها). القطع والائتناف (١٦٨).

[*] في (ب) سقطت الواو.

[**] في (أ) فقيل.

[***] في (ب) (متّحد).

[٨] كذا عند السجاوندي. وعليه الوقف على (وكلمته) جائز. ونقل أبو حيّان جواز الحال والصّفة على تقدير نيّة الانفصال، أي: وكلمة منه. وقال العكبري (ألقاها) في موضع الحال و(قد) معه مقدّرة وفي العامل ثلاثة أوجه، الأوّل معنى (كلمته)، والثاني إذْ كان ألقاها، فإذْ ظرف للكلمة، وكان تامة، و(ألقاها) حال من فاعل كان، والثّالث: حال من الهاء المجرورة، والعامل فيها معنى الإضافة. وقال السّمين في الوجه الأول صحيح ولكنّه لم يبيّن من صاحب الحال، وصاحب الحال الضمير المستتر في (كلمته) العائد على (عيسى) لما تضمّنته من معنى المشتق نحو (مُنشأ ومبتدع)، وأمّا جعل العامل معنى الإضافة فشيء ضعيف ذهب إليه بعض النحويين، وأمّا الوجه الثالث ففاسد من حيث المعنى. ينظر علل الوقوف (٤٤٢/٢، ٤٤١)، إملاء ما منّ به الرحمن (١٨٣)، البحر المحيط (١٤٣/٢)، الدرّ المصون (٤٦٩/٢).

واقد المروزي [١] وقال: في كتاب الله ما يشهد [*] أنَّ عيسى جزء من الله، وتلا ﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ [١٧١] فعارضه ابن واقد بقوله: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الجاثية ٤٥:١٣]وقال: يلزم أن تكون تلك الأشياء جزءاً من الله تعالى، وهو محال بالاتّفاق، فانقطع النصراني وأسلم [٢].

وروي عن أبيّ بن كعب[٣] أنّه قال ((لمّا خلق الله أرواح بني آدم أخذ))[**] عليهم الميثاق، ثم ردّها إلى صلب آدم، وأمسك عنده [***] روح عيسى، فلما أراد خلقه أرسل ذلك الروح إلى مريم، فكان منه عيسى، فلهذا قال: (وروح منه) [٤] ومعنى كون عيسى روح الله أنَّ / جبريل نفخ في درع [ب١١٠] مريم بأمر الله، وإنَّما سمى [****] النفخ روحاً؛ لأنّه ريح يخرج عن الروح [*****]. قاله بعض المفسّرين، أوانه ذو روح، وأضيف إلى الله تشريفاً [٥] ﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ [١٧١] [٦] تامّ؛ لأنّه آخر القصة ﴿ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾ [١٧١] [٧] جائز، ومثله ﴿ ثَلَٰثَةٌ ﴾[١٧١] [٨]، أي: هم ثلاثة [***]، فالنصارى زعموا أن الأب إله، والابن إله، والروح إله، والكل إله واحد، وهذا معلوم البطلان ببديهة العقل أنَّ الثلاثة لا تكون واحداً، وأنَّ الواحد لا يكون ثلاثة ﴿ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [١٧١] حسن [٩].

وقيل: كاف [١٠]، وقيل تامّ [١١]، ﴿ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [١٧١] حسن.

---

[١] الإمام المحدّث الصدوق أبو الحسن المروزي. ولد (١٣٠هـ) وتوفّي (٢١١هـ). وهو حسن الحديث. سير أعلام النبلاء (٢١٢،٢١١/١)، تهذيب التهذيب (٣٠٨/٧).

[*] في (ب) ما شهد.

[٢] ذكر هذا الخبر أبو حيّان والسّمين الحلبي. البحر المحيط (١٤٣/٤)، الدرّ المصون (٤٦٩/٢).

[٣] سبقت ترجمته ص(٢٠).

[**] في (أ) خلق الله أرواح بني آدم لما أخذ، في (ب) خلق أرواح بني آدم لما أخذ.

[***] في (أ) وأخذ عنده.

[٤] المحرر الوجيز (٥٠٢).

[****] في (ب) وإنّما يسمّى.

[*****] في (أ) من الرّوح.

[٥] ينظر تفسير القرطبي (٢٣٢/٧).

[٦] عند ابن الأنباري حسن، وعند أبي عمرو تام. الإيضاح (٦١٠/٢)، المكتفى (٢٣٢).

[٧] عند النحّاس قال الأخفش هذا وقف، وعند السجاوندي جائز. القطع والائتناف (١٦٩)، علل الوقوف (٤٤٠/٢).

[٨] عند النحّاس تام على قول نافع والأخفش وأحمد بن جعفر وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (١٦٩)، المكتفى (٢٣٢).

[***] في (أ) سقط (أيّ هم ثلاثة).

[٩] كذا عند النحّاس، وهو مذهب سيبويه. القطع والائتناف (١٦٩).

[١٠] قاله أبو عمرو، وهو أكفى مما قبله. المكتفى (٢٣٣).

[١١] قاله القتيبي. القطع والائتناف (٢٣٣).

ووقف نافع [١] [٢] على ﴿ سُبۡحَٰنَهُۥٓ ﴾ [١٧١] وخولف في ذلك؛ لأنَّ (أن) متعلّقة بما قبلها. ﴿ وَلَدٌ ﴾ [١٧١] [٣] تامّ، ولا يجوز وصله بما بعده؛ لأنّه لو وصله لصار الجار [*] صفة له، فكان المنفيّ ولداً موصوفاً بأنّه يملك السموات والأرض، والمراد نفي الولد مطلقاً [٤]. ﴿ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [١٧١] كاف [٥] ﴿ وَكِيلٗا ﴾ [١٧١] تامّ [٦]، ﴿ ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴾ [١٧٢] [٧] كاف، للشرط بعده، ﴿جَمِيعًا ﴾ [١٧٢] [٨] تامّ، ﴿ مِّن فَضۡلِهِۦ ﴾ [١٧٣] [٩] كاف، ﴿ عَذَابًا أَلِيمٗا ﴾ [١٧٣] ليس بوقف لعطف ما بعده على ما قبله ﴿ وَلَا نَصِيرٗا ﴾ [١٧٣] تامّ [١٠]، وكذا ﴿ مُّبِينًا ﴾ [١٧٤] [١١] ولا وقف من قوله ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ﴾ [١٧٥] إلى ﴿ مُّسۡتَقِيمًا ﴾ [١٧٥] فلا يوقف على ﴿ وَٱعۡتَصَمُواْ بِهِۦ ﴾ [١٧٥] ولا على ﴿ وَفَضۡلٖ ﴾ [١٧٥]

[ط١١٤] ((لاتّساق ما بعدهما على ما قبلهما.)) [**] / ﴿ مُّسۡتَقِيمًا ﴾ [١٧٥] [١٢] تامّ ﴿فِي ٱلۡكَلَٰلَةِ ﴾ [١٧٦] كاف

[أ١٣١] على استئناف ما بعده [***]؛ لأنّ (في الكلالة) / متعلق [****] بيفتيكم وهو من إعمال الثاني، لأنَّ في الكلالة يطلبها (يستفتونك) و (يفتيكم) فأعمل الثاني. ووسم [*****] الهمذاني [١٣] [١٤] ﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ ﴾ [١٧٦] بالحسن تبعاً لبعضهم تقليداً ولم يدعمه بنقل يبين حسنه.

---

[١] سبقت ترجمته ص(٩).
[٢] القطع والائتناف (١٧٠).
[٣] عند أبي عمرو كاف. المكتفى (٢٣٣).
[*] في (ط) سقط (الجار).
[٤] قاله السجاوندي. علل الوقوف (٢٤٣،٢٤٢/٢).
[٥] كذا عند أبي عمرو. المكتفى (٢٣٣).
[٦] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١١٧٠)، المكتفى (٢٣٣).
[٧] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس تام على قول أحمد بن موسى، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦١٠/٢)، القطع والائتناف (١٧٠)، المكتفى (٢٣٣).
[٨] عند النحّاس، قال أبو حاتم هذا الوقف الكافي الحسن، وقال نافع تام، وقال غيرهم كاف. القطع والائتناف (١٧٠).
[٩] عند النحّاس كاف على قول نافع، وعند أبي عمرو كاف، وعند السجاوندي جائز. القطع والائتناف (١٧٠)، المكتفى (٢٣٣)، علل الوقوف (٤٤٣/٢).
[١٠] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٧٠)، المكتفى (٢٣٣).
[١١] كذا عند النحّاس. القطع والائتناف (١٧٠).
[**] في (أ) لاتّساق ما بعده على ما قبله، في (ب) لاستئناف ما بعده بما قبلهما.
[١٢] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. القطع والائتناف (١٧٠)، المكتفى (٢٣٣).
[***] في (أ) على الاستئناف بعده.
[****] في (أ)+(ب) :متعلّقاً.
[*****] في (أ)+(ط) : ورسم.
[١٣] سبقت ترجمته ص(٤٧).
[١٤] كتاب الهمذاني ليس بين أيدينا.

ومقتضى قواعد هذا الفن أنّه لا يجوز؛ لأنَّ جهتي الإعمال مثبتة إحداهما بالأخرى، فلو قلت ضربني زيد [*] وسكتّ، ثم قلت وضربت زيداً لم يجز، و [**] نظيره في شدّه التعلّق قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾ [المائدة٥:١٠] [الحج٢٢:٥٧]، ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ [الكهف١٨:٩٦] فـ (قطراً) منصوب بـ(أفرغ) على إعمال الثاني إذ تنازعه (آتوني) و (أفرغ)، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ يَسۡتَغۡفِرۡ لَكُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [المنافقون٦٣:٥] فيستغفر مجزوم على جواب الأمر، ورسول الله يطلبه [***] عاملان، أحدهما (يستغفر)، والآخر (تعالوا) فأعمل الثاني عند البصريين، ولذلك رفعه [****]. ولو أعمل الأول لكان التركيب تعالوا يستغفر لكم إلى [*****] رسول الله. انتهى أبو حيان [١] بزيادة للإيضاح [٢]. وهذا غاية في بيان ترك هذا الوقف ولله الحمد. ﴿ نِصۡفُ مَا تَرَكَ ﴾ [١٧٦] [٣] كاف؛ لأنّ ما بعده مبتدأ ﴿إِن لَّمۡ يَكُن لَّهَا وَلَدٞ ﴾ [١٧٦] حسن [٤]، ﴿مِّمَّا تَرَكَ ﴾ [١٧٦] [٥] كاف، للابتداء بالشرط بحكم جامع للصنفين [******] ﴿ٱلۡأُنثَيَيۡنِ ﴾[١٧٦][٦]حسن، ﴿أَن تَضِلُّواْ ﴾[١٧٦]كاف ووقف يعقوب[٧]على قوله ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ﴾[١٧٦]((وخولف في ذلك؛ لأنَّ (أن) متعلقة بما قبلها على قول الجماعة،[٨])) [*******]

---

[*] في (ب) سقط (زيد).

[**] في (أ)+(ب) :سقطت (الواو).

[***] في (ب) يطلب.

[****] في (أ) وكذلك رفعه.

[*****] في (أ) سقط (إلى).

[١] سبقت ترجمته ص(٢١٠).

[٢] ينظر البحر المحيط (١٤٩/٤).

[٣] عند السجاوندي جائز؛ لأنّ ما بعده مبتدأ، ولكن الكلام متّحد البيان. علل الوقوف (٤٤٣/٢).

[٤] عند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف، وعند السجاوندي جائز؛ لأنّ جملة الشّرط تعود إلى قوله (فلها نصف ما ترك) وبينهما عارض. القطع والائتناف (١٧٠)، المكتفى (٢٣٣)، علل الوقوف (٤٤٣/٢).

[٥] عند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (١٧٠)، المكتفى (٢٣٣).

[******] في (أ) جامع للصنفين.

[٦] عند ابن الأنباري حسن، وعند النحّاس صالح، وعند أبي عمرو كاف. الإيضاح (٦١٠/٢)، القطع والائتناف (١٧٠)، المكتفى (٢٣٣).

[٧] سبقت ترجمته ص(٩).

[٨] القطع والائتناف (١٧٠).

[*******] في (أ) سقط ما بين القوسين ((وخولف.....الجماعة)).

((وحمله البصريون على حذف مضاف [*]، أي: يبين الله لكم)) [**] كراهة أن تضلّوا، وحمله الكوفيون على حذف (لا) بعد (أن)، [***] أي لئلاَّ تضلوا ((ونظيرها ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا ﴾ [فاطر٣٥:٤١] أي: لئلاَّ تزولا)) [****] فحذفوا (لا) بعد (أن) [١] وحذفها شائع ذائع قال الشاعر:

رَأَيْنَا ما رأى البُصَرَاءُ مِنْها فَآلَيْنَا عَلِيها أنْ تُبَاعَا [٢]

أي: أنْ لا تباعاً [*****]، وقيل [******] مفعول البيان محذوف: أي يبين [******] الله لكم الضلالة لتجتنبوها؛ لأنّه إذا بين الشر اجتنب، وإذا بين الخير ارتكب [٣]، فالوقف على هذه الأقوال كلها على قوله: ﴿ أَن تَضِلُّواْ ﴾ [١٧٦] [٤] وعلى آخر السورة تامّ [٥]، ورسموا ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ ﴾ بواو وألف، ومثله: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ حيث وقع كما [*******] مرّ التنبيه عليه. [٦]

---

[*] في (ب) المضاف.

[**] في (أ) سقط ما بين القوسين ((وحمله.....لكم)).

[***] في (أ)+(ب) :حذف (لا) مع حذف أنْ.

[****] في (أ)+(ب) :سقط ما بين القوسين ((ونظيرها.....تزولا)) وورد بعد عدّة أسطر.

[١] ينظر معاني القرآن وإعرابه (١١١/٢)، الدرّ المصون (٤٧٥/٢).

[٢] البيت لـِ القطامي التغلبي (عمير بن شييم بن عمرو بن عباد توفّي نحو (١٣٠هـ). الأعلام (٨٨/٥) والبيت في ديوانه (٤٠) بتحقيق الدكتور إبراهيم السّامرّائي ، أحمد مطلوب ـ الطبعة الأولى ـ (١٩٦٠) م. دار الثقافة ـ بيروت وهو موجود في البحر المحيط (١٥٣/٤)، الدرّ المصون (٤٧٥/٢)، المحرر الوجيز (٥٠٤).

[*****] ما سقط برقم (****) جاء هنا.

[******] في (أ) وقول.

[******] في (ب) يبيّن.

[٣] ينظر إعراب القرآن للنحاس (٢٥٤/٤)، إملاء ما منّ به الرحمن (١٨٤).

[٤] كذا عند النحّاس على كلّ الأقوال، وعند أبي عمرو كاف. القطع والائتناف (١٧٠)، المكتفى (٢٣٣). وقد تمّت دراسة هذه المسألة في قسم الدّراسة ص(١٢٣).

[٥] كذا عند النحّاس، وكذا عند أبي عمرو. المصادر نفسها في (٤).

[*******] في (أ) سقط (كما).

[٦] المقنع (٦٠).

الفهارس العامة للكتاب

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة

الفاتحة

(ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ :٢) ٤٠

(رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ :٢) ٤١

(مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ :٤) ١٤

البقرة

(وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ :٤) ٤٣

(أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ :٦) ٦١

(فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ :١٠) ٣٩

(إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ :١١) ٥٢

(فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ :١٧) ٤٩

(إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ :٢٦) ٤٤

(وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ :٧٨) ٥،٣٠

(يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ :١٠٢) ٤٠

(بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ :١١٢) ١٥٨

(فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ :١١٥) ٥٣

(ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ :١٢١) ٦٤

(ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ :١٤٦) ٦٤

(فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ :١٤٨) ٢٢

(إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ :١٥٠) ٣٠٥

(فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا :١٥٨) ٦١

(وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ :١٥٩، ١٦٠) ٣٠٣

(وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ :١٩٠) ٢٠٢

(وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ :١٩٥)	٢٠٢
(فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۚ :٢٠٣)	٦٣
(وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَۗ :٢١٩)	٥٣
(وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ :٢٣١)	٥٥
(فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ :٢٤٩)	٣٠٤
(تَوَلَّوْاْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ :٢٤٦)	٣٠٤
(وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ :٢٥١)	٣٨
(ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ :٢٧٥)	٦٤
آل عمران	
(وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ :٧)	٣٥
(فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ :٢٠)	٤٥
(فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ :٣١)	٢٠٠
(إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ :٥٩)	٣٢١
(قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُۗ :٩٥)	٢٢
(فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا:٩٥)	٢٢
(وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ :١٠٣)	٥٥
(مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ :١٤٦)	٤٤١
(لِّكَيْلَا تَحْزَنُواْ :١٥٣)	٥٥
(لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ :١٩٠)	٢٠٥
النّساء	
(يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ :١١)	٢٨
(تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ :١٣)	٢٨
(شَهِيدًا :٤١)	٣٦

(وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا :٤٢) ٣٧
(لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ :٤٣) ٣٠٥
(ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ :٦٢) ٥٤
(كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ :٩١) ٤٤
(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا :٩٢) ٣٠٥
(أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا :١٠٩) ٥٤
(لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ :١٤٨) ٣٠٤
(وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ :١٥٧) ٤٤
(إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ :١٥٧) ٣٠٥
(وَلَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ :١٧٢) ٤٥٣

المائدة

(غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ :١) ٢٢٢
(غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ :٣) ٥٩
(وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ :٩) ٣٢١
(وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ :١٠،٩) ٤٥
(وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ :١٠) ٤٧١
(ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ :١١) ٥٥
(فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ :٤٨) ٢٢
(وَعَبَدَ ٱلطَّـٰغُوتَ :٦٠) ١٥
(وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ :٦٤) ٤٦
(لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ :٧٣) ٤٦
(سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ :١١٦) ٦١،٢٢

الأنعام

(إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ :٣٦) ٤٥

(وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ :٥٩) ٣٠٦

(إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ :١٣٤) ٥٢

(قُلْ إِنَّنِي هَدَىٰنِي :١٦١) ٢٠٠

الأعراف

(كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ :٣٨) ١٢٠

(قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا :٨٩) ٥٩

(حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ :١٠٥) ٥٤

(وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ :١٥٩) ٢٨٥

(فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ :١٦٦) ٥٢

(أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ :١٦٩) ٥٤

(مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ :١٧٨) ٤٥

(فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ :١٧٨) ٢٠٠

التوبة

(غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ :٢) ٢٢٢

(غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ :٣) ٢٢٢

(وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ :١٩) ٢١

(ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ :٢٠) ٢١، ٦٤

(وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ :٣٠) ٤٦

(أَم مَّنْ أَسَّسَ :١٠٩) ٥٤، ٤٤٤

(أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ :١١٨) ٥٤

(لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ :١٢٨) ٢١

يونس

(وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَاتُنَا :١٥) ١٤١

(إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ :٢١) ١٤١

(وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ :٦١) ٣٠٥

(نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ :١٠٣) ٤٥٧

هود

(وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ :١٤) ٥٤

(فَإِلَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ :١٤) ٥٤

(أَن لَّا نَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۖ :٢٦) ٥٤

(فَكِيدُونِ :٥٥) ٢٠٠

(وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ :١١٣) ٥٧

يوسف

(مَا نَبۡغِيۖ :٦٥) ٢٠٠

(قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ :٩٢) ٣٢

(قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ :١٠٨) ٢٢

(أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ :١٠٨) ٢٠٠

(وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ :١١٠) ٧٠

الرّعد

(كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴿١٧﴾ لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ :١٧:١٨) ٢٣،٢٢

(لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَهُۥ :١٨) ٤٥

(وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم :٢٣،٢٤) ٣١٥

(لِكُلِّ أَجَلٖ كِتَابٞ :٣٨) ١٠٣

(وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ :٤٠) ٥٤

إبراهيم

(بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ :٢٨) ٥٥

(فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى ۖ وَمَنْ عَصَانِى :٣٦) ٥٤، ١٢٠

(وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ :٣٤) ٤٥

(وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ :٤٣) ٥٥

الحجر

(إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ :٤) ١٠٣

(فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ :٣٠) ٢٠٠

(أَبَشَّرْتُمُونِى :٥٤) ٣٠٤

(وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ ٣٩، ٤٠) ٢٠٠

(وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ :٨٥) ٣٠٣

(إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ ۙ :٥٨، ٥٩، ٦٠) ٣٠٤

النّحل

(وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ :٥) ٢٣

(وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ :٧٢) ٥٥

(أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ :٧٦) ٥٣

(يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ :٨٣) ٥٥

(فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ :٩٨) ٨٤

(وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ :١١٤) ٥٥

الإسراء

(ٱلنَّهَارَ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ :١٢) ٢٠١

(أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا :١٦) ٤٢

(وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا :٤٤) ٢

الكهف

(مِن كِتَابِ رَبِّكَ :٢٧) ١٠٣

(فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى :٧٠) ٢٠٠

(وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا :٧٩) ١٩

(ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ :٩٦) ٣١٤

(ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا :٩٦) ٤٧١

مريم

(إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا :٣٩) ٢٢٢

(فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ :٤٣) ٢٠٠

(لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا :٦٢) ٣٠٤

طه

(فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى :٩٠) ٢٠٠

(وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَىٰ :٦٢) ٣٥٣

الحج

(أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا :٢٦) ٥٥

(لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا :٥) ٥٥

(وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ :٢٢) ٢٢٢

(قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ :٧٢) ٢٩٦

(لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ :٥٤) ٤٥٧

المؤمنون

(كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا :٤٤) ١٢٠

الفرقان

(لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا :٢٩) ٣٣

(ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ :٣٤) ٦٤

الشعراء

(وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ :٩٢) ٥٣

(إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ :٢٧) ٤٦١

النّمل

(تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ وَكِتَابٖ مُّبِينٖ :١) ١٠٣

(إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا :١١) ٣٠٥

(وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۖ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ :٣٤) ٣٣

القصص

(أَن يَهۡدِيَنِي :٢٢) ٢٠١

(وَمَا كُنَّا مُهۡلِكِي ٱلۡقُرَىٰٓ :٥٩) ٢٢٢

(وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ :٦٨) ٧

العنكبوت

(فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا :٢٤) ٣٠٣،٣٠٤

الرّوم

(لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ :٣٠) ٤٤٦

(ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ ثُمَّ رَزَقَكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡۖ :٤٠) ١٣٤

(بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ :٥٣) ٤٥٧

لقمان

(بِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ :٣١) ٥٥

(يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ :١١٣) ٦٢

السجدة

(تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ :٢) ٩٨

(أَفَمَن كَانَ مُؤۡمِنٗا كَمَن كَانَ فَاسِقٗاۚ لَّا يَسۡتَوُۥنَ :١٨) ٢٣

الأحزاب

(لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ :٣٧) ٥٥

(لِكَيۡلَا يَكُونَ عَلَيۡكَ حَرَجٞۗ :٥٠) ٥٥

فاطر

(ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ :٣) ٥٥

(إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ :٢٨) ١٨

(إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ :٤١) ٤٧٢

يس

(لَا تَعۡبُدُواْ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ ٦٠) ٥٥

(وَأَنِ ٱعۡبُدُونِيۚ :٦١) ٢٠١

الصّافات

(أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآۚ :١١) ٥٤،٤٤٤

(دُحُورٗاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ وَاصِبٌ ۝٩ إِلَّا مَنۡ خَطِفَ ٱلۡخَطۡفَةَ :٩،١٠) ٣٠٤

(أَتَدۡعُونَ بَعۡلٗا وَتَذَرُونَ أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ :١٢٥) ٦٠

(إِذۡ نَجَّيۡنَٰهُ وَأَهۡلَهُۥٓ أَجۡمَعِينَ ۝١٣٤ إِلَّا عَجُوزٗا :١٣٤،١٣٥) ٣٠٤

(مُّصۡبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيۡلِۗ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ :١٣٧،١٣٨) ٣٤

(إِلَّا مَنۡ هُوَ صَالِ ٱلۡجَحِيمِ :١٦٣) ٤٥٧

محمّد

(أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ :٢٤) ٥

الفتح

(وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ :٩) ٣٢

(مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ :٢٩) ٣٣

ق

(يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ :٤١) ٤٥٧

الطّور

(فَذَكِّرۡ فَمَآ أَنتَ بِنِعۡمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٖ وَلَا مَجۡنُونٍ :٢٩) ٥٥

القمر

(فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ :٥) ٤٥٧

الواقعة

(وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ :٧٦) ٣١٣

الحديد

(يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِۚ :٦) ٦٣

(لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ :٢٣) ٥٥

الحشر

(كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ :٧) ٥٥

الممتحنة

(يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ :١) ٧٣

(أَن لَّا يُشۡرِكۡنَ بِٱللَّهِ شَيۡـٔٗا :١٢) ٥٥

ص

(فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ :٧٣) ٣٠٣

(لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴿٨٢﴾ قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴿٨٥﴾ قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴿٨٧﴾ وَلَتَعۡلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعۡدَ حِينَۢ ﴿٨٨﴾ :٨٢،٨٣) ٣٠٤

غافر

(وَكَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴿٦﴾ ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ :٦،٧) ٢١، ٦٤

(لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ :١٦) ٤٤

(وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ :٢٨) ٣٤٥

فصّلت

(أَمۡ مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا :٤٠) ٥٤، ٤٤٤

(مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ :٤٦) ٦٣

الزخرف

(يَتَّكِـُٔونَ ﴿٣٤﴾ وَزُخۡرُفٗاۚ :٣٤:٣٥) ٣٤

(بِمَا عَهِدَ عِندَكَ :٤٩) ٦٢

الدخان

(لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰۖ :٥٦) ٣٠٤

(وَأَن لَّا تَعۡلُواْ عَلَى ٱللَّهِۖ :١١٩) ٥٥

الجاثية

(وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُ :١٣) ٤٦٩

(مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۖ :١٥) ٦٣

الأحقاف

(قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ :٣٤) ١٦١

المنافقون

(وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ يَسۡتَغۡفِرۡ لَكُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ :٥) ٤٧١

(لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ :١٠) ٢٠١

(وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ :١١) ٧٩

التحريم

(قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا :٦) ٣٢٤

الملك

(كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ :٨) ١٢٠

القلم

(أَن لَّا يَدۡخُلَنَّهَا ٱلۡيَوۡمَ :٢٤) ٥٥

المزمل

(وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا :٤) ٨

القيامة

(فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ :١٨) ٤٦

الإنسان

(وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ نَعِيمٗا :٢٠) ٦٢

(إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمۡ جَزَآءٗ وَكَانَ سَعۡيُكُم مَّشۡكُورًا :٢٢) ١

(يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ :٣١) ٢١

النبأ

(بَرۡدٗا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا حَمِيمٗا :٢٤،٢٥) ٣٠٤

النّازعات

(ثُمَّ أَدۡبَرَ يَسۡعَىٰ ﴿٢٢﴾ فَحَشَرَ فَنَادَىٰ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ :٢٢،٢٣،٢٤) ٢٣

التكوير	
(وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ :٢٩)	٦١
الانشقاق	
(فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ :٢٤،٢٥)	٣٠٣
الليل	
(إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ :٢٠)	٣٠٥
التّين	
(أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ :٥)	٣٠٣
(أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ :٥،٦)	٣٠٤
العلق	
(بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ :١٥،١٦)	١٩٢
القدر	
(لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ :٣،٤)	٢٣
التكاثر	
(كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ﴿٥﴾ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ :٥،٦)	٦٢
العصر	
(لَفِى خُسْرٍ :٢)	٥٠
الماعون	
(فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ :٤)	٤٤
النّاس	
(ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ :٥)	٦٤

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة

- ابدأ بنفسك ثمّ بِمَنْ تَعول. ٣٢٤
- إذا سمعتم أنّ الوباء بأرضٍ فلا تقدموا عليها، وإنْ وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها فراراً منه. ٢٤٧
- أسجع كسجع الأعراب. ٢٧
- أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه. ٧٩
- أعطيت مكان التّوراة السبع الطوال، وأعطيت مكان الزّبور المئين، وأعطيت مكان الإنجيل المثاني، وفضلت بالمفصل. ٨٢
- اقرؤوا القرآن فإنّكم تؤجرون عليه. أما إني لا أقول (آلم) حرف، ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف. ٧٥
- إنّ الله كتب كتاباً قبل أن يخلق السموات والأرض بألفي عام، وأنزل فيه آيتين ختم بهما سورة البقرة. فلا يقرأان في دار ثلاث ليال فيقربها شيطان. ٢٨١
- إنّ الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين. ٨٢
- أنّ جبريل أتى النبيّ ﷺ فقال: اقرأ القرآن على حرف. فقال ميكائيل: استزده حتى بلغ سبعة أحرف كلّ شاف. ١٤
- أنّ رسول الله ﷺ سمع صوت أبي موسى الأشعري وهو يقرأ القرآن فقال: لقد أوتي هذا مزماراً من مزامير داود. ٣٨
- إنّ لكلّ بيتٍ وليّاً، وإنّ وليّي إبراهيم عليه الصّلاة والسلام. ٣٣٠
- أنّ النبيّ ﷺ دعا لابن عبّاس فقال: اللّهم فقهه في الدّين وعلّمه التأويل. ٦٩
- أنّ النبيّ ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته يقول: بسم الله الرّحمن الرحيم ثمّ يقف، ثم يقول الحمد لله ربّ العالمين ثمّ يقف، ثم يقول الرّحمن الرحيم ثمّ يقف. ٤١
- أنّ النبيّ ﷺ نهى الخطيب لما قال من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما، ووقف. فقال له النبيّ بئس خطيب القوم أنت. قل ومن يعص الله ورسوله فقد غوى. ١٣
- تعلّموا القرآن واتلوه فإنّكم تؤجرون فيه بكل حرف عشر حسنات. أمَا إنّي لا أقول (آلم) حرف، ولكن ألف ولام وميم ثلاثون حسنة. ٧٦

- تعلّموا القرآن فاقرؤوه وارقدوا. فإنّ مثل القرآن لمن تعلّمه فقرأه وقام به كمثل جراب محشوٍّ مكساً يفوح بريحه كلّ مكان. ١
- ربّ قارئ للقرآن والقرآن يلعنه. ٥١
- شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، ملأ الله أجوافهم وقبورهم نارا. ٢٤٤
- قال جبريل يا محمد ما أبغضت أحداً كفرعون، لو رأيتني وأنا أدسّ الطين في فيّ فرعون مخافة أن يقول كلمة يرحمه الله بها. ١٤٦
- قال لي رسول الله اقرأ عليّ. فقلت يا رسول الله اقرأ عليك، وعليك أنزل؟ فقال: إني أحبّ أن أسمعه من غيري، قال: فَفتحت سورة النّساء فلما بلغت (شهيدا) قال لي حسبك. ٣٧
- قال لي رسول الله لما رأيت جبريل لم يره خلق إلاّ عمي إلاّ أنْ يكون نبياً، ولكن يكون ذلك في آخر عمرك. ٦٩
- القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف. فمن قرأه صابراً محتسباً كان له بكل حرف زوج من الحور العين. ٧٤
- كان النبيّ ﷺ يصلّي النافلة جالساً حين أسنّ قبل موته بسنة، فكان يقرأ قاعداً حتى إذا أراد أنْ يركع قام وقرأ نحواً من ثلاثين أو أربعين آية ثمّ يركع. ٨٢
- كلّكم من آدم. ٣٨٧
- لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرّهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله. ٣٢٣
- لما كان يوم أحد كسرت رباعية النبي ﷺ وشجّ وجهه فجعل الدّم يسيل على وجهه ورسول الله يمسح الدم عن وجهه وهو يقول كيف يفلح قوم خضّبوا وجه نبيّهم بالدّم وهو يدعوهم إلى الإسلام. فأنزل الله: ليس لك من الأمر شيء. ٣٦٠
- ما أنتم فيمن سواكم من الأمم إلاّ كالرقمة البيضاء في الثور الأسود. ٤٣١
- ما من أحد يعلّم ولده القرآن إلاّ توّج يوم القيامة بتاج في الجنة. ٨١
- ما من مسلم يأخذ مضجعه فيقرأ سورة من كتاب الله إلاّ وكلّ الله به ملكاً يحفظه فلا يقربه شيء يؤذيه حتى يهبّ متى هبّ. ٨١
- مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين غنمين، أي: المتردّدة إلى هذه مرّة وإلى هذه مرّة لا تدري أيّهما تتبع، إذا جاءت إلى هذه نطحتها، وإذا جاءت إلى هذه نطحتها، فلا تتبع هذه ولا هذه. ٤٥٦

- من أخذ على القرآن أجره فذاك خطّه من القرآن. ٥٧
- من أراد أن يلقى الله طاهراً مطهّراً فليزوّج الحرائر. ٤٠٩
- من تكلّم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ ٨٠
- من قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين، ومن قرأ مائة آية أو مائتي آية كتب من القانتين، ومن قرأ خمسمائة آية إلى ألفي آية أصبح وله قنطار من الأجر. ٨١
- من قرأ القرآن عند ظالم ليرفع منه لُعن بكل حرف عشر لعنات. ٥٦
- من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف خمسون حسنة. ٧٦
- من قرأ القرآن فأعربه كان له بكل حرف عشرون حسنة ومن قرأه بغير إعراب كان له بكلّ حرف عشر حسنات. ٨٠
- من قرأ القرآن فليسأل الله به فإنّه سيأتي قوم يقرؤون القرآن يسألون النّاس به. ٥٦
- من قرأ القرآن يتآكّل به الناس جاء يوم القيامة ووجهه عظم ليس به لحم. ٥٧
- يقال لصاحب القرآن اقرأ وارق ورتّل كما كنت ترتّل في الدّنيا فإنّ منزلتك عند آخر آية تقرؤها. ٨١

فهرس الشواهد الشعرية

الأبيات		الشاعر	الصفحة
البحر الطويل			
فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّمَـــا	نُحَاوِلُ مُلْكَـــاً أَو نَمُوتَ فَنُـــعذَرَا	امرؤ القيس	٣٦٠
فلو أنَّها نَفْسٌ تَمُوتُ سَـــوِيَّةً	ولَكِنّهـــا نَفْـــسٌ تَسَاقَطُ أَنْفُسَـــاً	امرؤ القيس	٢٠٧
أُولئِكَ آبَائِيْ فَجِئْني بِمِثْلِهِـــــم	إِذاْ جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ المَجامِـــعُ	الفرزدق	١١
عَدَسْ ما لعبادٍ عليك إمـــارةٌ	نجوتِ وَهـذا تحمِلينَ طَـــليقُ	**يزيد بن مفرغ الحميري**	٥٣
فَمَا زالتِ القتلى تَمُجُّ دِمَـاءَهَـا	بِدَجْلَةَ حَتَّـــى مَـاءُ دَجْلَـــةَ أَشْكَلُ	جرير	١٧٥
فَقَالَتْ يَمينَ اللهِ مَـالكَ حِيلَـــةٌ	ومَا إنْ أرَى عَنكَ الغوايةَ تَنجَـلي	امرؤ القيس	٩٣،٦٣
أرَى كلَّ ذي مَـالٍ يُعَظَّم أمـرُه	وإنْ كان نَذْلاً خَامِلَ الذِّكْرِ والاسْمِ	مجهول القائل	٨٧
إِذَا أَوْقَدُوا نَارَاً لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ	فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَحَمِيمِهَا	مجهول القائل	٣٩٣
البحر البسيط			
النَّاسُ مِنْ جِهَةِ التَّمْثيلِ أَكفَّـاءُ	أبـــوهُـمُ آدَمُ والأمُّ حَـــــوَّاءُ	علي ابن أبي طالب	٤٠٧
لا سِنةٌ في طَوَال الدَّهرِ تَأخُـذهُ	ولا ينـامُ ولا في أمـــره فنـــد	**زهير ابن أبي سلمى**	٢٥٤
حَتَّى إذا ما استَقَلَّ النَّجمُ في غَلَسٍ	وَغُودِرَ البَقلُ مَلْوِيٌّ ومَحصُـــودُ	ذو الرّمة	٢٩٤
وقُلْ بَلَى في سَبَأٍ قَدْ اسْـــتَقَرّ	كَذا بَلَى قَدْ فـاتْلوَنهَا في الزُّمَـر	السيوطي	٦٥
وخَمْسَـــةٌ فِيـهَا خِلَافٌ زُبَـــرَاً	بالمَنْعِ والجَوازِ حَيـثُ حَـــرَّرَا	السيوطي	٦٦
بَلَى ولَكِنْ قَـدْ أَتَـى فـي البَقَـرَة	وفِي الزُّمَرِ بَلَـــى ولَكِنْ حَـرَّرَه	السيوطي	٦٦
وكلُّ ما فيه مَشْهُورُ بِسُـــــنّتِهِ	ولم يُصِبْ من أضَافَ الوهَمَ و الغِيَرَا	الشاطبي	٣٧٣
يَا مَنْ غَدَا نَاظِراً فَيمَا كَتَبْتُ ومَنْ	أضْـحَى يُرَدِّدُ فيما قُلْتُه النَّظَـــرَا	الكرمي	٣
سَـــأَلْتُكَ اللهَ إنْ عَاينْتَ لِي خطَـــأً	فَاستُرْ عَلَيَّ فَخيرُ النَّاسِ مَنْ سَتَرَا	الكرمي	٣
وعَـدُّها عَشْرٌ سِوَى ما قدْ ذكِـرْ	لَمْ تَخْفَ عَنْ فَهْمِ الذّكِيّ المُسْـتَقِر	السيوطي	٦٧
قَالُوا بَلَى في المُلْكِ ثم جَـــوَّزُوا	في ثَالِثِ الأقْسَام وَقْفَاً أبـــرَزُوا	السيوطي	٦٦
فالوقفُ في سَـبْعٍ عَلِيهَا قَدْ مُـنِـعْ	لِمَـا لَهـَا تَعلُّـقُ بِـــمَا جـــــمِعْ	السيوطي	٦٦

بَلَى ورُسُــلُنَا أتَى فِي الزّخْـرُفِ	وفي الحَديدِ مِثْلُهُــا عَنهُم قُفــــي	السيوطي	٦٦
قَــالُوا بَلَى فَي أَخِـرِ الأَحْقَــافِ	وفَي التَّغابُــنِ لِلذّكِـيّ الوَافِــــي	السيوطي	٦٦
أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعت من نَشَبِ	قَرْعُ القَواقِيزِ أَفواهَ الأَبارِيـــــقِ	الأقيشر الأسدي	٣٤٧
يا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قرْناً إلى قَدَمِ	ولا حبـــالَ مُحِبٍّ واصلٍ تَصِلُ	الفرّاء	١٢٨
وقُـلْ بَلَــى فِي سُـورَةِ القِيَامَــة	فاحْـذَرْ مِنَ التَّفْرِيْـطِ والمَــلَامَــه	السيوطي	٦٦
قَالُـوا بَلى في سُـورَةِ الأَنْعَـــامِ	والنَّحْلِ وَعْداً عَنْ ذَوي الأَفْهَـام	السيوطي	٦٥
حُكْمُ بَلى في سَــائِرِ القُـــرْآنِ	ثَلَاثــةٌ عَنْ عَابِـــدِ الرَّحـــمَنِ	السيوطي	٦٥
أَعني السـيوطي جَامِعَ الإتْقَــان	عَنْ عُصْبَـةِ التَّفْسـيرِ والبُـرْهَانِ	السيوطي	٦٥
البحر الوافر			
إذَا مَا الخُبْرُ تَـأدِمُـــهُ بِلَحْـم	فـذَاكَ أَمَانَــةَ اللهِ الـثَّريـــــدُ	من وضع النّحاة	٩٤
سَقَوْنِي الخَمْرَ ثمّ تكنّفُونـــــي	عُـــــداةَ اللهِ من كَــذِبٍ وزُورِ	عروة بن الورد	١١٨
رَأَيْنَا ما رأى البُصَرَاءُ مِنْـها	فَأَلْيَنَـــــا عَلِيهـــا أنْ تُبَاعَــا	القطامي التغلبي	٤٧٢
فَلَا وأبِيكَ خَيرٍ مِــنْكَ إنِّــي	لَيُؤْذِينـــي التَّحَمْحُمُ والصَّـــهِيلُ	شمير بن الحارث الضّبي	١٩٢
تَمُــرُّونَ الدّيَارَ ولَمْ تَعُوْجُــوا	كَــلَامُكــم عَلَــــيّ إذنْ حَــرَامُ	جرير	٩٤
إذا ما الغَانياتُ بَــرزْن يَومَاً	وزجَّجْــنَ الحَواجبَ والعُيُونَــا	الرّاعي النّميري	١٠٩
أَلَيسَ الليلُ يَجْمَعُ أمَّ عمــروٍ	وإيَّانا فَــــذَاكَ بِنَــا تَدَانِــي	**جحدر بن مالك العكلي**	١٦٠
نَعَمْ وتَرى الهلالَ كــما أراه	ويعْلُوها النّهارُ كمـــا عَلَانـــي	**جحدر بن مالك العكلي**	١٦٠
البحر الكامل			
يا لَيْتَ زَوجَــكِ قَدْ غَـــدَا	مُتَقَلِّــداً سَيْفــاً ورُمْحــاً	عبد الله بن الزبعرى	١٠٨
لَا يَبْعدَنّ قَومِي الذيـــنَ هُمُ	سمُّ العُداة وآفَـة الجـــــزْرِ	الخرنق بنت هفان	٢١١
النَّازلينَ بِـكُلِّ مُعْتَـــــرَكٍ	والطّــيبـون مَـعَــاقِدَ الأزْرِ	الخرنق بنت هفان	٢١١
لُعِنَ النّصارى واليهودُ لأنَّهم	بلغُوا بِمكْـرِهم بِنَا الآمَـــالا	مجهول القائل	٣٥٧
جُعِلوا أطبَّاء وحسّــاباً لكي	يتقَاسَـموا الأرواحَ والأمْـوَالا	مجهول القائل	٣٥٧
وقَصِيدَةٍ تأتي الملُوكَ غَـرِيبَةٍ	قد قُلْتُهَا ، لِيُقَــالَ مَنْ ذَاْ قَالَهَا	الأعشى الكبير	٥٢
عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بـــــارداً	حتّى غَدَتْ هَمّالــةً عَينَاهــا	رجل من بني أسد	١٠٩

البحر الرّجز			
يا أيُّها الملِكُ الـــــذي جُـــودُه	يطلُبُه القاصـــدُ والرَّاغِـــــبُ	الطرطوشي	٣٥٦
إنّ الذي شُـــرِّفت من أجـــله	يَزعُـــــم هَـــذا أنَّه كـــاذِبُ	الطرطوشي	٣٥٦
مَا لَمْ يَكُنْ قَدْ ضَاقَ مِنْكَ النَّفَـس	فَإِنْ تَكُنْ تُصْـغَى فَأَنْتَ القَبَـس	ابن الجزري	٤٩
مغلولـــةٌ فلا تَكُـنْ بِوَاقِـــفٍ	فَإِنَّـــهُ حَـــرَامٌ عِنـدَ الواقِـــفِ	ابن الجزري	٤٩
وِقسْ عَلَى الأَحكَامِ فَيمَاقَدْ بَقِـي	فَإِنَّـــهُ الحـقُ فَـــعِيْ وحَـــقِّقِ	ابن الجزري	٤٩
يا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْـــوِي دُوْنَكَـــا	إنِّي رأيتُ النَّاسَ يَحْـمَدُونَكَـــا	جارية من بني مازن	٤٠٦
ولا عَلى إنَّا نَصَـــــارَى قَالُـوا	أَيضَـــاً حَـــرَامٌ فاعرِفَن مَا قَالُـوا	ابن الجزري	٤٩
فَإِنَّهُ كَـفْرٌ لِمَـــن قَـــدْ عَلِـــمَا	قَـــدْ قَالَهُ الجَـزَريّ نَصَّـاً حَسْبَمَا	ابن الجزري	٤٩
ولا عَـــلَى المَســـيحِ ابنِ اللـــهِ	فَـلا تَقِـــفْ واســـتَعِذَنَّ بـــالله	ابن الجزري	٤٩
ولا تَقُلْ يَجُـزْ عَلَـى الحِـكَايَـة	فَإِنَّـــــهُ قَـــولٌ بِـــلَا دِرَايَـــة	ابن الجزري	٤٩
البحر الخفيف			
إنَّ من سَـــادَ ثمَّ سَـــــاد أبُوهُ	ثُمَّ قد سَـــادَ قبلَ ذلِـــكَ جَـــدُّهُ	أبو نواس	٣٢٧
لا أرَى الموتَ يَسبُقُ الموتَ شيءٌ	نَغّصَ الموتُ ذا الغِنَى و الفَقيرَا	عدي بن زيد	٣٠٩
أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا العُـــدَاةَ تَـــجِدْنَا	.....	ابن همّام السّلولي	١٨١

فهرس الأمثال النحوية

أزيدٌ ضربت؟	٣٣٤
أليس عندك عشرة؟	١٦٠
إن زرتنا فلا براح	٩٧
جئت مع زيد	٣٦٦
جاءني عبد الله العاقلَ	٢٥٤
الرّمان حلو حامض	١٦٢،١٤١
زيد قائم العاقل	٢٥٤
زيداً ضربته العاقلَ	٢٥٤
زيد لا قائم ولا قاعد	١٥٢
زيد يكتب يشعر	٣٣٩
الضارب رأس الجاني	٢٢٢
في الدار زيد	١٠٧
قام زيد مكتوفاً وضربت هنداً	٢٨٤
كلمني زيد الفاسقَ	٢٥٤
لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن	١٨٣
لا عليك	٩٧
لا مثل زيد	٩٧
ما قام زيدٌ	١٥٩
ما كان لزيدٍ قيام ولا قعود	٣٣٩
مررت بزيد قام	٣٢٥
مررت بزيد وبعمرو	١٠٧
مررت بزيد وعمرو	١٠٧
مررت بزيد وعمراً	٣٩١
مررت به لا ضاحكاً ولا باكياً	١٥٢
هذا ضارب هند العاقلة	٣٩١
يعجبني ضرب زيدٍ عمراً	٣٤٧

الفهارس النحوية

الأرقام الواردة: الرقم الأول رقم الصفحة، والرقم الثاني بين القوسين رقم الآية.

الأدوات النحوية:

إذْ
البقرة: ١٤٥(٤٩)، ١٥٠(٦٣)، ١٥١(٦٦)، ١٨٩(١٣١)، ١٩١(١٣٣)، ٢٠٧(١٦٦)، ٢٤٨(٢٤٦)، ٢٥٧(٢٥٩).
آل عمران:٣١١(٣٥)، ٣١٧(٤٢)، ٣٤٩(١٠٣)، ٣٥٨(١٢٢)، ٣٥٨(١٢٤)، ٣٧٠(١٥٢)، ٣٧٦(١٦٤).

إذا
البقرة:١٨٢(١١٧)، ٢١٠(١٧٧)، ٢٢٠(١٩٦)، ٢٤٢(٢٣٩).

ألَا
٣٩(مقدمة المؤلف).
البقرة:١١٤(١٢)

ألّا
آل عمران: ٣٢٨(٦٤).

إلّا
آل عمران: ٣٠٢(٢٨)، ٣٠٥(٢٨).
النساء: ٤٣٦(٩٢)، ٤٥٩(١٤٨).

أم
البقرة: ١٠٥(٦)، ١٥٨(٨٠)، ١٩١(١٣٣).
النساء: ٤١٨(٥٣).

أمّا
البقرة: ١٣٠(٢٦).

إنْ

إنْ بمعنى (لا)
البقرة: ٢٢٥(١٩٨).

إنْ بمعنى (ما)
آل عمران: ٣٣٤(٧٣).
النساء: ٤٢٠(٢٦).

إنْ بمعنى (قد)
البقرة: ٢٢٦(١٩٨).

إنْ الشرطية
البقرة: ٢٧٣(٢٨٢)
آل عمران: ٣٥١(١١١).

إنْ المخففة من الثقيلة
البقرة: ٢٢٦(١٩٨).

إنْ النافية
البقرة: ١٦٧(٩١)، آل عمران ٣٣٣(٧٣).

إنّ
٣٩(مقدمة المؤلف).
البقرة: ١٠٤(٦)، ١٢١(٢٠)، ٢٠٦(١٦٥).
آل عمران: ٢٩٩(١٩٠)، ٣١٥(٣٩)، ٣٢١(٤٩)، ٣٧٩(١٧١).

أنْ

أن بمعنى (لا)
آل عمران ٣٣٥(٧٣).

أن التفسيرية
النساء ٤٥٢ (١٣١).

أن المصدرية
البقرة: ٢٧٣(٢٨٢).
النساء: ٤٥٢(١٣١).

أنّ

البقرة: ٢٠٧(١٦٥)،
آل عمران: ٢٩٩(١٩)، ٣١٦(٣٩)،
٣٢١(٤٩)، ٣٧٩(١٧٠، ١٧١).

أو

البقرة: ١١٩ (١٩)، ٢٥٨(٢٥٩)،
آل عمران: ٣٣٥(٧٣)، ٣٦٠(١٢٧).

أينما

البقرة ١٨١(١١٥).

الباء

الباء الزائدة

البقرة: ١٢٩(٢٦).

بل

٣٩(مقدمة المؤلف).
البقرة: ١٦٥(٨٨).
آل عمران: ٣٧٨(١٦٩).
النساء: ٤٦٢(١٥٧).

بلى

٦٥(مقدمة المؤلف).
البقرة: ١٥٨(٨١)، ١٥٩(٨١)، ١٦٠(٨١)،
١٧٩(١١٢)، ٢٥٩(٢٦٠).
آل عمران: ٣٣٨(٧٦)، ٣٥٨(١٢٥).

ثُمّ

البقرة: ١٣٣(٢٨)، ١٣٤(٢٩)، ١٥٦(٧٣)،
١٦٨(٩٣)، ٢٢٦(١٩٩).
آل عمران: ٣٨٨(١٩٧).
النساء: ٤٠١(١٧).

ثَمّ

٦٢ (مقدمة المؤلف).

حتى

البقرة: ١٧٥(١٠٢).
آل عمران ٣٦٩(١٥٢).
النساء: ٣٩٦(٦).

الفاء

الفاء للجزاء

البقرة: ١١٣(١٠)، ١٤٨(٦٠)، ١٦٤(٨٦)،
٢٢٠(١٩٦)، ٢٣٨(٢٢٣)، ٢٤٠(٢٢٩)،
٢٧٣(٢٨٢).

الفاء العاطفة

البقرة: ١٨٠(١١٣)، ٢٣١(٢١٣).

الكاف

البقرة: ١٨٠(١١٣)، ٢٠٨(١٦٧)،
٢٥٨(٢٥٩)، ٢٦٢(٢٦٤).
آل عمران: ٢٩٠(١١)، ٣١٦(٤٠).

كـأين

آل عمران: ٣٦٧(١٤٦).

كلّا

٦٧ (مقدمة المؤلف).

كلّما

٥٤(مقدمة المؤلف).
البقرة: ١٠١(٤)

كما

البقرة: ٢٠٢(١٥١)، ٢٧٢(٢٨٢).

اللام

اللام بمعنى إلّا

البقرة: ٢٢٥(١٩٨).

لام التعليل

البقرة: ١٥٧(٧٦)، ٢١٦(١٨٥)،
٢١٧(١٨٨).
آل عمران: ٣٣٢(٧٣)، ٣٥٩(١٢٧)،
٣٦٤(١٤٠)، ٣٧٢(١٥٤)، ٣٧٢(١٥٦).
النساء: ٤٠٣(١٩).

لام التوكيد

البقرة: ٢٣٦(٢٢١).
آل عمران: ٣٢٩(٦٨)، ٣٨٩(١٩٩).
النساء: ٤٠٢(١٨).

لام الجر

النساء: ٤٢٧(٧٨).

لام القسم

آل عمران: ٣٤٠(٨١).

اللام الموطئة للقسم

البقرة ١٧٦(١٠٢)، ١٨٤(١٢٠)،

لا

البقرة: ٩٦(٢)، ٩٧(٢)، ١٥٢(٦٢)، ٢٢٤(١٩٧)، ٢٥٤(٢٥٥).
النساء: ٤٠٢(١٩).

لكن

البقرة: ١١٤(١٣)، ١٧١(١٠٢)، ٢٥٣(٢٥٣)، ٢٥٩(٢٦٠).
آل عمران: ٣٥٥(١١٧).

لم

البقرة: ٢٣٢(٢١٤).

لما

٤٩ (مقدمة المؤلف).
البقرة: ١١٧(١٧)، ٢٣٢(٢١٤).

لو

البقرة: ٢٣٧(٢٢١).

لولا

النساء: ٤٢٥(٧٧).

ما

ما الاستفهامية

٥٢ (مقدمة المؤلف).
البقرة: ١٢٨(٢٦).

ما الزائدة

البقرة: ١٨١(١١٥).

ما الشرطية

البقرة: ٢٣٣(٢١٥).
آل عمران ٣٠٨(٣٠).

ما الصدرية

آل عمران ٣٥٧(١١٨)، ٣٠٩(٣٠).

ما الموصولية

٤٠(مقدمة المؤلف).
البقرة: ١٠١(٤)، ١٣٠(٢٦)، ١٧٢(١٠٢)، ٢٢١(١٩٦).
آل عمران: ٣٠٩(٣٠)، ٣٧٧(١٦٦).

ما النافية

٤٠(مقدمة المؤلف).
البقرة: ١٣٠(٢٦)، ١٧٢(١٠٢).

ماذا

٥٢(مقدمة المؤلف).

مَن

مَن الاستفهامية

٥٢(مقدمة المؤلف).

مَن الزائدة

آل عمران: ٣٢٨(٦٢).

مَن الشرطية

البقرة: ١٧٦(١٠٢).

نعم

البقرة: ١٥٩(٨١)، ١٦٠(٨١)، ٢٥٩(٢٦٠).

الواو

واو الاستئناف

البقرة: ١٤٩(٦١)، ١٥٠(٦٢)، ١٨١(١١٦)، ١٨٤(١١٩)، ١٨٨(١٢٧)، ٢٢٥(١٩٨)، ٢٧٨(٢٨٥).
آل عمران: ٣٣١(٧٣)، ٣٤١(٨٤)، ٣٥٨(١٢٢)، ٣٦٨(١٥٠).
النساء: ٤٢٢(١٠٤)، ٤٦٤(١٥٩).

واو الحال
البقرة: ١٣٢(٢٨)، ١٥٧(٧٥)، ١٦٦(٨٩)، ١٨٠(١١٣)، ١٩٥(١٣٧)، ٢١٧(١٨٨)، ٢٢٥(١٩٨)، ٢٢٥(١٩٨)، ٢٢٨(٢٠٤)، ٢٥٧(٢٥٩).
آل عمران: ٣٠١(٢١)، ٣٤١(٨٤)، ٣٦٨(١٥٠).
النساء: ٤٠٤(٢٠)، ٤٤٢(١٠٤).

الواو الزائدة
البقرة: ٩٩(٢)، ٢٥٩(٢٥٩).

واو العطف
٤٣(مقدمة المؤلف).
البقرة: ١٥٠(٦٢)، ١٦٢(٨١)، ١٩٥(١٣٧)، ٢٥١(٢٥١)، ٢٧٩(٢٨٥)، ٢٨٠(٢٨٦).
آل عمران: ٣٠١(٢١)، ٣٣١(٧٣)، ٣٥٨(١٢٢).
النساء: ٤٠٣(١٩).

واو القسم
النساء: ٤٥٠(١٢٧).

يا
البقرة ١٩٠(١٣٢).

الأفعال:

الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين

آل عمران: ٣١٦(٣٩).

فعل الأمر

البقرة: ١٤١(٤٠).

الفعل الماضي

آل عمران: ٢٩٨(١٨).

الفعل المبني للمجهول

البقرة: ٢٦٥(٢٦٩)، ٢٧٦(٢٨٣).

آل عمران: ٢٩٨(١٨).

الفعل المضارع

المضارع المنصوب

آل عمران: ٣٢٦(٥٩)، ٣٦١(١٢٧).

المضارع المجزوم

البقرة: ١٨٣(١١٩)، ١٩٢(١٣٥)، ٢٦٧(٢٧١)، ٢٧٧(٢٨٤).

النساء: ٤٠٣(١٩).

المرفوعات:

الخبر الثاني

البقرة: ٩٦ (٢)، ١٤١(٣٩)، ١٦٢(٨١)، ٢٣٥(٢١٧)، ٢٥٣(٢٥٥)، ٢٧٨(٢٨٥).

آل عمران: ٣٧١(١٥٤)، ٣٨٩(١٩٩)، ٤١١(٣٤).

خبر إن

البقرة: ١٤٩(٦٢)، ١٩٦(١٤٠)، ٢٠٤(١٥٩)، ٣٠١(٢١)، ٣٢٩(٦٨).

الخبر لمبتدأ محذوف

٤١(مقدمة المؤلف).

الفاتحة: ٩٢(٧).

البقرة: ٩٥(١)، ٩٨(٢)، ١٠٠(٣)، ١١٨(١٨)، ١٢٠(١٩)، ١٢١(٢١)، ١٢٢(٢٢)، ١٢٨(٢٦)، ١٣١(٢٧)، ١٥١(٦٨)، ١٥٤(٧١)، ١٥٥(٧١)، ١٦٦(٦٠)، ١٦٨(٩٦)، ١٧٤(١٠٢)، ١٧٥(١٠٢)، ١٨٢(١١٧)، ١٩٩(١٤٦)، ٢٠٣(١٥٦)، ٢١٠(١٧٧)، ٢١٥(١٨٥)، ٢٢٨(٢٠٥)، ٢٥٣(٢٥٥)، ٢٦١(٢٦٣)، ٢٧٣(٢٨٢).

آل عمران: ٢٨٢(٢)، ٢٨٢(٣)، ٢٨٤(٤)، ٢٩٠(١١)، ٢٩٦(١٥)، ٢٩٧(١٦)، ٢٩٨(١٨)، ٢٩٩(١٨)، ٣١٨(٤٥)، ٣٢١(٤٩)، ٣٢٧(٦٠)، ٣٢٨(٦٤)، ٣٤٤(٩٦)، ٣٤٦(٩٧)، ٣٧٧(١٦٨)، ٣٨٠(١٧٢)، ٣٨٣(١٨٣)، ٣٨٦(١٩١)، ٣٨٨(١٩٧).

النساء: ٣٩٩(١١)، ٤١٠(٣٣)، ٤١٢(٣٧)، ٤١٦(٤٦)، ٤٢٩(٨١)، ٤٥٤(١٣٩)، ٤٦٥(١٦٢).

الفاعل

البقرة: ٢١٣(١٨٠).

آل عمران: ٣١٤(٣٦)، ٣٢٩(٦٤)، ٣٣٩(٨٠).

المبتدأ الذي حذف خبره

البقرة: ٩٨(٢)، ٩٩(٣)، ١٠٠(٤)، ١٦٦(٩٠)، ١٩٩(١٤٦)، ٢١٣(١٨٠)، ٢٢٤(١٩٧)، ٢٢١(١٩٦)، ٢٣٩(٢٢٤)، ٢٦١(٢٦٣).

آل عمران: ٣٨٨(١٩٧)، ٣٤٤(٧٣).

النساء: ٣٩٤(١)، ٤٥٠(١٢٧).

المبتدأ الثاني

البقرة: ٩٦(٢)، ١٠٠(٥).

المبتدأ والخبر
٣٣(مقدمة المؤلف)، ٥٣(مقدمة المؤلف)،٨٦(مقدمة المؤلف).
الفاتحة: ٨٩(٢).
البقرة: ٩٣(١)، ٩٥(١)، ٩٦(٢)، ٩٨(٢)، ٩٩(٣)، ١٠٠(٣)، ١٠٠(٤)، ١٠٢(٥)، ١٠٥(٦)، ١١٧(١٦)، ١٢١(٢١)، ١٢٢(٢٢)، ١٢٨(٢٦)، ١٣١(٢٧)، ١٣٩(٣٦)، ١٤١(٣٩)، ١٦٢(٨١)، ١٧٤(١٠٢)، ١٨٠(١١٤)، ١٨١(١١٦)، ١٨٥(١٢١)، ١٨٨(١٢٧)، ١٩٠(١٣٢)، ١٩٩(١٤٦)، ٢٠٣(١٥٦)، ٢١٥(١٨٥)، ٢٣٣(٢١٧)، ٢٤٤(٢٤٠)، ٢٤٥(٢٤٠)، ٢٥٣(٢٥٤)، ٢٥٣(٢٥٥)، ٢٦٠(٢٦١)، ٢٦١(٢٦٢)، ٢٧١(٢٨٠)، ٢٧٨(٢٨٥).
آل عمران: ٢٩٦(١٥)، ٢٩٢(١١)، ٣١٧(٤٠)، ٣٢٥(٥٨)، ٣٥٣(١١٣)، ٣٦٧(١٤٦)، ٣٧١(١٥٤)، ٣٧٦(١٦٤)، ٣٧٧(١٦١)، ٣٧٧(١٦٨)، ٣٨٠(١٧٢)، ٣٨٠(١٧٣)، ٣٨٦(١٩١)، ٣٨٧(١٩٥).
النساء: ٣٩٩(١١)، ٤٠٢(١٨)، ٤٠٦(٢٤)، ٤١٢(٣٧)، ٤١١(٣٤)، ٤٤٤(١٠٩)، ٤٥٤(١٣٩)، ٤٦٥(١٦٢).
نائب الفاعل
٥٦(مقدمة المؤلف).
البقرة: ٢٤٥(٢٤٠).

المنصوبات:

الاستثناء
٤٠(مقدمة المؤلف)، ٥٨(مقدمة المؤلف).
الفاتحة: ٩٢(٧).
البقرة: ١٩٩(١٥٠)، ٢٥٠(٢٤٩).
آل عمران: ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ (٢٨)، ٣٥١(١١١).
النساء: ٤٢١(٦٦)، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ (٨٣)، ٤٣٩(٩٨)، ٤٥٨(١٤٨)، ٤٦٢(١٥٧)، ٤٦٧(١٦٩).
اسم إن
البقرة: ١٤٩(٦٢)، ١٩٦(١٤٠)، ٢٠٤(١٥٩).
آل عمران: ٣٠١(٢١)، ٣٢٩(٦٨).
التمييز
النساء: ٤٢٧(١٢٢).

الحال

٤٠(مقدمة المؤلف).

الفاتحة: ٩٢(٧).

البقرة: ١١١(٨)، ١٢٢(٢٢)، ١٢٥(٢٥)، ١٢٧(٢٦)، ١٤٥(٤٩)، ١٤٧(٥٥)، ١٥٧(٧٥)، ١٦٥(٨٨)، ١٦٦(٩٠)، ١٩٢(١٣٣)، ٢٠٤(١٦٢)، ٢٢٩(٢٠٨)، ٢٣١(٢١٣)، ٢٤٣(٢٣٦)، ٢٤٥(٢٤٠).

آل عمران: ٢٨٣(٣)، ٢٩٤(١٣)، ٢٩٩(١٨)، ٣١٠(٣٤)، ٣١٢(٣٥)، ٣١٨(٤٦)، ٣٢٠(٤٩)، ٣٢٢(٥٠)، ٣٤١(٨٤)، ٣٤٢(٨٨)، ٤٥٤(١١٣)، ٣٧١(١٥١)، ٣٧٩(١٧٠)، ٣٨٨(١٩٥)، ٣٨٨(١٩٨)، ٣٨٩(١٩٩).

النساء: ٣٩٦(٤)، ٤٠٠(١١)، ٤٠٠(١٢)، ٤٠٨(٢٥)، ٤١٩(٥٨)، ٤٣٤(٨٨)، ٤٣٧(٩٢)، ٤٣٨(٩٥)، ٤٥٦(١٤٣)، ٤٦٧(١٦٥)، ٤٦٨(١٧١).

خبر كاد

البقرة: ١٩٤(١٣٥).

النساء: ٣٩٩(١١).

خبر كان

البقرة: ١٥٥(٧١).

المفعول به

٥٦ (مقدمة المؤلف).

البقرة: ١٢٢(٢٢)،١٢٧(٢٦)، ٢٢٨(٢٠٥)، ١٤٥(٤٩)، ٤٣٢(٩١)، ٣٨٥(١٨٨).

المفعول به الثاني

البقرة: ١١٨(١٨١)، ١٢٧(٢٦)، ١٧٠(١٠١)، ٢١٤(١٨٣).

آل عمران: ٣٣٣(٧٣)، ٣٨٥(١٨٨).

النساء٤١٠:(٣٣).

المفعول لأجله

البقرة: ١٢٠(١٩)، ١٧٨(١٠٩)، ٢٥٦(٢٥٨).

آل عمران: ٣٣٦(٧٣)، ٣٨٨(١٩٥).

النساء: ٤١٧(٤٦)،

النداء

البقرة: ٢١٢(١٧٩)، ٢٢٥(١٩٧).

التوابــع:

البدل
٤٠(مقدمة المؤلف).
الفاتحة: ٩٢(٧).
البقرة: ٩٥(١)، ٩٦(٢)، ٩٩(٣)، ١٠٠(٣)، ١٠٢(٥)، ١١٢(٩)، ١٢١(٢١)، ١٢٢(٢٢)، ١٢٤(٢٦)، ١٣١(٢٧)، ١٤٦(٥٤)، ١٤٨(٥٤)، ١٧٤(١٠٢)، ١٩٩(١٤٦)، ١٩٢(١٣٣)، ١٨٧(١٢٦)، ٢٠٣(١٥٦)، ٢٠٥(١٦٦)، ٢١٥(١٨٥)، ٢٣٩(٢٢٤)، ٢٥٣(٢٥٥)، ٢٦٠(٢٦١).
آل عمران: ٢٨٢(٢)، ٢٩٤(١٣)، ٢٩٦(١٥)، ١٩٧(١٦)، ٢٩٨(١٧)، ٣١٠(٣٤)، ٣١٨(٤٥)، ٣٢١(٤٩)، ٣٢٩(٦٤)، ٣٤٥(٩٧)، ٤٥٤(١١٣)، ٣٦٢(١٣٤)، ٣٦٣(١٣٤)، ٣٦٣(١٣٦)، ٣٤٧(٩٧)، ٣٧٧(١٦٨)، ٣٨٠(١٧٢)، ٣٨٠(١٧٣)، ٣٨٣(١٨٣)، ٣٨٤(١٨٨)، ٣٨٦(١٩١).
النساء: ٤١٣(٣٧)، ٤٢٢(٦٦)، ٤٣٨(٩٦)، ٤٥٤(١٣٩)، ٤٥٤(١٤١)، ٤٦١(١٥٧)، ٤٦٧(١٦٥).

بدل الاشتمال
البقرة: ١١١(٨).
آل عمران: ٣٧٩(١٧٠).

العطف
البقرة: ١٠١(٤)، ١١٩(١٩)، ١٢٢(٢١)، ١٤٦(٥٣)، ١٨٧(١٢٥)، ١٩٠(١٣٢)، ٢٢٩(٢١٠)،٢٣٠(٢١٠)، ٢٣٣(٢١٧)، ٢٥٩(٢٥٩)، ٢٦١(٢٦٣).
آل عمران: ٢٨٨(٧)، ٣٢٠(٤٩)، ٣٢٢(٥٠)، ٣٤٤(٩٦)، ٣٨٤(١٨٨)
النساء: ٣٩٥(١)، ٤٦٥(١٦٢).

عطف البيان
البقر: ٩٦(٢)، ٩٩(٣)، ١٠٠(٣)، ١٢١(٢١)، ١٢٧(٢٦)، ١٣١(٢٧)، ٣١٨(٤٥)، ٣٤٥(٩٧)، ٤٦١(١٥٧).

النعت
٤٠(مقدمة المؤلف)، ٦٤(مقدمة المؤلف).
الفاتحة: ٩٢(٧).
البقرة: ٩٥(١)، ٩٦(٢)، ٩٩(٣)، ١٠٠(٣)، ١٢١(٢١)، ١٢٢(٢٢)، ١٢٤(٢٤)، ١٢٧(٢٦)، ١٣١(٢٧)، ١٥١(٦٨)، ١٥٣(٦٩)، ١٦٥(٨٨)، ٢٠٣(١٥٦)، ٢٥٤(٢٥٤)، ٢٦١(٢٦٣)،
آل عمران: ٢٩٤(١٣)، ٢٩٨(١٧)، ٣١٨(٤٥)، ٣٤٥(٩٧)، ٣٦٢(١٣٣)، ٣٦٢(١٣٤)، ٣٦٣(١٣٤)، ٣٦٣(١٣٦)، ٣٧١(١٥٤)، ٣٧٧(١٦٨)، ٣٨٠(١٧٢)، ٣٨٣(١٨٣)، ٣٨٦(١٩١).
النساء ٣٩٦(٤)، ٤١١(٣٣)، ٤١٣(٣٧)، ٤٣٨(٩٦)، ٤٤٥(١١٨)، ٤٥٤(١٣٩)، ٤٥٤(١٤١)، ٤٦١(١٥٧)، ٤٦٨ (١٧١).

الجمل:

الجملة الاستئنافية

البقرة: ١٠٠(٣)، ١٠٦(٦)، ١١١(٨)، ١٢٣(٢٢)، ١٢٤(٢٤)، ١٢٤(٢٥)، ١٣٧(٣٤)، ١٦٢(٨١)، ١٦٣(٨٥)، ١٦٦(٩١)، ١٧١(١٠٢)، ١٨٥(١٢١)، ١٩٣(١٣٣)، ١٩٦(١٣٨)، ٢٠٤(١٦٢)، ٢٠٥(١٦٣)، ٢٠٨(١٦٧)، ٢٠٩(١٧٤)، ٢٢٨(٢٠٥)، ٢٦٥(٢٦٩)، ٢٧٧(٢٨٤).

آل عمران: ٢٨٣(٣)، ٢٨٩(٧)، ٣٠٦(٢٦)، ٣٢٣(٥٢)، ٣٢٥(٥٩)، ٣٢٦(٢٩)، ٣٣٠(٦٨)، ٣٤٥(٩٧)، ٣٤٩(١٠٤)، ٣٥٠(١٠٧)، ٣٦٥(١٤٤)، ٣٧١(١٥٤)، ٣٨٢(١٧٦).

النساء: ٤٢٠(٦٠)، ٤٣٣(٨٤)، ٤٣٨ (١٠٨)، ٤٤٧(١٢٠)، ٤٥٥(١٤٢).

الجملة الاعتراضية

البقرة: ١٠٤(٦)، ١٢٣(٢٣).

آل عمران: ٣١٣(٣٦)، ٣٦١(١٢٨).

النساء ٤٢٣(٧٣).

جملة البدل

البقرة: ١١١(٨)، ١٤٥(٤٩).

الجملة التفسيرية

البقرة: ١٣٨(٣٦)، ١٤٥(٤٩)، ٢٥٤(٢٥٤)، ٢٥٦(٢٥٧).

آل عمران: ٣٢١(٤٩)، ٣٢٥(٥٩)، ٣٥٥(١١٨).

الجملة الحالية

البقرة: ١٠٦(٦)، ١١٢(٩)، ١٢٣(٢٢)، ١٢٥(٢٥)، ١٣٧(٣٤)، ١٣٩(٣٦)، ١٦٢(٨١)، ١٦٣(٨٥)، ١٦٨(٩٦)، ١٧٠(١٠١)، ١٧١(١٠٢)، ١٨٤(١١٩)، ١٨٥(١٢١)، ١٩٣(١٣٣)،١٩٦(١٣٨)، ٢٠٤(١٦٢)، ٢٠٨(١٦٧)، ٢٠٩(١٧٤)، ٢٤٩(٢٤٦)، ٢٥٥(٢٥٦)، ٢٥٦(٢٥٧)، ٢٥٧(٢٥٩).

آل عمران: ٢٨٨(٧)، ٢٨٩(٧)، ٣٢٣(٥٢)، ٣٢٦(٥٩)، ٣٤٨(٩٩)، ٣٥٠(١٠٧)، ٣٧١(١٥٤)، ٣٨٠(١٧٤)، ٣٨٢(١٧٦).

النساء: ٤٠٤(٢٠)، ٤٠٧(٢٥)، ٤٢٣(٧٣)، ٤٣٣(٨٤)، ٤٣٩(٩٨)، ٤٣٣(١٠٨)، ٤٧٤(١٢٠)، ٤٥٦(١٤٢)،

جملة جواب الشرط

٥٩(مقدمة المؤلف).

البقرة: ١١٣(١١)، ١١٤(١٣)، ١٢٣(٢٣)، ١٢٥(٢٥)، ١٤٠(٣٨)، ١٦٦(٨٩)، ١٧٠(١٠٠)، ١٧٦(١٠٣)، ١٧٧(١٠٦)، ١٨٦(١٢١)، ٢٠٣(١٥٦)، ٢٢١(١٩٦)، ٢٢٤(١٩٧)، ٢٣٥(٢١٧)، ٢٥٠(٢٤٩)، ٢٥٥(٢٥٦)، ٢٥٩(٢٥٩)، ٢٧٣(٢٨٢).

آل عمران: ٣٥١(١١١)، ٣٥٩(١٢٥).

النساء:٤٢٠(٦٠)، ٤٢٢(٦٧)، ٤٢٢(٦٨)، ٤٣٥(٩٠)، ٤٤٠(١٠٠)، ٤٤٨(١٢٨)، ٤٥٥(١٤١).

جملة جواب القسم

البقرة: ٩٦(١)، ١٧٦(١٠٢)، ١٩٨(١٤٥).

الجلة الخبرية

البقرة: ٩٦(٢)، ١٠٢(٥)، ١٢٥(٢٥)، ١٣١(٢٧)، ١٨٥(٢١)، ٢٤٥(٢٤٠)، ٢٧٨(٢٨٥)، ٢٧٣(٢٨٢).

جملة الصفة

البقرة: ١١١(٨)، ١٢٠(١٩)، ١٢٥(٢٥)، ١٨٩(١٢٩)، ٢٠٥(١٦٣)، ٢٤٥(٢٤٠)، ٢٦٣(٢٦٥)، ٢٦٣(٢٦٦).

آل عمران: ٢٨٢(٢)، ٢٩٦(١٥)، ٣٦٥(١٤٤)،

جملة الصلة

البقرة: ١٠١(٤)، ١١١(٨)، ١٢٣(٢٢)، ١٢٨(٢٦).

جملة المفعول به

النساء: ٤٢٣(٧٣).

الجملة المعطوفة

البقرة: ١٠٠(٣)، ١١١(٩)، ١١٣(١٠)، ١٢٣(٢٢)، ١٢٣(٢٣)، ١٣٠(٢٦)، ١٣٨(٣٦)، ١٤٤(٤٦)، ١٤٤(٤٧)، ١٤٤(٤٨)، ١٤٥(٤٩)، ١٧٥(١٠٢)، ٢١٧(١٨٧)، ٢٣٢(٢١٤)، ٢٤٢(٢٣٨)، ٢٥١(٢٥١)، ٢٦٥(٢٦٩).

آل عمران: ٣٠١(٢٥)، ٣١٥(٣٧)، ٣١٧(٤٢)، ٣٢١(٤٩)، ٣٣٠(٦٨)، ٣٣٩(٧٩)، ٣٤١(٨٦)، ٣٤٥(٩٧)، ٣٤٩(١٠٤)، ٣٥٢(١١٢)، ٣٦٢(١٣٣)، ٣٨٠(١٧٤)، ٣٨٨(١٩٧)، ٤٠٢(١٨).

المصادر المؤولة

البقرة: ٢٣٩(٢٢٤)، ٢٧١(٢٨٠)، ٢٧٣(٢٨٢).

آل عمران: ٢٩٩(١٩)، ٣١٦(٣٩)، ٣٢١(٤٩)، ٣٢٨(٦٤)، ٣٣٢(٧٣)، ٣٧٩(١٧٠)، ٣٧٩(١٧١).

النساء: ٤١٩(٥٧)، ٤٧٢(١٧٦).

شبه الجملة (الجار والمجرور والظرف):

أ- الجار والمجرور

الفاتحة: ٨٩(٢).

البقرة: ١١٣(١٠)، ١٨٠(١٣)، ٢٠٢(١٥١)، ٢٠٨(١٦٧)، ٢٥٨(٢٥٩)، ٢٦٨(٢٧٣)، ٢٧٢(٢٨٢).

آل عمران:٢٩٠، ٢٩١ ، ٢٩٢ (١١)، ٣١٦(٤٠)، ٣٦٤(١٤٠)، ٣٥٩(١٢٧)، ٣٧٢(١٥٤)، ٣٧٢(١٥٦).

النساء: ٤١١(٣٣)، ٤١٦(٤٦)، ٤٦٠(١٥٥).

ب- الظرف

٦٢(مقدمة المؤلف).

البقرة: ١٧٠(١٠١)، ٢١٤(١٨٣)، ٢٤٨(٢٤٦)، ١٨٩(١٣١)، ٢٥٧(٢٥٩).

آل عمران: ٢٩٦(١٥)، ٣٠٧(٣٠)،٣١١(٣٥)، ٣٤٩(١٠٣)، ٣٥٠(١٠٥)، ٣٥٨(١٢٢)، ٣٥٨(١٢٥)، ٣٧٠(١٥٢)، ٣٧٦(١٦٤)، ٣٧٨(١٦٩).

النساء: ٤٦٤(١٥٩).

المسائل النحوية:

١- الابتداء بنكرة وتسويغ ذلك التفصيل

آل عمران: ٢٩٣ (١٣)، ٣٧٠(١٥٤).

٢- اسم الفاعل إذا أضيف إلى معموله جاز ان يتبع معموله لفظاً ومحلاً

النساء: ٤٥٥(١٤٤).

٣- إضمار حرف القسم

البقرة: ٩٦(١).

٤- إضمار خبر (لا) سواء كان اسمها مرفوعاً أو منصوباً

البقرة: ٩٨(٢).

٥- إضمار (قد) مع الفعل الماضي المتصل بالأعلام في باب الحال

آل عمران: ٣٢٥(٥٩).

٦- إضمار همزة الاستفهام

النساء: ٤٢٨(٧٩)، ٤٣٧(٩٤).

٧- إضمار الواو

آل عمران: ٣٦٦(١٤٦).

النساء: ٤٤١(١٠١).

٨- (إنّ) المعمولة لعامل يجب فتح همزتها ما لم تكن لقول أو بإضمار حرف الجر

آل عمران: ٣٠٠(١٩)،

٩- تعدد الخبر وأحدها جملة

البقرة: ٩٦(٢).

١٠- تقديم المجرور اعتناءً به أو للفاصلة

البقرة ١٠١(٤).

١١- تقديم المفعول به على الفعل

٤٣(مقدمة المؤلف).

١٢- جواز حذف العائد (الضمير) المتصل المنصوب

البقرة: ٢٦٥(٢٦٩).

١٣- جواز الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وجواز الفصل بينهما بالجملة المفسرة في باب الاشتغال

البقرة: ٢٥٤(٢٥٥).

١٤- الحال والنعت والخبر الأصل فيها أن تكون مفردة فما قرب منها كان أولى

آل عمران: ٣٤٤ ، ٣٤٥(٩٧).

١٥- حذف اسم لا النافية للجنس

البقرة ٩٧(٢).

١٦- حذف (أمّا) الشرطية

آل عمران: ٢٨٨ (٧)،

١٧- حذف جواب الشرط

البقرة ١٤٠(٣٨)، ١٦٧(٩١)، ٢٠٦(١٦٥)، ٢٢٠(١٩٦).

آل عمران ٣٢٢(٤٩)، ٣٦٩(١٥٢)، ٣٩٦(٢٦).

النساء: ٤١٥(٤٢).

١٨- حذف خبر(لا) النافية للجنس

البقرة : ٧٩(٢).

١٩-حذف الضمير المتصل المجرور

البقرة: ٢٧٩(٢٨٥).

٢٠-حذف العائد من الاسم الموصول

٥٣ (مقدمة المؤلف).

البقرة: ٩٧(٢).

٢١-حذف الفعل وقيام الحرف مقامه

البقرة ١٠٧(٧).

٢٢-حذف المصدر وإقامة الصفة مقامه

النساء: ٣٩٦(٤)، ٤١٧(٤٦)، ٤٦٢(١٥٧).

٢٣-حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه

البقرة: ١٧٩(١١٢).

النساء: ٤٦٦(١٦٤).

٢٤-حذف المفعول به

البقرة: ١١٢(٩)، ١٢٣(٢٢)، ١٤٣(٤٤)، ٢١٢(٧٩)، ٢١٣(١٨٠).

النساء: ٤٧٢(١٧٦).

٢٥-حذف المفعول به الأول وإبقاء الثاني

آل عمران: ٣٣٣(٧٣).

٢٦-حذف المفعول به الثاني

البقرة: ١٠٦(٦).

٢٧-دخول الفاء في خبر الاسم الموصول لشبهه بالشرط من حيث الاستقبال

البقرة: ٢٦٩(٢٧٤).

آل عمران: ٣٧٧(١٦٦).

النساء ٤١١(٣٣).

٢٨-الرابط بين المبتدأ والخبر اسم الإشارة

البقرة: ٩٦(٢).

٢٩-الرابط بين المبتدأ والخبر محذوف

البقرة: ٢٧٨(٢٨٥).

٣٠-الرفع بإضمار فعل

البقرة: ١٠٧(٧)، ١١٢(٩)، ١٩٩(١٤٦)، ٢١١(١٧٧)، ٢٣٠(٢١٠).

٣١-الرفع على المدح

البقرة: ٢١١(١٧٧).

٣٢-شرط عطف الجملة على الجملة أن يكون بينهما مناسبة بجهة جامعة

آل عمران: ٣٣٩(٧٩).

٣٣-العطف على الضمير المتصل المنصوب

آل عمران: ٣٣٠(٦٨).

٣٤-العطف على الضمير المرفوع وجواز ذلك للفصل بينهما

النساء: ٤٥٠(١٢٧)، ٤٦٨(١٧١).

٣٥-العطف على محل الحرف الزائد

النساء: ٣٩٢(١).

٣٦-عطف المصدر المقدر على المصدر المقدر بتقدير (أن) بعد (لا)
النساء : ٤٠٣(١٩).
٣٧-(كان) فعل ماض تام
النساء: ٣٩٩(١١)، ٤١٣(٤٠).
٣٨-لا يجوز تقديم المضمر على الظاهر في غير الأبواب المستثناة
آل عمران: ٣٠٩(٣٠).
٣٩-ما بعد (بل) لا يعمل فيما قبلهم
النساء: ٤٦٥(١٦٢).
٤٠-المصدر إذا دخلت عليه (أل) أو أضيف أو نوِّن فإنه يعمل عمل فعله
النساء: ٤٥٨(١٤٨).
٤١-المصدر المنصوب النائب عن فعل الأمر
البقرة: ١٦٣(٨٣).
النساء: ٤١٢(٣٦).
٤٢-المصدر الموصوف لا يعمل بعد وصفه
آل عمران: ٣٥٠(١٠٥).
٤٣-المفعول به المقدم على الفعل
البقرة: ١٦٥(٧٨).
٤٤-النصب بإضمار فعل يفسره ما بعده (الاشتغال)
آل عمران: ٣٤٣(٧٣)، ٤٦٦(١٦٤).
٤٥-النصب على إسقاط (بين)
البقرة: ١٢٨(٢٦).
٤٦-النصب على إسقاط حرف الجر
البقرة: ١٠٨(٧)، ١٩٤(١٣٥)، ٢٣٩(٢٢٤).
آل عمران: ٣١٦(٣٩)، ٣٣٣(٧٣).
النساء: ٤١٩(٥٨).
٤٧-النصب على الإغراء
البقرة: ١٩٥(١٣٨)، ٢١٥(١٨٥).
آل عمران: ٣٣١(٦٨)، ٣٩٥(١).

٤٨-النصب على جواب الاستفهام

البقرة: ٢٤٨(٢٤٥).

٤٩-النصب على المدح أو على الذم أو بتقدير أعني

البقرة: ٩٩(٢)، ١٠٠(٣)، ١١٨(١٨)، ١٢١(٢١)، ١٢٢(٢٢)، ١٢٧(٢٦)،١٣١(٢٧)، ١٧٤(١٠٢)، ٢٠٣(١٥٦)، ٢١١(١٧٧).

آل عمران: ٢٩٤(١٣)، ٢٩٧(١٦)، ٢٩٨(١٧)، ٣١٠(٣٤)، ٣٦٢(١٣٤)، ٣٧٧(١٦٨)، ٣٨٠(١٧٢)، ٣٨٦(١٩١).

النساء: ٤٠٠(١١)، ٤١٣(٣٧)، ٤٥٤(١٣٩)، ٤٥٦(١٤٣)، ٤٦١(١٥٧)، ٤٦٧(١٦٥)، ٤٦٥(١٦٢).

٥٠-النصب على المصدر بفعل مقدر

البقرة: ٩٨(٢)، ١٧٨(١٠٩)، ٢١٤(١٨٣)، ٢٤٣(٢٣٦)، ٢٤٥(٢٤٠)، ٢٤٧(٢٤١)، ٢٧٩(٢٨٥).

آل عمران: ٣٨٨(١٩٥).

النساء: ٣٩٧(٧)، ٤٠٠(١١)، ٤١٧(٤٦)، ٤٣٦(٩٢).

٥١-النصب على المفعول به بفعل مقدر

٤٤(مقدمة المؤلف)، ٥٣(مقدمة المؤلف).

البقرة: ٩٣(١)، ٩٥(٢)، ١٠٨(٧)، ١٤٥(٤٩)، ١٧٨(١٠٩)، ٢١٥(١٨٥)، ٢٧٩(٢٨٥).

آل عمران: ٣٢٠(٤٩)، ٣٣١(٦٨)، ٣٦٦(١٤٥).

النساء: ٣٩٧(٧)، ٤٠٠(١٢)، ٤٠٥(٢٤).

٥٢-(هم) ضمير فصل

البقرة: ١٠٢(٥).

الخلافات النحوية:

١- (إذ) زائدة على رأي أبي عبيدة

آل عمران: ٣١١(٣٥).

٢- إذا كان البدل نكرة من معرفة فيجب وصف هذه المعرفة عند الكوفيين، والبصريون لا يشرطون الوصف

البقرة: ١٩٢(١٣٣).

٣- ارتفاع الفاعل بالجار والمجرور؛ لأنّ الجار متى اعتمد رفع الفاعل

آل عمران: ٣٤٤(٩٧).

٤- ارتفاع المبتدأ بالجار والمجرور

آل عمران: ٣٨٠(١٧٢).

٥- اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول

٥٣(مقدمة المؤلف).

٦- إضمار القول عند البصريين، والكوفيون يضمرون (أن) المفتوحة المخففة

البقرة: ١٥٠(٦٣)، ١٦٨(٩٣).

٧- إضمار القول عند البصريين، والكوفيون يجرون الوصية مجرى القول

البقرة: ١٩١(١٣٢).

آل عمران: ٣١٥(٣٩).

٨- امتناع العطف على الضمير المخفوض إلّا بإعادة الخافض عند البصريين، والكوفيون يجوز عندهم العطف.

النساء: ٣٩٣(١)، ٤٥٠(١٢٧).

٩- الإغراء إذا تأخر لم يعمل فيه ما قبله

النساء ٤٠٦(٢٤).

١٠- أن المفتوحة الهمزة للنفي على رأي الفرّاء

آل عمران: ٣٣٥(٧٣).

١١- أولى العاملين بالعمل في التنازع

النساء: ٤٧٠ ، ٤٧١ (١٧٦).

١٢- تقديم المعمول على حرف العطف
آل عمران: ٢٨٤(٤)، ٢٩٢(١١).

١٣- تقديم معمول اسم الفعل عليه

النساء: ٤٠٦(٢٤).

١٤- جواز إضمار الفعل الثاني وإعماله مع الإضمار

البقرة: ١٠٨(٧).

١٥- حذف حرف النداء مع أسماء الإشارة

النساء: ٤٤٤(٩).

١٦- حذف حرف النهي وحذف معموله

آل عمران: ٣٣٥(٧٣).

١٧- حذف (لا) بعد (أن) عند الكوفيين، والبصريون يحملون ذلك على حذف مضاف

النساء: ٤٧٢(١٧٦)

١٨- الخبر والمبتدأ مترافعان على مذهب الكوفيين

البقرة: ٢١٣(١٨٠).

١٩- رفع الفاعل على لغة أكلوني البراغيث

آل عمران: ٣٥٣(١١٣).

٢٠- الفصل بين المصدر ومعموله

آل عمران: ٣٠٧(٣٠).

٢١- المصدر العامل المضاف إلى فاعله أو مفعوله

آل عمران: ٣٤٦ ، ٣٤٧(٩٧).

٢٢- لنصب أو الجر بنزع الخافض

البقرة: ٢٧٤(٢٨٢).

آل عمران: ٣٢١(٤٩).

٢٣- النصب أو الجر على إسقاط حرف القسم

البقرة: ٩٣ ، ٩٤(١).

٢٤- وجوب تكرار (لا) إذا وقعت قبل خبر أو نعت أو حال ولا يجوز عدم التكرار إلا في ضرورة

البقرة: ١٥٢(٦٨).

فهرس الأعـــــلام

(ا)
إبراهيم النخعي
٧٢
أبّان بن سعيد بن العاص
٣٧٤
أبو الشيخ
١٣٨
أبي بن خلف
٣٣
أبي بن كعب
٤٦٩،٤٤٨،٢٠
أحمد بن جعفر الدّيْنَوَري
٣٧١،٩٨،١٠
أحمد بن حنبل
٢٤٤
أحمد بن موسى
٤٥١،٢١٦،٧٠،٩
الأخفش
٣٥٣،٣١١،٢٧١،١٩٧،١٥١،١٠٧،٩٧،٧٧،١٠،
٤٣٨،٤١٨،٤١٢،٣٩٥،٣٨٢،٣٧٢،٣٦٦،٣٦١،
٤٦٠،٤٥٢
الإسنوي
٨٨
أبو الأسود الدؤلي
٧٥
الأعشى الكبير
٥٢
الأعمش
٣٩٢،٣٣٣
الأقيشر الأسدي
٣٤٧
امرؤ القيس
٩٤،٦٢
ابن الأنباري
١٧٧،١٥٤،١٥٢،١٣٤،١١٦،١١٣،٨٥،٤٧،٨،
٣٠٢،٢٨٨
أنس بن مالك
٤٠٩،٣٦٠،٧١
(ب)
البخاري
٥٦
ابن برهان
٧٩،١٢
بريدة
٥٧
أبو البقاء العكبري
١٨٥،١٣٧
أبو بكر شعبة بن عياش
٣١٣
أبو بكر الصديق
٧٦
أبو بكر اللّبيب
٤٢٧
بلقيس
٣٣
البيهقي
٧٩،٧
(ت)
التتائي
٥١
الترمذي
٨٠
(ث)
ثابت البناني
٧٣
ثوبان
٣٢٣

(ج)
جحدر بن مالك العكلي
١٦٠
ابن الجزري
٦١،٥٠،٤٨،١٨
جرير
١٧٥،١٠٩،٩٤
جعفر بن محمد الصّادق
٣٩٢،٦٨
أبو جعفر النّحاس
٤٤٨،٣٦٤،٢٣٤،١١٤،٧
أبو جعفر يزيد بن القعقاع
٢٤٣،٢٣٠،١٧،١١
(ح)
ابن أبي حاتم
١٣٨
أبو حاتم السجستاني
٢،٩،٨٥،١١٥،١١٦،١٣٢،١٣٣،١٣٤،١٥٤،
١٧٧،٢١١،٢٤٣،٢٦٨،٢٨٣،٢٨٤،٢٨٨،٣٠٢،
٣١٧،٣٤٣،٣٥٣،٣٦١،٣٧٨،٣٨١،٣٨٤،٣٨٧،
٣٨٨،٣٨٩،٣٩٥،٣٩٩،٤٠٤،٤٣٤،٤٥١
ابن الحاجب
٥٩
الحسن البصري
٧٢،٣٣٣،٤٢٤،٤٤٦،٤٤٨
الحسن بن صالح
٣٩٢
حفص
٢٤٣،٣١٢،٤٠٨
الحكم بن العاص
١٠٥
حمران بن أعين
٣٩٢
حمزة
١٦،٢٤٢،٢٤٣،٢٧٠،٢٧٣،٢٧٤،٣١٢،٣١٤،
٣٣٧،٣٩٢،٣٩٣،٤٢٦،٤١٤،٤٤٦،٤٥٨
أبو حنيفة
١٢،٨٩،٢٤٤
أبو حيّان
٢١٠،٢٣٥،٢٣٩،٣٣٥،٣٣٧،٤٢٣،٤٢٦،٤٣٠،
٤٧١
أبو حيوة
٢٢٨،٣٦٥
(خ)
الخرنق بنت هفان
٢١١
خلف
١٧
الخليل بن أحمد الفراهيدي
٦٧،٣٢١
(د)
أبو داود
٨٠
(ذ)
ذو الرمّة
٢٩٤
(ر)
الرّاعي النّميري
١٠٩
أبو رافع القرظي
٣٣٩
أبو رجاء العطاردي
١٠٨
الرّماني
١٥،٦٤
الرّملي
١٨
(ز)
الزجّاج
٢٧١،٣٠٦،٣١١،٣٦٠،٣٩٤
الزجاجي
٥٤
زر بن حبيش
٧٢
الزمخشري
٣٦٩،٣٧٢،٣٩٤،٤٢٢

الزّهري
١٧٤،٨٦
زهير ابن أبي سلمى
٢٥٤
ابن زيد
٤٥٦
زيد بن أسلم
٤٥٩
زيد بن ثابت
٣٧٤
زيد بن عمرو بن نفيل
٤٣٠،٣٣٠

(س)

السجاوندي
٢٥٨،٢٥٦،٢٣٧،٢٢٥،١٩٨،١٨٠،١٤٠،١١،٢٦
٤٣٧،٤٢٢،٣٣٨،٣٠٠،
السخّاوي
٢١١،١٦١،١٥٢،٢٥،٢٢
السدّي
٢٥٩،١٦٧
أبو السعود
٨٦
سعيد بن جبير
٣٣٣،٣١٥،٨٦،٧٢
أبو سفيان
١٠٥
سفيان الثوري
٣٩٢،٧٧
أم سلمة
٤١
السّلمي (أبو عبد الرّحمن)
٧٢
أبو السّمال العدوي
٣٣٠
السّمين الحلبي
٣٣٥،٢٧٤،٢٦١،١٧٠،١٦١،١٣٣،٥٧،٥٠،٣٨،
٣٩٢،٣٤٩،٣٣٧
السّهيلي
١٧٠
سيبويه
٤٦٥،٣٢١،٩٧،٦٧،٤١
ابن سيرين
٧٢
السّيوطي
٢٦٠،٦٥،٥٧

(ش)

الشّاطبي
١٦،٣٧٣
الشّافعي
٨٩،٨٦،٧٩
أبو شامة
١٥
شدّاد بن أوس
٨١
الشّعبي
٢٧٥،٢٢٠،٨٦،٧٨،٧٢
الشعراوي
٢٠
شعيب بن أبي حمزة
٣٣٣
شيبة
٤٥٨
شيخ الإسلام (أبو زكريا الأنصاري)
٤٥٢،٤٢٣،٣٨٦،٣٢٥،١٥٨،٤٧،٢٩

(ض)

الضحّاك
٤٥٩،١٧٤
ضمرة
١٣٨

(ط)

طاوس
٧١
الطرطوشي
٣٥٦

(ع)

عائشة
٧١،٨٢،٤٢٨،٤٤٨
عاصم
١٦،١٠٨،٣١٢،٣١٣،٣١٤،٣٣٧،٣٧٥،٤٠٨،
٤٥٨
ابن عامر
١٦،١٨١،٢٤٣،٣١٣،٣٣٧،٣٦٢،٤٠٨،٤١٤،
٤٥٨
العبّادي
٥٠
عبد الله بن الزّبعرى
١٠٨
عبد الله بن الزبير
٣٧٤
عبد الله بن بن سلام
٣٥٤
عبد الله بن عبّاس
١٩،٦٩،٧١،٧٤،٨٣،٨٦،١٢٤،١٥٩،١٦١،٢٨٨،
٣١٥،٣٥٤،٣٦٧،٣٧٤،٤٤٦،٤٤٨،٤٤٩
عبد الله بن بن عمر
٦،٨،٦٩،٧١،٨٠،٨٦،٤٥٦
عبد الله بن عمرو بن العاص
٣٧٤
عبد الله بن المبارك
٨٦
عبد الله بن مسعود
٧٦،٨٥،١٧٣،٢٨٨،٣٠٩
عبد الله بن وهب
٢٦٦
ابن عبد البرّ
١٨
عبد الرّحمن بن الحارث بن هشام
٣٧٤
عبد السّلام بن شّداد (أبو طالوت)
١١٢
عبد الملك بن مروان
٧٥
عبيدة السّلماني
٢٦٤
أبو عبيدة معمر بن المثنى
١٠،٣٠٥،٣١١،٣٥٣،٤٣٦
عثمان بن عفان
٧٥،٢٠١
عثمان النّهدي
٣٧
عدي بن زيد بن حماد العبادي
٢١٦
عروة بن الزبير
٧١
عروة بن الورد
١١٨
العزّ بن عبد السلام
٢٨٧
ابن عصفور
٥٠
عطاء بن أبي ر باح
٧١
عطاء بن السّائب
٨٦،٢٧٥
عطاء بن يسار
٧٤
ابن عطيّة
٣٣٦،٣٨٥،٣٩٤
عكرمة
٣٤٢
أبو العلاء الهمذاني
٤٧،٥٠،٩٢،١٦١،٣٠٣،٣٨٨،٤٣٤،٤٤١،٤٧٠
علي بن أبي طالب
٨،٧٣،٨٣،٢٦٤،٢٧٨،٢٩٩،٤٠٧
علي بن الحسين بن واقد المروزي
٤٦٩
أبو علي الفارسي
٤٦٦
العماني (الحسن بن علي)
١٠،١٠١،١٠٦،١٦١،٢٤٥،٣٤٩

عمران بن حصين
٥٦
عمر بن الخطاب
٣٥٦،٧٤،١٩
عمر بن عبد العزيز
٨٣،٧١
أبو عمرو الدّاني
١١،١٠٣،١٢٦،١٣٥،١٤٦،١٥٦،١٥٩،١٦٤،
١٦٨،١٧٠،١٧١،١٩٣،١٩٤،٢٠٤،٢٠٦،٢١٨،
٢٣٢،٢٢٧،٢٤٨،٢٥٠،٢٨٠،٢٨٦،٣٠٠،٣٠١،
٣٠٦،٣٤٢،٣٤٨،٣٥٥،٣٦٧،٣٩٧،٣٩٨،٤٢٧،
٤٢٨،٤٣٩،٤٥٤
أبو عمرو بن العلاء
١٦،١٤٨،١٨٦،٢١٧،٢٢٣،٢٧١،٢٧٤،٣١٢،
٣٧٥،٤٠٨،٤١٤،٤٥٨
عمرو بن لحي
٢٣٢
عيسى بن عمر
٣٨٧

(ف)

الفرّاء
١٠٧،١٠٩،١٢٨،١٥٤،٢١٦،٢٢٣،٢٢٥،٣٣٥،
٤٣٦
الفرزدق
١١
ابن فورك
٢٦٠

(ق)

قالون
٢١٧
قتادة
٥٨،٢٧٥،٤٦٠
القتبي
١٠
القطامي التّغلبي
٣٤٠
قس بن ساعدة
٣٣٠،٤٣٠

(ك)

ابن كثير
١٦،٢٢٣،٢٧٤،٣٣٢،٣٦٧،٣٧٥،٤٠٨،٤١٤،
٤٢٦،٤٥٨
الكرماني
٢٢١
الكسائي
٩،١٦،٨٧،٢٤٢،٢٤٣،٢٩٩،٣١٢،٣١٤،٣٢٦،
٣٧٩،٣٩٣،٤٠٦،٤١٤،٤٢٦،٤٢٧،٤٢٨،٤٥٨،
٤٦٠
كعب الأحبار
٧٣
الكلبي
٢٠٨
الكواشي
٢٩،٣٠٣،٣٧٨
ابن كيسان
١٥٢

(م)

ابن ماجة
٤٠٩
المازري
٨٩
مالك
٨،٦٩،٨٥،٨٩،٢٤٤،٢٦٦
مالك بن دينار
٧٣
المبّرد
١٠،١٥٢،٣١١
مجاهد
١٠٣،١٨٧،٢٧٥،٣٤٦،٤١٨،٤٤٦،٤٤٨
أبو مجلز
٧٣
مجمع بن جارية
٣٧٤
محمد بن أبي موسى
٤٥٠

محمد بن جرير الطبري
٤٤٦،٤٤٧،٤٤٨،٤٤٩،٤٥٣
محمد بن عبد الرّحمن بن أبي ليلى
٣٩٢
محمد بن عيسى
٩،٣٧٨
ابن محيصن
٣٣٢
مسروق
٤٤٧
ابن مقسم
٢٢٨،٣٠٤،٣٣١
مكي بن أبي طالب
١٥،١٩
أبو موسى الأشعري
٣٨،٥١،٣٥٦

(ن)

نافع
٩،١٦،٩٠،١٦٨،١٧١،١٨٣،٢٠٦،٢٥٦،٢٦٤،
٢٨٥،٢٨٤،٣٠١،٣١٢،٣١٣،٣٢١،٣٢٨،٣٤١،
٣٤٣،٣٥٣،٣٥٨،٣٦٢،٣٦٤،٣٦٦،٣٦٧،٣٨١،
٤٥٢،٤٥١،٤٢٦،٤١٤،٤٠٨،٣٩٥،٣٨٤،٣٨٣،
٤٥٤،٤٥٦،٤٥٨،٤٦٢،٤٦٥،٤٧٠
النّسائي
٨٠
أبو نصر السجزي
٧٥
النّكزاوي
٤٨،١١٦،١٩٠،٢١٦،٢٣٤،٢٤٤،٢٥١،٢٥٩،
٣٣٠،٣١٦،٣٦٤،٣٨١،٣٩٩،٤١٨،٤٣٤،٤٤٦،
٤٤٧،٤٤٨،٤٦٠
أبو نواس
٣٢٧
النووي
١٧،١٥٩

(ه)

الهذلي
٦١،١٠٦
أبو هريرة
٥٧،٧٩
ابن همام السّلولي
١٨١

(و)

الواحدي
٣٣٢
ورقة بن نوفل
٤٣٠
وهب بن منبه
٤٦٣

(ي)

يحيى بن نصير النّحوي
٦٣،٢٢٧،٢٢٨،٢٨٠،٣٠٢،٣٦١،٤٢٥،٤٣٣
يحيى بن وثاب
٧٢
يزيد بن مفرغ الحميري
٥٣
اليزيدي
٣٢٠
يعقوب
٩،١٧،٢٦٥،٣٢٥،٣٣٠،٣٥٣،٣٩٥،٤٥٧،٤٧١
أبو يوسف (يعقوب)
١٢

فهرس أسماء الكتب

اسم الكتاب	الصفحة
الإتقان في علوم القرآن	٣٢،٥٦،٧٩،٢٦٠
الأمالي النحوية لابن الحاجب	٥٩
البحر المحيط	١٤
تاريخ البخاري	٥٦
الجامع الصغير في حديث البشير النّذير	٥٧،٧٤
الحبائك في أخبار الملائك	١٣٨
الدرّالنّظيم	٢٩٧
الدرر المنثورة في بيان زبدة العلوم المشهورة للشعراني	٢١
السُّنن الكبرى للبيهقي	٧
شرح العباب للرّملي	١٨
فتح الباري	١٥
الكشّاف	٣١٨
المقنع في رسم مصاحف الأمصار	١٠٣
الموطّأ	٨،٦٩

ثبت المصادر والمراجع

١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. تأليف شهاب الدين الدمياطي (ت:١١١٧هـ) وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة. دار الكتب العلمية بيروت ـ ط٣ (٢٠٠٦م).

٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي تقديم وتعليق د: مصطفى البغا ـ دار ابن كثير دمشق – بيروت ط١ (١٩٨٧م).

٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة. طبعة مجدّدة بإشراف مكتب البحوث والدّراسات في دار الفكر للطباعة والنشر ـ بيروت (٢٠٠٣م).

٤) الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البرّ القرطبي (ت:٤٦٣هـ) ـ دار الفكر ط١ (٢٠٠٢م)

٥) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني. راجع نصوصه وضبط أعلامه وخرّج حديثه وفهرس أعلامه صدقي جميل العطار. دار الفكر ط١ (٢٠٠١م).

٦) إعراب القرآن تأليف الإمام أبي جعفر أحمد بن النّحاس. وضع حواشيه وعلّق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم – دار الكتب العلمية – بيروت ط١ (٢٠٠١م).

٧) إعراب القرآن الكريم وبيانه تأليف الأستاذ محيي الدين الدّرويش دار اليمامة – دمشق بيروت، دار ابن كثير دمشق بيروت ط٧ (١٩٩٩م).

٨) الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين تأليف خير الدين الزركلي دار العلم للملايين بيروت (٢٠٠٢م).

٩) الأغاني لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني. تحقيق الدّكتور إحسان عبّاس، الدّكتور إبراهيم السّعافين، الأستاذ إبراهيم عيّاش – دار صادر بيروت ط٢ (٢٠٠٤م).

١٠) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشبهات للإمام زين الدين مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي المتوفّى سنة (١٠٣٣هـ). حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة ط١ (١٩٨٥).

١١) الأمالي النّحوية أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت:٦٤٦).دراسة وتحقيق الدّكتور فخر صالح سليمان قداره. دار عمّار عمّان – الأردن ـ دار الجليل بيروت لبنان (١٩٨٩م).

١٢) أمثال العرب للمفضّل بن محمد الضبيبي قدّم له وعلّق عليه الدّكتور إحسان عبّاس ـ دار الرّائد العربي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٩٨١م).

١٣) الإملاء العربي نشأته وقواعده ومفرداته وتمريناته ـ تأليف أحمد قبّش ـ دار الرشيد (١٩٨٤م).

١٤) إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن تأليف أبي البقاء العكبري راجعه وعلّق عليه نجيب الماجدي ـ المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت ط١ (٢٠٠٢م).

١٥) إنباه الرواة على أنباء النّحاة لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الكتب المصرية القاهرة ط١ (١٩٥٠م).

١٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للأنباري ـ مديرية المطبوعات (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩م).

١٧) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك. تأليف جمال الدّين بن هشام الأنصاري، وبذيله مختصر مصباح السّالك إلى أوضح المسالك. تأليف الدّكتور بركات يوسف هبود – دار ابن كثير – دمشق – بيروت ط٢ (٢٠٠٨م).

١٨) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ تأليف أبي بكر بن الأنباري النحوي تحقيق محيي الدين عبد الحميد رمضان ـ دمشق (١٩٧١م).

١٩) البحر المحيط في التّفسير لمحمد بن يوسف الشّهير بأبي حيّان الأندلسي الغرناطي ـ طبعة جديدة بعناية الشيخ زهير حميد ـ دار الفكر بيروت لبنان (٢٠٠٥م).

٢٠) بدائع السّلك في طبائع الملك لابن الأزرق المتوفّى (٨٩٦هـ) تحقيق علي سامي النّشار – بيروت الدار العربية للموسوعات (٢٠٠٦م).

٢١) البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزركشي المتوفّى (٧٩٤)هـ. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ مكتبة التراث بالقاهرة.

٢٢) البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزركشي المتوفى (٧٩٤)هـ. خرّج حديثه وقدّم له وعلّق عليه مصطفى عبد القادر عطا ـ دار الفكر بيروت (٢٠٠١م).

٢٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرّحمن السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت (٢٠٠٣م).

٢٤) تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان نقله إلى العربية المشرف على التّرجمة بالتعاون مع الدّكتور عمر صابر عبد الجليل ـ الهيئة المصرية للكتاب.

٢٥) تاريخ الأدب العرب لكارل بروكلمان ـ نقله إلى العربية د. عبد الحليم نجار ويعقوب بكر ـ دار المعارف (١٩٧٤م).

٢٦) تفسير أبي السعود المسمّى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم تأليف محمد العمادي أبو السعود ـ دار إحياء التراث العربي بيروت ط١ (١٩٨٣م).

٢٧) تفسير القرآن للشيخ الإمام سلطان العلماء عزّ الدّين عبد العزيز بن عبد السّلام السّلمي الدّمشقي (٥٧٨-٦٦٠هـ) طبعة جديدة منقّحة ومرتّبة – دار ابن حزم – بيروت ط١ (٢٠٠٢م).

٢٨) تفسير القرآن العظيم للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدّمشقي المتوفّى (٧٧٤هـ) طبعة جديدة مصحّحة ومنقّحة ـ مؤسسة الريّان ـ الطبعة الثانية (٢٠٠٦م).

٢٩) تفسير مجاهد للإمام المحدّث المقرئ المفسّر اللّغوي أبو الحجاج مجاهد بن جبر التّابعي المكّي المخزومي. قدّم له وحقّقه وعلّق حواشيه عبد الرحمن الطّاهر بن محمد السّورتي

٣٠) تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ـ دار صادر بيروت ـ لبنان.

٣١) التّيسير في القراءات السّبع تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الدّاني المتوفّى (٤٤٤هـ) عني بتصحيحه: أوتويرتزل دار الكتب العلمية ـ بيروت (٢٠٠٥م).

٣٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ) تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر للطباعة والنّشر.

٣٣) الجامع الصغير في حديث البشير النذير. تأليف الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السّيوطي المتوفّى (٩١١هـ). تحقيق عبد الله محمد الدرويش.

٣٤) الجامع لأحكام القرآن تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت:٦٧١هـ). تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. مؤسسة الرسالة ط١ (٢٠٠٦م).

٣٥) جمال القرّاء وكمال الإقراء للإمام علم الدين علي بن علي السّخّاوي المتوفّى (٦٤٣هـ). تحقيق د. علي حسين البواب ط١ (١٩٨٧م) مطبعة المدني. المؤسسة السعودية بالقاهرة.

٣٦) جمال القرّاء وكمال الإقراء للإمام علم الدين علي بن علي السخاوي. حققه وشرحه وعلّق عليه مروان العطية، محسن خرابة ـ دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ بيروت ط١ (١٩٩٧م).

٣٧) الجني الدّاني في حروف المعاني. صنعه الحسن بن قاسم المرادي. تحقيق الدّكتور فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل ـ دار الكتب العلمية بيروت ط١ (١٩٩٢م).

٣٨) الحبائك في أخبار الملائك تأليف الإمام جلال الدين السيوطي المتوفّى (٩١١هـ) النّاشر: المكتبة الأزهرية للتراث ـ الطبعة الأولى.

٣٩) الحجّة للقرّاء السّبعة تصنيف أبي علي الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ) حقّقه بدر الدّين قهوجي، بشير جويجاتي – راجعه ودقّقه عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقّاق – دار المأمون للتراث ط١ (١٩٨٤م).

٤٠) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تأليف عبد القادر البغدادي ـ تحقيق وشرح عبد السلام هارون ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ط٤ (١٩٩٧م).

٤١) الدرر المنثورة في بيان زبدة العلوم المشهورة للشيخ العلامة عبد الوهاب الشعراني. حققها ووضع حواشيها الدكتور عبد الحميد صالح حمدان. دار ابن زيدون للطباعة والنشر ـ بيروت الطبعة الأولى.

٤٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي تحقيق أحمد بن محمد الخرّاط ـ دار القلم دمشق.

٤٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف الإمام شهاب الدّين أبي العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي. تحقيق وتعليق الشيخ علي معوض ـالشيخ عادل عبد الموجود. الدكتور جاد مخلوف جاد ـ الدكتور زكريا النّوتي. قدّم له وقرّظه الدّكتور أحمد صيرة دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١ (١٩٩٣م).

٤٤) الدرّ النّظيم في خواص القرآن العظيم. تأليف العلّامة أبو محمد عبد الله بن أسعد اليمني الشافعي. مكتبة ومطبعة المشهد الحسين. الطبعة الثانية.

٤٥) ديوان أبي نواس شرحه وضبط نصوصه وقدّم له الدكتور عمر الفاروق الطباع. شركة دار الأرقم للطباعة والنشر ط١ (١٩٩٨م).

٤٦) ديوان الأعشى الكبير. قدّم له وشرحه وضبطه ووضع فهارسه د. محمد أحمد قاسم ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت دمشق ط١ (١٩٩٤م).

٤٧) ديوان الأقيشر الأسدي صنعه الدكتور محمد علي دقّة ـ دار صاد بيروت ـ ط١ (١٩٩٧م).

٤٨) ديوان الإمام علي بن أبي طالب. جمعه وضبطه وشرحه الأستاذ نعيم زرزور – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان (١٩٨٥م).

٤٩) ديوان امرئ القيس. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر.

٥٠) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. تحقيق د. محمد أمين طه ـ دار المعارف بمصر.

٥١) ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي) المتوفى (١١٧هـ). شرح الإمام أبي العباس ثعلب ـ حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور عبد القدوس أبو صالح ـ مؤسسة الإيمان بيروت ط٢ (١٩٨٢م).

٥٢) ديوان عدي بن زيد بن حمّاد العبادي. تحقيق محمد جياد المعيبيد – شركة الجمهورية للنّشر – بغداد (١٩٦٥م).

٥٣) ديوان عروة بن الورد شرح ابن السكّيت (يعقوب بن إسحاق) حقّقه وأشرف على طبعه ووضع فهارسه عبد المعين الملوحي ـ مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

٥٤) ديوان الفرزدق (همّام بن غالب بن صعصعة) دار صادر – بيروت (١٩٩٦م).

٥٥) ديوان القطامي التغلبي. تحقيق الدكتور إبراهيم السّامرائي ـ أحمد مطلوب ط١ (١٩٦٠م). دار الثقافة بيروت.

٥٦) ديوان يزيد بن مفرغ الحميري المتوفّى (٦٩هـ) جمعه وحقّقه الدكتور عبد القدوس أبو صالح ـ مؤسسة الرسالة (١٩٧٥م).

٥٧) رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي. تحقيق أحمد محمد الخرّاط ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٥٨) الرّعايا لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. صنعة الإمام العلامة أبي محمد مكي بن أبي طالب. تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات. دار عمّار ـ الأردن ط٣ (١٩٩٩م).

٥٩) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني لخاتمة المحقّقين أبي الفضل شهاب الدين السّيد محمود الألوسي. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٦٠) السبعة في القراءات للإمام أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التّميمي البغدادي. تحقيق الشيخ جمال الدين محمد شرف. دار الصحابة للتراث بطنطا ط١ (٢٠٠٧م).

٦١) سنن أبي داود للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفّى (٢٧٥هـ) ومعه كتاب المراسيل لأبي داود نفسه، ومعه رسالة أبي داود في وصف السّنن. تحقيق صدقي محمد جميل ـ دار الفكر (١٩٩٤م).

٦٢) سنن ابن ماجة للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة (ت:٢٧٥هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الفكر.

٦٣) سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩هـ). تحقيق كمال يوسف حوت ـ دار الفكر.

٦٤) السّنن الكبرى لإمام المحدثين الحافظ الجليل أبي بكر أحمد بن الحسن بن علي البيهقي المتوفّى (٤٥٨هـ) دار الفكر.

٦٥) سنن النّسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السّندي ـ دار الفكر بيروت ط١ (١٩٣٠م).

٦٦) سير أعلام النبلاء. تصنيف الإمام شمس الدّين الذّهبي. حقّقه شعيب الأرنؤوط – مؤسسة الرسالة ط١ (١٩٨٤م).

٦٧) شذرات الذّهب لابن العماد الحنبلي دار الفكر ـ بيروت.

٦٨) شرح الرّضيّ على الكافية ـ طبعة جديدة مصحّحة. تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ـ منشورات جامعة قازيونس ـ بنغازي ـ ط٢ (١٩٩٦م).

٦٩) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفّى (٧٦١هـ) رتّبه وعلّق عليه وشرح شواهده عبد الغني الدّقر ـ الشركة المتّحدة للتوزيع (١٩٨٤م).

٧٠) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ تحقيق وتعليق الدكتور عبد المنعم خفاجي ـ الدّكتور عبد العزيز شرف ـ مراجعة الدكتور محمد السعدي فزهود ـ دار الكتاب المصري القاهرة ـ دار الكتاب اللبناني بيروت (١٩٩٩م).

٧١) شرح الكافية الشافية تأليف الإمام أبي عبد الله جمال الدين بن مالك الشّافعي. تحقيق محمد معوّض، عادل أحمد عبد الموجود ـ منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١ (٢٠٠٠م).

٧٢) شرح (كلاّ وبلى ونعم) والوقف على كلّ واحدة منهنّ في كتاب الله عزّ وجلّ للإمام مكي بن أبي طالب المتوفّى (٤٣٧هـ). تحقيق د. أحمد حسن فرحات دار المأمون للتراث ـ دمشق.

٧٣) شرح المفصّل للشيخ العلامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النّحوي. تحقيق وضبط وإخراج أحمد السّيد أحمد. راجعه ووضع فهارسه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ـ المكتبة التوفيقية القاهرة.

٧٤) شرح المكّودي (أبي زيد عبد الرحمن بن علي المكّودي) على الألفية في علمي الصّرف والنّحو للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطّائي الحيّاني الأندلسي المالكي. ضبطه وخرّج آياته وشواهده الشعرية إبراهيم شمس الدين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١ (١٩٩٦م).

٧٥) شعب الإيمان للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ) تحقيق أبي هاجر محمد السّعيد بن بسيوني زغلول ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١ (١٩٩٠م).

٧٦) شعراء النصرانية قبل الإسلام. جمعه ونسّقه لويس شيخو ـ دار المشرق ـ بيروت ط٤ (١٩٩١م).

٧٧) شعر الرّاعي النميري وأخباره. جمعه وقدّم له وعلّق عليه ناصر العماني، وراجعه وجمع شواهده ووضع فهارسه عزّ الدين التنوخي ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٩٦٤م).

٧٨) صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي رحمه الله. ضبطه ورقّمه وذكر تكرار مواضعه وشرح ألفاظه وجمله وخرّج أحاديثه في صحيح مسلم د.مصطفى ديب البغا ـ دار العلوم الإنسانية ـ دمشق ط٢ (١٩٩٣م).

٧٩) صحيح مسلم بشرح الإمام النووي المتوفّى (٦٧٦هـ) طبعة جديدة محقّقة ومفهرسة ـ دار الفكر بيروت ـ ط١ (١٩٩٦م).

٨٠) الطبقات الكبر لابن سعد. تقديم الدّكتور إحسان عبّاس – دار صادر – بيروت ط١(١٩٩٨م).

٨١) طبقات الحفّاظ لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفّى (٩١١هـ) بتحقيق علي محمد عمر ـ مكتبة وهبة ط١ (١٩٧٣م).

٨٢) عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف للقاسم بن فيرة الشاطبي. تحقيق د.أيمن رشدي سويد – دار الغوثاني للدّراسات القرآنية ط١ (٢٠٠٦م).

٨٣) علل الوقوف للإمام أبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (ت:٥٦٠هـ). دراسة وتحقيق الدّكتور محمد بن عبد الله بن محمد العيدي ـ مكتبة الرّشيد، الرّياض ط٢ (٢٠٠٦م).

٨٤) غاية النهاية في طبقات القرّاء لابن الجَزَري ـ مطبعة الخانجي ـ القاهرة ط١ (١٩٣٣م).

٨٥) غرائب التفسير وعجائب التأويل للشيخ تاج القرّاء محمود بن حمزة الكرماني ـ تحقيق الدّكتور شمران سركال يونس العجلي ـ دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جدّة ط١ (١٩٨٨م).

٨٦) فتاوى الإمام النووي المسمّى المنثورات وعيون المسائل المهمّات للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النّووي. تحقيق عبد القادر أحمد عطا. مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ط٣ (١٩٩٣م).

٨٧) فتح الباري شرح صحيح البخاري. للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) طبعة جديدة منقّحة عن الطبعة التي حقّق أصلها عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ورقّم كتبها وأبوابها وأحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١ (١٩٨٩م).

٨٨) الفهرست لابن النديم ـ دار المعرفة بيروت لبنان.

٨٩) فيض الباري على صحيح البخاري من أمالي الفقيه المحدّث الأستاذ الكبير إمام العصر الشيخ محمد أنور الكشميري المتوفّى (١٣٥٢هـ) مع حاشية البدر السّاري إلى فيض الباري – مطبعة حجازي بالقاهرة ط١ (١٩٣٨).

٩٠) القاموس المحيط للعلامة البحر الشيخ مجد الدّين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي الشيرازي ـ دار العلم للجميع ـ بيروت ـ لبنان.

٩١) القطع والائتناف أو الوقف والابتداء تأليف أبي جعفر أحمد بن النّحاس. تحقيق فريد المزيدي. منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١ (٢٠٠٢م).

٩٢) الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح عبد السلام هارون ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة (١٩٩٢م).

٩٣) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي. شرحه وضبطه وراجعه يوسف الحمادي ـ الناشر مكتبة مصر ـ دار الكتب العلمية بيروت ط١ (١٩٩٣م).

٩٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ـ حاجّي خليفة ـ دار المعارف ط١.

٩٥) كنز العمّال في تبيان الأقوال والأفعال للعلامة علاء الدّين علي المتّقي بن حسام الدّين الهندي البرهان فوري المتوفّى (٩٧٥هـ) ـ نشر وتوزيع مكتبة التراث الإسلامي ـ حلب.

٩٦) لسان العرب للإمام العلاّمة ابن منظور (٧١١هـ) طبعة جديدة مصحّحة وملوّنة اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصّادق العبيدي ـ دار إحياء التراث العربي ـ مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت ط٣ (١٩٩٩م).

٩٧) لسان الميزان للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفّى (٨٥٢هـ) حقّقه وعلّق عليه مصطفى عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١ (١٩٩٤م).

٩٨) لطائف الإشارات لفنون القراءات. الإمام شهاب الدين القسطلاني المتوفّى (٩٢٣هـ). تحقيق الشيخ عامر السّيد عثمان، و أ.د عبد الصبور شاهين. ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (١٩٧٢م) بالقاهرة.

٩٩) مجاز القرآن. صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت:٢١٠هـ) عارض أصوله وعلّق عليه فؤاد سيزكين ـ مؤسسة الرّسالة ـ بيروت ط٢ (١٩٨٠هـ).

١٠٠) مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن إبراهيم النّيسابوري الميداني المتوفّى (٥١٨هـ) حقّقه محمد محيي الدّين عبد الحميد – دار الفكر ط٣ (١٧٩٢م).

١٠١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّي ـ تحقيق محمد عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية ط١ (١٩٩٨م).

١٠٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ـ ابن عطية الأندلسي ـ دار ابن حزم بيروت ـ ط١ (٢٠٠٢م).

١٠٣) مختصر تفسير البغوي المسمّى بِـ (معالم التنزيل) للإمام أبي محمّد الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي الشافعي المتوفّى (٥١٦هـ) اختصار وتعليق الدّكتور عبد الله بن أحمد بن علي الزّيد – جمعية إحياء التّراث الإسلامي ط١ (٢٠٠٥م).

١٠٤) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه. عني بنشره: ج. برجشتراسر ـ دار الهجرة.

١٠٥) المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي. تحقيق مصطفى الحدري . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٠٦) المستدرك على الصحيحين في الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم. وفي ذيله تلخيص المستدرك للإمام شمس الدّين الذّهبي ـ الناشر مكتبة النصر الحديثة ـ الرّياض.

١٠٧) المستدرك على الصحيحين في الحديث للحافظ محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم – دار الفكر بيروت (١٩٧٨م).

١٠٨) المسند مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ) ويليه القول المسدّد في الذبّ عن مسند أحمد لابن حجر العسقلاني ـ تحقيق عبد الله محمد الدّرويش أبو الفداء النّاقد ـ طبعة مرقّمة الأحاديث ـ دار الفكر ط١ (١٩٩١م).

١٠٩) مشكل إعراب القرآن لمكّي تحقيق ياسين محمّد السّواس – دار المأمون للتراث – دمشق – الطبعة الثانية.

١١٠) مصنّف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة المتوفّى (٢٣٥هـ) ضبطه وعلّق عليه الأستاذ سعيد اللحام ـ دار الفكر ط١ (١٩٨٩م).

١١١) معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء للشيخ محمود خليل الحصري. مكتبة السنة. القاهرة ط١ (٢٠٠٢م).

١١٢) معاني القرآن، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء المتوفّى (٢٠٧هـ) عالم الكتب الطبعة الثالثة (١٩٨٣م).

١١٣) معاني القرآن، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء المتوفّى (٢٠٧هـ). تحقيق أحمد يوسف نجاتي. محمد علي النّجّار. الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة الثانية.

١١٤) معاني القرآن للأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري المتوفّى (٢١٥هـ). حقّقه الدكتور فائز فارس. الطبعة ٢ (١٩٨١م).

١١٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق بن إبراهيم بن السّري. تحقيق الدّكتور عبد الجليل عبده شلبي. خرّج أحاديثه الأستاذ علي جمال الدّين محمد ـ دار الحديث ـ القاهرة (٢٠٠٤م).

١١٦) معجم الأدباء ـ ياقوت أبي عبد الله الحموي ـ دار الفكر ط٣.

١١٧) المعجم الأوسط للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ـ حققه وخرّج فهرسه أيمن صالح شعبان ـ سيد أحمد إسماعيل ـ دار الحديث القاهرة .

١١٨) معجم الصحّاح (تاج اللغة وصحاح العربية) تأليف إسماعيل بن حمّاد الجواهري. تحقيق أحمد عبد الغفور العطّار – دار العلم للملايين – ط٤(١٩٩٠م).

١١٩) معجم مصنّفات القرآن الكريم د. علي الشّراج ـ دار الرفاعي الرياض.

١٢٠) معجم المطبوعات العربية والمعربة. إلياس سركيس ـ مكتبة الثقافة الدينية ـ الرياض.

١٢١) معجم المطبوعات العربية والمعرّبة. جمعه ورتّبه يوسف سركيس ـ مكتبة الثقافة الدينية.

١٢٢) المعجم الكبير للحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت:٣٦٠هـ) حقّقه وخرّج أحاديثه حمدي عبد المجيد السّلفي ـ دار الصميعي ـ ط١ (١٩٩٤م) ـ السعودية.

١٢٣) معجم المؤلفين تأليف عمر رضا كحالة ـ مطبعة الترقي بدمشق (١٩٥٧م).

١٢٤) معجم المؤلّفين – تأليف عمر رضا كحّالة – النّاشر مكتبة المثنّى – بيروت- دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٢٥) معجم المؤلفين لعمر رضا كحّالة – مؤسسة الرسالة ط١ (١٩٩٣م) بيروت.

١٢٦) مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري. تحقيق الدّكتور مازن مبارك ومحمد علي حمد الله. راجعه سعيد الأفغاني ـ مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية (٢٠٠٠م).

١٢٧) المقتضب. صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ القاهرة ـ وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي (١٩٩٤م).

١٢٨) المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء لأبي زكريا الأنصاري ـ تحقيق جمال بن السيد الرفاعي ـ المكتبة الأزهرية للتراث.

١٢٩) المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النّقط – تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الدّاني المتوفّى (٤٤٤هـ). تحقيق محمّد الصّادق قمحاوي – النّاشر مكتبة الكليّات الأزهرية – القاهرة.

١٣٠) المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي عمرو عثمان الدّاني الأندلسي ـ تحقيق د. يوسف المرعشلي ـ مؤسسة الرسالة ط٢ (١٩٨٧م).

١٣١) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا. تأليف أحمد بن عبد الكريم الأشموني ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ط٢ (١٩٧٣م).

١٣٢) الموطّأ للإمام مالك بن أنس ومعه كتاب المبطأ برجال الموطّأ للإمام جمال الدّين السّيوطي – بمراجعة وإشراف نخبة من العلماء – منشورات دار الآفاق الجديد – مطبعة فضالة المحمّدية ط٣ (١٩٩٦م).

١٣٣) ميزان الاعتدال في نقد الرّجال للذّهبي ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار المعرفة ـ بيروت لبنان.

١٣٤) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللغوية المتجدّدة ـ تأليف عبّاس حسن ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ دار المعارف بالقاهرة ط٣ (٢٠٠٦م).

١٣٥) النّشر في القراءات العشر تأليف الإمام الحافظ أبي الخير محمد الدمشقي المشهور بابن الجَزَري. قدّم له صاحب الفضيلة الأستاذ محمد علي الضّباع. خرّج آياته الشيخ زكريا عميرات ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ط٣ (٢٠٠٦م).

١٣٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ تأليف الإمام جلال الدين السيوطي تحقيق أحمد شمس الدين ـ منشورات محمد بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١ (١٩٩٨م).

١٣٧) الوافي بالوفيات. تأليف صلاح الدين خليل بن أبيك الصّفدي باعتناء أيمن فؤاد سيد. دار النشر الكتاب العربي ـ بيروت ط١ (١٩٩٧م).

١٣٨) وفيات الأعيان لابن خلّكان ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ لبنان.

١٣٩) وفيات الأعيان لابن خلّكان – تحقيق إحسان عبّاس – دار الثقافة.

١٤٠) الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم. إعداد أ.د عبد الكريم إبراهيم عوض صالح – دار السّلام للطباعة والنّشر ط١ (٢٠٠٦م).

فهرس محتوى الكتاب

- المقدمة..... (٧).
- القسم الأول – الدراسة..... (٧).
- تمهيد الأشموني حياته وسيرته..... (١٠).

- الفصل الأول: علم الوقف والابتداء..... (١١).
  - أولاً: تعريف الوقف والابتداء..... (١١).
  - ثانياً: أهمية الوقف والابتداء..... (١٢).
  - ثالثاً: أركان علم الوقف والابتداء..... (١٤).
    ١- النحو..... (١٤).
    ٢- التّفسير..... (١٧).
    ٣- القراءات..... (١٨).
  - رابعاً: التأليف في الوقف والابتداء..... (١٩).

- الفصل الثاني: منهج الكتاب وقيمته العلمية وشواهده ومصادره..... (٣٤).
  - أولاً: أسلوب الكتاب..... (٣٤).
  - ثانياً: القيمة العلمية للكتاب..... (٤٢).
  - ثالثاً: شواهد الكتاب..... (٤٩).
    أ- القرآن الكريم..... (٤٩).
    ب- الحديث الشريف..... (٥٠).
    ج- الشعر..... (٥٢).
  - رابعاً: مصادر الكتاب..... (٥٤).
    أ- مصادر الوقف والابتداء..... (٥٤).
    ب- مصادر التفسير..... (٦٦).
    ج- مصادر علوم القرآن..... (٦٦).
    ت- مصادر القراءات..... (٧٣).
    ه- مصادر النحو والصرف وإعراب القرآن..... (٧٣).
    و- مصادر اللغة..... (٨٠).

- الفصل الثالث: دراسة ظواهر الكتاب..... (٨١).
  - أولاً: دراسة الظواهر النحوية..... (٨١).
    أ- الأحكام النحوية والإعرابية..... (٨١).
    ١. المرفوعات..... (٨٢).
    ٢. المنصوبات..... (٨٧).

٣. شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور)..... (٩٤).
٤. المسائل المتفرقة..... (١٠١).
٥. المجزومات..... (١١١).
٦. الجمل..... (١١٢).
ب- الخلافات النحوية..... (١١٨).
ج- حروف المعاني..... (١٢٥).
- ثانياً: دراسة الظواهر الصرفية..... (١٣١).
- ثالثاً: دراسة الظواهر اللغوية..... (١٣٥).
- رابعاً: دراسة الظواهر الإملائية..... (١٣٨).
- الخاتمة..... (١٤٠).
- القسم الثاني: التحقيق..... (١٤٢).
- أولاً: وصف نسخ الكتاب..... (١٤٣).
١. نسخة مكتبة الأسد..... (١٤٣).
٢. نسخة المكتبة الأزهرية..... (١٤٦).
٣. النسخة المطبوعة..... (١٤٩).
- ثانياً: منهج التّحقيق..... (١٥٢).
- ثالثاً: الرّموز المستخدمة في التّحقيق..... (١٥٥).
- القسم الثالث: الكتاب المحقّق..... (١).
- تنوّع الوقف..... (٣٠).
- مراتب الوقف..... (٣١).
- تنبيهات..... (٥٢).
- مطلب الاستعاذة..... (٨٤).
- مطلب البسملة..... (٨٥).
- مطلب وصل أوائل السور بأواخرها..... (٨٦).
- سورة الفاتحة..... (٨٨).
- سورة البقرة..... (٩٣).
- سورة آل عمران..... (٢٨٢).
- سورة النساء..... (٣٩١).
- القسم الرابع: الفهارس العامة الكتاب..... (٤٧٣).
- فهرس الآيات القرآنية..... (٤٧٤).
- فهرس الأحاديث النبوية..... (٤٨٦).
- فهرس الشواهد الشعرية..... (٤٨٩).
- فهرس الامثال النحوية..... (٤٩٢).
- الفهارس النحوية..... (٤٩٣).
- فهرس الأعلام..... (٥١٢).
- فهرس أسماء الكتب..... (٥١٨).
- ثبت المصادر والمراجع..... (٥١٩).
- فهرس محتوى الكتاب..... (٥٣٠).

The grammatical effect on the pause through the book "Manar Al-Huda" in clarifying the pause and the start "by Al-Ashmoony"

Research summary:

The reason for what I study this research is the importance of the pause and start science among the holy Quran sciences. It comes first or at the top of these studies and why not! Through this science we can master reading, right language and good performance and also it shows the statutes on the places of the pause in cases of acceptance and prevention clarifying the grammatical regulations that were approved in the past by grammarians and the scientists of pause in specifying the type of the pause.

I divided this research into four parts:

The first part: I take into consideration a detailed study on the different kinds of pauses.

The second part: it's investigation I placed the reliable copies then I presented my method in inquiry and the used signs in inquiry then I placed the conclusion.

The third part: the inquired text. I compared among the copies and proved what was true. Then I compared the pause with pause books and took out the saying from its resource.

The forth part: it is used for general indexes of the book as saying index….. I fixed resource and references and finally I put index for the contents of the book.

I hope that I have succeeded for what I did.

Ghaith Zarzour